

الحرفيون والتجار فاع القاهرة فاع القرن الثامن عشر

الجزء الثاني

تأليف: أندريه ريمون



ترجمة
ناصر أحمد إبراهيم
باتسي جمال الدين

مراجعة وإشراف
رعوف عباس

819

المجلس
الألماني
للدراسات
الإسلامية

المشروع القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة

الحرفيون والتجار في القاهرة

في القرن الثامن عشر

(الجزء الثانى)

تأليف : أندريه ريمون

ترجمة : ناصر أحمد إبراهيم

باتسى جمال الدين عباس

مراجعة وإشراف : رءوف عباس



المشروع القومي للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٨١٩

- الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر (الجزء الثاني)

- أندريه ريمون

- ناصر أحمد إبراهيم ، وياتسى جمال الدين عباس

- رء وف عباس

- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب :

**Artisans et commerçants
Au Caire Au XVIIIe Siècle**

Par

André Raymond

IFD, Damas, 1973, réédition IFAO/ IFD

Le Caire 1999

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo

Tel : 7352396 Fax : 7358084.

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة .

المحتويات

	الفصل التاسع : الحرفيون والتجار فى قاهرة القرن الثامن عشر :
581 البناء الاجتماعى
633	الفصل العاشر : حرفيو القاهرة وتجارها فى خضم المجتمع المصرى ..
671	الفصل الحادى عشر : الأقليات والأجانب فى القاهرة
731	الفصل الثانى عشر : الطوائف الحرفية
821	الفصل الثالث عشر : السيطرة والاستغلال المالى للطوائف الحرفية
905	الفصل الرابع عشر : أهل الحرف وطبقة العسكر
	الفصل الخامس عشر : الصعوبات السياسية الناجمة عن العلاقات بين الحرف
983	والأوجاقات
1033	الفصل السادس عشر : هيمنة البكوات والابتزازات فى نهاية القرن الثامن عشر
1075	ملحق الأشكال البيانية

الفصل التاسع

**الحرفيون والتجار في قاهرة
القرن الثامن عشر: البناء الاجتماعي**

إن تحليل العناصر المادية للحياة الاجتماعية في القاهرة خلال القرن الثامن عشر، والذي عرضنا له في الفصول السابقة، يوضح أن عنصرى الحياة الاقتصادية الرئيسيين (الإنتاج والتبادل التجارى) يناظرهما وجود تفاوت هائل بين ثروات الفئات الاقتصادية العاملة. إلا أن التباين الواضح بين الحرفيين والتجار لا يكفى بالطبع لوصف المجتمع المصرى، بيد أنه يشكل واقعاً هيكلياً حاسماً؛ لأن الاختلاف "التقنى" الذى ينبثق عن المكانة التى يشغلها كل من النشاطين فى المنظومة الاقتصادية بأكملها، لا يمثل سوى أحد عوامل الاختلاف الاجتماعى فحسب. وهكذا، لابد أن نقف الآن على مدى إمكانية وجود "طبقات اجتماعية" فعلية، داخل المجموعة الاجتماعية المهنية التى ندرسها، حيث لا تتطابق حدودها سوى بشكل جزئى مع التقسيم الخاص بالحرفيين والتجار، وهو ما يتضح بالفعل من خلال الاختلاف الكبير فى الأوضاع المادية التى سبق أن رصدناها لدى هاتين الفئتين.

١ - خصائص عامة

اختلاف الثروات

إن ما يثير الدهشة للوهلة الأولى، عند مقارنة التراكبات التى تتم تصفيتها أمام المحاكم، هو مدى التفاوت الشديد فى حجم الثروات. تتجلى زيادة حجم هذا التفاوت، على صعيد الثروات لا الدخل، من خلال الفجوات الواضحة فى النماذج التى اخترناها. كما يتضح هذا الأمر بجلاء تام، من خلال بيان التراكبات التى اطلعنا عليه فى وثائق المحاكم: بين عامى ١٦٧٩-١٧٠٠، تراوح حجم التراكبات

بين ٢٣٥ بارة ذات القيمة الثابتة (تركة إسرائيل الطوقجي، عام ١٦٨٦)، و٢,٤٢٣,٥٤٠/٢,٧٨٥,٦٧٨ بارة (تركة البنان مصطفى المنشالي عام ١٦٩٥)؛ وفيما بين عامي ١٧٧٦-١٧٩٨، تراوح حجم التركات بين ٥٧٨/١,٢٠٥ بارة (تركة زيات بالحسينية يُدعى أحمد، عام ١٧٩٠)، و٥,٦٦٧,٢٩٩/١٥,٧٤٢,٤٩٨ بارة (تركة البنان محمود محرم، عام ١٧٩٥)^(١). في هاتين الحالتين، بلغت النسبة بين أكبر التركات وأصغرها: ١٠:١. وتجلت نزوة هذا التفاوت، حينما صادفنا في أثناء بحثنا، تركة الخضرى أحمد الصعدي (١٤٥/١٥٣ بارة، عام ١٧٠٣) وتركة التاجر قاسم الشرايبي (١٢,٦٤٢,٣٧٢/٨,٨٤٩,٦٦٠ بارة، عام ١٧٣٥)، حيث بلغت النسبة بينهما: ١:٦٠,٠٠٠^(٢). بيد أنه من الصعب التعليق على هذه الأرقام، بسبب عدم توافر العناصر اللازمة للمقارنة بينها، فإن التفاوت بين حصيلة هذه الثروات يبدو هائلاً.

انطلاقاً من هذه الفجوة الكبيرة، كان الأثرياء يمتلكون جزءاً هائلاً من إجمالي الثروات، كما سيتضح لنا من خلال المثالين التاليين اللذين تم رصدتهما في الفترة الممتدة بين عامي ١٧٧٦-١٧٩٨:

- تقاسم ١٧ شخصاً (بواقع ٣% من العدد الكلي للتركات محل الدراسة) ٥٠,١٥% من مجموع هذه التركات (أى بما يزيد قليلاً عن المبلغ الذى تقاسمه باقى الأفراد البالغ عددهم ٥٥٠ شخصاً)؛ وجاء فى ذيل قائمة الثروات ٢٨٣ شخصاً (٤٩,٩% من العدد الكلى) ممن لم يمتلكوا سوى ٤,٣% من إجمالي هذه التركات.

- وخلال الفترة ذاتها، إذا ما جمعنا التركات التى ورثها ٣٠% من الأفراد الذين اشتملت عليهم هذه الدراسة، وكانوا يمتلكون أقل الثروات (بواقع ١٧٠ فرداً

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٣، ص. ٢٢٥ (١٦٨٦)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٩٠، ص. ٥٦ (١٦٩٥)، وسجل رقم ٢١٦، ص. ٧ (١٧٩٠)، وسجل رقم ٢٢٤، ص. ٦٥٧ (١٧٩٥). جرى بنا أن نشير هنا إلى أن الرقم الأول فى التركات يمثل قيمة البارة الجارية، فى حين يمثل الرقم الثانى قيمة البارة الثابتة.

(٢) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٤، ص. ١٤٩ (١٧٠٣)؛ والمحكمة العسكرية، سجل رقم ١٤٠، ص. ٢١٨ (١٧٣٥).

ممن تقل ثروتهم عن ٨,٧٦٣ بارة)، فإننا سنلحظ أن المجموع الكلي لثروتهم، البالغ ٧٩٧,٣١٤ بارة ذات القيمة الثابتة، لا يمثل سوى ١,٥% من إجمالي الثروات. في حين نجد على النقيض تمامًا أن مجموع تركات ١٠% من هؤلاء الأفراد ممن يمتلكون أكبر الثروات (٥٧ فردًا يمتلك أقلهم ثروة تبلغ ١٧٦,٢٥٢ بارة ذات القيمة ثابتة)، قد بلغ ٣٧,٩٧٥,٨٧١ بارة، بواقع ٧١,٤% من إجمالي التركات. ومن ثم، تبلغ النسبة بين ثروات هذين الطرفين ٤٧,٦:١^(١).

لقد حاولنا إعداد شكل بياني يوضح هذا التفاوت، من خلال احتساب مؤشر التفاوت الاجتماعي "جيني" Gini، وتطبيقه هنا على الثروات لا الدخل^(٢). خلال الفترات المختلفة التي عمدنا إلى دراستها، حيث كان معامل التفاوت "جيني" على النحو التالي:

	٠,٧٤	١٦٣٦-١٦٢٤
(١٠٦ تركة)		
	٠,٧٢	١٦٨٩-١٦٧٩
(٢٢٩ تركة)		
	٠,٧٤	١٧٠٠-١٦٩٠
(٢٣٩ تركة)		
	٠,٨٠	١٧٣٠-١٧٢٥
(١٦٨ تركة)		
	٠,٨١	١٧٥٦-١٧٤٧
(٢٨٣ تركة)		
وبين عامي ١٧٧٦-١٧٩٨ : ٠,٧٨ (٥٦٧ تركة)	٠,٦٨	١٧٨٥-١٧٧٦
	٠,٧٦	١٧٩١-١٧٨٦
	٠,٨٤	١٧٩٨-١٧٩٢
(١٦٣ تركة)		
(١٦٥ تركة)		
(٢٣٩ تركة)		

(١) لنذكر على سبيل المثال أنه على مستوى الدخل في الدول الأوروبية بعد الحرب، كانت تتراوح النسبة بين مثل هذين الطرفين (٣٠% من السكان الذين كانوا يحصلون على أقل دخل، والـ ١٠% الذين كانوا يحصلون على أعلى دخل) بين ٧,٧ في الدولة التي يشتد فيها تفاوت الأجور، و ٢,٥ في الدولة التي يقل بها هذا التفاوت (وفقاً لمنشور الأمم المتحدة الذي يحمل عنوان: "الدخل في أوروبا بعد الحرب").

(٢) يتم احتساب مؤشر التفاوت الاجتماعي "جيني"، عند تحديد التوزيعات الخاصة بالأفراد والدخول، من خلال النسب المئوية لكل شريحة من شرائح الدخل (ومن نلك على سبيل المثال: ٠ إلى ١,٠٠٠ و ١,٠٠٠ إلى ٢,٠٠٠ و ٢,٠٠٠ إلى ٥,٠٠٠... الخ). ومن خلال هذه المعطيات، يتشكل منحنى يمكننا من احتساب مؤشر "جيني". زيادة "انبساط" هذا المنحنى تعكس زيادة المساواة، بينما تعكس زيادة "تجويف" المنحنى اشتداد حدة تفاوت الدخل. إذا بلغ معدل هذا المؤشر صفراً، فإن ذلك يعني وجود مساواة تامة؛ وإذا بلغ معدله واحداً صحيحاً، فإن ذلك يعني شيوع الظلم التام. انظر الأشكال البيانية رقم ٧ و ٨.

لم يرد إلى علمنا أنه قد تم إعداد مثل هذه الأبحاث بصدد بعض الدول الأخرى خلال العصر الذي نعى به^(١)، حيث لم نجد أية مراجع خارجية أخرى في هذا الشأن؛ مما يضطرنا إلى الاكتفاء بمقارنة هذه المؤشرات المختلفة مع بعضها البعض. وهناك ظاهرة شديدة الوضوح تتمثل في زيادة تفاقم الفجوة بين الثروات، خلال فترة الأزمة الاقتصادية؛ وتتضح من خلال تقارب درجات المعامل المنخفضة نسبيًا، خلال القرن السابع عشر الذي يعد من إحدى فترات الازدهار (من ٠,٧٢ إلى ٠,٧٤)، وتقارب درجات المعامل المرتفعة، خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر (٠,٨٠ و ٠,٨١). كما يتضح ذلك بصفة خاصة فيما بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨، حيث أتاح لنا توافر المعلومات بشأن هذه الفترة تقسيمها إلى ثلاث مراحل واضحة: في حين يشير المعامل فيما بين عامي ١٧٧٦-١٧٨٥ (٠,٦٨) إلى ضعف حدة عدم المساواة، في أعقاب الإصلاح الاقتصادي الذي شهدته مصر بعد عام ١٧٥٠؛ فإن معدله قد أخذ يتزايد تدريجيًا، فيما بين عامي ١٧٩٢ و ١٧٩٨، وبلغ ٠,٨٤، خلال الفترة التي شهدت خلالها مصر أشد أزمتها العصر العثماني، حيث وصل وضع الحرفيين والتجار بصفة عامة إلى أسوأ حالاته على مدار هذين القرنين. هناك عدد من المعطيات التي تتيح وصف التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر الذي عرضنا له آنفًا، ألا وهي: استقرار معدل التفاوت عند حد منخفض نسبيًا خلال القرن السابع عشر، وارتفاعه خلال القرن الثامن عشر، وتزايدته بشكل سريع خلال العشرين عامًا الأخيرة من هذا القرن، عقب إحدى فترات التحسن، حيث دفعت العناصر الأكثر فقرًا بين السكان ضريبة الأزمات، وكان بطبيعة الحال تفاقم الظلم الاجتماعي في نهاية القرن الثامن عشر، هو سبب حدوث قلاقل شديدة أسفرت بشكل جزئي عن حالة الاضطراب التي عانت منها القاهرة على مدار السنوات الممتدة بين عامي ١٧٨٠ و ١٧٩٨.

يمكن إثبات تطور ثروات الأغنياء والفقراء بصورة متفاوتة، من خلال مقارنة متوسط التراكات التي تقل أو تزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ بارة ذات القيمة الثابتة.

(١) في منشور الأمم المتحدة المذكور أعلاه، تم استخدام معامل "جيني" من أجل توضيح تفاوت الدخل في مختلف الدول الأوروبية: تتراوح المعدلات بين ٠,٥٢ (أقصى درجات عدم المساواة) و ٠,٣٦ (أدنى درجات عدم المساواة).

جدول ٣٩

إجمالي متوسط شركات الحرفيين والتجار

التي تقل عن ٥٠٠,٠٠٠ بارة (ذات القيمة الثابتة)

		٥٣,٨٩٥ بارة	١٦٣٦-١٦٢٤
٦٩,٣٦٨	{	٦٩,٥٧٩	١٧٠٠-١٦٧٩
٦٩,٧٩٠			
		٤٢,٧٨٤	١٧٣٠-١٧٢٥
		٣٦,٣٣٥	١٧٥٦-١٧٤٧
٦٠,٥٢٣	{	٤٨,٢٢٢	١٧٩٨-١٧٧٦
٥٣,٠٩٥			
٣٦,٥٢٤			

المرجع: وثائق المحاكم

يوضح هذا الجدول مدى تراجع الثروات التي تقل عن ٥٠٠,٠٠٠ بارة، خلال القرن الثامن عشر، ولا سيما فيما بين عامي ١٧٨٦ و ١٧٩٨. وإذا ما وضعنا في مقابل هذه الأرقام، متوسط الشركات التي تزيد قيمتها عن ٥٠٠,٠٠٠ بارة، خلال الفترات الخمسة ذاتها، سنلاحظ أنها تتجه نحو الزيادة، عند التحول من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر: ١,٢٧٠,٢٠٦ بارة (٦ شركات بين عامي ١٦٢٤ و ١٦٣٦)، و ١,٠٤٣,٧٨١ بارة (٣٣ شركة بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠)، و ١,١٧٨,٨٤٦ (٨ شركات بين عامي ١٧٢٥ و ١٧٣٠)، و ١,٦٦٢,٣٤١ (٦ شركات فيما بين ١٧٤٧ و ١٧٥٦)، و ١,٥٨٠,٨٦٦ (١٧ شركة فيما بين ١٧٧٦ و ١٧٩٨). وقد تطورت ثروات التجار على النحو ذاته، خلال الفترة الممتدة بين منتصف القرن السابع عشر ونهاية القرن الثامن عشر.

جدول ٤٠

متوسط شركات التجار فيما بين ١٦٢٤ و١٦٣٦

ومتوسط شركاتهم كل عشرين عامًا ، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٦٦١ و١٧٩٨

(البارة ذات القيمة الثابتة)

الفترة	عدد الشركات	المتوسط	الفترة	عدد الشركات	المتوسط
١٦٣٦-١٦٢٤	١٥	٤٨٧,٨٨٨	١٧٢١-١٧٤٠	٥٩	٨٧٨,٩٨٤
١٦٦١-١٦٨٠	٣٨	٤٩٣,٠٤٩	١٧٤١-١٧٦٠	٢٧	٦٢١,٨٢٩
١٦٨١-١٧٠٠	٧٦	٥٢١,٥٨١	١٧٦١-١٧٨٠	٢٦	٨٠٨,٩٩١
١٧٠١-١٧٢٠	٣٤	٧٦٣,٦٥١	١٧٨١-١٧٩٨	٢٣	٩٥٦,٧٣٨

المرجع: وثائق المحاكم

إن هذا التفاوت الهائل في حجم الثروات واختلاف مسار تطورها، يعكس إلى حد كبير، مدى تفوق الأنشطة التجارية على الأنشطة الحرفية (التجارة الدولية الكبيرة بصفة أساسية)؛ وهو ما يعد نتاج النظام الهيكلي الذي تطرقنا إليه في خاتمة الفصل السادس، وحسبنا هنا الإشارة إلى بعض الأرقام للتذكير بمدى انتشاره: ارتفع متوسط شركات الحرفيين ليلعب ٤٨,٨٤٥ بارة بالقيمة الثابتة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٦٧٩ و١٧٠٠، و ٢٩,٦٤٤ فيما بين عامي ١٧٧٦ و١٧٩٨، في مقابل ١٨٨,٥٦٥ و ١٣٣,٥٧٢ على التوالي بالنسبة للتجار خلال هاتين الفترتين (و ٦٧,٨٨٩ و ٦٨,٣١٦ بارة إن لم نأخذ في الاعتبار تجار البن والتوابل)؛ مما يؤكد أن الفجوة "الهيكلية" بين الحرفيين والتجار تتفاقم بشكل واضح من قرن إلى آخر.

الانغلاق والانفتاح

كان المجتمع "المصرى" يفتقر بشدة إلى المساواة. أدت قلة الوثائق إلى صعوبة الجزم بمدى إمكانية وجود بعض العوامل التي كان من شأنها إتاحة الصعود الاجتماعي للأفراد الأقل حظوة؛ أو القول بأن نظام الثروات الطبقي كان يمثل انعكاسًا ثابتًا لمجتمع جامد.

أسهمت بعض العوامل في حصر الحرفيين والتجار داخل إطار أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المتوارثة. ونظام الطوائف الذي سنقف على مدى قوته فيما بعد، كان يساعد على سهولة تعلم أبناء شيوخ الطوائف لمهن آبائهم، في حين يحول بشدة دون دخول الغرباء. كما كان ركود الوسائل التقنية سببًا في إبقاء هذا الاتجاه المحافظ، حيث كان هناك حرص شديد على الاحتفاظ بالمهارات الحرفية وتوارثها داخل كل أسرة، دون الخوف من إمكانية حدوث أية تجديدات من شأنها تهديد هذا النظام "الطبيعي". وفي ظل اقتصر آفاق النشاط الاقتصادي على الشارع أو السوق، أدى خمول الحياة الاقتصادية إلى تواجد الحرفيين والتجار داخل دائرة مغلقة، لا يوجد ما يدعو إلى الخروج منها.

وهكذا، ليس هناك ما يثير الدهشة بصدد غلبة الطابع الوراثي بشكل عام على النظام المهني. وكثيرًا ما أشار المراقبون الأجانب لهذا الوضع، لكننا سنكتفى بما ذكره صامويل برنار Samuel Bernard في هذا الشأن: "احتفظت طبقة الحرفيين حتى يومنا هذا، مثلها في ذلك مثل معظم الطبقات الأخرى، بالتقليد القديم الذي اتبعه المصريون، بصدد تنشئة الأبناء من أجل تعلم مهنة الآباء؛" وما ذكره بريس دافين Prisse d'Avennes: "معظم المهن تكاد تكون وراثية، ونادرًا ما يمارس الأبناء مهنة تختلف عن مهنة آبائهم"⁽¹⁾. وقد تأكدت هذه الآراء من خلال إطلاعنا على وثائق المحاكم التي تشمل الفترة الممتدة بين عامي ١٧٧٦ و١٧٩٨: من بين اثنتين وخمسين حالة تمكننا خلالها من الوقوف على مهنة الآباء والأبناء، تطابقت

(1) Samuel-Bernard, Monnaies, 421. Prisse d'Avennes, Mœurs et coutumes, 276 b.

مهنة الأب والابن في خمس وثلثين حالة، واختلفت في سبع عشرة حالة فحسب. وتزداد هذه الظاهرة وضوحاً على مستوى الأشقاء: يمارس الأشقاء المهنة ذاتها في ١٥ حالة من بين ١٨ حالة. كما وجدنا أن الحرفيين والتجار كانوا يتزوجون في أغلب الأحوال من النساء اللاتي يمارس أبائهن مهن هؤلاء الأزواج؛ وهذا ما رصدناه في ١٩ حالة من بين ٧١ حالة خلال الفترة ذاتها. بيد أن المعلومات التي حصلنا عليها يشوبها النقص، ولا تتيح سوى في حالات نادرة تتبع تعاقب الأجيال داخل الأسر، فإنه بوسعنا ذكر بعض الحالات التي لها أهمية خاصة. لقد تمكننا من الوقوف على خمسة أجيال متعاقبة دخل أسرة "مراد" الصندلجي، فيما بين عامي ١٧٤٠ و ١٧٩٨. والحاج خليل الذي كان يعمل في مصبغة السلطان قبل عام ١٧٧٨، كان والده على الأرجح صباغاً، وكانت والدته هي فاطمة بنت سليمان الصباغ، كما أنه قد تزوج من ابنة أحد الصباغين، بل كان شقيقه حسين يمارس المهنة ذاتها في المصبغة. وكان هناك كذلك السكرى، مصطفى على حموده، الذي أورث مهنته لولديه على وإبراهيم، وزوج ابنته فاطمة من أحد السكرية... الخ^(١).

كان لا بد أن ينجم عن توريث المهن نوعاً من الانفصال الاجتماعي الذي أثر بصفة أساسية على الحرفيين أنفسهم. ويبدو أنه لم يكن من الممكن الحكم على مسألة تحول الحرفي إلى تاجر، في ظل ما توفر لدينا من مراجع ومعلومات استقيناها من التراكات المذكورة في وثائق المحاكم: لقد تمكننا من معرفة مهنة أبناء ستة وعشرين حرفياً، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨، حيث كان من بينهم أربعة وعشرون من الحرفيين (زاوول ستة عشر منهم مهنة الأب ذاتها)، في حين تحول اثنان فحسب لممارسة التجارة. كما انعكست هذه النسبة بشدة على صعيد حالات الزواج، حيث تم رصد سبع عشرة حالة مصاهرة بين الحرفيين، من بين تسع عشرة حالة، أي أنه لم يكن هناك سوى حالتين فقط شهدتا المصاهرة بين الحرفي والتاجر. ويبدو لنا أن هذا الوضع هو النتاج الطبيعي للخصائص العامة

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠٢، ص ٤٥ (١٧٧٨)؛ وسجل رقم ٢٢٤، ص ٢٩٥ (١٧٩٥).

التي اتسمت بها الحياة الحرفية، والتي سبق أن أوضحناها بأعلى: الركود الشديد الذي غلّف الاقتصاد الحضري، والشعور بالنقص إزاء الأنشطة التجارية.

لكن يبدو أن مجال التجارة كان يحظى بإمكانيات أكبر للارتقاء الاجتماعي. فالقصر النسبي لسلاوات التجار ينطوي على حدوث تطور سريع في قلب هذه الطبقة المتميزة بالمجتمع المصري؛ وهو ما يجعلنا نفترض أن هذه الجماعة الاجتماعية الاقتصادية كانت مفتحة بشكل نسبي، إلا أنه يبدو أن هذا الانفتاح كان يشمل التجار وحدهم. كانت الأنشطة الاجتماعية هي السبيل الأساسي لارتقاء الأهالي على الصعيد الاجتماعي، فضلاً عن تقلد الوظائف الدينية، وهذا ما ذكره شابرول Chabrol⁽¹⁾ بقوله: "كانت هذه المهنة هي السبيل الوحيد أمام المصريين البؤساء لبلوغ مستقبل باهر، وكانت تقودهم أحياناً نحو الثراء، حيث كانت تشكل الامتياز الوحيد لتحقيق طموحاتهم؛ لأنه لم يكن هناك سبيل آخر أمام أهالي البلد لبلوغ المناصب الشرفية والرفيعة داخل أوطانهم".

الطبقات الاجتماعية

كان مفهوم "الطبقة" الاجتماعية غريباً على مسامع مؤرخي العصر العثماني الذين كانوا يرون أن المجتمع ينقسم بصفة أساسية إلى مجموعة الحكام من ذوى الأصول الأجنبية وأفراد الرعية، علاوة على رجال الدين الذين كانوا يشكلون "قسماً" مستقلاً، رغم ما كان يبدو من انتمايتهم لفئة الرعية. ولا نجد لدى أى منهم ما يماثل الدراسة التصنيفية التي أعدها المقريزي في كتابه "إغاثة الأمة". من بين الأقسام السبعة التي حددها المقريزي، لا بد أن نضع جانباً أهل الدولة الذين كانوا يشكلون نوعاً من النخبة "المستوردة". بينما كان الأهالي ينقسمون إلى ستة أقسام هي: أهل اليسر من التجار، والباعة، وأهل الفلح، والفقهاء وطلاب العلم، وأرباب

(1) CHABROL, Essai sur les mœurs, 377. Sur "l'ouverture" de la classe des marchands voir M.RODINSON, Le Marchand musulman, 27.

الصنایع والأجراء، وفي المرتبة الأخيرة ذوو الحاجة والمسكنة^(١). وهكذا، يرى المقریزی أن سكان الحضر كانوا ينقسمون إلى أربع فئات منفصلة.

ولم يكن العصر العثماني قد شهد وجود تقسیم منفصل لأقسام الرعية يتسم بهذا القدر من الوضوح، حيث يمكننا بواسطة قدر قليل من التنظيم استخلاص التقسیم الثلاثي، الذي سنطرحه فيما بعد، من النصوص ذات الإشارات الواضحة.

يأتي في ذيل القائمة الذين وصفهم كاتبو الحوليات بـ "العامة"، دون أدنى مراعاة؛ حيث تظل دوماً الطبقات الشعبية خارج نطاق التاريخ، ولا تنجح في اقتحام أبوابه سوى خلال الأزمات التي تتجم عن حالة الغليان الكامن. يتعرض المؤرخون مثل الجبرتي لوصف "السوقة" أو "الدهماء" التي تبدى دوماً استعدادها لإفراز حركات عنيفة سرعان ما يتم إخمادها، أو التي تعصف بها حماسة دينية مشبوهة تتجم عن الالتفاف حول ضريح أحد المشايخ أو الأولياء من أصحاب الكرامات. يتناول المؤرخ باستياء واضح، وبدون الدخول في تفصيلات كثيرة، الحرف التي يشارك أصحابها في هذه المراسم الدينية المريبة، مثل السوقة وأهل الحرف السافلة الذين كانوا يشاركون بصخب في مولد الحسين، علاوة على أصحاب "البدع الشيطانية"، مثل السوقة وأرباب الحرف المرذولة الذين نجدهم في افتتاح مزار زين العابدين^(٢). كما نجد في بعض المناسبات الأخرى الكثير من أرباب الصنائع التي أصابها الكساد، واحتاجوا إلى التمسك بالحرف "الدينية"، كبيع الفطير وقلی السمك وطبخ الأطعمة والأكل في الدكاكين، فضلاً عن وجود الصنائع "الدينية" التي زاولها العسكر في أوطانهم عقب مغادرة مصر، مثل بيع الأطعمة الرديئة ونقل البضائع^(٣). وبصدد "الناس الدون" الذين سيفيدون من الاحتلال

(١) المقریزی، إغائة، ص. ٧٢-٧٥. ناقش رودينسون M.RODINSON مسألة الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع المسلم بصفة إجمالية، في كتابه Histoire économique ص. ١٤١-١٥١.

(٢) الجبرتي، ج٣، ص. ٣٩ (١٧٩٩)؛ ج٤، ص. ١٢٠ (١٨١٠). WIET, Matériaux, 218.

(٣) الجبرتي، ج٣، ص. ٤٣ (١٧٩٩)؛ وص. ١٩١ (١٨٠١)؛ وج٤، ص. ١٤٧ (١٨١٢) - ١٨١٣؛ وص. ٢٣١ (١٨١٥).

الفرنسي، أحصى نيقولا ترك المهن التالية: البياعون، والشياولون، وأرباب الصنائع، والحمارون، والسياس، والقوادون، والنساء الخوارج^(١). من خلال هذا السرد المتنوع، يمكننا أن نستخلص أن طبقة "الناس الدون" كانت تتكون في مجملها من أرباب المهن الجوّالة (الحمّارون والشياولون والسقّاعون والباعّة الجائلون) وصغار الباعة وأهل الحوانيت الصغيرة، الذين عُرفوا جميعًا بالـ"السوقة". ويعكس بشدة التطور الدلالي لهذه الكلمة المكانة المتواضعة التي كان يحتلها هؤلاء الأفراد؛ لأنها اكتسبت بصورة تدريجية بعداً تحقيريًا^(٢).

تفرق النصوص التي لدينا عادة بشكل واضح بين أصحاب هذه الحرف قليلة الشأن ومن يمكن أن نصفهم بصغار البرجوازيين ومتوسطيهم من الحرفيين والتجار الذين يمتلكون الحوانيت في أسواق القاهرة، أي أهل الحرف وأهل الأسواق. ولا تنطوي كلمة "متسبب" على أي بعد تحقيري، بل تشير إلى وضع اجتماعي يفوق وضع "البائع". كان يشكل هؤلاء المتسببين مع الحرفيين مجموع الطوائف الحرفية التي كانوا ينتمون إليها^(٣)، في حين أنه داخل الفئة التي تعرضنا إليها للتو، كان هناك الكثير من الأشخاص الذين يعيشون على هامش المنظومة الحرفية. لم تُشر النصوص بسوء لهذه الطبقة الوسطى، لكنها لم تُذكر كذلك باعتبارها صاحبة نفوذ اقتصادي واجتماعي مثل ذلك الذي كانت تتمتع به جماعة التجار؛ مما جعلها أكثر الطبقات التي عجزنا عن التعرف عليها بشكل جيد.

نجد كبار التجار على رأس مراتب التصنيف الاجتماعي، ولا سيما تجار التوابل والأقمشة، وبصفة عامة تجار أسواق القاهرة الكبرى الذين كانت تختلف ثروتهم بطبيعة الحال^(٤). كان هؤلاء التجار والحرفيين الأكثر نشاطاً (مثل الحريرية) يشكلون عماد ما أطلق عليه الجبرتي، في سياق الأجداث الطارئة عام

(١) Nicolas TURC, Chronique, 45 (traduction) /31 (texte arabe).

(٢) انظر الفقرة التي هوجم فيها بشدة السوقة على يد حسن الحجازي (الجبرتي، ج١، ص١٠٤).

(٣) الجبرتي، ج٣، ص١٣٩.

(٤) الجبرتي، ج١، ص١٠٠.

١٨٠٢، اسم "الحرف المُعتبرة"^(١). إنهم كانوا يشكلون جماعة اجتماعية متماسكة للغاية ذات مصالح شديدة التقارب، ومحددة بشكل واضح يُمكننا من وصف سلوكها "السياسي" إبان الأزمات الكبيرة التي شهدتها مصر عند نهاية القرن الثامن عشر، ومن ذلك ما حدث عام ١٧٨٦ و١٧٩٨، وتحت الاحتلال الفرنسي، ونحو عام ١٨٠٥.

وبطبيعة الحال، لم يكن من اليسير توضيح التصنيفات المختلطة، بواسطة مصطلحات اقتصادية دقيقة. إلا أننا لم نجد ما يحول دون الربط بين المعطيات التي وجدناها في المراجع التاريخية والمعلومات المُرقمة التي استقينها من وثائق المحاكم؛ وهو ما جعل التصنيف الاجتماعي الذي سنعرض له فيما بعد يختلف في مجمله بعض الشيء عن تصنيف المقريري؛ حيث استوحيناه بصفة أساسية من ملاحظات كتاب "وصف مصر"^(٢).

٢ - البروليتاريا

التشكيل

رغم حداثة هذا المصطلح، إلا أنه يبدو الأكثر ملاءمة لوصف السكان المجردين من الأدوات الاقتصادية (الورش أو الدكاكين)، والذين كانوا يعيشون في حالة من البؤس من خلال ممارسة بعض الأنشطة غير المحددة أحياناً، وهم غير معروفين بوجه عام؛ بسبب تجاهل المؤرخين لهم، وعدم وجودهم بشكل فعلي في سجلات المحاكم بسبب فقرهم.

يمكن الوقوف بإيجاز على حدود البروليتاريا بفضل البيانات التي ساقها شابرول بصفة خاصة. اشتملت هذه البيانات على ما أسماهم شابرول "الخدم"، وهم

(١) الجبرتي، ج٣، ص٢٢٦.

(٢) يتضمن الجدول رقم ٢٨ ص٢٠٤ تصنيف شابرول (Essai sur les mœurs, 364-5, 516-7) الذي تبدو أرقامه أقرب إلى الحقيقة، وتصنيف جومار (Description abrégée, 586, ville du Kaire, 695).

السياس والفراشون والقواسون الذين كانوا بصحبة "الأشخاص المتميزين"، علاوة على السقاعين الذين كانوا يشكلون عماد هذه الفئة التي قدر عددها الإجمالي بـ ٣٠,٠٠٠ شخص، كما كان ينتمي لهذه الفئة مؤجرو الحمير والجمال والخيول والبغال الذين كانت أعدادهم كبيرة للغاية؛ فوفقاً لما ذكره شابرول، كان هناك ما لا يقل عن ٢٢,٠٠٠ من هذه الدواب التي كان يتم تأجيرها، تحت حكم على بك، بل صار هناك ٣٠,٠٠٠ حمار فيما بعد.

كان ينتمي إلى هذه الفئة كذلك "أجراء اليومية"؛ حيث كان يبلغ عددهم ١٥,٠٠٠ أجير، وفقاً لما ذكره شابرول الذي أوضح أنهم ينقسمون إلى ثلاث "فئات": "الفئة الأولى هي الأكثر بؤساً، وتتكون من عشرة آلاف شخص يمارسون أعمالاً ثانوية، ويتلقون أجوراً زهيدة للغاية تكفي بالكاد لتغطية نفقات معيشتهم... وتتكون الفئة الثانية من ثلاثة آلاف أجير لا يبلغون درجة الفقر المدقع ذاته، لكنهم يشكون كذلك من صروف الحياة، حيث لا تريد أجورهم كثيراً عن أجراء الفئة الأولى، بيد أنهم يعدون بمثابة معاونين لمراقبي العمال... وتضم الفئة الثالثة ألقى أجير ينعمون ببعض اليسر، مثل أرباب الحرف... وبيد أن أجورهم لم تكن تفوق كثيراً أجور الآخرين، فإن تمتعهم ببعض الرغد يرجع إلى عملهم بشكل متواصل؛ لأنهم كانوا أكثر شهرة ومهارة"^(١). وقد فصل مؤلفو كتاب "وصف مصر" بين هؤلاء الأجراء وغيرهم من أجراء الطوائف الحرفية الذين كانوا يجنون أجوراً أكبر، وينعمون بحياة أفضل، لذا يبدو لنا أنه كان لابد من وضعهم في إطار تصنيف تلك البروليتاريا الحضرية.

وأخيراً، اشتملت هذه الفئة الاجتماعية على العديد من الباعة الجائلين من غير أصحاب الدكاكين؛ وهم الذين وصفهم لين بشكل رائع: باعة المنتجات الغذائية والخبز والخضر والفاكهة، وباعة المشروبات المختلفة (عرق السوس والسحلب والسوبيا... الخ)، وباعة الدخاخنية والمسلكاتية^(٢). توضح لنا بعض وثائق المحاكم النادرة حالة الفقر المدقع التي كان يعاني منها هؤلاء الباعة الجائلين، من أمثال

(١) CHABROL, Essai sur les mœurs, 516.

(٢) LANE, Manners, 326-336.

السيد حسين الذي كان يعمل خضرياً في حي طولون، وبلغت ثروته ١,٠٢١ بارة عام ١٦٨٦؛ والدخاخي الذي كان يُدعى مصطفى القواس، وكانت ثروته الهزيلة (١,١٩٤/١,٠١٥ بارة عام ١٧١٨) تتكون بصفة أساسية من حمارين يستخدمهما في تجارته (قيمة كل حمار ٢٤٠ بارة)، و٤٤٤ بارة نقداً، ومخزونه من الدخان الذي بلغت قيمته في مجملها الزهيد ٦٠ بارة^(١).

الأجور

كان الأجراء يحصلون بوجه عام على أجورهم بشكل يومي: لم يكن الأجير ليغادر الورشة عقب انتهاء عمله في المساء، دون المطالبة بأجرته اليومية، ولا يهدأ له بال حتى يحصل عليها. ويعلق شابرول قائلاً إن هذا القلق الغريب قد يكون ناجماً عن شدة الحاجة لدى البعض منهم، أو خوف البعض الآخر من فقدان ثمره عملهم، إلا أن غالبية هؤلاء الأجراء كانوا يتعجلون الحصول على أجورهم كوسيلة لخداع أرباب العمل، كي يبدو عليهم الفقر، ويتجنبوا بذلك المضايقات التي يتعرض لها دوماً من يبدون في حالة جيدة^(٢).

تتوفر لدينا بعض البيانات الجزئية بشأن قيمة هذه الأجور. يوضح لنا شابرول أن أكثر الأجراء بؤساً كان يحصل على خمس عشرة بارة يومياً، ويبدو أن هذا الرقم هو الأقرب للحقيقة، خلال فترة الاحتلال الفرنسي، عند نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن هذه الأوضاع قد شهدت بطبيعة الحال تنوعاً كبيراً: نحو نهاية عام ١٨٠١، كان البواب يحصل على ما يتراوح بين ٥ و ١٢ بارة يومياً، في حين يحصل الأجير على ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ بارة، ويجنى عامل البناء ٣٠ بارة

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٩، ص. ٩٧ (١٦٨٦)؛ ومحكمة القسمة العربية، سجل رقم ٨٦، ص. ١٠٧ (١٧١٨).

(٢) CHABROL, Essai sur les mœurs, 423.

يومياً، بينما يجنى النجار ٣٥ بارة^(١). ورغم تواضع هذه الأجور، فإنها كانت تفوق بشكل واضح ما كان يحصل عليه الأجراء الآخرون في بقية أنحاء البلاد؛ فوفقاً لما ورد في كتاب "وصف مصر"، كان الحصرى الأجير يحصل في مدينة الفيوم على ما يتراوح بين ٥ و ١٠ بارات يومياً، مثله في ذلك مثل المزارع الأجير، بينما يحصل الحائك على ما يتراوح بين ٧ و ١٢ بارة، في حين يجنى السكرى الأجير في مصر الوسطى ست بارات يومياً^(٢).

يصعب استخلاص النتائج من خلال هذا العدد القليل من الأجور التي تمكّنتنا من معرفة تطورها خلال القرن الثامن عشر. إذا ما كان من الممكن عقد مقارنة بين أجر المُبلّط عام ١٧٠١ (تسع بارات)، وأجره عام ١٨٠١ في ظل الاحتلال (٣٠ بارة)، أو بين قيمة أجر السقا خلال الفترتين ذاتهما (ارتفع من ٥ بارات ليبلغ ١٠ بارات)؛ أو بين قيمة أجر النجار التي ارتفعت من ١٠ بارات خلال عام ١٧٣٠، لتبلغ ١٤ بارة عام ١٧٥٢، ثم ٣٥ بارة عام ١٨٠١؛ فإننا قد نتوصل إلى أن الأجور قد بلغت ثلاثة أو أربعة أضعاف ما كانت عليه خلال قرن من الزمان؛ في حين أن مؤشر قيمة البارة قد انخفض من ٧٨ ليبلغ ٣٢، خلال الفترة نفسها، وهو ما أدى إلى زيادة أسعار السلع الأساسية إلى أكثر من الضعف؛ مما يعنى حدوث انخفاض فعلى في مستوى معيشة الأجراء.

كان يتم في الغالب دفع هذه الأجور المتواضعة مقابل عمل شاق يبدأ مع طلوع الشمس وينتهي بغروبها، وهو عمل متواصل يستمر بلا انقطاع، حتى خلال الأعياد الدينية الكبرى، حيث تظل الدكاكين والورش مفتوحة، وقد اعتاد الأجراء على الانقطاع لأعمالهم. إلا أنه من أجل تخفيف حدة هذا اليأس الذي كان يعاني منه الأجراء، كان يتم اختصار مدة الاحتفالات التي كان يحتفي خلالها سكان القاهرة بالأحداث السعيدة التي تشهدها الدولة العثمانية^(٣).

(١) Vincennes, B 6 62, État des dépenses, 1-20 janvier 1801.

(٢) وفقاً للبيانات التي ساقها جيرار GIRARD في: Mémoire, passim.

(٣) شهد عام ١٦٥٨ اختصار مدة الاحتفال بإحراز النصر على المجر، لتصبح ستة أيام بدلاً من سبعة، "بسبب كثرة نفقات الشعب الذي لم يكن يجنى شيئاً آنذاك، حيث كان العمل محظوراً خلال فترة الاحتفالات": THÉVENOT, Voyage, II, 772.

أحوال المعيشة

لم يكن مثيراً للدهشة على الإطلاق أن يسرد شابرول العديد من الملاحظات المثيرة للشفقة، فى الفقرة التى خصصها لأجراء القاهرة: كان الأجير الذى ينتمى للفئة الأولى "يرتدى قميصاً بسيطاً من الصوف لونه أزرق... وكان يسكن ما يشبه الكوخ الذى يستأجره مقابل عشر بارات شهرياً. ويقتصر الأثاث على قطعة من الحصير ينام عليها هو وزوجته وأبناؤه... لم يكن هذا الأجير البائس ليذوق طعم اللحم، بل كان يشتري الخبز وبعض الخضر المطهوه والبيض... كانت الزوجة ترتدى هى الأخرى قميصاً أزرق اللون، بينما كان الأبناء عرايا أو يضعون قطعة قماش بالية". فى حين كان يقيم الأجير الذى ينتمى إلى "الفئة الثانية" فى مسكن "أكثر ملاءمة وأفضل تأثيثاً. وكانت ملابسه تتكون من قميصين أو ثلاثة قمصان يرتديها أحياناً فوق بعضها البعض. إلا أنه كان يحيا مثل أجير الفئة الأولى". لكن أجراء "الفئة الثالثة" هم الذين استطاعوا وحدهم الخروج بعض الشيء من إطار هذه الأوضاع المعيشية البائسة: "كانوا يقيمون داخل بناية تحتوى على عدة ممرات طويلة تفضى إلى الشقق المختلفة، وتشبه هذه المباني الأديرة؛ حيث يسكن كل أجير فى حجرة منفصلة، وتتولى زوجته مهمة إعداد الطعام داخل هذه الغرفة. كان يستأجر هذه الغرفة مقابل ثلاثين بارة، ويمتلك حصيرة ومرتبة من الكتان وبعض الوسادات المكسوة بطريقة رديئة، علاوة على واحدة أو اثنتين من أوانى الطهى وغيرها من الأدوات الأخرى التى لا قيمة لها. لكنه كان يتميز عن الآخرين بوجه خاص، لأنه كان يرتدى بعض الملابس، ويضع على رأسه عمامة تتكون من شال موصلى أو صوفى يحيط بطربوشه... وترتدى النساء قميصاً أسود اللون حينما يرغبن فى اتخاذ زينتهن، بينما تستخدمن بقية الأيام قميصين أو ثلاثة قمصان زرقاء اللون..."⁽¹⁾.

(1) المسكن الذى يصفه شابرول هنا هو بالتأكيد "الرّبع": CHABROL, Essai sur les mœurs,

كان هذا البؤس بلا شك هو السبب الحقيقي وراء انتشار المخدرات بين أفراد طبقة الفقراء؛ فقد كانت توجد بالقاهرة بعض المقاهى التى تباع الأفيون والعجائن المخلوطة بالأعشاب. ويفسر استهلاك المخدرات آنذاك بشكل هائل سبب وجود طائفة من "بائعى المعسل المخلوط بالحشيش فى القاهرة وبولاق"، حيث ورد ذكرها فى قائمة عام ١٨٠١ (رقم ١٠٧). "كما ذكر شابروول أن أفراد الطبقة الدنيا كانوا يفقدون وعيهم من جراء تعاطى المخدرات، بيد أن الدين يحرمها. وكان يعانى من هذه الحالة ما يقرب من ثلثى الحرفيين، بل يكاد ينطبق الشيء ذاته على بقية السكان، غير أنهم كانوا يتعاطون المخدرات داخل منازلهم"^(١).

كان يسكن قطاع عريض من هؤلاء السكان الأحياء الواقعة فى ضواحي القاهرة، وكانوا يعيشون فى الغالب داخل ما أسماه جومار Jomard الـ"حوش"، حيث وصفه باعتباره "مجموعة من الأفيئة الكبيرة أو الساحات التى تمتلئ بأكواخ صغيرة يبلغ ارتفاعها أربعة أقدام تقريباً، ويعيش فيها جمع من الفقراء الذين يتكدسون داخلها إلى جوار حيواناتهم"؛ وكان يتم أيضاً استخدام هذه الأماكن لمزاولة المهن التى لها صلة بالمخلفات الحيوانية، بل كانت تُستخدم كذلك كمستودع للقنادرات^(٢). إن هذه الأحياء التى لم يرد ذكرها على الإطلاق فى سجلات المحاكم، مثل العطوف والحطابة وعرب الإيسار والقرافة والحباله ودرج الخليفة وقناطر السباع وباب اللوق والفوالة وباب البحر، قد شهدت التنامى الشديد فى حركات "الفتوة" الشعبية، حيث كان يظهر دور الفتوات عند التأريخ لأوقات الأزمات، تحت مسميات أخرى تحوى قدرًا من التحقير، وهو ما يعد دليلاً على شعور برجوازيى القاهرة بالحذر إزاء هؤلاء الأشخاص أو الخوف منهم^(٣).

(١) CHABROL, Essai sur les mœurs, 438.

(٢) JOMARD, Ville du Kaire, 662, 696.

(٣) بصدد موضوع "الفتوة"، انظر الفصل الحادى عشر فيما بعد، والمقال الذى أعدهناه تحت عنوان "الأحياء والحركات الشعبية" Quartiers et mouvements populaires .

٣ - أهل الحرف: صغار الحرفيين وأهل الحوانيت

كان يشكّل أهل الحرف، أى الفئات الصغيرة والمتوسطة من الحرفيين والتجار، قطاعًا عريضًا من سكان القاهرة؛ فوفقًا لما ورد فى كتاب "وصف مصر"، كان يُقدَّر العدد الإجمالى "للحرفيين المُثبتين" (المعلمين والأجراء) والقهوجية والتجار، بـ ٣٢,٠٠٠ أو ٢٧,٨٠٠ شخص؛ ويمكن اختصار هذا الرقم إلى النصف، إذا ما أسقطنا أجراء الطوائف الذين أدخلناهم فى فئة البروليتاريا. تعرضت وثائق المحاكم بشكل كبير لهذه الفئة من عمال القاهرة: إذا ما اعتبرنا مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠ بارة (ذات القيمة الثابتة) بمثابة المعلم الذى تبدأ عنده حدود "البرجوازية التجارية"، فإننا سنجد أن الفئة التى تقل عن هذا الحد تتضمن ٢٨٣ شركة من إجمالى ٤٦٨ شركة (بين عامى ١٦٧٩ و ١٧٠٠)؛ و ٤١٠ شركة من إجمالى ٥٦٧ شركة (فيما بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨).

بدا لنا أن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة تتيح التمييز بين صغار الحرفيين وأصحاب الحوانيت الصغيرة من جهة، أى الذين تدور ثرواتهم فى فلك الـ ٥,٠٠٠ بارة ذات القيمة الثابتة، ووفقًا لما ورد فى سجلات المحاكم، والحرفيين والتجار متوسطى الحال من جهة أخرى، أى الذين تتراوح ثرواتهم بين ٥,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ بارة؛ لكننا يجب أن نعترف بعدم توافر الوثائق التاريخية التى كان من الممكن أن تتيح لنا رسم الحدود الاقتصادية بشكل دقيق، وإعطاء وصف تفصيلى للسلوكيات الاجتماعية والسياسية لهذه الجماعات التى سبق أن عرفناها.

كان صغار الحرفيين وأصحاب الحوانيت الصغيرة بطبيعة الحال أقل الفئات ذكرًا فى ملفات المحاكم: ٩٧ شركة بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨، بواقع ١٧,١% فحسب من عدد الشركات الإجمالى. وفى ظل التفاوت الشديد الذى كان يسود المجتمع المصرى، احتلت قيمة هذه الثروات مكانة أقل بلغت ٠,٦% فقط من القيمة الكلية لمجموع الشركات خلال الفترة ذاتها (٣٠٩,٢٣٠ بارة ذات القيمة الثابتة من بين ٥٣,٢٢٦,٨٥٥)^(١).

(١) على صعيد الفترة الممتدة بين عامى ١٦٧٩ و ١٧٠٠، لا تختلف الأرقام بشكل كبير: ١٣,٩% من عدد الشركات، و ٠,٢% من قيمتها الإجمالية.

الأوضاع المادية

تختلف بالكاد الأوضاع المادية لصغار الحرفيين وأصحاب الحوانيت الصغيرة عن أوضاع أفراد "البروليتاريا" التي سبق أن تعرضنا لها بالوصف. كان الخضرى المدعو أحمد الصعيدى يمتلك حانوتاً فى حى الجعيدية، أحد أفقر أحياء القاهرة، ولم يترك وراءه عام ١٧٠٣ سوى شركة قيمتها ١٤٥/١٥٣ بارة من بينها ٨٣ بارة نقدًا... ولسنا هنا بصدد إحدى الحالات الاستثنائية؛ فقد ترك عام ١٧٤٧ أحد القماشين فى وكالة العطار شركة قيمتها ٤٠٧/٦٥٦ بارة؛ وبلغت قيمة الشركة التى خلفها عام ١٧٥٢ ذلك الخضرى الذى كان يمتلك حانوتاً فى باب الوزير، ٤٩٢/٨٠٧ بارة؛ وهى كلها من التركات المتواضعة^(١).

إلا أنه كان هناك تنوع شديد فى الأوضاع المادية لمثل هذه الفئة المحرومة. فى حين لم يكن يمتلك البعض سوى حانوت واحد يستخدمونه كمسكن فى الوقت ذاته، كان هناك عدد من صغار التجار الذين يمتلكون مسكناً منفصلاً عن محل تجارتهم، مثل الحاج محمد القواف الذى بلغت قيمة ثروته ٦٩٧/٨٤٠ بارة، وكان يمتلك حانوتاً فى الدرب الأحمر، ومسكناً منفصلاً فى الحى المجاور، باب الوزير. وعلى مستوى أكثر ارتفاعاً، نجد أن ثروة الحاج على العنتبلى، أحد دهاخنة حى الموسكى، قد بلغت ٣،٨٣٢/٨،٣٣١ بارة، حيث كان يمتلك مسكناً وحانوتاً، علاوة على حاصل يقع فى وكالة الحى، كان يستخدمه فى تخزين بضاعته. ونجد كذلك الحاج محمد الفرائش بحى الدرب الأحمر، الذى كان يمتلك حانوتاً فى شارع الطبانة، بالقرب من مسكنه فى حى جامع قجماس، فضلاً عن ثلاثة حواصل فى وكالة "القسمه"^(٢).

وقد بلغ البعض منهم درجة حقيقية من رغد العيش، مثل الحاج خليل الفرائخى الذى كان يقيم بالقرب من باب الشعريه، ويمتلك بعض الحصص فى ثلاثة أماكن تقع فى الحى ذاته، حيث بلغت قيمة هذه الممتلكات العقارية ٤،٠٠٠

(١) محكمة القسمه العربية، سجل رقم ٧٤، ص. ١٤٩ (١٧٠٣)؛ ومحكمة القسمه العسكرية، سجل رقم ١٥٥، ص. ٢٤٤ (١٧٤٧)؛ وسجل رقم ١٦٢، ص. ٤٨٤ (١٧٥٢).

(٢) محكمة القسمه العسكرية، سجل رقم ٩١، ص. ١٠٣ (١٦٩٨)؛ وسجل رقم ٢١٩، ص. ١٧ (١٧٩٢)؛ ومحكمة القسمه العربية، سجل رقم ٨٦، ص. ١٧٥ (١٧١٨).

بارة تضمنتها تركته التي بلغت قيمتها ٣,٨٨٣/٧,٩٢٥ بارة. وكان هناك كذلك الحاج حسين الحلبي، قطايفي الجمالية الذي كان يستأجر طابونة في هذا الحي، ويقيم بها في الوقت ذاته، حيث قُدرت قيمة "الجدك" بـ ١,٨٠٠ بارة، وهو مبلغ كبير بالنسبة لقيمة التركة الإجمالية (٥,٥٧٣/٦,١٢٤ بارة). كما كان يحتكم على مخزون صغير من الوقود اللازم لصناعته (كمية من الحطب تساوي ١,٣٠٠ بارة)، فضلاً عن بعض المواد الأولية (١٥٢ رطل من الزبد قيمتها ٦٨٦ بارة، و٦٢ أوقية من العسل قيمتها ٣٨٧ بارة). وبلغت قيمة نقوده السائلة ٦٩٢ بارة؛ بينما قُدرت قيمة أطماره بـ ٦٠٨ بارة^(١).

كان بعض أفراد هذه الفئة من صغار الحرفيين والتجار يتمتعون بسلطة حقيقة بلغت بهم حد ممارسة مهام شيخ الطائفة، مثل الحاج محمد شيخ طائفة الصرّماتية والقوافين بمصر، الذي أشرنا إليه أعلاه؛ والحاج محمد الشافعي شيخ طائفة السروجية الذي تخطت تركته بالكاد مبلغ الـ ٥,٠٠٠ بارة (٥,٠٥٣/٩,١٨٧ بارة)^(٢).

طبيعة المهن

تضمنت هذه الفئة بطبيعة الحال نسبة كبيرة من الحرفيين؛ فعقب مراجعة سجلات المحاكم، وجدنا ٢٥ حرفياً مقابل ٣٥ تاجراً (من إجمالي ٦٥ تركة نقل قيمتها عن ٥,٠٠٠ بارة)، فيما بين عامي ١٦٧٩ و١٧٠٠؛ في حين وجدنا ٤٢

* "الجدك" هو مصطلح فارسي/تركي الأصل يُعبر عن حق مزاوله الحرفة أو المهنة (قريب الشبه بالترخيص في العصر الحديث)، وكان يعد نوعاً من الملكية القابلة للتصرف بالإرث أو البيع والشراء والتنازل؛ وعند انتقال ملكيته من شخص لآخر لابد من دفع "حلوان" للسلطة (المراجع).

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٩٢، ص. ٦٤ (١٧٢٥)؛ وسجل رقم ٧٧، ص. ١٥٨. (١٧٠٨).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠٣، ص. ٢٢٥ (١٧٧٨).

حرفياً مقابل ٥١ تاجرًا (من إجمالي ٩٧ شركة)، بين عامي ١٧٧٦ و١٧٩٨، بواقع ٣٣,٣% و٤٣,٣%، وهي نسب تفوق بشكل واضح نسبة الحرفيين لمجموع الحرفيين والتجار (٢٧,٦% لكل من هاتين الفترتين). وبصدد الثروات التي كانت تقل عن ٢,٠٠٠ بارة ذات القيمة الثابتة، كان الحرفيون يمثلون أغلبية بالنسبة للتجار: ١٤ حرفياً مقابل ١٣ تاجرًا فيما بين ١٦٧٩ و١٧٠٠، و١٣ حرفياً مقابل ٦ تاجر، فيما بين ١٧٧٦ و١٧٩٨.

كانت تتم بوجه عام ممارسة الحرف التي تخلو من التخصص إلى حد ما، وتهدف إلى تلبية الحاجات الأكثر شيوعًا بين سكان القاهرة. على صعيد الحرفيين، كانت هناك الحرف المرتبطة بالأطعمة (الطهارة والقهوجية... إلخ)، والأقمشة (الحريرية والعقادون والخياطون، حيث كان هناك ما لا يقل عن ثمانية خياطين، فيما بين عامي ١٧٧٦ و١٧٩٨)، والجلود وصناعة الأحذية (تسعة صرمانية لجميع الفئات، فيما بين ١٧٧٦ و١٧٩٨)، فضلاً عن الحرف المرتبطة بالمعادن والخشب. وعلى صعيد التجار، نجد الزياتين والخضرية والعطارين (ثمانية أفراد فيما بين ١٧٧٦ و١٧٩٨) والدخاخنية (ثمانية أفراد كذلك) وتجار الأقمشة. كان هناك عدد قليل ممن يمارسون الأنشطة التي لها صلة بالـ"الخدمات"، مثل الدلال والقباني.

وكما هو متوقع، كان صغار الحرفيين والتجار موزعين بصورة متساوية على جميع أنحاء القاهرة، حيث كانت مقار الحرف تتناسب مع التوزيع السكاني، ولم تتأثر سوى بشكل طفيف بعوامل الجذب النابعة من مركز القاهرة التاريخي والاقتصادي. عند نهاية القرن الثامن عشر (من ١٧٧٦ إلى ١٧٩٨)، حظيت القاهرة بوجود ورش وحوانيت ٣٥ شخصًا من إجمالي ٦٩ فرداً تمكنا من تحديد مقارهم المهنية (بواقع ٥٠,٧%)، حيث استقر ٢٦ منهم (بواقع ٣٧,٧%) في المنطقة الجنوبية، بينما استقر سبعة أفراد (بواقع ١٠,١%) في المنطقة الغربية (بما فيها باب الشعرية).

محل الإقامة

كان هناك عدد لا بأس به من صغار الحرفيين والتجار الذين كانوا يسكنون في أماكن عملهم، أي داخل الحوانيت ذاتها أو في مسكن يقع أسفلها. والكثيرون منهم كانوا يستأجرون حجرة (طبقة، أوده) واحدة أو عدة حجرات في الوكالة المجاورة، وهو ما كان ينطبق على الكثير من المغتربين الذين كان يتعين عليهم البقاء بالقاهرة، والاكتفاء بمحل إقامة متواضع. إلا أن وثائق المحاكم توضح شيوع إقامة هؤلاء الأفراد بالقرب من حوانيتهم، داخل بنايات مُخصصة للإيجار، وتُعرف في القاهرة باسم "الربيع" (وجمعها "رباع")^(١). كانت تقع هذه البنايات الكبيرة التي تتكون من طابقين أو ثلاثة أو أربعة طوابق، في الشوارع الكبيرة الواقعة بين الأسواق، حيث كانت الحوانيت تشغل بوجه عام الجزء السفلي، دون أن يكون لها أي اتصال بالطوابق العليا. وكان هناك اختلاف في عدد مساكن الربيع، التي كان يتم بصفة عامة تأجير كل منها مقابل ١٠ أو ١٥ بارة: اشتملت وقفية عبد الرحمن كتخدا على ثلاثة رباع يتضمن كل منها على التوالي ٧ و ١٣ و ١٧ مسكناً. كان يمكن الوصول إلى هذه المساكن بواسطة درج مشترك، بيد أنها كانت ذات مساحات مختلفة؛ حيث كنا نجد مساكن صغيرة يحتوى كل منها على حجرة أو حجرتين ومطبخ ومرحاض، ومساكن أكثر اتساعاً تصطف حجراتها المختلفة على عدة مستويات. كان الحرفيون والتجار الفقراء الذين نحن بصددهم الآن هم الذين يقيمون على الأرجح في المساكن الصغيرة. تعرضت وثائق المحاكم لذكر محل إقامة ٥٩ شخصاً بصفة إجمالية، وكان من بينهم ثمانية أشخاص يسكنون رباعاً تقع

(١) تردد ذكر "الربيع" في كتاب الجبرتي: جـ١، ص.٤٢، ٤٥، ٩٦، ١٣٠، ٤١٨، وجـ٢، ص.٣، ١٤٢؛ وجـ٣، ص.٣١٤، ٣٣١؛ وجـ٤، ص.١٤٣، ١٦٦، ٢٢٣، ٣٠٠. انظر أيضاً بهذا الصدد كل من:

DE SACY, Notices, 178. NABULUSI, II, 36 b. JOMARD, Description abrégée, 585. LANE, Manners, 21-2. RAVAISSE, Essai sur l'histoire, I, 446. BRIGGS, Muhammadan Architecture, 162.

فى وسط القاهرة، حيث أقام أربعة منهم بحى الصاغة، بينما أقام اثنان بالقرب من الأزهر، وسكن واحد فقط فى حى خان الخليلي^(١).

وهناك تطابق بين السمات العامة لمحل إقامة صغار الحرفيين والتجار، وما سبق أن أشرنا إليه أعلاه، فيما يتصل بمقار حوانيتهم وورشهم، حيث كان هناك عدد قليل للغاية يسكن الأحياء البرجوازية التى تقع وسط القاهرة؛ وهم ٢١ شخصًا من بين ٥٩ شخصًا، فيما بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، بواقع ٣٥,٦% (يجب مقارنة هذه النسبة بالـ ٥١,٥% من مجموع الحرفيين والتجار). كان الجزء الأكبر يسكن المنطقة الجنوبية: ٢٣ شخصًا من بين ٥٩ شخصًا. كما كان هناك ١٢ شخصًا يقيمون غرب الخليج وفى حى باب الشعرية.

٤ - أهل الحرف: الطبقة الوسطى

زخرت سجلات المحاكم بأفراد "الطبقة الوسطى" الذين تتراوح تركاتهم بين ٥,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ بارة ذات القيمة الثابتة: ينتمى إلى هذه الطبقة ٢١٨ حرفيًا وتاجرًا من بين عدد إجمالي قوامه ٤٦٨ شخصًا، فيما بين عامى ١٦٧٩ و ١٧٠٠ (بواقع ٤٦,٦% من عدد التركات)، وبواقع ٦,٦% من قيمة التركات الكلية، و ٣١٣ شخصًا من بين عدد إجمالي قوامه ٥٦٧ شخصًا، فيما بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨ (بواقع ٥٥,٢% من عدد التركات)، وبواقع ١١,٤% من قيمة التركات الكلية. هناك سمتان تتميز بهما هذه الطبقة عن غيرها من الطبقات التى تعلوها أو تقل عنها: غلبة أعداد التجار على أعداد الحرفيين (١٨٠ تاجرًا مقابل ٩٤ حرفيًا، فيما بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨)؛ وضعف دور التجارة الدولية، ولاسيما تجارة البن

(١) هناك وصف تفصيلي لمساكن العديد من الرباع فى وقفية عبد الرحمن كتحدا (وثائق الأوقاف، القاهرة، رقم ٩٤١، ١٧٤٦/١١٥٩). انظر أيضًا: LANE, Manners, 21-2. هناك عدد من الرباع التى مازالت قائمة إلى الآن، مثل ربع قصبه رضوان (مبانى أثرية تحمل أرقام: ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩)؛ وربع شارع باب الوزير؛ حيث ترجع كلها إلى منتصف القرن السابع عشر تقريبًا.

والتوابل (خمسـة تجار فحسب ينتمون لهذه الطبقة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، وثلاثة تجار بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨).

الأنشطة المهنية

شهدت الطبقة المتوسطة تنوعاً شديداً فى أنشطتها المهنية. كان يمثل الحرفيين بصفة خاصة عدد من أرباب الحرف التى عُرفت بازدهارها، مثل الطحان والسكّرى والسرجاتى أو المعصرانى. وتغلبت حرف النسيج بوضوح على الحرف الغذائية (٣٢ مقابل ٢٠ بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨) ؛ حيث كان هناك عدد كبير من النساجين، ولا سيما الحريرية والعقادين والقصبجية والخياطين. وكان حرفيو المنتجات الجلدية أقل وجوداً، مثلهم فى ذلك مثل حرفيي المنتجات المعدنية والخشبية (النحاسين والبيطريه والنجارين)، ونحن هنا بصدد الحرف الفقيرة. وعلى النقيض تماماً، كان هناك عدد كبير من الحرفيين الذين يشتغلون بالمعادن النفيسة (الجوهري والصانغ).

على صعيد التجار، كانت تجارة الأقمشة هى التى تتفوق على جميع الأنشطة الأخرى: ٤٦ شخصاً يتاجرون فى مختلف أنواع الأقمشة، وحرى بنا أن نضيف إليهم ١١ تاجراً ومتسبباً لم نتمكن من تحديد نوعية تجارتهم. تأتى تجارة المواد الغذائية فى المرتبة الثانية، حيث كان يشتغل بها ٤٤ تاجراً، ونذكر منهم بصفة خاصة الزياتين وتجار الحبوب (١٤ شخصاً)، والعطارين (١٩ شخصاً)، والنقلية (أربعة أشخاص). كما كان هناك عدد كبير من الداخانيين: ٢٢ شخصاً خلال الفترة الممتدة بين ١٧٧٦ و١٧٩٨. ويأتى بعد ذلك بعض أصحاب الحرف المتنوعة التى كانت تحظى بوجود قليل للغاية، مثل الخردجى والصراف والخشاب...إلخ.

وأخيراً، كانت تتميز تلك الطبقة الاجتماعية بممارسة أنشطة "الخدمات" بدور كبير نسبياً: عشرة قبائنية، وخمسـة دلالين...إلخ.

قوام الثروات

كان هؤلاء الحرفيين والتجار يمتلكون بطبيعة الحال وسائل تقنية هائلة، حيث كان الحانوت والحاصل يشكلان الحد الأدنى الذي كان يتم في الغالب تجاوزه، بل كان يتم تجاوزه بواسطة أفراد يمتلكون موارد قليلة نسبياً: قُدرت عام ١٦٢٦ ثروة عبد الغنى الصناديقية بـ ١٣,٧٦٨/٨,٢٩٤ بارة، حيث كان يمتلك ما لا يقل عن ثلاثة حوانيت وثلاثة حواصل تقع كلها في حي الأزهر الذي كان يوجد به سوق الصناديقية، كما كان يمتلك عمر بن عابدين، أحد قمصانجية خان الخليلي، عدة حصص بلغت عشرة قراريط ونصف في ثلاثة حوانيت تقع في الخان، وتقدر قيمتها على التوالي بـ ١,٩٦٨ و ١,١١٠ و ١,٥٧٥، بواقع ٤,٦٥٣ بارة تضمنتها تركته التي بلغت ١٠,٢٦٧ بارة عام ١٦٩٠. إلا أن ثروات أغنياء هذه الطبقة كانت تفوق كل ما سبق بقدر كبير: كان أحد العطارين بسوق الفحامين، هو الشيخ على الأجهوري، يمتلك ثلاثة حوانيت وسبعة حواصل، في وكالتى الحريريين والأهوانيين ورَبع شارع الكعكيين، حيث قُدرت عام ١٦٨٣ قيمة تركته الإجمالية بـ ٢٨,٠٢٠ بارة؛ كما كان يمتلك الحاج حموده، أحد الزيَّاتين بشارع باب الشعرية، عدداً من البضائع الموضوعية في حانوتين وسبعة حواصل تقع كلها في الحي ذاته (بلغت قيمة التركة ٤٥,٣٤٥ بارة عام ١٦٨٧)^(١).

كانت تُشكّل هذه الأماكن المُستخدمة في الأغراض المهنية، أحد أشكال "توظيف" الأموال، وكانت تُعد جزءاً من الإرث العقارى الذى كان يتضمن عدة عقارات (أو بعض أجزاء العقارات)، على اختلاف أنواعها: إن أمين العيار، عبد رب النبي الذى كان على ما يبدو يبيع الأقمشة في أحد حوانيت سوق الصاغة، كان يمتلك ثلاثة حوانيت في سوق أمير الجيوش المجاور (١١,٧٠٠ بارة)، وحصّة قوامها ثمانية قراريط في إحدى العقارات الأخرى (١٤,٢٢٠ بارة)، وحصتين في أحد الرباع (٩,٠٠٠ بارة)، فضلاً عن مكان آخر في بولاق (١٠,٩٧٠ بارة)، حيث

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٣٩، ص. ٣٥ (١٦٢٦)؛ وسجل رقم ٨٣، ص. ١٨٩ (١٦٩٠)؛ ومحكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦١، ص. ١٧٥ (١٦٨٣)؛ وسجل رقم ٦٤، ص. ٤٠٢ (١٦٨٧).

بلغت قيمة كل هذه الممتلكات، دون احتساب قيمة حانوت الصاغة، ٤٥,٨٩٠ بارة، بواقع ثلثي القيمة الإجمالية للتركة (٣٤,٥٤٣/٧١,٩٦٥ بارة)^(١). وهناك كذلك السيد وهبه الشويخي الذي كان يعمل صباغاً في الكندي (الأحمر)، ويمارس نشاطه في حاصل يقع بوكالة عين الغزال (حدد كتاب "وصف مصر" موقعها في حي الخرنفش: 65 G 6)، ويسكن في حي الجماليه المجاور، حيث كان يمتلك ثلاثة عقارات تبلغ قيمتها ٤,٦٩٣ بارة، وحصّة في مكان يقع بدرب التمار (بالقرب من باب الشعريّة: 71 F 9) تبلغ قيمتها ١٨,٠١٠ بارة، فضلاً عن حصّة تبلغ قيمتها ١٢,٠١٥ بارة في إحدى الطواحين التي تقع أيضاً بحي الخرنفش؛ حيث قدرّت القيمة الإجمالية لهذه العقارات بـ ٣٤,٧١٨ بارة تضمنتها تركة بلغت ٢٤,٠٨٣/٤٣,٧٨٧ بارة^(٢). وكان أحد التجار المتواضعين للغاية، الحاج راضي الدخاخي بسوق السلاح، يمتلك حانوتاً في القلعة (١,٠٠٠ بارة)، ومكانين في درب الأحمر بسوق الغنم (تبلغ قيمتهما ١,٥٠٠ و ٣,٠٠٠ بارة)، وحصّة تقرب من النصف في إحدى الطواحين الواقعة بالشارع ذاته؛ حيث قدرّت قيمة هذه الممتلكات العقارية بـ ٩,٤٠٠ بارة، وكانت تشكل معظم التركة التي بلغت قيمتها ١٠,٤٥٠ بارة فحسب^(٣).

هناك دلالة خاصة وراء حقيقة امتلاك بعض هؤلاء الحرفيين والتجار لعدد من المماليك وحصص الالتزام؛ لأنها تعكس نزوع الطبقة الوسطى الأهلية نحو امتلاك بعض امتيازات الطبقة الحاكمة. كان امتلاك المماليك مقصوراً على الأفراد الأكثر ثراءً؛ لأن ثمن شراء المملوك الواحد كان يبلغ أكثر من ضعف ثمن العبد، بواقع ٤,٠٠٠ بارة مقابل ٢,٠٠٠، في بداية القرن السابع عشر، و ١٠,٠٠٠ بارة مقابل ٥,٠٠٠ نحو عام ١٧٠٠، ومن هؤلاء الأثرياء كان هناك أحد تجّار الأقمشة في خان الخليلى وأحد تجّار الخرز وأحد الطحانيين (أربعة ممالك) وأحد النقليّة في خان الخليلى، حيث بلغت قيمة تركاتهم على التوالي: ٣٤,٧٤٧ و ٤١,٩٦٣

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٤، ص. ٩٢ (١٧٨٨).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠٦، ص. ١١٢ (١٧٨٢).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٨، ص. ٣٨٢ (١٦٨٦).

و ٣٤,٠٤٠ و ٢٢,٤٨٣ بارة ذات القيمة الثابتة^(١). شهد هذا المستوى الاجتماعي وجود هذه الظاهرة على سبيل الاستثناء؛ فقد كانت تُمَيِّز بالأحرى البرجوازية التجارية، ولا سيما كبار تجار البن والتوابل. لكنه يبدو أن القرن الثامن عشر هو الذي شهد تكرار الحصول على حصص الالتزام الزراعي، ولا سيما خلال السنوات الأخيرة؛ ففي عام ١٧٨٨، امتلك بنان من حي الجمالية فائضاً في إحدى القرى بلغ قيراطاً وربع، وقُدِّرَت قيمته بـ ٣,٦٠٠ بارة (بلغ إجمالي التركة ٨,٢٢٧/١٧,١٤٠ بارة)^(٢)؛ وفي عام ١٧٩٠، امتلك أحد الخشابين، بالقرب من باب الخلق، "رزقة" تعادل نصف فدان، وبلغت قيمتها ٤,١١٨ بارة (بلغ إجمالي التركة: ٢٩,٩٠١/٦٢,٢٩٥ بارة)^(٣)؛ وفي العام ذاته، خلف أحد القصابين تركة اشتملت على بعض الأطيان التي بلغت مساحتها سبعة فدانين تقريباً، وكانت تقع في القليوبية، حيث قُدِّرَت بـ ١٨,٠٠٠ بارة تضمنتها تركة بلغت قيمتها الإجمالية ٣٢,٠٩٧/٦٦,٨٦٨ بارة؛ ونجد أخيراً، خلال عام ١٩٧٢، أن تركة أحد القواسين في حي الصليبية قد تضمنت بعض الأطيان التي بلغت قيمتها ٣٢,٤٨٤ بارة، فضلاً عن بعض المنتجات الزراعية (قمح وكتان) التي قُدِّرَت بـ ٥,٤٥٣ بارة، حيث شكلت هذه الأملاك الزراعية (٣٧,٩٣٧ بارة) أكثر من نصف قيمة التركة التي بلغت ٢٥,٧٩٦/٥٦,٠٧٩ بارة^(٤).

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٣٢، ص. ١٤٩ (١٦٣١)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٦٦، ص. ١٠٤ (١٦٣٣)؛ وسجل رقم ٨١، ص. ٤١٣ (١٦٨٨)؛ وسجل رقم ١٢٨، ص. ٥٤٠ (١٧٢٨). في عام ١٦٩٩، كانت ثروة أحد الفهوجيه التي لم تتجاوز سوى بقدر ضئيل حد الـ ٥٠,٠٠٠ بارة (٥٧,٠١٧/٦٨,٦٩٥ بارة)، تتكون بصفة أساسية من أربعة ممالك بلغت قيمتهم: ١٠,٢٠٠ و ١١,٠٠٠ و ٦,٣٠٠ و ١٧,٠٠٠ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٩١، ص. ٣١١).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٤، ص. ٤٦٦ (١٧٨٨). وفقاً لما ذكره شو SHAW (Financial, 64)، تطلق في بعض الحالات كلمة "فائض" على الحصص التي كان يفتنطعها الملتزم من المال الحر (الحصة التي كان يفقدها المزارع من ريع الأرض).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٦، ص. ٨٢ (١٧٩٠). كانت "الرزقة" من الوسائل التي تؤكد حق الانتفاع بجزء من ريع الأرض، ويشبه هذا النظام بوجه عام نظام المستعمرات والرواتب العسكرية (SHAW, Financial, 45-50).

(٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٦، ص. ٢١١ (١٧٩٠)؛ سجل رقم ٢٢٠، ص. ٢٨٠ (١٧٩٢).

النفوذ الحرفى

لقد تمكنا من الوقوف على التراكات التى خلفها ثمانية عشر شيخاً من شيوخ الطوائف الحرفية المذكورين فى وثائق المحاكم، فيما بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨، حيث كان ينتمى معظم هؤلاء الشيوخ (ثلاثة عشر شيخاً) لتلك الفئة المتوسطة من الحرفيين والتجار. بل إن الخمسة شيوخ الذين ينتمون للفئة العليا (أصحاب التراكات التى تزيد عن ٥٠,٠٠٠ بارة)، قد تجاوزوا حدود الطبقة المتوسطة بشكل طفيف للغاية: شيخ التجار بسوق أمير الجيوش (٦٥,١٨٤ بارة ذات القيمة الثابتة)؛ وشيخ دالين الكتان ببولاق (٥٣,١٠٧)؛ وشيخ البصمجية (٦٢,٤٣٢)؛ وشيخ الجباسين (٥٣,٧٥٨)؛ وأخيراً شيخ السكرية (٥٢,٣٦٢). وهكذا، يبدو من الإنصاف القول إن هذه الطبقة المتوسطة هى التى كانت تسود منظومة الطوائف الحرفية.

الحياة المادية

كان يمارس معظم الحرفيين والتجار أنشطتهم المهنية فى القاهرة التى استقر بها ١٠٩ شخص من إجمالى ١٥٥ فرداً، فيما بين ١٦٧٩ و ١٧٠٠، بواقع ٧٠,٣% من العدد الكلى؛ و ١٢٤ من بين ٢٠٨، بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨، بواقع ٥٩,٦%. فقد تمركز هؤلاء الأشخاص على وجه التحديد فى الأحياء التجارية الكبيرة: الغورية، والحمزاوى، ثم خان الخليلي، والصاغة، والجمالية التى ضمت ٨٢ تاجرًا وحرفيًا ممن ينتمون للطبقة المتوسطة، فيما بين ١٦٧٩ و ١٧٠٠؛ وضمت ٩١ من أفراد هذه الفئة، بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨. ولم تضم أحياء القاهرة الجنوبية سوى ٢٣,٢% من إجمالى عدد الحرفيين والتجار الذين ينتمون لتلك الطبقة، فيما بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، وضمت ٢٦,٤% من هؤلاء الأفراد، بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨؛ فى حين لم تضم الأحياء الغربية سوى ٦,٤% و ١١,٥% من العدد الكلى لأفراد هذه الطبقة، خلال الفترتين ذاتهما.

ذكر بريس دافن أن الحياة اليومية لهؤلاء التجار كانت تسير وفقاً لأوقات الذهاب إلى الدكان والعودة إلى المنزل: "كان التاجر الغنى أو الفقير الذي يمتلك حانوتاً على الشارع أو في الخان، يباشر تجارته على مدار بعض أجزاء النهار. كان التاجر يذهب إلى حانوته فيما بين الساعة والثامنة صباحاً، ويغلق دكانه قبل غروب الشمس، حيث يذهب الجميع لأداء الصلاة وتناول الطعام والالتقاء بأفراد الأسرة... كان التاجر يقيم في مسكن منفصل يبعد أحياناً عن حانوته؛ لأنه كان يعده بمثابة الحرم الذي لا يجب أن يرتاده الغرباء"^(١). صاغ لين في كتابه *Manners and customs*، وصفاً دقيقاً يوضح الحياة داخل الأسواق، ولا حاجة بنا هنا للتطرق إلى هذا الموضوع الذي أثرناه آنفاً عند التعرض للأسواق والحوانيت^(٢).

يمكن أن نستشف من وثائق المحاكم وجود حياة مادية تتسم بقدر من البساطة: خلف أحد تجار سوق الحراميزيين، وهو تاجر كان يُدعى عمر، تركة بلغت قيمتها الإجمالية ٣١,٩٣١ بارة، حيث تضمنت بعض المتاع المنزلي والأطمار والصحون التي قُدِّرت بـ ٧,٩٣١ بارة فحسب؛ وكان الحاج مقلد الطحان يمتلك قدرًا كبيراً من المستلزمات الحرفية التي قُدِّرت بـ ١٦,٠٠٠ بارة (١٦ بقرة و ٧ جمال وبغلة واحدة وإحدى الأدوات الفنية)؛ في حين بلغت قيمة ملابسه ٣٠٠ بارة؛ وقُدِّرت منقولاته المنزلية بـ ١,٥٠٠ بارة، حيث خلف تركة بلغت قيمتها الإجمالية ٣٣,٠٠٠ بارة^(٣). وكانت هناك كذلك تلك التركة المتواضعة التي خلفها أحد القوافين عام ١٧٠٥، والتي بلغت قيمتها ١٠,٨٣٣/١٠,٠٧٥ بارة، وتتكون مما يلي: "مخزون" من الأحذية (١,٦٢٨ بارة)، وجدك الحانوت (١,٥٠٠ بارة)، وبعض النقود العينية (٣,٨٦٩ بارة)، والجزء الأكبر مما تبقى كان يمثل قيمة ممتلكاته الشخصية (٣,٨٣٢ بارة) التي كانت تتكون من صوان صغير للغاية اشتمل بصفة أساسية على أربعة قفاطين بلغت قيمة كل منها: ٨٠ و ٤٠ و ٦٠ و ٣٠

(١) PRISSE d'Avannes, Mœurs et coutumes, 427 a.

(٢) LANE, Manners, 321-4.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٠، ص. ٧٩ (١٦٨١)؛ وسجل رقم ٥٩، ص. ٣٢٨ (١٦٧٩).

بارة (والقفطان الأخير كان "قديمًا")، بالإضافة إلى حزامين، وبعض الأقمشة، حيث قُدِّرت قيمة هذه الأشياء كلها بـ ٦٧٢ بارة. كما قُدِّرت قيمة أثاث منزل القواف في حي طولون بـ ٢٠٠ بارة؛ فضلاً عن بعض "الصحون" التي قُدِّرت بـ ٩١٠ بارة: ٩٠ صحنًا نحاسيًا من الأحجام الكبيرة والصغيرة، وبعض الطسوت والقنود النحاسية، وصينية من الفضة. ولم يتجل الترف بأي شكل من الأشكال سوى من خلال وجود بعض المصوغات التي قُدِّرت بـ ١,٧٥٠ بارة (سواران من الذهب وخاتم)، فضلاً عن وجود بندقية بلغت قيمتها ٣٠٠ بارة. وبلغت قيمة إيجار المسكن سنويًا ٥٤٠ بارة فحسب، وهو ما يتفق تمامًا مع نسق المعيشة بصفة عامة^(١).

كان أشد الناس فقرًا يقيمون في الربيع: اثنا عشر فردًا من إجمالي ١٦٦ شخصًا تمكنًا من معرفة محل إقامتهم، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨ (بلغ متوسط ثروتهم ١١,٢٢٦ بارة ذات القيمة الثابتة فحسب). كان الغرباء والقرويون يمثلون جزءًا كبيرًا من ساكني حجرات "أود" الخان والوكالات. وفي أحايين كثيرة، كان الحرفيون والتجار الذين ينتمون لهذه الفئة، يقيمون في منازل مُستأجرة، كما هو الحال بالنسبة لقواف حي طولون الذي كان يقع حانوته في قصبة رضوان؛ إلا أنهم كانوا يمتلكون بصفة عامة بعض أجزاء المسكن أو المسكن بأكمله، حيث كان يختلف سعر المكان وفقًا لحجمه والحي الذي يقع به: بلغت قيمة المكان الذي كان يقيم به على الأجهوري، العطار المذكور آنفاً، ٢,٤٠٠ بارة، بيد أنه كان يقع في حي الأزبكية؛ في حين أن محمد درويش الذي كان يعمل عقادًا بحي الأشرفية، كان يقيم بدرب الطنبلي خارج القاهرة، في مكان يمتلك به ١٩ قيراطًا بلغت قيمتها ٢٠,٥٢٠ بارة، مما يمثل مبلغًا هائلًا بالنسبة لحجم تركته التي قُدِّرت بـ ٢٠,٦٣٦/٣٧,٥٢٠ بارة (١٧٨٤)^(٢). كان يشكل المسكن بصفة

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٥، ص ٨٩ (١٧٠٥).

(٢) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦١، ص ١٧٥ (١٦٨٣)؛ وسجل رقم ٢٠٨، ص ٨٧ (١٧٨٤).

عامة جزءًا كبيرًا من الثروة وصل في أحيان كثيرة إلى أكثر من نصف التراكبات الكبيرة^(١).

كان الحرفيون والتجار يقيمون بوجه عام بالقرب من محل عملهم؛ فقد كان يسكن داخل حدود القاهرة ما يقرب من نصف الأعداد التي تمكّنا من تحديد محل إقامتها، بواقع ٣٣ من بين ٧٤ شخصًا، بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠ (٤٤,٦%)؛ و ٧٤ من بين ١٦٦ شخصًا، بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨ (٤٤,٦% أيضًا). ولنذكر هنا أن هذه النسبة تقل بشكل واضح عن نسبة الحرفيين والتجار الذين تقع ورشهم وحوانيتهم بالقاهرة (٧٠,٣% و ٥٩,٦% خلال الفترتين المذكورتين). كان هناك جزء، لا يُستهان به من الذين يعملون بوسط المدينة، يقطن في الأحياء الواقعة على أطراف القاهرة (منطقة المؤيد والموسكى والجمالية)، ولا سيّما الأحياء التي تقع بعد منطقة الخليج، حيث يوجد ٢٨,٣% من المساكن، بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨، في مقابل ١١,٥% من محلات العمل: صار حي باب الشعرية فيما بعد، وحي الأزبكيه بصفة خاصة، خلال القرن الثامن عشر، من الأحياء السكنية التي تقطنها الطبقة البرجوازية المتوسطة. وباستثناء منطقة باب زويلة، كانت الأحياء الجنوبية، المجاورة للقاهرة الفاطمية، أكثر استقلالاً عن مدينة القاهرة، حيث نجد بها ٢٢,٩% من أماكن الإقامة، فيما بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨، وهو ما يكاد يتطابق مع نسبة الحرفيين والتجار الذين يعملون في هذه المنطقة.

(١) لنذكر هنا بعض الأمثلة الأخرى التي استقيناها من وثائق المحاكم: بلغت عام ١٦٩٠ قيمة مسكن أحد البنّاقين في حي درب الأحمر ١٧,٠٠٠ بارة (التركة: ٣٢,٠١٥ بارة)؛ وقدّر عام ١٧١٨ مسكن أحد العطارين في حي طولون بـ ٥,٠٠٠ بارة (التركة: ٩,٤٥٠ بارة)؛ وبلغت عام ١٧٧٩ قيمة ما يمتلكه (تسعة قراريط) أحد الزياتين في مكان يقع بحي باب الشعرية ٥,٤٠٠ بارة (التركة: ١٢,٠٠٨ بارة)؛ في حين قدرّت عام ١٧٨٦ قيمة التسعة قراريط التي كان يمتلكها أحد تجار مرجوش في بين السرايات بـ ١٤,٤٠٠ بارة (التركة الإجمالية: ٢٤,٤٣٣ بارة).

٥ - البرجوازية التجارية

الحد الأدنى الذى وضعناه لتصنيف البرجوازية التجارية، ألا وهو ٥٠,٠٠٠ بارة، يمثل حداً شديداً لانخفاض بالنسبة لأفراد الفئة الاجتماعية الذين وصفهم شابرول بأنهم من "التجار الذين تمتد تجارتهم إلى الخارج"، وقدر عددهم بـ ٤,٠٠٠ شخص^(١). وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن العدد الإجمالى الذى ساقه مؤلفو كتاب "وصف مصر" قد تضمن الغرباء الذين أقاموا بشكل مؤقت فى القاهرة؛ فإن هذه الفئة تظل أكبر من فئة تجار البن والتوابل التى سبق أن حددنا معالمها من قبل. أتاحت لنا المعلومات التى توفرت لدينا الإحاطة عن قرب بالواقع الاجتماعى، إلا أنه يتعين علينا التمييز بين الطبقة البرجوازية ميسورة الحال من جهة، والتى تتراوح تركاتها بين ٥٠,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠ بارة، وفقاً لما ورد فى سجلات المحاكم؛ والطبقة الأرستقراطية التجارية من جهة أخرى، وهى التى ستكون محور دراستنا؛ لأنها تعد الفئة الاجتماعية التى تمكنا من الوقوف عليها بشكل أفضل. إلا أننا نرى إمكانية دراسة الطبقة "البرجوازية" فى مجملها، من خلال الخصائص العامة المشتركة التى تجمع بين مختلف أفرادها.

خصائص عامة

يضطلع الحرفيون بدور شديد التواضع، داخل الطبقة البرجوازية "التجارية". كان هناك ٢٠ حرفياً فحسب، مقابل ١٥٦ تاجراً، من بين ١٨٥ شخصاً ممن لم تتجاوز تركاتهم حد الـ ٥٠,٠٠٠ بارة، فيما بين عامى ١٦٧٩ و ١٧٠٠؛ ولم يكن هناك كذلك سوى ٢٢ حرفياً، مقابل ١٢٩ تاجراً (١٥٧ شركة)؛ فالنسبة تكاد تكون

(١) CHABROL, Essai sur les mœurs, 364-5.

ولنذكر هنا أن جومار قد أعطى بعض التقديرات الأخرى المختلفة: ٤,٠٠٠ و ٣,٥٠٠ شخص.

متطابقة خلال هاتين الحقبين. كان الطابع "الصناعي" يغلب على "الصنائع" المذكورة، حيث كان أكثر هؤلاء الحرفيين من السُكْرِيَّة والمعصرانية والسرجانية؛ وكان هناك عدد لا بأس به من حرفيي النسيج (البصمجيَّة والحريرية والعقادون)، ولم ينعكس وجود الحرف المعدنية سوى من خلال النحاسين، في حين لم يكن هناك أى وجود للحرف الخاصة بالأغذية أو الحديد أو الأخشاب أو الجلود، حيث لم تكن مزدهرة بوجه عام. كما ورد قليلاً ذكر الأنشطة المتصلة بالـ"خدمات" (السمسرة والقبانة والكيالة... إلخ).

على صعيد الأنشطة التجارية، كانت تلك الطبقة البرجوازية تُعنى على وجه الخصوص بمنتجات التجارة الدولية. كان يشتغل بتجارة البن والتوابل والأقمشة ١٢٧ تاجرًا من إجمالي ١٥٦ تاجرًا، فيما بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠؛ و ٩٥ تاجرًا من بين ١٢٩ تاجرًا، بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨. وإذا ما أضفنا لهؤلاء تجار الزيت المستورد والأرز والياميش والدخان والصابون والخشب والعصفر وملح النشادر والرقيق، وكلها من السلع المتبادلة مع الدول الأجنبية الغربية والشرقية والأفريقية، فإننا سنصل إلى الرقم التقريبي الذي يمثل العدد الإجمالي للتجار الذين تتجاوز تركاتهم مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠ بارة. وخلال الفترة الممتدة بين نهاية القرن السابع عشر ونهاية القرن الثامن عشر، شهدت التجارة الشرقية بعض التراجع، في حين ازدهرت تجارة الأقمشة بشكل هائل؛ مما أدى إلى انقلاب موازين هذين النشاطين: شهدت الفترة الممتدة بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، وجود ٨٨ تاجرًا من تجار البن والتوابل، و ٣٩ تاجرًا يعملون بتجارة الأقمشة؛ في حين انخفض عدد تجار البن والتوابل، بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨، ليبلغ ٣١ تاجرًا، مقابل ٦٤ تاجرًا من تجار الأقمشة والمنسوجات، إلا أن سيطرة هذين النشاطين بشكل هائل على الصعيد التجاري ظلت على حالها.

كان الدور الهائل الذي اضطلع به الأجانب من السمات المُميّزة لهذه الطبقة الاجتماعية: من بين ١٥٧ شركة تزيد قيمتها على ٥٠,٠٠٠ بارة (١٧٧٦-١٧٩٨)، كان هناك ما لا يقل عن ٦٩ شركة خلفها الأجانب، وهو ما يقترّب من نصف العدد المذكور. كانت نسبة الأجانب تتزايد مع زيادة حجم الثروات: ٢١ أجنبيًا من بين

٦٧ شخصًا خلفوا شركات تتراوح بين ٥٠,٠٠٠ و ١٠,٠٠٠٠ بارة؛ و ٢١ أجنبيًا من بين ٤١ شخصًا خلفوا شركات تتراوح قيمتها بين ١٠٠,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠ بارة؛ و ٢٧ أجنبيًا من بين ٤٩ شخصًا تزيد قيمة شركاتهم على ٢٠٠,٠٠٠ بارة.

هيمنة كبار التجار على الحياة الاقتصادية

إننا نعلم جيدًا أن كبار التجار بالقاهرة كانوا يمتلكون نصيبًا هائلًا من إجمالي الثروات: كانت هناك ١٨٥ شركة تزيد قيمتها على ٥٠,٠٠٠ بارة، بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، وتشكل ٣٩,٥% من العدد الإجمالي لشركات الحرفيين والتجار (٤٦٨)؛ إلا أن القيمة الإجمالية لشركاتهم قد بلغت ٦٠,٢٨٠,٦٦٠ بارة، بواقع ٩٣,٢% من قيمة الشركات الكلية. وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨، بلغ عدد الشركات التي تزيد على ٥٠,٠٠٠ بارة ١٥٧ شركة، بواقع ٢٧,٧% من العدد الكلي (٥٦٧)، و ٨٨,٤% من قيمة الشركات الإجمالية إبان هذه الفترة.

وكلما ازداد علو هذه الطبقة الأرستقراطية الثرية، ازدادت سيطرة الأغنياء بشكل صارخ:

- كانت تشكل الثروات التي تزيد على ٢٠٠,٠٠٠ بارة ذات القيمة الثابتة، بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، ١٨,٢% من العدد الكلي للشركات، و ٧٧,٣% من قيمتها الإجمالية. وكانت تشكل بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨، ٨,٦% من العدد الكلي للشركات، و ٦٨,٦% من قيمتها الإجمالية.

- كانت تشكل الثروات التي تزيد على ٥٠٠,٠٠٠ بارة ذات القيمة الثابتة، بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، ٧% من العدد الكلي للشركات، و ٥٣,٢% من قيمتها الإجمالية. وكانت تشكل بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨، ٣% من العدد الكلي للشركات، و ٥٠,٢% من قيمتها الإجمالية.

كنا نأمل الوقوف على حقيقة الأعداد الهائلة للتجار الذين كانوا يسيطرون بشكل واضح على الحياة الاقتصادية بالقاهرة ومصر العثمانية. ذكر أوليا شلبي أنه نحو عام ١٦٠٠، كان يوجد ٦٠٠ تاجر من تجار البن في القاهرة^(١). ولا يبعد هذا الرقم كثيراً عما توصلنا إليه من خلال الأرقام السنوية لكميات البن الواردة والمذكورة في شركات التجار: خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٦٦١ و ١٧٠٠ (٤١ رقمًا)، بلغ متوسط كميات البن الواردة لكل تاجر ٣٠٨ قنطار (بلغ الحد الأدنى ٢٥ قنطاراً، والحد الأقصى ١,٠٧٤ قنطاراً). وبين عامي ١٧٠١ و ١٧٥٠ (٢٧ رقمًا)، بلغ متوسط الكميات الواردة لكل تاجر ٣٠٤ قنطار (بلغ الحد الأدنى ٤٤ قنطاراً، والحد الأقصى ٩١٥ قنطاراً). وبصدد الفترة الممتدة بين عامي ١٧٥٠ و ١٧٩٨، لم نجد سوى ستة أرقام فحسب نتج عنها متوسط بلغ ٤٥٣ قنطاراً لكل تاجر. بالنظر إلى الـ ٣٠٠ قنطار كمتوسط سنوي للكميات الواردة لكل تاجر، والـ ١٠٠,٠٠٠ قنطار كمتوسط سنوي لكل الكميات الواردة، نجد أن إجمالي عدد التجار يبلغ ٣٥٠ تاجرًا على وجه التقريب، وهو ما يقل عن الواقع بصورة واضحة، حيث تتضمن سجلات المحاكم نسبة مبالغ فيها بشأن الشركات الكبيرة. وهكذا، يبدو أن حقيقة وجود ٥٠٠ تاجر، عند نهاية القرن السابع عشر، هي الأقرب للصحة^(٢). كما يبدو أن عدد التجار المنخرطين في تجارة البن والتوابل، قد انخفض بحلول نهاية القرن الثامن عشر^(٣).

محل العمل والإقامة

يكاد يكون عمل كبار التجار مقصوراً على وسط القاهرة والأسواق التي كانت تتمركز بها التجارة الدولية. شهدت هذه المناطق وجود ٨٧ تاجرًا من بين

(١) أوليا شلبي، ج ١٠، ص ٣٧٥.

(٢) ASHTOR, (Kārimī merchant, 51) le nombre des Kārimīs avoisinait 200. Voir WEIT, Marchands d'épices, 134, citant le voyageur Jehan Thénau. AYACHE et ROBERT, A la lumière, 67.

(٣) انظر بهذا الصدد الفصل الرابع.

الـ ١٠٤ تاجر الذين تمكننا من تحديد أماكنهم، بين عامى ١٦٧٩ و ١٧٠٠؛ و ٩٣ تاجرًا من بين ١١٤ تاجرًا، فيما بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨، حيث يمكن تقسيمهم على النحو التالى: وجدنا فى الغورية والحمزاوى ٣٠ تاجرًا (١٦٧٩-١٧٠٠)، و ٣٣ تاجرًا (١٧٧٦-١٧٩٨)، بواقع واحد إلى ثلاثة؛ ووجدنا فى خان الخليلى ٢٦ و ٢٣ تاجرًا، بواقع واحد إلى أربعة؛ وفى منطقة الأزهر كان هناك ١٥ تاجرًا و ٥ تجار؛ وفى الجمالية ١١ و ١٨ تاجرًا؛ وفى الصاغة ٥ تجار و ١٤ تاجرًا. فى حين نجد كبار التجار الذين يعملون خارج نطاق الأحياء الرئيسية (ثمانية تجار بين عامى ١٦٧٩ و ١٧٠٠، وتسعة تجار بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨)، موزعين على المراكز الاقتصادية المتخصصة التى كانت تتسم بندرتها، وتقع خارج القاهرة (باب الشعرية والرميلة وابن طولون).

فضل كبار تجار القاهرة البرجوازيين اختيار مساكنهم بالقرب من الأسواق التى تقع بها دكاكينهم وحواصلهم؛ فقد شهدت القاهرة، بين عامى ١٦٧٩ و ١٧٠٠، وجود ٣٦ مسكنًا من بين ٤٨ مسكنًا تمكننا من تحديد مواقعها؛ و ٧١ مسكنًا من بين ٩١ مسكنًا، بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨؛ بواقع ٧٥% فى الحالة الأولى، و ٧٨% فى الحالة الثانية. ومن هنا، نجد أن منطقة وسط المدينة القديمة التى كان يقطن بها أيضاً عدد من الشيوخ، كانت تمثل أفضل الأحياء لإقامة البرجوازيين. عند نهاية القرن السابع عشر، كان خان الخليلى وبيت القاضى مركزًا لتجمع هذه المساكن البرجوازية (عشرون تاجرًا من بين ثمانية وأربعين)؛ إلا أنه عقب قرن من الزمان، بدأت هذه المساكن تنتشر فى مختلف أحياء وسط المدينة: خان الخليلى (١٤)، والجمالية (١٤)، والصاغة (١٢)، والأزهر (٦)، والحمزاوى (٤). كان التجار يتجنبون سكن الشوارع الرئيسية (ولا سيما الصاغة)؛ بسبب شدة ازدحامها وصخبها، فضلاً عن صعوبة الحصول على مساكن بها وارتفاع أسعارها؛ إلا أن منازلهم كانت تقع فى الشوارع الصغيرة المجاورة، مثل مسكن جمال الدين الذهبى فى شارع خوشقدم، ومصطفى جعفر فى درب الأصفر، ومحمود محرم فى درب المسقط، بل إنه يمكن أن نرى بأنفسنا هذه المساكن^(١).

(١) تم تصنيف هذه البيوت الأثرية الثلاثة تحت أرقام: ٧٢ و ٤٧١ و ٢٠. وهناك بعض وثائق أوقاف القاهرة (وقفية رقم ٢٢٤) التى تنسب البيت رقم ٤٧١ لصاحبه مصطفى جعفر "أحد كبار تجار البن فى وكالة نو الفقار كتخدا"، حيث توفى بعد عام ١٧٥٨ وقبل عام ١٧٧٥.

كان هناك عدد قليل للغاية من كبار التجار الذين يقطنون بالمنطقة الجنوبية:

أحد عشر تاجرًا عند نهاية القرن السابع عشر، واثنتان فحسب بعد مرور قرن من الزمان. لم تكن الطبقة الحاكمة تفضل الإقامة في هذا الحي، وانتقل هذا الشعور بالتالي إلى الشرائح الأكثر ثراءً في المجتمع الأهلي. إلا أننا نلاحظ، مع نهاية القرن السابع عشر، اشتداد حركة انتقال المساكن البرجوازية إلى الجهة الغربية، أي نحو الأماكن الأفضل من حيث التهوية عند منطقة الخليج وما وراء بركة الأزبكية؛ وهو ما كان ينذر بحركة انتقال مساكن الأمراء التي شهدها النصف الثاني من القرن الثامن عشر^(١). كان حي الموسكي، "المطل" على الخليج، يضم أربعة مساكن "برجوازية" في نهاية القرن السابع عشر؛ إلا أنه أصبح يضم عشرة مساكن بحلول نهاية القرن الثامن عشر. وامتد مثل هذا التغيير ليشمل الأحياء الواقعة غرب الخليج، حيث لم يكن هناك سوى مسكن برجوازي واحد، فيما بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠؛ بينما صار هناك واحد وعشرون مسكنًا، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨. خلال القرن السابع عشر، كانت ضواحي بركة الأزبكية شبه خالية من مساكن الأثرياء: كان شهيندر تجار القاهرة هو فخر الدين عثمان بن معمور الذي بلغت ثروته، عام ١٦٣٠، ١٦٩، ٦٨٨، ٢، ٣٧٢/٢، ٤، ٠٠٥، بارة، وكان يمتلك بالطبع العديد من الأماكن بالأزبكية؛ إلا أنه ليس هناك ما يشير إلى أنه قد سكن أي منها^(٢). بدأت إقامة كبار التجار حول البركة عند بداية القرن الثامن عشر، من خلال الإقامة بالمساكن الصيفية، حيث كان التاجر يحتفظ بمكان له وسط القاهرة، مثل عمر غراب الذي كان يمتلك منزلًا في خوشقدم (١٧٨٦)، والشهيندر أحمد بن عبد السلام الذي كان يقع مسكنه بالقاهرة خلف الغورية^(٣). لكن الأزبكية أصبحت المقر الأساسي لإقامة عائلة الشرايبي الكبيرة، منذ العقود الأولى للقرن الثامن عشر. وفيما بين عامي ١٧٠١ و ١٧٥٠، كان يقطن بالأزبكية ستة تجار من تجار البن والتوابل، في حين كان العدد الإجمالي لهؤلاء التجار ستة وثلاثين تاجرًا. وبحلول نهاية القرن، كان يقيم حول الأزبكية سبعة من كبار التجار، بل أقام الكثير منهم بحي الساكت، حيث ذكر الجبرتي أنه عقب حريق عام

(١) انظر المقال الذي أعدناه تحت عنوان "الأحياء السكنية": Quartiers de résidence, 69-72 et 78-90.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٤١، ص. ٢٩٥ (١٦٣٠).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١١، ص. ٣٤٤ (١٧٨٦). انظر المقال الذي أعدناه Ahmad ibn 'Abd al-Salām, 94-5. تحت عنوان "أحمد بن عبد السلام":

١٧٧٦ الذي التهم هذا الحي، حرص العديد من الأعيان على بناء مساكنهم هناك، وكان من بينهم ثلاثة من كبار التجار، هم عمر غراب وعبد السلام ومحمود محرم^(١). وكانت منطقة باب الشعرية تضم معظم مساكن كبار التجار الواقعة على الجانب الغربي من الخليج؛ بسبب النشاط الاقتصادي الذي تميز به هذا الحي، فضلاً عن قربها من الخليج.

القدرة المادية لكبار التجار

امتلك كبار التجار ثروات هائلة أحياناً، لم يكن من الممكن تقدير حجمها الحقيقي، بدون وجود وثائق الشركات التي توضح مجموع كل ثروة (ولا سيما الممتلكات العقارية)، وهو أمر نادر الحدوث^(٢). ولنسرد هنا قائمة تضم أكبر الشركات التي وجدناها في أثناء مراجعة الوثائق:

قاسم الشرايبي	(١٧٣٥)	١٢,٦٤٢,٣٧٢ / ٨,٨٤٩,٦٦٠ بارة
محمود محرم	(١٧٩٥)	١٥,٧٤٢,٤٩٨ / ٥,٦٦٧,٢٩٩ بارة
عثمان بن حسون (مغربي)	(١٧٤٠)	٧,٩٨٦,٧٠٠ / ٥,١٩١,٣٥٥ بارة
محمود الموقع (سوري)	(١٧١٥)	٧,٧٢٠,٥٧٦ / ٥,١٧٢,٧٨٢ بارة
أحمد حذو	(١٧٥٥)	٦,٩٠٩,٢٧٥ / ٤,٢١٤,٦٥٨ بارة
مراد الشويخ	(١٧٦٢)	٦,٧٨٠,٤٦٩ / ٤,٠٦٨,٢٨١ بارة
عثمان بن معمور	(١٦٣٠)	٢,٦٨٨,١٦٩ / ٤,٠٠٥,٣٧٢ بارة

(١) الجبرتي، ج٢، ص٣. انظر المقال الذي أعدناه تحت عنوان "الأحياء السكنية": Quartiers de résidence, 86-7. لكن عائلة الشرايبي كانت تمتلك مسكناً آخر في الغورية (الجبرتي، ج١، ص١٧٦).

(٢) لهذا السبب، فاقت التقديرات التي ساقها رواة الحوليات بكثير الأرقام التي وجدناها في سجلات المحاكم. منذ عام ١٧٢٥، قدرت ثروة عائلة الشرايبي بـ ١,٤٨٠ كيساً، بواقع ٣٧,٠٠٠,٠٠٠ بارة (أحمد شلبي، ورقة رقم ١٦٠ ب).

كان كل هؤلاء التجار يشتغلون بتجارة البن والتوابل. وكان من الممكن إضافة محمد العرايشي، أحد أخوة أحمد بن عبد السلام؛ فقد كان من التجار المصريين، رغم إقامته بجده، حيث تمت تصفية شركته في المحاكم عام ١٧٨٨، وبلغت قيمتها ٦,٦٢٦,٦٨٦/١٣,٨٠٥,٥٩٥ بارة^(١).

فضلاً عن "رأس المال التقني" الذي كان يحتكم عليه كبار التجار^(٢)، ويختلف حجمه بشكل كبير؛ كان هؤلاء التجار يستثمرون جزءاً كبيراً من ثرواتهم في الممتلكات العقارية التجارية أو غير التجارية (بكاكين ووكالات ومساكن للإيجار... الخ)؛ وفي بعض الحالات النادرة، كان يتم استثمار هذه الأموال في القاعات الحرفية. ولقد وجدنا في سجلات المحاكم العديد من الأمثلة على مثل هذا النوع من توظيف الأموال. خلف الحاج يوسف المخللاتي، فضلاً عن بعض الأغراض الشخصية والمسكوكات التي قُدرت قيمتها عام ١٦٨٧ بـ ٢٢٠,٦٣١ بارة، عدداً كبيراً من الممتلكات العقارية التي تم رصدها في قائمة تخلو من الأسعار: أربعة عشر مكاناً، وعقاران، وحاصِلان، وبعض الحصص التي تبلغ في مجملها ١٥ قيراطاً موزعة بين طاحونة وفرن وثلاث قاعات، أي أقل من الثلثين. وينطبق الأمر ذاته على أحد سماسرة الحرير الذي خلف شركة قُدرت عام ١٧٩١ بـ ١٦٣,١٨٨/٣٤٧,٢٠٩ بارة، وتضمنت ستة أماكن وحائوتين وقاعتين وحاصل ومقعد؛ حيث بلغت قيمة هذه العقارات ٢٠٧,٠٠٠ بارة، وهو ما يزيد قليلاً على ٧/٤ قيمة الشركة الكلية^(٣). تزايد حجم هذه الاستثمارات بصورة كبيرة في شركات التجار: خلف عبد الرحمن التونسي، تاجر البن بحى طولون، شركة بلغت قيمتها الإجمالية ١٦٨,٩٧٥/٢٢٢,٣٣٥ بارة، وتضمنت عدداً من العقارات التي

(١) يمكن تقدير حجم شركات التجار بشكل جيد، إذا ما قورنت بشركات الأمراء آنذاك: خلف إبراهيم الصابونجي، قائد العزب، وأحد الشخصيات الحاكمة بالقاهرة، عقب وفاته عام ١٧١٩، شركة بلغت قيمتها ٦,٥٦٧,٣٦٦ بارة؛ كما خلف زين الدين الفقار بك أحد الأمراء الأساسيين، بين عامي ١٧٢٠ و ١٧٣٠، شركة بلغت قيمتها ١٤,٠٤٨,٩٠٠ بارة، وبلغت كذلك شركة عثمان كتخدا القازداغلي ٢١,٥٣٧,١٧٦ بارة، حيث كان من الأمراء الذين حكموا البلاد نحو عام ١٧٣٠-١٧٣٥.

(٢) انظر الفصل السابع.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٥، ص. ٨٨ (١٦٨٧)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٩، ص. ٥٦٣ (١٧٩١).

قُدِّرَت بـ ١٣٨,٦٠٤ بارة: ستة أماكن، وحنوت، وحاصلان (١٧٢٧). كما تضمن إرث شحاده الصافورى عددًا كبيرًا من العقارات التي لم يتم احتسابها فى تركته، وقُدِّرَت قيمتها بـ ٥٨٤,٦٣٢/٧٣٠,٦٣٢ بارة: اثنا عشر مكانًا، وعشرة حوانيت كان يمتلكها بشكل كلى أو جزئى. ومن التجار الأثرياء، كان هناك عبد الله الحمصى الذى شكلت ممتلكاته العقارية ما لا يقل عن سبع أمواله، حيث قُدِّرَت بـ ١٦٢,٦٠٤ بارة تضمنتها تركته التى بلغت قيمتها ١,٢٠١,٨٩٥/١,٠٠٩,٥٩٢ بارة، وكانت موزعة على نحو تقليدي: مكانان، وخمسة حواصل، وحنوتان^(١). ولنذكر أخيراً أن عائلة الشرايبي كانت تمتلك سبع وكالات، وعدة حمامات... الخ^(٢).

كان هناك شكل آخر لتوظيف الأموال شهد انتشارًا واسعًا خلال القرن الثامن عشر، ألا وهو امتلاك حصص الالتزام الريفى؛ بسبب حجم الأمان الذى يتمتع به هذا النوع من الاستثمارات، فضلاً عن جودة عائده. ولم يقتصر هذا النشاط على أكثر التجار ثراءً فحسب، حيث نجد أن الحاج يحيى القاروالى، التاجر بسوق الغورية، كان يمتلك حصة قوامها خمسة قراريط فى إحدى قرى الغربية، بيد أنه خلف تركة متواضعة نسبياً قُدِّرَت بـ ٥٣,٥٩٩/١٧٨,٦٦٢ بارة^(٣). وهناك العديد من الأمثلة الأخرى التى نجدها بالطبع لدى تجار البن؛ لأنهم كانوا يمتلكون أكبر قدر من رعوس الأموال. وسنرى فيما بعد مدى ازدياد حجم هذا النوع من الاستثمارات بصورة هائلة، فى إطار أفراد عائلة واحدة هى عائلة الشرايبي.

معيشة تجار القاهرة

كانت المعيشة المتواضعة هى السمة البادية على بعض التجار من أصحاب الثروات المتوسطة. ومن المثير للدهشة أن نجد بعض الحالات مثل جعفر، التاجر بسوق الهراميين، الذى خلف تركة (١٦١,٢٥٣/١٣٥,٤٥٢ بارة)

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٧، ص. ٥٤٣ (١٧٢٧)؛ وسجل رقم ١٠٠، ص. ٢٦ (١٧٠٨)؛ وسجل رقم ٨٩، ص. ٣١٥ (١٦٩٦).
(٢) أحمد شلبي، ورقة رقم ١٦٠ ب.
(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٦، ص. ٦٤٧ (١٧٩٧).

اشتملت على بعض الأظمار والممتلكات الشخصية التي لم تتجاوز قيمتها الإجمالية ٦,١٣١ بارة. وهناك كذلك مصطفى بن سليمان، تاجر البن، الذي بلغت تركته ٦٨٣,٨٨٢/٤٠,٤٠٠ بارة، في حين أن قيمة أغراضه الشخصية، التي وُجِدَت في حاصِله ومنزله، قُدِّرَت بـ ١٢,٣٣٧ بارة^(١). إلا أن عثمان بن حسون هو الذي أثار دهشتنا بالفعل؛ لأنه كان يمتلك ثروة هائلة، كما سبق أن ذكرنا أعلاه، في حين بلغت قيمة ما تركه من متاع شخصي وأقمشة وجواهر ٣٩,٠٠٠ بارة^(٢).

ولم يكن هذا هو الشائع آنذاك؛ لأن كبار التجار كانوا يتسمون بحب "الظهور"، على حد قول رجال الحملة الفرنسية: وصل بونابارت إلى السويس في ديسمبر عام ١٧٩٨، برفقة بعض التجار "الأتراك"، حيث اصطحب "أقلهم ترفاً" حاشية تضم "ثمانية من الخدم على الأقل: أحدهم يحمل الغليون، والآخر يصنع القهوة، والثالث يُعنى بالخيمة". لاحظ هؤلاء التجار مدى بساطة موكب الجنرال الذي كان يسافر بصحبة ثلاثة خدم فحسب، بل أعرب أحدهم عن دهشته قائلاً: "هناك أحد عشر شخصاً مكلفون بخدمتي وحدي، ولست سوى تاجر بسيط، بينما يكتفى هذا الرجل بثلاثة خدم، رغم أن بوسعه امتلاك البلاد بأكملها"^(٣). وفي كتاب "تكريات مدينة القاهرة" *Mémoire de la ville du Caire* الذي نجهل اسم مؤلفه، ذكر الكاتب، عند الحديث عن "مساكن" القاهرة، أنه كان من الممكن أن نجد بمسكن أحد "كبار الأمراء" في القاهرة ١٥٠ أو ٢٠٠ شخص تقريباً؛ وكان يوجد في مساكن "كبار التجار" ما لا يقل عن ٢٠ أو ٣٠ شخصاً؛ في حين كان الحرفيون يكتفون باثنين أو ثلاثة من الرقيق^(٤). وكانت معيشة كبار تجار القاهرة تتسم ببعض الترف: بلغت القيمة الإجمالية لتركة التاجر محمد شلبي لطفى ٢,٤٣٥,٢٨٠/١,٦٥٥,٩٩٠ بارة (١٧٣٦)، وقُدِّرَت قيمة الأظمار والممتلكات الشخصية التي خلفها في منزله بـ ٤٠,٨٨٠ بارة؛ في حين بلغت قيمة تركة مراد الشويخ ٤٦٩,٤٦٩/٦,٧٨٠,٢٨١/٤,٠٦٨,٢٨١ بارة (١٧٦٢)، وقُدِّرَت أظماره بـ ١١٦,١٨٠ بارة؛ كما بلغت قيمة تركة علي

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٩٠، ص ٣٢٢ (١٦٩٦)؛ وسجل رقم ١٤٣، ص ٢. (١٧٣٦).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٧، ص ٢٣٨ (١٧٤٠).

(٣) LA JONQUIÈRE, L'Expédition d'Egypte, III, 490.

(٤) Mémoires divers, Mémoire de la ville du Caire, 174 b.

أبو قورة بـ ٢,٢١٧,٦٨٨/٧,٣٩٢,٢٩٤ بارة، وقُدِّرَت قيمة متاعه الشخصي بـ ١٧٨,٧٧٤ بارة (١٧٩٧)^(١). تضمنت شركة قاسم الشرايبي (١٧٣٥) بعض الجواهر التي بلغت قيمتها ٣٤,٧٧٥ بارة، والصحون التي قُدِّرَت بـ ٨٦,٩٩١ بارة، كما قُدِّرَت قيمة ما وُجِدَ في منزله بالأزبكية من أطمار وصحون و"قرش" بـ ١٥٥,٠٧٠٩ بارة، حيث بلغت القيمة الإجمالية لكل هذه الأغراض ٢٧٧,٤٧٥ بارة^(٢)، مما يشكل مبلغاً كبيراً في حد ذاته، إلا أنه يفوق جميع المبالغ التي سبق أن ذكرناها، والتي تمثل في المتوسط ما يقرب من ٥٠/١ من إجمالي قيمة الممتلكات. ولنوضح هنا مدى تزايد حجم النفقات الكمالية التي صارت تحل شيئاً فشيئاً جزءاً هائلاً من قيمة مقتنيات أفراد العائلات التجارية الكبيرة، على حساب الاستثمارات المنتجة، وخير مثال على ذلك اثنان من أفراد عائلة الشرايبي وافتها المنية بعد وفاة قاسم: أحمد بن محمد الدادة المتوفى عام ١٧٥٩، أي بعد ربع قرن من وفاة شقيقه قاسم، وترك إرثاً بلغت قيمته ٣٥٠,٥٨٨/٥٧٤,٧٣٤ بارة، حيث شكلت المقتنيات التي وجدت في منزله (ملابس وصحون وفرش وكتب) ثلث قيمة الإرث، بواقع ١٨٧,٥٠٠ بارة. وعقب ذلك بعدة سنوات، توفي حسن أبو علي بن قاسم، تاركاً وراءه إرثاً بلغت قيمته ٤٦٠,٣٧٩/٧٦٧,٢٩٩ بارة تضمنت قيمة الأغراض الشخصية والصحون التي قُدِّرَت بـ ٢١٩,٣٨٥ بارة، وإذا ما تمت إضافة قيمة الجواهر والمشغولات الذهبية التي احتسبت مع النقود العينية، ستسجل هذه المقتنيات نسبة أكبر من تلك التي شغلها مقتنيات أحمد الدادة في تركته (١٧٦٦)^(٣). انعكس حجم الترف الذي شهدته معيشة كبار تجار القاهرة، من خلال المساكن الفاخرة التي كانوا يشترونها أو يشيدونها بأنفسهم. كان من الممكن أن تحل قيمة مسكن التاجر المتوسط ربع التركة: كان جعفر، تاجر الأقمشة بسوق الهراميزيين، يقطن في مكان يقع بالقرب من المشهد الحسيني، بلغت قيمته ٣٢,٠٠٠ بارة (قُدِّرَ حجم التركة الإجمالي عام ١٦٩٦ بـ ١٣٥,٤٥٢/١٦١,٢٥٣

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٣، ص. ٢٨١ (١٧٣٦)؛ وسجل رقم ١٧٣، ص. ٢٣٧ (١٧٦٢)؛ وسجل رقم ٢٢٦، ص. ٣٥٧ (١٧٩٧).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٠، ص. ٢١٨ (١٧٣٥).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٩، ص. ٤٦ (١٧٥٩)؛ وسجل رقم ١٧٩، ص. ٣١١ (١٧٦٦).

بارة)؛ كما كان أحمد بن عبد القادر، أحد تجار الأقمشة بسوق الشارب، يقطن بمسكن يقع في سويقة الصاحب، وبلغت قيمته ٣٢,٩٥٨ بارة، في حين قُدِّر حجم تركته عام ١٦٩٦ بـ ١١٠,٢١٤/١٣١,٢٠٧ بارة؛ بل إن حسن الصواف، أحد تجار الصوف المتواضعين نسبياً، كان يمتلك مكاناً في سويقة الزلط، بلغت قيمته ٢٧,٠٠٠ بارة، بينما قُدِّرت قيمة تركته عام ١٧٨٦ بـ ٥٤,٣٧٨/١٠٨,٧٥٧ بارة^(١). وهكذا، لم يكن ليثير دهشتنا امتلاك التجار الأثرياء لمسكن باهظة التكاليف: بلغت قيمة مسكن أحمد بن سليمان، في حي طولون ٧٥,٠٠٠ بارة، وقُدِّر الحجم الإجمالي لتركته عام ١٦٨٩ بـ ٥٤٨,٠١٦/٥٥٩,٢٠٠ بارة؛ وبلغت قيمة مسكن عبد الدايم الشرايبي بالأزبكية ١٢٥,٠٠٠ بارة، وقُدِّرت قيمة تركته الإجمالية عام ١٧١٢ بـ ٥٩٠,٢٨١/٧٤٧,١٩١ بارة؛ كما بلغت قيمة مسكن أحمد برؤو بحي الأزهر ٢٧٠,٠٠٠ بارة، وقُدِّر حجم التركة الإجمالية عام ١٧٩١ بـ ١٧٨٩,٢٩٢/٥١٢,٧٧٧ بارة^(٢)، بل إن التاجر محمود حسن قد اشترى عام ١٧٨٩ ثلاث حصص بالأزبكية بلغت قيمتها ٢٧٩,٦٩٧ بارة، وهو ما كان يعادل قيمة وكالة بأكملها^(٣). ظلت حتى يومنا هذا بعض النماذج الجميلة لمسكن هؤلاء التجار: مسكن جمال الدين الذهبي الذي تم إنشاؤه عام ١٠٤٤/١٦٣٤، ويحتوي على مقعد رائع ذي كوتين، وفناء جميل، وقاعة ذات سقف مصنوع من الخشب والرخام الملون، فضلاً عن العديد من الملحقات التي تُعد مثلاً رائعاً على الترف الداخلي الرصين^(٤). وأنشأ محمود محرم، في نهاية القرن الثامن عشر، قصرًا اتسم بالفخامة والمساحات الشاسعة؛ حيث اشتمل على العديد من الغرف التي شغلت

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٩٠، ص. ٣٢٢ (١٦٩٦)، وص. ٥٦٩ (١٦٩٦)؛ وسجل رقم ٢١٢، ص. ٤٧٠ (١٧٨٦).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨٢، ص. ٣٩٢ (١٦٨٩)؛ وسجل رقم ١٠٢، ص. ٥١٦ (١٧١٢)؛ وسجل رقم ٢١٧، ص. ٥٨٠ (١٧٩١).

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، سجل رقم ٦، ص. ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٨ (٨ نو القعدة ١٢٠٣/٣١ يوليو ١٧٨٩).

(٤) تم تصنيفه الأثرى تحت رقم ٧٢. انظر الدراسة التي أعدها A.LÉZINE في: Trois Palais, 1-16. وانظر:

Comité, VI (1889), 114; XVI (1899), 122. BRIGGS, Muhammadan Architecture, 157. PAUTY, Les Palais et les Maisons, 56.

طابقين أحاطا بساحة الشرف؛ مما دفع محمد على إلى شرائه، خلال القرن التاسع عشر، وتخصيصه لإقامة كبار الضيوف بمصر، ومن هنا، أُطلق عليه اسم "المسافرخانة" الذي ظل يعرف به حتى يومنا هذا^(١). وهكذا، يمكننا تصور الحجم الهائل الذي كان يتسم به منزل عائلة الشرايبي في بركة الأزبكية، والذي صار عام ١٧٥٠ من أملاك أحد أمراء القاهرة آنذاك، هو رضوان كِتخدا الذي يبدو أنه قد امتلك بعض أجزاء هذا المسكن فحسب؛ لأن المكان الذي اشتراه محمود حسن عام ١٧٩٨ يبدو وكأنه من ملحقات مسكن الشرايبي، والمبلغ الذي تم دفعه مقابل هذا المكان الصغير يوضح لنا القيمة الحقيقية للمكان الكبير^(٢).

هناك العديد من مساجد القاهرة التي أنشأها كبار تجار التوابل، والتي يجب أن تُعد من مظاهر "النفوذ" التي كانت تهدف إلى تخليد ذكرى هؤلاء التجار بواسطة مثل هذه الأعمال الصالحة. كان يتم بوجه عام، تشييد هذه المنشآت الدينية بالقرب من محل إقامة هؤلاء التجار. فأنهى قاسم الشرايبي عام ١٧٣٣ بناء مسجد بحى الرويعي عند الطرف الشمالي من بركة الأزبكية؛ ويمكننا أن نراه قائماً في الوقت الحالي، لكن مستواه المتواضع نسبياً لا يعطينا صورة كاملة عن القدرة المالية لشهبندر التجار الذي تكبد تكاليف بنائه آنذاك، بل إن وجود قبر أحد الأولياء، ألا وهو الشيخ البكري الذي توفي عام ١٢٠٩/١٧٩٤-١٧٩٥، أفقد التاجر شرف إطلاق اسمه على الضريح^(٣). كما أنشأ هذا التاجر زاوية وسبيل، بالقرب من الوكالة التي كان يعمل بها، إلا أنه لم يتبق لهما أي أثر^(٤). لم يتفرق الزمان أو البشر بالمسجد الذي يبدو أن مراد الشويخ قد شيده بجوار مسكنه ووكالته، بالقرب من حى باب الشعرية: تم إنشاء هذا المسجد عام ١١٧٥/١٧٦١-١٧٦٢، وفقاً لما

(١) يبدو أنه قد تم إنشاء هذا المكان نحو عامي ١٧٧٩-١٧٨٨، وتم تصنيفه الأثرى تحت رقم ٢٠.

Comité, XXXII (1915-1919), 187-9. BOURGOIN, Précis de l'art arabe, II, 19-20. PAUTY, Les Palais et les Maisons, 59-60.

(٢) الدرررادي، ص. ٥٥٢. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، سجل رقم ٦، ص. ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٨.

(٣) لم يتم تصنيف هذا المسجد أثرياً. على باشا مبارك، الخطط، جـ ٥، ص. ٣١-٣٢. أحمد شلبي، ورقة ٢٤٠ أ. انظر كذلك:

Description, 191 G 11, Gâma' el-Chorâby. Comité, XXXII (1915-1919), 805; XXXVI (1930-1932), 46. WIET, Catalogue, Objets en cuivre, 128-9.

(٤) Description, 128 F 5. Comité, XXXIII (1920-1924), 73.

ورد في إحدى الرسومات التي فُقدت حالياً، لكنه اختفى في وقت متأخر نسبياً، ولم يتبق سوى باب الوكالة فحسب، وما زال الشارع الصغير الذي كانت تقع به يحفظ ذكرى الشويخ^(١). يبدو على الأرجح أن شهيندر تجار القاهرة قد رمم المسجد الصغير، أو بالأحرى الزاوية التي تضم ضريح أحمد بن عبد السلام، وأنشأ مسكناً له على الجانب الآخر من الميدان الصغير الذي كان يضم المسجد الذي تدهورت حالته في الوقت الحالي، باستثناء رواقه الثلاثي الذي ظل إلى حد ما محتفظاً بحالة جيدة، وقد حمل المسجد اسم الولي الذي دُفن به، ألا وهو علي بن عرابي^(٢). كما أنشأ الشهيندر محمود محرم مسجداً آخر، عام ١٢٠٧/١٧٩٢-١٧٩٣، أو قام علي الأقل بترميمه على أوسع نطاق، مستخدماً الطراز "المملوكي الجديد"؛ مما يعطينا فكرة صحيحة عن مدى ثراء هذا التاجر، حيث كان المسجد يقع بالقرب من قصره، في قلب الجمالية؛ وهو يُعد بمثابة آخر الرموز الواضحة لقدرة كبار التجار، قبيل قدوم الحملة الفرنسية التي أنهت حقبة مصر العثمانية^(٣).

تماسك التجار ونفوذهم الاجتماعي

كان تجار البن بالقاهرة يشكلون مجموعة اجتماعية واقتصادية شديدة التفرّد، وكان يُطلق على التاجر منهم اسم "الخواجة" الذي ظل مستخدماً لفترة طويلة^(٤)،

(١) ورد رسم المسجد في كتاب يوسف أحمد، ج ١، ص ١٢. انظر: علي باشا، الخطط، ج ٣، ص ٢٣ (وصف المسجد بالزاوية). انظر كذلك: Description, 191 F, Gâma Choueykh.

(٢) الجبرتي، ج ١، ص ٣٤٢-٣٤٤. وصف علي باشا المسجد بالزاوية (الخطط، ج ٦، ص ١٨). وقد تم تصنيف هذا المسجد تحت رقم ٤٥٩. انظر المقال الذي أعيدناه تحت عنوان "أحمد بن عبد السلام" 94-5 Ahmad ibn 'Abd al-Salâm. انظر كذلك: Description, 451 K 7. Comité, XXXIV, (1925-6), 31.

(٣) علي باشا، الخطط، ج ٢، ص ٧٤؛ وج ٥، ص ١١٠. ويوسف أحمد، ج ١، ص ٨٨. وقد تم تصنيف هذا المسجد تحت رقم ٣٠. انظر كذلك: HAUTECOEUR et WIET, Mosquées, 344.

(٤) بصدد لقب "الخواجة"، انظر: SAUVAIRE, Description, 268؛ و G.WIET, A. RAYMOND, Ahmad ibn 'Abd al-Salâm, 92 n.4؛ و A. RAYMOND, Catalogue, Objets en cuivre, 139-140. إلا أنه منذ القرن الثامن عشر، نجد استخدام هذه الكلمة لوصف كبار التجار ومتوسطيهم، على اختلاف أنشطتهم: القماشين، والسكرية،... الخ. ثم امتد استخدامها ليشمل التجار الأوروبيين، قبل أن تصبح مرادفاً لكلمة Monsieur أو "السيد" باللغة الفرنسية يستخدم للإشارة إلى الشخص الأجنبي. (وكلمة "خواجة" فارسية، وتتنطق دون الواو "خاجة" وتعني سيد - المراجع).

كما كانوا يشكلون تنظيمًا شبه طائفي يخضع بصفة خاصة لسلطة الشهبندر^(١). يرجع استخدام مصطلح "الطبقة الاجتماعية" لوصف هذه المجموعة، إلى بعض العوامل: التجانس الواضح بين الأنشطة المهنية والأوضاع الاجتماعية، والثبات خلال الاضطرابات التاريخية التي عصفت بمصر، والوعي النسبي بقوة اتحادهم ومصالحهم الاقتصادية بل السياسية.

كان تماسك هذه المجموعة يستند إلى هيكل أسرى قوي، حيث أسهمت سياسة الزواج الحكيمة في تدعيم الأواصر بين العائلات الكبيرة. وخير مثال على ذلك أفراد عائلة الشرايبي؛ فقد لاحظ الجبرتي أنهم لا يتزوجون إلا من بعضهم البعض: تزوجت صفية من محمد الشوريجي، ابن محمد الدادة، ثم اقترنت بعد وفاته (بين عامي ١٧٢٥-١٧٣٥) بأخيه قاسم، وأحمد شلبي، شقيق محمد الدادة الذي حصل على سدس الميراث، تزوج بابنة أخيه أمينة؛ وأحمد بن عبد الله، ابن شقيق محمد الدادة، اقترنت بابنة عمه فاطمة^(٢). وهكذا، كان من الممكن عدم المساس بالميراث العائلي لفترة طويلة، تقادياً لتفتت الثروة نتيجة قواعد الميراث الشرعية. وتحقيقاً للهدف ذاته، كانت تتم الزيجات بين التجار والمعتقين، من أجل تقوية الروابط بينهم والحفاظ عليهم داخل نطاق الأسرة الواحدة: تزوج سليمان بن عبد الله الشرايبي، الذي أعتقه أحمد بن محمد الدادة الشرايبي، بابنة سيده حميدة؛ كما تزوج حسن بن عبد الله، الذي أعتقه التاجر الكبير محمد الموقع، حفيدة التاجر صفية بنت مصطفى بن محمد؛ مما أسفر عن تقسيم ثروته الهائلة (٣١٤، ٢٢٩، ٣/٣٧٠، ٢، ٦١٢، ٣ باره، عام ١٧٢٧) بين ابنته صالحة (حفيدة سيده)، وأبناء عمومة سيده، إبراهيم ومحمد وحسين^(٣). وفي ظل غياب الروابط الأسرية ذاتها، كان السيد يدرك أن إعداد

(١) بصدد نظام التجار، انظر الفصل الحادي عشر.

(٢) الجبرتي، ج١، ص٢٠٤. (وهذه المعلومة لا سند لها من الناحية الشرعية حيث يحرم زواج المحارم، وقد تم الرجوع إلى الجبرتي فلم نجد أي نكر لهذه الواقعة؛ وقد صحح هذه المعلومة حسام عبد المعطى في رسالة الدكتوراه - جامعة المنصورة - عن البيوت التجارية المغربية في مصر خلال العصر العثماني؛ فأوضح أن أحمد شلبي قد تزوج ابنة عمه التي تدعى أمينة - المراجع).

(٣) من بين "أشكال" هذه الزيجات، كان اقتران المعتق بأرملة السيد المعتق، مثلما كان يحدث في الغالب بين العسكر، حيث تعد أرملة السيد بمثابة جزء من الميراث، مما يسهم في إضفاء الشرعية على امتلاك هذه التركية. وهكذا، فإن عريفة بنت عبد الله المعتقة، وأرملة الحاج علي السراج، قد تزوجت أحد عتقاء علي، هو الحاج حسن السراج، أحد كبار التجار آنذاك (بلغت تركته ٣٧١، ٢٣٥، ٥/٣٧١، ٧٤١، ٣، ٢٢٢، ٣ باره، ثم اقترنت عقب وفاته بتابعه إسماعيل بن عبد الله محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٧١، ص٤١٠، ١٧٦١).

مملوكه لمزاولة مهنته، يشكل استثماراً مربحاً للغاية "على المدى الطويل"؛ لأنه عقب وفاة المُعتق، سيصير هذا السيد من أصحاب الحقوق فى ثروة مملوكه السابق، مما يسهم فى زيادة الميراث العائلى. وهناك العديد من الأمثلة التى توضح هذه الحقائق: عقب وفاة الجواهرى حسن بن عبد الله، حصلت زوجته على ثمن الميراث، وحصلت ابنته على النصف، بينما حصل مُعتقه، الخواجة محمد الكرىمى، على ثلاثة أثمان التركة (١٧٣٦)؛ كما حصل على ميراث التاجر اسماعيل بن عبد الله، الذى أعتقه التاجر يوسف العلابى، كل من زوجته وابنه الذى توفى بعده بفترة قصيرة، ويوسف الذى حصده فى النهاية ثلاثة أخماس التركة (١٧٤٠)؛ وحصل كذلك أحمد أغا عنتاكلى على ثلاثة أرباع تركة مملوكه السابق، حيث انخفض نصيب زوجته ليبلغ ربع التركة (١٧٨٥). بل إن عقب وفاة المولى السابق، يمكن أن ينتفع أبناؤه وأقرباؤه، مثل أخوته وأبنائهم وأبناء عمومته، بجزء من تركة المُعتق: عقب وفاة يوسف فرحات، كتانجى بولاق، حصل أبناء مولاه السابق المتوفى الثلاثة على ثلاثة أرباع تركته، وحصلت زوجته على بقية التركة (١٧٨٨)... إلخ^(١). وهكذا، نجد أن التجار قد أفادوا بحكمة بالغة من خدمات المماليك، لا فى تنمية أعمالهم فحسب، بل فى تدعيم الروابط الأسرية الطبيعية.

تعددت حالات المصاهرة بين أفراد مختلف العائلات التجارية؛ مما أسفر عن تشكيل كيان يرتبط بمصالح مشتركة تفوق فى قوتها حجم التنافس التجارى. ونجد هنا كذلك العديد من الأمثلة التى تؤكد هذه الحقيقة: تزوجت أمينة، ابنة محمد الدادة الشرايبي، أحد كبار تجار البن والتوابل، هو الحاج الطيب المانجور الذى توفى نحو عام ١٧٢٤، تاركاً وراءه تركة بلغت قيمتها ١,٣٨٧,٠٧٠/١,٨٢٥,٠٩٢ بارة^(٢). خلف الخواجة عمر غراب عام ١٧٨٦، تركة بلغت قيمتها ١,٢٩٤,٤٩٢/٢,٥٨٨,٩٨٥ بارة، وترك وراءه أرملتين؛ إحداهما كانت أمينة، ابنة محمد بن يحيى المغربى، تاجر الأقمشة بالفحامين الذى توفى نحو عام ١٧٩٤ (بلغت قيمة تركته ٩٧٨/١٦٤/٣٨٣,٦٧٠ بارة)، والأخرى كانت طيبة، ابنة عبد

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ١٠٠، ص. ٨٠ (١٧٣٦)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٧، ص. ٢٢٤ (١٧٤٠)؛ وسجل رقم ٢١٠، ص. ٤٦٩ (١٧٨٥)؛ وسجل رقم ٢١٤، ص. ٣٧٠ (١٧٨٨).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٢، ص. ٥٩ (١٧٢٤).

الفتاح ابن التاجر الكبير مراد الشويخ^(١). ويُعد مراد الشويخ وأبناؤه خير مثال لتوضيح سياسة الزواج المتبعة داخل إحدى الأسر التجارية الكبيرة: تزوجت عفيفة، بنت مراد من عبد الرحمن العادلي، أحد تجار وكالة ذو الفقار كتحدا، الذي توفي عام ١٧٥٣، مخلفاً وراءه شركة بلغت ١,٨٠٥,٥٥٤/١,٣٨٨,١٠١ بارة؛ ثم تزوجت من مكى بن عبد الرحمن، التاجر بسوق الصاغة؛ وكان لمراد حفيدتان هما طيبة وصفية، حيث اقترنت طيبة، كما سبق أن ذكرنا، بعمر غراب، بينما اقترنت صفية بالخواجة محمد الحنفي الذي تمت تصفية تركته عام ١٧٨٨، وقُدرت قيمتها بـ ٣,٠٩٥,٤٥٧ بارة. وهكذا، استطاع فرع واحد من أسرة الشويخ، على مدار جيلين، الارتباط بأربع عائلات تجارية^(٢).

اكتسب كبار التجار بطبيعة الحال نفوذاً كبيراً وتأثيراً مؤكداً لدى السلطات السياسية بالبلاد؛ بسبب قدرة التجار المالية وسيطرتهم على أحد القطاعات الرئيسية في الحياة الاقتصادية المصرية. كما أسهم امتلاك حصص الالتزام، واستخدام المماليك على نطاق واسع، في اقتراب التجار من الطبقة الحاكمة. كان لا بد من وجود علاقة ارتباط بين أصحاب السلطة ومحتكري الثروة الحضرية التي يمكن حشدها عند الحاجة. وقد أشار رواة الحوليات إلى هذه الروابط بانحياز واضح، حيث كانوا يعدون بمثابة المتحدثين الرسميين المعتادين للطبقة البرجوازية القاهرية. دعا تاجر السكر عبد الرحيم السلاموني، لإحدى الولايم الخمس التي عقدها بمناسبة زواج ابنته، عام ١٧٢٥، أقوى سناجق القاهرة الذين كان من بينهم السنجق الشهير محمد بك شركس. وعقب هذه الوليمة بعدة أيام، دعا السلاموني كبار ضباط المستحفظان والعزب وغيرهم من الأوجاقلية لحضور عدد من الولايم الأخرى، إلا أن ذلك لم يحل دون تعرضه للابتزاز من قبل صغار العسكر. وحينما توفي الخواجة محمد الدادة الشرايبي، عام ١٧٢٥، خرجت القاهرة بأكملها لتشييع جنازته، بصورة غير مسبوقة، وفقاً لما ذكره راوي الحوليات: كانت بداية الموكب

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١١، ص. ٣٤٤ (١٧٨٦).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٣، ص. ٤٠٨ (١٧٥٣)؛ وسجل رقم ١٧٣، ص. ٢٣٧ (١٧٦٢)؛ وسجل رقم ٢١٤، ص. ٥٠٩ (١٧٨٨).

عند المسجد، فى حين كان جسد الفقيد ما يزال فى الألبانية، حيث حضر مراسم الجنازة السناجق وكبار ضباط الأوجاقات السبعة. كما حظيت جنازة ولده قاسم عام ١٧٣٤، بالقدر نفسه من الفخامة، حيث حضر المراسم السناجق والأغوات وضباط الأوجاقلية، بل إن الأمير الحاكم آنذاك، الأمير عثمان كتحدا القازدغلى أعرب عن إجلاله للمتوفى، من خلال السير خلف النعش من منزل الفقيد حتى المقابر، فى حين اكتفى غيره من العظماء بالسير حتى الأزهر، ثم الذهاب إلى المقابر على ظهور الخيل. وعند الإشارة إلى وفاة أحمد بن محمد أحد أبناء هذه السلالة الفرعيين، بعد ذلك بعدة سنوات، يذكر الجبرتي أن عائلة الشرايبي كانت تمتلك مسكناً كبيراً "شهد العديد من زيارات أمراء القاهرة الذين كانوا يحضرون دون انتظار الدعوة"، كما يحرص على إظهار علاقات التملق التي كانت تربط الفقيد بالأمير رضوان كتحدا. ويذكر الجبرتي ذاته أن أحمد بن عبد السلام، الذى توفي عام ١٧٩١، قد ارتبط بكبار الأمراء، ولا سيما مراد بك، أقوى الأمراء آنذاك؛ إلا أن ذلك لم يحل دون ارتباطه بعلاقات قوية مع إسماعيل بك، حينما استطاع الاستيلاء على السلطة بمساعدة العثمانيين، بعد عام ١٧٨٦. ولا شك أن أقوى الشخصيات التي تولت منصب الشهبندر خلال القرن الثامن عشر، من أمثال قاسم الشرايبي وأحمد بن عبد السلام وأحمد المحروقي، قد حظيت بتأثير هائل على القوى الحاكمة آنذاك، بيد أنه لم يكن معلناً؛ فقد كان ارتباط المصالح، الذى تولد من خلال العديد من العلاقات، أكثر ثقلاً من اختلاف الأوضاع بين طبقة الحكام الأجانب والجموع المحلية التي تتكون منها الرعية.

الفصل العاشر

حرفيو القاهرة وتجارها
فى خضم المجتمع المصرى

كان الحرفيون والتجار وأسرهم يشكلون السواد الأعظم من سكان القاهرة. وخارج نطاق هذه الفئة العاملة، أحصى كتاب "وصف مصر" أثنى عشر ألف شخصاً يمثلون الطبقة الحاكمة من بينهم ستة آلاف شخص أسماهم الـ"ملاك" كان من بينهم العلماء. كان علماء المجتمع المصري يشكلون ما يُعد بمثابة "دائرة" أخرى، إلا أنه لا مجال لمقارنتها بدائرة أرباب الحرف، من حيث الكثرة العددية. وكانت الوظائف الدينية التي تشمل القضاء والتعليم تمثل المجال الوحيد المفتوح أمام أفراد "الرعية". ورغم قلة عدد العلماء، فإنهم كانوا يضطلعون بدور هائل نتج عن أهمية اختصاصاتهم وتنوعها، فضلاً عن تأثيرهم الكبير على الطبقة الحاكمة. ولا يجب بالتالي إغفال العديد من نقاط الالتقاء التي ربطت بين مجتمع الحرفيين والتجار من جهة، وعالم المساجد والأزهر من جهة أخرى، وجعلت المجتمع "الأهلي" مجموعة متجانسة نسبياً.

ويجب أن نضع في اعتبارنا الهياكل الدينية والجغرافية التي أحاطت بالمجتمع المصري في مجمله؛ فقد أسهمت هذه الهياكل بصورة كبيرة في كيفية تشكيل أنشطته وسلوكياته. كما يمكننا تحديد واستكمال الصورة الكلية التي حاولنا رسمها لمجتمع الحرفيين والتجار بالقاهرة، من خلال دراسة العلاقات القائمة بين الحرف والطرق الصوفية التي كانت الأكثر نشاطاً على صعيد الحياة الدينية بالقاهرة، فضلاً عن دراسة الأحياء التي كانت تشكل مع الأسواق الإطار المادي لحياة سكان القاهرة اليومية.

١. أرباب الحرف والعلماء

في إطار المنظومة التقليدية للمجتمع الإسلامي، يشكل العلماء، أي المتفقيين في الدين وأرباب "القلم"، إحدى المجموعتين اللتين تملكان السيطرة على

أفراد الرعية، حيث تتشكل المجموعة الثانية من العسكر، أي أرباب "السيف". ولا بد من تعاون هاتين المجموعتين، بغية تنسيق جهودهما بشأن فرض السلطة داخل المجتمعات المتوازنة، حيث يضطلع العسكر بحكم البلاد وإدارتها، في حين يضمن العلماء تطبيق الشريعة، بوصفهم حماة الدين المعنيين بالحياة الثقافية والاجتماعية^(١).

دنيا العلماء

ارتبط علماء القاهرة بالجامع الأزهر، باستثناء قضاة المحاكم الذين كان يتم - بطبيعة الحال - اختيار معظمهم من الأتراك، ولا سيما قاضي عسكر القاهرة، غير أن تمصير المحاكم الشرعية بدأ نحو نهاية القرن الثامن عشر، وبحلول عام ١٧٩٨، لم يكن هناك سوى ستة قضاة عثمانيين من بينهم قاضي عسكر ذاته. وكان يتم اختيار بقية موظفي المقاطعات القضائية المصرية، البالغ عددها ست وثلاثين مقاطعة، من بين العلماء المصريين (ولا سيما مقاطعات القاهرة العشر)^(٢). ونجد على رأس هذه المنظومة شيخ الأزهر المنتخب من قبل بقية الشيوخ، وإن كان تعيينه يستلزم موافقة رجال السلطة بالقاهرة، كما كان حجم سلطته على العلماء يعتمد إلى حد كبير على قوة شخصيته، غير أنه يبدو أن هذه السلطة قد تزايدت بشكل ملحوظ خلال القرن الثامن عشر. كما كان مفتو المذاهب الأربعة يضطلعون بدور كبير في رئاسة العلماء، وخاصة أولئك الذين كانوا ينتمون لمذاهبهم، إلا أن مدى تأثيرهم كان يرتبط كذلك بقوة شخصياتهم أكثر من ارتباطه بوضعهم الوظيفي؛ فكان نفوذ الشيخ الدردير على جموع الشعب، في نهاية القرن الثامن عشر، ينبع من قدراته كزعيم شعبي أكثر من كونه مفتي المذهب المالكي^(٣).

(١) لطفى السيد، دور العلماء، ص. ٢٦٤-٢٦٥.

(٢) SHAW, Financial, 59; Ottoman Egypt, 28-9, 41, 95-100

(٣) الزياتي، تاريخ الأزهر، ص. ١٢٤-١٣٧؛ ولطفى السيد، دور العلماء، ص. ٢٦٧-٢٦٩. انظر كذلك:

ولا نعرف على وجه التحديد عدد الشيوخ الذين كانوا يُدرّسون بالأزهر؛ فقد قَدَّرَ شابرول عددهم في نهاية القرن بخمسين شيخاً على وجه التقريب، إلا أن عددهم على الأرجح كان يفوق هذا الرقم ويقارب المائة، بل يجب إضافة عدد شيوخ الأروقة الذين كانوا يلقون دروسهم في مختلف المدارس...الخ. ولم يكن كذلك من الممكن معرفة أعداد المجاورين على وجه التحديد، إلا أن أقصى عدد ساقه لين بعد ذلك بأربعين عامًا، هو الأقرب إلى الصحة، ألا وهو ٣,٠٠٠ مجاور، ثلثهم من الأجانب. كان المجاورون موزعين على ٢٥ رواقًا، وفقًا لأصولهم الجغرافية بصفة عامة، أي أروقة المصريين (رواق الفيومية ورواق الصعايدة...الخ)، أو أروقة الأجانب (الأكراد والمغاربة والروم والشوام...الخ). وفي حالات نادرة، كان يتم تقسيمهم وفقًا للمذاهب التي ينتمون إليها (الحنفية والحنبلية)، كما كان هناك رواق العميان. كان هؤلاء المجاورين يشكلون قوة شديدة العناد يسهل تعبئتها، إلا أن الخصومات كانت تعصف بمختلف الأروقة، بل إن بعض المجاورين كانوا يختلفون مع شيوخهم. وكان هناك عدد كبير من المنتفعين يحيطون بالمسجد؛ حيث كان يحصل ١,٥٠٠ شحاذ وكفيف على حصص من البقول والخضروات، بفضل العديد من المؤسسات، وكانوا على أتم الاستعداد للتحرك، إذا ما كان هناك ما يهدد سبل معيشتهم^(١).

كان هناك تنوع شديد داخل هذه الجماعة الإنسانية التي تتسم بقدر كبير من الطبقة والتنظيم؛ فقد كان الشيوخ والمجاورون يمثلون انعكاسًا حقيقيًا للمجتمعات التي ينحدرون منها، حيث كان ينتمي العديد من العلماء البارزين لبيئات متواضعة في الريف والحضر. لم يشكل مشايخ الأزهر فئة اجتماعية مغلقة، ورغم قوة الاتجاه نحو توريث المهن داخل هذه الجماعة الاجتماعية، شأنها في ذلك شأن سائر

- GIBB et BOWEN, Islamic Society, II, 99, 154. CRECELIUS, The emergence, 109-110. JOMIER, Un aspect, 249.

(١) الجبرتي، ج٢، ص٩٣، ١٠٢. الزياتي، تاريخ الأزهر، ص٢٠٤. انظر كذلك:

- A.N., Caire, B 1 336, Digeon, Notice sur l'Egypte (1778). CHABROL, Essai sur les mœurs, 393-4. LANE, Manners, 215-7. HEYWORTH-DUNNE, Introduction, 25-9. GIBB et BOWEN, Islamic Society, II, 154, 157.

الجماعات الاجتماعية المهنية آنذاك، والنزوع نحو تشكيل طبقة "أرستقراطية"، فقد كانت الوظائف الدينية تشكل أحد العوامل الرئيسية التي تحقق "الارتقاء الاجتماعي" في مصر العثمانية^(١). وظهرت بجلاء تام العلاقات الوطيدة التي كانت تربط بين الأزهر ومختلف الطبقات الشعبية المصرية، من خلال تضامن حي الجامع الأزهر مع حركات المشايخ والطلاب التي كانت تهدف إلى الاحتجاج أو عرض بعض المطالب؛ حيث كان يغلق حرفيو وتجار حارة الأزهر والأحياء المجاورة حوانيتهم، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ من أجل مؤازرة العلماء، بل الاضطلاع كذلك بدور فعال في هذه الحركات؛ مما كان يدفع الحكام إلى التفاوض لإنهاء الصراع مع الأزهر، تجنباً لمواجهة ثورة عامة.

وحرى بنا الإشارة هنا إلى اثنين من شيوخ الطرق الصوفية كانا ينتميان لفئة العلماء، هما الشيخ البكري والشيخ السادات اللذان اضطلعوا بدور هائل على الصعيد الديني في القاهرة؛ حيث كانا من الأشراف، وورثا مشيخة الطريقة البكرية والطريقة الوفائية. وكان الشيخ البكري بصفة خاصة يضطلع بدور كبير؛ لأنه كان يحرص على التنسيق بين أنشطة الطرق الصوفية بمصر. وفي نهاية القرن الثامن عشر، تولى هذان الشيخان مهام نقيب الأشراف^(٢).

كان يحق لنقيب الأشراف ممارسة سلطاته على جميع الأشراف الذين كانوا يُعرفون كذلك باسم "السادات". حظيت القاهرة بعدد كبير للغاية من هؤلاء الأشراف الذين كانوا ينتمون لمختلف الطبقات الاجتماعية؛ فقد أعرب المراقبون الأوروبيون عن دهشتهم الشديدة إزاء التقدير الشديد والامتيازات التي كان يتمتع بها هؤلاء الأفراد، بيد أنهم كانوا يشغلون أحياناً مكانة متواضعة في المجتمع. وقد "ذاب" أشراف القاهرة تماماً في قلب المجتمع المصري، وابتعدوا عن ممارسة الدور الذي كان يضطلع به نظراؤهم في بقية أرجاء الإمبراطورية، ونادراً ما كانوا

(١) GIBB et BOWEN, Islamic Society, II, 102. CRECELIUS, The emergence, 3-4. JOMIER, Un aspect, 244.

(٢) لطفى السيد، "دور العلماء"، ص. ٢٦٧-٢٦٩. انظر كذلك:

- GIBB et BOWEN, Islamic Society, II, 100-1. SHAW, Ottoman Egypt, 41-2, 100-4.

يشاركون في الأنشطة الجماعية؛ لأن هذا الأمر كان يتوقف على مدى التهديد الذي يمكن أن تتعرض له مصالحهم، وهو ما يتضح من خلال الحادثتين اللتين وقعتا في بداية القرن الثامن عشر: قام الأشراف عام ١٧٠٠ بقتل أحد أفراد العزب وحرقه في قلب الديوان؛ لأنه اغتال أحد أفرادهم؛ كما ثاروا عام ١٧١٢ في أعقاب مقتل أحد الأشراف على يد أحد المماليك. وكان نقيب اسطنبول هو الذي يختار نقيب الأشراف من بين الشخصيات الهامة المشاركة في المجالس والأنشطة الحكومية الرئيسية، حيث كان يحكم في القضايا التي تخص أتباعه. وأخذ الطابع الوراثي يغلب على هذه الوظيفة، كما سبق أن رأينا، حيث كانت تمنح صاحبها نفوذاً اجتماعياً، علاوة على كونها مصدراً للقوة السياسية؛ فقد كان عمر مكرم نقيباً للأشراف في نهاية القرن الثامن عشر، حيث يتمتع بسلطات واسعة خولها له شغل المنصب الرسمي، وإن كانت في الوقت ذاته نتاج قوة شخصيته التي تجلت من خلال تعامله مع أفراد الرعية والحكام^(١).

الروابط الأسرية بين العلماء وأهل الحرف

كان هناك العديد من الروابط الأسرية التي جمعت بين عالم المسجد الجامع ووسط الحرفيين والتجار. ولكننا سنكتفي هنا بذكر بعض الحالات التي ورد ذكرها في النصوص التاريخية والوثائق بشأن مشايخ الأزهر من أبناء الحرفيين والتجار. فقد كان الشيخ أحمد بن الحسن الجوهرى مدرساً بالأزهر، وحمل هذا اللقب لأن والده كان يبيع الجوهر (١٦٨٤/٥ - ١٧٦٨/٩)، وشيخ الأزهر الشافعي أحمد بن أحمد الحمّامى الذي كان والده من الحمامية (توفي عام ١٧٢٢)؛ والشيخ حسن بن

(١) أحمد شلبي، ورقة رقم ٦٥ ب. الجبرتي، ج١، ص. ٥٠. انظر كذلك:

- GIBB et BOWEN, Islamic Society, II, 100-2. SHAW, Ottoman Egypt, 103-4. CHABROL, Essai sur les mœurs, 458. DOYLE, A Non Military Journal, 117. K.tarāḡim, 963-4.

- انظر بصدد أشراف سوريا: A.H.HOURANI, The changing face, 97-8.

محمد العطار الذي كان والده عطارًا متواضعًا في أحد الحوانيت، بل إن الشيخ حسن ذاته عمل في صباه بهذا الحانوت قبل أن يصبح من مشايخ الأزهر (٧/١٧٦٦-٥/١٨٣٤)^(١). كذلك كان هناك بعض المشايخ الذين كان أبناؤهم من أرباب الحوانيت، مثل ابن الشيخ حسن الفاخوري، الذي عمل نقاشًا في النحاس، وخلف بعد وفاته (نحو عام ١٧٣٨) شركة متواضعة بلغت قيمتها ٣,١٠١ بارة؛ وابن الشيخ حجازي المنياوي، الذي كان من أشهر قمصانجية خان الخليلي (توفي نحو عام ١٧٤٧). ولنذكر كذلك الشيخ عبد الله الإدكاوي الذي توفي عام ١٧٧٠، وكان له ثلاثة أبناء: مفتي شافعي بالإسكندرية، وكتّبي، وصحّاف؛ وكذلك الشيخ حسين، شقيق الشيخ إبراهيم القطوري (توفي نحو عام ١٧٨٤)، الذي كان له ولدان عمل أحدهما قبانيًا، بينما عمل الآخر عقادًا^(٢). ومن هنا نتبين كثرة أسماء الحرف التي التصقت بالمشايخ وتتوعها، وهو ما يتضح كذلك من خلال ما ذكره الجبرتي عند تعرضه لتراجم بعض الشخصيات التي وافتها المنية. ولنذكر على سبيل المثال محمد الفيومي "العقاد"، و حسن ومحمد "العطار"، وعبد الرحمن "البرادعي" (شيخ الأزهر)، وشهاب وأحمد بن حسن ومحمد "الجوهري"، ومحمد "الحريري"، وأحمد "الكتّبي"، وعبد الله بن محمد "اللبان"، وسليمان بن أحمد "النجار"، ومصطفى بكير "الساعاتي"، وأحمد بن مصطفى الإسكندري "الصباغ"، وعبد الله ومحمد "الصبان"، وسليمان ومحمد "الزيات"، ومحمد "الوراق"^(٣)، فضلاً عن العديد من الأمثلة الأخرى.

كانت تشيع آنذاك حالات المصاهرة بين المشايخ وأهل الحرف. فوفقاً لما ورد في وثائق المحاكم، اقترن الحرفيون والتجار بينات المشايخ، مثل أحمد

(١) الجبرتي، ج١، ص. ٣٠٩، ٣٧٥. على باشا، الخطط، ج٤، ص. ٣٨. الشرقاوي، مصر، ج١، ص. ٥٠.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٦، ص. ١٨٢ (١٧٣٨)؛ وسجل رقم ١٥٧، ص. ٣٧٦ (١٧٤٧). الجبرتي، ج١، ص. ٣٦٣.

(٣) لنذكر هنا أنه في بعض الحالات كان يتم اكتساب هذه الأسماء لأسباب أخرى بعيدة؛ فقد يكتسب الشيخ لقب معلمه، مثل عبد الكريم الزيات، شيخ الأزهر، الذي حمل اسم معلمه سليمان الزيات (الجبرتي، ج٤، ص. ٧٦). وبصدد النسبة التي تعكس نشاطاً مهنيًا أو مسألة الأنشطة الاقتصادية لدى العلماء بوجه عام، انظر مقال: H.J.COHEN, The economic background.

"القباني" بوكالة القطن في بولاق الذي صاهر القاضي أبو السرور؛ ومحمد القبودان بن مصطفى، شيخ طائفة الدالين، الذي صاهر الشيخ مصطفى الريان؛ ومحمد الحلبي، متسبب التبغ بوكالة التفاح، الذي صاهر الشيخ محمد الأزهرى؛ ومحمد "الحلاق" الذي صاهر محمد المهدي؛ وعلى الخشاب، تاجر الحرير ببولاق، الذي صاهر الشيخ سليمان الدمنهورى^(١). كما كانت تشيع حالات اقتران بنات المشايخ بأرباب الحوانيت، مثل الشيخ حسن الإبيارى المجاور الذي صاهر "جمال الدين" النجار؛ والشيخ عبد الوهاب الشناوى الذي صاهر "على" الحلاق؛ والشيخ أحمد البشارى الشافعى الذي صاهر "أحمد" الصراف؛ والشيخ مصطفى المشتولى، إمام مسجد أربك، الذي صاهر "علي" الخيامي^(٢). ونود أن ننوه بإحدى حالات المصاهرة التي كان لها أثر تاريخي، وتتعلق ببعض الشخصيات التي سنعود إليها لاحقاً: فقد اقترن شيخ الأزهر الشافعى حسن الكفراوى، الذى اشتغل بالعلم والإفتاء، والذي ترجع أصوله إلى المحلة الكبرى، بابنة المعلم "درع"، شيخ طائفة الجزائرين وأحد أعيان الحسينية؛ فأقام بهذا الحي، وأصبح من أشهر شخصياته، بل حظى بحماية فتوة الحي، حينما تعرض للمضايقات من قبل أحد المماليك، وتوفى عام ١٧٨٨^(٣).

يبدو أن مثل هذه العلاقات كانت تنتشر بين أسر العلماء والتجار الذين ارتبطوا فيما بينهم بمجموعة من الروابط الأسرية الوطيدة؛ فقد كان أحمد الصديقى، نجل السيد خليل، ورب أسرة البكرى، فى نهاية القرن الثامن عشر، من التجار الذين أعتقوا العديد من الرقيق الذين ورد ذكرهم فى وثائق المحاكم، مثل على بن عبد الله الذى صار بنانا بحى الجمالية، وقدرت قيمة ثروته بـ ١١٣،١١٥ بارة، والحاج مرجان، المتسبب بسوق الصاغة، الذى بلغت قيمة ثروته ١٧،٧٧٠

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٤، ص. ٣٩٥ (١٧٠٣)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٥٨، ص. ٢٨٧ (١٧٤٩)؛ وسجل رقم ٢٠٩، ص. ٢٩٧ (١٧٨٥)؛ وسجل رقم ٢٢٤، ص. ٥٣٩ (١٧٩٥).

(٢) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٥، ص. ١١٢ (١٦٨٧)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠٩، ص. ١٧٣ (١٧٨٥)؛ وسجل رقم ٢٢٧، ص. ٢٨٩ (١٧٩٧)؛ وسجل رقم ٢٢٧، ص. ١٨٦ (١٧٩٨).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٤، ص. ٢٨٣ (١٧٨٨). الجبرتي، ج ٢، ص. ١٦٥. أحمد أمين، "الصعلكة والفتوة"، ص. ٩٠.

بارة^(١). كما كان الشيخ أبو الأنوار السادات، شيخ الطريقة الوفاية خلال الفترة ذاتها، من أبناء أحد التجار^(٢). وارتبطت كذلك العديد من الأسر التجارية الكبيرة بالأوساط الدينية والعلمية، حيث نجد أن أشهر ممثلي أسرة الشيشيني كان عبد الجواد، شيخ تجار سوق الشرب والجمالين في نهاية القرن السابع عشر، حيث وضع اسمه على إحدى الوكالات بحى الجمالية، وكان على ما يبدو ينتمى لإحدى أسر العلماء الشهيرة التي كانت تضم العديد من القضاة والفقهاء خلال القرن السادس عشر، بل إن والده كان هو الحاج أحمد الشيشيني، وشقيقه هو الحاج على^(٣). وكذلك تاجر البن محمد شلبي، نجل الخواجه عمر لطفى، حفيد الرئيس لطفى، الذى بلغت قيمة تركته ٢,٤٣٥,٢٨٠ بارة عام ١٧٣٦، كان من سلالة الشيخ أحمد البكرى الصديقى، وظل محتفظاً بعلاقته الوطيدة مع عائلة البكرى، حيث ورثه ابن عم والده الشيخ نور الدين على، نجل الشيخ محمد، ابن الشيخ أحمد الصديقى^(٤). كان هناك كذلك عائلة الشويخ الشهيرة التى بلغت ذروة قوتها فى عهد الخواجه مراد، وضمت عدداً من المشايخ، حيث ورث الشيخ الإمام محمد الجمرى الجزء الأكبر من ثروة ابن عمه أحمد الشويخ الذى توفى نحو عام ١٧٦٦، مخلفاً وراءه تركة بلغت قيمتها ١,٢٨٥,٧١٠ بارة، وهو من أبناء عمومة الخواجه مراد^(٥). وعائلة البنانى ذات الأصول المغربية تعد خير مثال على تواصل المهنة التجارية والدينية فى آن واحد، وفقاً لما ذكره الجبرتي الذى أشار إلى وفاة الشيخ محمد عبد الوجيد البنانى عام ١٧٧٢-١٧٧٣، وأوضح أن والده وجده وعمه كانوا من كبار تجار القاهرة، فى حين كان ابن عمه الشيخ مصطفى من كبار العلماء. كما كان ينتمى الخواجه محمد كذلك لعائلة البنانى، حيث كان من تجار الأقمشة الأثرياء، وتزوج نفيسة ابنة الشيخ أحمد اللقانى المالكي، وتوفى عام ١٧٩٤، وورثه ابنه مصطفى الذى عُرف بالشيخ الإمام^(٦). وتشكل عائلة الصاوى مثلاً

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٧، ص. ٥١٠ (١٧٩٨)؛ وسجل رقم ٢١٩، ص. ٦٠٦ (١٧٩١).

(٢) LOUTFI EL SAYED, A socio-economic, 315.

(٣) غازي، الكواكب السيارة، ج١، ص. ١٥١؛ وج٣، ص. ٨١. محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٥٤، ص. ٣٤٤ (١٦٧٢)؛ وسجل رقم ٦١، ص. ١٧٥ (١٦٨٣).

(٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٣، ص. ٢٨١ (١٧٣٦).

(٥) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٧٩، ص. ٣٦٧ (١٧٦٦).

(٦) الجبرتي، ج١، ص. ٣٧٥. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٣، ص. ٦٩٩ (١٧٩٤).

واضحًا على هذه الأوضاع؛ فقد أنجب أحمد الصاوي (توفي نحو عام ١٧٩٤) ولدان، كان أحدهما هو عبد الله تاجر البن بالجمالية الذي ترك ثروة قُدرت عام ١٧٩٤ بـ ٣,١٤٠,٨٨٥ بارة، وكان الآخر هو الشيخ مصطفى الصاوي الذي عُد من علماء القاهرة المشهورين حتى وفاته عام ١٨٠٢^(١).

الأنشطة الاقتصادية في حياة العلماء

تباينت أوضاع العلماء المادية تباينًا شديدًا^(٢). لم يكن معلمو الأزهر يتلقون أية أجور، وكان الفقر الشديد يغلب على من لم تكن لهم أية موارد شخصية أخرى. إلا أن العلماء كانوا يحظون ببعض المنافع المادية التي نتجت عن تقدير الجميع لهذه المناصب؛ فقد كانوا يتمتعون بعدد هائل من الخيرات تتمثل في دخل المنشآت الدينية التي أُقيمت لصالحهم، حيث كانت نظارة الأوقاف من الأمور المربحة للغاية، فضلًا عن الرواتب والمبالغ المالية والإعانات التي خصصتها خزانة الدولة للموارد الخاصة بهذا الشأن، والامتيازات الضريبية، والحصص العينية والمالية (كانت مخازن الدولة بالقاهرة تمنح العلماء سنويًا ٤٩,٧٦٠ إردبًا من القمح والشعير)،... الخ^(٣).

يجب أن نضيف لكل ما سبق ما كان يجنيه العلماء من وراء استغلال المقاطعات الريفية والحضرية. ووفقًا لما ورد في دفاتر الروزنامة المحفوظة بالقلعة، يتضح لنا أنه خلال السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، استحوذ

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٣، ص ٤٢٩ (١٧٩٤). الجبرتي، ج٣، ص ٢١٣.

(٢) لنعقد على سبيل المثال مقارنة بين تركة الشيخ يوسف القليوبي الذي اشتغل بالإفتاء والعلم بالأزهر (٤,٢٩٤ بارة عام ١٦٨٩ تضمنت قيمة كتبه التي بلغت ٣,١٥٦ بارة)، وتركة الشيخ المالكي شيخ الإسلام محمد (٤,٠٢٧,٦٦١ بارة عام ١٧٢١)، (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٧، ص ١٦٨؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١١٩، ص ٧٧).

(٣) الجبرتي، ج١، ص ١٤٨؛ وجد، ص ٦٨. انظر كذلك:

- Vincennes, B 6 38, 1799. LANE, Manners, 217-8. HEYWORTH-DUNNE, Introduction, 29-32. SHAW, Financial, 231, 236; Ottoman Egypt, 100. LOUTFI EL SAYED, A socio-economic, 314 et suiv.

بعض المشايخ على عدد من المقاطعات أو أجزاء منها، مثل شيخ الأزهر الشيخ أحمد العروسي الذي أصبح من الملتزمين عام ١٢٠٥/١٧٩٠، وتبعه ولداه عام ١٢٠٦/١٧٩١؛ حيث امتلكا بعض حصص الالتزام في مقاطعة كيالة الأرز بدمياط. وبعد ذلك بعدة سنوات، أي في عام ١٢١٢/١٧٩٧، كان السيد عبد الكريم الحنفي، المدرس بالأزهر، من الملتزمين في المقاطعة السالفة الذكر. وفي عام ١٢١٣/١٧٩٨، كان العالم محمد الأزهرى وأبناء الشيخ السحيمي من ملتزمي مقاطعة حمام خيشه^(١)، إلا أن عام ١٧٩٨ شهد وجود عدد كبير من المشايخ الملتزمين في المقاطعات الريفية، ومعظم الوثائق التي توفرت لدينا في هذا الشأن ترجع إلى الفترة التي أعقبت مجيء الحملة الفرنسية، بيد أن هذه الظاهرة بدأت مع نهاية العصر المملوكي. وتتناول هذه الوثائق عمليات بيع حصص الالتزام وشرائها في مختلف القرى، حيث ورد ذكر عدد من العلماء المعروفين مثل مصطفى الدمنهوري، ومحمد المهدي وأبنائه، والسيد محمد أحمد العروسي... وغيرهم^(٢). تعد هذه الظاهرة من مظاهر ازدياد القدرة المادية للعلماء الأثرياء، فضلاً عن قوة تأثيرهم، خلال الفترة التي بدأت تشهد تداعي سلطة المماليك في مصر.

وقد وجد الكثير من العلماء في هذه الأنشطة الاقتصادية شديدة التنوع مصدرًا إضافيًا للدخل، بل إحدى سبل المعيشة أحيانًا. وزاول المشايخ في أحيان أخرى بعض الحرف التي كانت ترتبط بأنشطة الأزهر العلمية، وكانت تقع بطبيعة الحال في محيط الجامع الأزهر، حيث أشار الجبرتي، في الأجزاء المخصصة لتراجم اللوفيات، إلى العديد من المشايخ الذين اشتغلوا بالخط وبيع الكتب، مثل الفقيه

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٤٢٦٨، ص. ١٣٠ (١٢٠٥/١٧٩٠)؛ و ٤٢٧٠، ص. ١٣٢ (١٢٠٦/١٧٩١)؛ و ٤٢٧٣، ص. ١٣٥ (١٢٠٨/١٧٩٣)؛ و ٤٢٨٢، ص. ١٤٤ و ٤٢٨٣، ص. ١٤٥ (١٢١٢/١٧٩٧). انظر بصدد هاتين المقاطعتين:

- SHAW, Financial, 125-6 & 12 .

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، سجل رقم ٩، ص. ٥٠٥، ٩ يناير ١٧٩٩؛ و ص. ٤٨٥، الأول من أكتوبر ١٨٠٠؛ وسجل رقم ١٠، ص. ٨٦٥، ١٤ يوليو ١٨٠٤. انظر أيضًا (بصدد محمد المهدي وأبو الأنوار السادات): LOUTFI EL SAYED, A socio-economic, 315-6. يبدو أن عملية دخول العلماء مجال الالتزام الريفي قد تيسرت، بسبب الأزمة السياسية عام ١٧٩١، وانتشار الطاعون الذي قضى على عدد كبير من الأمراء. إلا أن هذه الظاهرة ليست بجديدة على الإطلاق، ووفقا لما ورد في: الجبرتي، ج ١، ص. ٧٣.

الشافعي حسين المحلي (توفي عام ١٧٥٦-١٧٧٧) الذي كان له حانوت بجوار باب الأزهر يتكسب فيه ببيع التقاويم والكتب؛ والفقير أحمد السنبلوى (توفي عام ١٧٦٦-١٧٦٧)، الذي كان إمامًا عالمًا مواظبًا على تدريس الفقه بالجامع الأزهر، وكان يحترف بيع الكتب في حانوته الصغير بسوق الكتبيين، وأخيرًا الشيخ محمد عبد المعطي، المفتى الحنفى (١٧٣٠-١٧٣١-١٨٠٥) الذي تعلم الخط في صباه، ثم أخذ ينسخ الكتب مقابل أجر. كما أشار الجبرتي إلى مزاوله بعض المشايخ لمهن "ثانوية" لا تمت بصلة لنشاطهم الرئيسي، مثل الشيخ مصطفى الفلكي (توفي عام ١٧٨٨-١٧٨٩)، الذي كان يزاول مهنة الخياطة، بيد أنه كان متخصصًا في علوم الفلك وحساب التواريخ ووضع التقويم، ويوسف أفندي التركي الأصل كان يبيع الخردة والياميش في خان الخليلى، قبل أن يصير شيخ رواق الأتراك، ثم نقيب الأشراف^(١). لكننا هنا بصدد بعض الحالات الاستثنائية، وفقًا لما ذكره الجبرتي من تفاصيل لا بد من الخوض فيها من أجل توضيح هذا الوضع.

ويبدو أن اشتراك المشايخ في المعاملات التجارية كان هو الأكثر ذوعًا، على الأقل في إطار المستويات الاجتماعية العليا، حيث كان ينصب اهتمامهم على السلع التجارية المدرة للربح، مثل تجارة البن والتوابل. كان هذا الأمر أكثر شيوعًا في نهاية القرن السادس عشر، حيث قرر حيدر باشا (١٥٩٨) تخفيض حصص قوات الجيش، ومن بعدهم العلماء "بدعوى أن معظمهم كانوا من التجار لا أهل علم"، إلا أنه اضطر للتخلي عن هذه الإجراءات بسبب المعارضة التي واجهته^(٢). وهناك العديد من الأمثلة التي وردت في وثائق القرنين السابع عشر والثامن عشر، مثل الشيخ عبد الغنى باشا شاهد محكمة القسمة العسكرية، الذي كان يمتلك ١٣٣ قنطارًا من البن بلغت قيمتها ١٢٧,٣٣٩ بارة، حيث وضعها فى أحد حواصل وحوانيت خان الخليلى، وقُدِّرت القيمة الإجمالية لثروته بـ ٣٨١,١٢٥ بارة (١٦٨٦). شهد القرن التالى وجود نجل أحد المعلمين المعروفين، هو السيد عبد الفتاح ابن حسن الجوهري (توفي عام ١٨٠١)، الذي حصل على قدر جيد من التعليم، ووهب نفسه لممارسة مهنة التجارة، فى حين سار شقيقه الأكبر أحمد على

(١) الجبرتي، ج١، ص. ٢١٩، ٢٨٥، ٣١٦؛ وج٢، ص. ٢٠٣، ٢٠٧، ٣٥٤.

(٢) ابن أبى السرور، ورقة رقم ٣١ أ. انظر كذلك: COMBE, L'Egypte Ottomane, 27.

خطى والده حتى وافته المنية؛ فاضطر عبد الفتاح إلى خلافة والده فى منصبه، حيث صار فقيهاً دون رغبة حقيقية منه، وداوم فى الوقت ذاته على الاعتناء بتجارة الحجاز. كما كان الشيخ على النجارى، الذى توفى عام ١٨٠٧/١٨٠٦ يزاول الأنشطة العلمية والتجارية فى آن واحد، حيث كان يعتنى بتجارة جده^(١).

أسهم العلماء فى النشاط الاقتصادى بالبلاد من خلال اقتناء بعض الأماكن ذات الاستخدام الحرفى أو التجارى. ويجب أن نتناول توظيف الأموال على الصعيد "الصناعى"، من خلال الإشارة إلى القاضى يوسف الجرجاوى (١٧٣٧)، الذى كان يمتلك خمس قاعات لصناعة الحرير بلغت قيمتها ١١٠,٠٠٠ نصف فضة. كما امتلك الشيخ أحمد النفراوى المالكي، المفتى والمدرس بالأزهر (عام ١٧٩٢)، طاحونة وربعاً بلغت قيمتهما ١٣,٩٥٠ بارة. ولنذكر كذلك الجيارة التى كان يمتلكها الشيخ عبد الله الشرفاوى فى رشيد^(٢). كما كانت تكثُر عملية اقتناء الحوانيت؛ لأنها تدر دخلاً مرتفعاً دون الحاجة لاستثمار رأسمال كبير. ولنذكر على سبيل المثال شركة الشيخ بدر الدين حسن الحنبلى، المدرس بالأزهر وابن أحد العلماء، التى تمت تصفيتها عام ١٧٤٧، وبلغت قيمتها ١٤٠,٢٧٦ بارة، حيث كان يمتلك الشيخ بعض العقارات التى اشتملت على حانوتين بخان الخليلي (٥,٨٤٠ و٤,٠٤٥ بارة)، وحصّة بلغت نصف حانوت بحى الأزهر (٣,٨٢٥ بارة)، وحصّة أخرى فى بعض الحوانيت فضلاً عن قهوة وطاحونة بالأزبكية (١٧,٨٢٠ بارة)، وبلغت قيمة كل هذه الممتلكات العقارية أكثر من ثلاثين ألف بارة، بواقع ما يقرب من ربع التركة^(٣). وكانت الحمامات العمومية والوكالات بمثابة مجال الاستثمار التقليدى بالنسبة للشخصيات الثرية. لم يحظ المشايخ سوى بامتلاك ست من بين الوكالات الستة وخمسين المذكورة فى بيان وكالات بولاق عام ١٧٩٨، حيث امتلك الشيخ السادات وحده ثلاث وكالات (وكالة القلل، ووكالة البوص التى ضمت ثمانية

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٩، ص. ٤٦٣ (١٦٨٦). الجبرتي، ج٣، ص. ١٦٦؛ وجد، ص. ٢٥.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، الحجة رقم ١٢٠٣ (١٧٣٧). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٩، ص. ٤٢٨ (١٧٩٢).

- Vincennes, B 6 40, 28 janvier 1800.

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٥٦، ص. ٨٠ (١٧٤٧).

حواصل صغيرة، ووكالة الحنة التي ضمت ٣٢ حاصلاً)، في حين امتلك الشيخ مصطفى وكالة الجزرى التي اشتملت على سبعة حواصل، وامتلك الشيخ سليمان الفيومى وكالة السلالى التي ضمت ١٨ حاصلاً، بينما امتلك الشيخ سلام وكالة ملح النظرون التي اشتملت هي الأخرى على ١٨ حاصلاً^(١).

أوضحت عفاف لطفى السيد كيفية نجاح بعض أسر العلماء بالقاهرة فى تشكيل ثروات هائلة، فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر^(٢). لقد عانى عبد الله الشرقاوى، شيخ الأزهر بين عامى ١٧٩٣ و ١٨١٢، من الفقر المدقع فى شبابه، لكنه صار من الأثرياء بعدما تولى الإشراف على أوقاف الجامع الأزهر وبعض المقاطعات الريفية، كما كانت زوجته بمثابة سيدة أعمال رائعة؛ لأنها أسهمت فى تنمية ثروته من خلال استثمار أمواله فى العقارات والحوانييت والحمامات التى كانت تدر دخلاً شهرياً هائلاً. وكان الشيخ محمد أبو الأنوار الذى توفى عام ١٨١٣-١٨١٤ نجل أحد الخواجهات، وأفاد من وضعه كشيخ للطريقة الوفاية، حيث انتفع من الدخل الهائل الذى يأتى من وراء الوقف والإعانات والممتلكات الزراعية؛ فضلاً عن انتفاعه بالمعاملات التجارية المختلفة واستغلال بعض الأماكن ذات الاستخدام التجارى، مثل وكالات بولاق الثلاث التى سبق الإشارة إليها، وتأجير عقار يقع ببولاق ويتكون من ثلاثة طوابق تضم بعض الحوانيت والمساكن التى قُدرت قيمتها عام ١٧٩٢ بـ ٤٥٠,٠٠٠ بارة... إلخ^(٣). ويُعد محمد المهدي الحنفي، الذى توفى عام ١٨١٥، خير مثال على تحول المشايخ لرجال أعمال؛ فقد أعرب الجبرتي عن ضيقه إزاء هذا الشيخ الذى كان بوسعه أن يصبح من كبار العلماء لولا انغماسه فى عالم التجارة، حيث كان من أبرع مدرسى الأزهر، إلا أنه أثر الإفادة من العلاقات التى كانت تربطه بالماليك، واغتنام الفرص السياسية، والانتفاع بالإمكانات التى وفرتها له زوجته الثرية؛ فكانت الوظائف الإدارية المربحة وحصص الالتزام الريفى والوقف وراء تكوين ثروة

(١) Vincennes, B 6 11, 15 novembre 1798.

(٢) A socio-economic sketch of the Ulamā in the 18th century, passim.

(٣) Vincennes, B 6 31, 30 septembre 1799.

هائلة نجح هذا الشيخ في تميمتها من خلال العديد من المعاملات التجارية الناجحة (تجارة الكتان والقطن والأرز) وتوظيف الأموال في أماكنها الصحيحة.

وحظيت عائلة البكرى بقدرة مالية كبيرة استندت في الأساس إلى الاستثمارات الاقتصادية الحضرية. يرجع تاريخ وقفية محمد أفندي البكرى إلى عام ١٧٧٩، أي قبل اشتهاؤه بلقب "شيخ السجادة"؛ حيث اشتملت على بعض الممتلكات التي استحوذ عليها بين عامي ١٧٦٦ و ١٧٧٥، وكانت تضم عددًا كبيراً من القاعات (طواحين ومعمل خل وأفران... الخ)، فضلاً عن بعض الحواصل، وخمسة عشر حانوتاً^(١). كان الشيخ محمد أفندي هو شيخ العائلة البكرية ونقيب الأشراف، وقُدِّرت تركته عام ١٧٩٣ بـ ١٢,٧٩٣ باتاك (١,١٥١,٤٣٩ بارة)، حيث تضمنت قيمة قصره بالأزبكية التي بلغت ٨,٤٨٩ باتاك، ورزقة محافظة القليوبية التي قُدِّرت بـ ١,٥٠٠ باتاك، فضلاً عن العقارات التي بلغت قيمتها ٢,٨٠٣ باتاك، وحصّة سوق الحبوب بالأزبكية (٦٥٠ باتاك)، وحمامين في بركة الرطلى والأزبكية (٥٥٠ و ٦٨٨ باتاك)^(٢).

العلماء في تاريخ القاهرة القرن الثامن عشر

كان العلماء في العصر العثماني وغيره من العصور الأخرى، بمثابة حلقة الوصل بين أفراد الرعية والطبقة الحاكمة؛ حيث كانوا يمثلون طائفة وطنية واجتماعية اكتسبت قدراً كبيراً من التقدير، بسبب اضطلاعها بالوظائف الدينية والقضائية والعلمية، وكان أفراد الرعية يتوجهون بطبيعة الحال إلى العلماء خلال الأزمات، من أجل عرض مظالمهم على السلطات التي كانوا يشعرون إزاءها بقدر كبير من الاغتراب^(٣). كما كان المماليك يشعرون بتقدير حقيقي للعلماء باعتبارهم

(١) الوقفية ورد ذكرها في: LOUTFI EL SAYED, A socio-economic, 317.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٣، ص ٧٠٥ (١٧٩٣).

(٣) انظر بصفة خاصة: LOUTFI EL SAYED, The role, 265-7. وانظر كذلك:

- HEYWORTH-DUNNE, Introduction, 32; GIBB & BROWEN, Islamic Society, II, 110; SHAW, Ottoman Egypt, 98-9; JOMIER, Un aspect, 245.

حملة لواء الدين والمعرفة، لكنهم كانوا يدركون في الوقت ذاته مدى تأثير هؤلاء المشايخ، ويسعون إلى استمالتهم من أجل تجميع الحركات الشعبية^(١). كما كانوا يحاولون كسب تأييدهم المعنوي في خضم الصراعات السياسية^(٢)، وخلال الأزمات الاقتصادية والمالية؛ حيث كانوا يحرصون بوجه عام على إشراكهم في المناقشات الخاصة بتثبيت أسعار السلع الغذائية أو أسعار العملات، من أجل فرض عقوبات دينية وقضائية بهذا الصدد؛ ففي عام ١٧٣٣ على سبيل المثال، اجتمع السنابق والعلماء وأرباب السجاجيد لدى شيخ الإسلام، من أجل مناقشة تثبيت الأسعار في حضرة شيوخ الطوائف^(٣). كان موقف المشايخ المؤيد أو على الأقل المحايد يحظى بقدر من الأهمية، مما جعل المماليك يسعون أحياناً إلى التدخل في تعيين شيخ الأزهر؛ فنحو عام ١٧٧٠، حاول الأمراء دون جدوى ترجيح كفة الشيخ العريشي الحنفي أمام الشيخ العروسي. لكن مراد بك حالفه الحظ عام ١٧٩٢-١٧٩٣، حينما نجح في فرض مرشحه مصطفى أفندي اللازجي لتولى منصب شيخ رواق الأتراك، وإن كان هذا المنصب يقل كثيراً في أهميته عن منصب شيخ الأزهر^(٤).

إن الدور الفعلي الذي اضطلع به العلماء كان شديد التنوع بشكل يصعب الوقوف عليه من خلال الملاحظات السابقة وحدها، فقد كان عالم العلماء يختلف كثيراً عن المجتمع الذي ينتمون إليه؛ فعلى حين ظل الكثيرون منهم محتفظين بروابط حقيقية مع الطبقات الشعبية، وكانوا شديدي القرب من الفلاحين والسوقة، ارتبط البعض منهم بـ"أعيان البرجوازية" التجارية، وشاركوهم اهتماماتهم. ويبدو أن اختلاف المواقف التي اتخذها المشايخ إزاء الحركات الشعبية، كان ينجم إلى حد ما عن مثل هذه الفروق الاجتماعية والمادية. وكما سبق أن ذكرنا، كانت الطبقة الحاكمة هي مصدر الجزء الأكبر من دخل العلماء الذي كان يتخذ أشكالاً مختلفة

(١) بصدد تقدير الأمراء للعلماء، انظر على سبيل المثال في الجبرتي: ج١، ص. ٣٩٥ (عثمان بك، إبراهيم كتحدا)؛ وج١، ص. ٤١٥-٤١٦ (على بك)؛ وج٢، ص. ١٥٠ (أحمد شاويش)؛ وج٢، ص. ١٦٥ (محمد بك)؛ وج٣، ص. ٤٦ (سليمان أفندي).

(٢) حينما قرر العسكر عام ١٦٢٣ الإبقاء على مصطفى باشا في منصبه، وقف العلماء إلى جواره (ابن أبي السرور، ورقة رقم ٤٥ أ). وفي عام ١٧١١، حاول كل طرف الحصول على فتوى تدعم قضيته (A. RAYMOND, Une "révolution" au Caire, 105).

(٣) أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٤٠ أ.

(٤) الجبرتي، ج٢، ص. ٥٢-٥٤، و ص. ٢٤٩. الزيتي، تاريخ الأزهر، ص. ١٧٨-١٧٩.

تمثلت في الرواتب والإعانات والمنح والعطايا، بل كان العلماء يحظون بنوع من الرعاية المباشرة، وهو ما كان يربطهم ببعض الأسر المملوكية. وهكذا، صار العلماء من أتباع المماليك الذين نجحوا في التفريق بينهم، وخلق نوع من المصالح المشتركة بين الأمراء والمشايخ الأكثر تعاوناً والأكثر قوة. فضلاً عن كل هذه الروابط المادية، ارتبطت بعض أسر العلماء والمماليك بعلاقات اجتماعية وطيدة. وتناول الجبرتي في هذا الشأن بعض الحالات التي لها دلالة خاصة، والتي سنعود إليها لاحقاً^(١)؛ فقد تزوج محمد بك المواردى، الذي توفي عام ١٧٨٦-١٧٨٧، ابنة الشيخ العناني؛ وكان الأمير على المدنى صهر الشيخ الجوهري؛ في حين أننا نعلم أن السيد العالم محمد الحبشى، الذي توفي نحو عام ١٧٩١، كان زوج رقيقة ابنة الأمير محمود أغا الدمياطى^(٢). كما سعى بعض المشايخ إلى الانخراط فى قلب الأوجاقلية، طلباً للحماية، ورغبة في تكوين أسرة من المماليك فى بعض الأحيان؛ فقد توفي شيخ الأزهر محمد شتن المالكى عام ١٧٢٠-١٧٢١، مخلصاً وراءه عددًا من قرى الالتزام، فضلاً عن العديد من المماليك الذين كان من بينهم أحمد بك "شتن" الذى بلغ رتبة السناجق^(٣).

كان هناك تعارض خفى بين الروابط المادية والاجتماعية التى كانت تربط المشايخ بالطبقة الحاكمة من جهة، ودور العلماء كمتحدث رسمى أمام الشعب المصرى من جهة أخرى؛ لأن الصعوبات والانتهاكات التى كان يعانى منها أفراد الرعية كانت ترجع فى الأساس إلى سوء حكم المماليك واستبدادهم هم وأتباعهم. وكان العلماء يتخذون أحياناً موقفاً مبهماً إزاء الحركات الشعبية، ويشوب مساندتهم لها تحفظ واضح، بل إنهم كانوا يعارضونها فى بعض الأحيان؛ فقد شهدنا انقسام المشايخ على أنفسهم، حينما اتفق البعض منهم مع جموع الشعب، فى حين وقف البعض الآخر بشكل أو بآخر إلى جوار السلطات^(٤).

(١) انظر الفصل الرابع عشر.

(٢) الجبرتي، ج٢، ص١٥١؛ وج٣، ص٣١٠. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٨، ص٩٠ (١٧٩١).

(٣) الجبرتي، ج١، ص٧٣. على باشا، "الخطط"، ج٣، ص٤٨.

(٤) LOUTFI EL SAYED, A socio-economic, 315. CRECELIUS, The emergence, 110.

يمكننا استشعار مدى اختلاف مثل هذه المواقف من خلال استعراض الأزمات الرئيسية التي شارك فيها أهل الأزهر على مدار القرن الثامن عشر، والتي كانت تسير على نسق واحد لا يتغير: تهرع جموع الشعب إلى الجامع الكبير، وتصعد على المنارات، حيث تنطلق نداءات المقاومة المتأججة التي يصاحبها قرع الطبول، وتغلق الأسواق والحوانيت أبوابها، ثم تحتشد الجموع في الساحة الكبيرة أمام الأبواب، حيث يطلب إلى المشايخ الحضور والتدخل الفوري لدى السلطات، من أجل رفع المظالم التي يعاني منها الشعب؛ فيتم تشكيل موكب يخرج على رأسه العلماء وهم أحياناً في حالة من الذعر، ثم يتوجهون إلى القلعة من أجل عرض الموقف على السلطات. وإذا تمت الاستجابة لهذه المطالب، يصير على العلماء ضمان تنفيذها، ويتحملون عبء تهدة المتظاهرين وتفرقة الجموع. وقد تعرض العلماء في بعض الأحيان لأوقات عصيبة، بسبب اتهام أفراد الرعية لهم بخيانة مصالحهم، وتشكك الأمراء في كونهم المحرضين على الثورة الشعبية.

هناك العديد من المواقف بهذا الصدد؛ ففي فبراير عام ١٧٠٣، حينما اندلعت الأزمة الناجمة عن ارتفاع الأسعار وتخفيض سعر العملة، وفي مارس عام ١٧٨٦، وفي أبريل عام ١٧٨٨، وفي أكتوبر عام ١٧٩٠، في أعقاب ما صدر عن المماليك من عنف وابتزاز، تزعم العلماء حركة السخط الشعبي، وكانوا لسان حال الرعية لدى الحكام، وكثيراً ما كان مشايخ الأزهر يرفضون التصدي لمثل هذه الأمور، خوفاً من فقدان مكانتهم لدى العامة، أو التعرض للإيذاء الجسدي. ففي عام ١٧٢٥، حينما واصل رجال محمد بك شركس انتهاج سلوك عنيف بشكل يومي، تجمع أهل القاهرة بالأزهر، وطالبوا العلماء بمخاطبة الباشا في هذا الشأن، إلا أن المشايخ رفضوا الاستجابة لهم متذرعين بأن شركس قد منعهم من صعود القلعة، وجاء حسن باشا إلى مصر، عام ١٧٨٦، بدعوى تخليصها من طغيان المماليك؛ فاستقبله أفراد الرعية بترحاب شديد، إلا أنه إزاء شعور القبطان باشا بالإحباط، اتخذ العلماء موقفاً متحفظاً، ورفضوا الوقوف صراحة ضد الأمراء. وكثيراً ما تبنى الشيخ العروسي مثل هذا الموقف، حيث كان أحد مشايخ الأزهر، ويمثل أحياناً طبقة العلماء البرجوازيين؛ ففي أكتوبر عام ١٧٨٧، رفض العروسي إشراك الأزهر في الاحتجاج الشعبي على ضريبة الطوائف الحرفية التي عزم إسماعيل بك على فرضها، حيث جانبه الصواب في اتخاذ قراره. وفي عام ١٧٩٠، حاول

العروسي التخلص من مضايقات أفراد الرعية، بدلاً من العمل على تلبية مطالبها. وبعد مرور عدة أعوام، أي في عام ١٨٢١، عاب أهل باب الشعرية على الشيخ العروسي ضعفه أمام السلطات التي نجحت في استمالة^(١).

ولم يُسخر العلماء سلطتهم المتزايدة خلال السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، لخدمة أهالي القاهرة وحدهم، فعلى الرغم من زيادة قدرتهم المادية، وتراجع سلطة المماليك السياسة خلال الأزمان المعلنة، أعرب أكثر العلماء ثراءً ونفوذاً عن تعاطفهم مع مصالح الحكام التي كانت كثيراً ما ترتبط بمصالحهم، بل إنهم كانوا يشاركونهم بعض الامتيازات.

٢. أهل الحرف والطرق الصوفية

لم يتوفر لدينا سوى القليل من المعلومات الدقيقة بشأن ممارسة الشعائر الدينية لدى أهل الحرف بالقاهرة، مثل بعض الملاحظات التي وردت في حكايات "ألف ليلة وليلة"، والتي كانت تخلو من الإشارات الزمنية بشكل يحول دون استخدامها، فضلاً عن بعض الملاحظات التي ساقها لين بشأن الكتابات الدينية المتعلقة على جدران الحوانيت، أو الابتهالات والأدعية التي كان يرددتها السوق^(٢). ولا جرم أن الأجواء الدينية كانت تغلف الحياة المهنية للحرفيين والتجار، والدليل على ذلك طقوس الفتوة. ويجب أن ننظر بعين الاعتبار إلى وجود عدد هائل من شيوخ الطوائف الذين أدوا فريضة الحج^(٣)، كما خصص العديد من التجار الأثرياء جزءاً كبيراً من أموالهم لإقامة المنشآت الدينية^(٤). في ظل هذا النشاط الديني الذي

(١) الجبرتي، ج٢، ص. ١٥١-١٥٢ (١٧٨٧)؛ وص. ١٨٩ (١٧٩٠). MENGIN, Histoire de l'Egypte, II, 244-6 (1821). وانظر بصدده الأحداث الفصلين الخامس عشر والسادس عشر.

(٢) LANE, Manners, 259-260, 284, 322.

(٣) يتضح هذا الأمر بجلاء من خلال قائمة شيوخ الطوائف التي ورد ذكرها في إحدى وثائق الحملة الفرنسية، والتي نشرناها في Arabica عام ١٩٥٧.

(٤) انظر الفصل السابق.

نفقرو إلى الكثير من جوانبه، لعبت الطرق الصوفية الدور الرئيسي، حيث كانت أكثر مظاهر الحياة الدينية حيوية وانتشاراً في القاهرة، وهي التي تمكنا من الوقوف عليها بصورة جيدة.

الطرق الصوفية الرئيسية بالقاهرة

شهد القرن الثامن عشر انطلاق الطرق الصوفية بمصر؛ والدليل على ذلك أعمال الإصلاح التي اتبعتها بعض الطرق، وظهور بعض الطرق الجديدة التي كان ينتظرها مستقبل مشرق.

حظيت طريقة الخلوتية بانطلاقة جديدة في مصر، على يد الشيخ الدمشقي مصطفى البكري (توفي عام ١٧٤٩)؛ فقد انتعشت خلال هذه الفترة، وازداد انتشارها، حيث انبثقت عنها العديد من الطرق الفرعية التي أنشأها بعض المشايخ المصريين. وصار الشيخ محمد الحفناوي من أشهر ممثلي هذه الطريقة، حيث حظى بقدر هائل من النفوذ الثقافي والديني والسياسي الذي دام حتى وفاته عام ١٧٦٧، ثم تلاه الشيخ أحمد الدردير (١٧١٥-١٧٨٧). كانت الخلوتية أكثر الطرق الصوفية توفيراً خلال القرن الثامن عشر، ويكفينا للتدليل على ذلك النظر إلى مدى تقدير الجبرتي لمشايخ هذه الطريقة وأنشطتهم المختلفة، بيد أنه لا يتعاطف بشكل عام مع الاتجاهات الصوفية شديدة التطرف. كما انضم إلى هذه الطريقة عدد كبير من العلماء، بدءاً بشيخ الأزهر ذاته، الشيخ عبد الله الشرقاوي. وتعد طريقتا الجلشانية والدمرداشية من أهم فروع هذه الطريقة بمصر. كانت طريقة الدمرداشية ترتبط بحى الحسينية حيث كان يقيم مؤسسها، وتوجد الزاوية المخصصة لها^(١).

(١) انظر مقال: E.BANNERTH, La Khalwatiyya en Egypte, 1-74. الجبرتي، ج١، ص٢٨٩-٣٠٣؛ وج٤، ص١٥٩-١٦٠. انظر كذلك: GIBB & BOWEN, Islamic Society, II, 198-9؛ و KHALIDI, Al-Khamra, 47.

كانت طريقة القادرية أقدم هذه الطرق؛ فقد اتسع نطاق انتشارها في العالم الإسلامي أجمع، حيث كانت تعد أكثر الطرق اعتدالاً^(١).

كانت طريقة الرفاعية من أكثر الطرق انتشاراً في مصر، ولا سيّماً في مدينة القاهرة، حيث كان يقع مركزها الرئيسي في منطقة الرميّة التي كان يوجد بها ضريح أحمد الرفاعي. وشهدت الرميّة أهم مراسم هذه الطريقة، ولا سيّماً مولد السيد (١٢ جمادى الثاني). اشتهر دراويش هذه الطريقة بعمليات التعذيب الذاتي، حيث كانوا يضعون الجمر في أفواههم، ويغرسون الدبابيس في وجناتهم والسيوف في أجسادهم... إلخ^(٢).

كانت طريقة الرفاعية أكثر اجتذاباً لأفراد الرعية من طريقتي الخلوتية والقادرية، وهي السمة التي كانت تغلب على العديد من الطرق الأخرى التي انبثقت عنها بشكل أو بآخر؛ وقد ذكر الجبرتي أن الأوباش كانوا ينضمون إلى طريقتي الأحمدية والسعدية. وكانت الطريقة الأحمدية تعرف كذلك بالطريقة البدوية، نسبة إلى مؤسسها أحمد البدوي بطنطا، وصارت تضم أعداداً هائلة بنهاية القرن الثامن عشر، إلا أنها انقسمت لتشكّل عدداً كبيراً من الطرق الفرعية التي اتسم بعضها بالاستقلال الفعلي (الشعراوية والبيومية على سبيل المثال). وقد تركزت أنشطتها حول ضريح مؤسسها بطنطا، حيث كان يحج إليه الكثيرون كل عام. وعلى الرغم من ملاحظات الجبرتي التي كانت تتطوى على نوع من الازدراء، فإن الطريقة الأحمدية كانت تحظى بقدر كبير من الاحترام، وانضم إليها العديد من العلماء^(٣).

(١) LANE, Manners, 249. GIBB & BOWEN, Islamic Society, II, 196.

(٢) انظر بصدد الرفاعية: أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٠٦ أ؛ ومقال: E.BANNERTH, La Rifā'iyya en Egypte, 1-35. انظر كذلك: LANE, Manners, 248. GIBB & BOWEN, Islamic Society, II, 196. SHAW, Ottoman Egypt, 101.

(٣) الجبرتي، ج٤، ص١٩٠. تناول المؤرخ في موضع آخر (ج٤، ص١٢٠) "الطرق الشيطانية" التي اختلف بها الأوباش الذين انتسبوا إلى الطرق الأحمدية والرفاعية والقادرية والبرهامية. إلا أنه يبدو أن ما ورد في الوثائق يدحض هذا القول، مثلما هو الحال بالنسبة للطريقة الأحمدية على سبيل المثال. ففي عام ١٦٦١، تمت تصفية تركة الشيخ شرف الدين القصيري، شيخ الطريقة الأحمدية، بحضور اثنين من مشايخ الأزهر (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٤٨، ص٢١٩). كما كان ينتمي إلى الطريقة الأحمدية الشيخ سليمان الأزهرى الذى توفى نحو عام ١٧٢٢ (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١١٩، ص٣٤٩). والشيخ إبراهيم الأزهرى، الذى توفى نحو عام ١٧٩٦، هو شيخ الطريقة الشعبية التي تنبثق عن الأحمدية (أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، سجل رقم ٨، ص٧٠٢).

وذاعت شهرة الطريقة السعدية بالقاهرة، وهي إحدى الطرق المنبثقة عن الطريقة الرفاعية، حيث كان أتباعها يقومون ببعض الممارسات المذهلة مثل "الدوسة"، أي قيام شيخ الطريقة بامتطاء جواده والسير به فوق ظهور مردييه من الدراويش، أو تناول العقارب والثعابين خلال بعض المراسم الخاصة^(١).

وكانت البيومية من الطرق التي استقلت عن الطريقة الأحمدية. فقد أسسها الشيخ علي البيومي (٧/١٦٩٦-٧٠/١٧٦٩) الذي انضم أولاً إلى الطريقة الخلوتية، ثم صار من أتباع الطريقة الأحمدية. ذاعت شهرة الشيخ البيومي، وسرعان ما كثر عدد مردييه في الحي الذي كان يسكن به، أي حي الحسينية الواقع بالقرب من مسجد الظاهر حيث كان يقيم حلقات الذكر. ازداد انتشار هذه الطريقة التي ظلت محتفظة بارتباطها القوي بحي الحسينية؛ فقد شيد به مصطفى باشا عام ١٧٦٦-٦ مسجداً للشيخ البيومي، صار بعد وفاته مقر الاحتفال السنوي بمولد مؤسس هذه الطريقة. كان لهذا المقر الجغرافي المحدد بعض الآثار على انتشار هذه الطريقة وخصائصها المختلفة^(٢). كان هناك تشابه بين الطريقة الشعراوية والطريقة البيومية، من حيث النشأة ووجود مقر جغرافي محدد؛ فقد انتشرت الشعراوية بصفة أساسية من حي باب الشعرية، حول مسجد مؤسس الطريقة وضريحه (توفي عام ١٥٦٥/٩٧٣-٦)^(٣).

سبق أن أشرنا إلى الطريقة البكرية التي حرص شيخها على التقريب بين الطرق الصوفية والطريقة الوفائية التي كان يتزعمها الشيخ السادات؛ فقد كان يحظى بنفوذ كبير في القاهرة، حيث كان يقع مقر إقامته الرئيسي على أطراف الأزبكية. كانت هناك بعض الطرق الأخرى التي اضطلعت بدور هامشي، مثل طرائق البراهمة المرتبطة بالشيخ إبراهيم الدسوقي، وطريقة البكتاشية التي كان ينتمي إليها الأوجاقلية، والنقشبندية، والشاذلية... إلخ.

(١) LANE, Manners, 248-9. GIBB & BOWEN, Islamic Society, II, 197. SHAW, Ottoman Egypt, 101-2.

(٢) الجبرتي، ج١، ص٣٣٧. علي باشا، الخطط، ج١٠، ص٢٦.

(٣) الجبرتي، ج١، ص٨٩، ٣٦٤. (J. SCHACHT) Sha'rānī, E.I., IV, 329, article.

أهل الحرف والطرق الصوفية

كانت الطوائف الحرفية والطرق الصوفية تنتشر في المجتمع المصري بأكمله، مما أسفر عن النقاء هذين النوعين من الهياكل الاجتماعية المهنية والدينية، وهو ما أشار إليه بحكمة بالغة جبرائيل بير G.Baer. لقد ذكر لين أن معظم "دراويش" مصر كانوا بطبيعة الحال من التجار والحرفيين، كما كان ينتمى بعض أهل الحرف للطرق الصوفية^(١). وترتب على هذا التداخل بين الحياة المهنية والدينية بعض النتائج الهامة؛ فقد أسفر عن تدعيم القيم الأخلاقية التي كانت تحظى باحترام أهل الحرف في إطار حياتهم اليومية، وأسهم في تقوية روابط التكافل بين الطوائف المختلفة التي كانت تستند إلى الركائز الدينية^(٢). ويظل أمامنا تحديد مغزى هذه العلاقات وحدودها؛ مما يدفعنا إلى ضرورة الوقوف على مدى إمكانية وجود بعض الروابط الخاصة بين بعض الحرف والطرق الدينية.

ويستدعى نظام تعلم الحرف ضرورة تناول كيفية تدريب المتصوفة، وإن لم تكن هناك عناصر عديدة تشير إلى وجود علاقة مباشرة بينهما. ولنصف هنا مراسم "الشد" التي كان يقوم خلالها النقيب بعقد حزام المتقدم، حيث يذكر لين أنه في أثناء شد العقدة الثانية، تتلى الفاتحة للرسول ﷺ، ثم تتلى مرة أخرى للسيد البدوي أو لأحد كبار الأولياء^(٣)، وهو ما لم يكن على ما يبدو يرتبط بطريقة محددة، حيث لم تشر كتب الفتوة إلى ذلك بأي حال من الأحوال. ونظرًا لاشتراك أفراد الطوائف الحرفية في الاحتفالات الدينية الرسمية وموارد الأولياء، لم نستمكن من الوقوف على وجود علاقة محددة تربط حرفة ما بأحد الأولياء. ولم تتم الإشارة بصورة رسمية إلى انضمام أفراد إحدى الطوائف الحرفية إلى طريقة صوفية بعينها، سوى في كتاب لان الذي أكد أن معظم أتباع الطريقة القادرية كانوا من الصيادين؛ حيث كانوا يحملون العصي خلال المراسم الدينية، ويضعون على

(١) LANE, Manners, 251: "Almost all the derweeshes of Egypt are tradesmen or artisans or agriculturists". BAER, Egyptian Guilds, 124-5.

(٢) LANE, Islamic Society, I, 278.

(٣) LANE, Manners, 515.

أطرافها الشبّاك الملونة؛ كما ذكر أن حاملي المياه المعروفين باسم "الحمالة" كانوا ينتمون بوجه عام إلى الطريقة الرفاعية أو الطريقة البيومية^(١). إلا أننا لم نتمكن من التأكد من صحة هذه المعلومات من خلال المصادر التي رجعنا إليها، ولا سيّما وثائق المحاكم التي وردت بها أحياناً بعض الإشارات بشأن انضمام أحد الحرفيين أو التجار إلى إحدى الطرق؛ فقد كان أتباع الطريقة القادرية والرفاعية والبيومية يمارسون حرفاً تختلف عن تلك التي ذكرها لان أو باتون Paton فيما بعد^(٢). وقد يسعنا الاعتقاد مثل بيري أنه لم يكن من المعتاد وجود علاقات نظامية بين الطوائف الحرفية والطرق الصوفية، ونادراً ما كانت تقع إحدى الطوائف تحت رعاية أحد الأولياء. وإذا ما افترضنا عدم وقوع لين ضحية حالة من الالتباس، فيمكن اعتبار الأمثلة التي ساقها بمثابة وضع استثنائي^(٣). إلا أننا لم نتمكن من الوقوف على أي شيء بهذا الصدد.

يبدو أن الطابع الشخصي لا الجماعي هو الذي كان يغلب على الانضمام إلى الطرق الصوفية؛ مما يفسر إمكانية انتقال أهل الحرف من طريقة إلى أخرى، حيث لم يكن هذا بالأمر اليسير إذا ما كان يتعين على الطائفة بأكملها الانضمام إلى طريقة بعينها^(٤). إلا أنه يمكننا استخلاص نوعين من النتائج، من خلال بعض المعلومات الجزئية التي وجدناها في وثائق المحاكم. فقد وجدنا داخل الطريقة الواحدة بعض الأشخاص الذين يمارسون حرفاً بالغة الاختلاف، وكما سبق أن أشرنا من قبل: ضمت الطريقة الشعرانية الحريري والحلاق والصرماتي وتاجر البن والصواف؛ وضمت الطريقة الأحمدية الدلال والقباني وتاجر الأقمشة وتاجر البن؛ كما ضمت الطريقة البيومية القصاب والصباغ والقباني. وفي الوقت ذاته، كان هناك بعض الأفراد الذين يمارسون المهنة نفسها، بينما ينتمون لعدد من الطرق الدينية المختلفة. كما تمكّننا من الوقوف على التفاوت الكبير بين ثروات أتباع

(١) LANE, Manners, 249, 329, 489.

(٢) كان معظم دراويش الطريقة البيومية من الخبازين، وفقاً لما ذكره باتون: PATON (History, II, 327-8).

(٣) BAER, Egyptian Guilds, 125.

(٤) أشار لان على سبيل المثال إلى أحمد الكتبي الذي انتقل من الطريقة السعدية إلى الطريقة الأحمدية: Manners, XXVII.

الطريقة الواحدة: كانت التفاوت هائلاً بين أتباع الشعرانية، حيث نجد عبد الوهاب الشعراوي، الحلاق بمنطقة بين القصرين، الذي خلف عام ١٧١٨ تركة بلغت ٢,٩٠٣ بارة، ونجد الخواجة عثمان بن حسون، تاجر البن الذي قُدرت تركته عام ١٧٤٠ بـ ٧,٩٨٦,٧٠٠ بارة^(١). ونجد كذلك بعض الأفراد الأثرياء أو ميسوري الحال، داخل بعض الطرق التي عدها الجبرتي من الطرق الشعبية التي تضم أفراد "الطبقة الدنيئة" الذين يمارسون "الحرف المرذولة": ضمت الطريقة الأحمدية الشيخ علي المسيري، تاجر الأقمشة بمرجوش (١٧٥٩)؛ كما ضمت الطريقة الرفاعية الأسطي أحمد، العقاد بسوق العقادين الذي خلف عام ١٧٧٤ تركة قُدرت بـ ٩٥,٥٩٨ بارة^(٢). وهكذا، كان أتباع الطرق الصوفية ينتمون بوجه عام إلى أوساط مختلفة، وهي السمة التي تؤكد إلى حد ما غلبة الطابع الفردي على انضمام الأفراد إليها.

وهناك بعض الحالات التي شهدت وجود ارتباط بين بعض الحرف والطرق الصوفية، ولعل العوامل الجغرافية هي الأقرب لتفسير هذا الوضع. وسوف نسوق مثالين رأيناهما أجدد بالتناول، من أجل التدليل على هذه الحقيقة. فقد جمع حي الحسينية بين الطريقة البيومية والجزارين؛ أي أن النطاق الجغرافي الواحد أسفر عن اضطلاع الجزارين بدور نشط في حياة الطريقة البيومية. ويمكن أن نلاحظ بصورة أخرى مدى تأثير وحدة العنصر الجغرافي، رغم التنوع المهني لدى الحركة الشعرانية؛ فقد كان ضريح الولي يوجد بمنطقة باب الشعرية التي صارت تمثل المركز الرئيسي لنشاط هذه الحركة، وكانت تتضمن في الوقت ذاته محل إقامة وعمل الحريري والحلاق وتاجر البن والصواف الذين انضموا إلى هذه الطريقة، كما سبق أن أشرنا من قبل. ومن هنا يمكننا أن نستخلص إمكانية وجود

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٨٦، ص. ١٤٠ (١٧١٨)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٧، ص. ٢٣٨ (١٧٤٠).

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، سجل رقم ٣، ص. ٢١٣ (١٧٥٩). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٩٥، ص. ٤٩١ (١٧٧٤). انظر بصفة خاصة الفقرة التي أشار فيها الجبرتي (جـ٤)، ص. ١٢٠ إلى أهل "الطرق الشيطانية" من السوق وأرباب الحرف المرذولة (انظر ص. ٤٣٦، الملحوظة رقم ١). كما ذكر في موضع آخر (جـ٣، ص. ٤٠) مظاهر بعض الطرق التي عدها متطرفة، وكان معظم أفرادها من السوق وأهل الحرف السافلة.

مثل هذه الظاهرة على صعيد جميع الطرق الدينية الأخرى التي نشأت داخل نطاق جغرافى محدد، مثل الطريقة الرفاعية فى الحى الواقع بين سوق السلاح والرميلة.

٣. أهل الحرف وحياة الأحياء

كانت أحياء القاهرة تشكل النطاق الجغرافى لإحدى الصور الاجتماعية التى تمثل الطوائف فيها العنصر المهنى، بينما تمثل فيها الطرق الصوفية المختلفة العنصر الدينى^(١).

نظام الأحياء

لن نسترسى بشأن تناول المناطق التى تزخر بالنشاط الاقتصادى أو الحرفى أو التجارى، أو تناول منطقة القاهرة والمراكز المنعزلة (الرميلة وابن طولون... الخ). كان كل حى يقتصر فى الغالب على شارع واحد أو جزء من أحد الشوارع، وكان يغلب عليه وجود أحد الأنشطة الاقتصادية، حيث كانت الطائفة الحرفية الخاصة بهذا النشاط تكاد تكون متمركزة فى الحى ذاته؛ فقد كان التخصص الشديد هو القاعدة السائدة بالقاهرة آنذاك، مما جعلها تضطلع بدور إدارى، فضلاً عن اختصاصاتها المهنية المعتادة؛ فقد اضطلع شيخ طائفة القماشين وتجار الطائفة الرئيسيين بنوع من السلطة القضائية المحلية فى حى الغورية. وفى مثل هذه الحالة، وغيرها من الحالات المشابهة، كان هناك توافق تام بين نظام الحى والطائفة.

(١) سبق أن تناولنا الجوانب المختلفة لهذه المشكلة فى مقال بعنوان "الأحياء والحركات الشعبية": Quartiers et mouvements populaires, 104-116 ومقال آخر بعنوان "المشكلات الحضرية": Problèmes urbains, 1-39. انظر بصدد دمشق فى القرون الوسطى: ١. Lapidus, Muslim Urban Society.

خارج نطاق هذه الأجزاء، كانت تمتد بعض المناطق ذات الطابع المركب أو المناطق "السكنية" الخالصة؛ فقد كانت تقع إلى جوار الأسواق الكبرى الأحياء السكنية التي كانت في الغالب من الأحياء "البرجوازية"؛ بينما كانت تقع الأحياء الشعبية بعيدًا عن وسط المدينة عند أطراف القاهرة بصفة خاصة، حيث كان يتم تصويرها بشكل قاس للغاية. كان الحي هو نواة الحياة الحضرية، حيث كان يُعرف في الغالب باسم "الحارة"، وكان يتشكل من نطاق مغلق يضم شبكة متدرجة من الشوارع التي تفضى إلى "درب"، وكان يتم إغلاقه بصفة عامة بواسطة باب يفصل بينه وبين الشارع الكبير. كانت تضم الحارة عددًا قليلًا من الحوانيت، باستثناء المنطقة المجاورة للمدخل، حيث كان الحي مخصصًا بصفة رئيسية لسكن أفراد الرعية الفقراء أو البسطاء، على حد وصف نيبور^(١). وكانت الجماعة السكنية التي تقطن في الحي ذاته تتمتع أحيانًا بقدر من التجانس على صعيد المهنة والأصل الجغرافي أو القومي أو الديني، إلا أن ذلك لم يكن ينطبق بالضرورة على جميع الحالات^(٢). يبدو أن تعداد حارات القاهرة الذي بحوزتنا لم يكن مكتملاً؛ حيث يعطى كتاب "وصف مصر" رقمًا إجماليًا يبلغ ٥٣ حيًا، بينما يذكر أسماء ٦٣ حيًا، في حين أن العدد الصحيح لا بد أن يكون أقرب للمائة، بحيث يكون متوسط عدد سكان كل حي ٢٥٠٠ ساكنًا تقريبًا. ووفقًا لما ورد في كتاب "وصف مصر" كانت الحارات، التي تمكنا من تحديد أماكنها، موزعة بين القاهرة (٢٣)، والمنطقة الجنوبية (١٩)، والمنطقة الغربية، والمنطقة الواقعة وراء الخليج (٢٠)؛ حيث كان يتوافق هذا الأمر مع التوزيع السكاني، في حين أن الأنشطة الاقتصادية كانت متركزة بالقاهرة.

(١) NIEBUHR, Voyage, I, 88.

(٢) يتضح لنا، من خلال مراجعة أسماء الأحياء، أن هذه الأسماء لم تكن تدل على نشاط ساكنيها سوى في حالات قليلة للغاية (يجب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه المسميات تمثل انعكاسًا للماضي المنصرم)؛ ولنذكر على سبيل المثال حارة المدابغ التي هجرها الدباغون (8 O 160)، وحارة الزيتين (10 N 42)، والحطابة (3 R 32)، والحبالة (6 T 126)، والسقاءين (212, 226 P 13)، والفوالة (13 L 287)، والطبانة (5 P 165). وقد يسعنا بالتالي أن نعد التجانس المهني بمثابة الاستثناء لا القاعدة السائدة في الأحياء السكنية.

لا يبدو أن عملية وضع الحواجز بالمدينة قد خفت حدتها في نهاية العصر العثماني: تؤكد الوثائق حقيقة إنشاء الأبواب والبوابات في وسط القرن الثامن عشر، وما زال الدليل على ذلك قائماً إلى الآن في حي الجمالية، حيث يرجع تاريخه إلى عام ١٦٧٣^(١). لم يكن لهذه الأبواب أي دور عسكري، لكنها كانت تهدف إلى توفير الأمن بالقاهرة في أثناء الليل، حيث كان يتم إغلاقها بمجرد حلول الليل، ولم يكن البوابون الذين يحرسونها يفتحونها لأحد عدا سكان الحارة أو الزائرين المتوجهين إلى أشخاص معروفين. حرصت السلطات خلال الأزمان على دعوة السكان إلى إغلاق أبواب الحارات، وفي أغلب الأحيان كان السكان يتخذون بأنفسهم مثل هذا الإجراء قبل أي إعلان رسمي. كانت الحارات تُشكّل على ما يبدو نوعاً من الوحدات الإدارية، حيث كانت تخضع لسلطة شيخ الحارة الذي كان يعاونه عدد من الأتباع: النقيب (وقد يكون هناك العديد من النقباء)، والكاتب؛ وهو ما يذكرنا بنظام الطوائف. إلا أنه كان هناك تكامل بين هذين النظامين؛ فعند إلقاء نظرة عابرة على خريطة القاهرة، نلاحظ أن الحارات هي نوع من الأبنية النظامية المرتبطة بالأحياء السكنية على وجه الخصوص، بينما كانت الطوائف الحرفية تتواجد بصفة أساسية في الأحياء التي تتمتع بنشاط اقتصادي كبير. لذا كانت السلطات تعتبر الحارات في بعض الأحيان بمثابة طوائف حقيقية؛ ففي عام ١٨٠٢، دعا الباشا الطوائف الحرفية للاشتراك "طوعاً" في الأعمال التي عزم على إنجازها، حيث حضرت ذات يوم طائفة ناحية الرميّة وعرب اليسار، مما أثار دهشة الباشا، إلا أن المحتسب قال بكل بساطة: "هؤلاء طائفة من الطوائف"^(٢). وأحياناً ما كان يضطلع شيخ إحدى الطوائف بمهام شيخ الحارة؛ فقد وجدنا في وثائق المحاكم أنه في عام ١٧٧٧ على سبيل المثال كان محمد بن حسن البرادعي هو شيخ حارة الدراسة (حدد موقعها كتاب "وصف مصر": 3 K 14) وشيخ طائفة البرادعية في الوقت ذاته، والتي كان يقع مركزها بالقاهرة (5 N 192). وفي عام ١٧٩٨، كان الحاج موسى بن جاد الله هو شيخ حارة الحبالّة (؟) (6 T 126) وشيخ

(١) يقع باب حارة المبيضة بالقرب من وكالة نو الفقار، وتم تصنيفه تحت رقم ٣٥٦. وردت أسماء العديد من هذه الأبواب في كتاب "وصف مصر": باب حارة الروم (6 M 265)، وباب الحارة (11 R 124). إننا نعلم جميعاً أن بونابرت قد شرع في إزالة أبواب الحارات عام ١٧٩٨.

(٢) الجبرتي، ج٣، ص ٢٢٥.

طائفة النجارين^(١)، إلا أنه لم يتضح من خلال هذين المثالين إذا ما كان اصطلاح شيخ الطائفة بمهام شيخ الحارة يرجع إلى المكانة الخاصة التي تتمتع بها طائفته في الحارة أو يرجع إلى مجرد نفوذه الشخصي كأى من أفراد الحارة. وبأى حال من الأحوال، ففي ظل الدور الإدارى الذى كان يضطلع به شيوخ الحارة، كان الأعيان الذين يقيمون بها يشغلون مكانة كبيرة، ويتمتعون بقدر من التأثير الذى نجم عن العديد من العوامل مثل النفوذ الاجتماعى، والثراء والنفوذ الناتج عن شغل المناصب الدينية أو السياسية والعسكرية... الخ^(٢).

كانت الأحياء، ولا سيّما الأحياء الشعبية التى تتجلى فيها بصورة أكبر سلطة التنظيمات المهنية والدينية، تشكل مسرحاً لحياة جماعية نشطة، انعكست من خلال بعض المظاهر الصاخبة والمُعبرة فى أثناء بعض الأحداث المحلية (الزواج والختان)، وإحياء مولد ولى من الأولياء، أو الاحتفال بإحدى الأعياد الدينية التى يهتم بها المجتمع بأسره. كان الأهالى ينظمون بعض العروض - وخاصة الشباب - وسط قرع الطبول وأصوات المزامير والمشاعل والبيارق (الخاصة بالطرق الصوفية الرئيسية فى الحارة)، وكانوا يجولون شوارع الناحية والمدينة الرئيسية. كانت تتعكس روح الجماعة بدرجة كبيرة داخل الحارات عند التعرض لأى تهديد خارجى، أو حدوث أى اعتداء من قِبَل إحدى الحارات المجاورة، بسبب حالة التنافس المعتاد فى أغلب الأحيان، مما كان يدفع أهل كل حارة للتسلح والتجمع من أجل الدفاع عنها، أو شن هجوم على إحدى الحارات الأخرى. ومن ذلك على سبيل المثال ما حدث عام ١١٤٨/١٧٣٦، حينما تشاجر أهل الحسينية مع أهل بولاق فى الأشرافية؛ وما حدث نحو عام ١٧٧٠ حينما ساند أهل حى خان الخليلى أحد أفراد الحى الذى قتل أحد مشايخ الأزهر، بل صمدوا لعدة أيام أمام هجوم أنصار العلماء وأهل بعض الأحياء الأخرى المختلفة؛ فضلاً عما حدث عام ١٨٠٥، حينما وضع أهل الخرنفش وبعض الأحياء المجاورة عدداً من المتاريس لحمايتهم من هجوم

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠١، ص. ١٢٠ (١٧٧٧)، وسجل رقم ٢٢٨، ص ٩٩ (١٧٩٨).

(٢) الجبرتى، ج ١، ص ٣٧٣.

الجنود،... إلخ^(١). وكانت الأحياء تتضمن بعض القوات المنظمة بشكل أو بآخر، للجوء إليها عند الحاجة، مثل "عصابات" الشباب التي أشار إليها كتاب الحوليات باستياء واضح، وخلعوا عليها بعض المسميات التي تتم عن الأزدراء^(٢). وعلى الرغم من هذه السمعة السيئة، حاول بعض الحكام أحياناً تعبئة هؤلاء الأفراد، على غرار محاولة إسماعيل بك عام ١٧٧٧. فقد أعربوا عن مخاوفهم إزاء إمكانية تفكك تلك القوات الخفية التي كانت من صنع "دهماء" القاهرة، كما أوضح كتاب الحوليات مخاوف الطبقة "البرجوازية" القاهرية بهذا الصدد.

أهل الحرف داخل الأحياء المختلفة: الحسينية

نادراً ما كان يوجد بالقاهرة توافق تام بين هيكل الطوائف الحرفية ونظام الحي، إلا أنه كان يحدث أحياناً، في حارة واحدة أو في عدة حارات، أن تحظى بعض الحرف أو المجموعات الحرفية المترابطة بقدر من النفوذ الذي قد يسفر عن آثار بارزة إذا ما توافق مع نفوذ الطرق الصوفية في الحارة ذاتها^(٣).

كان حي الحسينية يتكون بصفة أساسية على الصعيد الاجتماعي من الجزارين الذين كانوا يزاولون أعمالهم في هذا الحي من جهة، وأتباع الطريقة البيومية من جهة أخرى، حيث كانت توجد بالحسينية أضرحتهم الرئيسية. كانت تشتمل طائفة جزاري الحسينية على مجموعة من الأشخاص الأقوياء وشديدي العزم، حيث كانوا يشكلون زمرة يسهل حشدها عند الحاجة. كما كان المشايخ

(١) أحمد شلبي، ورقة ٢٥٢ أ. الجبرني، ج١، ص. ٣١٦-٣١٧؛ وج٢، ص. ٣٣٦. انظر كذلك:

- Quartiers et mouvements populaires, 110-1.

(٢) ذكرنا في المقال الذي أعدناه تحت عنوان: Quartiers et mouvements populaires, 111، أشهر هذه المسميات، مثل "العصاب" و"الشطار" و"الزعار" و"الحرافيش".

(٣) لا يسعنا سوى الشعور بالأسف إزاء ندرة الدراسات المخصصة لحارات القاهرة. إلا أن المقال الهام الذي خصصه بيرك J.BERQUE والسقا M.AL-SHAKAA لحي الجمالية يُعد بمثابة فتح لمجال بحثي ينطوي على الكثير من النتائج المثمرة: La Gamāliya depuis un siècle, dans les Actes du Colloque international sur l'histoire du Caire, pp.67-93

يتمتعون بنفوذ كبير في هذه الحارة، مثل العديد من أفراد عائلة درع الذين خلّدت ذكراهم في وثائق المحاكم: الحاج عبد الكريم درع الذي كان يعمل قصاباً في السلخانة السلطانية عام ١٧٢٧، والحاج عمر بن محمد درع الذي تولى منصب شيخ طائفة القصابين عام ١٧٥٥، والحاج حمودة درع الذي تولى المنصب ذاته في فترة أخرى، حيث توفي عام ١٧٨٨، وتزوجت ابنته الشيخ حسن الكفراوي^(١). كما تولى أحمد سالم الجزائر منصب شيخ طائفة القصابين بالحسينية خلال الثمانينات، حيث كان يتمتع بسلطة كبيرة لدى أهل الحى^(٢). وهناك ما يدعو للاعتقاد في وجود صلة بين شيخ القصابين ابن شمعة وحارة الحسينية، حيث كان من زعماء الحركة الشعبية عام ١٨٠٥^(٣).

فضلاً عن الطريقة البيومية، كانت هناك بعض الطرق الصوفية الأخرى التي اضطلعت بدور هام في الحياة الدينية بالحسينية، ولا سيّما الطريقة الخلوتية التي انضم إليها في بادئ الأمر على البيومي ذاته. وكان السيد على بن موسى من أتباع هذه الطريقة، حيث عمل مدرساً بالمشهد الحسيني، وكان من أعيان الحسينية حتى وفاته عام ١٧٧٢-١٧٧٣، ثم جاء من بعده شقيقه بدر الدين الذي كان "ريس" الحارة المحترم؛ حيث ذكر الجبرتي أنه كان يدافع عن أهلها ضد كل من كان يتعرض لهم بالأذى، "وإن كان الأمراء ذاتهم"، كما كان يفصل في خلافاتهم^(٤). وينطبق الأمر نفسه على الطريقة الدمرداشية التي انبثقت عن الخلوتية، وازدادت تأسلاً في هذا الحى.

كان لا بد من التوفيق بين هذين العنصرين الأساسيين؛ فقد انعكس بجلاء ما بينهما من تداخل من خلال الدور المزدوج الذي اضطلع به شيخ طائفة القصابين

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٨، ص. ٣٥ (١٧٢٧)؛ وسجل رقم ٢١٤، ص. ٢٨٣ (١٧٨٨). الجبرتي، ج٢، ص. ١٦٥.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٦، ص. ٢٠٩ (١٧٩٠). الجبرتي، ج٢، ص. ١٠٣، ١٨٩.

(٣) يبدو أنه توجد صلة ما بين هذا الشخص وزاوية شمعة الصغيرة التي ذكرها على باشا (الخطط، ج٦، ص. ٣٣) أن "الأمير شمعة" قد أنشأها نحو عام ١٧٨٥/١٢٠٠-٦. الجبرتي، ج٣، ص. ٣٣٦.

(٤) على باشا، الخطط، ج٤، ص. ٦٩. الجبرتي، ج١، ص. ٣٧١.

أحمد سالم الذي كان في الوقت ذاته خليفة البيوميين، وهو ما يفسر كذلك نفوذ هذا الشخص داخل الحى، حيث كان يتولى إمرة شبكة مزدوجة من التضافر المهني والديني. مما مكنه كذلك من مقاومة الاعتداءات التي استهدفتها في القرن الثامن عشر، بفضل "روح الجماعة" التي تجلت بشكل رائع داخل الحى إبان هذه الفترة. فقد مارس المماليك بعض أعمال العنف والمناوشات التي أسفرت عن اندلاع ثورتين متتاليتين من أجل الدفاع عن أحمد سالم؛ حيث اندلعت الثورة الأولى بزعامة الشيخ الدردير عام ١٧٨٦؛ ولعل ذلك يرجع إلى العلاقات التي كانت تربط بين الحى والخلوتيين والدمرداشيين، بينما اندلعت الثورة الثانية عام ١٧٩٠. وخلال ثورة القاهرة الأولى ضد الفرنسيين (أكتوبر ١٧٩٨)، انطلقت الحركة الشعبية من حى الحسينية، حيث كان السيد بدر الدين من زعمائها الرئيسيين، بل كان هذا الحى هو آخر معاقل المقاومة قبل إخضاع القاهرة. اضطلع الحى كذلك بدور حاسم خلال ثورة القاهرة الثانية عام ١٨٠٠، حيث بدأت الثورة من جهة التلال خارج باب النصر، واشترك زعر الحسينية بكل بسالة في المقاومة إلى حين انتهاء الثورة، وحينما تم إخضاع الجميع، نجح أحد المغاربة في إقناع أهل الحسينية بمواصلة القتال. مما كبد الحى الكثير بسبب هذا العناد، حيث تعرض لتدمير بعض أجزائه، وتم نفي أعيان الحى أو إلقاء القبض عليهم: تشير إحدى الوثائق الفرنسية بتاريخ ١٨٠١ إلى سجن ستة "أتراك" كان من بينهم شخص يدعى "سالم الجزائر"، ولعله هو شيخ قصابى الحسينية الذى أشرنا إليه من قبل، كما نجد عام ١٨٠٥ أهل الحسينية يتقدمون الصفوف الأولى للحركة الشعبية التى أسفرت عن وصول محمد على إلى الحكم، وأدت إلى القضاء نهائياً على العثمانيين؛ حيث شغلوا مكاناً بارزاً فى الموكب المنتصر الذى التقى فى التاسع من يوليو عام ١٨٠٥، بالمبعوث التركى الذى كان يحمل مرسوم تعيين محمد على باشا والياً على مصر، وكانوا تحت قيادة كبار الزعماء الشعبيين الذين لم يذكر منهم الجبرتى سوى اثنين فحسب هما الحاج الخضرى وابن شمعة^(١).

(١) الجبرتى، ج٢، ص١٠٣ (١٧٨٦)، وص١٨٩ (١٧٩٠)؛ وج١، ص٣٧٤؛ وج٣، ص٢٥ (١٧٩٨)؛ وج٣، ص٩١، ٩٣، ١٠٣، ١٢٦ (١٨٠٠)؛ وج٣، ص٣٣١، ٣٣٦ (١٨٠٥).
Vincennes, B 6 135/1, Lazareths et Prisons, 8/9 germinal. انظر بصدد الحسينية مقال:
.Quartiers et mouvements populaires, 107-8

حى باب الشعرية

كان الهيكل الاجتماعى والاقتصادى لحى باب الشعرية أكثر تعقيداً من الحسينية؛ حيث كان يشتمل على بعض الأنشطة شديدة التنوع: تجارة الحبوب بالجملة (تحدد قائمة ١٨٠١ موضع طائفة التراسين)، وبيع الفاكهة (وفقاً لما ورد فى إحدى وثائق أرشيف فينسين، كان الحاج على النقلي عام ١٧٩٨ هو شيخ حارة الفرخة بباب الشعرية)، وصناعة الفخار فى القاعات الحرفية بباب شعيب، وبيع الخزف والصيني، وكانت تتمتع الطريقة الشعرانية بنفوذ كبير فى هذا الحى.

كانت بلا شك كل هذه التأثيرات المجتمعة على صعيد الطوائف الحرفية والطرق الصوفية سبباً فى اشتداد روح الجماعة التى أخذت فى التزايد، وانعكست فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، من خلال العديد من الحركات الشعبية التى سجلها كتاب الحوليات: كان إعدام أحد تجار الصينى بالحى عام ١٧٨٨ سبباً فى اندلاع إحدى الحركات الشعبية التى واجه إسماعيل بك بعض الصعوبات فى إخمادها. وفى مارس عام ١٨٠٤، كان هناك مشروع لفرض "فردة" على عقارات المدينة؛ فتوجه المثمنون إلى باب الشعرية، حيث انتشر الأهالى فى الشوارع، وتظاهروا بالطبول والبيارق، كما أغلقت الحوانيت أبوابها، وانطلق الجمع إلى الأزهر الذى توسط مشايخه لدى الأمراء من أجل إلغاء هذه الفردة. وفى عام ١٨٠٥، كان أهل باب الشعرية من بين الأحياء التى اتخذت موقفاً مؤيداً لمحمد على. وفى عام ١٨٢١، ظهر مشروع جديد لفرض إحدى الضرائب على المساكن؛ فتوجه المثمنون إلى الحى؛ مما أسفر عن حدوث صدام شديد بين مندوب الحكومة وأحد تجار الفاكهة، وأغلقت الدكاكين أبوابها، وتوجه الأهالى إلى الأزهر، إلا أن الأمر استلزم جهداً جهيداً من قبل شيوخ الحارة من أجل تهدئة الموقف^(١).

(١) الجبرتي، ج٢، ص. ١٥٩ (١٧٨٨)؛ وج٢، ص. ٢٨٢-٢٨٣. انظر: Vincennes, B 6 10, 31 octobre 1798. انظر كذلك:

-MENGIN, Histoire de l'Egypte, I, 85 (1804); II, 244-5 (1821).

الرميلة وابن طولون

كانت الأحياء الواقعة في سفح القلعة - بصفة خاصة - مسرحاً للأحداث الساخنة، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ بسبب موقعها بالقرب من مقر الحكم، فقد كانت النطاق الطبيعي الذي شهد المعارك بين القوى المتصارعة على تولى مقاليد السلطة. كما كان أهل القاهرة يتوجهون إلى هذه الأحياء خلال الأزمات، من أجل عرض المظالم على الحكام في إطار بعض التظاهرات التي كانت تتحول أحياناً إلى ثورات. كانت هذه الأحياء فيما مضى من الأحياء "الأرسقراطية" قبل أن يغادرها سكانها ليسوروا الحال شيئاً فشيئاً؛ حيث أقام فيها أفراد الرعية الفقراء خلال القرن الثامن عشر، ولا سيما في المناطق الأكثر تطرفاً، مثل درب الخليفة والقرافة وعرب اليسار والخطابة. وفي وسط هذا الحي الشعبي، بالقرب من ساحة الرميلة الكبيرة وجامع ابن طولون، تأصلت العديد من الأنشطة التجارية الهامة. كان يتم عند طريق هذا الحي توريد جزء كبير من السلع الاستهلاكية المستخدمة بالقاهرة آنذاك، حيث كنا نجد تجارة الحبوب بالجملة (المتمركزة حول أسواق الرميلة)، والسلخانات (الواقعة بين باب الخليفة وابن طولون)، فضلاً عن العديد من أسواق الخضر (بالقرب من ابن طولون).

كان حي الرميلة، مثل حي الحسينية، مسرحاً للعديد من الأنشطة الدينية، بسبب وجود مقام الشيخ سيدي أحمد الرفاعي، الواقع أمام جامع السلطان حسن، مكان جامع الرفاعي حالياً، ووجود ضريح السيدة زينب جهة الغرب في قناطر السباع. كان الناس يتدفقون بكثرة على مولد الطريقة الرفاعية؛ مما أسفر عام ١٧٢٨ عن مقتل سبعة عشر شخصاً في أثناء تدافع الجموع داخل سوق السلاح. فضلاً عن الأضرحة والطرق الصوفية المتواجدة بالحي، كانت تظهر من وقت لآخر بعض الطرق الصوفية التي انجذب إليها حشود الجماهير، بيد أن أرباب التيارات المعتدلة كانوا لا يتعاطفون معها على الإطلاق. وكانت السلطات تقسو أحياناً على "أولياء" هذه الطرق، إذا ما استشعرت خطورة أقوالهم على الأمن العام؛ فقد كان الشيخ الشيمي يلقي مواعظه بالرميلة، وسط حشد هائل من الناس، ولا سيما الحلوانية والفكهانية؛ إلا أن الأحداث التي نجمت عن أفكاره المتطرفة تسببت

فى استياء السلطات، وانتهى الأمر بإعدامه على يد اثنين من الجنود عام ١٦٩٨. كان هناك كذلك الواعظ التركى أحمد أفندى الذى لم يكن يخشى فى الله لومة لائم، وكان يعظ العامة فى جامع المرداني؛ حيث كان الناس يتزاحمون عليه، ويحضر مجلسه أحياناً بعض الأعيان من أمراء مصر، فيسبهم جهراً أو يشير إلى مثالبهم؛ مما أثار حنقهم، وسلطوا عليه جماعة من الأتراك ليقتلوه، "فيغشى الله على أبصارهم" على حد قول الجبرتي، ويواصل حياته إلى أن يلقى وجهه ربه عام ١٧٤٨، كما تعرض لمثل هذا الموقف الشيخ المجذوب على الهوارى الذى ترجع أصوله إلى صعيد مصر، إلا أنه مات شهيداً بالرميلة، بعدما أصابته رصاصة أطلقها شخص رومى عام ١٧٦٢-١٧٦٣، وأقيمت صلاة الجنازة بالأزهر، وسط حشد هائل من الناس^(١).

كانت الطبقات الكادحة الفقيرة تحيا داخل إطار متماسك من الطوائف الحرفية القوية، ولم تكن لتستشيط غضباً بفعل الحماسة الدينية فحسب، بل كانت تتأثر بشدة على مدار تاريخ القاهرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بفعل المؤثرات الاقتصادية والاعتداءات السياسية. سبق أن تعرضنا بالوصف للأزمات الاقتصادية التى كانت تنتهى دوماً بثورات تتسم بالدموية فى بعض الأحيان، مثلما حدث فى الرميلة خلال الأعوام ١٦٧٨، و١٦٨٧، و١٦٩٥، و١٧٢٣، و١٧٢٤، و١٧٣٣. كانت الحملة الفرنسية بمثابة الباعث لجمهور هذا الحى الذى هب ثائراً ضد المحتل، مثله فى ذلك مثل بقية أحياء القاهرة. خلال ثورة عام ١٨٠٠، اتضح بصفة خاصة دور أهل الرميلة وعرب اليسار والقرافة. إلا أن دور أهل الرميلة بلغ ذروته عام ١٨٠٥ تحت زعامة حجاج الخضرى الرميلي، شيخ تجار الخضر وأحد أشهر الزعماء الشعبيين الذين عرفتهم القاهرة على الإطلاق، حيث بدأ كرجل حرب مخضرم وقف لعدة أسابيع فى خضم المعركة يثير حمية الميليشيات، وكان جمهور المشاركين من أفراد الرعية الذين أقاموا المتاريس وحاصروا الأتراك فى القلعة، إلى حين التأكد من انتصار محمد على باشا بشكل نهائى، وهو ما يفسر سبب اشتراكه بموكب النصر فى التاسع من يوليو عام ١٨٠٥ إلى جوار قوات

(١) أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٠٦ أ. الدمرداشي، ص. ١٠٣. الجبرتي، ج١، ص. ١٦٣، ٢٦٠. كتاب التراجم، ص. ٩٥٠.

الخليفة والقرافة والرميلة والحطابة والحباله، لكن حجاج الخضرى كان يتمتع بنفوذ هائل داخل الحى، فضلاً عن سماته التحررية؛ مما أثار حفيظة محمد على الذى عزم على التخلص منه بعد ذلك بعدة سنوات، على الرغم من كونه من الشخصيات التى أسهمت فى وصوله إلى السلطة^(١).

لم يكن تاريخ أحياء القاهرة معروفاً بشكل جيد يمكننا من مضاعفة هذه الدراسات التحليلية. إلا أننا نعتقد أن عرض بعض الأمثلة مثل الحسينية وباب الشعرية والرميلة يوضح لنا الدور الهام الذى كانت تضطلع به هذه الأحياء باعتبارها نقطة ارتكاز القوى الاجتماعية والمهنية والدينية الكبيرة القائمة بأعمالها فى القاهرة العثمانية.

(١) الجبرتي، ج٢، ص. ٣٣١-٣٣٧، وص. ٣٤١، وص. ٣٥١؛ وجد٤، ص. ٢٧٩. انظر كذلك:

- Quartiers et mouvements populaires, 113-4 .

الفصل الحادى عشر

الأقليات والأجانب فى القاهرة

يُعد التقسيم "الأفقى" القائم على فصل الطبقات الاجتماعية أحد العناصر الهيكلية الرئيسية في المجتمع الإسلامي، إلا أن التقسيم "الرأسي" القائم على فصل الأعراق أو الجماعات الدينية يضم بدوره جميع الطبقات الاجتماعية، ويضطلع بدور هام في النظام الاجتماعي "الكلّي"، بل يسهم في زيادة حدة التقسيم الاجتماعي⁽¹⁾. وهو ما كان ينطبق بالفعل على المجتمع المصري خلال القرن الثامن عشر بصفة خاصة، حيث كانت الجماعات العرقية والدينية شديدة التنوع، وتتمتع بنفوذ هائل.

ولا يسعنا هنا إطلاق صفة "الأقلية" على الجماعات "الأجنبية المسلمة" التي كانت تعيش بالقاهرة. إلا أنه يمكن خلع هذه الصفة على الأقباط الذين كانت تختلف ديانتهم عن ديانة معظم أفراد المجتمع المصري؛ مما جعلهم يحتلون مكانة أقل، وإن كانت الأقلية اليهودية تشغل مكانة شديدة الهامشية بين المصريين. ويبدو أننا نطلق وصف "الأجانب" على بقية الجماعات الأخرى، فإننا نعتقد أنه من غير الملائم إطلاق هذه الصفة على الجماعات المسلمة من غير المصريين؛ لأنهم لم يشعروا باغتراب حقيقي في مصر، بل سرعان ما تحقق لهم الاندماج مع أفراد الرعية الذين كانوا يماثلونهم من حيث الديانة والثقافة: كان الأتراك هم الأكثر انفصالاً بسبب اختلاف اللغة، إلا أنه لم يكن هناك ما يفصل فعلياً المغاربة والشوام عن الأهالي المسلمين، باستثناء الرجوع أحياناً إلى الأصل الجغرافي، وإن كان يتم اعتبار الموطن الأصلي بمثابة جزء صغير من منظومة "الأمة" بأكملها. بينما كان يُعامل أفراد الجماعات المسيحية من غير المصريين معاملة الأجانب، إلا أن السلطات كان تميل نحو دمج الشوام المسيحيين الناطقين بالعربية في إطار الأقلية المحلية، بل منحهم وضعاً مماثلاً.

(1) من أجل الوقوف على النص الحرفي الذي صاغه رودينسون، انظر: M.RODINSON, Histoire économique, 151, 153.

يمكن إلى حد ما تقدير عدد أفراد هذه الجماعات بشكل دقيق. فضلاً عن الأقباط الذين قدر جومار وشابروول عددهم بـ ١٠,٠٠٠ قبلى نحو عام ١٧٩٨، واليهود الذين كان يبلغ عددهم ٣,٠٠٠ يهودى على وجه التقريب، كان يوجد بالقاهرة ١٠,٠٠٠ تركى، وما يقرب من ١٥,٠٠٠ مغربى، و ٢٠,٠٠٠ شامى (وضعهم جومار فى مصاف المصريين العرب المسلمين)، و ٥,٠٠٠ شامى مسيحي، و ٥,٠٠٠ رومى، ٢,٠٠٠ أرمينى^(١). وهكذا، كان يوجد قرابة ٤٠,٠٠٠ "أجنبى"، بواقع شخص أجنبى لكل ستة أو ثمانية أشخاص قاهريين، وشخص أجنبى مسلم (تركى أو مغربى أو شامى) لكل عشرة قاهريين. ترجع هذه النسبة الكبيرة إلى موقع القاهرة فى ملتقى الطرق التجارية الدولية، وفى قلب الإمبراطورية العثمانية، بل فى طريق الحج إلى الأراضى المقدسة، فضلاً عن دورها الرئيسى فى المجال الثقافى.

احتل الأجنبى فى الحياة الاقتصادية بالقاهرة مكانة أكبر من تلك التى توحى بها الأرقام السابقة، وهو ما يتضح من خلال سجلات المحاكم^(٢). فإذا ما عقدنا مقارنة بين العدد الكلى لتركات الأجنبى والتركات التى تضمنتها هذه الدراسة، وبين قيمتها الإجمالية (العملة ذات القيمة الثابتة) والقيمة الكلية للتركات المرصودة خلال كل حقبة على حدة، فإننا سنحصل على الجدول التالى:

(١) JOMARD, Ville du Kaire, 695; Description abrégée, 586. CHABROL, Essai sur les mœurs, 364-5.

(٢) سبق أن أشرنا فى الفصلين الخامس والسابع إلى الدور الرئيسى الذى كان يضطلع به الأجنبى على صعيد التجارة الدولية الكبيرة (انظر ص. ١٩٨-٢٠٢، والجدول المذكورة فى ص. ٣٣-٣٤، و ص. ٢٨٣-٢٨٥).

جدول رقم ٤١

عدد تركيات الأجانيب خلال كل فترة على حدة،

والنسبة المئوية بالنسبة لعدد التركات الكلى وقيمتها الإجمالية

نسبة قيمة تركات الأجانيب الكلية لإجمالى قيمة التركات	نسبة عدد تركات الأجانيب لعدد التركات الإجمالى	عدد تركات الأجانيب	الفترة الزمنية
٢٨,٩%	٢٥,١%	١١٨	١٧٠٠-١٩٧٩
٣٥,١%	٢٢,٥%	٣٨	١٧٣٠-١٧٢٥
٣١,٩%	٢٠,٦%	٥٨	١٧٥٦-١٧٤٧
٤٢,٧%	٢٦,٤%	١٥٠	١٧٩٨-١٧٧٦

المرجع: سجلات المحاكم

وقد يسعنا أن نقول هنا إنه من بين أربع أو خمس تركات مذكورة فى سجلات المحاكم كانت توجد فى المتوسط تركة لأحد الأجانيب، بز إن قيمة تركات الأجانيب قد شغلت جزءًا كبيرًا من هذه التركات، حيث بلغت قيمتها قرابة ثلث قيمة التركات الكلية. وإذا لم نرصد سوى تركات الأجانيب المسلمين فحسب (الأتراك والمغاربة والشوام بصفة أساسية) - بيد أن ظهور المسيحيين الشوام فى نهاية القرن الثامن عشر قد أسهم فى زيادة حجم هذه التركات - فإننا سنحصل على الجدول التالى:

جدول رقم ٤٢

عدد شركات الأجانب المسلمين،

والنسبة المئوية بالنسبة لعدد الشركات الكلي وقيمتها الإجمالية

نسبة قيمة الشركات لإجمالي قيمة الشركات	نسبة عدد الشركات لعدد الشركات الإجمالي	عدد الشركات	الفترة الزمنية
٢٨,٨%	٢٢,٤%	١٠٥	١٧٠٠-١٩٧٩
٣٤,٨%	١٩,٥%	٣٣	١٧٣٠-١٧٢٥
٣٠,٦%	١٥,٦%	٤٤	١٧٥٦-١٧٤٧
٣٢,٥%	٢٢,٧%	١٢٩	١٧٩٨-١٧٧٦

المرجع: سجلات المحاكم

وهكذا، نلاحظ تضاعف شركات الأجانب المسلمين في سجلات المحاكم (بلغ متوسط النسبة واحد إلى خمسة)، وكان الحجم الإجمالي لثرواتهم يشكل ما يقرب من ثلث قيمة الثروات الكلية. كما كانت قيمة ثرواتهم تفوق بشكل واضح قيمة الثروات الأخرى، حيث كانت تزيد عليها بنسبة خمسين بالمائة.

جدول رقم ٤٣

متوسط قيمة شركات الأجانب (البارة ذات القيمة الثابتة)

متوسط مجموع شركات الأجانب المسلمين	متوسط مجموع شركات الأجانب	متوسط مجموع الشركات	الفترة الزمنية
١٨٦,٩٦٥	١٥٨,٦٠٥	١٣٨,٢٧٢	١٧٠٠-١٦٧٩
١٣٣,٩٦٤	١٥١,٤٣٨	٩٣,٨٧٤	١٧٩٨-١٧٧٦

المرجع: سجلات المحاكم

وقبل الشروع في دراسة الجماعات التي تشكل مجموع الأقليات والأجانب في القاهرة، يجب الوقوف على الدور الهام الذي كانت يضطلع به "أهل الذمة" من اليهود والنصارى، حيث كانوا يتمتعون بقدر هائل من التسامح والحرية. فوفقاً للوصف الذي ساقه جومار لمدينة القاهرة، كان النصارى ينعمون بمعاملة طيبة من قبل "العامّة التي كانت تتسم بالجهل ويغلب عليها التعصب"؛ لأن أفراد الشعب قد اعتنوا على رؤية أعداد كبيرة [من النصارى واليهود] الذين يتجولون يومياً في الشوارع والأسواق والأماكن العامة، ويمارسون التجارة بحرية تامة. كما ذكر جومار أن "حارات الأقباط والفرنجة والروم واليهود كانت تنتشر في جميع أرجاء المدينة، دون الحاجة إلى حمايتها بواسطة أسوار خاصة. وكل فئة كانت تمارس شعائرها الدينية في الأماكن المخصصة لها دون التعرض لأيّة مضايقات"^(١). ولقد وجدنا في تاريخ النصارى واليهود خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ما يؤكد هذه الملاحظات، بيد أنهم كانوا يتعرضون بالطبع للعديد من المناوشات خلال فترة الحكم العثماني، إلا أن مثل هذه المضايقات كانت تشمل كذلك الأغلبية المسلمة. لكن الحكام اتخذوا بعض الإجراءات التي كانت تهدف إلى تمييز النصارى واليهود عن عامة الشعب (ارتداء زي محدد، وعدم ركوب الدواب، والامتناع عن اتخاذ الخدم أو العبيد من المسلمين)، إلا أن تطبيق هذه الإجراءات كان يتم بشكل منقطع؛ لأنها لم تكن تحظى بالاحترام اللازم، بل كانت تستخدم في الغالب كذريعة لعقد بعض "الصفقات" المربحة مع السلطات^(٢). ولا جرم أن أهل

(١) JOMARD, Ville du Kaire, 677.

(٢) انظر على سبيل المثال: الإجراءات التي تم اتخاذها عام ١٥٨٠ من أجل إرغام النصارى على ارتداء البرانيط السوداء، وإرغام اليهود على ارتداء الطرطور الأحمر (الإسحاقى، ص. ٢٣٤؛ و K. Tarāḡim, 352)، والأمر الذي تم إصداره عام ١٧٢٣ لإجبار النصارى واليهود على وضع جرس حول أعناقهم عند دخول الحمامات العامة، إلا أنه تم إلغاء هذا القرار عقب قيام أصحاب الحمامات برشوة الأغا (أحمد شلبي، ورقة رقم ١٢٧ أ ب). كما صدر قرار عام ١٧٣٦ يحظر على النصارى واليهود امتلاك الإماء السود، بل يفرض عليهم عقوبة الإعدام في حال مخالفة هذا الأمر (أحمد شلبي، ص. ٢٥٦)، وصدر قرار عام ١٧٥٨ بمنع الفرنجة والنصارى واليهود من اتخاذ الخدم الأتراك الذين يتم الحصول عليهم مقابل دفع مبلغ من المال (C. C.M., J 625, 5 mai 1758)، بل إن القابودان باشا قد اتخذ العديد من هذه الإجراءات التي استهدفت النصارى عام ١٧٨٦ (الجبرتي، ج ٢، ص. ١١٥)، إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد امتلاك النصارى من أهالي البلد الأصليين للعبيد (انظر على سبيل المثال محكمة القسمة العربية، سجل رقم ١٢٦، ص. ٢١٠ عام ١٧٩٩). ويؤكد ديجون Digeon في كتابه أن النصارى من نوى النفوذ قد امتلكوا العبيد الذين تراوحت أعدادهم بين ٦٠ أو ٨٠ من البيض أو السود (A.N., (Caire, B 1 336, 1778).

الذمة كانوا يتمتعون بمكانة أقل؛ حيث كانوا يعانون في بعض الحالات النادرة من حركات العداء الشعبي؛ فقد اندلعت إحدى هذه الحركات عام ١٧٤٩ بسبب سوء تصرف بعض أعيان الأقباط الذين عقدوا العزم على الذهاب سويًا للحج في بيت المقدس، مما أثار حفيظة المسلمين الذين رأوا في هذا الأمر نوعًا من المحاكاة لحج بيت الله الحرام، وجعلهم يتوجهون إلى قبة العزب حيث تجمع الحجاج النصارى من أجل الحيلولة دون رحيلهم، وهو ما كبد الأقباط عشرات القتلى و ٣٠,٠٠٠ سكينى^(١). كما تعرضت العديد من مساكن النصارى للسلب إبان ثورة القاهرة ضد الفرنسيين عام ١٨٠٠، وإن كان ذلك بسبب العداء الطبيعي من قبل المسلمين، لا بسبب العلاقات التي ربطت بين النصارى وقوات الاحتلال التي عمدت إلى استخدامهم في إدارة شئون البلاد باعتبارهم الوسطاء المكلفين دومًا بمباشرة العلاقات مع الأجانب^(٢)، لكنه بخلاف كل هذه الحالات الاستثنائية، كان النصارى ينعمون في القاهرة بقدر كبير من التسامح وفقًا لمقتضيات الزمان والمكان، وهو ما يفسر التزايد الهائل في أعداد الكاثوليك الشوام الذين وفدوا إلى مصر فيما بعد.

١. الأقباط

كانت تتم بصفة عامة الإشارة إلى الأقباط في الوثائق باستخدام اسم "النصارى اليعقوبيين"، وقد استخدم كتاب "وصف مصر" الاسم ذاته *chrétiens jacobites*، بينما تشير إليهم بقية النصوص التاريخية بوصفهم "الأقباط".

عدد الأقباط ومهنتهم

وفقًا لما ورد في كتاب "وصف مصر"، قُدِّر عدد الأقباط بـ ١٠,٠٠٠ قبطي، بواقع ٣٠/١ من العدد الكلى لسكان القاهرة، وهو رقم ضئيل للغاية، بينما

(١) انظر الرواية كاملة في مخطوطة: Relation du Caire (Bourges N° 285), 41-5. انظر كذلك: الجبرتي، ج١، ص. ١٨٨؛ والدمرداشي، ص. ٥٤٥-٥٤٦؛ و A.N., Caire, B 1 328, 21 mars 1749.

(٢) انظر قائمة المنازل التي تعرضت للسلب خلال هذه الثورة: Vincennes, B 6 45, 14 juin 1800.

ورد في إحدى الرسائل المحفوظة في أرشيف مارسيليا أن عدد أقباط مصر قد قُدِّرَ عام ١٦٧٠ بـ ١٥٠,٠٠٠ قبطي، وهو رقم يقترب من عُشر سكان مصر، ويبدو أنه هو الأقرب للصحة، وتقديرات كتاب "وصف مصر" بشأن القاهرة قد جانبها الصواب بسبب قلة المصادر المتاحة^(١).

لم يضطلع الأقباط بأي دور على صعيد التجارة الدولية؛ فلم يرد ذكر تجارة البن أو الأقمشة في تركات الأقباط التي تناولتها هذه الدراسة من خلال سجلات المحاكم، والتي بلغ عددها تسع وثلاثين تركة. لكننا لاحظنا أعلاه أن الأقباط قد تخصصوا بصفة خاصة في ممارسة بعض الأنشطة الحرفية، ولا سيَّما تلك التي تتعلق بالمنتجات الثمينة. فقد وجدنا من بين هؤلاء الأقباط عشرة صائغين وجواهرجي واحد، بواقع ربع العدد الكلي محل الدراسة. ويبدو أن الأقباط لم يحتكروا هذه المهنة، فإنهم كانوا يسيطرون عليها. كما مارس الأقباط بعض الحرف الأخرى، مثل الحياكة ولا سيَّما نسج الحرير، فضلاً عن وجود العديد من الخياطين (خمسة خياطين في سجلات المحاكم) والفرائين. وتخصص الأقباط كذلك في أعمال الخشب والبناء وصناعة الشمع، فقد مارسوا بصفة عامة الحرف المتواضعة^(٢)؛ مما يفسر قلة الإشارة إليهم في سجلات المحاكم؛ حيث ورد ذكرهم بصورة عابرة. وكان متوسط قيمة الثروات منخفضة للغاية: ٣,٩١٤ بارة ذات القيمة الثابتة بالنسبة للثروات الست الخاضعة للدراسة بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، و ١٠,٣٨٨ بالنسبة للثروات العشر محل الدراسة بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨، وهي أرقام منخفضة للغاية إذا ما قورنت بمتوسط ثروات مجموع الحرفيين خلال الفترتين الزمنيتين ذاتهما (٤٨,٨٤٥ و ٢٩,٦٤٤ بارة). وفي الوقت الذي تتجاوز فيه ثروة أحد الصائغين أو تجار الخيش الـ ١٠٠,٠٠٠ بارة^(٣) في بداية القرن الثامن عشر، نجد العديد من الحرفيين الفقراء أو بالأحرى البؤساء، مثل ذلك الخياط الذي

(١) وردت هذه المعلومة في: C.C.M., J 1648 (1670)، لكن لين قُدِّرَ عدد أقباط القاهرة بـ ١٠,٠٠٠ قبطي (Manners, 535).

(٢) انظر الفصل السادس.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٤، ص. ٣٩٢ (١٧٠٥)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٦، ص. ٧٩٥ (١٧٢٧): ١٠٣,٦٥٨ و ١٤٥,٤٥٦ بارة.

قُتِرَت قيمة ممتلكاته بـ ٣٣٣ بارة، أو بائع المأكولات (الإدامي) الذي قدرت قيمة ممتلكاته بـ ٣٢٠ بارة، مثله في ذلك مثل أحد تجار الأقمشة في أسيوط الذي بلغت قيمة تركته ٦٥٦ بارة^(١).

ارتكز نفوذ الأقباط على الدور الهام الذي اضطلعوا به في مجال الإدارة العامة وإدارة منازل أفراد الطبقة الحاكمة، حيث عملوا كأمناء أو مباشرين؛ فقد ذكر ديجون في كتابه عن مصر عام ١٧٧٨ أن الأقباط: "قد احتكروا مهنة الأمين أو السكرتير التابع للبكوات وضباط الأوجاقلية... وغيرهم من الشخصيات الأخرى المماثلة التي تضمن لهم العيش في رغد". وهؤلاء الأقباط كانوا يتمتعون بحياة كريمة جعلتهم يحرصون على إعاشة غيرهم من أفراد هذه الطائفة الذين كانوا يعانون من ظروف معيشية صعبة^(٢).

موقع الأقباط وأنظمتهم المختلفة

كان الحرفيون والتجار الأقباط يزاولون أنشطتهم المختلفة في أحياء وسط المدينة؛ فقد تمكننا من الوقوف على مقر عمل ٢٣ قبطياً كان من بينهم ستة يعملون في الصاغة، وأربعة في خان الخليلي، وأربعة في الجمالية، واثان في الحمزاوي، واثان في الموسكي. وقد أسفر تمرکز الأقباط في الصاغة والأحياء المتاخمة لها عن تخصصهم في المهن الخاصة بهذه الأحياء، بينما زاول بقية الأقباط أعمالهم في مختلف أحياء القاهرة الأخرى؛ وهو ما يؤكد حقيقة عدم وجود أي اضطهاد ديني.

ويتضح من خلال توزيع الحارات المخصصة لإقامة الأقباط أن هذه الطائفة لم تكن لتعرض لأية تهديدات تدفعها للعيش داخل كيان منغلق على ذاته. فوفقاً لما ذكره جومار، كان هناك ما لا يقل عن أربعة حارات يقيم بها النصاري،

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٣، ص. ٣٢٤ (١٦٨٨)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٦، ص. ٤٢ (١٧٢٦)؛ وسجل رقم ١٥٥، ص. ٢٤٤ (١٧٤٧).

(٢) A.N., Caire, B 1 336, Notice de Digeon, 1778.

وكانت تقع أهم حارات الأقباط شمال بركة الأزبكية (257 F 12/13) وجنوبها حيث توجد حارة النصارى (295 K 13)، فضلاً عن وجود العديد من الأقباط في المنطقة ذاتها إلى الغرب من القنطرة الجديدة (42 G 8/9) وفي منطقة بين السورين حيث كانت توجد الكنيستين الرئيسيتين اللتين يرتادهما أفراد هذه الطائفة (257 G 8). إلا أن النصارى كانوا يتواجدون كذلك في حارة الروم الواقعة إلى الغرب من مسجد المؤيد، وهو المكان الذي كان يضم مقر البطريرك بصفة خاصة (204 M 5)^(١). أشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود حارتين للنصارى؛ إحداهما تقع في المكان المشار إليه بالرمز 25 Q 6 حيث كان يقيم الأتراك، والأخرى تقع في درب الحجار (210 PQ 12) و(58 Q 10)، وكان هناك مسكن معروف باسم "الأربعمية" تم تصنيفه تحت رقم ٥٤٠، وكان يقع في أحد شوارع هذا الحي، ويخص كل من الأمير علي كتحداً- أحد ضباط الجاويشية- وبعض أعيان الأقباط^(٢). ومن هنا، يتضح لنا أن أحياء النصارى لم تكن قاصرة على الأقباط وحدهم.

وكانت طائفة الأقباط- مثل بقية الطوائف الدينية في الدولة العثمانية- تتعم بقدر من الاستقلال تحت زعامة عدد من الرؤساء^(٣) الذين كثيراً ما ورد ذكرهم في الحوليات عند الإشارة إلى عمليات جمع الأموال التي كانت تلجأ إليها السلطات من أجل تغطية نفقاتها^(٤). وعلى الصعيد المهني، كان الأقباط ينتمون إلى الطوائف الحرفية المعتادة، دون أن يكون لهم تنظيم خاص يجمعهم، وإن كثرت أعدادهم؛

(١) JOMARD. Ville du Kaire, 677.

(٢) Comité, XXXIII (1920/4), 322.

(٣) في إطار سرد أحد الأحداث التي وقعت عام ١٨٠٢، أشار الجبرتي إلى ثلاثة من هؤلاء الرؤساء: جرجس الجوهري، وواصف، وقلتيوس (ج-٣، ص. ٢٢٥). إبان الاحتلال الفرنسي، قام الفرنسيون بتعيين "أغا طائفة الأقباط"، انظر:

- (Vincennes, B 6 60, 7 avril 1800).

(٤) انظر على سبيل المثال القرض الذي فرضه إسماعيل بك على بعض الطوائف في أكتوبر عام ١٧٨٧، وكان من بينها طائفة النصارى القبط. وفي يوليو عام ١٧٩٨، قرر الفرنسيون فرض قرض آخر على مختلف الطوائف بما فيها طائفة الأقباط. وفي أغسطس عام ١٨٠٢، دعا الباشا جميع الطوائف الحرفية للمساهمة "طوعاً" في بناء الثكنات العسكرية (الجبرتي، ج-٢، ص. ١٥١؛ وج-٣، ص. ١٢. ص. ٢٢٥).

وهذا ما استخلصناه من وصف أوليا شلبي بشأن الصاغة والخياطين^(١). كما نستخلص من وثائق المحاكم أن الحرفيين الأقباط كانوا ينتمون إلى الطوائف الحرفية ذاتها التي كانت تضم المسلمين، بل كانوا يعملون تحت رئاسة شيوخ الطوائف المسلمين. ووفقاً لما ورد في قائمة عام ١٨٠١، كان الأقباط يرأسون الطوائف الحرفية التي تتشكل بصفة أساسية من أفراد هذه الطائفة (الجواهرجية والصاغة والسقاعون في باب البحر، فضلاً عن الطرازين)، إلا أننا قد نكون هنا بصدد نظام جديد أدخله الفرنسيون.

٢. اليهود

انحسر دور اليهود في النشاط الاقتصادي بالقاهرة عند حلول نهاية القرن الثامن عشر، ويبدو أن السبب الرئيسي في هذا التراجع هو انطلاق طائفة الكاثوليك الشوام كما سنرى فيما بعد؛ فقد حلوا محل اليهود في مجال الخدمات، ونجحوا في استمالة الطبقة الحاكمة.

عدد اليهود ومهنتهم

شهدت القاهرة وجود عدد قليل للغاية من أفراد الطائفة اليهودية؛ فقد قدر ديجون عددهم عام ١١٧٨ بـ ٢,٠٠٠ أو ٣,٠٠٠ يهودي فحسب، وهو رقم يطابق تقديرات جومار عام ١٧٩٨^(٢). كان اليهود ينقسمون إلى جماعتين؛ إحداهما هي

(١) أوليا شلبي، ج ١٠، ص ٣٦٩: eskeri Kebtî taifesidir؛ وص ٣٧٠: esker Rum Kebtîdir .Müslimleri azdir

(٢) A.N., Caire, B 1 336, Notice de Digeon (1778). JOMARD, Ville du Kaire, 678. =

جماعة التلموديين، وهي الأكثر عددًا، حيث كان أفرادها يزاولون بصفة خاصة أعمال الصرافة والأنشطة التجارية، وكان من بينهم ملتزمى جمارك مصر الذين يعدون أكثر أفراد هذه الطائفة ثراءً. والجماعة الثانية هي جماعة القرائين التي كان أفرادها أكثر تشددًا بل أكثر فقرًا من اليهود الآخرين، وكان من بينهم عدد كبير من الصاغة وأصحاب الحرف الصغيرة^(١).

وفضلاً عن الدور الذى اضطلع به اليهود فى مجال التجارة الأوروبية، والذى سنعرض له فيما بعد، تخصص اليهود فى مزاولة المهن نفسها التى مارسها الأقباط؛ حيث سيطروا بشكل كبير على النشاط التجارى وأشغال الذهب وسك العملة، بل إن المناطق الرئيسية التى كان يتم فيها تبادل العملات بالقاهرة (وكالة الستة - ب، س، مخازن الحمزاوي) كانت تقع إلى جوار حارة اليهود. كما كان اليهود يزاولون أعمال الصرافة لدى العموم من الأثرياء - المملكتى مدني. والصراف باشا كان يهوديًا، وهو صراف الخزانة المصرية الذى كان يُعنى بأموال الضرائب، وظل يمارس سلطاته على الصرافين العموميين الذين كان أغلبهم من اليهود حتى نهاية القرن الثامن عشر، أى حينما انتقلت سلطة طائفة الصرافين إلى الأقباط^(٢). وكل هذه الأنشطة كانت تقترن بعمليات تقديم القروض مقابل الحصول على فائدة محددة. كما اشتغل عدد كبير من اليهود بحياكة الحرير؛ فقد تمكننا من الوقوف على خمس تركات فى سجلات المحاكم كان أصحابها من اليهود الذين كان اثنان منهم من الحريرية. ولأسباب دينية واضحة للعيان، مارس عدد من اليهود حرفة

= - ذكر مؤلفو كتاب "وصف مصر" أن تقديرات جومار كانت تقل عن الرقم الفعلى (المرجع نفسه، ص. ٦٩٤). وقد قدر لين أعداد اليهود فى مصر بـ ٥,٠٠٠ يهودى فى بداية القرن الثامن عشر (Manners, 558)

(١) NIEBUHR, Voyage, I, 107. JEMSEL, Jewish Travellers, 338. PATON, A History of the Egyptian Revolution, II, 290.

(٢) انظر: SHAW, Ottoman Egypt, 115-6. لكن الصرافين "الخصوصيين" قد شكلوا طائفة أخرى هي "طائفة الصيارف" التى كانت تخضع لسلطة أحد المشايخ (مثل الحاج حمودة الصراف عام ١٧٩٠: محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٦، ص. ١٩٨). انظر كذلك: ALBERT, Etat de l'Egypte, 53

الجزيرة، بل إن بعض القصابين اليهود كانوا يمدون المسلمين باحتياجاتهم؛ مما أثار جدلاً بين العلماء في بداية القرن التاسع عشر. كما ناقس اليهود النصارى فى مزاولة بعض المهن الأخرى مثل ممارسة الطب وامتلاك الحانات وصناعة الخمر^(١).

وعلى خلاف النصارى، كان اليهود يزاولون أنشطتهم ويختارون محل إقامتهم داخل مناطق محددة للغاية. فقد كان معظم اليهود يعملون فى المناطق المتاخمة لحارة اليهود، أى فى خان الحمزاوى (27 K 7)، وخان الفسقية (28 K 6)، ووكالة الصيارف (44 I 7)، والصاغة (48 I 6)، وهى المناطق التى كانت تقع بها المراكز الرئيسية التى يزاولون فيها أنشطتهم ويمارسون تجارة المعادن النفيسة. وكان الحى اليهودى شديداً الاتساع ومكتظاً بالسكان، حيث كان يمتد من البيمارستان إلى كوبرى الموسيقى، وقد وصفه لين قائلاً إنه كان "حياً بائساً ومغلقاً وقذراً يقطعه عدد من الأزقة الضيقة للغاية التى لا يتسع بعضها لمرور شخصين متقابلين فى آن واحد":

فقد كان أغلب يهود القاهرة يسكنون هذا الحى متمركزين حول عشرة معابد يهودية، إلا أنه قد تم تشييد أحد المساجد فى وسط هذه المنطقة المتجانسة^(٢).

نفوذ طائفة يهود القاهرة وانهارها

كان نفوذ طائفة يهود القاهرة يستند بصفة أساسية إلى الدور الذى اضطلع به أفرادها فى منتصف القرن الثامن عشر على صعيد إدارة شئون البلاد المالية والاقتصادية؛ بفضل قدرتهم الفائقة على جمع رءوس الأموال. وعلى الرغم من المحاولات العديدة التى كانت تهدف إلى إبعادهم، فقد تمكنوا من الاحتفاظ

(١) شهد عام ١٧٠٧ وجود ما يقرب من مائة حانة عامة يقع عدد كبير منها فى مناطق اليهود (A.N., (Caire B 1 316, juin 1707, p.26).

(٢) LANE, Manners, 558. JOMARD, ville du Kaire, 677-8.

بسيطرتهم على الشؤون المالية بالديوان، حيث كانت لهم اليد العليا في دار الضرب بالقاهرة؛ مما أتاح توليهم إدارة مناطق الالتزام الرئيسية، ولا سيّما الالتزام الجمركي الذي كان يحتل أهمية كبيرة؛ فقد أوكل إليهم هذه المهمة أصحاب عقود الالتزام الذي كانوا يتولون مناصب رسمية، ويشكلون جزءًا من الطبقة الحاكمة^(١). وكذلك أحكم المعلمون اليهود قبضتهم على المقاطعات التي تحتل مكانة أقل، مثل مقاطعات السناء^(٢) والجلود. وكانت سيطرة اليهود على الجمارك سببًا في تمكنهم من مزاوله النشاط التجاري؛ فقد اضطلعوا بدور كبير في التجارة الدولية بفضل علاقاتهم مع تجار الفرنجة، حيث لم يكن هناك بد من قيام اليهود بدور الوسيط، كما ارتبطوا بعلاقات قوية مع الإيطاليين ولا سيّما سكان مدينة ليفورن: كان رجال الجمارك اليهود الذين "سيطروا على معظم تجارة ليفورن"^(٣) ينظرون بأسى إلى قنصل فرنسا. ويمكن الوقوف على أهمية دور اليهود على صعيد التجارة الدولية من خلال بيان الحسابات الخاصة بتجار الفرنجة^(٤). وقد شهدت بداية القرن الثامن عشر إحدى محاولات اليهود للعمل لصالحهم الخاص، حينما تشكلت في الإسكندرية عام ١٧٢٧ "إحدى الشركات الخاصة ببعض التجار اليهود الأثرياء من أصحاب الاعتمادات المالية الذين افتتحوا مكتبًا خاصًا يمارسون من خلاله عمليات البيع والشراء وتبادل البضائع المختلفة التي يمكن جلبها من أي مكان أو الحصول عليها من داخل مصر". إلا أن مصير هذه الشركة قد آل إلى الفشل، لكن فكرة تكوينها توضح لنا حجم المكانة التي كان يحتلها التجار اليهود في مجال تجارة البحر المتوسط^(٥). وكان القنصل الفرنسي يرى عام ١٧٤٧ أن أبراهام سيرانو اليهودي هو "أكثر تجار القاهرة ثراءً"؛ فقد قدر قيمة ما كان يدين له به البكوات الذين لقوا حتفهم أو اضطروا للفرار خلال اندلاع آخر "ثورة" بـ ٥٠٠ كيس (١٢,٥٠٠,٠٠٠).

(١) SHAW, Finacial, 103.

(*) السنأ أو السنى، نبتة معمرة طيبة تفيد في علاج الإسهال (المراجع).

(٢) انظر على سبيل المثال: .A.N., Alexandrie, B 1 109, 4 août 1764 et 9 septembre 1766.

(٣) في عام ١٧٣٢، كان يدين بعض اليهود للتجارين ميشيل ودو بمبلغ ٦٦٨,٩٥١ بارة من قيمة المبلغ الإجمالى الذي كان يُقَدَّر في القاهرة بـ ٢,٥٣٤,٠٠٠ بارة، أى أنهم كانوا يدينون بأكثر من ربع المبلغ الكلى (A.N., Caire, B 1 321; 24 mars 1732).

(٤) A.N., Alexandrie, B 1 102, 12 décembre 1727; 8 juillet 1728; 5 janvier 1729.

بارة)^(١). كما كان دور اليهود يماثل دور المصارف، حيث كانوا يقرضون أصحاب النفوذ والقوة فضلاً عن تجار الفرنجة؛ فقد كانوا حلفاء الأوجاقلية الذين امتلكوا مقاليد السلطة في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر؛ مما جعل اليهود يتمتعون خلال تلك الفترة بسلطات واسعة، لكنهم لم يسلموا من بعض الضربات المفاجئة التي أسفرت عن عدد من المناوشات التي استهدفت نوى الثراء الفاحش أو النفوذ الهائل، والتي أسفرت كذلك عن التحرش بطائفة اليهود بأكملها^(٢)؛ فقد أرسى اليهود مواطن نفوذهم في قلب نظام يُدار في الظاهر بواسطة الطبقة الحاكمة التي تضم العسكر المرتبطين بالأوجاقلية و"الحاشية" المحيطة بالبكوات. برع نيبور عام ١٧٦٠ في تصوير وضع اليهود الذي كان يتسم بالغرابة؛ فيهود الشرق كانوا ينعمون بقدر نسبي من الحرية، ويمارسون عددًا من المهن المختلفة، لكنهم كانوا يتعرضون لبعض الممارسات القمعية، ولا يجدون سوى السخرية من قبل غالبية الأتراك والنصارى؛ لكنهم حظوا بوضع أفضل في مصر، حيث "استشعروا ضرورة القدوم إليها منذ سنوات عدة"^(٣).

وهكذا، كانت الطائفة اليهودية بالقاهرة على وشك فقدان هذا الوضع المميز الذي يشوبه الاضطراب. فعقب إقالة مدير جمرك الإسكندرية اليهودي من منصبه، والحكم عليه بالجلد حتى الموت في نهاية عام ١٧٦٨، أصدر على بك أمرًا بإلقاء القبض على مدير جمرك بولاق في يناير عام ١٧٦٩، وسلبه ٤٠,٠٠٠ محبوب (٤,٤٠٠,٠٠٠ بارة)، ثم أعلمه^(٤). وأخيرًا، في سبتمبر عام ١٧٦٩، تم

(١) A.N., Caire B 1 328, 11 septembre 1747.

(٢) في عام ١٦٩٤، تمت إقالة أحد اليهود من إدارة جمرك الإسكندرية، وأصدر الباشا في الوقت نفسه أمرًا بوضع الأوجاقلية بدلًا من العزب في أمانة مياط والإسكندرية وبولاق (C.C.M., J 1694, 15 septembre 1694, 565). وفي عام ١٦٩٧، تم إلقاء القبض على ياسيف اليهودي وإعدامه بيد أنه كان من الملتزمين نوى النفوذ في دار الضرب (أحمد شلبي، ورقة رقم ٣٦ ب و ٣٧ أ). وفي عام ١٧١٢، أصدر إسماعيل أغا أمرًا يقضى بجمع ٢٠٠ كيس (٥ مليون بارة) من اليهود (A.N., Alexandrie, B 1 100, 14 mars 1712). وفي عام ١٧٢٨، اندلعت إحدى الثورات بالإسكندرية في أعقاب مقتل أحد المسلمين على يد أحد اليهود (A.N., Alexandrie, B 1 102, 29 avril 1728).

(٣) NEIBUHR, Description de l'Arabie, I, 65.

(٤) الجبرتي، ج١، ص ٣٠٩. انظر كذلك:

- A.N., Caire, B 1 333, 25 novembre 1768; B 1 334, 6 février 1769. C.C.M., J 628, 11 février 1769.

تعيين الشوام الكاثوليك في رئاسة الجمارك بدلاً من اليهود؛ ووفقاً لما ذكره قنصل فرنسا في الإسكندرية، فإن حدوث مثل هذه التغييرات قد أدى - منذ نوفمبر عام ١٧٦٩ - إلى "انهيار جماعة اليهود بشكل كلي"^(١). وسرعان ما تدهور وضع اليهود بسبب فقدانهم حق السيطرة على الجمارك التي كانت تمثل مصدراً أساسياً للربح، بل كانت تجعلهم يسيطرون على أموال الحكام نتيجة لارتباط مصالحهم، وتمتعهم بمكانة هامة على صعيد التجارة الدولية. وهكذا، كان النصارى الشوام سبباً في تراجع اليهود إلى المرتبة الثانية، ولاسيما بعدما صاروا هدفاً للتحريشات من قبل حكومة على بك^(٢)، وفقدوا الأمل في استعادة مكانتهم في إدارة الجمارك مع بداية حكم محمد بك؛ ويتضح لنا حجم تراجع مكانتهم من خلال الاطلاع على وثائق القنصليات، حيث يكاد يختفى دور اليهود تماماً من قوائم المدينين لتجار الفرنجة، ولم يعد لهم ذكر بشأن تقديم القروض للأمة^(٣). وفي عام ١٧٧٣، أصدر القنصل فرانسوا داميرا قراراً بتعيين أحد النصارى في وظيفة مترجم ثالث بالقنصلية، بعد أن كان يتم دوماً منح هذه الوظيفة لأحد اليهود؛ مما يعد دليلاً "على مدى تدهور حال هذه الجماعة"^(٤). ويتضح كذلك مدى انحسار دور اليهود في النشاط الاقتصادي من خلال الحصة التي منحهم إياها لاسكارس في إطار مشروع "الالتزام العام" الذي تم تقديمه إلى كليبر؛ فقد حصلوا على نصف حصة فحسب من إجمالي أربع وعشرين حصة^(٥).

(١) A.N., Alexandrie, B 1 110, 22 novembre 1769.

(٢) يعتقد ديجون أن أحد كبار الجمارك - وهو رجل كان يدعى يوسف - قد فقد هو وشركاؤه ١,٥٠٠ كيس بما يعادل ٣٧,٥٠٠,٠٠٠ بارة (A.N., Caire, B 1 336). وفي عام ١٧٧١، جمع على بك من الطائفة اليهودية ٤٠,٠٠٠ ريال بما يعادل ٣,٤٠٠,٠٠٠ بارة (الجبرتي، ج١، ص. ٣٥١).

(٣) انظر على سبيل المثال البيانات الخاصة بالديون المستحقة عام ١٧٧٧ الجزر سانجيهي Sanguin وبييل فيل Belleville (A.N., Caire, B 1 336, 5 août 1777)، والبيانات الخاصة بكافي وشركاه عام ١٧٨٧ Caffé et compagnie: (A.N., Alexandrie, B 1 113, 20 juillet 1787)، بالإضافة إلى بيان قروض الأمة بالقاهرة (A.N., Caire, B 1 335, 2 avril 1772).

(٤) A.N., Alexandrie, B 1 111, 19 octobre 1733.

(٥) Vincennes, B 6 38 (1799).

٣. الأجانب المسلمون

كان المسلمون هم الأكثر عددًا داخل الطوائف الأجنبية التي كانت تقيم بالقاهرة، وقد كانوا بصفة أساسية من الأتراك الذي تدفقوا على مصر خلال الغزو العثماني، والمغاربة والشوام الذين اضطلعوا دومًا بدور كبير في القاهرة نتيجة لعدد من العوامل الجغرافية (قرب موقعهم من مصر) والتجارية والدينية. ولم تشهد القاهرة سوى قديم عدد قليل للغاية من مسلمي بقية الأقاليم العثمانية أو غيرها من المناطق الواقعة على أطراف الإمبراطورية مثل العراق وبلاد فارس والحجاز واليمن.

١- الأتراك

العدد والأصل الجغرافي

في ظل غياب أية إشارات من شأنها تحديد أصول الأتراك، كانت تتم الإشارة إليهم باعتبارهم الروميين. كان الأتراك هم الأكثر عددًا بين سائر الجماعات الأجنبية المسلمة؛ فقد قدر جومار عددهم بـ ١٠,٠٠٠ تركي، وقد استخلصنا من سجلات المحاكم أن تركات الأتراك كانت تشكل ٩,٢% من العدد الكلي للتركات محل الدراسة بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠ (٤٣ تركة من إجمالي ٤٦٨ تركة)، و ١٢,٣% من التركات المرصودة بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨ (٧٠ تركة من إجمالي ٥٦٧ تركة). وقد حافظ الأتراك على اتصالهم بأوطانهم سواء كانت إقامتهم بالقاهرة دائمة أو مؤقتة، حيث لجأوا إلى كل الحلول الممكنة التي من شأنها تيسير سبل معيشتهم في ظل تنقلهم بين موطنهم الأصلي، والقاهرة، وبعض الأقاليم الأخرى البعيدة التي يضطرون للذهاب إليها من أجل مباشرة أعمالهم. فقد كان الحاج إبراهيم الذي توفي عام ١٦٧٣ من تجار البن والكتان،

وكانت ترجع أصوله إلى مدينة "بورصة" التركية التي ظل على صلته بها من خلال تكوين أسرة له هناك مع الاحتفاظ بأسرته في القاهرة. وكان هناك كذلك الحاج حسين القيصرلي تاجر البن الذي توفي عام ١٧٧٤ في القاهرة التي كان يشكل المركز الرئيسي لنشاطه التجاري، وكان يقيم إلى جوار محكمة الصالحية، حيث كان متزوجاً من سيدتين؛ إحداهما هي أمينة التي كانت تقيم في تركيا مع أبنائها الثلاثة، والثانية هي عباسية التي استقرت بالحجاز (١).

ولقد استطعنا الوقوف على الأصول الجغرافية لعدد من هؤلاء "الروميين" المذكورين في وثائق المحكمة؛ حيث وجدنا اثنين وعشرين تركياً بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠ يمكن توزيع أصول البعض منهم على النحو التالي: تركيا الأوروبية (اثنان)، واسطنبول (واحد)، وأسكدار (واحد)، وبورصة (ثلاثة)، وأزمير (واحد)، وجوزلهزار (اثنان)، وألایا (واحد)، وطرسوس (واحد)، وقيصرية (اثنان)، وسيواس (اثنان)، وملاطيا (ثلاثة)، وخربوط (اثنان)، وعينتاب (واحد). كما وجدنا اثنين وستين تركياً بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨ ترجع أصولهم إلى المدن التالية: تركيا الأوروبية (اثنان)، وبورصة (اثنان)، جريد (اثنان)، وإزمير (واحد)، وقولة (اثنان)، وإسبرطة (واحد)، وألایا (أربعة)، وإقليم كرممان (اثنان)، وسيواس (واحد)، وملاطيا (ثمانية عشر)، وخربوط (ثمانية عشر)، وعينتاب (ثمانية)، وديار بكر (واحد) (٢).

وتستدعي هذه القائمة المزدوجة الإشارة إلى بعض الملاحظات الأساسية. فقد لاحظنا أنه لم يرد على الإطلاق ذكر كبرى المراكز التجارية في وسط البحر المتوسط، ونعني بها سالونيك واسطنبول وإزمير، وبغض النظر عن عدم تحديد الأصل الجغرافي للعديد من "الروميين"، فإن المرات القليلة التي ورد فيها ذكر هذه المدن لم تكن مقترنة بالإشارة إلى أهمية العلاقات التجارية التي تربطها بالقاهرة.

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٠، ص. ٩١٩ (١٦٧٣)؛ وسجل رقم ١٩٥، ص. ٤٤٤ (١٧٧٤).

(٢) لقد تحققنا من أسماء هذه المدن ومواقعها من خلال الرجوع إلى المادة الخاصة بالـ "الأناضول" Anadolou والخريطة المصاحبة لها في الموسوعة الإسلامية: L'Encyclopédie de l'Islam (2^e édition, I, 475-494). كما استخدمنا الشكل الحديث في كتابة هذه الأسماء؛ لأن طريقة كتابتها في وثائق المحاكم كانت مختلفة ومتغيرة.

مما يجعلنا نعتقد أن التجار الذين ترجع أصولهم إلى هذه المدن كانوا يقيمون في القاهرة بصفة مؤقتة، وهو ما يفسر قلة الإشارة إليهم في سجلات المحاكم. كما لاحظنا أن القاهرة قد استقبلت خلال القرن الثامن عشر عددًا هائلًا من المهاجرين الأتراك الذين وفدوا من شرق الأناضول؛ فقد قدم من هذه البقعة أحد عشر حرفيًا وتاجرًا تركيًا من بين اثني وعشرين تاجرًا وفدوا إلى القاهرة بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، و ٤٦ تاجرًا من بين ٦٢ تاجرًا بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨. فقد شهدت نهاية القرن تدفق الأتراك بشكل ملحوظ من عينتاب وخربوط وملاطيا، بسبب العلاقات التجارية التي كانت تربط بين مصر وهذا الجزء من الأناضول، والتي كانت تستند بصفة أساسية إلى استيراد الخشب والتبغ^(١). وكما سنرى على الفور، فإن مدينة حلب كانت مصدرًا هائلًا لتصدير المهاجرين إلى القاهرة، حيث أسهمت في توجيه تجار و حرفيي الأناضول الشرقية نحو مصر، سعيًا وراء العمل وجنى الأرباح.

وفضلاً عن العوامل الاقتصادية والتجارية التي أدت إلى وجود جالية تركية هائلة في القاهرة، كان هناك بلا شك عامل آخر أسهم في تدفق هذه الهجرات، ألا وهو تجنيد الميليشيات. فقد صار الأوجاقلية من الحرفيين والتجار عقب استقرارهم بالقاهرة، بل شكلوا ما يشبه مجال الجذب لمواطنيهم الذين يسعون وراء تكوين ثروات في مناطق أخرى. ويصعب علينا الخوض بإسهاب في تناول هذا الافتراض؛ لأننا نكاد نجهل كلية الأصول الجغرافية لأفراد الميليشيات المصرية، لكننا استطعنا معرفة الأصل الجغرافي لعشرة جنود من فرقة القابلي قولي، حيث زاولوا النشاط الحرفي أو التجاري بين عامي ١٦٦٣ و ١٧٠٠، وكان من بينهم سبعة أتراك ترجع أصول ستة منهم إلى عينتاب وأايا وملاطيا وخربوط^(٢).

(١) اشتغل بتجارة التبغ عشرة أفراد من الذين كانت ترجع أصولهم إلى الجزء الشرقي من الأناضول، أي أنهم كانوا من الدخاخنية.

(٢) كانت فرقة القابلي قولي qāpī qūlī التي يُكتب اسمها بالتركية Kapi Kuli تتضمن أوجاقلية الإمبراطورية الذين تم إرسالهم إلى القاهرة بأعداد غفيرة خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر؛ ولعل ذلك كان من أجل مواجهة تمرد الأوجاقلية المحليين. انظر الفصل الرابع عشر. وانظر كذلك بصدد هذه الفرقة ودورها في دمشق:

- LAOUST, Gouverneurs, 240, 242, 244, 246, 247, etc., et RAFAQ, The province of Damascus, 14, 25-8, 32-6, etc.

مهن الأتراك

كان الأتراك في القاهرة يزاولون عددًا كبيرًا من المهن المختلفة؛ فقد تمكنّا من الوقوف على ما لا يقل عن أربعين مهنة ورد ذكرها في ١٦٧ تركة تم إخضاعها للدراسة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ ووجدنا على صعيد الأنشطة التجارية الصغيرة ١٧ دخاينية، و٨ خردجية، حيث تخصص الأتراك في بيع الخردة، كما وجدنا في مجال الحرف المتواضعة ٦ قوافين وصراماتية، و٤ سكاكينية ونحاسين، فضلاً عن العقادين الروميين الذين يبدو أنهم قد احتكروا هذه الحرفة... إلخ. ومارس الأتراك بصفة خاصة عددًا من المهن المرتبطة بالتجارة الدولية، حيث اشتغل ٦١ تركيًا في تجارة الأقمشة، بواقع ما يقرب من خمسي الأتراك المذكورين في سجلات المحاكم. وكثيرًا ما ورد ذكر اشتغال الأتراك بتجارة التبغ والخشب وتجارة العبيد سواء كانوا من البيض المجلوبين من القوقاز أو السود القادمين من داخل القارة الأفريقية.

ويمكن أن نقف على التدهور الواضح الذي أصاب شركات الأتراك من خلال دراسة تطور متوسط هذه الشركات منذ نهاية القرن السابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر. بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، كانت تشكل شركات الأتراك ١٣,٣% من قيمة الشركات الكلية، وتشكل ١٢,١% بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨. وخلال هذه الفترة، ارتفعت نسبة عدد شركات الأتراك بعدما كانت تشكل ٩,٢% لتصبح ١٢,٣% من العدد الكلي للشركات؛ ففي نهاية القرن السابع عشر، كان متوسط قيمة شركات الأتراك بالقاهرة (١٩٩,٩٦٤ بارة ذات القيمة الثابتة) يفوق بشكل واضح قيمة المتوسط العام لجميع الشركات (١٣٨,٢٧٢ بارة)، بل كان يفوق كذلك متوسط شركات الأجانب (١٥٨,٦٠٥). وبعد مرور قرن من الزمان، انخفضت قيمة هذا المتوسط لتبلغ ٩١,٧٠١ بارة، وصارت تقل عن متوسط شركات الأجانب (١٥١,٤٣٨ بارة) والمتوسط العام (٩٣,٨٧٤). ويرجع سبب هذه الظاهرة إلى قدوم عدد كبير من المهاجرين الفقراء إلى القاهرة خلال القرن الثامن عشر، حيث كانوا يمارسون الأعمال التجارية والحرفية الصغيرة. وخير دليل على ذلك حالة المهاجرين الذين ترجع أصولهم إلى خربوط (بلغ متوسط الشركات ٥٢,٣٣٥

بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨) وعينتاب (بلغ المتوسط ٤٦,٠٦٥ بارة)^(١). ولم يكن هناك اختلاف كبير بين الهيكل المهني والاجتماعي للسكان الأتراك بالقاهرة وأهالي البلاد المصريين؛ إلا أن هذه الجماعة المضطربة كانت تبدو كمجتمع صغير للغاية يجد صعوبة في الاندماج داخل المجتمع المصري بسبب اختلاف لغته، ومجاهته نوع من التمييز الجغرافي الذي بلغ ذروته.

محل العمل

فضلاً عن الشوام الكاثوليك، كان الحرفيون والتجار الأتراك أكثر جماعات القاهرة مركزاً في مناطق بعينها لمزاولة النشاط الاقتصادي. فقد استقر في خان الخليلي أكثر من نصف الأتراك الذين تمكننا من معرفة محل عملهم: ١٥ من بين ٢٨ تركياً بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، و ٣٠ من بين ٥٩ تركياً بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨. كما كان هناك عدد من مراكز الجذب الأخرى، مثل باب زويلة الذي تراجعت أهميته خلال القرن الثامن عشر، وسوق السلاح بسبب موقعه بالقرب من القلعة، والصاغة، والجمالية.

وبدءاً من الفترة التي سبقت الغزو العثماني، صار خان الخليلي يضم عدداً كبيراً الأتراك^(٢) وبعض الفرس^(٣)، ثم أخذ "الطابع" التركي يغلب بشدة على هذا الحي. وفضلاً عن التجار والحرفيين الذين وفدوا من الأناضول، كان هناك بعض أفراد الأوجاقلية الذين أقاموا في رباح ووكالات خان الخليلي. وفي نهاية القرن

(١) لكن متوسط تركيات المهاجرين الذين كانت ترجع أصولهم إلى ملاطيا كان يفوق هذه القيمة، حيث بلغ ١٣٠,٣٢٣ بارة؛ فقد كان هناك عدد كبير من التجار الأثرياء الذين ينتمون إلى هذه الجماعة.

(٢) انظر الشكوك التي أحاطت بتجار آسيا الصغرى الذين استقروا في الخان عند نهاية عام ١٥١٦، فقد عمد العسكر إلى سلب هؤلاء التجار؛ لأنهم كانوا يتعاونون "سراً مع العثمانيين" (ابن إياس، ج٥، ص ٨٠). كما أصدر السلطان فيما بعد أمراً باعتقال بعض هؤلاء التجار (المرجع السابق، ص ١١٤). انظر كذلك: ابن إياس، ج٥، ص ٣٦٩، ٤٥٠.

(٣) LÉON L'AFRICAIN, Description de l'Afrique, III, 355.

الثامن عشر، كان هناك ما لا يقل عن ١٦ تركيًا من بين أحد وعشرين تاجرًا وحرفيًا كانوا يعملون في الخان، إلا أنه لم ترد أية إشارات عن الأصول الجغرافية للخمسة الآخرين^(١). وليس هنا ما يثير الدهشة إزاء تكليف الدالين الأتراك وخدمهم بالمناداة على المنتجات المطلوب بيعها، حيث استمر هذا الوضع حتى بداية القرن التاسع عشر حينما صار من الممكن اشتغال المصريين بأعمال الدلالة في خان الخليلي. وجدير بالذكر أنه قد سبق مرور محمد علي في خان الخليلي عام ١٨٠٤ مرور أحد المنادين الذي أخذ يصيح بالتركية قائلاً "أمن وأمان" من أجل طمأنة أهل الأسواق^(٢). وهكذا، نلاحظ وجود تجانس وطني قليل الشيوخ آنذاك، حيث كان يرتبط أهل الحوانيت والأوجاقلية بعلاقات وطيدة؛ وهو ما يفسر كذلك حجم التماسك الشديد بين سكان الخان، وتمتعهم بروح قتالية عالية تجلت خلال العديد من الأزمات التي تعرض لها الحي خلال القرن الثامن عشر. ففي عام ١٧٦٩، أفضى أحد النزاعات إلى مقتل أحد أقارب شيخ الأزهر. على يد أحد تجار خان الخليلي، وارتفعت الأصوات المطالبة بإلقاء القبض على الجاني، لكن سكان الحي الذي كان يقيم به (الخطط) وأبناء جنسه رفضوا الاستسلام، وهبوا للدفاع عنه. وفي وسط أتراك خان الخليلي، اندلعت ثورة القاهرة ضد الفرنسيين عام ١٨٠٠. كما وجد العسكر الذي كانوا ينهبون أسواق القاهرة عام ١٨١٥ في الخان مواجهة شديدة من قبل الأتراك والألبان الذين يقطنون هذا الحي ويباشرون تجارتهم داخله، فضلاً عن مواجهة الأتراك الذين استقروا في الأحياء المجاورة؛ مما دفعهم إلى التراجع دون تحقيق مأربهم^(٣).

وكان من اليسير حشد الأتراك الذين كان يقيم معظمهم في المناطق المتاخمة للخان، أي في خان اللبان (6 | 242)، وخان النحاس (5 | 229)، ووكالة بكير الشوربجي (5 K | 154)، والرباع القريبة من باب زهومة [؟] (6 | 236)، وحي الصراماتية (50 | 221)، بل كان من الممكن تلقي يد العون من قبل مجاوري رواق الأتراك في الأزهر، إذا ما دعت الحاجة لذلك. وكان المشهد الحسيني هو بطبيعة

(١) وفقاً لما ورد ذكره في وثائق المحاكم (التركات بين عامي ١٧٧٦ و١٧٩٨).

(٢) الجبرتي، ج٣، ص٣١١. انظر كذلك: WILKINSON, Modern Egypt, I, 252.

(٣) الجبرتي، ج١، ص٣١٦؛ وجد٤، ص٢٢٣.

الحال مركز التجمع الدينى لأفراد هذه الطائفة شديدة التكتل. وقد أشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود بعض الجماعات التركية فى وسط حارة الروم (226 M 6) وإحدى حارات النصارى (26 Q 6)، لكنها كانت بلا شك جماعات صغيرة للغاية.

وشكّل أتراك القاهرة طائفة ذكرها الجبرتى فى كتابه بوصفها "طائفة الأتراك وأهل خان الخليلى"^(١). ويبدو أنه لا يبدو أن الأتراك قد شكلوا طوائف حرفية خاصة بهم، فإنهم قد سيطروا على طوائف الحرف التى احتكروها بشكل أو بآخر، وهو ما تؤكدّه قائمة فنسين Vincennes التى اشتملت على العديد من شيوخ الطوائف الحرفية ذوى الأصول التركية.

٢. المغاربة

العدد والأصل الجغرافى

يرجع وجود طائفة مغربية كبيرة فى القاهرة إلى أزمان بعيدة تكاد تقترب من فترة نشأة المدينة ذاتها^(٢). ويكمن عاملان أساسيان وراء استمرار الهجرة المغربية من الغرب إلى الشرق دون انقطاع؛ فقد ظلت القاهرة حتى القرن التاسع عشر بمثابة المعبر الإيجابى الذى يتعين على الحجاج المغاربة المرور به فى طريقهم إلى الأراضى المقدسة، سواء سلكوا الطريق البرى أو البحرى. وكان هناك آلاف الحجاج الذين يزاول الكثير منهم مهنة التجارة بصفة دائمة أو مؤقتة، وقد توقف بالقاهرة عدد كبير من هؤلاء الأفراد للإقامة فى القاهرة بشكل مؤقت أو نهائى، حيث كان من بينهم الطلبة والشيوخ الذين قصدوا الجامع الأزهر، فضلاً عن الحرفيين والتجار الذين قصدوا أسواق القاهرة. كما كانت حركة التجارة الدولية بالقاهرة سبباً فى اجتذاب عدد كبير من التجار المغاربة الذين كانت تتحول

(١) الجبرتى، ج٤، ص. ٧١.

(٢) انظر المقال الذى أعدناه بصدد الخصائص العامة للهجرة المغربية باتجاه القاهرة تحت عنوان: "التونسيون والمغاربة فى القاهرة" Tunisiens et Maghrébins au Caire .

أحياناً إقامتهم المؤقتة إلى استقرار دائم. وهكذا، شهدت القاهرة وجود جماعة وطنية سرعان ما اندمجت في المجتمع المصري بسبب تماثل اللغة والثقافة، لكنها تتجدد باستمرار نتيجة لتدفق المهاجرين من دول المغرب دون توقف. وقد نجح المغاربة في الحفاظ على تماسكهم الشديد بفضل "روح الجماعة" التي غلبت عليهم، واحتفاظهم بصلات دائمة مع أوطانهم، ولا سيّما من خلال العلاقات التي كانت تربطهم بالحجاج ووكلاء حكاهم^(١). ومهما انغمس المغاربة في المجتمع المصري واستقروا به نهائياً، فإنه يظلون على وفائهم لوطنهم؛ والدليل على ذلك حجم الهبات التي أوصى بها عدد كبير منهم لصالح رواق المغاربة بالأزهر؛ مما يؤكد مدى ارتباطهم بموطنهم الأصلي^(٢).

ولم تتوفر لدينا أية أرقام محددة بشأن عدد المغاربة بالقاهرة، ولم يشر جومار على الإطلاق إلى هذا الأمر في إطار دراسته حول مدينة القاهرة؛ لأنه لم يتم اعتبار المغاربة بمثابة جماعة منفصلة عن المجتمع المصري المسلم، إلا أننا نعتقد أن أعداد المغاربة كانت تقل عن الأتراك؛ لأن نسبة توأجدهم في سجلات المحاكم قد بلغت ٦% أو ٧% تقريباً على مستوى التركات بأكملها، في حين بلغت نسبة الأتراك ١٠%^(٣). وهكذا، فقد يسعنا أن نقول إن عدد المغاربة كان يقل عن ١٠,٠٠٠ شخص.

(١) تشير الوثائق الخاصة بالقنصليات إلى وجود "نواب" أو "قائمين بأعمال" الداي الجزائري أو البك التونسي في القاهرة والإسكندرية (A.N., Caire, B 1 317, 11 juin 1714; Alexandrie, B 1 107, 10 septembre 1752)، وتستخدم النصوص كلمة "وكلاء" من أجل الإشارة إلى هؤلاء الأفراد.

(٢) تزخر وثائق المحاكم بالعديد من الأمثلة على هذا النوع من الهبات التي أوصى بعض تجار البن بمنحها لرواق المغاربة، مثل حدود المنجور الذي أوصى بمنح الرواق ٢٥,٠٠٠ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١١٩، ص. ٤٩٧ عام ١٧٢١)، والطيب المنجور الذي أوصى له بـ ١٦,٠٥٠ بارة (سجل رقم ١٢٢، ص. ٥٩ عام ١٧٢٤)، وأحمد المغربي الذي منحه ٤,٠٢٠ بارة (سجل رقم ١٤٠، ص. ٢٠٢ عام ١٧٣٥)، والخواجة محمد الحتفيري الذي أوصى له بـ ٩,٠٠٠ بارة (سجل رقم ٢١٤، ص. ٥٠٩ عام ١٧٨٨).

(٣) بلغت نسبة المغاربة ٦,٦% بين عامي ١٦٣٦ و ١٦٤٢، و ٧% بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، و ٥,٩% بين عامي ١٧٢٥ و ١٧٣٠، و ٥,٧% بين عامي ١٧٤٧ و ١٧٥٦، و ٦,٧% بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨.

والمعلومات التي وردت في سجلات المحاكم تجعلنا نعتقد أن أكثر مهاجري بلاد المغرب العربي كانوا يفدون من سلطنة المغرب (الأقصى) التي قدم منها ٥٣ مغربيًا من بين ٩٩ مهاجرًا قدموا من ولايات المغرب العربي الثلاث، أي أكثر قليلاً من نصف الوافدين، حيث جاء معظمهم من فاس (٤٨)، وقدم ثلاثة فحسب من مراكش. إلا أنه كان يتم استخدام كلمة "قاسي" لوصف جميع المغاربة الذين ترجع أصولهم إلى المغرب الأقصى، وإن اختلف الموطن الأصلي لكل منهم. وكان يبلغ عدد التونسيين ٢٦ شخصًا، بواقع ربع عدد المغاربة، وكثير منهم كانت ترجع أصولهم إلى جزيرة جربة (١١) التي ارتبطت مع مصر بعلاقات تجارية ودينية وثقافية، شأنها في ذلك شأن بقية الأجزاء الجنوبية للمناطق التي خضعت للحماية الفرنسية (فيما بعد). بينما كانت ترجع أصول ثمانية تونسيين إلى سوسة وصفاقس ومناستر وبنزرت. وقد وجدنا كذلك خمسة عشر تاجرًا ترجع أصولهم إلى ولاية طرابلس، حيث وفد معظمهم من مدينة طرابلس ذاتها (تسعة)، بينما قدم الآخرون من مصر (ثلاثة)، وزوارة (اثنان)، وقريان. وكان عدد الجزائريين بالقاهرة قليلاً للغاية، حيث لم نجد سوى خمسة جزائريين وفدوا من الجزائر (ثلاثة) وتلمسان (واحد) وتترى. وكان هناك تناسب بين أعداد الجاليات المغربية الكبيرة بالقاهرة وحجم العلاقات التجارية التي تربط مصر بموطن كل منها.

مهن المغاربة

تخصص المغاربة بالقاهرة في مباشرة أعمال التجارة الدولية التي تقوم على تجارة التوابل والأقمشة. وإذا ما اطلعنا على قائمة المهن التي مارسوها في القاهرة، فإننا سنلاحظ وجود اختلاف واضح يثير الدهشة بين أعمال المغاربة والأتراك؛ فقد وجدنا في سجلات المحاكم التي تتناول التركات أنه كان هناك ٥٢ مغربيًا يعملون بتجارة الأقمشة (فضلاً عن اثني عشر مغربيًا يبيعون الطرابيش)، و٥٩ آخرين يزاولون تجارة البن، أي أنه من بين ١٥٢ مغربيًا تمكنا من الوقوف على المهن التي كانوا يزاولونها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، كان هناك ١٢٣ من كبار التجار، وهو ما يفوق ثلاثة أرباع عدد التجار الكلي.

وقد عُنى مغاربة القاهرة على وجه الخصوص بتجارة الأقمشة (ولا سيّما الأحرمة)، فضلاً عن بيع الطرابيش الواردة من شمال أفريقيا. كما اضطلعوا بدور هائل فى تجارة البن والتوابل المستوردة من الحجاز وإعادة تصديرها إلى دول شمال أفريقيا؛ فقد تم إحصاء ٥٩ تاجرًا بلغت القيمة الإجمالية لثرواتهم ٤٥,٠١٤,٥١٠ بارة ذات القيمة الثابتة، وكان المغاربة هم الأكثر عددًا، بل الأكثر ثراءً من الأتراك والشوام. واثنتان من أشهر شهبندر تجار القرن الثامن عشر كانا من ذوى الأصول المغربية، ألا وهما قاسم الشرايبي الذى توفى عام ١٧٣٤، وأحمد ابن عبد السلام الذى توفى عام ١٧٩١.

غير أن نشاط بقية المغاربة اقتصر على خمسة عشر مجالاً فحسب كان أهمها على ما يبدو بيع الزيت المستورد هو الآخر من شمال أفريقيا؛ وقد أشارت وثائق المحاكم إلى ثمانية مغاربة يعملون بتجارة الزيت، كما أن قائمة عام ١٨٠١ قد تضمنت اسم طائفة "الزياتين المغربية". بيد أنه نادراً ما يرد ذكر الحرفيين وصغار التجار المغاربة فى سجلات المحاكم، فإننا نعتقد أن القاهرة كانت تزخر بوجود العديد منهم، إلا أن دورهم على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى كان محدوداً للغاية.

وكانت الطائفة المغربية شديدة الثراء، إن لم تكن أكثر طوائف القاهرة ثراءً؛ لأن أفرادها اختصوا بممارسة المهن التى تحظى بقدر كبير من الأهمية الاقتصادية. وفى نهاية القرن السابع عشر (١٦٧٩ - ١٧٠٠)، بلغ عدد ثروات المغاربة ٧% من عدد الثروات الكلى، بواقع ٧,٨% من قيمتها الإجمالية، أى أن الأتراك كانوا يتفوقون عليهم آنذاك بشكل واضح. وبعد مرور قرن من الزمان، صار المغاربة الذين اختلف عددهم بصورة طفيفة (٦,٧% من العدد الكلى) هم الأكثر تفوقاً على صعيد الثروات (١٥,٢% فى مقابل ١٢,١%). ويمكن استشعار هذه الزيادة من خلال عقد مقارنة بين حجم متوسط التركات:

جدول رقم ٤٤

المتوسط العام للتركات

ومتوسط قيمة ثروات الأجناب المسلمين والمغاربة (البارة ذات القيمة الثابتة)

الفترة الزمنية	متوسط مجموع التركات	متوسط تركات الأجناب المسلمين	متوسط تركات المغاربة
١٦٧٩-١٧٠٠	١٣٨,٢٧٢	١٨٦,٩٦٥	١٥٢,٥٧٠
١٧٧٦-١٧٩٨	٩٣,٨٧٤	١٣٣,٩٦٤	٢١٣,١٧٣

المرجع: سجلات المحاكم

ويبدو أن ازدهار جماعة المغاربة بالقاهرة قد بلغ ذروته خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، حينما بلغت تجارة البن والتوابل ذروة انتعاشها. وإبان تلك الفترة، كان التجار المغاربة يتمتعون بقدر كبير من النفوذ الذي يمكن الوقوف على حجمه الحقيقي من خلال الاطلاع على الحادث الذي وقع في يناير عام ١٧٣٦، عندما ثار نزاع بين التجار المغاربة في حي الغورية والمحتسب، ووقف العديد من الأمراء إلى جوار التجار، وانتهت الأزمة بإلغاء الحسبة تمامًا، وحينما تمت إعادتها في يوليو ١٧٣٦، تولى أحد المغاربة هذا المنصب. كما ينعكس حجم النفوذ الذي صار يتمتع به التجار - ولا سيّما المغاربة - من خلال الإجراءات التي تم اتخاذها ضد التجار في يوليو ١٧٣٦ من أجل الحد من سلطاتهم (حظر شراء المماليك أو الرقيق الأبيض)^(١). إلا أنه كان هناك تفاوت في توزيع الثروات بين أفراد هذه الجماعة؛ لأن أكثر التجار كانوا من الذين ترجع أصولهم

(١) أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٥١ أب، ورقم ٢٥٤ ب، ورقم ٢٥٦ أب.

إلى المغرب الأقصى، وكانوا بذلك الأكثر ثراءً، حيث بلغ متوسط قيمة تركاتهم ٤٠٩,٩٦٠ بارة ذات القيمة الثابتة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨، في حين سجل متوسط قيمة تركات الجزائريين (٨٤,٧٠٠ بارة)، والتونسيين (١٠٠,٩٩٧ بارة)، والطرابلسيين (٧٤,٠٢٥ بارة) معدلات أقل بكثير من قيمة تركات المغاربة الآخرين.

محل العمل والإقامة

. كانت طبيعة النشاط الذي يمارسه المغاربة هي التي تتحكم في اختيار مقر عملهم، حيث كان يتعين عليهم العمل داخل الأسواق الكبيرة الواقعة بوسط القاهرة؛ لأنهم تخصصوا بصفة خاصة في ممارسة التجارة الدولية، ولم يكن هناك سوى حالة استثنائية واحدة تمثلت في تواجدهم داخل أحد الأحياء الواقعة بالقرب من مسجد ابن طولون.

لقد تجمع المغاربة في منطقة القصبة الواقعة بين الغورية (6 K 173) والفحامين (6 L 282)، وفي الشوارع المتاخمة لها، وقد كان طول هذه المنطقة يبلغ مائتي متر من الأسواق التي تمتد من الشمال إلى الجنوب، حيث استقر بها اثنا عشر شخصاً بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠ من بين واحد وعشرين مغربياً تمكننا من تحديد أماكنهم وفقاً لما ورد في وثائق المحاكم، كما استقر بها سبعة عشر شخصاً من بين ثمانية وعشرين شخصاً بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨. وخلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، تمتع المغاربة بنفوذ كبير في حي الغورية؛ فقد كان جميع شيوخ طوائف التجار الذين وجدناهم هناك ممن كانت ترجع أصولهم إلى شمال أفريقيا، وهم عبد الكريم برادة (نحو عام ١٧٧٤)، وعبد الرحمن بن عبد الخالق الفاسي القباج (بين عامي ١٧٨٦ و ١٧٩٣)، ومحمد بن جلون (بين عامي ١٧٨٨ و ١٧٩١)، ومحمد العشوبي الفاسي (بين عامي ١٧٩٤ و ١٧٩٨)، وأخيراً عبد الله التاودي (١٨٠١). كما عمل العديد من المغاربة في سوق الشرب (6 K 307) الذي كان يعد من أكبر أسواق الأقمشة؛ فقد وجدنا سبعة مغاربة من بين تسعة تجار

باشروا أعمالهم هناك، وفقاً لما ورد في وثائق المحاكم. وكان سوق الفحاميين هو بالفعل سوق المغاربة، حيث كان يقع جنوباً (6 L 282)، وتخصص في بيع المنتجات المغربية من أقمشة صوفية وبرانس^(١)، بل إن كثرة أعداد المغاربة المتواجدين هناك، أدت إلى تكوين إحدى الطوائف المتخصصة في تصنيع نعال مغاربة سوق الفحاميين (قائمة عام ١٨٠١ رقم ١٠). ولم يكن الجبرتي لينكر المغاربة دون ذكر الفحاميين، عند التعرض لمختلف الأحداث التي صاحبت دفاع المغاربة عن ممتلكاتهم وأنفسهم ضد المحتل الفرنسي والجنود الأتراك^(٢).

كما تواجد المغاربة كذلك في عدد آخر من أحياء القاهرة التجارية الواقعة بالقرب من الأزهر، مثل وكالة الشراكسة (5 K 164)، والصاغة، وخان الخليبي. وتواجد كذلك عدد من المغاربة في أنحاء مسجد ابن طولون التي كانت تستخدم منذ عدة قرون كمقر لمعسكر الحجاج المغاربة نوى الإمكانيات المتواضعة^(٣)، حيث كانت تتم إقامته في وسط إحدى الحارات التي تضم عددًا كبيرًا من المغاربة. وقد ذاعت شهرة حي ابن طولون مثل حي الفحاميين؛ حيث كان يتم هناك بيع البرانس والأحرمة في سوق المغاربة (8 V 144 et 136) وفي وكالة المغاربة (8 V 137). وعلى خلاف السكان المغاربة في حي الغورية، كان سكان المنطقة المحيطة بمسجد ابن طولون يمارسون بعض الأنشطة المتنوعة التي شملت عددًا كبيرًا من الحرف بالإضافة إلى الأنشطة التجارية^(٤).

ويبدو أنه لم يكن هناك "حيًا مغربيًا" بالمعنى المعروف في القاهرة، بيد أن المغاربة كانوا يباشرون أعمالهم في مركزين رئيسيين يتسمان بعدد من الخصائص

(١) انظر: على باشا، الخطط، ج٣، ص ٣٨ و ٤١. انظر كذلك:

- JOMARD, Ville du Kaire, 718. Scenes and Impressions, 182. WILKINSON, Modern Egypt, I, 252.

(٢) وقع قتال بين مغاربة الفحاميين والفرنسيين خلال ثورة القاهرة عام ١٧٩٨ (الجبرتي، ج٣، ص ٢٥)، كما حدثت مواجهة بين المغاربة والأوفاقية عام ١٨٠١ (ج٣، ص ٢٠٢)، ونجح مغاربة هذا الحي في مقاومة عمليات السلب التي قام بها العسكر عام ١٨١٥ (ج٤، ص ٢١٣).

(٣) انظر ما كتبه ابن جبير خلال زيارته للقاهرة عام ١١٨٥ (Voyages, I, 56).

(٤) DAVITY, Description générale de l'Afrique, 270, (vers 1660).

الواضحة. وكان المغاربة يفضلون بطبيعة الحال السكن بجوار حوانيتهم فى وكالات خليل أفندى بالمجاورين (230 K 5)، والمغاربة (226 K 5)، والبيرقدار (404 L 6)، والعشوبى (315 K 6)، والمواردى (313 K 6)^(١)، فضلاً عن الرباع والوكالات المحيطة بمسجد ابن طولون. إلا أننا بصفة عامة شعرنا بالدهشة الشديدة إزاء انتشار أماكن إقامة المغاربة فى مناطق متفرقة.

أنظمة المغاربة

تجلت روح الجماعة التى كانت تربط بشدة بين المغاربة من خلال وجود حياة طائفية نشطة وإرساء هياكل "وطنية" قوية؛ مما أدى بالطبع إلى تأخر اندماجهم المحتوم فى المجتمع المصرى. وكان رواق المغاربة من أكثر أروقة الأزهر قوة، حيث كان يسهم فى حشد المجاورين المغاربة من أجل الدفاع عن مصالح الطائفة. إلا أن المغاربة كانوا يمتلكون تنظيمات مهنية خاصة بهم؛ مما كان يُشكل وضعاً غير مألوف آنذاك بالقاهرة؛ فقد وجدنا - كما سبق أن ذكرنا - طائفة الزياتين المغاربة (قائمة عام ١٨٠١ رقم ٥٥)، ومغاربة سوق الأحرمة بطولون (رقم ٨١)، فضلاً عن طائفة تجار البرانس بالفحامين (رقم ٩٣)، وطائفة قوافى الفحامين (رقم ١٠٠). وقد جعلنا بعض النصوص نعتقد أنه كان هناك العديد من "الطوائف" التى تختص بها الأحياء المختلفة، ومن ذلك حديث الجبرتى بشأن طوائف المغاربة بطولون والغورية^(٢). إلا أن هذه الطوائف لم تكن سوى التنظيمات المهنية التى سبق أن أشرنا إليها، والتى كانت تستند إلى قاعدة جغرافية محددة، مثلها فى ذلك مثل معظم التجمعات الأخرى.

وكانت طائفة المغاربة تخضع لسلطة أحد الشيوخ، إلا أن النصوص التاريخية كانت تخلط أحياناً بين شيخ الطائفة وشيخ الرواق. ولقد تمكنا من معرفة

(١) JOMARD, Ville du Kaire, 725.

(٢) الجبرتى، ج٢، ص ١٥١.

أسماء بعض هؤلاء الشيوخ الذين كانوا يتدخلون أحياناً في الأمور الخاصة بتصنيفية تركات أفراد الطائفة^(١). وكانت مشيخة الطائفة متداولة بين شيوخ الأزهر والتجار، إلا أنه يبدو أن التجار كانوا يضطلعون بدور رئيسي في حياة هذه الطائفة؛ لأنهم كانوا أكثر العناصر نشاطاً وثراءً. فإن أفراد عائلة الشرايبي على سبيل المثال كانوا يعدون بمثابة حماة المغاربة بالقاهرة، حيث كانوا يحظون بالتقدير اللازم الذي جعلهم يمثلونهم لدى السلطات، بل إن إحدى وثائق القنصليات قد وصفت قاسم الشرايبي باعتباره "أقوى مشايخ" المغاربة بالقاهرة؛ وقوة هذا الشيخ كانت ترجع إلى أخلاقه الفاضلة أكثر من سلطاته الإدارية، إلا أن نفوذه لم يكن ليقل عن كبار تجار المغاربة.

٣. الشوام والفلستينيون

كانت طائفة الشوام أكثر طوائف القاهرة عدداً ونشاطاً، إلا أننا نعتقد في ضرورة تناول الفلستينيين^(٢) مع الشوام، بسبب تجاور موطنيهما على الصعيد الجغرافي، ووجود علاقات تجارية هائلة طالما ربطت بين هذين الإقليمين. وبسبب تقارب المراكز التجارية الرئيسية المتمثلة في القدس ودمشق وحلب، لم يشعر الكثير من التجار السوريين والفلستينيين بحاجتهم إلى الإقامة في القاهرة لفترات طويلة، بل عمدوا إلى تكوين أسرتين تقع كل منهما في ولاية مختلفة؛ ولندكر على سبيل المثال تاجر البن الثرى عبد الغنى النابلسي الذي كان متزوجاً من ثلاث سيدات إحداهن في نابلس والأخريان في القاهرة. وكان السوري الذي يُدعى

(١) عبد العزيز عام ١٦٢٤ (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٢٦، ص. ١٥٤)، والشرايبي عام ١٧٣٠ (A.N., Caire, B 1 320, 29 juillet 1730)، وسليمان بن الحاج سليمان عام ١٧٥٣ (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٣، ص. ٨٣).

(٢) كانت تُستخدم كلمة "شامي" للإشارة إلى أهل الشام في الوثائق المختلفة، بينما كانت تتم الإشارة إلى الفلستينيين تبعاً لموطن كل منهم الأصلي (القدس والخليل والرملى والنابلسي). وكانت تشمل دراسة الشوام أهل الأقاليم التي كانت تعد جزءاً من ولاية حلب، ألا وهي أنطاكية والبييرة وكلس (انظر مقال: E.I.², Andalou, I, 483).

صالح- أحد تجار التبغ المتواضعين- متزوجًا من امرأتين تقيم إحداهما في سوريا^(١).

عدد الشوام وال فلسطينيين وأصولهم الجغرافية

بيد أن جومار لم يذكر عدد الشوام الذين كانوا يقيمون بالقاهرة خلال القرن الثامن عشر، فقد حاولنا استخلاص بعض الأرقام من وثائق المحاكم، كما سبق أن فعلنا بالنسبة للمغاربة: كان عدد تركات الشوام وال فلسطينيون يشكل ٥,٨% من العدد الكلي للتركات بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، و ٣,٣% فحسب بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨. مما يوضح لنا أنهم كانوا أقل عددًا من الأتراك والمغاربة في القاهرة، إلا أن عدد الشوام كان يفوق بشكل كبير الفلسطينيين؛ فقد وجدنا ٢٤ شاميًا في مقابل ثلاثة فلسطينيين بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، و ١٦ شاميًا في مقابل ثلاثة فلسطينيين أيضًا بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨.

وقد وفد ثمانية عشر شاميًا من حلب، أي ما يقرب من نصف الشوام الذين ورد ذكرهم في وثائق المحاكم (٤٢)، وتمكنا من معرفة موطنهم الأصلي. وترجع كثرة أعداد الحلبيين إلى هيمنة هذه المدينة على الصعيد التجاري، باعتبارها أكبر عواصم الشام في المنطقة الشمالية خلال القرن الثامن عشر، كما كانت تضطلع بدور هائل في العلاقات التي تربط بين مصر والشام. بينما وفد ثمانية شوام من حمص، واثنان من حماه، وخمسة من أنطاكيا، وكلها من المدن القريبة من حلب، حيث كانت هذه المدن هي أكثر المدن التي ورد ذكرها في الوثائق. بيد أننا نعتقد أن الكثير من الشوام الذين لم نتمكن من معرفة أصولهم الجغرافية على وجه التحديد قد وفدوا من دمشق، فإنه يبدو أن العاصمة السورية لم تضطلع بدور هام على صعيد الهجرة إلى القاهرة. وليس هناك بالتالي ما يدعو للدهشة في كون دمشق لم تحتل مكانة رئيسية في حركة التجارة ببلاد المشرق. ولم يقد إلى مصر

(١) قُدرت تركة عبد الغنى عام ١٧٣٣ بـ ٤٣٢,٥٩٥ بارة، وقدرت تركة صالح عام ١٧٥٥ بـ ٣,٢٧٠ بارة (وثائق المحاكم، سجل رقم ١٣٦، ص ٣٤٢؛ وسجل رقم ١٦٧، ص ١٠٤).

كذلك سوى عدد قليل للغاية من اللبنانيين، حيث لم يرد ذكر طرابلس وصيدا سوى مرة واحدة فحسب.

والفلسطينيون الثلاثة عشر الذين تمكننا من معرفة أصولهم الجغرافية قد قدموا من المراكز الفلسطينية الأساسية التي كان لها علاقات تجارية مع مصر: القدس (أربعة)، ونابلس (أربعة)، وغزة (ثلاثة)، والرملة (اثنان). وكان دور نابلس على صعيد هذه الهجرات يرتبط بتجارة الصابون.

مهن الشوام والفلسطينيين

تخصص الشوام والفلسطينيون المسلمون بالقاهرة في تجارة الأقمشة والبن وبعض المنتجات الأخرى التي كان يكثر تبادلها بين مصر ودول المشرق، ومنها بصفة خاصة التبغ والصابون، وهو ما يشبه إلى حد كبير أنشطة المغاربة أكثر من الأتراك.

وقد تمكننا من معرفة المهن التي كان يزاولها تسعة وتسعين شامياً وفلسطينياً، حيث وجدنا من بينهم ٢٨ شخصاً يعملون في تجارة الأقمشة، ويصدرون إلى سوريا المنسوجات المصرية، ويوردون إلى القاهرة الأقمشة السورية، كما كانوا يسيطرون على جزء من تجارة الحرير المستورد من الشام. لذا، كان الشوام يضطلعون بدور هام في صناعة الحرير وتجارته؛ فقد كان هناك سبعة عشر حريري وصندلجي وحايك... الخ. وخالصة القول إن ٤٥ شامياً وفلسطينياً كانوا يعملون في تجارة الأقمشة وصناعاتها، بواقع ما يقرب من نصف عددهم الكلي.

وتأتى تجارة البن في المرتبة الثانية من حيث عدد المشتغلين بها، بيد أنها كانت تتمتع بأهمية كبرى على الصعيد الإقتصادي؛ فقد بلغت القيمة الإجمالية لتركات عشرين تاجراً شامياً وثلاثة تجار فلسطينيين ١٩,٤٧٨,٩٩٣ بارة ذات القيمة الثابتة بين عامي ١٦٦٠ و١٧٩٨ (وهو ما يقترّب من قيمة التركات التي خلفها ٣٨ تاجراً تركياً)، بل إن متوسط هذه التركات كان يقترّب من مليون بارة

ذات القيمة الثابتة، وهو ما يفوق بشكل واضح متوسط تركبات الأتراك والمغاربة على حد سواء.

وقد اشتغل بتجارة التبغ ستة شوام، بينما عمل سبعة فلسطينيين وشامي واحد بتجارة الصابون. وهذه الأنشطة الأربعة التي سبق أن ذكرناها ضمت ٨٢ شخصاً من بين ٩٩ شامياً وفلسطينياً، في حين مارس باقى الأفراد عدداً من المهن التجارية والحرفية التي لم تكن لها أهمية تذكر. ويتضح لنا من خلال طبيعة نشاط الشوام المسلمين بالقاهرة سبب ارتفاع متوسط تركباتهم: ١٩٧,١٠٨ بارة ذات القيمة الثابتة بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، و ١٦٢,٣٥٥ بارة بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨. بينما كانت إمكانيات الفلسطينيين أكثر تواضعاً، حيث بلغ متوسط ثروتهم ٣١,٦٨٢ بارة بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، و ٥٠,١٨٦ بارة بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨. إلا أنه في نهاية القرن الثامن عشر، تعرضت طائفة الشوام المسلمين بالقاهرة لنوع من التراجع الواضح من حيث الأعداد والقدرة المادية. ويمكننا الوقوف على تطور أوضاع الشوام من خلال الاطلاع على الأرقام الخاصة بتركبات الشوام المسلمين والنصارى خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، وبين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨:

جدول رقم ٤٥

عدد الشوام المسلمين والنصارى بالقاهرة و ثروتهم

(البارة ذات القيمة الثابتة)

الفترة الزمنية	عدد السوريين	النسبة الكلية	إجمالي قيمة الثروات	النسبة الكلية	المتوسط
١٦٧٩ - ١٧٠٠	٢٤ (من المسلمين)	٥,١%	٤,٧٣٠,٥٩٦	٧,٣%	١٩٧,١٠٨
١٧٧٦ - ١٧٩٨	٣١ شامياً: ١٦ مسلماً ١٥ نصرانياً	٥,٥%	٦,٠٣٦,٤١٢	٤,٩%	١٩٤,٧٢٣
		٢,٨%	٢,٥٩٧,٦٨٥	٦,٥%	١٦٢,٣٥٥
		٢,٦%	٣,٤٣٨٧٢٧		٢٢٩,٢٤٨

المرجع: سجلات المحاكم

وتوضح لنا كل هذه الأرقام أنه عقب مرور قرن من الزمان، حل الشوام النصارى محل المسلمين، وعلى الرغم من تزايد أعداد طائفة الشوام بالقاهرة، فإن الهيمنة الاقتصادية داخل الطائفة قد انتقلت إلى أيدي النصارى، وهو ما سنعرض له بقدر من الإسهاب فيما بعد.

موقع الشوام بالقاهرة

كان الشوام يتواجدون بصفة أساسية في خان مسرور^(١) (١٦) خلال القرن الخامس عشر، ثم انتقلوا إلى خان الحمزاوى الذى صار مركزاً لتجارتهم بالقاهرة. فوفقاً لما ورد فى وثائق المحاكم، أصبح هذا الخان المركز الرئيسى لممارسة أنشطتهم المختلفة خلال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر؛ فقد تواجدت به حوانيت وحواصل سبعة شوام من بين الشوام التسعة عشر الذين تمكننا من معرفة محل عملهم بين عامى ١٦٧٩ و ١٧٠٠. ومن بين عشرين تاجرًا مارسوا أنشطتهم التجارية بهذا الخان بين عامى ١٦٧٩ و ١٧٦٠، وجدنا اثني عشر شامياً مسلماً. إلا أن الشوام المسلمين أخذوا يغادرون خان الحمزاوى شيئاً فشيئاً خلال القرن الثامن عشر، حيث لم نجد بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨ سوى تاجر شامى واحد مسلم؛ ولعل ذلك كان يرتبط بزيادة أعداد الشوام النصارى.

وكان حى الجمالية بمثابة ثانى المراكز الأساسية التى زاول فيها الشوام والفلسطينيون المسلمون أنشطتهم المهنية، لكنه صار يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية خلال القرن الثامن عشر بعد تضاؤل دور خان الحمزاوى، حيث أصبح مركزاً لتجارة البن والمنتجات الشامية الرئيسية، ولا سيما التبغ والصابون؛ فقد كان يعمل فى هذا الحى ربع عدد الشوام والفلسطينيين بين عامى ١٦٧٩ و ١٧٠٠ (٢٠/٥)، وما يقرب من نصف عددهم بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨ (١٣/٦). وكان هناك العديد من الوكالات التى يترددون عليها دائماً، ألا وهى وكالة الأسىوطى،

(١) المقرئى، ج٢، ص٩٢. انظر كذلك: LANE, The Arabian Nights'Entertainments, I,

ووكالة نو الفقار كتحدا (290 G 5)، ووكالة بكير (298 F 5)، ووكالة التفاح بصفة خاصة (323 G 5) التي صارت مركز تجارة الشام^(١) حتى نهاية القرن التاسع عشر، وأخيراً وكالة الصابون (343 F 5) التي ارتبطت دوماً بتجارة الشوام التي استعادت كامل قوتها خلال العصر العثماني، بعدما شهدت تراجعاً شديداً بسبب تدهور الشام في ظل حكم تيمورلنك. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، كان معظم تجار الوكالة من الشوام، بل الفلسطينيين أيضاً، حيث استقر بها ثمانية فلسطينيين من بين أحد عشر فلسطينياً تمكناً من تحديد مقر عملهم؛ مما يشكل إحدى حالات التمركز الجغرافي غير المعتاد لإحدى الطوائف الوطنية. وقد مكن هذا التجانس المهني والوطني تجار وكالة الصابون من الاحتفاظ بقدر من الاستقلالية إزاء المحتسبين^(٢). وكثيراً ما تعرضت روح الجماعة بين هؤلاء التجار للعديد من الاختبارات؛ لأن ثراءهم الفاحش وأهمية إنتاج الصابون قد دفعا السلطات إلى تحديد سعر هذه السلعة، وإتقال كاهل منتجها بالضرائب المختلفة^(٣). وهكذا، فإن شيخ الوكالة الذي كان في الوقت ذاته شيخ تجار الصابون يحظى بمكانة هائلة، بل إن الفلسطيني أحمد الزرو الخليلي الذي تولى هذين المنصبين خلال السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر قد بلغ شأنًا كبيراً في المجال السياسي إبان الاحتلال الفرنسي وعقب رحيل الفرنسيين.

وكان معظم التجار الشوام يقطنون الوكالات الكبيرة بحى الجمالية (الصابون والتفاح والجديد)، أو يمتلكون مساكن تقع في الشوارع الصغيرة التي تقضى إلى شوارع الحى الرئيسية، مثل درب القرمز (284 H 5/6)، ودرب العصفور (324 G 5)، ودرب البيضة، أى أنهم كانوا يسكنون دوماً بالقرب من محل عملهم،

(١) الجبرتي، ج٣، ص٢٥٣، ٢٥٧. على باشا، الخطط، ج٢، ص٧٤. انظر كذلك:

- MENGIN, Histoire de l'Egypte, II, 324. WILKINSON, Modern Egypt, I, 253.
RAVAISSE, Essai sur l'histoire, II, 39.

(٢) الجبرتي، ج١- ص١٠٣. الدمرداشي، ص١٠٧.

(٣) التسعيرة المقررة نحو عام ١٦٢٦ (أحمد شلبي، ورقة رقم ١٤ أ)، وعام ١٦٩٢ (K. tarāgim, 830)، وعام ١٧٠٣ (الدمرداشي، ص١٠٧)، وعام ١٨١٦ (الجبرتي، ج٤، ص٢٥٢). انظر كذلك الضرائب المفروضة عام ١٨٠٣ (الجبرتي، ج٣، ص٢٣٤)، وعام ١٨٠٧ (الجبرتي، ج٤، ص٦١، ٧١).

وإن كان البعض منهم قد أقام في منطقة باب الشعرية التي لا تبعد كثيرًا عن الجمالية.

٤. بعض الفئات الأجنبية الأخرى المسلمة

فضلاً عن الأتراك والمغاربة والشوام، شهدت القاهرة وجود عدد قليل من الأجانب المسلمين الذين اضطلعوا بدور صغير للغاية في الحياة الاقتصادية، وفقاً لما ورد في سجلات المحاكم. وقد تعثرنا الدهشة إزاء كثرة أعداد هذه الفئات (الحجازيون والفرس... الخ) بالقاهرة قبل عام ١٥١٧، في ظل العلاقات التجارية الوطيدة التي كانت تربط بين مصر وبلاد الشرق.

ويرجع غياب تجار الحجاز واليمن إلى تقسيم البحر الأحمر كما سبق أن ذكرنا من قبل؛ فقد صار الجزء الواقع شمال ينبع حكرًا على البحارة والتجار المصريين، ولم يعد هناك من ينافس البحارة والتجار الشرقيين في جهة الجنوب.

وكثيراً ما أشار ابن إياس إلى الفرس، وذكر أنهم كانوا يتاجرون في الأقمشة والسلع المستوردة من الشرق، كما كانوا يمارسون بعض المهن الأخرى في أحياء وسط القاهرة. ورأى كذلك ليون الأفريقي Léon l'Africain في خان الخليلى العديد من التجار ذوى الأصول الفارسية خلال الفترات الأولى للاحتلال العثماني^(١). وعلى الرغم من شيوع التجارة الدولية في هذا الخان، فقد تضاعفت أعداد الفرس بصورة كبيرة^(٢). ولا جرم أن غياب الفرس بشكل شبه كامل يرجع

(١) ابن إياس، ج٤، ص١٢٦ (بصدد أحد تجار الأقمشة)؛ وجه، ص١٢٠ (بصدد أحد صانعي الفطائر)، وص٢٥٨ (أحد التجار)، وص٤٥٠ (أحد تجار خان الخليلى)، وص٤٨٨ (أحد رؤساء الفطائرية). انظر كذلك: LÉON L'AFRICAIN, III, 355.

(٢) تناول وجود الفرس في خان الخليلى كل من:

- BREMOND (Viaggi, 46), DAVITY, (Description Générale de l'Afrique, 269).
RHONÉ, (L'Egypte à petites journées, 270, 273, 352) et CLERGET (Le Caire, II, 316).

بصفة أساسية إلى العداء بين العثمانيين والصفويين، وتحول جزء من تجارة الشرق إلى الطرق البرية الشمالية بسبب إغارة الأوروبيين على المحيط الهندي.

وكما سبق أن ذكرنا، فإن نطاق النشاط التجارى المصرى كان محدودًا للغاية خلال الحقبة العثمانية، وهو ما تؤكدُه قلة أعداد التجار من نوى الأصول الأفريقية أو العراقية.

الأجانب النصارى

ظلت طوائف الروم والأرمن حتى بداية القرن الثامن عشر أهم الطوائف الأجنبية النصرانية التى استقرت بالقاهرة، لكنها اضطلعت بدور هامشى فى مجال الأنشطة التجارية والحرفية بالقاهرة. إلا أن الحال قد تبدل بظهور إحدى الطوائف الأخرى فى بداية القرن، ألا وهى طائفة الشوام النصارى التى نجحت خلال العقود الأولى فى احتلال مكانة هامة على صعيد الحياة الاقتصادية والسياسية بالقاهرة.

١. النصارى الشوام

انطلاق طائفة الشوام بالقاهرة

كان معظم النصارى الشوام الذين أقاموا فى القاهرة خلال القرن الثامن عشر ينتمون إلى طائفة الروم الملكانيين الذين أخطأت النصوص الأوروبية فى وصفهم حينما أسمتهم "المارونيين"؛ وقد نجم هذا الخلط عن خلع صفة الكاثوليك على تلك الطائفة، حيث عجز المراقبون عن التفريق بشكل سليم بين مختلف الكنائس الشرقية.

وجاء استقرار النصارى الشوام بمصر فى أعقاب الأحداث التى نجمت عن انقسام طائفة الملكانيين فى سوريا إلى طائفتين منفصلتين؛ إحداهما أرثوذكسية والأخرى كاثوليكية. لكن هذا الانقسام وقع عام ١٧٢٤، واستغرق الأمر عدة سنوات من النضال كى تعترف السلطات العثمانية بطائفة الكاثوليك الشوام الذين حصلوا على استقلالهم النهائى عقب تعيين البطريرك الكاثوليكى كيرنس الطناسي. وقد تعرض الكاثوليك طويلاً للمضايقات والمناوشات من قِبَل السلطات الأرثوذكسية، وعانوا بصفة خاصة من بطريرك حلب (سلفستر) الذى تقلد منصبه عام ١٧٢٤، ولم يتنازل عنه سوى بصعوبة شديدة عقب تضاؤل نفوذه^(١). وهكذا، كان من المتوقع أن يجد عدد من الروم الملكانيين الكاثوليك فى مصر الملاذ الآمن من كل هذه الاضطهادات، ولا سيّما أنها تعد من دول الجوار التى تربطهم بها علاقات قوية. كما كان البابويين يرتبطون بعلاقات وطيدة مع الفرنجة؛ مما أتاح لهم تنمية أنشطتهم التجارية.

وقبيل عام ١٧٢٠، كان يوجد بالفعل عدد من نصارى الشرق فى المراكز التجارية المصرية الرئيسية، لكن أعدادهم كانت قليلة وأنشطتهم التجارية محدودة. وفى عام ١٧٣٠، بدأ تدفق نصارى الشام الذين هاجروا من حلب وتوجهوا إلى مصر؛ حيث استقروا بادئ الأمر فى مدينتى دمياط ورشيد اللتين كانتا بمثابة معبر التجارة السورية^(٢)، إلا أنه سرعان ما تزايدت علاقاتهم التجارية مع الأوروبيين. وفى عام ١٧٣١، صار نصارى الشام يضطلعون بدور نشط على صعيد التجارة الفرنسية، بل إن التجار الفرنسيين قد قبلوا "تأجيل سداد أثمان البضائع التى اشتراها

(١) انظر بصدد هذا الاشفاق فى سوريا واضطهاد الكاثوليك: BREIK, Histoire du pays de Damas, 3-6, 114, 128-133, 142. وبصدد الملكيين انظر: إصدارات الزيات ولاسيما H. HAJJAR, Les Grecs melkites en Islam Zayat, Les Grecs melkites en Islam. وانظر كذلك بصدد الملكانيين: HAJJAR, Les chrétiens uniates du Proche-Orient; R. HADDAD, Syrian Christians وأنظر بصدد أنشطتهم فى مصر: P. CARALI, Les Syriens en Egypte.

(٢) وجد حورانى A.H. HOURANI فى سجلات الأحوال المدنية لهذه الطائفة بعض الدلائل على قدوم عدد من الملكانيين والمارونيين إلى مصر منذ عام ١٧٤٠ (The Syrians, 221-2). وعلى صعيد القاهرة، ورد ذكر عائلة زنايرى عام ١٧٤٩، والصباغ عام ١٧٥٠، والعنحورى والسكاكينى عام ١٧٥٢، والفرزلى عام ١٧٥٣، وعيروط عام ١٧٦٠، وخليل عام ١٧٦١.

نصارى حلب ودمشق" من أجل تمكينهم من مواصلة أعمالهم، بل إنهم اضطروا إلى استضافتهم عند انتشار الطاعون؛ لأن الخوف من فقدان المدنيين كان يفوق خوفهم من الإصابة بالعدوى. وبحلول عام ١٧٣٢، ازداد عدد نصارى الشام، حيث كان من بين المدنيين للتجارين الفرنسيين ميشيل Michel ودو Dou كل من "المعلم إلياس ميشيل ألبين"، و"لطفى نمّر"، و"جبران فورزلي"، و"إلياس مدور"^(١). وبعد نجاح هؤلاء النصارى فى السيطرة على جزء من تجارة مصر والشام، وازدياد مكانتهم كوسطاء بين التجار الفرنسيين والسوق المحلى، أخذت أنظارهم تتحول باتجاه الأسواق الأوروبية. فى عام ١٧٤٢، تشكلت بالقاهرة إحدى شركات التجار المارونيين من أجل ممارسة التجارة مع إيطاليا^(٢)، لكن هذه المحاولة لم تتجح على النحو المطلوب. إلا أن القنصل الفرنسى دالميرا قد ذكر عام ١٧٤٢ أن التجار النصارى المقيمين فى مصر قد نجحوا فى إقامة علاقات تجارية منتظمة مع المارونيين فى مارسيليا، مثل "جورج سعيد" أحد تجار القاهرة "المارونيين" الذى اتصل بتاجر آخر مارونى فى مارسيليا، وكان له عدد من الوكلاء فى دمياط ("إبراهيم خير")، والإسكندرية ("جوزيف بوكتي" الذى كان يقيم شقيقه فى ليفورن، بينما يقيم شقيقه الآخران فى القاهرة)^(٣). إلا أن اتساع مثل هذه الشبكات قد أزعج القناصل، وأثار قلق التجار الفرنسيين بسبب تهديد نطاق احتكاراتهم. ووفقاً لما ذكره جوانفيل Joinville عام ١٧٥٢، فإن تجار مارسيليا بالقاهرة قد "أعربوا عن دهشتهم إزاء نصارى حلب الذين يعملون لصالحهم الخاص فحسب. فمنذ قدوم هؤلاء النصارى الذين يتسمون بالمكر وسوء النية، أخذت التجارة تتول بصفة عامة إلى الانهيار"^(٤).

وبعدما ازدهرت تجارتهم بصورة كبيرة، عمل الملكانيون جاهدين من أجل تشكيل طائفة دينية خاصة بهم تمثل بالتالى كياناً إدارياً منفصلاً عن طائفة الروم الأرثوذكس، وهى الطائفة الوحيدة التى حظيت باعتراف السلطات العثمانية التى لم

(١) A.N., Caire, B 1 320, 11 septembre 1730; 321, 24 juillet 1730, 24 mars 1732.

(٢) A.N., Alexandrie, B 1 103, 19 mars 1734.

(٣) A.N., Caire, B 1 329, 15 mai 1742.

(٤) A.N., Caire, B 1 330, 1^{er} août 1752.

تكن تهتم على الإطلاق بالمسائل الأرثوذكسية الدينية التي تخص النصارى، لكنها كانت شديدة الانشغال بالحفاظ على النظام العام، وانتظام أهل الذمة في دفع الضرائب المفروضة عليهم. وفي ظل الحرص الشديد على التخلص من وصاية بطريرك الروم، لم يكن أمام الشوام الكاثوليك سوى الاعتماد على جماعة التبشير التي تحمل اسم "آباء الأرض المقدسة"، واللجوء إلى قناصل فرنسا الذين كانوا يعدون بمثابة حماة الرومان الكاثوليك. وقد قاوم بشدة بطاركة الروم هذا الوضع؛ بسبب خوفهم من تراجع سلطاتهم الدينية والسياسية، وحرصهم الشديد على الاحتفاظ بالمكاسب المادية التي تأتي من وراء السيطرة على تلك الطائفة التي تتطور وتزدهر بشكل سريع. ودام هذا الصراع عشرين عامًا شهدت تقدم الشوام الكاثوليك على فترات متعاقبة، كما شهدت ردود أفعال البطاركة بصورة متوالية، وانتهى الأمر بعقد "معاهدة بابوية" بعد عام ١٧٣٠ يحصل الكاثوليك بموجبها على حق اللجوء إلى الكهنوت الروماني، في ظل احتفاظ البطاركة والقساوسة الروم بسيطرتهم على جميع الحقوق المادية، إلا أن بطريرك الروم الجديد رفض الإذعان لشروط هذه المعاهدة التي تمثل "تسوية غير ملائمة". ونحو عام ١٧٤٠، طلب الكاثوليك من مفتي المذاهب الأربعة الإفتاء بالسماح لهم بالتردد على كنائس الروم الكاثوليك "اللاتينية"؛ لأن البطاركة الموفدين من القسطنطينية لا يجيدون اللغة العربية على الإطلاق، وهي لغة النصارى في موطنهم الأصلي، حيث يحرصون على استخدامها في مزاوله شعائرهم الدينية وإقامة القداس"، وقد تمت إجابة مطلبهم بشأن التردد على هذه الكنائس. وشهد عام ١٧٤٨ حدوث انشقاق جديد بين بطريرك الروم والنصارى الروم الكاثوليك "اللاتينيين" الذين أصبحوا في موضع اختيار؛ حيث ذكر كاتب مخطوطة *Relation du Caire*^(١) أن "النصارى الروم الذين ظلوا على ارتباطهم بنا (وكان معظمهم من كبار تجار حلب ودمشق الذين استقروا بالقاهرة) قد قطعوا جميع صلاتهم ببطريرك الروم، ولم يعترفوا سوى بمبعوثينا". وبموجب الخط الشريف الذي طالب به بطريرك الروم في اسطنبول، وتم إصداره في القاهرة عام ١٧٥٣، كانت هناك محاولة لمنع "النصارى الكاثوليك...الذين وفدوا إلى مصر من دمشق وحلب" من التردد على كنائس الفرنجة أو اللجوء إلى الأساقفة الذين يتبعونهم، وهو ما دفعهم إليه رجال الدين التابعين "لآباء الأرض المقدسة"؛ حيث دفعوا "النصارى الكاثوليك [الشرقيين] إلى التردد على الكنائس

(١) توضح هذه المخطوطة تفاصيل النزاع بين النصارى الشوام والأرثوذكس.

الشرقية بدلاً من الكنائس الرومية اللاتينية". إلا أن الشوام الكاثوليك خرجوا من هذا الأمر بـ"تسوية" وفرت لهم الحماية من قبل بعض العلماء، وكبنتهم ١٠,٠٠٠ سكينى، فضلاً عن التعرض للمضايقات التي استهدفت رجال الدين. وقد نجحت تهديدات سلطة الروم الأرثوذكس في إرهاب الكاثوليك الشوام لبعض الوقت، بيد أنها لم تلق سوى تأييد محدود من قبل الحكام المحليين الذين انصب اهتمامهم على جمع أكبر قدر ممكن من الأموال؛ إلا أنها لم تتمكن في نهاية الأمر من مقاومة حركة الاستقلال الدينى^(١).

سيطرة الشوام على الجمارك

تأكد نفوذ الشوام الكاثوليك على الصعيد التجارى بحلول منتصف القرن الثامن عشر؛ وأصبحوا يسيطرون تماماً على تجارة الجوخ التي كانت تشكل عماد واردات تجار الفرنجة؛ فقد ذكر الفرنسيون عام ١٧٥١ أن "النصارى الشوام كانوا يحتكرون هذه التجارة فى جميع أرجاء البلاد". وفى عام ١٧٥٧، أكد التجار الفرنسيون أن هؤلاء النصارى قد "استخدموا كل الحيل الممكنة من أجل فرض سيطرتهم الكلية على المعاملات التجارية بين ليفورن ومصر"، بل أعربوا عن مخاوفهم من نجاحهم فى استيراد الجوخ الفرنسى مباشرة دون الحاجة إلى وسطاء الفرنجة^(٢).

وصارت دمياط إحدى مناطق نفوذ الشوام، حيث انطلقوا منها نحو بسط سيطرتهم على التجارة المصرية. ولنذكر على سبيل المثال أحد "الروم الشوام"

(١) انظر:

-A.N., Caire, B 1 330, 5 et 7 septembre 1753; 331, 20 et 29 avril, 1^{er} août, 7 novembre, 9 décembre 1754.

كما شهد عام ١٧٥٩ فى مصر الاعلان عن وصول إحدى قيادات الياب العالى "من أجل الحيلولة دون تردد أفراد الرعية الذين يتبعون السلطان على الكنائس اللاتينية، وإجبارهم على اتباع شعائر الروم المنشقين" (A.N., Alexandrie, B 1 108, 5 mars 1759).

(٢) C.C.M., J 623, juin 1751. A.N., Caire, B 1 332, 5 avril 1757.

الذين نجحوا في تدعيم نفوذهم بعد عام ١٧٥٠ بفترة قصيرة، هو ميخائيل فخر الذي نجح أولاً في الحصول على امتياز توريد الأرز إلى دمياط، ثم حصل من سلطات القاهرة على الامتياز الخاص بالجمرك في هذه المنطقة، موجهًا بذلك ضربة قوية للاحتكار اليهودي الذي اعتاد السيطرة على هذا المجال^(١). وبعد عدة سنوات، حُسم الأمر لصالح النصارى الشوام، بعدما تم استبعاد اليهود من الجمارك؛ فقد أوكل على بك في شهر سبتمبر ١٧٦٩ (الموافق لشهر توت الذي يتم خلاله تجديد امتيازات الجمارك) هذه المهمة إلى اثنين من الشوام الكاثوليك هما ميخائيل فخر ويوسف بيطار الحلبي^(٢)، ولعل ذلك كان بإيعاز من فخر ذاته. ولم يكن هناك تفسير واضح للأسباب الحقيقية وراء هذا التغيير الذي كان بمثابة ثورة حقيقية أدت إلى استخدام النصارى الشوام كأتباع للحكام آنذاك بدلاً من اليهود. فقد كان اليهود مرتبطين بقائد الأوجاقلية منذ ما يقرب من قرن من الزمان، وصار عليهم تحمل تبعات استبعاده بواسطة على بك في عامي ١٧٦٨ و ١٧٦٩، لكونه من أكثر العوامل المؤثرة في الحياة السياسية بالقاهرة. وفي الوقت ذاته/ كانت سياسة على بك الخارجية تتطلب العديد من الموارد، ولم يكن أمامه سوى الإفادة من القدرة المالية الكبيرة للنصارى الشوام الذين أسفروا نجاحهم التجاري عن امتلاكهم لكم هائل من القدرات المادية. وهكذا، تأثرت قرارات على بك بنفوذ هؤلاء الشوام، ولا سيّما في ظل تغير رؤيته وخطته بشأن منطقة الشام.

وقد أدلى الجبرتي بشهادته بصدد نفوذ النصارى من سكان القاهرة الأصليين، حيث أعرب عن حنينه للماضي المنصرم حينما قال: "كان إذ ذاك شوكة الإسلام قوية"، ثم أعرب عن حزنه إزاء تزايد نفوذ هؤلاء النصارى في ظل حكم على بك حينما قال: "وارتفع شأن النصارى في أيامه"^(٣). وقد علق فولني Volney

(١) A.N., Caire, B 1 328, 24 octobre 1748; Alexandrie, B 1 107, 1^{er} février 1752.

(٢) انظر: الجبرتي، ج١، ص٣٠٩. انظر كذلك:

- A.N., Alexandrie, B 1 110, 23 novembre 1768. C.C.M., J 628, 9 et 28 septembre 1769. LIVINGSTON, 'Alī Bey, 225.

(٣) الجبرتي، ج٢، ص٩٠-٩١ (الترجمة: ج٤، ص١٤٣-١٤٤). أظهر الجبرتي هذه المشاعر حينما سب تاجر نصراني في دمياط تاجر آخر شامي يُدعى عمر الطرابلسي، ولم يتمكن الطرابلسي من الحصول على أي تعويض ممكن بالقاهرة، بل تعرض للطرد نهائيًا من مصر.

على هذا الوضع بقوله: "اتسم النصارى الشوام بقدر من الاعتدال وحسن التدبير الذى مكنهم من بسط سيطرتهم على كل مجالات التجارة الواحد تلو الآخر، واستطاعوا فى نهاية الأمر استئجار الجمارك فى ظل الكارثة التى حلت باليهود، وصاروا منذ ذلك الحين ينعمون بسعة فى العيش ويحصلون على العديد من المطالب التى يمكن أن تفضى بهم فى نهاية المطاف إلى مصير اليهود نفسه". بيد أن سقوط على بك مكن المسلمين من الإعراب عن مشاعرهم الدفينة ضد النصارى، فإن وضع الشوام لم يتأثر بهذا الوضع سوى بقدر قليل للغاية، بل إنهم نجحوا فى الاحتفاظ بكامل نفوذهم السياسى والاقتصادى فى ظل حكم محمد بك وخلفائه. وفى عام ١٧٧٣، ذكر القنصل دالميرا تفاصيل إحدى المؤامرات التى تم إجهاضها، والتى كانت تستهدف يوسف بيطار وميخائيل جمال اللذين سيطرا على الجمارك المصرية، حيث كانا من نصارى الشام، وصارا بمثابة "اثنين من الوزراء ذوى السلطات المطلقة فى هذه الحكومة"^(١).

وعقب وفاة بيطار وجمال (١٧٧٤)، انتقلت سلطة الجمارك إلى أنطون فرعون القسيس الذى ولد فى دمشق لأبوين كاثوليكين، وقدم فى صباه إلى القاهرة حيث عمل بالجمارك ككاتب أول، وحينما بلغ الخامسة أو السادسة والعشرين من عمره تولى رئاسة الجمارك والمعاملات التجارية المصرية، وحظى بثقة كل من إبراهيم بك ومراد بك. ومن أجل الوقوف على النفوذ المالى الذى كان يتمتع به هذا الشخص، تكفينا الإشارة إلى ما ذكره فونتور دو بارادى *Venture de Paradis* بصدده نجاحه فى استئجار جمارك الإسكندرية ورشيد وبولاق ودمياط (ولم يتمكن من استئجار جمارك السويس)، وذلك مقابل ١,٥٠٠ كيس (٣٧,٥ مليون بارة). كما كان يتمتع بنفوذ هائل حوّل له "تمكين مواطنيه من بسط سيطرتهم على جميع مجالات التجارة المصرية"؛ لكنه رحل بصورة مفاجئة إلى ليفورن عام ١٧٨٤، فراراً من مضايقات عثمان بك، وإخفاء ممتلكاته التى قدرها فولنى بثلاثة ملايين بارة^(٢). ولم يؤثر هذا الرحيل بشكل سلبى على ثروات الكاثوليك الشوام سوى بعد مرور عامين

(١) VOLNEY, Voyage, 128. A.N., Caire, B 1 335, 6 avril 1773.

(٢) A.N., Alexandrie, B 1 113, 2 février 1783, 2 janvier 1784. VOLNEY, Voyage, 128. VENTURE DE PARADIS, Observations sur l'Echelle de Damiette, 180, a.

حينما وصل إلى القاهرة القبودان باشا الذى يبدو أنه بدأ مرحلة جديدة تتسم بمقاومة نفوذ النصارى المتزايد فى الحكومة المصرية؛ لتجاوزه الحدود المسموح بها. غير أنه فى ظل بعض الصعوبات والمناوشات العابرة، نجح العديد من كبار رجال الجمارك الذين قدموا بعد فرعون فى الاحتفاظ باحتكار الشوام لهذا المجال، واستمرار سيطرتهم على التجارة الخارجية المصرية، ومنهم على سبيل المثال يوسف قصاب، وميخائيل خليل... وغيرهم.

الشوام عند نهاية القرن

وصف القنصل مور Mure وضع الشوام عام ١٧٨١ على النحو التالى: "سيطر الكاثوليك الشوام المقيمين فى هذه البلاد على الجمارك المصرية منذ ما يقرب من عشرة أعوام. ومنذ ذلك الحين استمر أفراد هذه الجماعة فى الهجرة إلى مصر، حيث ساروا على نهج من سبقوهم من أجل السيطرة على الحياة التجارية بأكملها... وخلال ما يقرب من ثلاث أو أربع سنوات، نجح هؤلاء الأفراد فى احتكار تجارة الهند والحجاز عبر البحر الأحمر، وتجارة الشام، وجزء من تجارة أزمير، وتجارة البربر التى تشكل قطاعاً هائلاً على صعيد التجارة الدولية. كما احتكروا السواد الأعظم من تجارة ليفورن، واحتكروا بالتالى تجارة إنجلترا التى تقابلها، بل إنهم اقتسموا تجارة فينيسيا مع رعايا الجمهورية الفرنسية، وأقاموا مقرًا دائمًا فى تريستا... لكنهم لم ينجحوا فى بسط سيطرتهم على التجارة الفرنسية التى طالما رغبوا فيها". وأضاف مور قائلاً إن الشوام لم يتدخلوا فى تجارة الفرنسيين؛ لأنهم كانوا يستطيعون طردهم من القاهرة خلال ستة أشهر^(١).

غير أن هذا الوصف قد جانبه الصواب؛ لأن النصارى الشوام من الدمشقيين والحلبيين احتكروا تجارة الشام منذ زمن طويل، وأقاموا العديد من المنشآت فى دمياط، بل إن رئيس الجمرک الشامى كان يمارس سلطاته على كبار الضباط بالمدينة، وكان بوسعه العمل على إقالة الذين يخالفونه فى الرأى . وقد

(١) A. N., Alexandrie, B 1 112, 13 septembre 1781.

تمكن هؤلاء الشوام من اختراق مجال التجارة الأوروبية بفضل العلاقات التي عقدها مع التجار الفرنجة من خلال العمل معهم كوسطاء تجاريين، بل إنهم نجحوا عام ١٧٨٠ في الحصول على "الحماية" اللازمة لمنافسة الأوروبيين ذاتهم داخل أراضيهم^(١). وكان النصارى الشوام يشترون الجوخ من مارسيليا، ويجلبون القطن من الشام حيث يوردون جزءاً منه إلى فرنسا، ثم يصدرون الجوخ إلى مكة مقابل الحصول على التوابل والبن^(٢). ولقد سبق أن أشرنا من قبل إلى نجاح النصارى الشوام في اختراق تجارة الشرق التي ظلت حتى ذلك الحين بين أيدي التجار المسلمين، وهو ما يعد المؤشر الحقيقي على مدى تزايد نفوذ النصارى على الصعيد التجاري؛ ففي عام ١٧٨٥، حينما تعرضت قافلة مكة للسلب على يد بعض البدو، قُدرت خسائر "نصارى البلاد" بأكثر من مليون بارة^(٣). وقد حاول النصارى الشوام دون جدوى استغلال نفوذهم من خلال التأثير على القوى المختلفة من أجل فتح البحر الأحمر أمام التجارة الأوروبية، حيث كانوا يأملون في تنمية هذا النوع من المعاملات التجارية التي ستعود عليهم بالنفع^(٤). وتمكن النصارى الشوام من جمع قدر كبير من رعوس الأموال بفضل أنشطتهم التجارية؛ مما أتاح لهم إمكانية تولى الوظائف المالية التي احتكرها اليهود لفترة طويلة، وقد تزايدت أعداد النصارى الشوام الذين ورد ذكرهم في البيانات الخاصة بتجار الفرنجة والقروض التي حصل عليها الفرنسيون منذ عام ١٧٧٠؛ مما يعكس العلاقات الوطيدة التي ربطت بين الطرفين وحجم نشاط هؤلاء النصارى الذي مكنهم من إقراض الغير^(٥).

(١) طلب حنا زانيري - مدير جمر ك الإسكندرية - عام ١٧٨٤ الحصول على براءة مترجم للعمل في خدمة الفرنسيين. وأنطون قسيس كان من "مترجمى الإمبراطورية" (A.N., Alexandrie, B 1 113, 1^{er} avril 1784).

(٢) A.N., Alexandrie, B 1 113, 19 août 1783.

(٣) A.N., Alexandrie, B 1 113, 4 janvier 1785.

(٤) انظر الفصل الرابع. انظر كذلك: A.N., Alexandrie, B 1 113, 2 et 6 février, 28 août 1783.

(٥) انظر على سبيل المثال الوثائق الخاصة بـ:

- إفلاس Sanguin (A.N., Caire, B 1 335, 4 et 8 février 1773, 20 avril, 14 novembre 1777, 5 août 1774).

- والبيانات الخاصة بقروض الفرنسيين: (A.N., Caire, B 1 335, 2 avril 1772; B 1 336, comptes de la Nation en 1776).

وقد ناضل الروم الملكانيون بشدة من أجل الانفصال عن كنيسة الروم الأرثوذكس، وحرصوا على كسب تأييد قناصل فرنسا ورجال الدين الذين يقيمون الشعائر اللاتينية؛ إلا أنه صار عليهم العمل جاهدين خلال العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر للتخلص من وصاية هؤلاء اللاتينيين الذين أصبحوا عبئاً يتقل كاهلهم؛ فقد كان نجاح هذه الطائفة المذهل على الصعيدين المالي والاقتصادي مقترناً بالتطلع إلى تحقيق الاستقلال التام الذي صار أمراً محتوماً بفعل تفرد شعائرهم الدينية، وشيوع الرغبة في تكوين كيان مستقل. ونحو عام ١٧٧٤، أعرب الروم الكاثوليك عن رغبتهم في إقامة شعائرهم الخاصة بواسطة رجال دين ينتمون إلى جماعتهم؛ مما دفع رجال الدين من جماعة آباء الأرض المقدسة إلى العمل على نفي هؤلاء القساوسة بدعوى أنهم يهددون النظام العام. إلا أنه تم كشف هذه "المؤامرة" بواسطة رجال الجمارك الذين كانوا يسيطرون فعلياً على هذه الطائفة، ويوفرون الحماية اللازمة لقساوستهم؛ فقد أشاعوا أنهم يسعون إلى طرد رئيس الدير، مما أدى إلى انتهاء الأزمة بسلام تام^(١). وفي عام ١٧٨١، نجح رئيس الجمارك في جعل القساوسة الملكانيين يتلون صلواتهم وقيمون جميع شعائرهم داخل كنيسة الأرض المقدسة، بموجب الاتفاق الذي تم إقراره في القدس وروما. إلا أن رجال الدين التابعين لجماعة الأرض المقدسة كانوا يحصدون الكثير من المنافع من وراء الحماية التي يوفرونها للملكانيين^(٢)؛ مما دفعهم إلى محاولة التشكيك في هذا الاتفاق، عقب تولى القبودان باشا جميع الشئون المصرية عام ١٧٨٦، فقد حاولوا منع القساوسة الملكانيين من دخول كنيستهم؛ مما أثار حالة من الاستتكار والاستياء الشديد بين صفوف نصارى الشام،

(١) انظر: A.N., Caire, B 1 335, 6 avril 1774. لقد رجعنا إلى التقارير التي صاغها قناصل فرنسا من أجل سرد هذه الأحداث، حيث ذكروا أن ادعاءات رجال الدين من جماعة الأرض المقدسة كانت تحوى قدرًا من المبالغة. كما ذكر كارالي (Les Syriens en Egypte, CARALI 2-4) أن إحدى الوثائق تشير إلى سلوك الفرنسيين الذي بلغ حد الرغبة في منع الروم الكاثوليك من دفن موتاهم في المدافن التي كانوا يمتلكونها في مصر القديمة (١٧٧٤).

(٢) ومن ذلك على سبيل المثال أنهم تمكنوا عام ١٧٨٢ من ترميم أحد أديرتهم في الإسكندرية بواسطة الأموال التي حصلوا عليها من الكاثوليك الشوام. (A.N., Alexandrie, B 1 112, 12 juin 1780).

واستلزم الأمر تدخل القنصل الفرنسي الذي طرح عام ١٧٨٨ تسوية يتم بموجبها السماح لقساوسة الروم الملكانيين باستخدام الكنيسة اللاتينية في أوقات محددة. وسرعان ما شكك قساوسة الأرض المقدسة في هذا الاتفاق بدعوى أن القساوسة الروم الملكانيين لهم "تطلعات" خاصة، إلا أنه في غضون ذلك كانت "ثورة" ١٧٩١ سبباً في حصول الشوام بمصر على "قدر أكبر من النقل لم يكن له وجود من قبل"، وصار من الضروري التراجع عن الاتفاقات المبرمة عام ١٧٨٨^(١). وبعد مرور نصف قرن على اعتراف الأرثوذكس بشرعية وجود الروم الملكانيين، نجح الملكانيون في التحرر من نير اللاتينيين الذي كان يتقل كاهلهم.

عدد النصارى الشوام، وأصولهم الجغرافية، وأنشطتهم المهنية

لم يشهد عام ١٧٣٠ سوى وجود عدد قليل للغاية من النصارى الشوام؛ فقد ذكر فولني أن عدد أسرهم لم يكن ليتجاوز أسرتين أو ثلاث أسر فحسب، إلا أنهم بدأوا يتزايدون بالقاهرة في ظل تطور أنشطتهم التجارية. وفي كتابه الصادر عام ١٧٧٨، قدّر ديجون أعداد "نصارى البلاد" بـ ٤,٠٠٠ نصراني، ولا يشمل هذا الرقم النصارى القبط، حيث كان معظمهم من الشوام. ويقترب هذا العدد من الرقم الذي ساقه فولني (٥٠٠ أسرة عام ١٧٨٤)، كما يتفق تمامًا مع الرقم الذي ذكره جومار في كتاب "وصف مصر": ٥,٠٠٠ من الروم الكاثوليك الشوام والمارونيين^(٢).

إن دراسة الأصول الجغرافية للنصارى الشوام تفضي بنا إلى نتائج مشابهة لتلك التي استخلصناها بصدد المسلمين الشوام. فقد تناولت هذه الدراسة ٢٩ شخصاً من نصارى الشام بين عامي ١٧٠١ و١٧٩٨، وتم خلع صفة "نصراني شامي" على ثمانية عشر فرداً من هؤلاء الأشخاص، حيث وفد جزء كبير منهم من

(١) A.N., Alexandrie, B 1 114, 29 mars, 10 juillet 1790, 14 octobre 1791.

(٢) A.N., Caire, B 1 336, Notice de Digeon (1778). VOLNEY, Voyage, 127-8. JOMARD, Ville du Kaire, 678, 694.

دمشق، وتم إطلاق صفة "الدمشقي" على شخص واحد فحسب، وعُرف تسعة نصارى بالحلبيين، وهو ما يوضح حجم تيار الهجرة القادم من حلب. إلا أننا لم نجد سوى نصراني واحد قدم من لبنان، وهو جبلي ترجع أصوله إلى جبل لبنان؛ ولعلنا نلاحظ أن قلة أعداد المهاجرين اللبنانيين كانت من الخصائص المميزة لطائفة الشوام المسلمين.

ويكاد نشاط النصارى الشوام يكون مقصوراً على تجارة الأقمشة، ولا سيما الأقمشة المستوردة من أوروبا. فقد تمكنا من معرفة مهنة ٢٦ نصرانياً شامياً خلال القرن الثامن عشر، حيث كان من بينهم ١٦ شخصاً يعملون بتجارة الأقمشة، بل تم إطلاق اسم "الجوخي" أو "تاجر الجوخ" على سبعة أفراد آخرين تخصصوا في بيع الأقمشة الإفرنجية. كما وجدنا اثنين من الحريرية الذين كان عملهم يرتبط بتجارة الشوام في الحرير. وينطبق الأمر ذاته على تجار التبغ الذين بلغ عددهم أربعة دواخنية؛ حيث جاء هذا النشاط في المرتبة الثانية بعد تجارة الأقمشة. بينما زاول النصارى الشوام الآخرين الأعمال التجارية الصغيرة وعدداً من "المهن الحرة" مثل الطب؛ فقد وجدنا الذمي جرجس بن قسيس الذي عمل حكيم باشي قبل عام ١٧٣٠^(١). وفي المقابل، لم يزاول النصارى الشوام سوى عدد قليل للغاية من الأنشطة الحرفية، بل إننا لم نجد في الوثائق ما يؤكد صحة المعلومات التي ساقها جيرار بصدد عمل النصارى الشوام (والأرمن) كصاغة وجواهرجية، ولعله قد اختلط عليه الأمر بشأن المهن التي زاولها النصارى القبط من السكان المحليين^(٢).

وقد صار النصارى الشوام من أكثر طوائف القاهرة ثراءً خلال عدة سنوات، بفضل تخصصهم في أعمال التجارة الدولية، إلا أن مؤشر تطور أوضاعهم المادية كان يتصاعد بصورة منتظمة تسترعى الانتباه؛ فقد ورد ذكر أول نصراني شامى في وثائق المحاكم عام ١٧٠١، وهو أحد الحريرية بوكالة الشيشيني، حيث بلغت قيمة ثروته المتواضعة ٥,٦١٣/٧,١٩٦ بارة^(٣). وورد بعد

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٩٥، ص. ١٧٨ (١٧٣٠).

(٢) GIRARD, Mémoire, 618.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٣، ص. ٥١٣ (١٧٠١).

ذلك ذكر عدد من النصارى الشوام الأكثر فقراً، حيث كان من بينهم القماش (٣,٤٣٠/٣,١٩٠ بارة عام ١٧٠٥)، والدخاني (١,١٤٤/٩٧٢ بارة عام ١٧١٩). ووجدنا بين ١٧٢٥ و ١٧٣٠ أربع شركات خلفها النصارى الشوام (فى مقابل ثمانى شركات خلفها المسلمون الشوام)، وبلغ متوسط قيمتها الإجمالية ١٣,١٥٠ بارة (أقل من ثلث متوسط قيمة شركات المسلمين الشوام)، حيث بلغت قيمة أكبر هذه الشركات ٢٠,٣٣٨/٢٦,٧٥٠ بارة، وهى شركة أحد تجار الجوخ بالبندقين. وفى المرحلة التالية التى تمتد بين عامى ١٧٤٧ و ١٧٥٦، ارتفع عدد شركات النصارى الشوام ليبلغ ست شركات (فى مقابل سبع شركات خلفها المسلمون الشوام)، إلا أن متوسط قيمتها الإجمالية ظل يتسم بالضآلة، حيث بلغ ١٩,٣٤٨ بارة، وهو ما يقل بعض الشيء عن نصف متوسط شركات المسلمين الشوام. وكان أكثر هؤلاء الشوام ثراءً هو أحد باعة الأقمشة فى وكالة قاسم كتحدا، حيث بلغت ثروته ١٠٦,١٤٥/٦٤,٧٤٨ بارة عام ١٧٥٦، وهو رقم يدخل فى إطار شركات التجار متوسطى الحال. ومنذ عام ١٧٦٠، بدأ يتضح نفوذ هذه الطائفة على الصعيد الإقتصادى. فقد وجدنا فى وثائق المحاكم بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨ خمس عشرة شركة خلفها النصارى الشوام (فى مقابل ست عشرة شركة للمسلمين الشوام)، وبلغ متوسط قيمتها الإجمالية رقماً (٢٢٩,٢٤٨ بارة) تجاوز بشدة متوسط قيمة شركات المسلمين الشوام (١٦٢,٣٥٥ بارة)، بل تجاوز بشكل واضح متوسط قيمة شركات المغاربة (٢١٣,١٧٣). فوفقاً لما ورد فى سجلات المحاكم، كان نعمة الصباحانى الذى عمل جوخياً بالحمزاوى هو أكثر هؤلاء النصارى ثراءً، حيث خلف عام ١٧٨٨ ثروة بلغت قيمتها ١,٢٣٣,٣١٧/٢,٥٦٩,٤١٠ بارة، وهى تعد بذلك من أكبر الثروات آنذاك^(١). وقد حظى ازدهار طائفة النصارى الشوام فى نهاية القرن بقدر هائل من التقدير؛ فقد تم منح "طائفة الشوام أو الدمشقيين" ٢,٥ قيراط من إجمالى ٢٤ قيراط تشكل قيمة الالتزام العام الذى تم طرحه عام ١٧٩٩، وهو ما يكاد يماثل ما حصل عليه التجار (ثلاث حصص) والقبط (ثلاث حصص

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ١٢٧، ص ٣٣٦ (١٧٨٨). وقد احتلت شركة نعمة الصباحانى المرتبة التاسعة من حيث حجم الشركات التى تمت دراستها بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨، والتى بلغ عددها ٥٦٧ شركة؛ وسبع شركات من الشركات التى سبقته كانت لعدد من تجار البن.

ونصف)^(١). وخلال ثورة القاهرة عام ١٨٠٠، تعرض للسلب ١٤٣ منزلاً من مساكن النصارى بالقاهرة، ولا سيّما مساكن الكاثوليك الشوام، حيث قدر متوسط قيمة الخسائر بـ ٢٧٥,٠٠٠ بارة لكل مسكن (قيمة عام ١٨٠٠)؛ بيد أن هذا الرقم قد ينطوى على قدر من المبالغة بغية الحصول على المزيد من التعويضات، فإنه يعكس مدى الازدهار الذى كانت تتعم به هذه الطائفة^(٢).

موقع النصارى الشوام

منذ الأيام الأولى لاستقرارهم بالقاهرة، حرص النصارى الشوام على التواجد بالقرب من المراكز التجارية الرئيسية التى يتمركز بها مواطنيهم المسلمين، مثل وكالات البندقيين بالقرب من خان الحمزاوي، ولا سيّما وكالة قاسم كتحدا التى يبدو أنها ظلت حتى نهاية القرن الثامن عشر مقصورة على النصارى الشوام الذين يتاجرون فى الأقمشة الأوروبية، بالإضافة إلى وكالة الجمالية، ووكالة التفاح، ووكالة الشيشيني (124 F 4/5)، ووكالة الحاج محسن رمضان (349 F 5). وسرعان ما اخترق هؤلاء الشوام خان الحمزاوي ذاته الذى صار معقل تجارة الشام؛ ففى إحدى وثائق القنصليات التى يرجع تاريخها إلى عام ١٧٣٢، تمت الإشارة إلى "لطفى نمر" و"جبران فورزيلي" باعتبارهما من المتواجدين فى هذا الخان^(٣). وأخذ وجود المسلمين الشوام بالخان يتراجع شيئاً فشيئاً فى ظل تزايد أعداد النصارى الشوام الذين اتسع نطاق استقرارهم فى الحمزاوي بحلول عام ١٧٦٠؛ فوفقاً لما ورد فى وثائق المحاكم التى رجعنا إليها، لم يكن هناك وجود لهؤلاء النصارى بين

(١) انظر: Vincennes, B 6 38, 1799. لقد ذكرنا من قبل (ص. ٣٢١، حاشية رقم ٤) أن نهب أسواق القاهرة عام ١٨١٥ قد كبد أهل الحمزاوي خسائر بلغت قيمتها ٣,٠٠٠ كيس، بواقع ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة.

(٢) Vincennes B 6 45, 14 juin 1800.

(٣) A.N., Caire, B 1 321, 24 mars 1732.

عامى ١٦٧٩ و ١٧٦٠، إلا أنه خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٧٦٠ و ١٧٩٨ التى شهدت تواجد ١٧ تاجرًا بخان الحمزاوى، صار هناك ١١ تاجرًا من النصارى الشوام والفلستينيين، بينما لم يكن هناك سوى اثنين من المسلمين. وبين عامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨، تجمع معظم النصارى الشوام الذين تمكّنوا من معرفة محل عملهم (١٥) داخل الخان (١٠) وفى الوكالات المجاورة (اثتان). وظل خان الحمزاوى يحمل طابع نصارى الشام حتى نهاية القرن الثامن عشر؛ فقد أكد باتون Paton أنه نحو عام ١٨٤٠ لم يكن بالخان سوى حوانيت النصارى الدمشقيين، حيث لم يجد سوى حانوت واحد يملكه أحد المسلمين^(١).

وإزاء التمرکز المهنى الذى يتضح لنا من خلال كل ما سبق، كان هناك عدد محدد وقليل للغاية من الأحياء السكنية التى يقيم بها النصارى الشوام فى القاهرة. فقد أقام معظم أفراد هذه الطائفة فى المنطقة الواقعة بالقرب من الخليج بين القنطرة والجديدة (8 G 260)، وفى حى الموسيقى (8 I)، أى فى موضع حى الأقباط (42 G 8/9) وحى الفرنجة (9 G/H/24). ويرجع اختيار هذا الموقع إلى العلاقات التجارية الوطيدة التى عقدها النصارى الشوام مع الفرنجة، ورغبتهم فى الحصول على الحماية اللازمة لمواجهة أية مناوشات. كما أن حى الفرنجة كان يضم الكنيستين الكاثوليكيتين التى يتردد عليهما الكاثوليك الشوام، ألا وهما كنيسة دير "مجمع التبشير" Propagande (الدير الصغير 9 H 31)، وكنيسة دير الأرض المقدسة (دير الكبير 9 H 32)^(٢). وهذه المنطقة كانت تقع كذلك بالقرب من خان الحمزاوى. إلا أنه كان هناك عدد من نصارى الشام الذين سكنوا بركة الأربكية إلى جوار حارتى الأقباط.

(١) انظر: الجبرتي، ج٣، ص ١٥١؛ وجد، ص ٢٣٣-٢٣٤، وص ٢٥٠. على باشا، الخطط، ج٣، ص ٣٤. انظر كذلك:

- PATON, A History of the Egyptian Revolution, II, 287. WILKINSON, Modern Egypt, I, 252. RHONÉ, L'Egypte à petites journées, 244.

(٢) JOMARD, Ville du Kaire, 678.

نظام الطائفة

ليس هناك ما يؤكد حقيقة الاعتراف رسميًا بطائفة النصارى الشوام؛ لأن السلطات العثمانية لم تكن لتعترف سوى بطائفة الروم الأرثوذكس التي انشق عنها الكاثوليك. ولم يرد ذكر "طائفة النصارى الشوام" سوى في بداية القرن التاسع عشر^(١)، بل إنه لم تتم الإشارة إلى "طائفة تجار الحمزاوي" أو "نصارى الحمزاوي" سوى في فترة لاحقة على بداية هذا القرن^(٢).

وعلى الرغم من عدم وجود هيكل منظم يضم أفراد هذه الطائفة، فإن النصارى الشوام كانوا يشكلون كيانًا حقيقيًا تتضح ماهيته حينما يستشعر الحكام حاجتهم إلى الأموال التي يشرعون في جمعها من جميع طوائف القاهرة الحرفية والوطنية والدينية؛ ومن ذلك على سبيل المثال "القرض" الهائل الذي طلبه إسماعيل بك عام ١٧٨٧ من بعض الطوائف التي كان من بينها النصارى الشوام. بل إن بونابرت طلب من الديوان عام ١٧٩٨ الحصول على قرض تبلغ قيمته ٥٠٠,٠٠٠ ريال يتم جمعها من التجار المسلمين والنصارى القبط والشوام^(٣). ولم يتم الاعتراف بوجود شيوخ للطائفة قبل عام ١٧٩٨؛ فإن وثائق الحملة الفرنسية هي التي بادرت بالإشارة إلى "شيخ تجار دمشق بالقاهرة" (ميخائيل كحيل عام ١٧٩٨) أو "شيخ الدمشقيين" (ميخائيل كحيل عام ١٧٩٨، ويوسف فرحات عام ١٨٠٠) الذي اضطلع بجميع وظائف شيوخ الطوائف، وحمل على عاتقه عبء توزيع الضرائب على مواطنيه^(٤). إلا أنه قبل عام ١٧٩٨، كان يحكم النصارى الشوام

(١) إحدى وثائق فنسين التي يرجع تاريخها إلى عام ١٨٠٠ (Vincennes, B 6 60)، ويبدو أن جماعة "النصارى الشوام" كانت تضم الروم والأرثوذكس على حد سواء. وقد تحدث الجبرتي عن [طائفة] "النصارى الشوام والأروام" في أحد النصوص التي تروى حادثة وقعت عام ١٨٠٢ (ج٣، ص٢٢٦).

(٢) الجبرتي، ج٤، ص١٩٩ (١٨١٣) وص٢٥٠ (١٨١٦).

(٣) الجبرتي، ج٢، ص١٥١؛ وج٣، ص١٢.

(٤) Vincennes, B 6 10, 19 octobre 1798; B 6 44, 15 mai 1800; B 6 53, 25 septembre 1800.

أفراد الطائفة البارزين نوى النفوذ، والذين كانوا بطبيعة الحال من رجال الجمارك، وهو "ما أكدته قنصل فرنسا عام ١٧٩٠ حينما قال إن رئيس الجمارك هو زعيم هذه الطائفة"^(١)، حيث كان يمثل بالتالي مصالح أبناء جماعته لدى السلطات، ويدافع عنهم عند الحاجة، بل كان الحكام يعهدون إليه بالنظر في جميع شئون الطائفة الإدارية والمالية.

٢.النصارى الروم

خلعت وثائق الحملة الفرنسية على أفراد هذه الجماعة صفة "الروم المنشقين" الذين كانوا يعدون من أكبر طوائف القاهرة الوطنية والدينية؛ فقد قدرت إحدى الوثائق عددهم بـ ٣,٠٠٠ أسرة، وهو رقم يحوى قدرًا من المبالغة، إلا أنه يبدو أن الرقم الذى ورد فى كتاب "وصف مصر" هو الأقرب إلى الصحة (٥,٠٠٠ شخص)، وهو يعادل بذلك عدد النصارى الشوام^(٢). ولا جرم أنه كان هناك كذلك عدد كبير من التجار الروم الذين أقاموا فى القاهرة بصفة مؤقتة من أجل مباشرة أعمالهم.

وعلى الرغم من قلة الإشارة إلى الروم فى وثائق المحاكم، فإن حجم نشاطهم التجارى كان هائلًا. وحينما عرض التجار الروم شكواهم على القائد الفرنسى بوسيلج Poussielgue بسبب كثرة الضرائب المفروضة عليهم، أرسل إلى بونايرت فى نوفمبر ١٧٩٨ قائلاً إنه بعد مراجعة سجلات جمرك بولاق تبين أن "البضائع التى دخلت لصالحهم تبلغ قيمتها ٨٤٢,٧٢١ جنيه"، بما يعادل ٢٣,٦ مليون بارة، خلال فترة لم تتجاوز عامًا واحدًا^(٣). وكانت تجارة الروم تستند بلا شك إلى التجارة الداخلية بين مصر وتركيا الأوروبية وآسيا، فى الجزء الشرقى من

(١) A.N., B 1 114, 29 mars 1790.

(٢) C.C.M., J 1648, Mémoire (1670). JOMARD, Ville du Kaire, 678, 694.

(٣) Vincennes, B 6 12, 24 novembre 1798.

حوض البحر المتوسط حيث كانت الملاحة الرومية تتسم بنشاط هائل؛ إلا أننا لم نجد ما يشير إلى العلاقات التي كانت تربط بين الروم في القاهرة والطائفة الرومية باسطنبول التي كانت تضطلع بدور كبير على الصعيد التجارى. كما عمل الروم كوسطاء بين تجار الفرنجة والتجار المحليين. وقد ذكر بوسيلج أنه منذ قدوم الفرنسيين بلغ حجم معاملات أكثر تجار الروم ثراءً (ستة تجار) ٦٠,٠٠٠ جنيه، بما يعادل ١,٦٨٠,٠٠٠ بارة، وهو ما يجعلهم في مصاف أكثر تجار القاهرة ثراءً.

وعلى صعيد آخر، تخصص الروم في مزاوله بعض الحرف الأخرى التي تتعلق بصناعة الملابس؛ إلا أننا لم نجد في وثائق المحاكم سوى عدد قليل للغاية من المعلومات التي تؤكد ما ساقه الرحالة وكتاب "وصف مصر" في هذا الشأن. فقد مارس الروم بالقاهرة حرفة "الفراء" التي تكاد تكون مقصورة عليهم، ودفعتهم إلى الاستقرار في وكالتي الفرائين (5 P 34) و(10 R 49)^(١). كما كان هناك العديد من الخياطين والطواقية^(٢)، والحريرية؛ إلا أنه كانوا يمارسون كذلك الحرف التي تقوم على المعادن النفيسة، مثلهم في ذلك مثل غيرهم من الأقليات الأخرى.

وكانت سمة التواضع هي الغالبة على الحرفيين الروم؛ وهذا ما أكدته وثائق المحاكم التي ورد بها ذكر بعض التركات التي خلفها عدد من نصارى الروم عام ١٦٨٦، حيث كان من بينهم أحد الطوقجية بحارة الروم (٢٣٥ بارة) واثنين من الخياطين في خان الخليلى وحاترة الروم (٣٨٩ و ٣٣٣ بارة)، وكلها تعد من أصغر التركات التي صادفناها^(٣). لكن ذلك لم يحل دون وجود بعض الحريرية والقماشين ميسورى الحال. وكانت طائفة النصارى الروم تحتل بصفة عامة مكانة جيدة بالقاهرة؛ فقد ذكر لاسكارس أنه تم منحهم قيراطاً بأكمله فى إطار مشروعه الخاص بالالتزام العام عام ١٧٩٩. وبعد مرور عام على تلك الواقعة، فرض مينو

(١) أوضح لاسكاريس (بصندد سالونيك) أن الروم قد احتكروا تجارة الفراء المستورد من تركيا وألمانيا وبولونيا وروسيا (Salonique, 23). انظر:

- JOMARD, Ville du Kaire, 707. CLOT BEY, Aperçu, II, 310. CLERGET, Le Caire, II, 257.

(٢) COPPIN, Relation de Voyages, 211. A.N., Caire, B 1 313, 1687.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٣، ص. ٣٢٤-٣٢٥.

"الضريبة على الأشخاص"، وقرر أن تدفع "طائفة الأروام" ٥٠,٠٠٠ فرنك، بينما تدفع طائفة اليهود ٣٠,٠٠٠ فرنك، وتدفع طائفة "النصارى الدمشقيين" ١٥٠,٠٠٠ فرنك^(١). وانطلاقاً من هذه الأرقام التي تعكس القدرة المادية، يمكننا أن نضع الروم في مكانة تقع بين الشوام واليهود.

وكانت تقع المراكز الرئيسية التي يزاول فيها الروم أنشطتهم المختلفة في كل من الجمالية (وكالات الكردي، ومحسن رمضان، والرهبان)، وخان الخليلي، حيث كانا يعدان من أكثر مناطق القاهرة التي شهدت المعاملات التجارية القائمة على المنتجات الدولية. وكانت حارة الروم تمتد إلى الشرق من العسكرية (231) و(6 M 265)، ويقطن بها بطريك الروم الأرثوذكس (5 M 204). إلا أن كنيسة الروم كانت تقع بالقرب من الحمزاوي (7 K 452)، وكان يقام بها قداس الأحد باللغة العربية، حيث كانت تمثل الكنيسة الوحيدة المخصصة للروم بالقاهرة، بيد أنه كان هناك عدد آخر في القاهرة القديمة. ويبدو أنه خلال القرن الثامن عشر على أقل تقدير، كان هناك العديد من الروم الذين يقطنون في الجمالية حيث يوجد مقر عملهم؛ وقد أوضح جومار اعتياد الروم على التواجد في وكالة الرهبان (4 F 127)، بينما أشار كتاب "وصف مصر" إلى أنهم كانوا يتواجدون بالقرب من هذه المنطقة (4 F 129). لذا، ظل جزء من الحارة الجوانية (4 G 118) محتفظاً حتى يومنا هذا باسم "حارة الروم الجوانية"^(٢).

وقد اعتادت طائفة النصارى الروم الخضوع لسلطة زعيمها الديني، أي بطريك الروم. وورد ذكر هذه الطائفة في النصوص المختلفة عند الإشارة إلى أداء الالتزامات الضريبية، ومن ذلك على سبيل المثال جباية الأموال عام ١٧٨٧ من مختلف الطوائف المهنية والوطنية والدينية بالقاهرة^(٣)، إلا أن تقدم نصارى

(١) انظر: Vincennes, B 6 38, 1799; B 6 60, 12 octobre 1800. وكان شيوخ الطوائف يدفعون للوالي فيما مضى (قبل تقدم الشوام) من أجل الإبقاء عليهم في مناصبهم؛ حيث كان يدفع شيخ الأقباط ٢٥,٠٠٠ بارة، وشيخ الروم ١٠,٠٠٠ بارة، وشيخ النصارى ١٢,٠٠٠ بارة وشيخ اليهود ٦,٢٥٠ بارة (SHAW, Financial, 322).

(٢) JOMARD, Ville du Kaire, 677. Index du Bulletin du Comité (1914), 150.

(٣) الجبرتي، ج٢، ص ١٥١.

الشام قد أدى إلى قلب الموازين الخاصة بأهمية مختلف الطوائف النصرانية، وهو ما يفسر أسباب اعتبار الروم عام ١٧٩٨ من أبناء طائفة التجار الدمشقيين؛ مما دفعهم إلى الاعتراض على القهر المادى الذى كانوا يلاقونه من قبل هؤلاء الدمشقيين^(١). وتحولت مجريات الأحداث بشكل يثير الدهشة؛ لأن النصارى الروم قد سقطوا بحلول نهاية القرن فى دائرة التبعية الإدارية لطائفة النصارى الشوام، بيد أنهم قد ناضلوا طويلاً على مدار خمسين عاماً من أجل الحصول على الاستقلال الدينى.

٣. الأرمن

تعد طائفة النصارى الأرمن من أصغر الطوائف التى استقرت بالقاهرة منذ فترة طويلة، حيث اضطلعت بنشاط اقتصادى محدود للغاية، وإن كان دورهم ينطوى على قدر من الأهمية التى تتبثق عن تخصصهم فى ممارسة عدد من الأنشطة الحرفية التى نجحوا فى احتكارها^(٢).

ووفقاً لما ورد فى مذكرة القنصل الفرنسى عام ١٦٧٠، كان يقدر عدد الأرمن فى القاهرة الكبرى بـ ٦٠٠ أو ٧٠٠ أسرة، وهو رقم لا يختلف كثيراً عن تقديرات جومار بعد مرور قرن من الزمان، حيث أشار إلى وجود ٢,٠٠٠ شخص من النصارى الأرمن^(٣). وقد ذكر ديجون عام ١٧٧٨^(٤) أن أفراد هذه الطائفة التى

(١) انظر: Vincennes, B 6 12, 24 novembre 1798. إننا نعتقد أن إلحاق الروم بطائفة الدمشقيين هو من صنيع الفرنسيين الذين كانوا يحرصون على التزام التبسيط الإدارى (وكانوا ينزعون بطبيعة الحال إلى محاباة الشوام الكاثوليك)؛ لأن التجار الروم لم يذكروا أنه كان "يتم يوماً إلحاقهم" بطائفة التجار الدمشقيين، حينما قدموا إحدى العرائض بغرض التظلم من كثرة الضرائب التى يفرضها عليهم كحيل، ومحاولة التخلص من وصايته عليهم.

(٢) لم يكن الدور المحدود الذى اضطلعت به هذه الطائفة فى التجارة الدولية بالقاهرة بشكل انعكاساً حقيقياً لأهميتها فى المجال ذاته داخل بعض المناطق الخارجية الأخرى (MANTRAN, L'Empire Ottoman, 175).

(٣) C.C.M., J 1648, Mémoire (1670). JOMARD, Ville du Kaire, 678, 694.

(٤) A.N., Caire, B 1 336, Notice de Digeon, 1778.

تتسم "بالحكمة والتواضع والاقتصاد وحسن التدبير" - وإن كانت "شديدة الاهتمام بذاتها" - كانوا يمارسون عددًا صغيرًا للغاية من المهن المتواجدة. فقد كان معظم أفراد هذه الطائفة من الصاغة أو الجواهرجية، والمعلومات التي وردت في وثائق المحاكم تؤكد تمامًا ما ذكره الرحالة، حيث تمكننا من الوقوف على مهنة خمسة عشر أرمينيًا كان من بينهم سبعة من الصاغة أو الجواهرجية. ويكاد يكون جميع الساعاتية بالقاهرة من أفراد هذه الطائفة؛ ففي عام ١٧٥٨، حينما رغب الخازندار على بك في الاعتذار عن الأذى الذي لحق بساعاتي فرنسي يدعى برانك **Branque**، فإنه قد أرجع هذا الخطأ إلى اعتقاده أن الفرنسي ليس سوى أرمني، مثل "جميع الساعاتية في مصر"^(١). كما كان الأرمن يمارسون حرفة الحياكة، مثلهم في ذلك مثل الروم. ويبدو أنهم كانوا يضطلعون بدور نشط في مجال البناء؛ فقد أوضح هاسلكيست **Hasselquist** أن "الأتراك لا يجيدون تسوية الأحجار وتشييد البنايات قد اعتمدوا على الأرمن في مجال التصميم المعماري"، ويحمل هذا القول قدرًا من المبالغة، حيث يرجع هذه القدرات إلى الفطرة الطبيعية التي كان يتمتع بها الأرمن في هذا المجال، فضلًا عن كثرة أسفارهم التي أكسبتهم قدرًا كبيرًا من الخبرة والقدرة على التذوق الفني^(٢). وتاجر الأرمن كذلك في السلع الصغيرة، وشاركوا في مجال التجارة مع الفرنجة من خلال العمل كوسطاء أو تجار تجزئة، دون أن يقترب حجم دورهم من دور النصارى الشوام أو الروم أو اليهود.

وكان الحرفيون بصفة خاصة هم الفئة الغالبة على طائفة الأرمن التي تعد من الطوائف الفقيرة؛ فقد تمكننا من رصد التراكات الخاصة بـ ١٦ أرمينيًا في سجلات المحاكم بين عامي ١٦٦١ و ١٧٩٨، حيث بلغ متوسط ثرواتهم ٢٤,٧٨٤ بارة (ذات القيمة الثابتة)، وهو رقم يقل بشكل ملحوظ عن متوسط ثروات مجموع الحرفيين خلال الحقبة ذاتها. وكان أكثر هؤلاء الأرمن ثراءً هو أحد الصاغة بحى بيمارستان، حيث توفي عام ١٧٩٤ م خلفًا وراءه تركة قوامها ١٢٣,٩٠٤/٢٨٨,١٤٨ بارة، وهي من تراكات القاهرة متوسطة الحجم^(٣). ومن بين

(١) A.N., Caire, B 1 332, 3 juin 1758.

(٢) HASSELQUIST, Voyages, I, 151.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ١٢٩، ص. ٢٥٥ (١٧٩٤).

هؤلاء الأرمن الستة عشر، خلف خمسة منهم تركات نقل قيمتها عن خمسة آلاف باره، وربما أقل من ذلك بكثير؛ فقد ترك أحد الصاغة ١,٩٣٥/١,٩٧٥ باره، وخلف أحد متسببي الدخان ١,٢٩٢/١,١٨٩ باره، بينما خلف أحد الخياطين ٢,٧٢٨ باره/١,٦٩١ باره.

وقد امتلك العديد من الأرمن عددًا من حوانيت الصاغة، حيث كانت تعد بمثابة مركز نشاطهم المهني الرئيسي. إلا أن بقية أفراد الطائفة قد انتشروا في العديد من المناطق الأخرى؛ لأنهم كانوا يمارسون عددًا من الحرف التي تنتشر في جميع بقاع القاهرة، ونادرًا ما كان يجمعها نطاق جغرافي واحد كما هو الحال في منطقة الصاغة. ولم تتوفر لدينا العديد من المعلومات بشأن محل إقامة الأرمن، إلا أنه يبدو أن معظم أفراد هذه الطائفة قد سكنوا منطقتي باب الشعرية وكوبري الموسيقى حيث توجد أحياء الأقباط والفرنجة. وكانت كنيستهم تقع بالقرب من حارة الأقباط (8 G 257)، إلى جوار القنطرة الجديدة^(١).

(١) JOMARD, Ville du Kaire, 678. NIEBUHR, Voyage, I, 107.

الفصل الثاني عشر

الطوائف الحرفية

تصطدم دراسة الطوائف الحرفية في العالم العربي والإسلامي - بل في مصر العثمانية على وجه الخصوص - بعدد من الصعوبات التي تعرض لها جبرائيل بير بشكل واضح في كتابه الذي يحمل عنوان *Egyptian guilds in modern times*^(١).

ولم يتوافر لدينا سوى عدد من المصادر التي تقتصر على تقديم معلومات منتقصة غير كاملة؛ لأن المؤرخين العرب لم يتناولوا مسألة الطوائف سوى بشكل عابر، بل إن النصوص القليلة المتتابة التي حصلنا عليها قد تطرقت فحسب للجانب الديني دون غيره من الجوانب الأخرى التي تتصل بالأنشطة الحرفية. ولم يكن هناك كذلك سوى عدد قليل للغاية من الدراسات الواقية التي خصصت بالكامل للطوائف الحرفية في مختلف الدول العربية. كما أن الدراسات العامة التي اهتم بعضها بالقدرة على النفاذ قد استندت إلى عدد من المعلومات الجزئية المنتقصة، بحيث لم يكن من الممكن التسليم بصحتها في ظل الأوضاع الحالية^(٢).

(١) تم نشر هذا الكتاب عام ١٩٦٤، وهو يعد أحدث الدراسات التي تعرضت بالكامل لمسألة الطوائف المختلفة. وعلى الرغم من أنه يتناول بصفة أساسية الطوائف المصرية خلال القرن التاسع عشر، فإنه قد تضمن عرضاً كاملاً للوضع السائد إبان الحقبة العثمانية، حيث كان يسعنا الاكتفاء بما ذكره حول بعض النقاط مع مجرد تقديم عدد من الإضافات الصغيرة. انظر كذلك مقال N.TOMICHE بصدد "وضع الحرفيين وصغار التجار بمصر" *La situation des artisans et petits commerçants en Egypte*.

(٢) لا يمكننا الإشارة هنا إلى الدراسات العديدة التي تناولت بالكامل الطوائف الحرفية المسلمة، وإن حاولنا الاقتصار على ذكر أهم هذه الدراسات. ومن بين مقالات ماسينيون L.MASSIGNON سنكتفي بالإشارة إلى مقال "صنف" Sinf الذي ورد في موسوعة الإسلام (الطبعة الأولى) *Encyclopédie de l'Islam (première édition)*. وفي مقاله الذي يحمل عنوان *The Islamic Guilds* رسم ب.لويس B.LEWIS صورة إجمالية لتاريخ الطوائف الحرفية المسلمة، كما تعد المقالات الأخيرة التي صاغها كل من C.CAHEN (*Corporations professionnelles*) و STERN (*The constitution of the Islamic City*) بمثابة مقالات توضيحية تحمل نقداً دامغاً لأطروحات ماسينيون. وفي ظل الحرص على مراجعة الأمور ذاتها، نجح بير في تلخيص ما نطلق عليه حالياً اسم "تاريخ الطوائف" في إطار كتابه الذي يحمل عنوان *Guilds in Middle Eastern History*. وبخلاف كتاب بير، نود الإشارة إلى عدد من الدراسات الإقليمية القديمة مثل دراسة ماسينيون بشأن المغرب تحت عنوان: *Enquête sur les corporations musulmanes*، ودراسة A.ATGER حول تونس تحت عنوان: *Les corporations tunisiennes*، وأخيراً دراسة A.QOUDSI حول سوريا: *Notice sur les corporations de Damas*.

وتتزع هذه الدراسات إلى دراسة ما أطلق عليه بير اسم "البنية العلوية الذهنية" - ولا سيّما "الفتوة" - دون الاهتمام بالأسس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تستند إليها الطوائف الحرفية. وفي إطار مثل هذا التناول الذي تم تحت المظلة الأيديولوجية فحسب، بدت مسألة الطوائف وكأنها إحدى حلقات سلسلة تاريخية متصلة، على الرغم من أن المصطلحات والمؤسسات المتشابهة لم تكن تشير في الواقع سوى إلى عدد من الظواهر التي يجمعها عدد قليل للغاية من النقاط المشتركة. ومن هنا، لم يكن أمامنا سوى الاتفاق مع بير في قوله بشأن "وجود بعض الخلط بين جماعات الفتوة التي لا يستند تشكيلها إلى قاعدة مهنية من جهة، والجماعات الحرفية التي تقوم في الأساس على المنظومة المهنية من جهة أخرى"^(١).

كما حدث نوع آخر من الخلط على صعيد الاتجاه نحو دراسة الطوائف "الإسلامية" في مجملها، دون الأخذ في الاعتبار اختلاف الزمان والمكان الذي يؤدي بالضرورة إلى اختلاف الأوضاع المحيطة بمثل هذه الطوائف، حيث يصعب تناول طوائف القاهرة - على سبيل المثال - في إطار الأوضاع ذاتها التي استخلصناها بشأن طوائف اسطنبول أو دمشق.

ومن هنا، صار لزاماً علينا تحديد إطار هذا البحث بقدر الإمكان، وقصره على وثائق مصر العثمانية، غير أنه بوسعنا استخدام المعلومات التي توافرت لدينا بشأن الطوائف الأجنبية من أجل عقد المقارنات المختلفة بين الطوائف المصرية وغيرها من الطوائف الأخرى. وقد حرصنا على الرجوع إلى المصادر المصرية فحسب من أجل إعداد هذه الدراسة: عدد من المخطوطات الخاصة بالـ"فتوة" التي يرجع تاريخها إلى القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، ووصف القاهرة الذي صاغه الرحالة التركي أوليا شليبي الذي أعطى صورة كاملة للطوائف الحرفية نحو عام ١٦٧٠، وسجلات المحاكم الشرعية التي تزخر بالعديد من المعلومات حول هذا الموضوع، ووثائق القلعة بالقاهرة، والمخطوطات العربية التي تتناول تاريخ مصر والقاهرة خلال الحقبة العثمانية، وأخيراً كتاب "وصف مصر"، ووثائق

(١) G. BAER, Egyptian Guilds, 1.

الحملة الفرنسية المحفوظة بدار الوثائق في فينسين التي تضمنت قائمة اشتملت على الطوائف الحرفية بالقاهرة عام ١٨٠١، والتي حرصنا على نشرها من قبل.

١. المقدمة

اعتاد الجميع في الزمن المعاصر على استخدام كلمة "طائفة" وجمعها "طوائف" من أجل الإشارة إلى الجماعات المهنية^(١) المختلفة. فقد شاع استخدام هذه الكلمة في جميع الوثائق والحواليات العربية- وإن كان ذلك بصورة أقل- مثل كتاب الجبرتي بصفة خاصة.

وعلى الرغم من شيوع استخدام كلمة "جماعة" للتعبير عن تلك التجمعات المهنية في مصر والشام إبان الحكم المملوكي، فإنه يبدو أنها قد اختفت تمامًا في ظل الحكم العثماني، حيث لم نجد في الوثائق أو الحواليات ما يؤكد استخدامها خلال تلك الفترة. لكننا نلاحظ في النصوص التاريخية المختلفة كثرة استخدام كلمة "حرفة" وجمعها "حرف" من أجل الإشارة إلى تلك الجماعات، وإن كان معناها الشائع أقل تحديدًا؛ لأن "الحرفة" هي المهنة التي يزاولها شخص ما، ولا يمكن أن تدل بصفة عامة على الكيان المهني بأكمله سوى في حالة واحدة فحسب هي استخدامها في إطار مصطلح "أرباب الحرف" الذي يعنى على وجه التحديد "رؤساء الطوائف". وينطبق الأمر ذاته على كلمة "صناعة" (الأكثر شيوعًا من كلمة "صنعة") وجمعها "صنائع" التي كانت تستخدم وحدها في حالات نادرة للإشارة إلى معنى "الطائفة"، بينما كان استخدامها في إطار مصطلح "أرباب الحرف والصنائع" يشير بصفة عامة إلى هذا المعنى^(٢). إلا أننا لم نصادف مطلقًا في أى من نصوص

(١) انظر على سبيل المثال: سجلات دمنهور (قبيل: 800 H/1397-8) بصدد "جماعات الجزائر" (communication de M.G.Weit)، وسجلات طرابلس (882 H/1477) بصدد "جماعات الدباغين" (VAN BERCHEM, Syrie du Nord, N° 58, p.131).

(٢) يقابل مصطلح "الحرف والصنائع" المصطلح الفرنسي "arts et métiers"، وتشير عادة كلمة "صناعة" إلى المهنة ذات الطابع الحرفي، حيث لا يمكن دوماً التمييز بوضوح بين معنى "الحرفة" و"الصناعة". بل إن الجبرتي ذاته قد استخدم هاتين الكلمتين في جملة واحدة من أجل الإشارة إلى مهنة بائع الخضر الحجاج الخضري (ج٣، ص. ٣٥١).

أو وثائق تلك الحقبة استخدام كلمة "صنف" وجمعها "أصناف" من أجل الإشارة إلى الطوائف الحرفية.

لكننا صادفنا في بعض الدراسات التي تتناول الفتوة عددًا من الكلمات الأخرى التي كان يتم استخدامها من أجل الإشارة إلى هذه الطوائف، مثل "الطريق" أو "الطريقة" و"السياج"، وإن كانت هذه الكلمات تنتمي إلى عالم التصوف. غير أننا لم نجد في النصوص والوثائق التي توافرت لدينا ما يقودنا نحو وجود كلمات كانت تستخدم داخل منظومة الفتوة فحسب أو خلال مراسم الانضمام إليها بصفة خاصة، ويبدو أن مثل هذه الكلمات هي من بقايا الماضي المنصرم، حيث لم يعد لها وجود منذ انقضاء القرن السابع عشر. وعلى حد علمنا، لم يستخدم الجبرتي كلمة "طرائق" سوى مرة واحدة فحسب من أجل الإشارة إلى "قوانين" النساجين التي أصدر محمد علي أمرًا بإلغائها عام ١٨١٥-١٨١٦، ومعنى تلك الكلمة يختلف هنا تمام الاختلاف عن كل ما سبق^(١).

وكان استخدام كلمة "طائفة" هو الأكثر شيوعًا، حيث تعنى بصفة عامة "الجماعة"، وتشتمل على العديد من الدلالات الأخرى، حيث كان يتم استخدامها خلال الحقبة العثمانية من أجل الإشارة إلى مختلف للتجمعات التي تشبه بشكل أو بآخر نظام الطوائف الحرفية، وتمائلها من حيث الخضوع لسلطة أحد المشايخ؛ مما ساعد على الحد من اختلاط المفاهيم، في ظل وجود سمات مشتركة واضحة بين هذه "الجماعات" والطوائف الحقيقية. ونجد من ذلك الجماعات "الوطنية"، والجماعات الدينية غير المحلية المسلمة (الأتراك والمغاربة والشوام)، والجماعات المصرية غير المسلمة (الأقباط)، والجماعات الأجنبية بصفة عامة (الروم...)، حيث كانت تشكل كل منها طائفة بالمعنى الحقيقي الذي أفضى ببعض المصادر إلى الخلط بينها وبين الطوائف المهنية: حينما تطرق الجبرتي لمسألة مطالبة الباشا باشتراك مختلف الطوائف "طوعًا" في عملية بناء أبواب المدينة عام ١٨٠٢، فإنه قد أشار إلى وجود عدد من الطوائف في موقع البناء، وذكر منها على التوالي طوائف الأقباط، والنصارى الشوام والأروام، وأرباب الحرف من المسلمين؛ حيث

(١) ج٤، ص ٢٥٧. انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 16.

كانت تخضع كل طائفة لسلطة أحد الرؤساء أو الشيوخ^(١)، إلا أن عددًا من هذه الجماعات "الوطنية" كانت تعد في الوقت ذاته من الجماعات المهنية؛ لأنها كانت متخصصة في مزاوله بعض الحرف بعينها. ولنتذكر على سبيل المثال مغاربة حي طولون الذين كانوا يشكلون طائفة وطنية منظمة، ويحتكرون في الوقت ذاته تجارة الأحرمة بالقاهرة؛ حيث كان يرد ذكرهم في النصوص المختلفة باعتبارهم من الجماعات الوطنية (طائفة المغاربة بطولون)، ومن الطوائف الحرفية التي يغلب عليها الطابع الوطني (طائفة المغاربة بسوق الأحرمة بطولون)، بل اعتبارهم من الطوائف الحرفية فحسب (طائفة التجار بسوق طولون).

كما كان يتم استخدام كلمة "طائفة" للإشارة إلى التنظيمات المختلفة داخل الأحياء التي تماثل الطوائف الحرفية من حيث النظام الهيكلي. وقد أشار الجبرتي- في النص المذكور أعلاه- إلى وجود عدد من طوائف الأحياء في موقع البناء، ولا سيما طائفة ناحية الرميلة وعرب الإيسار التي تساعل الباشا بنفسه عن ماهيتها، فأجاب المحتسب أنهم يعدون من بين "طوائفه".

وكانت كلمة "طائفة" تستخدم كذلك من أجل الإشارة إلى مختلف الطرق الصوفية التي يشبه نظامها النظام الداخلي للطوائف الحرفية؛ مما أسفر عن الخلط بين النظام المهني والطرق الدينية بسبب اتصالهما بواسطة الفتوة.

ولا يتعين علينا أن ندرج جميع الحرف دون تمييز تحت مظلة "الطائفة"، مثلما فعل العديد من الباحثين الذين ساقوا عدة قوائم تشمل على أسماء حرف تثير الدهشة دون أن يكون لها وجود فعلي في إطار منظومة الطوائف. ويجب علينا في المقابل وضع تعريف محدد ودقيق لكلمة "طائفة"؛ فالطائفة هي مجموعة من الأشخاص الذين يزاولون النشاط المهني ذاته داخل المدينة تحت رئاسة أحد الشيوخ^(٢). ويستبعد هذا التعريف الطوائف غير الحضرية، مثل طوائف المزارعين والفلاحين، فضلاً عن استبعاد "أشباه الطوائف" التي أقرت وجودها بعض النصوص التاريخية، مثل طائفة العميان.

(١) الجبرتي، ج٣، ص٢٢٥.

(٢) BAER, Egyptian Guilds, 18.

٢. عدد طوائف الحرف بالقاهرة

قوائم الطوائف المختلفة

من أجل الوقوف على عدد الطوائف الحرفية بالقاهرة، آثرنا الرجوع إلى قائمتين تضمنتا معلومات موثوق بها، وهما الحصر الذي أجراه أوليا شلبي نحو عام ١٦٧٠، وتعداد شيوخ الطوائف عام ١٨٠١ خلال فترة الاحتلال الفرنسي، ولم نتمكن من استخلاص معلومات كاملة من المصادر العربية أو الوثائق أو الحوليات، بل إن نطاق البحث في وثائق المحكمة الشرعية بلغ درجة من الاتساع لم تمكننا من الحصول على النتائج المرجوة.

والقائمة التي ساقها أوليا شلبي تضمنت أسماء الحرف التي شاركت في موكب القاهرة عشية شهر رمضان^(١)؛ حيث اشتملت على ٢٨٩ حرفة، غير أنه يجب استبعاد سبع حرف تتعلق ببناء السفن وكانت تتمركز في بولاق، وعشر حرف لا ينطبق عليها التعريف الذي وضعناه (الصيادون، والقناصون، والقواسون، والعاملون بالضربخانة، وحائكو كسوة الكعبة)، بل تتضمن عددًا من الحرف غير المعروفة، فضلاً عن استبعاد ثمانى حرف تتعلق بممارسة البغاء والقوادة، بيد أن أصحاب هذه الحرف يتجمعون في طوائف حقيقية، إلا أنه لم يرد لها أى ذكر في سائر القوائم الأخرى؛ وحرصنا كذلك على استبعاد الشحاذين واللصوص. وخلاصة القول إننا قد استبعدنا ٢٧ حرفة، وبلغ إجمالي عدد الطوائف الحرفية التي رصدناها من خلال هذه القائمة ٢٦٢ طائفة.

ولقد تمكننا من الوقوف على ١٥٦ طائفة حرفية في وثائق المحكمة والقلعة، وأضفنا إليها ٤٠ طائفة ورد ذكرها في الحوليات العربية، ولا سيما كتاب الجبرتي الذي ساق العديد من القوائم الطويلة التي تضمنت أسماء هذه الحرف^(٢). وهكذا، يبلغ عدد الحرف الكلى ١٩٦ حرفة، وهو رقم يقترب من العدد الذي ورد

(١) تعرض الرحالة التركي لوصف هذا الموكب في كتابه "سياحت نامه"، ص. ٢٥٨-٢٨٦.

(٢) انظر على سبيل المثال: ج١، ص. ١٠٠؛ ج٢، ص. ٣٩٧؛ ج٣، ص. ٣٢٤؛ ج٤، ص. ١٠٧؛ ج٤، ص. ١٩٨.

في قائمة أرشيف فينسين: اختصت القاهرة^(١) وحدها بـ ١٩٥ حرفة من إجمالي ٢٧٨ حرفة وجدت في القاهرة وبولاق ومصر القديمة والجيزة، ويبدو أنه يتعين علينا إضافة الطوائف الحرفية التي تحمل رقم ١٨٩، و٢٠٣، و٢١٣، و٢١٤، و٢٤٥، و٢٤٨، و٢٥٤، و٢٦٧، و٢٧٦، بواقع تسع حرف أخرى يجب إضافتها إلى الطوائف الحرفية بالقاهرة.

غير أن هذا التوافق الشديد بين الأعداد التي استخلصناها من الوثائق العربية (١٩٦) وقائمة عام ١٨٠١ (٢٠٤) لا يؤكد بالضرورة صحة هذه الأرقام؛ فإننا نعتقد أن عدد الطوائف الفعلية بالقاهرة كان يزيد على كل هذه التقديرات؛ لأنه لم يتم استكمال هذين التعدادين، والبيانات التي ورت بكل منهما لا تتطابق سوى بشكل جزئي. وقليلًا ما كان يرد ذكر الحرف الفقيرة في وثائق المحاكم. وبصدد الحرف التي تتعلق بالمنتجات الغذائية، لم نجد في الوثائق سوى ٢٣ طائفة أضفنا إليها ١٣ طائفة أخرى ورد ذكرها في الحوليات، أي أن عدد هذه الطوائف قد بلغ ٣٦ طائفة، في حين ورد اسم ٤٨ طائفة في قائمة عام ١٨٠١؛ لذا لم نجد في الوثائق ما يدل على وجود طوائف الخضرية أو الفكهانية في القاهرة بسبب قلة أعدادهم آنذاك، كما أننا لم نجد ما يشير إلى طائفة السقائين، ولا سيمًا طائفة السقائين بالرويعي، بيد أن قائمة عام ١٨٠١ تتضمن ثمانى طوائف للسقائين وحدهم. وينطبق الأمر ذاته على العديد من الأنشطة الحرفية الأخرى التي تتسم بالتواضع، مثل الحرف القائمة على المنتجات الخشبية، حيث أشارت سجلات المحاكم إلى وجود ثلاث طوائف فحسب تضمن حرفيي هذه المهنة، ولم تشر على الإطلاق إلى طوائف الخراطيين التي بلغ عددها في قائمة ١٨٠١ ثمانى طوائف، بل إنها أشارت إلى وجود ثلاث طوائف للحدادين في مقابل ثمانى طوائف ورد ذكرهم في قائمة ١٨٠١. ونادرًا ما كان يرد ذكر طوائف الشياطين، حيث لم تشر هذه السجلات مطلقًا إلى طوائف العتالين أو الحمّارين، إلا أنها أشارت إلى إحدى

(١) لقد بدا لنا الطوائف الحرفية التي تحمل رقم ١٦، و٣٥، و١١٦، و٢٢٣، و٢٢٩ كانت تتمركز بالقاهرة؛ مما جعلنا نحصر على إضافتها إلى تعداد الطوائف بالقاهرة. كما أدرجنا كذلك الطائفتين رقم ١٩٧ و ٢٧٠ في قائمة الطوائف التي أعددناها وتضمنت ١٩٣ طائفة: Une liste des corporations .

طوائف الجمالين، في حين تضمنت قائمة ١٨٠١ تسع طوائف تضم هذه الفئة من الحرفيين. وينطبق هذا الأمر كذلك على الطوائف التي تضم الحرفيين الذين يقدمون بعض "الخدمات العامة" قليلة الشأن، مثل طائفة الحانوتية التي لم يرد ذكرها على الإطلاق في هذه الوثائق، على الرغم من وجود ثمانى طوائف تضم هذه الفئة في قائمة ١٨٠١. كما لم نجد في وثائق المحاكم أية إشارة إلى طوائف أرباب الملاهي التي بلغ عددها ثمانى طوائف في قائمة ١٨٠١ (أصحاب الألعاب الاستعراضية المختلفة، والراقصون والراقصات، والموسيقيون، والمطربون والمطربات). وفي المقابل، زخرت هذه السجلات ذاتها بطوائف الحرف المعتمدة، مثل الطوائف الخاصة بتجارة الأقمشة وصناعتها، حيث بلغ عددها ٤٣ في مقابل ٣١ طائفة ورد ذكرها في قائمة ١٨٠١، علاوة على ذكر طوائف الحرف الخاصة بالسلع الترفيهية التي بلغ عددها ٢٨ في مقابل ٢٧ طائفة تضمنتها قائمة ١٨٠١.

لكننا نجد أن قائمة ١٨٠١ ذاتها تتضمن عددًا من الثغرات الواضحة؛ لأن الحالة السيئة التي وجدنا عليها بعض أجزاءها قد حالت دون التعرف بدقة على ماهية ١٣ طائفة تمركز جزء كبير منها بمدينة القاهرة. وقد لاحظنا كذلك أن بعض الحرف التي انتشرت على نطاق واسع في القاهرة لم يرد ذكرها في هذه القائمة، وحسبنا أن نذكر منها على سبيل المثال الباشماجية والقواقجية والفرائين والبارودية والبنائين والدباغين. كما أكدت المصادر العربية أن بعض الأنشطة الحرفية قد انقسمت إلى العديد من الطوائف، في حين أشارت قائمة ١٨٠٢ إلى واحدة أو اثنتين فحسب من هذه الطوائف؛ ومن ذلك على سبيل المثال جماعة الدالين التي ضمت ما لا يقل عن اثنتى عشر طائفة، في حين لم تذكر القائمة سوى طائفة الدالين (رقم ٢) وطائفة السماسرة (رقم ٢٤٩).

ولقد حاولنا عقد مقارنات عديدة بين مختلف المصادر التي توافرت لدينا، إلا أن الأمر ازداد صعوبة بسبب تغير النظام الهيكلي لبعض الطوائف التي انقسم بعضها لعدد آخر من الطوائف المنفصلة، في حين تجمع البعض الآخر تحت مظلة طائفة واحدة. ولنذكر على سبيل المثال طائفتى تجار الأقمشة بسوق الجمالين وسوق الشرب اللتين يبدو أنهما قد تجمعتا في طائفة واحدة عام ١٦٨٩، إلا أن عام ١٧٣٦ قد شهد اتحاد طائفتى تجار الغورية والجمالين، في حين انفصل تجار سوق

الشرب وخضعوا لسلطة شيخ منفصل^(١). كما اتحدت طائفتي الدالين بخان الخليلى وسوق السلاح لتشكّل طائفة واحدة، غير أنهما قد ذكرتا أحياناً فى وثائق المحاكم باعتبارهما طائفتين منفصلتين. ويبدو أن انقسام الحرف إلى طوائف تستند إلى أساس جغرافى أو تقنى لم يكن ليظل على وتيرة واحدة؛ فقد أشارت الوثائق على سبيل المثال إلى وجود العديد من طوائف الدالين التى ترتبط كل منها بأحد الأسواق الرئيسية، إلى جوار طائفة واحدة أساسية تغطى القاهرة بأكملها، مثلها فى ذلك مثل طائفة الجزارين التى يندرج تحتها عدد من الطوائف الأخرى التى تضم جزارى الأغنام والأبقار والماعز^(٢).

وانطلاقاً من كل هذه الملاحظات التى استندت إلى عقد مقارنة بين مختلف القوائم التى توافرت لدينا، قد يمكننا القول إن عدد الطوائف الحرفية بالقاهرة يزيد على المائتى طائفة، ويقترّب من ٢٣٠ أو ٢٤٠ طائفة، وهو رقم لا يبعد كثيراً عن الرقم الذى ساقه أوليا شلبي. إلا أن الجبرتى قد تعرض لمشاركة الطوائف فى بعض الاحتفالات التى شهدتها البلاد، وذكر أعداداً تقل كثيراً عن تلك التقديرات: ٧٠ حرفة نحو عام ١٧٩٠، و ٩١ حرفة للحرفيين عام ١٨١٤، وإضافة ١٥ حرفة ليصبح العدد الكلى ١٠٦ عام ١٨١٦^(٣). ويبدو أن جميع طوائف القاهرة لم تكن لتشارك فى مثل هذه الاحتفالات، ومثل هذه الأرقام تقترب من تلك التى ورد ذكرها فى كتب "الفتوة". لكن المعلومات التى توافرت لدينا بشأن القرن التاسع تؤكد صحة الأرقام التى سقناها، على الرغم من أن الضعف بدأ يستشرى فى نظام الطوائف الحرفية خلال تلك الفترة؛ فقد أشار باورنج **Bowring** إلى وجود ١٦٤ "طائفة" نحو عام ١٨١٤، وأكد على باشا مبارك أن عدد طوائف القاهرة قد بلغ ١٩٨ طائفة نحو عام ١٨٧٠، وذكر منها ٨٧ طائفة^(٤).

(١) أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٥١ أب، ورقم ٢٥٢ أ.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٩٠، ص. ٥٨ (١٦٩٥): طائفة الدالين بالقاهرة؛ وسجل رقم ٢٢٣، ص. ٤٦٥ (١٧٩٣).

(٣) الجبرتى، ج. ٢، ص. ٢٢٤؛ وج. ٤، ص. ١٩٨، ٢٠٠، ٢٤٥.

(٤) على باشا، الخطط، ج. ١، ص. ٩٩. انظر كذلك: BOWRING, Report on Egypt, 117.

ويجدر بنا عقد مقارنة بين كل هذه التقديرات والأرقام التي توفرت لدينا بشأن عدد من المدن الإسلامية الأخرى. وإن كان من غير المعقول إمكانية التسليم بصحة الأرقام التي نكرها أوليا شلبي بصدد عدد الطوائف الحرفية في اسطنبول التي قدر عددها بـ ١,١٠٩ طائفة، فإنه يمكن الأخذ ببعض التقديرات الأخرى التي تبدو أقرب إلى الصحة؛ حيث قُدرَ عدد هذه الطوائف بـ ١٤٨ طائفة عام ١٦٥٧، و١٤٣ طائفة عام ١٧٣٤، وتقل هذه الأعداد بشكل ملحوظ عن عدد الطوائف الحرفية بالقاهرة، على الرغم من أن عدد سكان إسطنبول يبلغ ثلاثة أضعاف عدد سكان القاهرة. وفي فترة لاحقة، أشار ماسينيون إلى وجود ١٦٤ طائفة في فاس، و١١٤ طائفة من الطوائف التقليدية في دمشق^(١). ومن هنا، نجد أن كثرة عدد الطوائف الحرفية بالقاهرة كان يعد من الأمور غير المعتادة خلال الحقبة العثمانية، إلا أنه يشير في الوقت ذاته إلى مدى الانتعاش الذي شهدته الأنشطة الحرفية والتجارية آنذاك.

تطور عدد طوائف الحرف

كنا نود أن نعقد مقارنة بين الأرقام التي توافرت لدينا بصدد تلك الحقبة ومختلف العصور الأخرى بغية الوقوف على حجم تطور هيكل الطوائف الحرفية، ومعرفة التحولات التي طرأت على الحياة الاقتصادية بأكملها. إلا أنه لم يكن من الممكن إتمام هذه المهمة بسبب النقص الذي يشوب القوائم المختلفة وصعوبة عقد المقارنات المطلوبة.

ويبدو بصفة عامة أن العدد الكلي للطوائف الحرفية قد اختلف بشكل نسبي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ وهناك قدر من التطابق بين الأرقام التي ساقها أوليا شلبي وتلك التي وردت في المصادر العربية وقائمة فينسين؛ حيث تزيد كلها على المائتي طائفة.

(١) MANTRAN, Istanbul, 353-4. L.MASSIGNON, Enquête sur les corporations musulmanes, 3-13; La structure du travail à Damas en 1927, 38.

إلا أن المقارنات التي عقدناها بين القوائم المتتابعة قد أظهرت بعض الاختلافات التي تحمل بعض الدلالات بشأن تطور الحياة الاقتصادية والحضرية في القاهرة خلال العصر العثماني. فقد ذكر أوليا شلبي عددًا كبيرًا من الطوائف المتخصصة في مزاولة بعض الحرف التي لم يرد ذكرها في القوائم اللاحقة؛ مما يعكس بلا شك مدى تراجع عدد من الحرف الخاصة بالسلع الترفيهية التي ساءت أحوالها بالفعل خلال القرن السابع عشر، حيث انخفضت أعدادها بصورة كبيرة؛ حيث أشار أوليا شلبي إلى وجود ١٥ طائفة للطايرية وحدهم، وخمس طوائف للسكرية، في حين لم يرد ذكر سوى ثلاث طوائف فحسب في المصادر العربية وقائمة عام ١٨٠١ (رقم ٨٧ و ٢٦٥ و ٢٦٧). ويتعين علينا أن نشير كذلك إلى اختفاء بعض الطوائف بشكل تدريجي، مثل طوائف القاوقجية والفرائين الذين بلغ عددهم ست طوائف لدى أوليا شلبي، بينما لم نجد سوى طائفتين فحسب في المصادر العربية، ولم يرد ذكرها على الإطلاق في قائمة عام ١٨٠١. وينطبق الأمر نفسه على انخفاض عدد طوائف القوافين بشكل ملحوظ؛ حيث بلغ عددها ثمانى طوائف لدى أوليا شلبي، وخمس طوائف في المصادر العربية، وطائفتين فحسب في قائمة فينسين (رقم ٢٧ و ١٠٠). كما نجد الأمر ذاته على صعيد الأنشطة الأكثر ترفاً، حيث ساق أوليا شلبي قائمة متنوعة تحوم حولها بعض الشكوك؛ لأن عددًا صغيرًا من الحرفيين والتجار كان يزاول هذه التخصصات: ثلاث طوائف للنقاشين (٦٠ و ٣٠ و ١٣ شخصًا)، وطوائف تجار المسك (١٥ شخصًا)، وتجار الصابون برائحة بالمسك (١٢ شخصًا)، وتجار الصبر والعنبر (٢٠ شخصًا). وقد ذكر أوليا شلبي بصفة إجمالية أربع عشرة طائفة يتخصص أفرادها في شغل المعادن النفيسة والنقش... الخ، في مقابل سبع طوائف ورد ذكرها في الوثائق العربية، وثلاث طوائف في قائمة ١٨٠١، بينما ذكر تسع طوائف يشتغل أفرادها بتجارة التوابل والعمود، في مقابل ثلاث طوائف في المصادر العربية، وطائفة واحدة فحسب في قائمة فينسين. وفي مجال صناعة الأسلحة، انعكس التغير الذي طرأ على التقنيات العسكرية من خلال الانخفاض الملحوظ في عدد الطوائف التي يزاول أفرادها هذه المهنة، حيث أشار أوليا شلبي إلى وجود ثلاث عشرة طائفة من بينها سبع طوائف تخصصت في صناعة الأقواس والسهام والأسلحة البيضاء، في مقابل ست طوائف ورد ذكرها في الوثائق العربية،

وطائفتين فحسب في قائمة ١٨٠١؛ إلا أن ست طوائف من تلك التي نكرها شلبي كانت تضم ما يقل عن ٤٠ شخصًا فحسب، مما يعكس حجم التراجع الذي شهدته هذه الطوائف التي اضطرت إلى التجمع سويًا فيما بعد. وقد اعترقتا الدهشة كذلك إزاء انخفاض عدد الطوائف المتخصصة في مزاوله إحدى الصناعات التي ترتبط بالطبقة الحاكمة، ألا وهي صناعة الخيام؛ فقد أشار أوليا شلبي إلى وجود خمس طوائف، في حين ورد ذكر طائفة واحدة فقط في الوثائق العربية وقائمة ١٨٠١. وعلى صعيد الحرف القائمة على منتجات الحديد، ترجع قلة الطوائف (١٦ طائفة لدى أوليا شلبي، و٦ طوائف في قائمة ١٨٠١) إلى التحام الطوائف التي تزاول عددًا من الأنشطة الصغيرة، حيث لم يعد يهتم بها خلال القرن السابع عشر سوى عدد محدود للغاية من الأشخاص: ١٠ من صناع المبارد (إيجيه)، و٢٠ من صناع البلط (كيسرجي)، و٢٠ من صناع المناشير (منشارجيان)، و١٥ من صناع الأقفال والمفاتيح (كيليدجيان).

في ظل اختفاء بعض الحرف لأسباب فنية واجتماعية واقتصادية، تزايد بشكل واضح عدد بعض الطوائف الحرفية الفرعية المحلية، بسبب زيادة العمران. وهناك حالات عديدة ذكر فيها أوليا شلبي الطوائف التي تغطي مدينة القاهرة بأكملها، وتقابلها في الوقت ذاته طوائف الأحياء التي ورد ذكرها في المصادر العربية وقائمة ١٨٠١: أربع طوائف للدلالين والسماصرة في كتاب "سياحت نامه"، واثنتا عشرة طائفة للدلالين في وثائق المحاكم (طائفة بكل سوق من الأسواق الكبيرة)، وندر شلبي أربع طوائف للسقائين تختلف كل منها وفقًا للوسائل المستخدمة (السير على الأقدام أو استخدام الحمير أو المكوث في الحوانيت)، في مقابل ثمانى طوائف في قائمة ١٨٠١ تحمل الأرقام التالية: ٧٥ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٩٧ - ١١٤ - ٢١٨)، وهي بصفة خاصة من الطوائف المحلية. إن تعدد الطوائف التي تخصصت في بيع الأقمشة، والتي تتواجد بوجه عام في عدد من الأسواق المحددة (لم يذكر أوليا شلبي سوى طوائف خان الخليلي)، يرجع إلى الدور الهام الذي اضطلعت به هذه التجارة في النشاط الاقتصادي بالقاهرة. وقد ينطبق الأمر ذاته على كثرة أعداد طوائف الدباغين الذين شمل نشاطهم جميع أنواع الأقمشة والألوان المختلفة، والذين ورد ذكرهم في الوثائق العربية وقائمة ١٨٠١ (خمس طوائف في مقابل طائفة واحدة نكرها أوليا شلبي بوياجيان). وقد حقق إنتاج

الدخان نجاحًا ملموسًا انعكس من خلال تطور عدد طوائف الدخانية، حيث لم يذكر أوليا شلبي سوى طائفة واحدة فحسب (دخان فروشى)، بينما ورد ذكر طائفتين في المصادر العربية (بياعون الدخان والشبكشية)، في حين تضمنت قائمة ١٨٠١ ثمانى طوائف (ثلاث طوائف لباعى الدخان، وخمس طوائف للشبكشية). وهذا التطور السريع الذى شهدته الطوائف خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر يوضح مدى حيوية هذا النظام على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى، وإن بدا أكثر جمودًا على الصعيد "الأيدولوجى".

عدد أفراد الطوائف المختلفة

لم يتوافر لدينا سوى مصدر واحد فحسب يطلعنا على عدد الطوائف الحرفية خلال الحقبة العثمانية، ألا وهو كتاب أوليا شلبي الذى تضمن عددًا من التقديرات الإجمالية غير المؤكدة. لكننا إذا ما سلمنا بصحة الأرقام التى ساقها أوليا بشأن طوائف الحرفيين والتجار و"الخدمات" المختلفة؛ لأنه يمكن الوثوق بالمعلومات التى جمعها فى هذا الصدد، فإننا سنجد ١١٩,١٤٠ شخصًا ينتمون إلى ٢٦٢ طائفة، أى أن كل طائفة تضم فى المتوسط ٤٥٥ شخصًا. ويقترب هذا الرقم من تقديرات على باشا نحو عام ١٨٧٠، حيث أشار إلى وجود ١٩٨ طائفة حرفية بلغ عدد أفرادها الكلى ٦٣,٤٨٧ شخصًا (يبلغ متوسط أفراد كل حرفه ٣٢٠ شخصًا)، لكننا إذا لم نعتد سوى بالحرف التى نكر هذا الكاتب أسماءها، والتى بلغ عددها ٧٩ حرفه، فإن عدد أفرادها الكلى سيبلغ ٣٥,٢٥٩ شخصًا، بواقع ٤٤٦ شخصًا لكل حرفه؛ مما يجعلنا نصل إلى المتوسط ذاته الذى ساقه أوليا شلبي^(١).

وهذا الرقم المتوسط الذى يبدو أنه هو الأقرب للصحة ينطوى على تفاوت هائل فى أعداد أبناء كل طائفة. فقد ذكر أوليا شلبي أن حجم بعض الطوائف كان هائلًا، مثل طائفة السقائين الذى يستخدمون الحمير فى تنقلاتهم (٨,٠٠٠ شخص)،

(١) على باشا، الخطط، ج١، ص. ٩٩-١٠١.

والقوافين (٥,٥٠٠ شخص)، والقماحين (٣,٨٠٠ شخص)، والطحانيين (٣,١٦٠ شخصًا)، والسقائين والنساجين والخياطين والحلاقين والنجارين والحمارين (٣,٠٠٠ شخص لكل طائفة). وهكذا، نجد بصفة إجمالية ٣٩ طائفة تضم كل منها أكثر من ١,٠٠٠ شخص. كما نذكر شلبي عددًا كبيرًا من الطوائف الحرفية صغيرة الحجم التي لا تتعدى كونها مجرد شرنمة صغيرة للغاية؛ حيث كان هناك ٦١ طائفة تضم كل منها ما يقل عن ستين شخصًا، وأصغر هذه الطوائف كانت طائفة النقاشين وصانعي الأختام، والمطرزين (ثلاثة أشخاص لكل طائفة)، والمكوجية، والحبارين (سنة أفراد لكل طائفة).

القاهرة وضواحيها

تقع ضاحيتا بولاق ومصر القديمة في منطقة متاخمة لمدينة القاهرة، وعلى الرغم من كونهما يشكلان جزءًا منفصلًا عنها، فإنهما يرتبطان بها ارتباطًا وثيقًا بفضل الدور الاقتصادي الأساسي الذي اضطلعوا به بسبب موقعهما المتميز في مدخل العاصمة. وكانت ضاحية الجيزة تقع على الجهة المقابلة من نهر النيل، لكنها كانت تسهم بقدر أقل في النشاط الاقتصادي، وتتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية. ومن هنا، شهد نظام الطوائف الحرفية ارتباط هذه الضواحي الثلاثة بمدينة القاهرة على نحو لا مثيل له. فوفقًا لما ورد في قائمة ١٨٠١، ضمت القاهرة وضواحيها ٥١ طائفة: ١٠ طوائف تغطي القاهرة وبولاق ومصر القديمة والجيزة، و ١٧ طائفة تغطي القاهرة وبولاق ومصر القديمة، و ٣ طوائف تغطي القاهرة وبولاق والجيزة، و ١٨ طائفة تغطي القاهرة وبولاق، و ٣ طوائف تغطي القاهرة ومصر القديمة. ولم تشترك بولاق ومصر القديمة سوى في طائفتين فحسب هما طائفة "باعة الغلال" (رقم ١٠٥)، و"صانعي المسامير" (رقم ١٢٠). ومعظم الطوائف التي تغطي القاهرة وضواحيها، والتي يبلغ عددها ٤٨ طائفة من عدد إجمالي قوامه ٥٣ طائفة، كانت تقع في القاهرة وبولاق اللذين يشكلان كيانًا اقتصاديًا متكاملًا. وقد اشتركت القاهرة مع مصر القديمة في ٣٠ طائفة، بينما اشتركت مع الجيزة في ١٣ طائفة فحسب.

والطوائف المشتركة كانت تضم بصفة أساسية أكثر الحرف انتشارًا، حيث تضمنت أربع وعشرين حرفة تقوم على المنتجات الغذائية، وهو ما يقرب من نصف العدد الكلي (الخبازين، والفرانين، وبائعي الخبز، والخضرية، والجزارين... الخ)؛ بينما استندت الحرف الأخرى إلى الأنشطة الأساسية، مثل النساجين، والدباغين، والخياطين، والقوافين، وصنّاع السلاح، والقهوجية، والحلاقين، والبيطرية، والنحاسين، والسمكرية. وكانت التجارة الدولية تقتصر على القاهرة، ولا سيّما تجارة البن والتوابل، بل إنها كانت تحتكر معظم تجارة الأقمشة، حيث كانت تضم ٣٢ طائفة تضم الحرف القائمة على صناعة القماش (وتشترك مع الضواحي في أربع طوائف فحسب)، بينما كانت بولاق تضم ست طوائف من بينها أربع طوائف مشتركة. كما كانت القاهرة تزخر بالطوائف التي تُعنى بالـ"خدمات العامة"، بسبب اتساعها وكثرة سكانها؛ مما أسفر عن بعض المشكلات الملحة: ٩ طوائف للسقائين من بينها طائفة واحدة مشتركة، في مقابل طائفة واحدة ببولاق، وسبع طوائف للشياطين من بينها طائفة واحدة مشتركة؛ وعشر طوائف للفعلة. وتكاد القاهرة تكون هي المنطقة الوحيدة التي تضم أرباب الملاهي: ١١ طائفة من بينها طائفتين مشتركتين، في مقابل طائفتين مشتركتين ببولاق.

لم تكن ضواحي القاهرة تضم سوى عدد قليل للغاية من الطوائف التي كانت تشترك في معظمها مع القاهرة؛ فقد ضمت بولاق وحدها ٣٢ طائفة في مقابل ٥٠ طائفة مشتركة، وضمت مصر القديمة وحدها ١٣ طائفة في مقابل ٣٢ طائفة مشتركة؛ وضمت الجيزة وحدها ١٥ طائفة في مقابل ١٣ طائفة مشتركة. وكان عمل الطوائف الخاصة بكل ضاحية يقوم على ممارسة الأنشطة الأساسية، ولا سيّما ضاحية الجيزة التي نجد بها على سبيل المثال طائفة النجارين (رقم ١٦٨)، وطائفة الزياتين (رقم ١٦٦)، فضلاً عن ممارسة بعض الأنشطة الخاصة التي لم تتواجد بصفة عامة في القاهرة. كما نجد في بولاق ست طوائف تقوم على تجارة الغلال والأرز التي تركزت في هذه الميناء الذي كان يعد مركزًا لتجارة المنسوجات والخشب، وضم عددًا من طوائف تجار القطن (رقم ١٨٧)، والكتان (رقم ٢٠٢)، والفحم (رقم ٨٨)، والخشب (رقم ١٠٨)، وحطب الوقود (رقم ١٠٦). وكانت بولاق مركزًا لصناعة المراكب؛ مما جعلها تضم طوائف القلافتة، والنجارين، والنشارين. ولا نجد في مصر القديمة التي كانت طوائفها أقل تخصصًا

فى مزاولة بعض الحرف سوى طائفة صنّاع الأوانى الفخارية (رقم ١٣٨). بينما كانت تضم الجيزة عددًا من الطوائف التى تتمتع بقدر من الاستقلالية، مثل رؤساء المراكب (رقم ١٧٩)، والصيادين على ضفاف نهر النيل (رقم ١٧٨)، وصنّاع الجرار (رقم ١٧١)، وصباغى النيل (١٧٢).

ولم يكن هناك بالطبع أى وجه للمقارنة بين النشاط الاقتصادى الذى ساد مدينة القاهرة، حيث اتسمت الطوائف الحرفية بكثرتها العديدة وتنوعها الشديد، ونشاط تلك الضواحي الذى اقتصر على عدد من القطاعات المحدودة للغاية بما فيها ضاحية بولاق التى كانت تتمتع بمكانة خاصة. وقد أصدر مينو أمرًا يوميًا بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٨٠٠ تم بموجبه فرض الضرائب على الطوائف الحرفية بشكل يفتقر إلى العدالة؛ لأن قيمة المبالغ المقررة على القاهرة وضواحيها كانت تتناسب وتفق العاصمة، فقد كان يتعين على القاهرة دفع مليون بارة، فى حين بلغت قيمة المبالغ المفروضة على الضواحي الثلاثة الرئيسية ٣٠,٠٠٠ (بولاق) و ٢٠,٠٠٠ (مصر القديمة) و ٣,٠٠٠ (الجيزة)، وهو ما يقل كثيرًا عن النسبة التى تتوافق وعدد سكان كل منها^(١).

٣. الخصائص العامة للطوائف الحرفية

تقسيم الطوائف

يعد تقسيم الطوائف الحرفية على نطاق واسع من الخصائص بالغة الوضوح التى اتسمت بها الطوائف فى القاهرة. وقد استند هذا التقسيم إلى مبدأين مختلفين؛ أحدهما يتعلق بالاختلافات الفنية مثلما هو الحال بالنسبة لطوائف الدباغين التى بلغ عددها خمس طوائف فى قائمة ١٨٠١، وانعكست عملية التقسيم إلى عدد من الطوائف شديدة التخصص على النظام الاجتماعى بأكمله. فتقسيم العمل - كما

(١) كانت هذه الضواحي الثلاث تضم ما يقل بعض الشيء عن ٤٠,٠٠٠ نسمة، أى ما يقارب سبع سكان القاهرة، وقد تجاوزت بالكاد قيمة الضرائب المفروضة عليها ٢٠/١ من المبالغ المقررة على مدينة القاهرة. انظر: Vincennes, B 6 60, 12 octobre 1800.

سبق أن أوضحنا من قبل- يعد من أهم خصائص عملية الإنتاج والتسويق، بل يؤثر على بعض الحرف الحديثة مثل صناعة الغليون وبيعه، وهي حرفة بلغ عدد طوائفها خمس طوائف وفقاً لما ورد في قائمة ١٨٠١^(١). وقد أشار أوليا شلبي إلى وجود ما لا يقل عن خمس عشرة طائفة تضم الحرفيين الذي يعملون بصناعة البقسماط والحلوى^(٢).

نجم تقسيم الطوائف وفقاً للمعايير الجغرافية عن مبدأ أساسي يعود إلى مركز التنظيمات المهنية- بطبيعة الحال- في قطاع محدد يتمثل في أحد أحياء أو حارات المدينة، باستثناء الحرف القائمة على المنتجات واسعة الانتشار (الخبازون أو الخضرية على سبيل المثال)، حيث كان الحرفيون والتجار ينتشرون في المناطق العمرانية المختلفة. وتجلي هذا التمرکز بشكل واضح من خلال أسماء الطوائف المختلفة مثل طائفة "الزياتين بطولون" (وتقابلها طائفة "زياتين المغربي" التي ورد ذكرها رقم ٥٥ في قائمة ١٨٠١)، و"السكرية بخط باب زويلة" (رقم ٥ في قائمة ١٨٠١)، و"المنجدين بسوق المطيين" (رقم ٩٥)، وأخيراً الطوائف الخاصة بتجار كل سوق على حدة. وكان هناك بصفة عامة ارتباط قوى بين مكان تمرکز الطائفة والحرفة التي تقوم عليها، وإن لم يقترن اسم المكان باسم الطائفة التي تتمركز به. فقد تمرکز جميع الصاغة (الطائفة رقم ٢٦) في الحي الذي حمل اسمهم بشرق القصبة، كما تمرکزت حوانيت الخيامية (رقم ٩٦ في قائمة ١٨٠١) في جزء من الشارع الذي يمتد إلى الجنوب من قصبة رضوان، والذي صار يحمل اسمهم فيما بعد ("وصف مصر" 112 P O 7) الخ... وقد أسفر هذا التمرکز الشديد عن وجود روابط وثيقة بين الطائفة والحي الذي تتواجد به، وهو ما كان ينطبق- كما سبق أن ذكرنا- على حي الحسينية الذي ضم طائفة القصابين، أو حي الرميطة الذي ضم الخضرية.

ولم يكن يُستثنى من هذه القاعدة سوى عدد صغير للغاية؛ ومن أبرز هذه الحالات التي تجدر الإشارة إليها هي حالة خان الخليلي وسوق السلاح؛ حيث لم

(١) الطوائف رقم ١٦، ١٣٦، ١٤١، ٢٤١، ٢٤٢.

(٢) أوليا شلبي، ج١٠، ص٣٦٤-٣٦٥.

يحل التباعد الجغرافى دون تجمع حرفى هذين السوقين فى طوائف مشتركة؛ فقد ورد ذكر طائفة الدالين بخان الخليلى وسوق السلاح، كما وجدنا فى قائمة ١٨٠١ خردجية خان الخليلى وسوق السلاح (رقم ٢٤٣). ولعل هذه الحالة الاستثنائية ترجع إلى سبب فنى نجم عن علاقة التكامل التى ربطت بين هذين السوقين اللذين شهدا تصفية معظم التركات التى يصابها بيع فى المزاد العلنى بحضور الدالين، وكان ذلك يتم بالتناوب بينهما.

وقد حظى هذا التمرکز بقبول الحكام ورؤساء الطوائف؛ فالإتصال المباشر مع أفراد الطوائف يمكنهم من السيطرة عليها، وإدارة شئونها بكل سهولة. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات جميعاً، وبعض الأسباب الفنية الأخرى، شهدت القاهرة ظهور عدد من "الطوائف الفرعية" المحلية التى كانت تعد بمثابة همزة الوصل بين الطائفة والحى، إذا ما كان نشاط الحرفة يمتد على مساحات واسعة أو متباعدة. وحرى بنا أن نشير إلى طوائف الدالين التسع التى ارتبطت بأسواق القاهرة الرئيسية، وطوائف السقائين الثمان التى كان انتشار أفرادها الجغرافى ينجم عن حاجة ملحة لذلك. وكل طائفة من طوائف تجار الأقمشة كانت ترتبط بأحد الأسواق وتتخصص فى بيع نوع منها بعينه، كما كان نشاط الجيارة الذين تجمعوا فى ثلاث طوائف (رقم ١١١، ٢١١، ٢١٢) يدور خارج حدود المدينة، وكل طائفة من طوائف حفارى القبور الثماني كانت ترتبط بإحدى الجبانات (رقم ٨٩، ١١٠، ١١٧، ٢١٠، ٢١٧، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٢، فضلاً عن ضرورة إضافة رقمى ٢١٣ و ٢٤٥)... إلخ.

تجمع الطوائف الحرفية

عند وصف العرض الخاص بطوائف القاهرة، أشار أوليا شلبى إلى وجود ثلاثين مجموعة تضم كل منها عددًا من الطوائف الحرفية المتشابهة، على الرغم من أن بعض هذه المجموعات قد ضمت حرفاً لا تمت لبعضها البعض بأية صلة على الإطلاق؛ فالمجموعة الثالثة التى ذكرها كانت تضم السقائين وباعة المشروبات المحلاة وتجار الخل والقهوجية والدخاخنية ورواة القصص والنوادر

في القهاوى^(١). وعملية التجمع تلك تتسم في مجملها بقدر من المنطق، حيث كانت كل منها تضم مجموعة متماسكة تتخذ من أحد الأولياء راعياً لها، دون أن يتعارض ذلك مع مهام شيخ كل طائفة على حدة، كما هو الحال بالنسبة للفتوة؛ فقد كان هناك ما يقرب من سبعين طائفة تخضع كل منها لبيير^{*}، وهو ما يزيد كثيراً عن عدد هذه المجموعات. غير أننا لم نجد أية إشارة لمثل هذه المجموعات في المصادر التي توافرت لدينا، بل إنه حينما تطرق البعض لعروض تشبه تلك التي ذكرها أوليا شلبي بالقاهرة، فإنهم قد أشاروا إلى وجود نظام يختلف تمام الاختلاف عما ذكره في كتابه؛ مما يجعلنا نعتقد أن مثل هذه التجمعات كانت ذات طابع عملي، وترتبط ببعض المراسم العامة التي كانت تشترك فيها الطوائف المختلفة.

وقد يسعنا الاعتقاد أنه كان يتم أحياناً تشكيل مثل هذه المجموعات لأسباب إدارية؛ فقد ذكر أوليا شلبي في كتابه أن بعض الجماعات الحرفية قد خضعت لسلطة أحد ضباط الحكومة لامتلاكه التزام إحدى المقاطعات التي تقع في نطاقها حرف هذه المجموعة: معمارباشي الحرف الخاصة بأعمال البناء (المجموعة الخامسة)، وصوباشي الطوائف الخاصة بالحرف الخليفة (المجموعة الثلاثون)... الخ^(٢). ووضع هذه المجموعات الطائفية التي وقعت تحت "حماية" أشخاص كانوا بالأحرى يستغلونها لصالحهم يشبه إلى حد كبير وضع بعض المجموعات الأخرى التي تمكنا من الوقوف عليها بصورة أفضل، مثل المجموعة التي ضمت تجار المأكولات وخضعت لسلطة المحتسب، وتلك المجموعة غير المتجانسة التي رأسها الخردة أميني. وقد أورد شابرول بعض المعلومات التي كانت مثاراً للشك، حيث ذكر أن رئيس الحمامات كان يمارس سلطاته على "٢٤ شيخاً من شيوخ الطوائف المختلفة مثل الخيامية، والجمالين، ولاعبى العصيان،

(١) أوليا شلبي، ص. ٣٥٩-٣٦١. انظر بهذا الصدد: BAER, Egyptian Guilds, 40-2.

(*) البيير ولي صوفي يعتقد أفراد كل طائفة أنه المؤسس الأول لحرفتهم ومستودع أسرارها؛ فهو بمثابة الأب الروحي الأسطوري للحرفة (المراجع).

(٢) انظر تعداد الحرف الذي أعده THÉVENOT (Voyage, III, 123) بمناسبة أحد المواكب في حلب عام ١٦٦٤، وتعداد الجبرتي (ج٤، ص. ١٩٨) الذي وصف خلاله موكب الطوائف الحرفية عام ١٨١٤.

والمغنيين، والمنادين في الشوارع، ومروضى الحمير الصغيرة^(١). وكانت هذه المجموعات تتسم بطابع إدارى ومالى لا يؤثر مطلقاً على هيكل الطوائف التى تتنسب إليها. ولا مجال هنا للتعرض بإسهاب لمسألة سنعود إليها لاحقاً.

طوائف الحرفيين والتجار

يتساوى عدد طوائف الحرفيين والتجار فى القوائم التى توافرت لدينا، ويعد هذين النوعين من الطوائف بمثابة انعكاس للتنظيمات المهنية والأجهزة الإدارية، بل هناك تماثل شبه كامل بينهما من حيث طبيعة نشاطهما الأساسى خلال الحقبة التى تعيننا^(٢).

ولا مجال لإثارة هذه المسألة على صعيد المجالات التجارية الصغيرة؛ لأننا أوضحنا من قبل أن معظم صانعى هذه المنتجات التجارية كانوا يتعهدون ببيعها فى الوقت ذاته. وكثيراً ما ورد ذكر التجار فى القوائم التى توافرت لدينا فى إطار الطوائف الخاصة بالأسواق، حيث كان معظمهم من تجار الأقمشة. وعلى الرغم من أن هذا النوع من الطوائف قد تضاعف خلال الحقبة العثمانية، فإن ذلك لم يكن بالأمر المستحدث؛ لأن ابن إياس قد أشار إلى وجود طوائف الأسواق خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر^(٣). ويبدو أن النظام الداخلى لهذه الطوائف كان يماثل بقية الطوائف الأخرى، حيث كانت تخضع لسلطة الشيوخ، وتشترك فى جميع المراسم الجماعية، وتتحمل جميع الأعباء المالية المفروضة عليها. ولم تشر النصوص المختلفة إلى تميز هذه الطوائف بأى شكل من الأشكال؛ فحينما تطرق الدمرداشى إلى الاحتفالات التى أقيمت فى القلعة بمناسبة ختان أبناء إسماعيل باشا (عام ١٦٩٦)، فإنه قد ذكر على حد سواء أهل خان الخليلى وسوق الصاغة،

(١) SHAW, Financial, 118-123. CHABROL, Essai sur les mœurs, 515.

(٢) انظر بهذا الصدد: GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 302-3.

(٣) شيخ سوق الغزل (١٥١٧)، وسوق الوراقين (١٥١٩): (ابن إياس، ج٥، ص. ١٨٤، وص. ٣٠٩).

والعقادين، والسروجية، وأهل الغورية وطولون،...الخ؛ وتم عام ١٨٠٧ فرض ضريبة بلغت قيمتها ٢,٠٠٠ كيس على جميع أرباب الحرف وأهل الغورية وخان الخليلى، كما شارك تجار الغورية وطائفة تجار خان الخليلى فى العرض الذى أقيم عام ١٨١٤ بمناسبة زواج إسماعيل باشا وتضمن ٩١ عربة للحرف المختلفة^(١). وينطبق الأمر ذاته على الوكالات الكبيرة التى كانت تضم هى الأخرى عددًا من الطوائف، مثل وكالة الجلابة مقر طائفة "دلالي العبيد والإماء" (رقم ٩٤ فى قائمة ١٨٠١)، وكان شيخ وكالة الزيت من بين شيوخ الطوائف الحرفية الذين دعاهم على أغا عام ١٧٠٣ من أجل تحديد الأسعار، كما ضمت قائمة ١٨٠١ إحدى طوائف "تجار الصابون الذى تمركزوا فى وكالة الصابون بالقاهرة" (رقم ١٨٢).

وطوائف الأسواق لم تكن سوى الشكل الجغرافى لحقيقة مهنية ومؤسسية واحدة. وكل طائفة حرفية كانت بصفة عامة من طوائف الأسواق؛ لأن أفرادها يمارسون أنشطتهم فى إطار أحد الأسواق بعينه، مثل العطارين الذين تمركزوا فى سوق الفحاميين، وحريرية الحمزاوى والتربيع الذين تجمعت حوانيتهم فى هذين السوقين (26 K 6)، بل إن سوق الغورية صار مركزًا لبيع الأقمشة الهندية، وأصبحت طائفة التجار التى تعمل به تحمل اسم "طائفة الغورية" أو "طائفة التجار فى الأقمشة الهندية".

لم تكن طوائف الأسواق لتختلف بصورة جوهرية عن الطوائف الحرفية، وعلى الرغم من الارتباط الوثيق والواضح بين معظم هذه الطوائف والحي أو الحارة التى تتمركز بها، إلا أنها كانت أقل استقرارًا من طوائف الحرف "الأساسية"؛ لأنها كانت تعاني من تقلبات الأوضاع الاقتصادية وتطور النطاق العمرانى، بل تتأثر كذلك باختلاف أذواق العصر. لذا، كانت هذه الطوائف أقل رسوخًا واندماجًا فى منظومة الطوائف الحرفية، ولم يظهر دورها على سبيل المثال فى إطار نظام الفتوة، ولا نستبعد أن يكون هيكلها بصفة عامة أقل صلابة من هيكل الطوائف الحرفية.

(١) الدمرداشى، ص. ٤٤. الجبرتى، ج٤، ص. ٧١ وص. ١٩٩.

الطوائف الوطنية والدينية

نزعت مختلف الجماعات الوطنية والدينية بالقاهرة إلى التخصص في مزاولة بعض الحرف، بل الاقتصار أحياناً على حرفة بعينها بغية احتكارها؛ مما كان له تبعات خاصة على منظومة الطوائف الحرفية. "وقد كتب رينييه قائلاً إنه إذا ما قام عدد من الأفراد الذين ينتمون لديانة واحدة بمزاولة النشاط التجارى ذاته، فإنهم يُكوّنون طائفة تضمهم... كما يعمد التجار إلى تشكيل الطوائف وفقاً لموطنهم الأصلي، أو نوع التجارة التى يزاولونها، أو الديانة التى يتبعونها"^(١). وهناك بهذا الصدد اختلاف شديد بين الجماعات "الوطنية" والجماعات "الدينية".

حينما كانت الجماعات الأجنبية المسلمة تتجح في السيطرة على أحد الأنشطة الاقتصادية، فإنها كانت تستطيع على الفور وبصورة فعلية تشكيل طوائف وطنية حقيقية. فقد وجدنا بالقاهرة أربع طوائف للمغاربة كان شيوخها ومعظم أفرادها من بلاد المغرب الثلاث (تجار الزيت والزبد والجبن، وتجار الأحرمة بطولون، وتجار البرانس، والقوافون بالفحامين). كما يسعنا أن نعتقد أن معظم تجار الصابون الذين ينتمون إلى طائفة وكالة الصابون كانوا من الفلسطينيين، مثلهم في ذلك مثل شيخهم أحمد الزارو الذى تولى مشيخة الطائفة عام ١٧٩٩. كما ضمت القاهرة عدداً من الطوائف التى كانت تتشكل فى مجملها أو فى معظمها من الأتراك، حيث وجدنا العديد من الأمثلة على ذلك فى قائمة ١٨٠١: طائفة الدالين (رقم ٢) التى خضعت لرئاسة الشيخ محمد "القيصرلى"، وطائفة الدخاخنية بحى باب الزهوى التى كان يرأسها الشيخ حسن "العنتبلى" (رقم ١٣٥)، والعديد من طوائف خان الخليلى حيث كان الشيخ إبراهيم "الخربوطلى" هو شيخ طائفة تجار الأقمشة بخان الخليلى (رقم ٣٨). وكان أفراد طائفة الجلابين من أهل النوبة... الخ. ولم يكن هذا الوضع غريباً؛ لأنه لم يكن يتم اعتبار المسلمين غير

(١) Général Reynier (State of Egypt after the Battle of Heliopolis), cité par BAER, Egyptian Guilds, 29.

المصريين من "الأجانب" بسبب وحدة الدين، واندمجت طوائفهم بكل سهولة في منظومة الطوائف الحرفية بالقاهرة.

غير أن الأمور سارت على نحو مختلف بالنسبة للأقليات الدينية، أي الأقباط واليهود. فقد ضمت القاهرة عددًا من الحرف المختلطة التي زاولها المسلمون والنصارى بنسب متفاوتة (أعمال البناء، والنجارة، وأشغال المعادن النفيسة)، كما كانت هناك بعض الحرف التي تقتصر مزاولتها على غير المسلمين فحسب (الجزارة، وبيع الخمر). ويبدو أن كيفية حل المشكلات الخاصة بالمنظومة الطائفية كانت تختلف باختلاف الحالات التي تتصدى لها. ولا جرم أن القاهرة قد شهدت وجود بعض الطوائف المتميزة، بسبب احتكار غير المسلمين لممارسة حرفة ما أو أحد فروعها. وقد ذكر أوليا شلبي عددًا من هذه الطوائف ذات الطابع العقائدي حينما اشتركت في العرض الخاص بالحرف المختلفة، حيث ضمت المجموعة الثامنة (مجموعة القصابين) طائفة القصابين اليهود، وجاءت طائفة أصحاب الخمرات الذين كانوا جميعًا من الكفرة في المجموعة الثالثة بعد تجار البوظة الذين كانوا من المسلمين، بينما ضمت المجموعة الخامسة عشر (الصاغة والحرف المماثلة) طائفة السمكرية (صناع أواني الصفيح) الذين كانوا جميعًا من اليهود. كما أن تجار الجبن اليهود قد شكلوا طائفة منفصلة عن طائفة تجار الجبن التي جاءت في المجموعة الثامنة^(١). وهذه الحالات الاستثنائية فحسب هي التي شهدت وجود عدد من طوائف غير المسلمين، لكننا لم نجد أية إشارة إلى هذه الطوائف في الوثائق المصرية.

وفي حالة الحرف "المختلطة"، كثيرًا ما كانت تضم الطائفة في الوقت ذاته المسلمين والنصارى واليهود؛ فلم يكن هناك أي تمييز ديني، بل مجرد اختلافات

(١) أوليا شلبي، ص. ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٠. وأشار لين (Modern Egyptians, ed. 1846, II, LANE) إلى وجود "رئيس القصابين اليهود".

عقائدية داخل الطائفة نفسها^(١). وقد ذكر أوليا شلبي العديد من الأمثلة على الطوائف التي ضمت أفرادًا يدينون بديانات مختلفة، مثل الصاغة الذين كان معظمهم من الأقباط، وشكلوا مع المسلمين طائفة واحدة يرأسها النقيب نصر بن عبد الله زرجي، كما ينطبق الأمر ذاته على الخياطين الذين كان معظمهم من الروم والأقباط وهم في رعاية سيدنا إدريس، والنجارين وصانعي الأزرار الذين كان معظمهم من اليهود^(٢). وهذا ما تؤكد وثائق القاهرة حيث كانت تتم تصفية تركات الحرفيين والتجار من الأقليات بحضور شيوخ الطوائف (المسلمين) التي ينتمون إليها، ولم تصادف أية إشارة إلى وجود طوائف منفصلة؛ فقد تمت تصفية تركتي اثنين من أهل النمة، هما هارون اليهودي ونعمه النصراني اللذين كان من الحريرية، بحضور شيخ أو نقيب الحريرية؛ وتركمة متسبب الورق نيقولا اليهودي بحضور شيخ طائفة الوراقين؛ وتركمة كل من يوسف بن عيد اليهودي الصراف ومنقورة القبطي بحضور نقيب الصاغة؛ وتركمة توما النصراني المخيشاتي بحضور شيخ طائفة المخيشاتية؛ وتركتي اثنين من الخياطين، هما يني النصراني الرومي وميخائيل النصراني اليعقوبي، بحضور شيخ طائفة الخياطين^(٣). وقد جاوز نطاق الاختلافات العقائدية داخل الطوائف هذا الحد؛ فقد تمت تصفية تركمة الصائغ

(١) بصدد هذه المسألة، نجد أن بير قد بالغ في قوله حينما أكد أنه "باستثناء بعض الحالات القليلة، كان أفراد الطائفة الواحدة ينتمون للديانة ذاتها أو الجماعة العرقية نفسها" (Egyptian Guilds, 29)، بل جاوز الحد حينما قال إنه في حالة الحرف المختلطة كان أهل الحرفة "يشكلون عادة طوائف منفصلة" (p.30). انظر كذلك بصدد الاختلافات العقائدية داخل الطوائف: L. MASSIGNON, Les corps de metiers et la cité islamique, 483-4. GIBB et BOWEN (Islamic Society, I, 285 et 289)، حيث اعتقدوا أن تدهور العلاقات بين المسلمين وأهل النمة داخل الطوائف خلال الحقبة العثمانية قد أدى إلى وجود تمييز ديني.

(٢) أوليا شلبي، ج. ١٠، ص. ٣٦٢، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٦، ص. ٣٨٣؛ وسجل رقم ٧٥، ص. ١٨٢. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٦، ص. ٧٣٣. محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٤، ص. ٣٩٢؛ وسجل رقم ١٢٧، ص. ٢٨٠. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٦، ص. ٧٩٥. محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٤٨، ص. ٢٧٨. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٧، ص. ١٢٤.

النصراني إسحاق تحت إشراف ميخائيل النصراني نقيب الصاغة، في حين كان شيخ الطائفة آنذاك هو الحاج محمود الذهبي؛ مما يؤكد إمكانية اضطلاع الأقليات بمسئوليات هامة داخل الطوائف متعددة الديانات^(١).

إلا أن سلطة الأقليات لم تكن لتصل إلى حد الاضطلاع بمهام شيخ الطائفة. ولا يمكن أن نصدر حكماً على هذه المسألة من خلال الوثيقة الوحيدة التي تؤكد أن واحداً من غير المسلمين قد ترأس إحدى الطوائف المختلطة؛ حيث تشير قائمة ١٨٠١ إلى وجود اثنين من شيوخ الطوائف الأقباط، ألا وهما إبراهيم مقر الغيط شيخ طائفة الجواهرجية والصاغة (رقم ٢٦)، وإبراهيم شيخ السقائين بحى باب البحر (رقم ٧٧)، وقد تجدر الإشارة إلى شخص يدعى "ميخائيل" (الاسم غير واضح) تولى مشيخة طائفة العقادين (رقم ١٥٢). ولعلنا هنا بصدد حالة استثنائية نجمت عن بعض الأوضاع الخاصة؛ لأن القاعدة العامة لم تشهد مثل هذه الاستثناءات، فإن وثائق المحاكم التي توفرت لدينا لم تذكر سوى أسماء لشيوخ مسلمين تولوا رئاسة طائفة الجواهرجية والصاغة التي ضمت بين جنبااتها عدداً من النصراني.

ويمكن إرجاع تعايش المسلمين والنصارى داخل منظومة طائفية واحدة إلى شيوع روح التسامح وعدم الاهتمام بالاختلافات العقائدية، أو يمكن إرجاعه كذلك إلى نفور السلطات من تشكيل طوائف غير مسلمة، باستثناء بعض الحالات التي تتطلب مثل هذا التمييز بسبب الالتزامات الدينية (ضرورة احترام المحظورات الغذائية والاجتماعية (المهن الدنيئة). بيد أن نصارى الشام قد احتلوا تدريجياً سوق الحمزاوى منذ بداية القرن الثامن عشر، فإنهم لم ينجحوا في تشكيل طائفة مستقلة بهذا السوق الذى صار أكبر أسواق الأقمشة خلال تلك الفترة، ولم يتم الاعتراف بطائفة نصارى الحمزاوى سوى في بداية القرن التاسع عشر^(٢). ويبدو أن القرن التاسع عشر قد شهد حدوث طفرة على صعيد تشكيل الطوائف المنفصلة التي تضم

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ١٢٦، ص. ٢٣٦.

(٢) عند التطرق لأحد عروض الطوائف الكبيرة، أشار الجبرتي عام ١٨١٤ إلى وجود أهل الحمزاوى (ج٤، ص. ١٩٩، ص. ٢٥٠).

الأقليات من النصارى أو اليهود؛ فقد وجدنا العديد من الأمثلة بهذا الصدد لدى على مبارك باشا، ولعل ذلك يرجع إلى زيادة تأثير أهل النمة واتساع نفوذهم منذ وصول محمد على إلى الحكم^(١).

الحرف الدنيئة والحرف المعتبرة

لم تكن بعض حرف القاهرة تحظى بأى قدر من التقدير، ولا تلقى سوى التحقير من شأنها. وقد عمد الكتاب إلى وصفها بواسطة استخدام عدد من المسميات المختلفة، ومن ذلك ما كتبه الجبرتي بشأن الحرف (أو الصنائع) الدنيئة، والحرف السافلة، والحرف المرذولة^(٢). وكانت بصفة عامة الحرف المُجرّمة أقل إداراً للربح، وأكثر دنساً، ويزاولها الباعة الجائلون. كما تضم هذه الفئة جميع الحرف التي تقتقر إلى التقدير المعنوي (غسل الموتى وحفر القبور)، فضلاً عن الحرف المخزية، مثل أرباب الملاهي من نوى المستويات المتدنية، والقوادين، والبغايا على اختلاف أنواعهم^(٣).

وهذه المجموعة الأخيرة كانت توجد بالطبع على هامش منظومة الطوائف الحرفية؛ لأنها لقيت أكبر قدر من التحقير بحيث تم استبعادها تماماً. وقد اختتم أوليا شلبي عرض الطوائف الحرفية بمجموعة ضمت ٢٩ حرفاً اشتملت على جزء كبير من الحرف التي ذكرناها للتو، فضلاً عن مجموعة مختلفة من البغايا والقوادين (سبع طوائف)، والشحاذين والنخاسين، واللصوص... الخ^(٤). إلا أنه لا يمكن الجزم بأن معظم هذه الحرف قد كونت طوائف حقيقية؛ فالمهن التي ذكرها أوليا شلبي قد

(١) طوائف الخياطين الروم، والجواهرجية الأرمن، وصانعي المقاعد الروم، والأقباط واليهود... (على باشا، الخطط، ج١، ص. ٩٩-١٠٠). انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 30-1.

(٢) الجبرتي، ج٣، ص. ٤٠-٤٣، ص. ١٤٧، وص. ١٩١؛ وج٤، ص. ١٢٠.

(٣) ابن أبي السرور، ورقة رقم ٦٤ أ. انظر كذلك: Nicolas Turc, Chronique, 45, texte, 31.

(٤) أوليا شلبي، ص. ٣٨١-٣٨٥. وفي زفة ابنة أحمد أغا، كان أرباب الملاهي يسرون وحدهم (الجبرتي، ج٢، ص. ٢٢٤).

شكّلت مجموعة ذات طابع إدارى تقع تحت إشراف الصوباشي. ولا توجد أية إشارات لمثل هذه الطوائف فى سائر القوائم الأخرى، كما أننا لا نعتقد أن الرحالة الذين أشاروا إلى إحدى "طوائف" اللصوص قد آثروا إعطاء وصف جذاب بدلاً من ذكر الحقيقة.

وفضلاً عن هذه المهن المشينة، كانت توجد بعض الأنشطة التى تفتقر إلى التقدير الاجتماعى الذين يمكن الوقوف على أسبابه، حيث ورد عدد منها فى كتب الحسبة. كما نجد فى بعض كتب الفتوة، مثل "كتاب الذخائر"، العديد من القوائم التى تشتمل على مختلف الفئات المهنية. وبعض هذه الطوائف كانت تخص العوام، ولا تخضع لسلطة الشيوخ بالمعنى المتعارف عليه، بل كان هناك عدد من المقامات فحسب، مثل طوائف الطباخين، والخبازين، والدخانية، وبائعى الليمون، والحمار، والخواصين، والتراسين، والسيالين. بينما كانت هناك مجموعة أخرى تضم الطوائف التى يترأسها الشيوخ، ولا تطبق عملية الشد على هذه الطوائف بسبب جهل أفرادها، بل إن بعضها قد ورد ذكره فى القائمة السابقة، ومنها على سبيل المثال طائفة الجمالة، والحمار، والطوابين، والحبالين، والمعصرانية، والصباعين، والحدادين، والخبازين، والطحانيين، والطباخين، والفرانين، والجزارين، والصيادين، والأدمية، والغرابيلية، والمناخيلية، والسيالين، والصباع. كما كانت هناك بعض الطوائف الأخرى التى لم يترأسها المشايخ سوى فى فترة لاحقة؛ مما جعلهم يفتقرون إلى وجود السلسلة التى تربطهم بالرؤساء السابقين، مثل الطحانيين، والمعصرانية، والسياريح (صناع الزيت)، والطبالين، والغرابيلية، وأرباب الملاهى^(١). إننا هنا بصدد عدد من الحرف الفقيرة فى معظم الأحيان، إلا أن الحالة الاستثنائية الواضحة تتمثل فى معصرانية زيت الكتان، على الرغم من أنهم يزاولون حرفة تعد من الصناعات الدنيئة التى تقلل من شأن أصحابها إلى حد ما، مثلهم فى ذلك مثل الصباعين والأدمية الذين صاروا موصومين بالحرف التى

(١) انظر: Gotha 903, 124 b-125 a, 126 a-b, 105 a- 106 b. BAER, Egyptian Guilds, 34-7.

يمارسونها، غير أن الصياغ قد ورد ذكرهم في هذه القائمة بسبب التشكيك في ديانة الذين يشغلون المعادن النفيسة^(١).

إن كيفية تصنيف المهن "المعتبرة" تعكس حالة التردد ذاتها بين المعايير الأخلاقية (أخلاقيات مهنة ما ومدى نفعها) والاعتبارات المادية البحتة (القدرة الاقتصادية للأفراد الذين يزاولون مهنة بعينها). ويتضح من خلال القوائم الواردة في "كتاب الذخائر" مدى الانشغال بالمعايير الأخلاقية على وجه الخصوص، فقد كان الأطباء والحلاقون والسقاعون والقبانية والكتبية من أكثر الفئات تميزاً، إلا أن ذكر الحباكين والعطارين في الفئة ذاتها يعكس مدى الاهتمام بحقيقة ازدهار بعض الحرف^(٢). ويمكننا أن نصل إلى نتيجة جديدة من خلال الفقرات التي صاغها الجبرتي بشأن الحرف المعتبرة، حيث يبدو أنه قد أعد شكلاً طبقياً للحرف المختلفة؛ لأنه تناول في مختلف الحالات أهم الحرف على الصعيد الاقتصادي، وهي بصفة خاصة الحرف القائمة على تجارة التوابل والمنسوجات : تجار الغورية أو الحريرية، وخواجهات سوق الشرب، والقوقجية، والعقادين^(٣). ومن الواضح هنا أننا نخرج عن نطاق مبادئ الطوائف الحرفية لندخل في إطار الحقائق المادية الاقتصادية والاجتماعية.

٤. أيديولوجية الطوائف الحرفية: الفتوة

تبدو الطوائف الحرفية المصرية من الخارج كهيئات اجتماعية واقتصادية، في حين أنها تعد كذلك مركزاً لنشاط ديني يمكن الوقوف على مبادئه الأساسية

(١) انظر بصدد المهن قليلة الشأن: R. BRUNSCHVIG, *Métiers vils en Islam*. LAPIDUS, Muslim Cities, 83.

(٢) انظر: Gotha 903, 60 b- 62 b. BAER, *Egyptian Guilds*, 37-8. يقترح بير أن نقرأ كلمة "حباكين" في Gotha, 61 b بدلاً من "حباكين" التي تضمنها النص- دون إبداء سبب مقنع- لأن الحباكة كانت من الأنشطة الثرية في حين كانت الحباكة تفتقر أحياناً إلى التقدير اللازم (انظر مقال: BRUNSCHVIC, 52-5 الذي ورد ذكره في الحاشية السابقة).

(٣) الجبرتي، ج١، ص١٠٠، وج٣، ص٢٢٦.

وشعائره في كتب الفتوة. وقد اكتتف الغموض معرفة أصول الفتوة، وأشكالها المتتالية، والطرق التي سلكتها كي تصير في نهاية الأمر أحد الأنظمة المتبعة في منظومة الطوائف الحرفية^(١). وكل الشواهد تؤكد أن دخول الفتوة إلى مصر لم يسبق مجيء العثمانيين عام ١٥١٧^(٢). وهكذا، سنعمد إلى دراسة الفتوة من خلال الشكل النهائي الذي اتخذته، أي باعتبارها نوع من "العقائد" الطائفية التي تحدد من خلالها بشكل دائم ما يمكن أن نطلق عليه اسم أيديولوجية الطوائف وشعائرها الانضمام إليها. لكننا سنكتفي في الغالب بوصف عدد من الظواهر لم نتمكن من شرحها على النحو المطلوب؛ لأن النصوص الأساسية التي تناولت الفتوة لم تكن معروفة بالشكل الكافي، ولم تخضع للدراسات الدقيقة التي تمكنا من استيفاء تلك المسألة.

المصادر

لم تتوافر لدينا معلومات كاملة بشأن الفتوة في الحوليات المخطوطة، أو في كتاب الجبرتي، أو حتى في مختلف المصادر المطبوعة التي تمكنا من الإطلاع عليها. وكان لابد من الإطلاع على الدراسات المتخصصة التي ذكرها

(١) من بين العديد من المراجع الهائلة، وفضلاً عن ذكر مقال "الفتوة": C.CAHEN et F.TAESCHNER (E.I.², 983-991)، والمقالات التي حررها -F.TAESCHNER (E.I.², 331)، اکتفينا بذكر بعض المؤلفات الكلاسيكية (5) تحت عنوان: Akhī, Akhī Bābā et Akhī Ewrān، اکتفينا بذكر بعض المؤلفات الكلاسيكية تتمثل في كتاب بير بالنسبة للقاهرة والمؤلفات التالية:

- L.MASSIGNON, La Futuwwa; C.CAHEN, Mouvements populaires; Elia QOUDSĪ, Notice; I.GOLDZIER, Abhandlungen zur arabischen Philologie, deuxième partie; H.THORNING, Beiträge zur Kenntnis des islamischen Vereinswesens.

(٢) صاغ صبحي لبيب S.LABIB بحثاً مقتضباً عن الفتوة دون عرض وثائق جديدة بصدده هذه المسألة تحت عنوان:

- (Handelgeschichte Ägyptens, 225-6).

ثورنينج من أجل استيفاء مسألة الفتوة من جميع الجوانب، غير أنه حتى يومنا هذا لم يصدر مؤلف كامل يتضمن مثل هذه الدراسات، كما كان لابد من الرجوع إلى كتاب وصف القاهرة الذي أعده أوليا شلبي.

وقد عمد كل من جولدزيهر وثورنينج ومؤخرًا بير إلى دراسة كتاب الذخائر والتحف في بير الصنایع والحرف" الذي يعد من مخطوطات مكتبة جوته (رقم ٩٠٣). ووفقًا لما ذكره جولدزيهر، فقد تم إعداد هذا الكتاب في نهاية القرن السادس عشر أو السابع عشر، وتم نسخه عام ١٦٩٣/١١٠٥، غير أنه لا يمكن اعتباره بمثابة دراسة متصلة حول الفتوة؛ لأنه يتضمن شرحًا لإحدى القصائد التعليمية التي تتناول الطوائف. وكغيرها من المخطوطات التي سنعرض لها فيما بعد، تتضمن تلك المخطوطة قائمة بأسماء رؤساء الطوائف (من الصحيفة رقم ٥٥ إلى ١١٣)، وهي تعد من أكثر الأجزاء وضوحًا؛ لأن بقية النص الذي يكتفه الكثير من الغموض، وتشوبه العديد من الثغرات، يسوق بشكل غير مرتب عددًا من المعلومات بشأن الطوائف ونظام الفتوة، وإن كانت تتسم أحيانًا بالدقة الشديدة. وهوية كاتب تلك المخطوطة غير معروفة، إلا أنه لا مجال للشك في كونه قد أقام بالقاهرة حيث وصف الأوضاع السائدة بمصر عقب وصول العثمانيين بقرن من الزمان^(١).

والمخطوطات الأربعة التي سنعرض لها على الفور ترتبط ببعضها البعض ارتباطًا وثيقًا؛ لأنها تعد كلها بمثابة كتب موجزة عن الفتوة، حيث تتضمن عرضًا تقليديًا لتاريخ هذا النظام، فضلًا عن قائمة بأسماء الأولياء رعاة الطوائف (بير)، وسلسلة من الأسئلة والإجابات، ووصف عملية الشد. وقد عمد ثورنينج إلى استخدام مخطوطة جوته التي لا عنوان لها وتحمل رقم ٩٠٦؛ فقد ترجم نص الفصل الخاص بالمطالب والإجابات الذي نشره هنري لوبيز في فترة لاحقة. وقد انتهت عملية نسخ هذه المخطوطة في الثالث من محرم ١٠٦٤ الموافق ٢٤ نوفمبر ١٦٥٣، وهي تشكل بذلك المرحلة الأخيرة في تحرير هذه الدراسة التي يبدو أنها قد تمت في فترة معاصرة لتلك التي شهدت نسخ المخطوطات الثلاثة الأخيرة

(١) ZIHER, Abhandlungen, LXXVI-LXXXIX. THORNING, Beiträge, 41-5. BAER, Egyptian Guilds, 2-3.

المحفوظة في دار الكتب القومية بباريس، وهو ما يؤكد التشابه الواضح بينها وبين مخطوطة جوته^(١). إلا أنه كانت هناك بعض الاختلافات بشأن رواية نص "كتب الفتوة" بباريس (المخطوطات العربية رقم ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧) التي ذكرها ثورنينج واستشهد بها ماسينيون في مقاله بشأن الفتوة؛ إلا أن أكثر هذه الاختلافات أهمية يتمثل في الترتيب الخاص بذكر الطوائف الأخيرة في المخطوطتين رقم ١٣٧٥ و ١٣٧٧ (لم يتم استكمال المخطوطة رقم ١٣٦٦). وقد وردت المخطوطات الثلاثة من مصدر واحد؛ فهي كلها مخطوطات "مصرية" تتقارب فترتها الزمنية^(٢). وتحمل المخطوطة رقم ١٣٧٥ توقيع لوكاس وتاريخ عام ١٧١٨، ويبدو بالطبع أن الرحالة الفرنسي قد حصل عليها خلال إقامته بمصر في الفترة الممتدة بين سبتمبر ١٧١٦ وأغسطس ١٧١٧، غير أن طريقة كتابتها توضح أنه قد تم تحريرها في القرن الثاني عشر^(٣). وكان الفقيه عبد الغنى محمد اللقاني الذي كان ينتمي إلى أحد أشهر عائلات شيوخ المالكية بمصر يمتلك المخطوطة رقم ١٣٧٦ التي يبدو أيضاً من طريقة كتابتها أنها ترجع إلى القرن الثاني عشر، ولعله هو الشيخ محمد بن أحمد اللقاني الذي عاش بالقاهرة عام ١٧٠١، وفقاً لما ورد في إحدى وثائق المحاكم، أو لعله الشيخ محمد بن إبراهيم اللقاني الذي أشار إليه الجبرتي، ويبدو أنه قد توفي في السنوات الأخيرة من القرن الثاني عشر^(٤). وقد تأخر نسخ المخطوطة رقم ١٣٧٧ ليتم في نهاية شهر شعبان ١١٤٥ أي خلال عام ١٧٣٣ ميلادياً.

(١) انظر: THORNING, Beiträge ولاسيما ص. ٦٦ وص. ٢٢٥-٢٧٠. انظر كذلك:

- H.PÉRÈS, Kitāb bast madad al-tawfiq.

(٢) انظر: THORNING, Beiträge, 17, 53. L.MASSIGNON, La Futuwwa هذه المخطوطات على نحو محدود للغاية بواسطة ناشرو كتاب الفتوة لمحمد بن المعمر (بغداد، ١٩٦٠).

(٣) انظر بصدد لوكاس: R. CLÉMENT, Les Français d'Égypte, 108-111.

(٤) هناك العديد من الإشارات إلى اللقاني لدى بروكلمان BROCKELMAN. والعديد من الإشارات في ابن إياس (ج٣، ص. ٧٢، وص. ٢٧٠؛ وج٥، ص. ٤٢٣)؛ وحول محمد بن أحمد اللقاني في محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٣، ص. ٣٩٧ (١٧٠١)؛ وحول محمد بن إبراهيم في الجبرتي، ج١، ص. ٦٥. كان هذا الشخص شقيق عبد السلام بن إبراهيم الذي توفي عام ١٦٦٨ وفقاً لما ذكره بروكلمان، وشقيق خليل بن إبراهيم الذي توفي عام ١٦٩٣-١٦٩٤.

ويغلب بكل تأكيد الطابع المصرى على كل هذه المخطوطات؛ فقد تم إثبات الإشارات النصية للمخطوطات عدة مرات بواسطة الإشارات التوضيحية، وهى التى قد تكشفت من خلال الدراسة النقدية الباطنية كما سبق أن أوضحنا من قبل. وتتدرج تواريخ عملية النسخ بين عامى ١٦٥٣ و ١٧٣٣، لكن جميع الشواهد تؤكد أن المؤلفات التى أخذت منها هذه المخطوطات قد شهدت بعض التعديلات الأخيرة خلال فترة سابقة فى النصف الأول من القرن الثانى عشر، والدليل على صحة هذه التواريخ يكمن فى وجود طائفة القهوجية بين الطوائف المذكورة (المركزان رقم ٥٠ و ٥١ فى مخطوطة جوته ٩٠٣، ورقم ٧٥ فى كتاب الفتوة ١٣٧٥، ورقم ٧٤ فى مخطوطة ١٣٧٧)، فى حين لم يرد ذكر الدخاخنية الذين تكاثرت أعدادهم فى فترة لاحقة. وبأى حال من الأحوال، فإننا بصدد نصوص ترجع نماذجها الأصلية إلى فترات قديمة للغاية، حيث أكد ماسينيون أن تاريخ أقدم المخطوطات يرجع إلى القرن الثالث عشر^(١)، غير أنها قد شهدت العديد من التعديلات. ولكن، هل بوسعنا الرجوع إلى تلك الفترة ومحاولة الوقوف بشكل نسبي على التسلسل الزمنى لهذه المخطوطات، من أجل معرفة كيفية تطور نظام الفتوة؟ إننا نعتقد أن القوائم الأكثر اقتضاباً التى ضمت أسماء الأولياء رعاة الطوائف (بير) ترجع إلى مرحلة قديمة من مراحل تطور الفتوة، ولا بد أن مخطوطتى جوته رقم ٩٠٣ و ٩٠٦ اللتين تضمنان على التوالى ٦٩ و ٦٧ طائفة تمثلان فترة سابقة على مخطوطتى كتاب الفتوة رقم ١٣٧٥ و ١٣٧٧ اللتين تضم كل منهما ٧٥ طائفة. وتتضح لنا حقيقة إدخال بعض الإضافات فى فترة لاحقة بسبب اختلاف ترتيب الثلاثة طوائف الأخيرة فى القائمتين "الطويلتين"، على الرغم من تطابق الترتيب على نحو كبير بالنسبة للطوائف الأولى البالغ عددها ٧٢ طائفة^(٢). وتثور هنا مشكلة عويصة تنجم عن كل هذه الاختلافات والتعديلات التى تم إدخالها - كما سنرى على الفور - فضلاً

(١) MASSIGNON, La Futuwwa, (in Opera Minora, I), 400.

(٢) نجد على التوالى فى كتاب الفتوة رقم ١٣٧٧: الضوئية (رقم ٧٣)، والقهوجية (رقم ٧٤)، والسقائين حمالين القرب (رقم ٧٥). وفى المخطوطة رقم ١٣٧٥، تحمل هذه الطوائف ذاتها رقم ٧٣ و ٧٤ و ٧٥. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تم إدراج طائفتى المشعالجية والقهوجية فى قائمة مخطوطتى جوته رقم ٩٠٣ و ٩٠٦ (تحت رقمى ٤٩ و ٤٧؛ ورقمى ١/٥٠ و ٤٨).

عن الاختلاف الشديد في العديد من تفاصيل تلك القوائم التي تتقارب في مجملها: يبدو نظام الفتوة وكأنه ظاهرة حية تخضع للتطور، إلا أنه يصعب في ظل هذه الأوضاع معرفة أسباب الاختلافات الهائلة بين عدد من الوثائق اضطلعت بدور حاسم في حياة الطوائف الحرفية.

تضمن سرد الرحالة أوليا شلبي تعدادًا شاملاً للطوائف الحرفية بالقاهرة نحو عام ١٦٧٠، أي بعد فترة قصيرة من إثبات وجود منظومة الفتوة التي تناولتها تلك المخطوطات بالعرض المنهجي. ولا بد أن نعتد بالمعلومات التي ساقها أوليا شلبي الذي وقف على تلك المسألة بشكل كامل. غير أن قائمة رؤساء الطوائف بالقاهرة التي يمكن استخراجها من كتاب "سياحت نامه" هي الأقل اكتمالاً، حيث لم يذكر الكاتب سوى أربعين راعياً (بير) لإجمالي ست وثلاثين حرفة (هناك أربع حرف خضعت كل منها لسلطة اثنين من الرعاة)، كما أنه لم يكن هناك تطابق بين أسماء الرؤساء الذين ذكرهم أوليا شلبي والأسماء الواردة في مخطوطات الفتوة الخمسة، سوى في ثماني عشرة حالة فحسب من بين ثماني وعشرين حرفة. وانطلاقاً من كل هذه الاختلافات، يجب علينا الاستناد بصفة أساسية إلى كتاب الفتوة الذي يمكن أن نستخلص منه صورة متكاملة نسبياً لنظام الحرف، في حين لم يسبق أوليا شلبي سوى عدد من المعلومات الإضافية.

الأولياء الرعاة (بير) للطوائف

استندت قاعدة الفتوة إلى التقاليد الخاصة بالأولياء الرعاة للطوائف، وفقاً للشكل الذي اتخذته في القاهرة خلال الحقبة العثمانية، حيث كان راعي كل طائفة يُشار إليه بكلمة "بير" الفارسية، وهو بمثابة همزة الوصل بين الطائفة والرسول محمد ﷺ، وهو بالتالي يربطهم بالأنبياء إبراهيم ونوح وآدم بواسطة سلسلة متصلة^(١). وقد باشر الرسول ﷺ تدريب سيدنا علي بن أبي طالب بواسطة مراسم

(١) يعتبر النظام الصوفي رئيس الطائفة "البير" بمثابة "الزعيم الروحي" (انظر المقال التالي: E.I., (III, R. LEVY, III, 1144).

الشد. وبناء على طلب الرسول ﷺ، باشر على بن أبي طالب عملية الشد لتدريب سبعة عشر رئيساً آخر من الصحابة، وبدأ بسلمان الفارسي رئيس الحلاقين. وهناك ثبات واضح للغاية بشأن قائمة القرن الثاني عشر التي وردت في مختلف مخطوطات كتاب الفتوة: ورد بعد سلمان الفارسي ذكر عمرو الدمي (شيخ السعاة)، وبلال الحبشي مؤذن الرسول ﷺ، وبريدة الأسلمي (حامل الراية)، ونون المصري (الحكام والجراحون)، وسهيل أو سعد الرومي (الحمالون)، وحسن البصري (المشايخ)، وقنبر على (السياس)، وكميل بن زيد (المصنفون)، وعبد الله بن عباس (المفسرون)، والسيد رابح (المصارعون أو الأمراء)، وجمار أو جماره (القصابون)، وأبي ذر الغفاري (البرادعية)، وأبي الدرداء العميري (الفقراء)، وأبي عبيدة الهرمزي (رئيس المراكب)، وأبي النصر عبد الله (الحياكون)، والمعجز (القصارون)^(١).

ثم أصدر على بن أبي طالب ﷺ أوامره إلى سلمان الفارسي كي يباشر عملية الشد مع الصحابة الآخرين، عقب الحصول على "إجازة النبي وإجازة على ذاته". وبدأت عملية الشد بعمران البربري الذي ترأس الخبازين، ثم واصل سلمان مباشرتها مع بقية الرؤساء الذين اختلفت أعدادهم كما سبق أن ذكرنا، وفقاً لما ورد في كل مخطوطة على حدة: ٥٢ في مخطوطة جوته رقم ٩٠٣ (بلغ العدد الإجمالي ٦٩)، و ٥٠ في مخطوطة جوته رقم ٩٦ (بلغ العدد الإجمالي ٦٧)، و ٥٨ في مخطوطتي باريس رقم ١٣٧٥ و ١٣٧٧ (بلغ العدد الإجمالي ٧٥). وهكذا، تم استكمال نظام رعاية الطوائف الحرفية بالقاهرة من خلال الجمع بين سبعة عشرة من الأصول وعددًا متغيراً من الفروع، ولم نتمكن من الوقوف على أسباب مثل هذا التمييز، بل إن ماسينيون قد أكد أن قائمة القرن الثاني عشر لا تتفق مع "تصنيف المراتب الشرفية" أو التوزيع الاقتصادي الفعلي^(٢). كما لاحظنا أن قائمة القرن الثاني عشر قد تضمنت عددًا كبيراً من "الطوائف" غير الحرفية أو التجارية

(١) إن قائمة القرن الثاني عشر التي ساقها ماسينيون (L a Futuwwa, Opera Minora, I, 418) تختلف بعض الشيء عن تلك التي حصلنا عليها من مخطوطتي جوته رقم ٩٠٣ و ٩٠٦، وكتاب الفتوة رقم ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧، وكتاب "سياحتمان" لأوليا شلبي.

(٢) MASSIGNON, La Futuwwa, Opera Minora, I, 418.

(المؤننون، وحاملو الألوية، والمشايخ، والمصنفون، والمفسرون، والفقراء)، لذا لم تعترينا الدهشة لأنها قد احتلت مكانة متميزة في المنظومة الطائفية. وإذا ما كان ذكر طائفة مثل طائفة الحلاقين يرجع إلى الدور المتميز الذي اضطلع به سلمان الفارسي، فإننا لا نستطيع تفسير أسباب وجود بعض الطوائف الأخرى مثل طائفة الحماليين أو البرادعية التي تحتل مكانة شديدة التواضع على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى.

وهناك تقارب كبير بين مختلف القوائم التي ضمت الأولياء رعاة الطوائف؛ فإن مخطوطات باريس الثلاثة لا تختلف سوى فى عدد من التفاصيل فحسب، فضلاً عن الاختلاف الذى أشرنا إليه من قبل بصدد ترتيب الطوائف التي ورد ذكرها فى نهاية المخطوطات. وهناك كذلك تطابق تام بين مخطوطة جوته رقم ٩٠٦ وكتب الفتوة بشأن ٥٨ حالة من إجمالى ٦٧ طائفة. كما اتفقت مخطوطة جوته رقم ٩٠٣ مع مخطوطات باريس فى ذكر ٥١ حالة من إجمالى ٦٩ طائفة تمت الإشارة إليها. غير أن ما يثير قلقنا بشأن تلك الاختلافات بين المخطوطات الخمسة هو كون نظام رعاية الطوائف يمثل الأساس الحقيقى لنظام الفتوة، وكان لابد من تطابق هوية الرعاية (بير) فى جميع القوائم على نحو لا يشوبه مثل هذا الاختلاف كما رأينا للتو. وعند عقد مقارنة بين هذه المخطوطات، وجدنا أنه على الرغم من تطابق أسماء عدد كبير من رؤساء الطوائف فى جميع النصوص، فإننا لاحظنا اختلاف الطوائف التي يترأسونها من مخطوطة إلى أخرى. ومن ذلك على سبيل المثال أمير بن عبد الله الذى ورد ذكره فى ثلاث مخطوطات باعتباره رئيس العتالين، فى حين أشارت إليه مخطوطة جوته رقم ٩٠٣ باعتباره راعى صناع البسط، فى حين لم تشر هذه المخطوطة على الإطلاق إلى طائفة الصباغين التي ورد ذكرها فى المخطوطات الأخرى (مع اختلاف بعض التفاصيل) باعتبارها تخضع لرئاسة نصر بن عبيد، غير أن مخطوطة جوته رقم ٩٠٣ قد جعلت من ابن عبيد راعياً لطائفة الصاغة التي لم يرد ذكرها على الإطلاق فى القوائم الأخرى. ومن أكثر الحالات التي أثارت دهشتنا حالة منصور بن معاذ الذى ورد ذكره باعتباره راعى طائفة المجونية (رقم ٣٠ فى جوته رقم ٩٠٣)، وراعى المقاربين (رقم ٣١ فى جوته رقم ٩٠٦)، وراعى المصنفين (رقم ٣١ فى كتاب الفتوة رقم ١٣٧٥)، وراعى المنجدين (رقم ٣١ فى كتاب الفتوة رقم ١٣٧٧). وقد توافرت لدينا العديد

من الأمثلة على مثل هذه التبديلات التي نجمت بالطبع عن أخطاء ارتكبتها الناسخون، أو حدوث خلط في نقل الروايات المختلفة، غير أنه يصعب قبول كل هذه الأسباب؛ لأن نصوص الفتوة كانت كتباً متداولة خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر من أجل إدارة الشؤون الداخلية للطوائف الحرفية. وهناك دلالات واضحة لتعدد الروايات التي أفضت إلى اختلاف أسماء رعاة الطوائف من مخطوطة إلى أخرى، بحيث صار من العسير التعرف عليها في بعض الحالات، مثل جومار القصاب رئيس القصابين الذي يكتب اسمه بالتركية Gömerd وورد بطريقتين مختلفتين (جارمو وجوماره) في ثلاثة نصوص، في حين لم يكتب على النحو الصحيح سوى مرة واحدة. كما اختلف اسم راعي خياطي العراق من مخطوطة إلى أخرى؛ فتارة كان ورقة بن الغدادي أو مزرق بن العدادي، وتارة أخرى كان ورقة بن العدادي أو درقة بن العدادي، مثله في ذلك مثل راعي الحزامين الذي تأرجح اسمه بين قيطور ومبقور وطبقور المكي... كما حدث خلط شديد في أسماء الحرف ذاتها؛ فقد ورد ذكر حرفه "الحرابين" في مخطوطات باريس (رقم ٤٣) بدلاً من "القزازين" (ويشير إليها أوليا شلبي باسم "الجزازين")، ولم يرد ذكر اسم طائفة "صناع السلاح" على النحو الصحيح سوى مرة واحدة فحسب، في حين أشارت إليها بقية المخطوطات باعتبارها حرفه "صناع الشكول" و"صناع السلال" و"صناع التلال".

وهذه الملاحظات التي يمكن أن نضيف لها الكثير تجعلنا نعتقد أنه إبان الحقبة التي تعيننا كانت قوائم رعاة الطوائف التي تضمنتها كتب الفتوة هي نتاج انتقال تراث مكتوب؛ مما قد يفسر كثرة الاختلافات التي نجمت عن القراءة الخاطئة لهذا التراث، ولم يكن الأمر كما اعتقدنا نتاج الروايات الشفهية الخاصة بالعادات التي تم الاحتفاظ بها داخل الطوائف الحرفية من أجل تعليم أفرادها وتلقينهم إياها. ومن هنا، تصير كتب الفتوة التي وصلت إلينا بمثابة مؤلفات نظرية أكثر من كونها كتب استرشادية يستخدمها أفراد الطوائف في حياتهم اليومية، باستثناء بعض الطوائف التي احتفظت بتقاليدها الحرفية في كامل قوتها. وهكذا، يمكننا أن نقف بالتالي على أسباب قلة عدد الحرف التي خضعت لسلطة الرعاة بالنسبة لعدد الحرف التي استخلصنا قائمة بأسمائها من المصادر التاريخية المختلفة: هناك ٧٥ حرفاً في أكثر المخطوطات اكتمالاً، ويمكننا أن نقول إننا

بصدد قرابة مائة حرفة، إذا ما نظرنا بعين الاعتبار إلى الاختلافات المرصودة بين مخطوطات الفتوة، في مقابل أكثر من مائتي حرفة تمكنا من الوقوف عليها. ولعل الأمر يزداد وضوحًا إذا ما أشرنا إلى أمر قد يثير دهشتنا لأول وهلة، ألا وهو غياب بعض الحرف التي كانت تشيع آنذاك مثل الطحن، وبيع الخضر، وعصر الزيوت، وصناعة السكر وبيعه... الخ.

وانطلاقًا من دراسة قوائم الحرف التي توفرت لدينا، يتضح لنا أن نصوص الفتوة تشكل إحدى مراحل تطور منظومة الطوائف الحرفية، وإن كانت مرحلة قد تم تجاوزها بشكل كبير خلال القرن الثاني عشر. ومن المظاهر القديمة التي لم يعد لها وجود طوائف المؤذنين (رقم ٣)، وحاملي السناجق "الرايات" (رقم ٤)، والمشايخ (رقم ٧)، والمصنفين (رقم ٩)، والمفسرين (رقم ١٠) من بين الطوائف المذكورة؛ مما يجعل نصوص الفتوة تشبه إلى حد كبير كتب الحسبة الكلاسيكية أكثر من القوائم المحددة التي تقتصر على ذكر المهن الاقتصادية التي تمكنا من الوقوف عليها أو إعدادها بصدد القرنين الثاني عشر والثالث عشر. بل إن القائمة التي ساقها أوليا شلبي تخلو من تلك الطوائف الحرفية، وهو أمر يثير الاهتمام لأنه عند تصدى هذا الرحالة التركي لوصف طوائف اسطنبول فإنه قد أشار على وجه التحديد إلى المؤذنين (رقم ٢٦) وحاملي السناجق (رقم ١٦) والمفسرين (رقم ٢٤) ذاكراً رعاة طوائفهم بشكل يوافق تمامًا ما ورد ذكره في كتب الفتوة^(١). كما أن القائمة التي أعدتها السلطات الفرنسية عام ١٨٠١ تخلو تمامًا من أية إشارات إلى هذه الطوائف. وهناك مظهر آخر من المظاهر القديمة يتمثل في توقف عملية تطور الفتوة بعد استمرارها حتى القرن السادس عشر، حيث استوعب الهيكل التقليدي للطوائف عددًا من الحرف التي ظهرت في مرحلة متأخرة مثل تلك التي تتصل بتجارة البن؛ غير أن كتب الفتوة لم تستوعب بعد ذلك الحرف التي تتصل بتجارة التبغ، على الرغم من مستقبلها الواعد على الصعيدين الاقتصادي والطائفي بالقاهرة، كما أنه لم يرد ذكر طوائف تجار الأقمشة التي

(١) انظر قائمة الحرف التي ساقها أوليا شلبي في الجزء الثاني من كتاب: 'Narrative of travels'، ص. ١٠٥ إلى ٢٥٠، وورد ذكر الحرف المشار إليها في ص. ١١٠-١١١. وقد ورد ذكر هذه المهن في النص التركي ص. ٥٢١-٥٢٣.

تضاعف عددها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولم تعد الفتوة كذلك بالاتجاه المتزايد نحو تقسيم الحرف لتكون أكثر تحديدًا على الصعيدين الفني والجغرافي. ومن أبرز مظاهر تأخر مواكبة الحرف لحركة التطور اشتغال قوائم الفتوة على طائفتين فحسب لصناع الأقواس والسهام من إجمالي أربع طوائف لصناع السلاح، في حين أشارت وثائق القاهرة إلى وجود طائفتين من إجمالي ست طوائف خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولم تذكر قائمة فنسين سوى طائفتين عام ١٨٠١؛ إحداهما لصناع السلاح الأبيض، والأخرى لصناع الأسلحة النارية.

طقوس الطوائف الحرفية

على الرغم من كل الشكوك التي أحاطت بكل ما ذكرناه، فإن مختلف كتب الفتوة قد اتفقت حول طقوس الطوائف التي ظلت راسخة إبان الحقبة العثمانية داخل بعض الطوائف الحرفية التي ورد ذكرها في هذه الكتب على أقل تقدير.

عقب التضرع إلى الله الذي أنعم على رسوله محمد ﷺ بتعلم الفتوة التي نقلها بدوره إلى ابن عمه علي وأسرته وصحابته، تعرض كتب الفتوة للكلمات الجوهرية في منظومة الطوائف الحرفية؛ ألا وهي الشد الذي يمثل اللحظة الحاسمة لدخول الوافد الجديد بعد أن يخضع لشد حزام معقود، ويختلف عدد عقده من حالة إلى أخرى، ثم العهد الذي يأخذه المستجد على نفسه عند تلقينه ويربطه بالشخص الذي يتصدى لتعليمه، وأخيرًا الحلوة التي يتم توزيعها على جموع الحاضرين بهذه المراسم^(١).

ثم تستعرض كتب الفتوة كيفية انتقال الفتوة من آدم إلى محمد ﷺ بواسطة سلسلة من الرسل يختلف عددهم وترتيبهم من نص إلى آخر، وكان يتم التعبير عن

(١) جونه ٩٠٦، ورقة رقم ١ و ٢. كتاب الفتوة ١٣٧٥، ورقة رقم ١١، و ٢ب. كتاب ١٣٧٦، ورقة رقم ١١ و ٣ب. كتاب ١٣٧٧، ورقة رقم ١١ و ٢ب.

الفترات الحاسمة في عملية الانتقال تلك بواسطة أربع تكبيرات. وعقب سرد قصة آدم وخروجه من الجنة ثم إعلان توبته التي قبلها الله، تشرع الكتب في تناول كيفية تعليم آدم في حضرة "معلمه" جبريل، وميكائيل الذي كان له بمثابة "الأب"، ثم يأخذ على نفسه "العهد" والميثاق" اللذين يقبلهما الله، ويتم وضعهما داخل الحجر الأسود. وينطق آدم التكبيرة الأولى، ثم يشرع في تناول "الحلاوة" التي أعدت خصيصًا له مع اللبن والعسل المجلوبين من الجنة. وتنتقل الفتوة بعد ذلك من آدم إلى ابنه شيث الذي ينقلها بدوره إلى أبنائه حتى تصل إلى نوح الذي دعا على الكافرين بالفناء، فاستجاب الله دعاءه، وسلط عليهم الفيضان، وهنا ينطق نوح التكبيرة الثانية المعروفة باسم "تكبيرة الفناء"، ثم يتناول الحلاوة المصنوعة من العنب والتين اللذين أحضرهما جبريل. وتنتقل الفتوة من نوح إلى ولده سام، ومن رسول إلى آخر حتى تصل إلى إبراهيم. وحينما أراد الله بناء الكعبة، أرسل إليه جبريل ومعه عدد من الملائكة الذين باشروا مراسم الشد وجلبوا له الحلاوة. وحينما جاء جبريل لإنقاذ إسماعيل من الذبح، أعرب إبراهيم عن فرحته بـ"تكبيرة الصفا"، وأخذ في اليوم التالي يعلم ابنه الفتوة التي انتقلت من رسول إلى آخر حتى وصلت إلى محمد ﷺ. وفي ليلة المعراج أرسل الله جبريل إلى رسوله محمد ﷺ ليحمله إليه بعد أن ألبسه "تاجًا" و"حُلَّة". وعقب وصول محمد ﷺ إلى القدس، صلى في المسجد الأقصى، وصعد على الصخرة، ثم تناول كوبًا من اللبن، وأخذ يكبر ناطقًا التكبيرة الرابعة المعروفة باسم "تكبيرة الوفا". وانتهت بذلك سلسلة انتقال الفتوة بين الرسل^(١).

وخلال فترة الهجرة، وفي أعقاب نزول الوحي على محمد ﷺ في مكان يقع خارج المدينة المنورة وردت له أسماء عدة في المخطوطات المختلفة، أخذ الرسول ﷺ يخطب في أصحابه قائلاً: "أنا وعلى من نور واحد... وكل رسول له وريث، وأنت يا ابن عمي وريث علمي وقائم مقامي. أنا خاتم الأنبياء وأنت خاتم الأولياء وأمير المؤمنين^(٢)". وعقب صلاة العصر، بدأ محمد ﷺ في مباشرة مراسم الشد مع

(١) جوته ٩٠٦، ورقة رقم ٣-٢١. كتاب الفتوة ١٣٧٥، ورقة ١٣-١٣ب؛ وكتاب ١٣٧٦، ورقة رقم ١٤-١٢٥؛ وكتاب ١٣٧٧، ورقة رقم ١٢-١٣ب.

(٢) جوته ٩٠٦، ورقة رقم ٢٣. كتاب الفتوة ١٣٧٦، ورقة ٢٦ب؛ وكتاب ١٣٧٧، ورقة رقم ١٣ب (رواية تختلف بعض الشيء عن كتاب ١٣٧٥، ورقة رقم ١٤ب).

على بن أبي طالب، وألبسه تاج ولباس الفتوة، وقال: "إنني ألبسك كما ألبسني جبريل". ثم دعاه إلى مواصلة مراسم الشد مع سبعة عشر صحابياً، وتواصلت هذه المراسم مع ٥٨ (أو ٥٢ أو ٥٠) صحابياً آخرين على يد سلمان الفارسي. ثم أحضر على البقسماط والسمن والتمر، وأعد الرسول الحلاوة التي تم توزيعها على الصحابة في خيمة على، بينما حصل سلمان على ما تبقى منها كي يعطيه للحسن والحسين وفاطمة في المدينة المنورة. ومن هنا، نقف على أصل تلك الطقوس التي يمارسها الشيوخ حينما ينتقلون من منزل إلى آخر حاملين الحلاوة^(١).

وتأتى بعد ذلك سلسلة طويلة من الأسئلة والإجابات التي تتضمن شرحاً دقيقاً للفتوة، ورموزها، ومفرداتها الخاصة، والأشياء المستخدمة في مزاولة هذه الشعائر، والانشغال بالتعليم الديني والأخلاقي أكثر من النظام المهني. ولم ينصب الاهتمام على الحرفة سوى مرة واحدة حينما تم توجيه التساؤل التالي: "كيف فهمت أصول الصناعة؟"، وأعقبته الإجابة التالية: "برضاء الله، ورضاء معلمي، وتسامح أهل الطريقة"^(٢). وأخيراً، تنتهي نصوص الفتوة بوصف دقيق لشعائر مراسم الشد، وهي لا تختلف في مجملها عن الشعائر التي وصفها إيليا القدسي في دمشق. وسنعود لاحقاً لهذه الشعائر عند تناول كيفية الانضمام إلى الطوائف، والترقي من درجة إلى أخرى لبلوغ المراتب المختلفة داخل منظومة الطوائف الحرفية^(٣).

(١) جوته ٩٠٦، ورقة رقم ٢٢-٤١. كتاب الفتوة ١٣٧٥، ورقة ١١٤-٢٣ب؛ وكتاب ١٣٧٦، ورقة رقم ٢٥ب-٣٧ب (غير مكتملة)؛ كتاب ١٣٧٧، ورقة رقم ١٢ب-٢٢أ.

(٢) وردت كلمة "تعلمت" بدلاً من "فهمت" لدى كل من بيريز (PÉRÈS, Kitāb bast madad, 7, question 46)، وثورنيج (THORNING, Beiträge, 244). في حين أكدت جميع المخطوطات الأخرى أن السؤال قد تضمن كلمة "فهمت" (جوته ٩٠٦، ورقة رقم ٥٨؛ وكتاب الفتوة ١٣٧٥، ورقة رقم ٣٢أ؛ وكتاب ١٣٧٧، ورقة رقم ٣٠أ). انظر بصدد تلك الأسئلة والإجابات: جوته ٩٠٦، ورقة ٤٢-٦٥. كتاب ١٣٧٥، ورقة ١٢٤-٣٥أ؛ وكتاب ١٣٧٧، ورقة ٢٢ب-٣٣ب. PÉRÈS, Kitāb bast madad, 1-11. THORNING, Beiträge, 225-254.

(٣) انظر كتاب الفتوة ١٣٧٥، ورقة ٣٥ب-٣٨ب؛ وكتاب الفتوة ١٣٧٧، ورقة ٣٣ب-٣٧أ. انظر كذلك:

- Elia QOUDSĪ, Notice, 19-25. PÉRÈS, Kitāb bast madad, 12-5. THORNING, Beiträge, 225-267.

الخلاصة

لا جرم أن الدراسة الدقيقة لنصوص الفتوة قد تتيح الوقوف على بعض الشكوك التي أحاطت بالبيئة التاريخية والثقافية والجغرافية التي شهدت مولد هذا النظام وتطوره، غير أنها لا تعرض سوى قدر قليل من المعلومات بشأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مصر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد أكدت جميع دراسات ماسينيون حول الطوائف الحرفية على الطابع الشيعي لنظام الفتوة، وهو ما يتجلى بوضوح من خلال الدور الرفيع الذي أسند إلى علي بن أبي طالب وأفراد أسرته في عملية إنزال مراسم الشد التي أرسلها الله إلى رؤساء الطوائف عن طريق عدد من الوسطاء المتتالين. وكان السكان يعدون هذا الدور بمثابة أمر طبيعي؛ لأنهم كانوا يكونون تقديراً كبيراً للعلويين انعكس من خلال عدد الأضرحة الخاصة بهم في القاهرة، فإن إجلال وتوقير علي بن أبي طالب يمثل جزءاً من عقيدة أهل السنة، ومعظم أفراد الطوائف الحرفية كانوا من هؤلاء السكان الذين لم تعترهم الدهشة إزاء تأثر أيديولوجية الطوائف بهذا الوضع.

ويمكننا استخلاص عدد من المعلومات الإضافية بشأن الإطار التاريخي والأيدولوجي للفتوة من خلال دراسة قائمة أسماء رعاة الطوائف الحرفية، والوقوف بصفة خاصة على أسماء المدن التي تتواجد بها أضرحتهم. وكما سبق أن ذكرنا، فإنه من المفترض أن يكون هؤلاء من الصحابة، لكن هذا الأمر لم ينطبق سوى على بعض الأسماء التي ورد ذكرها في القوائم التي بدأت بسلمان الفارسي أو بلال الحبشي. وقد تضمنت القوائم عدداً كبيراً من الشخصيات التي ترجع إلى عصور أكثر حداثة بدءاً بحسن البصري (٦٤٢-٧٢٨)، أو نو النون المصري (ولد نحو عام ٧٩٦ وتوفي عام ٨٦١)، وانتهاءً بسلطان أخي بابا (أخي أوران أحد أولياء المتصوفين الأتراك خلال القرن الثالث عشر، وتضمنت أخباره عدداً من الأساطير)^(١)، وعلى بن عمر الشاذلي (القرن الخامس عشر)، وأبو بكر بن عبد الله

(١) انظر دراسة ماسينيون: MASSIGNON, Salmān Pak, passim. وانظر بصدد كل هذه الشخصيات المختلفة المقالات التالية:

- E.I.²: W. 'ARAFAT (I, 1251), RITTER (III, 254-5), SMITH (II, 249), TAESCHNER, (I, 334).

العبداروس (توفى عام ١٥٠٨/١٥٠٩)^(١) اللذين ارتبطا بمجال تجارة البن. والوقوف على أماكن أضرحة رعاة الطوائف يعكس مدى غلبة الشيعة العراقيين والفرس؛ فقد وجدنا من بين ٦٧ راعياً ورد ذكرهم في مخطوطة ٩٠٦ ثلاثة عشر شخصاً تم دفنهم في الري^(٢)، وثلاثة عشر آخرين في الكوفة، وخمسة في المدينة المنورة وهرمز، وأربعة في بغداد، وأربعة في القاهرة، بينما تم دفن الأعداد المتبقية في مختلف أجزاء العالم الإسلامي بشكل يعكس النزعة التوحيدية على حد قول ماسينيون^(٢)، بدءاً بالجزائر التي ضمت أضرحة رعاة العقباتية (رقم ٢٧) والنجارين (رقم ٥٠)، وفقاً لما ورد في مخطوطة جوته ٩٠٦، وانتهاءً بالهند التي ضمت قبر راعي المشعالجية (رقم ٤٧). إلا أن الأساطير قد أحاطت بشخصية العديد من هؤلاء الرعاة (ذكرت مخطوطة جوته ٩٠٦ أن أعمار الرعاة السبعة عشر الأوائل قد بلغت عند وفاتهم: ٣٣٠ - ٤٠٣ - ٢٠٩ - ٢٩٠ - ١٠٠ - ٣٠٠ - ١٩٠ - ٩٠ - ٩٠ - ١٠٠ - ٢٠٠ - ١٣٠ - ٤٧٠ - ٢٣٠ - ١٧٠ - ٨٧ - ١٠٠ عام)، كما تحيط الشكوك بحقيقة أخبارهم التاريخية، باستثناء عدد من الشخصيات المعروفة.

وفي ختام هذه الدراسة حول الفتوة في ظل الحكم العثماني، ثارت مشكلة أساسية تمثلت في معرفة مدى احتفاظ الفتوة بنشاطها الكامل، ومدى مطابقة الوصف الذي استخلصناه من تلك الكتب الدقيقة للحقيقة الواقعة في الوقت الحالي. فهناك بعض الدلائل التي تؤكد استمرار ممارسات الطوائف الحرفية حتى القرن التاسع عشر؛ حيث وصف لين مراسم الفتوة الرئيسية موضحاً استمرار طقوس الانضمام للطوائف لدى "النجارين، والدباغين، والمزينين والكتبية، وعدد قليل من الحرفيين الآخرين". وأشار على مبارك باشا فيما بعد إلى استمرار مراسم الشد لدى الصرمامية، والمزينين، والحمامية، بل إن طائفة الصرمامية ظلت محتفظة بمراسم الشد في بداية القرن العشرين، وهو ما تعرض له بالوصف محمود صدقي على

(١) انظر مقال: C.VAN ARENDONK, E.I.², II, 671-6. انظر كذلك: A. DARRAG, Barsbay, 231. ورد ذكر الشاذلي في جميع القوائم باعتباره رئيس طائفة القهوجية. ولم يرد ذكر العبداروس سوى في مخطوطة جوته ٩٠٣ باعتباره رئيس "صبيان القهوة" (رقم ٥١).

(* تبعد الري ٨٠ كيلومتراً عن طهران، وبها ضريح الرازي (المراجع).

(٢) L. MASSIGNON, La futuwwa, Opera Minora, I, 415.

نحو يطابق الذين سبقوه^(١). ويبدو أنه منذ بداية القرن التاسع عشر لم يهتم سوى عدد قليل من الطوائف الحرفية باستمرار الفتوة. ولا بُد من وجود دلالات واضحة لهذا الصمت الرهيب الذي اكتنف جميع المصادر التاريخية بشأن الفتوة، باستثناء تلك الفقرة الطويلة التي ساقها الجبرتي بصدد الانضمام إلى طائفة القواسين والرماء، بل إن كلمات مثل "الفتوة" و"الشد" لم يرد ذكرها في أية مواضع أخرى^(٢).

وكما سبق أن أوضحنا في العديد من المواضع الأخرى، لا ريب أن تطور نظام الطوائف الحرفية كان من العوامل المذيبة لنظام الفتوة الذي صارت احتمالات تطوره محدودة؛ فقد توقفت التغيرات التي شهدها هذا النظام عند حدود القرن السادس عشر بما فيها انضمام طائفة القهوجية لتلك المنظومة. وإن صدقت حقيقة استمرار الفتوة داخل طوائف الحرف التقليدية، فإن أكثر من ثلثي طوائف القاهرة قد خرجت عن هذا الإطار خلال القرن الثامن عشر.

وصار لزاماً على نظام الطوائف الحرفية التخلص تدريجياً من هياكله التقليدية، بسبب ما شهدته من تطورات واكبت التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على القاهرة. وعلاوة على هذا العامل الداخلي، كانت هناك تداعيات موقف العثمانيين الذي يحمل قدرًا من السلبية إزاء نظام الطوائف الحرفية. وتجدر الإشارة هنا إلى "كتاب الذخائر" الذي تم تحريره في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، وتضمن العديد من التوبيخات الموجهة إلى أفراد الطوائف المختلفة من أجل الحفاظ على تقاليد الطوائف التي أخذت في الانهيار. ووفقاً لما ذكره بير، فإن مؤلف هذا الكتاب قد أرجع هذا التدهور إلى الاحتلال العثماني، في حين ذكر المماليك باعتبارهم "أهل الخيرات"؛ لأنهم كانوا يمثلون العصر الذهبي للطوائف الحرفية، ثم شرع يعدد مساوئ العثمانيين التي تمثلت في تسلي الأجنبي وإلغاء مخصصات الطوائف والتكايا، فضلاً عن تدخل الحكام في شئونها، ولا سيّما بصدد تعيين شيوخ الطوائف الذين صاروا من رجال الشرطة المالية والإدارية التابعة للسلطات؛ لذا أعرب مؤلف "كتاب الذخائر" عن بغضه

(١) على باشا، الخطط، ج١، ص. ١٠١. محمود صدقي، طائفة القوافين، ص. ١٠٩. انظر كذلك:

.LANE, Manners, 515

(٢) الجبرتي، ج٢، ص. ٢١٤.

الشديد لهؤلاء الأتراك الذين شبههم بأولاد العرب (المصريين) على نحو يسيء إليهم^(١).

وإننا نعتقد أنه يجب اعتبار اختلاف العقائد الذي سبق أن أشرنا إليه داخل بعض الطوائف الحرفية بمثابة إحدى علامات انهيار الفتوة، أو على الأقل ضعف الدور الفعلي الذي تضطلع به. ولم يتوافر لدينا أى دليل على اشتراك أفراد طوائف القاهرة من غير المسلمين فى مراسم الشد مثلما كان الحال فى دمشق خلال القرن التاسع عشر على حد قول إيليا القدسي^(٢). وقد يسعنا أن نعتقد كذلك أنه كان بلا شك من الصعب وجود احترام فعلى لقواعد الفتوة فى ظل اختلاف العقائد، كما أن وجود النصارى داخل الطوائف قد أفضى إلى إضعاف النموذج الدينى الذى تجسده الفتوة. ومن هنا، انفصلت الطوائف الحرفية عن ركيزتها الأيديولوجية، وصارت إحدى هيئات المنظومة الاجتماعية والاقتصادية بالقاهرة.

٥. مراتب الطوائف الحرفية

تضمنت الطوائف الحرفية سلسلة من المراتب المختلفة التى يصل إليها الفرد بعد تخطى سلسلة مماثلة من الدرجات الخاصة بعملية التلقين. إلا أنه يبدو أن بلوغ هذه المراتب لم يكن بتلك الصعوبة التى وصفها كتب الفتوة؛ فالصورة التى رسمتها مخطوطة جوته ٩٠٦ على سبيل المثال لم تكن لتتطبق على جميع الطوائف أو تتوافق معها، بل إن مؤلف الكتاب قد أشار بكل وضوح إلى أن عصره لم يعرف الالتزام الشديد بالعادات القديمة. ومنظومة الطوائف الحرفية خلال تلك الفترة التى تعيننا كانت تتسم بالسلاسة والمرونة.

(١) انظر بصفة خاصة مخطوطة جوته ٩٠٣، ورقة رقم ١٥٥، ورقم ١١٦ أ. انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 11-5.

(٢) Elia QOUDSI, Notice, 29-30. MASSIGNON, Les corps de métiers, 484.

المبتدئون والعمال

ورد في "كتاب الذخائر" أن عملية التعليم تضم بابين من إجمالي أربعة أبواب تهيئ لأصحابها الانضمام إلى طائفة ما. ويبدو أن دخول المبتدئ تحت إمرة معلمه كان مصحوبًا بإحدى المراسم التي أطلق عليها الكتاب اسم "الالتحام"، حيث كان يعقد حزام حول خصر المتقدم على غرار ما يحدث في عملية الشد. ومخطوطة جوته هي التي أشارت وحدها إلى نوع آخر من المراسم أطلقت عليه اسم "العهد"^(١).

لم تعرف الطوائف الحرفية المصرية وجود قوانين محددة بشأن الشروع في تعلم حرفة ما، بل إنه لم تكن هناك كلمة محددة تستخدم في الحياة اليومية من أجل وصف المستجدين؛ فإن كلمة "مبتدئ" التي وجدناها في كتب الفتوة لم يرد ذكرها في النصوص الأخرى التي استخدمت كلمة عامة وغير محددة ألا وهي كلمة "غلام"، كما ورد ذكر الفعل "مارس" دون اشتقاق اسم الفاعل منه. "وقد أكد شابرول أنه لم تكن هناك قواعد ثابتة لتعلم حرفة ما؛ فالوالد يصطحب ابنه إلى أحد الحوانيت ليضعه تحت إمرة أحد المعلمين، ويحضر الابن معه طعامه، لأنه يقضى اليوم بأكمله في الدكان، ولا يعود لوالده سوى في المساء. وحينما يبدأ الابن في تعلم الحرفة، فإنه يحصل على أجر يتزايد حسب مهارته". ولم تكن هناك مدة محددة لعملية التعليم، ولا قدر محدد للأجر الذي يتلقاه المبتدئ، بل لم تكن هناك أية التزامات من قبل المعلم تجاه الغلام عدا تعليمه الحرفة ومعاملته معاملة حسنة. وقد أكد جيرار أنه كان بوسع شيوخ الطائفة "معاقبة الحرفي وضربه بالعصا إذا ما أساء معاملة غلامه الذي عهد إليه بمسئولية تعليمه"^(٢).

(١) انظر: مخطوطة جوته ٩٠٣، ورقة رقم ٤٦أ. أحمد شلبي، ورقة ١٥١ أ، حيث ذكر أن غلاماً قد التحق بالعمل في حانوت أحد المزيين بعد أن ربطه بالحزام، "فأناه الأسطى محزماً تحزم فيه وقايشاً". انظر كذلك:

-BAER, Egyptian Guilds, 50.

(٢) CHABROL, Essai sur les mœurs, 515. GIRARD, Mémoire, 603. GERMAIN MARTIN, Les bazars du Caire, 34. Mémoires sur l'Egypte, III, GIRARD, Mémoires sur la Province du Fayoum, 351.

وكل الشواهد تؤكد أن عدم وضع قواعد ثابتة يرجع بصورة كبيرة إلى شيوع توريث الحرف المختلفة؛ فالابن يتعلم الحرفة لدى والده قبل أن يخلفه في ورشته أو حانوته، وابن المعلم كان يتعلم يوماً حرفة والده على يد أحد زملائه؛ مما يفسر هذا النوع من العلاقات غير المشروطة التي تربط بين الحرفيين.

وقد أكدت بعض المصادر أنه بعدما يتعلم المبتدئ أصول حرفته، فإنه يصبح واحداً من العمال عقب تأدية نوع من المراسم يماثل مراسم إجازة المعلم، ويذكر "كتاب الذخائر" في هذا الصدد أن المبتدئ يتخطى هنا "الباب" الثالث، وينضم إلى الطائفة بعدما يصبح من "العمال" أو "الصناعية". إلا أن التفاصيل التي يسوقها الكتاب بشأن عملية الشد (المفاوضات الأولية، وطلب الانضمام للطائفة، واجتماع أفرادها ليشهدوا انعقاد أربع عقد حول خسر المتقدم، وإعداد الوليمة) تشبه تماماً مراسم الشد الخاصة بالمعلمين؛ مما يجعلنا نعتقد في وجود خلط بين هذين النوعين، ولا نعلم إذا ما كان بلوغ هذه المرتبة المتوسطة بين المبتدئ والمعلم يستدعي إجراء مراسم خاصة بها.

كما أشارت المصادر التاريخية إلى وجود عدد من الأجراء أو الصناع الذين يعملون في الورش تحت إشراف المعلمين. وأحد نصوص جومار المعروفة تجعلنا نعتقد أن هؤلاء الأجراء كانوا يخضعون لرقابة شديدة من قبل رؤسائهم وشيوخ الطوائف: "إذا ما ترك أحد الأجراء العمل لدى رئيسه في أعقاب حدوث مشاجرة بينهما، أو بسبب استيائه من الأجر الذي يحصل عليه، لا يمكن قبوله للعمل في أي من الورش الأخرى قبل أن يتوجه إلى شيخ طائفته لشرح الأسباب التي دفعته إلى ترك معلمه؛ وفي بعض الأحيان يتوجه الشيخ إلى هذا المعلم، وينجح في عقد الصلح بينه وبين الأجير الذي تركه؛ وعدا ذلك يمكن للأجير ممارسة عمله لدى معلم آخر شريطة الحصول على موافقة شيخ الطائفة أو من ينوب عنه ثم توسطه لدى المعلم الجديد، وهو ما يكلف الأجير مبلغاً زهيداً يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بارة. والسلطة القضائية التي يمارسها هؤلاء الشيوخ على أفراد طائفتهم تؤكد أنهم كانوا ينتمون إلى الطائفة ذاتها، غير أننا لم نجد ما يشير على وجه التحديد إلى المكانة التي يحتلونها أو وضعهم الفعلي داخل نظام الفتوة.

المعلمون

عند بلوغ العامل مرتبة المعلم (الباب الرابع)، فإنه يكون قد وصل إلى ثاني الدرجات الرئيسية في منظومة الطوائف الحرفية.

تمت الإشارة إلى هذه الفئة من الحرفيين باثنين من المصطلحات؛ أولهما هو مصطلح "المعلم" الذي كثيراً ما صادفناه في النصوص المختلفة، لأنه صار ملتصقاً باسم صاحبه، فقد ذكر الجبرتي على سبيل المثال المعلم حسن عبد المعطى الذى كان يعمل بالبناء، والمعلم درع القصاب^(١). والمصطلح الثانى هو كلمة "الأسطى" وجمعها "أسطوات" التى تعد بمثابة الشكل الشعبى لكلمة "الأستاذ"؛ حيث وجدناها فى الأخرى فى النصوص التى توافرت لدينا ولكن بصورة أقل، وعلى الرغم من أنها تعادل كلمة "معلم" فإنها كانت مقصورة على معلمى بعض الحرف المحددة لأسباب نجهلها، مثل الحلاقين والخياطين.

ولسنا على يقين من أن تصنيع "عمل رائع" أو اجتياز اختبار ما يمثل السبيل للحصول على إجازة المعلم؛ لأننا لا نملك سوى عدد قليل من الدلائل على هذا الأمر، مما يجعلنا نعتقد أن شيوع هذه العادة داخل بعض الطوائف لا يعطينا الحق فى تعميمها. ومن هنا، يصعب علينا كذلك استخلاص عدد من النتائج من خلال ما كتبه ليون الإفريقى الذى ذكر أنه: "إذا ما أقدم أحد أفراد الطائفة على ابتكار منتج جديد بواسطة الحرفة التى يمتنها، فإن زملاءه يلبسونه حلة ذهبية، ويطوفون به بين الحوانيت بموكب (زفة) يقوده عدد من العازفين، وكأنه قد أحرز نصراً ما، بل إن كل شخص يمنحه قطعة من الفضة". كما أكد جيرار أنه "حينما يرغب أحد العمال فى ممارسة حرفة الحياكة لحسابه الخاص، فإنه يتعين عليه صناعة قطعة من القماش كعمل فنى رائع، ثم يعرضه على معلمى الطائفة الذين يجتمعون للحكم على مدى جودته، وإذا ما استشعروا مهارته الحقيقية، فإنهم يعدونه واحداً منهم". وقد جاءت فى فترة لاحقة الدلائل القاطعة التى ساقها كل من على مبارك باشا (صناعة شىء دقيق)، وجرمان مارتين ("عمل رائع يصنعه المعلم

(١) الجبرتي، ج١، ص٣٨٢؛ ج٢، ص١٦٥. انظر: HAUTECOEUR et WEIT, Mosquées,

الْمُنْتَظَرُ")، ومحمود صدقي (صناعة زوج من "المراكيب" كى يصير قوفاً)، غير أننا لا نستطيع قبولها لأنها وردت فى فترة متأخرة للغاية^(١). ويبدو أنه فى بعض الحالات كان يتم إخضاع المتقدم لاختبار ما قبل قبول انضمامه. وأكد فانسلب كذلك أنه كان يتعين على الذين يرغبون فى العمل كـ"سعاة للإسكندرية" حمل مشعل مضاء يضعونه على أكتافهم فى وعاء حديدى يبلغ وزنه ٣٦ رطلاً، ويسيروا به لمسافة ٢٧ ميل يقطعونها مرتين على طريق رشيد خلال يوم واحد. ويروى موريسون بهذا الصدد أنه كى يتم قبول أحد الأشخاص فى طائفة السقائين، كان يتعين عليه حمل قربة مصنوعة من جلد الماعز ومملوءة بالرمال بحيث يبلغ وزنها ٦٧ رطلاً، وذلك لمدة ثلاثة أيام دون أن يحق له الاتكاء على شىء، أو أخذ قسط من الراحة، أو النوم خلال تلك الفترة^(٢). غير أن ما نعلمه بشأن حب الرحالة الأوروبيين لكل ما هو مثير وجذاب - سواء كان من الأمور الحقيقية أو المختلقة - يجعلنا لا نثق فى صحة هذه الأقوال.

لكننا على يقين تام من أن انضمام شخص ما لإحدى الطوائف يستلزم الحصول على موافقة شيخ الطائفة (الذى يحصل على ضريبة من العضو الجديد) والمعلمين الآخرين؛ ففى ظل هذه الأوضاع يتم منح المتقدم إجازة "المعلم" التى لا يستطيع بدونها ممارسة الحرفة لحسابه الخاص أو فتح حانوت لمزاولتها. وعلى الرغم من أن شيخ الطائفة كان يتمتع بسلطات واسعة للغاية، فإنه يتعين عليه استشارة زملاءه الآخرين. وقد وصف مؤخراً محمد شركس الحسين الإجراءات المتبعة داخل الطوائف؛ حيث يعد من أقدم شيوخ طائفة تجار النحاس التى ظلت محتفظة بقوانين الطوائف الحرفية لفترة طويلة، غير أن الوصف الذى ساقه لا ينطبق إلا على "الماضى المنصرم": "كانت حالة المرشح تخضع لفحص دقيق يبحث فى أصله، وماضيه، وعاداته... الخ. وتتم استشارة جميع أفراد طائفة تجار

(١) محمود صدقي، طائفة القوافين، ص. ١٠٩. على باشا، الخطط، ج١، ص. ١٠١. انظر كذلك:

- LÉON L'AFRICAIN, description de l'Afrique, III, 376. GIRARD, Mémoire, 603.

GERMAIN MARTIN, Les bazars du Caire, 31.

(٢) VANSLEB, Nouvelle Relation, 211. MORISON, Relation historique, 137.

النحاس، فلا يتم قبوله سوى عقب شهادة الجميع لصالحه^(١). ويسوق الجبرتي العديد من الأمثلة على انعقاد مثل هذه الاجتماعات لدى الكتبة والخطاطين الذين يمنحون إجازاتهم في إطار قواعد تكون أحياناً شديدة الرسمية. وفي إطار تناول طائفة الكتبة، أشار الجبرتي إلى حالة الخطاط علي بن عبد الله الذي رفض معلمه منحه الإجازة على الرغم من مهارته الفنية؛ مما دفعه إلى عقد مجلس يضم جميع رؤساء الخطاطين الذين منحوه الإجازة، ويبدو أن هذه الرواية توضح إمكانية اللجوء إلى مجلس رؤساء الطائفة بدلاً من شيخها^(٢). ويبدو كذلك أنه كان يحق للسلطات الإدارية التدخل في عملية منح إجازة "المعلم"، وإن كان ذلك ينطبق على بعض الحرف على أقل تقدير؛ فوفقاً لما ذكره مارسيل، كان الأغا "يختبر العمال الذين يتقدمون لممارسة حرفة الصياغة، ويفرض ضريبة مالية على الذين يتم منحهم إجازة المعلم"^(٣)، إلا أن هذه الحالة لها قدر كبير من الخصوصية بسبب الدور الهام الذي يضطلع به الصاغة في النشاط المالي.

إن احتكار كل طائفة لحرفة ما ومتابعة انضمام أعضاء جدد على نحو دقيق كان من شأنه الحد من عدد أبناء الطائفة، وتجنب حدوث أية منافسات بينهم. كما ازدادت صعوبة انضمام "الغريباء" للطوائف المختلفة بسبب نظام الجدك الذي تطرقنا إليه من قبل. ويبدو أن الحصول على الجدك كان مرهوناً بموافقة الطوائف المعنية التي تحدد بلا شك قيمة الجدك الإجمالية، وفقاً للقوانين السارية داخل كل طائفة على حدة^(٤). ويمكن أن تختلف هذه القيمة من فترة إلى أخرى، ومن حرفة إلى أخرى، بل تختلف كذلك حسب حجم الحانوت أو الورشة، ولنذكر هنا أن أعلى قيمة رصدناها لهذا النظام في التراكات بلغت ٧٧٠ و ٤١,٤٠٠ بارة. ولعل ما يثير

(١) الحوار الذي تم نشره في جريدة Images، القاهرة، ٢٦ أبريل، ١٩٤٧، العدد رقم ٩٢٠.

(٢) الجبرتي، ج١، ص. ١٦٦، ٢٦٥، ٢٨٥، ٣٩٢؛ ج٢، ص. ٩٦، ١٨٨، ٢١١، ٢٦٧.

(٣) BRETON, l'Egypte et la Syrie, IV, 246 (Note de Marcel). ESTÈVE, Mémoire, 361.

(٤) هذا ما يمكن استخلاصه من العديد من وثائق المحاكم، ولا سيما ذلك النص (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٧، ص. ٤٥٢، ١٦٩٠) الذي أشار إلى تحديد قيمة جدك أحد الحوانيت وفقاً للقواعد السارية بين القوافين (العادة حسب القوانين بين القوافين). انظر بصدد نظام الجدك الفصل السابع.

الاهتمام أكثر من هذه الأرقام هي النسبة بين قيمة الجدك والحجم الإجمالي للتركة. ومن ذلك على سبيل المثال التركات التي خلفها ثلاثة تجار للأقمشة بالحمزاوى فى نهاية القرن الثامن عشر، حيث سجل متوسط قيمة الجدك مبلغاً كبيراً للغاية (٣٤,٨٠٠ بارة) يقترّب من ١٥% من متوسط قيمة الثروات الإجمالية (٢٣٨,٣٢٢ بارة). وكانت قيمة الجدك بالطبع أقل لدى التجار والحرفيين الأكثر تواضعاً، إلا أنها كانت تحتل دوماً نسبة هائلة من تركاتهم. ولقد تمكنا من الوقوف على قيمة الجدك فى تركات خمسة قوافين بين عامى ١٦٩٠ و ١٧٥٣؛ حيث بلغ متوسط القيمة الإجمالية ٣,٦١٤ بارة فى ثروات يقدر متوسط حجمها بـ ١٤,٤٥٧ بارة، والجدك يمثل فى هذه الحالة ما يقرب من ٢٥% من قيمة الثروة الكلية. وقد أسهم هذا النظام بلا أدنى شك فى مواصلة احتكار أبناء الحرفيين لمهنة آبائهم.

ويحصل الحرفى على إجازة "المعلم" عقب تأدية نوع من المراسم التى تم وصفها بفيض من التفاصيل^(١). فحينما يكتسب المتدرب خبرة كبيرة فى مجال حرفته بشكل يؤهله إلى فتح ورشته أو حانوته الخاص، فإنه يصطحب معلمه (أو والده) إلى شيخ الطائفة للإعراب عن رغبته فى الحصول على إجازة "المعلم". ثم يرسل الشيخ نقيب الطائفة إلى المعلمين الآخرين وزملاء المرشح الجديد كي يدعوهم إلى مشاهدة مراسم القبول. ويحمل النقيب معه باقة من الأعشاب أو الزهور التى يوزعها على كل فرد من المدعوين وهو يتلو معه الفاتحة، ثم يعلمه بموعد إقامة المراسم ومكانها. وفى الموعد المحدد، يجتمع المدعوون بصفة عامة فى منزل والد العضو الجديد أو فى مكان رطب، ثم يتناولون القهوة، ويأتى النقيب بالمتقدم ليمثل بين يدي شيخ الطائفة. ويبدأ الشيخ بسؤال الشاب عن سبب هذه الزيارة، فيجيب النقيب أن العامل الذى بصحبته قد حصل على قدر كاف من التعليم

(١) فضلاً عن مختلف مخطوطات الفتوة التى سبقت الإشارة إليها، نجد النصوص الأساسية التى تتناول هذه المراسم فى: الجبرتي، ج٢، ص. ٢١٤-٦ (مراسم القبول لدى صانعى الأقواس والسهام). على باشا، الخطط، ج١، ص. ١٠١. محمود صدقي، طائفة القوافين، ص. ١٠٩-١١٠. أحمد أمين، الصعلكة والفتوة، ص. ٨٢-٨٦، كما نجدها كذلك لدى كل من:

- JOMARD, Ville du Caire, 698-9. LANE, Manners, 515-6. GERMAIN MARTIN, Les bazars du Caire, 32-4. CLERGET, Le Caire, II, 133-4. G. BAER, Egyptian Guilds, 60-2, 63-4. Elia QOUDSĪ, Notice, 18-29 (بصدد دمشق).

الحرفي، ويرغب في فتح ورشته الخاصة لمزاولة حرفته عقب إجازته كـ"معلم". وتُتلى الفاتحة، ثم يشرع الشيخ في تأدية مراسم الشد حسب عدد من الشعائر الدقيقة، حيث يربط حول خصر العضو الجديد حزامًا تتراوح عقده بين ثلاث وست عقد على أقصى تقدير على حد قول علي مبارك باشا، أو سبع عقد على حد قول محمود صدقي، وفقًا لعدد المعلمين المتواجدين الذين يتمتعون بمكانة هامة؛ لأن كل عقدة تتطوى على بعض المعاني الرمزية. وتُتلى الفاتحة من جديد خلال الأوقات المختلفة لتأدية هذه المراسم. وبانتهاء ربط جميع العقد ثم حلها، يصير الشاب من أفراد الطائفة، ويحمل لقب "المشدود"، وكل هذه المراسم ذاتها تحمل اسم "شد الولد". ويبدأ شيخ الطائفة حينئذ في توجيه بعض النصائح إلى المعلم الجديد بشأن ضرورة "التزام الإخلاص في جميع شئونه، والحرص على التجديد في مجال حرفته، وانتهاج جميع السبل من أجل إتقان مهنته"^(١). وعقب الانتهاء من كل هذه المراسم، يتم إعداد وليمة كبيرة في اليوم ذاته (الين)، أو بعد عدة أيام (جومار). وعملية الشد تكبد العضو الجديد نفقات هائلة، فضلاً عن الهدايا التي يتعين عليه تقديمها إلى نقيب الطائفة والرؤساء المتواجدين، والتي تتكون بصفة أساسية من الأقمشة والصابون. وقد تم الاحتفاظ لفترة طويلة بمراسم الشد الخاصة بقبول "المعلمين" من بين جميع التقاليد الأخرى الخاصة بالطوائف الحرفية، غير أن ذلك لم يكن يحدث سوى في عدد من الطوائف التي أخذت تتناقص تدريجيًا.

شيوخ الطوائف الحرفية

على الرغم من وجود عدد من الكلمات التي كانت تستخدم من قبل لوصف الذين يديرون شئون الطوائف الحرفية، فإن كلمة "شيخ" وجمعها "مشايخ" كانت هي الأكثر شيوعًا خلال الحقبة العثمانية. وقد وجدنا كلمة "عريف" وجمعها "عُرفاء" لدى المقریزی وفي كتاب "ألف ليلة وليلة" وبعض نصوص الحسبة، غير أنها

(١) انظر: GERMAIN MARTIN, Les bazars du Caire, 33. ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في هذا الصدد أقوال علي بن عبد الله عند قبول حسن في طائفة صانعي الأقواس والسهام (الجبرتي، ج٢، ٢١٤).

دخلت تمامًا في طي النسيان. كما استخدمت بعض المصادر التاريخية المصرية كلمة "كبير الحرف" ولكن بصورة أقل، وينطبق الأمر ذاته على كلمة "المقدم"^(١). وكثيرًا ما صادفنا كلمة "رئيس" في النصوص التاريخية ووثائق المحاكم، إلا أن استخدامها يقتصر على طوائف الأطباء التي كانت تقع إلى حد ما على هامش منظومة الطوائف الحرفية: رئيس الحكماء (١٥٧٥)، ورئيس الأطباء (١٦٣٥)، ورئيس الجراحين (١٦٣٥)، ورئيس مارستان المنصوري، ورئيس الرؤساء (١٧٥٥)^(٢).

ويرمز الشيخ إلى كيان الطائفة؛ لأنه يمثل السلطة العليا التي تحكم أفرادها. ووفقًا لما ورد في "كتاب الذخائر"، فإن الاصطلاح يمثل هذه المهام كان يأتي في أعقاب تأدية نوع خاص من مراسم الشد التي تتعقد خلالها العقدة الثالثة باسم حسن البصرى الذي يُعد بمثابة الرئيس الأكبر لجميع المشايخ^(٣).

ولم تتفق المصادر التي توافرت لدينا بشأن كيفية تعيين شيوخ الطوائف، وحجم المشاركات الخاصة بعملية الانتخاب والتعيين؛ فوفقًا لما ورد في مخطوطة جوته ٩٠٣، كانت السلطات تتولى مهمة تعيين شيوخ الطوائف خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهو ما تصدى له كاتب المخطوطة؛ لأنه يشكل أحد أسباب انهيار التقاليد الخاصة بالطوائف، لكنه أقر حق أبناء الطائفة في معارضة تعيين أحد الأفراد كشيخ لطائفتهم، بل إمكانية عزله في حالات بعينها. وعلى النقيض تمامًا، أكد بوكوك أن الخدم (النوبيين) كانوا يشكلون فيما بينهم ما يشبه الحكومة التي يختارون من خلالها من يترأسهم، وهو ما يعضد ما ورد في أحد نصوص الجبرتي الذي لم يستبعد تمامًا تدخل السلطة، لكنه حينما سرد ترجمة

(١) ابن أبي السرور، ورقة رقم ١٦٧ (١٦٣٦). الجبرتي، ج٤، ص. ١٥٩، ١٩٩. الإسحاقى، كتاب الأخبار، ص. ٢٥٦. انظر كذلك:

- CHABROL, Essai sur les moeurs, 518.

(٢) الإسحاقى، B.N.، ١٨٤١، ورقة رقم ٢٠١. مرعي، ص. ٣٥٠. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٤٤، ص. ٢٠٣ (١٦٣٥). الجبرتي، ج١، ص. ٢١٦.

(٣) انظر: BAER, Egyptian Guilds, 55-6. ولنذكر هنا أن حسن البصرى كان الرئيس السابع الذى تولى هذا المنصب على يد على .

حسن أفندي الخطاط الذي توفي عام ١٧٩٠، فإنه أشار إلى اختياره شيخاً لطائفة الخطاطين بموافقة جميع أفرادها، حيث قال: "جُعِلَ المُترجمَ شيخاً باتفاق منهم". ولعله يتعين علينا تفسير العديد من نصوص كتاب "وصف مصر" من المنطلق ذاته: "فقد كتب جيرار قائلاً إن أحد كبار المعلمين كان يدير شئون طائفة الحائكين، ويراقب أحوالها في جميع المدن، مثلها في ذلك مثل معظم الطوائف الأخرى. وجرت العادة على تولى هذا الشيخ المُنتخب مهام منصبه طوال حياته، شريطة ألا يثير استياء أفراد طائفته من خلال ممارساته المختلفة". وكل ما كتبه شابرول يؤكد أن تولى المشيخة كان يتم بالانتخاب، وإن كانت السلطات تتدخل في اختيار المرشحين: "بحلول نهاية العام، إذا لم يشعر الحرفيون بالاستياء من شيخهم، وأعربوا عن رغبتهم في بقاءه، فإنه لا يحق للكخيا المتولى استبداله... وإذا ما أعرب الحرفيون عن تدميرهم، يتعين على الكخيا ترشيح شيخ آخر ينتخبه أفراد الطائفة بالإجماع، دون اللجوء إلى طريقة أخرى، أو التفكير في مسألة الاقتراع التي كان الأتراك يعرفونها جيداً. وقد شهدنا بعض الحالات التي حاول خلالها الكخيا دفع عملية التصويت لصالح أحد المشايخ، لكن جميع رؤساء الحمامية اجتمعوا وتصدوا لهذا الانتهاك غير المشروع"^(١).

ويبدو أنه لا يسعنا التوصل إلى رأى قاطع بشأن تلك المسألة الهامة، غير أن القاعدة المتبعة بشكل عام تتمثل في ضرورة انتخاب شيخ الطائفة بواسطة زملائه تحت رقابة السلطات، أي رقابة الأغا وكتخدا الأوجاقلية وفقاً لمقتضيات الأحوال. وكانت الطريقة الفعلية المتبعة في انتخاب شيخ كل طائفة على حدة تختلف باختلاف حجم الطائفة، وتقاليدها، وقدرتها على مقاومة ضغوط السلطات، ومدى قوة هذه السلطات، وحجم النفع الذي سيعود عليها من جراء فرض أحد المرشحين^(٢)؛ مما يعكس إلى حد ما موازين القوى بين الطوائف الحرفية والسلطة الحاكمة، ويبدو أن ذلك كان يسفر عن حدوث بعض الصراعات التي لم تتوفر لدينا أية معلومات بشأنها، باستثناء ما ذكره شابرول.

(١) BAER, Egyptian Guilds, 70-1.

(٢) ألف ليلة وليلة، ج٣، ص. ٦٧.

ويبدو أن نصوص جيرار وشابروول التي أوردنا نكرها توضح إمكانية عزل شيخ الطائفة بواسطة أبنائها، إذا ما شعروا بالاستياء من ممارساته؛ وقد رأينا في قصة علاء الدين أن تجار السوق قرروا عزل شاهبندر التجار شمس الدين بسبب سلوكياته المشينة، إلا أن مثل هذا الإجراء يعد بالطبع من الحالات الاستثنائية. كما أننا لا نعتقد في صحة مسألة التجديد السنوي التي ساقها شابروول باعتبارها من القواعد العامة في جميع الطوائف الحرفية. وكل الشواهد تؤكد أنه لم يكن هناك ما يحول دون بقاء الشيخ في منصبه طوال حياته، وهو ما كان يمثل أكثر الحالات شيوعاً، كما هو الحال بالنسبة لمن تولوا منصب شاهبندر التجار. غير أن وثائق المحاكم قد تضمنت ما يفيد أن تولى الشيخ لهذا المنصب هو أمر مؤقت؛ لأننا وجدنا العديد من المشايخ الذين تنازلوا عن منصبهم بعد عدة سنوات، شريطة أن يعودوا إليه مرة أخرى، وخير مثال على ذلك هو مثال طائفة الحمامية التي تعاقب على رئاستها خمسة مشايخ على الأقل بين عامي ١٦٨٦ و ١٦٩٩، وكان من بينهم الشيخ رمضان الذي تولى هذا المنصب مرتين^(١).

لا يوجد تعارض مطلق بين انتخاب شيخ الطائفة بشكل نظري والتوريث الفعلي لمهام هذا المنصب؛ وعلى الرغم من عدم الاعتراف رسمياً بهذا الوضع، بل اعتباره من الأمور التي تثير بعض الاستياء، فإن العديد من الحالات قد شهدت احتكار أسراً بأكملها لمشيخة الطوائف الحرفية^(٢). وهناك العديد من الأمثلة التي تزخر بها وثائق المحاكم، مثل عائلة الفوى التي تولى العديد من أبنائها مشيخة سوق الغورية خلال القرن الثامن عشر: على الفوى (بين عامي ١٧٢٦ و ١٧٣٥)، ومن قبله والده الشيخ مصطفى الذي تولى مهام هذا المنصب، والحاج قاسم الفوى الذي تولى المشيخة بين عامي ١٧٥٣ و ١٧٥٩، والحاج أحمد ابن المرحوم قاسم

(١) ورد في وثائق المحاكم أسماء شيوخ طائفة الحمامية، ألا وهم على التوالي: أحمد (١٦٨٦)، والحاج رمضان (١٦٩٠)، وأحمد بن أحمد (١٦٩٢)، والحاج محمد (١٦٩٦)، والحاج رمضان (١٦٩٩).

(٢) انظر بصدد وظائف "شيخ البستانجية" برشيد التي يتوارثها "الأبناء عن الآباء": Vincennes, B. 6 9, 7 octobre 1798. انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 56. GIRARD, Mémoires, 598. Mémoires sur l'Egypte, III, GIRARD, Mémoires sur la province du Fayoum, 351. GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 278, 292-3.

(بين عامي ١٧٦٣ و ١٧٧١)^(١). وينطبق الأمر ذاته على طائفة القصابين التي سيطرت عليها عائلة درع في نهاية القرن الثامن عشر؛ فقد تولى الحاج عمر بن محمد درع مشيخة الطائفة عام ١٧٥٥، وتولى حموده درع هذا المنصب قبل عام ١٧٨٨^(٢). والعديد من أفراد عائلة مصباح تعاقبوا على مشيخة طائفة النحاسين في نهاية القرن، بدءاً بحموده مصباح نحو عام ١٧٨٥، ثم ولديه خليل (نحو عام ١٧٨٨) وحسن (نحو عام ١٧٩٢)^(٣)، إلا أن أكثر الحالات إثارة للدهشة هي حالة عائلة مراد التي يبدو أنها قد احتكرت بالفعل مشيخة طائفة الصندلجية منذ عام ١٧٤٠ حتى نهاية القرن. فقد ورد على التوالي في وثائق المحاكم ذكر الحاج مراد الذي توفي قبل عام ١٧٤٧، وولده زين الدين عبد الرحمن الذي تولى المشيخة بين عامي ١٧٤٧ و ١٧٤٩، ومراد بن عبد الرحمن بن مراد الذي تولى هذا المنصب نحو عام ١٧٥١، وعبد الرحمن مراد الذي يبدو أنه ابن ذلك الأخير (بين عامي ١٧٧٨ و ١٧٨٠)، وإسماعيل مراد بن عبد الرحمن مراد (بين عامي ١٧٧٩ و ١٧٩١)^(٤). وكل الشواهد تؤكد أن الاتجاه نحو التوريث كان قوياً للغاية؛ بحيث يمكن لأية عائلة أن تشكل "سلالة" من المشايخ إذا ما كانت تتمتع بنفوذ قوى ودائم داخل إحدى الطوائف.

والوثائق التي لدينا تؤكد أن إدارة الطوائف لم تكن تميل باتجاه الثروات، وإن كان هناك عدد من الأغنياء الذين تولوا مشيخة الطوائف بخلاف طوائف تجار البن والتوابل؛ فقد وجدنا تركات بلغت قيمتها ٩٠٦,٦٥٣ بارة (شيخ طائفة تجار التوابل بسوق الفحامين عام ١٦٢٤)، و ٨٠١,٣٠١ بارة (شيخ طائفة السكرية عام

-
- (١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٥، ص. ٢٣ (١٧٢٦). أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٥١ ب. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٣، ص. ٤١٦ (١٧٥٢)؛ سجل رقم ١٦٩، ص. ٥٦ (١٧٥٩)؛ سجل رقم ١٧٥، ص. ١٨٣ (١٧٦٣)؛ سجل رقم ١٨٥، ص. ٥٠١ (١٧٧١).
- (٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٤، ص. ٢٨٣ (١٧٨٨). الجبرتي، ج٢، ص. ١٦٥.
- (٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠٩، ص. ٢٣٩ (١٧٨٥)؛ سجل رقم ٢١٤، ص. ٣٣٠ (١٧٨٨)؛ سجل رقم ٢٢٠، ص. ٢٥٢ (١٧٩٢).
- (٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٥٧، ص. ٣٥٤ (١٧٤٧)؛ سجل رقم ١٦٢، ص. ١١٤ (١٧٥١)؛ سجل رقم ٢٠٣، ص. ٣١٥ (١٧٧٩)؛ سجل رقم ٢٢١، ص. ١٨١ (١٧٩٢). محكمة القسمة العربية، سجل رقم ١٢٦، ص. ٩١ (١٧٧٨)، ص. ٣٧٨ (١٧٨٠).

(١٧١٥)، و٢٧٠,٧٠٣ بارة (شيخ سوق الوراقين عام ١٦٢٤)، و٢٢٤,٤٩٨ بارة (شيخ طائفة الجلودية عام ١٦٩٠)، و١٧٤,٠٩٧ بارة (شيخ تجار مرجوش عام ١٧٦٧)، و١٤٤,٦٠٠ بارة (شيخ النحاسين عام ١٦٨٨)...الخ^(١). إلا أن المشايخ الفقراء كانوا أكثر عددًا، لكن طبيعة الوثائق التي توفرت لدينا تسوق لنا نسبة من الشركات الضخمة تفوق الحقيقة الواقعة. وحسبنا الإشارة إلى عدد من الشركات المتواضعة التي صادفناها خلال إعداد هذا البحث: ٦٩٧ بارة (شيخ القوافين عام ١٦٩٨)، و٢,٤٩٨ بارة (شيخ القوافين عام ١٧٦٠)، و٢,٥٥٥ بارة (الشيخ السابق للقهوجية عام ١٧٣٦)، و٣,٥٠٤ بارة (شيخ تجار الأسلحة النارية عام ١٧٢٨)، و٣,٩١٥ بارة (شيخ دلالي الكتان عام ١٧٧٣)، و٤,٩٣٦ بارة (شيخ السروجية عام ١٧١٣)...الخ. وكان من المنطقي أن يتولى المشايخ الأغنياء إدارة الطوائف الحرفية التي تتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة، والعكس صحيح بالنسبة للمشايخ الفقراء الذين يتولون رئاسة طوائف مثل طوائف القوافين، والسروجية، والزياتين، والحلاقين التي تضم الحرفيين والتجار ذوي الثروات المتواضعة. وقد اعترتنا الدهشة إزاء معرفة حجم شركة شيخ العطارين التي بلغت قيمتها ٨,٥١٣ بارة فحسب عام ١٧٨٦، وتركه شيخ الحمامية التي قدرت عام ١٧٣٥ بـ ٥,٣٣٣ بارة فقط. وانطلاقاً من متوسط الأرقام التي وقفنا عليها، نجد أن الأوضاع المادية لشيوخ الطوائف خلال القرن السابع عشر لم تكن تختلف عن أوضاع مجموع التجار والحرفيين:

(١) تم احتساب قيمة هذه الشركات والشركات التالية بالبارة الثابتة.

جدول رقم ٤٦

مقارنة بين متوسط شركات شيوخ الطوائف الحرفية
والحرفيين والتجار (باستثناء تجار البن والتوابل)
(البارة الثابتة)

المتوسط العام	شيوخ الطوائف الحرفية		الفترة التاريخية
	متوسط الشركات	العدد	
٦٢,٥٥٤	٦٨,٥٦١	٦	١٦٣٦-١٦٢٤
٥٩,١٦٧	٧٣,٣٦٥	١١	١٧٠٠-١٦٧٩
٥٣,٩٧٣	٣٠,٩١٥	١٦	١٧٩٨-١٧٧٦

المصدر: المحاكم

ملحوظة: لم يتوافر لدينا سوى عدد قليل من شركات شيوخ الطوائف الحرفية؛ مما جعلنا لا نعتد بقيمة أكبر الشركات وأصغرها خلال كل فترة من الفترات الثلاثة محل الدراسة، كيلا نحدث عدم توازن بين قيمة المتوسطات التي حصلنا عليها.

وقيمة هذه الأرقام هي بطبيعة الحال قيمة نسبية بسبب قلة المعلومات التي توفرت لدينا، لكنها تؤكد أن شيوخ الطوائف لا ينتمون إلى إحدى الطبقات الحرفية الأرستقراطية، بل يبدو أن وضعهم الاقتصادي قد أخذ في التدهور بحلول نهاية القرن الثامن عشر، غير أننا لا نمتلك المعطيات اللازمة للتدليل على صحة هذه الظاهرة. وقد نجح هؤلاء الشيوخ في تقلد مناصبهم بفضل نفوذهم بين أفراد الطوائف، ومكانتهم الشخصية وليس حجم ثرواتهم، وكما سبق أن أشرنا في أحد الفصول السابقة، فإنهم يمثلون بالفعل "الطبقة المتوسطة" التي ينتمي إليها السواد الأعظم من أبناء الطوائف الحرفية. وأوضح بير على نحو جيد أن الوضع الاقتصادي لهؤلاء الشيوخ كان يمثل انعكاساً لطبيعة الحرفة التي يزاولونها أكثر

من كونه انعكاسًا للمنصب الذي يتقلدونه. ولا يبدو أنهم قد اضطلعوا بدور فعلي على الصعيد الاجتماعي أو السياسي، فلم يذع صيت بعضهم سوى من خلال مشاركة "الطوائف" في تحديد الأسعار أو بعض مظاهر الحياة الطائفية، ولم يتجل دورهم التاريخي سوى من خلال ديوان بونابرت في نهاية القرن عند حدوث عدد من الاضطرابات، ومن خلال الأحداث التي شهدتها البلاد قبيل وصول محمد علي إلى الحكم.

ولم يحصل شيوخ الطوائف على رواتب ثابتة على الرغم من أنهم كانوا يتبعون الطبقة الحاكمة إلى حد كبير جعل أفرادها يتدخلون أحيانًا في اختياراتهم. غير أنهم كانوا يتمتعون بعدد من الامتيازات المالية مقابل المهام الإدارية التي يضطلعون بها. فقد كان يتعين عليهم تقسيم الضرائب المفروضة على أبناء الطوائف وجبايتها؛ مما دفعهم إلى الاحتفاظ بجزء من الأموال التي تصل إليها أيديهم، مثل شيخ القوافين الذي جمع عام 1801 13,611 تالري توازي ثلثي قيمة "الفردة الاستثنائية" المفروضة على أبناء هذه الطائفة، لكنه احتفظ لنفسه بمبلغ 501 قيمة الثلث، فضلًا عن نفقات عملية الجمع التي بلغت 665 تالري، وقد يسعنا أن نعتقد أن هذا الشيخ لم يكن يفعل خلال الاحتلال الفرنسي سوى ما كان يفعله في ظل الحكم العثماني، غير أن أفراد الطائفة كانوا أكثر خضوعًا؛ لأنهم كانوا يأملون في استماع السلطات إلى شكاوهم⁽¹⁾. كما كان شيوخ الطوائف يجمعون عددًا كبيرًا من الضرائب الثابتة والمتغيرة، وهي الضرائب التي وصفها شابرول بأنها "تكاد تكون كلها من قبيل التعسف... لكن شيخ الطائفة الذي يحق له زيادة حجم هذه الضرائب كان يلزم الاعتدال خوفًا على مكانته العامة ومنصبه وأملًا في الاضطلاع بأية مهام أخرى"⁽²⁾. وكان شيوخ الطوائف يحصلون على "دخل إضافي" يتضمن عددًا من الرسوم المختلفة التي يجمعونها نظير الانضمام إلى الطائفة، أو منح إجازة المعلم، أو افتتاح حانوت جديد، فضلًا عن "دراهم الشكاوى" والضرائب التي تتم جبايتها في بداية العام والضرائب المفروضة على

(1) Vincennes, B 6 64, 28 février 1801.

(2) CHABROL, Essai sur les mœurs, 515.

المصنوعات... الخ^(١). كما كانوا يجمعون الضرائب عند تصفية الشركات التي تتم تحت إشرافهم، والتي تحمل اسم "العوائد" أو "الخدمة" في بعض الأحيان، حيث كانت تتراوح قيمتها بوجه عام بين ١ و ٢% من حجم الشركة الإجمالي. وإذا ما احتسبنا مجموع هذه النسبة من عدد الشركات التي توفرت لدينا بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨ (٣٩ شركة)، فإننا نجد أنهم كانوا يحصلون في المتوسط على ١,٢% من قيمة الشركات. بل كان الشيوخ يجمعون الضرائب من العامة مقابل "توظيف" أهل حرفتهم على سبيل المثال أو توفير الأيدي العاملة. وكل هذه الضرائب التي كان شيوخ الطوائف يحرصون على جمعها تشكل عوضاً عن المبالغ التي يتعين على مشايخ بعض الحرف دفعها لكبار الضباط - سواء كان ذلك بصورة تعسفية أو غيرها - من أجل السماح لهم بمباشرة وظائفهم.

ولم تكن هناك سلطة أعلى من سلطة المشايخ في منظومة الطوائف الحرفية بالقاهرة إبان الحقبة العثمانية. ولم تشر أي من النصوص قبل علم ١٧٩٨ إلى وجود نظير لـ "شيخ المشايخ" الذي اضطلع بدور هام في هذه المنظومة بدمشق، لكن الفرنسيين ابتدعوا نحو عام ١٨٠٠ وظيفة "مدير الحرف" الذي تم تكليفه بمراقبة الطائفة دون أن يكون من أبنائها^(٢). وفي المقابل، كان هناك عدد من الأشخاص الثانويين الذين يساعدون الشيخ في مباشرة مهامه الإدارية والحرفية. ويأتي في مقدمة هؤلاء الأشخاص "النقيب" الذي يبدو أن الشيخ كان يتكفل باختياره ويباشر بنفسه مراسم الشد الخاصة بتعيينه. ويبدو كذلك أن النقيب كان يحتل مكانة شديدة الأهمية على صعيد مباشرة الطقوس الحرفية التي يتكفل بتنظيمها، كما كان يضطلع بدور إداري يتضح من خلال الإشارة إليه في سجلات المحاكم عند تصفية الشركات، حيث كان يتلقى العوائد، مثله في ذلك مثل شيخ الطائفة ذاته^(٣). ويختلف

(١) تناول على باشا هذه الضرائب بفيض من التفاصيل (الخطط، ج١، ص. ١٠٠-١٠١)، حيث تؤكد جميع الشواهد أنها كانت موجودة بالفعل خلال القرن السابق. انظر: الجبرتي، ج٣، ص. ١٩٩. انظر كذلك: CHABROL, Essai sur les mœurs, 515.

(٢) انظر مقال: W.M. BRINNER, The significance of the harāfīsh, 207-8 بصدد منصب "شيخ المشايخ" في قاهرة العصر المملوكي واختفائه فيما بعد. الجبرتي، ج٣، ص. ١٣٩. انظر كذلك:

- BAER, Egyptian Guilds, 22-3. Elia QOUDSĪ, Notice, 9-12.

(٣) BAER, Egyptian Guilds, 54-5. LANE, Manners, 515.

عدد النقباء من طائفة إلى أخرى، كما يمكن للنقيب أن ينوب عن الشيخ في المناطق الجغرافية التي تبعد عن مركز الطائفة الرئيسي؛ لذا نجد على سبيل المثال أن طائفة العطارين المتمركزة في حي الفحامين قد ضمت نقيب العطارين بخط باب الشعرية، كما كان لشيخ طائفة القهوجية ثلاثة نقباء بمصر وبولاق. وقد أشارت إحدى وثائق المحاكم إلى وجود "باشنقيب" الدالين فضلاً عن النقيب ذاته، لكننا نجهل طبيعة دور هذا الشخص وحجم مكانته على وجه التحديد. وضمت الطوائف كذلك عددًا من الشخصيات الثانوية الأخرى مثل الكتخدا الذي يرد نكره عند الإشارة إلى النقيب، غير أننا لا نعلم كذلك حقيقة اختصاصاته. وهناك أيضًا الكاتب الذي لا بد أنه كان يضطلع ببعض المهام الإدارية، والمنادى الذي يماثل شاويش الطوائف الحرفية في دمشق، ويعمل كرسول لشيخ الطائفة^(١).

مجلس الطائفة

بيد أن حق المساواة مكفول لجميع أفراد الطائفة، فإنه يبدو أنه كانت هناك جماعة تضطلع بدور خاص ينبثق عن حجم الخبرة التي اكتسبتها على المدى الطويل، ألا وهي جماعة "الكبار" أو "الاختيارية" التي يساعد أفرادها الشيخ في إدارة شؤون الطائفة دون أن يكون لرأيهم "الاستشاري" وجود شرعي؛ وهو ما يفسر ضالة حجم المعلومات بشأن نظام هذه الجماعة ووظائفها^(٢).

ولم يتوافر لدينا كذلك الكثير بشأن مجلس الطائفة، غير أن وجودها بات أمرًا مؤكدًا^(٣) تتضح حقيقته من خلال عدد قليل من الوثائق المعاصرة التي أشارت إلى الاجتماعات الدورية التي عقدها أفراد الطوائف، والعديد من الشواهد تفسر

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨٤، ص. ٤٤١؛ سجل رقم ٧٧، ص. ١٦٢؛ سجل رقم ٢٢٥، ص. ٣٧٣. الجبرتي، ج٤، ص. ٩٩. انظر كذلك: GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 293.

(٢) الجبرتي، ج١، ص. ٣٩٩. انظر: GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 284. BAER, Egyptian Guilds, 53.

(٣) تناول الجبرتي (ج١، ص. ٣٨٤) المجالس التي عقدها الخطاطين "على عادتهم". انظر: أحمد أمين، الصعلكة، ص. ٨٦.

أسباب دعوة شيخ الطائفة لعقد مثل هذه المجالس التي يتعين عليها اتخاذ القرار النهائي بشأن ضم أحد الأعضاء الجدد للطائفة المعنية، وهي التي تحكم كذلك على مدى جودة العمل الذي تتمسك به بعض الطوائف بتقديمه، بل الحكم كذلك على مدى المهارة الحرفية للمتقدم، والسماح له بافتتاح ورشته أو حانوته الخاص. وتتم استشارة هذا المجلس في حالة حدوث أية نزاعات، حيث يحق له أحياناً اتخاذ عدد من القرارات وفرض العقوبات اللازمة^(١). غير أن دور هذا المجلس يظل محدوداً للغاية في ظل السلطة المطلقة التي يتمتع بها شيوخ الطوائف، وهو ما تؤكد جميع الشواهد التي نذكر منها بصفة خاصة عدم اهتمام المصادر التاريخية بتناول هذا الدور. وهكذا، لم تكن الديمقراطية هي السبيل المتبع في إدارة الطوائف الحرفية بالقاهرة العثمانية، بل إن التطور الذي سيطر عليها لن يتعدى حدود اختصاصات المشايخ.

وظيفة الطوائف الحرفية

لم يتوافر لدينا سوى عدد من المعلومات المنتقصة حول نشاط الطوائف الحرفية، كما أن المصادر المتاحة لم تقدم لنا صورة كاملة بشأن حياة الطوائف، ولم تشر إليها سوى عند التعرض لبعض الخطوب أو الأزمات بشكل لا يتيح تصور حقيقة المسار الطبيعي لشئون الطائفة، كما أن الأدب المتخصص في هذا المجال (نصوص الفتوة) لا يعرض سوى صورة تقريبية. وكنا نأمل في الوقوف على حقيقة التطور الذي شهده نشاط الطوائف الحرفية في ظل الحكم العثماني، غير أن هذا الأمر بات مستحيلاً؛ لأننا نجهل حقيقة الوضع عند بدايته، وصار لزاماً علينا انتظار القرن الثامن عشر من أجل رسم صورة دقيقة للأوضاع السائدة، ولا سيما بعد الذي وجدناه في مخطوطة ٩٠٣ التي حفلت بالعديد من الملاحظات التي تتناول التداخيات السيئة للغزو العثماني على نحو يستدعي التزام الحذر قبل الأخذ به.

(١) الجبرتي، ج٢، ص٩٦. محمود صدقي، طائفة القوافين، ص١٠٨-١٠٩. انظر كذلك: GIRARD, Mémoire, 603.

الدور الإداري

أشارت بعض النصوص إلى وجود عدد من اللوائح الداخلية لكل طائفة (القوانين أو الطرائق)، إلا أننا لم نتمكن من الوقوف على أي منها، وقد يسعنا أن نفترض أن هذه القوانين كانت تنظم العلاقة بين المعلمين والعمال، والمعلمين وشيخ الطائفة، والحرفيين والتجار والجمهور (قواعد التصنيع وآداب المهنة)^(١). وكما سبق أن رأينا، هناك عدد من الشخصيات التي كانت تساعد الشيخ في إدارة شئون الطائفة، وتعد قائمة دورية بأسماء أفرادها من أجل تقسيم الضرائب المفروضة، بل تعد أحياناً سجلاً يتضمن البيانات المالية؛ فعند إدانة شيخ القوافين عام ١٨٠١، تم الإطلاع على سجل العوائد "والقائمة التي تضم أسماء أفراد الطائفة"^(٢). وقد استغل الحكام سلطة هؤلاء المشايخ على أبناء الطوائف الحرفية من أجل مراقبة سكان القاهرة، وإلا لما كان هناك من يحكمهم؛ فإن الطائفة الحرفية تشكل على الصعيد المهني الخلية الرئيسية في النظام الاجتماعي والإداري بالقاهرة (مثل طوائف الأحياء على الصعيد الجغرافي، أو الجماعات الأجنبية والأقليات على الصعيد الوطني والديني)، حيث تتيح "تطويق" الحرفيين والتجار الذي يشكلون معظم سكان القاهرة. وكان المشايخ ينقلون أوامر الحكام إلى أفراد طوائفهم، ويعملون على تنفيذها، ويشكلون كذلك همزة الوصل بينهم وبين الحكام، فيحملون إليهم المظالم

(١) سبق أن ذكرنا إن إحدى الوثائق التي يرجع تاريخها إلى عام ١٦٩٠ قد أشارت إلى "القواعد" الخاصة بصانعي الأحنية (القوانين بين القوافين) (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٧، ص. ٤٥٢). وقبل عام ١٧٨٠، كان يتم منح "الإجازة" في طائفة الخطاطين وفقاً للـ"طريقة" التي يتبعونها (الجبرتي، جـ٢، ص. ٦٠). ولنذكر كذلك أنه في عام ١٨١٣، كان شاهيندر للتجار يمارس سلطاته القضائية على الحرفيين والمتسبين وفقاً للقوانين السارية بينهم (الجبرتي، جـ٤، ص. ١٧٦). وفي عام ١٨١٥-١٨١٦، أصدر محمد علي أوامره لإقامة الورش الخاصة بنسج القطن، وإغلاق ورش الحرفيين بعد إلغاء "الطرائق" السارية بينهم (الجبرتي، جـ٤، ص. ٢٥٧).

(٢) انظر: Vincennes, B 6 64, 28 février, 1801. فقد أعد الفرنسيون قوائم تضم أسماء أفراد الطوائف المختلفة خلال فترة الاحتلال، غير أن مثل هذه القوائم كانت موجودة بالفعل قبل عام ١٧٩٨. انظر كذلك: أوليا شلبي، ص. ٣٨٢. أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٥٢ب. الجبرتي، جـ٣، ص. ١٠٧، ص. ٢٢٥.

للنظر فيها؛ غير أنه يبدو أن دور المشايخ في ظل الحكم العثماني كان يسير باتجاه الحكام أكثر من الرعية لنقل الأوامر والمطالبة بجمع الأموال والاستدعاءات المختلفة، أي أنهم صاروا يمثلون الطبقة الحاكمة أكثر من التعبير عن مطالب الرعية. والمقولة التي ساقها على مبارك باشا خلال القرن التاسع عشر تنطبق بالفعل على القاهرة العثمانية؛ فقد قال إنه "حينما كانت الحكومة ترغب في الحصول على شيء ما، فإنها تلجأ إلى المشايخ"^(١).

كان شيخ الطائفة يحظى بسلطات واسعة بين أفراد طائفته، ويعمل على تنفيذ رغبات الحكام لدى أتباعه. فقد كان يضطلع بدور إداري وتحكيمي على حد سواء؛ لأنه يعمل على تسوية النزاعات بين أبناء الطائفة، ولا سيما بين المعلمين والعمال الذين يختلفون بسبب تحديد الأجور أو تظلم أحد العمال من سوء معاملة معلمه، ويعنى كذلك بالنظر في النزاعات التي تنشأ بين الطوائف وبعضها البعض، أو بين التجار والحرفيين وعمالهم، كما يبدو أن سلطته كانت تُحوّل له معاقبة المخالفين بفرض الغرامات، أو إنزال العقاب الجسدي بهم، وغلق حوانيتهم، بل استبعادهم تماماً من الطائفة في حالة حدوث مخالفات جسيمة. والشيخ بصفة عامة هو المسئول أمام السلطات عن سوء سلوك أفراد طائفته؛ مما جعله يتمتع بسلطات إدارية كبيرة، وقد من السلطة القضائية^(٢).

(١) علي باشا، الخطط، ج١، ص١٠٠-١٠١. والحوار الذي أشرنا إليه أعلاه، والذي تم إجراؤه مع محمد شركش ونشر في جريدة Images. انظر:

- BAER, Egyptian Guilds, 77-79, 80-4. GIRARD, Mémoire, 598. JOMARD, Ville du Kaire, 699. LANE, Manners, 128. OLIN, Travels in Egypt, I, 293. BOWRING, Report on Egypt, 117. GERMAIN MARTIN, Les bazars du Caire, 30, 31, 48.

(٢) روى لنا الجبرتي قصة اثنتين من التحقيقات القضائية شديدة التميز، حيث أدى أحدهما إلى الكشف عن حقيقة إحدى جرائم القتل بفضل شيخ الخياطين، وكان التحقيق الثاني يصدد إحدى قضايا تزيف العملات بواسطة مجموعة من الحدادين.

الدور المالى

اضطلعت الطائفة بدور هام فى الحياة المالية؛ لأنها تمثل واسطة جمع معظم الضرائب المباشرة التى يتم فرضها على الحرفيين والتجار؛ فانطلاقاً من نظام الالتزام، كان الملتزم يشتري من السلطات حق جباية عدد محدد من الضرائب على مدار عام واحد. وكانت بعض عقود الالتزام تتبع خزانة الدولة، مثل الاحتساب والخردة التى تعد أهم هذه العقود على الإطلاق؛ إلا أنه كانت هناك بعض المقاطعات التى تم إنشاؤها خارج هذا الإطار، حيث كان مجموع هذه العقود يحتل جزءاً هائلاً من حجم النشاط الاقتصادى الحضرى خلال القرن الثامن عشر^(١).

وفضلاً عن جمع هذه الضرائب بشكل منتظم نسبياً، كان هناك عدد من الضرائب الاستثنائية التى بلغت قيمتها حدًا باهظاً، مثل "القروض" العديدة التى تقع على عاتق التجار بصفة خاصة، وتضاعف جمع الأموال من الطوائف عقب القرض الذى طلبه إسماعيل بك عام ١٧٨٧. وحرى بنا أن نذكر هنا الغرامة التى فرضها كليبر على الطوائف الحرفية، والتى بلغت قيمتها عشرة ملايين بارة، عقاباً لهم على ثورة القاهرة عام ١٨٠٠^(٢). كما كانت هناك "الفردة" التى أنقلت كاهل بعض الطوائف، واختلفت قيمتها على نحو له دلالات واضحة: بيع النحاس جبرياً لمعلمى الحرف عام ١٦٣٤، وفرض نصف فضة يومياً على كل مزين بموجب أمر صادر من باشطائفة المزينين (١٦٧٨)، ولجوء طائفة الشحاذين إلى فرض إحدى الضرائب الاختيارية من أجل تقديم هدية إلى إبراهيم بك (١٦٩٢/١٦٩٣)، وجمع ٨,٠٠٠ نصف فضة من الحمامية لتقديمها إلى أغا الأوجاقلية كى يتراجع عن أحد قراراته ذات التأثير السلبى على أنشطتهم الحرفية (١٧٢٣)، وفرض الضريبة الوطنية على جميع الطوائف الحرفية من أجل تعزيز الدفاع الوطنى قبيل

(١) انظر: SHAW, Financial, 118-123, 126-130, 138-141, 142-150. سنعود لاحقاً إلى تلك المسألة فى الفصل التالى.

(٢) الجبرتى، ج٢، ص ١١٧، ص ١٢٠-١٢١ (١٧٨٦)، ص ١٥١-١٥٢ (١٧٨٧)؛ ج٣، ص ١٠٧ (١٨٠٠).

اقتراب الفرنسيين (١٧٩٨)، وجمع بعض الأموال من الطوائف لتغطية نفقات الاشتراك في المراسم المصاحبة لزواج بعض كبار الشخصيات (١٨٠٥ و١٨١٣/١٨١٤)... إلخ^(١).

وكان يتعين على شيوخ الطوائف النظر بعين الاعتبار إلى اختلاف الأوضاع المادية لأفراد الطائفة عند تقسيم المبالغ المستحقة عليها، والتي يجب على الجميع المساهمة في دفعها؛ لذا نجد أن الضريبة المفروضة على طائفة الحائكين بمدينة الفيوم (٢٠,٠٠٠ بارة) "قد تم تقسيمها على أفراد الطائفة، وفقاً للدخل الذي يحصل عليه كل منهم نظير تصنيع منتجاته" (جيرار)؛ حيث عمد شيخ الطائفة إلى "تقسيم المبلغ المستحق على كبار الحرفيين وأكثرهم ثراء ممن يقعون تحت إمرته" (جومار). كانت هذه هي القواعد التي يتعين اتباعها، لكن الحقيقة الواقعة كانت شيئاً آخر؛ فجميع الشواهد تؤكد أن التوصيات التي صدرت عن مينو عام ١٨٠٠ كان لها ما يبرها، حيث صار لزاماً على شيوخ الطوائف المكلفين بجمع الأموال تقديم بيان لمديرى الطوائف من أجل توضيح حالة الأفراد الذين يجب عليهم دفع هذه المبالغ، ويتعين عليهم النظر إلى "قدرات هؤلاء الأفراد الفعلية، وضرورة إعفاء الفقراء... وإلزام الأغنياء بالدفع وفقاً لمواردهم الخاصة"^(٢)، إلا أنه داخل الطوائف القائمة على أكثر الحرف ازدهاراً، ساد اتجاه نحو إتقال كاهل غير الميسورين بدفع قسط كبير من قيمة المبالغ المستحقة على الطائفة، كما سعى أغنياء كل طائفة إلى إلزام الفقراء بالدفع عن طريق التعاون مع شيوخ الطوائف أنفسهم؛ ومن ذلك ما ذكره أحد محررى جريدة "لوكوربيه دو ليجيبب"؛ حيث قال إنه "يتم بالفعل دفع

(١) زبده، ورقة رقم ٦ب (١٦٣٤). كتاب التراجم، ص.٧٠٠ (١٦٧٨). الجبرتي، ج١، ص.١٠٥ (١٦٩٢-١٦٩٣). أحمد شلبي، ص.١٢٧ (١٧٢٣). الجبرتي، ج٣، ص.٦ (١٧٩٨)؛ ج٣، ص.٣٤٦؛ ج٤، ص.١٩٨.

(٢) كتاب التراجم، ص.٧٠٠. الجبرتي، ج٣، ص.١٠٧؛ ج٤، ص.١٩٨. أحد أوامر مينو اليومية بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٨٠٠. على باشا، الخطط، ج١، ص.١٠٠. انظر بصدد المسؤولية الجماعية: الجبرتي، ج٣، ص.١٠٩. انظر كذلك:

- GIRARD, Mémoire, 598-603. CHABROL, Essai sur les mœurs, 515. JOMARD, Ville du Kaire, 698. Vincennes, B 6 60, Ordre du jour de Menou, 12 octobre 1800. BOWRING, Report on Egypt, 117.

الضرائب المطلوبة بعد تقسيم قيمتها على أفراد الطائفة بصورة سيئة للغاية. ويبدو أن طبقة الأغنياء الأرستقراطية كانت تبسط سيطرتها على هذه المدينة أكثر من أى مكان آخر، بحيث يفضى تأثير نوى النفوذ إلى سحق الشعب الذى يكاد يقع على عاتقه عبء الضرائب بأكملها"^(١).

الدور الاقتصادى للطوائف الحرفية

كانت الطوائف الحرفية تضطلع بعدد من الوظائف الاقتصادية، غير أن نشاطها فى هذا المجال يبدو محدودًا للغاية بالنسبة لنشاط مثيلاتها فى الغرب.

ولم يكن تحديد الأسعار بصفة أساسية من بين المهام التى اضطلعت بها الطوائف؛ لأنه كان يتعين على أصحاب السلطة مراقبة عدم ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية (السلع الغذائية، والصابون، والشمع، والوقود) بشكل يهدد النظام العام، وكان يضطلع بالدور الرئيسى فى هذا الشأن كل من المحتسب وأغا المستحفظين عند حدوث الأزمات الناجمة عن ارتفاع الأسعار وانتشار القحط اللذين يعدان من أكثر العوامل المؤثرة فى العصر العثماني. وكان يجب إشراك الطوائف الحرفية ومشايخها فى عمليات التسعير إذا ما اقتضت الضرورة الاستعانة بمشورتهم، أو إذا ما توقف نجاح هذا الأمر على مدى تعاونهم مع السلطات. وهكذا، كان تحديد الأسعار العامة يستلزم أولاً الاجتماع بمشايخ الخبازين والطوائف الرئيسية المعنية، من أجل وضع الحد الأقصى لسعر كل سلعة، ومعرفة البيانات اللازمة بشأن الأوزان، ومقاييس الجودة، وأوضاع السوق، ثم يتم الإعلان

(١) انظر على سبيل المثال الجبرتي، ج٢، ص ١١٧ ("قرض" عام ١٧٨٦)؛ ج٢، ص ٢٢٦ (الفردة عام ١٧٩١). ج٣، ص ١٥٧ (الغرامة المفروضة عام ١٨٠٠)؛ ج٣، ص ١٩١ ("قرض" عام ١٨٠١). انظر كذلك: Vincennes, B 6 33, 20 octobre 1799 بصدد الفردة المفروضة على الدمشقيين. Vincennes, B 6 52, 1^{er} septembre 1800 بصدد الضريبة المفروضة على نصارى دمشق، وبصدد الضريبة المفروضة على "الروم المنشقين": B 6 63, 9 février 1801. وأخيراً انظر العدد رقم ٧٦ من جريدة Le courrier de l'Egypte بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٠٠.

فى شوارع المدينة وأسواقها عن التسعيرة التى شارك شيوخ الطوائف فى تحديدها، وتعهدوا بالعمل على الالتزام بها^(١).

كما تعد الطوائف الحرفية ومشايخها بمثابة همزة الوصل بين "سوق العمل" والجمهور؛ لأنهم يوفرون الأيدي العاملة والخدمات للعملاء المنتظرين، فقد حرص شيخ الخدم بعد انتخابه على "توظيف الوافدين الجدد" (بوكوك)، وصار بذلك مسئولاً عن سلوكيات الذين أوصى بتشغيلهم (لين). وشيخ الترابين هو الذى تولى أمر تنظيف الخليج بواسطة إبرام اتفاق بين طوائف الأسواق وسكان المنطقة. وأخيراً، فقد ذكر شابرول أنه كان يتعين مخاطبة شيخ الحمامية عند "الحاجة إلى توفير عدد كبير من الدواب لإنجاز أمر ما"^(٢)؛ لأن نطاق سلطته يشمل مشايخ الجمالين ومروضى الحمير الصغيرة. وكان لا بُد بالتالى من اتخاذ تلك الخطوة عند الحاجة إلى إبرام ما يشبه التعاقد غير المشروط بصدد توفير عدد من العمال والدواب، وهذا ما كان يحدث فى أغلب الأحيان خلال القرن الثامن عشر: نحو عام ١٧٢٥ على سبيل المثال، تمكن حاكم القاهرة وشركس بك - بواسطة هذا الإجراء - من حشد العمال والبنائين والنجارين لإتمام أعمالهما الإنشائية، بل إنه لم يكن هناك أى مقابل نظير الأعمال التى تم إنجازها لصالح شركس بك^(٣). وقد شاع هذا النوع من الممارسات خلال الاحتلال الفرنسى، ثم إبان عصر محمد على، حيث تزايدت دعوة شيوخ الطوائف لتوفير العمالة والدواب من أجل إتمام أعمال البناء وتلبية حاجة الانتقالات الرسمية.

ولم يشر أى نص إلى تدخل شيوخ الطوائف فى المسائل الخاصة بتحديد الأجور. غير أن بورينج قد أكد خلاف ذلك بقوله إن "الطوائف... لم تكن تتدخل فى مسألة الأجور أو فى النزاعات التى تنشأ بين المشترين والبائعين، لكنها تترك

(١) الدمرداشى، ص. ١٠٥-١٠٨. القينالى، ورقة رقم ٤١. الجبرتى، ج١، ص. ١٠٢-١٠٤. وانظر بصدد التسعير عام ١٧٣٣: أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٤٠. وبصدد تعريفة عام ١٨٠٢، انظر الجبرتى، ج٣، ص. ٢٠٨.

(٢) POCKOCKE, Voyages, I, 103. LANE, Manners, 128. A.N., Caire, B 1 336, 29 juillet 1777. CHABROL, Essai sur les mœurs, 515.

(٣) أحمد شلبى، ورقة رقم ١٥٠، ورقم ١٨٠.

مثل هذه الأمور لتتخذ مسارها الطبيعي". لكننا هنا بصدد نص واحد فحسب ورد خلال فترة متأخرة، ووفقاً لجميع الشواهد الأخرى في نهاية القرن التاسع عشر، فإن المشايخ كانوا يتحكمون في مسألة تحديد أجور الحرفيين. بل إننا في ظل غياب ما يعضد هذا الأمر، لا يسعنا سوى الاتفاق مع باير بشأن إقرار حقيقة تدخل المشايخ في هذه المسألة؛ لأنهم هم الذين يتعهدون بتوفير الأيدي العاملة، ويتحملون مسؤولية كفاءتها وإخلاصها^(١).

وقد اعترفتنا الدهشة إزاء وجود إحدى الثغرات التي لا مجال للشك فيها، حيث يبدو أن الطوائف الحرفية لم تكن تخضع لأي نوع من أنواع الرقابة على جودة المنتجات التي يصنعها أفرادها. وعلى الرغم من وجود بعض الحالات التي تُعنى فيها الطائفة باختبار القدرات الفنية للأعضاء الجدد، فإنها لم تتشغل بالحفاظ على مستوى إنتاجها عند حد مُرضٍ. لكن السلطات العامة حرصت على مراقبة السلع الغذائية التي قد يسفر التلاعب فيها عن حدوث تداعيات خطيرة. غير أن المنتجات الحرفية لم تكن تخضع لأية قواعد تتعلق بالأوزان أو المواد الأولية التي يجب استخدامها. وبصدد الأقمشة التي كانت تشكل المنتج الأساسي الذي تصدره مصر إلى الخارج، نكرت إحدى وثائق القنصليات حقيقة وجود قواعد خاصة لكل نوع من أنواع الأقمشة في مختلف قرى مصر، إلا أن التجار الفرنسيين قد أعربوا كثيراً عن استيائهم من انخفاض جودة الأقمشة الكتانية والقطنية، وعدم ضبط مقاييسها؛ مما يجعلنا نعتقد أنه إذا ما سلمنا بوجود مثل هذه القواعد، فإنها لم تكن تحظى بالاحترام اللازم خلال القرن الثامن عشر^(٢).

(١) BOWRING, Report on Egypt, 117. BAER, Egyptian Guilds, 103-4.

(٢) C.C.M., J. 564, 20 Juillet 1692; J 623, Mémoire sur le commerce, 1751. A.N., Alexandrie, B 1 108, 23 mars 1755; B 1 111, 5 septembre 1774. Baer, Egyptian Guilds, 96-7.

التعاون داخل الطوائف الحرفية

انتشر بصورة كبيرة الرأى القائل بأن الطوائف الحرفية كانت تمنح أفرادها نوعاً من المساعدات التي توافرت بفضل المساهمة في صندوق المعونات، غير أنه لا يوجد الكثير الذى يعضد هذا القول فى النصوص المختلفة. وبخلاف الملاحظة التى ساقها بوكوك بشأن رئيس الخدم الذى كان "يمد أفراد طائفته بالمال عند إصابتهم بالمرض أو توقفهم عن العمل"، ثم يسترد أمواله بالكامل "حينما تتحسن أحوالهم"، فإن المعلومات التى توافرت لدينا بهذا الصدد قد اقتصرت على عدد من النصوص الواردة فى فترة متأخرة بشأن طائفة القوافين. وفى أحد التقارير التى ترجع إلى عام ١٨٧٠، ذكر بوج أن كان يتعين على الحرفى المنضم حديثاً إلى إحدى الطوائف تقديم هبة قوامها خمسة أوعية من النحاس، ثم يتكفل شيخ الطائفة بتأجيرها مقابل مبلغ من المال يتم إعطائه لأفراد الطائفة المعوزين. كما أكد محمود صدقى هذه المعلومة فى إحدى المقالات التى كتبها حول الطوائف الحرفية، وذكر أنه حينما كان يمر أحد المعلمين بضائقة مالية، فإنه يعمد إلى إعداد وليمة يدعو إليها زملاءه الذين يقدمون إليه الهدايا التى تمكنه من سداد ديونه (مبالغ مالية بصفة عامة)، وقد تم رصد هذا السلوك لدى تجار الفخار والصحون^(١).

ويبدو أن "التعاون المشترك" بين أفراد الطوائف قبل القرن التاسع عشر قد اقتصر على مثل هذه الأشكال البدائية، ولم تظهر صناديق الإعانات التى تعرض لها كل من جيرمان مارتين وأحمد أمين سوى فى فترة متأخرة للغاية^(٢). إلا أن الطائفة قد أسهمت فى تنمية شعور قوى بالتضامن عن طريق خلق رابطة اجتماعية ومهنية قوية تجمع أبناءها بشكل دائم داخل إطار جماعى متماسك.

(١) التقرير الذى أعده بوج Borg حول الطوائف الحرفية (١٨٧٠)، والذى أورده بير فى كتابه: Egyptian Guilds, 115. انظر كذلك: محمود صدقى، طائفة القوافين، ص. ١٠٩-١١٠.

(٢) أحمد أمين، الصعلكة، passim [؟]. و GERMAIN MARTIN, Les bazars du Caire, 31.

٧ - المراسم العامة

تعد المراسم العامة من أكثر المظاهر الخارجية وضوحًا في حياة الطوائف الحرفية التي يكتنف للغموض العديد من أنشطتها؛ فقد تمكنا من الوقوف عليها بصفة عامة، وكل ما ورد بشأنها في بعض المصادر التي توفرت لدينا (لوليا شلبي والجبرتي على سبيل المثال) صار يشكل أحيانًا الركيزة التي تستند إليها معرفتنا بالطوائف الحرفية.

مراسم الطوائف الحرفية

تؤكد جميع الشواهد حقيقة وجود احتفالات منتظمة تقيمها الطوائف الحرفية أو بعضها على أقل تقدير للاحتفاء بالرئيس أو إحياء ذكرى أحد الأولياء الذين تكن لهم تقديرًا خاصًا، وهو ما كان يحدث كذلك في بعض الدول الإسلامية الأخرى^(١). إلا أنه لم يتوافر لدينا سوى عدد قليل للغاية من الوثائق التي تتعرض بالوصف لمثل هذه المراسم في القاهرة العثمانية. ولا يوجد ما يؤكد أن هذه الاحتفالات تشتمل كذلك على الاحتفال السنوي الذي يعقده شيخ طائفة المعجانية لتصنيع "الأدوية" في مارستان القاهرة؛ لأن طائفة المعجانية تقع على هامش منظومة الطوائف الحرفية، مثلها في ذلك مثل طوائف الأطباء والجراحين^(٢). ولا مجال

(١) نكر ماسينيون (Enquête sur les corporations musulmanes, 147) أن الطوائف الحرفية في فاس بالمغرب كانت تشترك في "موسم" مولاي إدريس. كما أشار إلى قيام حرفيي بغداد (الحلاقون والمزينون...) في العراق بإحياء ذكرى سلمان في الخامس عشر من شعبان حول الضريح الخاص به (Futuwwa, Opera Minora, I, 406). كما كانت العراق تحتفل بموسم حدادي بغداد (العلاف، بغداد القديمة، ص. ٤٩). وبصدد احتفالات تركيا انظر: GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 286-7.

(٢) M. ROUYER, Notice sur les médicaments usuels, 221. BAER, Egyptian Guilds, 118.

للشك في حقيقة خروج الدباغين كل عام للاحتفال بيوم "شم النسيم" خلال القرن التاسع عشر، وهو ما كان يتم على الأرجح خلال القرن الثامن عشر أيضاً. وينطبق الأمر ذاته على مولد سيدى شرف الدين كردى الذى يقع ضريحه فى الحسينية؛ حيث تم تشييد المسجد الذى يحمل اسمه، وتشارك طائفة القصابين بصفة خاصة فى الاحتفال الذى يقام سنوياً حول الضريح، إلا أنه يصعب الجزم بأن هذا الاحتفال هو أحد مظاهر حياة الطوائف الحرفية، أو أنه ليس سوى أحد احتفالات الحى الذى سيطر عليه القصابون بسبب كثرتهم العديدة^(١).

وتحتل مراسم رؤية هلال رمضان مكانة خاصة للغاية لدى الطوائف الحرفية بالقاهرة؛ لأنها تثير اهتمام قطاع كبير منها، وتتيح تشكيل ما يشبه العرض العام لجميع الطوائف، ولعل العرض الرائع الذى يصاحب هذه المراسم هو الذى دفع الكثيرون إلى وصفها والتعرض لها بفيض من التفاصيل^(٢). ويرجع تاريخ هذه المراسم إلى أزمان بعيدة للغاية؛ فقد وصف المقرئى فى "السلوك" ركب القاضى المتجه إلى استطلاع هلال رمضان، ويتبعه حشد من الناس الذين يحملون الشموع فى أيديهم (عام ١١٩٧/٥٩٤-١١٩٨)، كما رأى ابن بطوطة فى منطقة الأبيار بالدلتا موكباً مماثلاً خرج القاضى على رأسه. وكانت تتم إقامة مثل هذه المراسم خارج حدود القاهرة إبان العصر العثمانى، فقد توافر لدينا العديد من المصادر التى

(١) على باشا، الخطط، ج٥، ص٩٤. انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 119 (استشهد بـير بأقوال بايل سان جون Bayle Saint John بشأن الدباغين).

(٢) لقد استخدمنا بصفة أساسية الدراسات الوصفية التى وردت لدى كل من: أوليا شلبى، ج١٠، ص٣٥٨-٣٨٦. الجبرتى، ج٣، ص٤٣؛ ج٤، ص٧٠. فضلاً عن تلك التى وردت فى:

- THÉVENOT, Voyages, II, 463-465. Vincennes, B 6 61, 1^{er} et 15 janvier 1801.
LANE, Manners, 478-9.

انظر كذلك كل من:

- BREMOND, Viaggi, 85-6; MONCONYS, Journal des voyages, 293; Vincennes, Mémoires historiques, 526/527, Journal de Detroye, 148; DE LA JONQUIÈRE, L'expédition d'Egypte, IV, 136-7; BRETON, L'Egypte et la Syrie, IV, 2; MENGIN, Histoire de l'Egypte, I, 307.

تعرضت بإسهاب لوصف ليلة الرؤية في رشيد^(١). وكان المحتسب لا القاضي^(٢) هو الذى يتولى أمر هذه المراسم بالقاهرة؛ مما جعلها حكراً على الطوائف التى تخضع لسلطته. ومن هنا، كان الوصف الذى ساقه أوليا شلبي وصفاً نظرياً؛ لأنه تناول مراسم الرؤية كإطار يتيح له تعداد طوائف القاهرة تعداداً كاملاً.

بحلول نهاية شهر شعبان، وفي عشية الليلة التى تسبق بداية شهر رمضان، يتم إرسال بعض المراقبين لاستطلاع الهلال، وتعرف هذه الليلة باسم "ليلة الرؤية". ثم تتم إضاءة المصابيح فى الطرقات والأسواق وعلى مآذن المساجد، ويحتشد المارة فى كل مكان. وتشهد هذه الليلة مرور موكب المحتسب الذى يمتطى جواداً يزينه سرج بهي، ويعتمر قلنسوة صنعت خصيصاً لهذه المناسبة، حيث يسير بصحبة عدد من مشايخ الطوائف الحرفية مثل مشايخ الطحانين، والخبازين، والقصابين، والزياتين، والفكهانية. فقد كان الموكب المصاحب له يتسم بالروعة والتنوع على حد سواء؛ لأنه يضم بعض أفراد الطوائف الحرفية الذى يرتدون أزيائهم الخاصة، ويحيطون بشيوخ الطوائف الذين يمتطون عدداً من الخيول الرائعة، ويرتدون بدورهم زياً خاصاً، كما يضم حملة المشاعل والمصابيح المعلقة على أطراف العصي، فضلاً عن أهل الطبول والزمور، والفقراء، وأرباب الملاهى، والسناجقة، والضباط، والعسكر، وكل هؤلاء ينطلقون وسط كم هائل من الصيحات (الصلاة.. صلوا على النبى عليه السلام) والأغاني والرقصات والأضواء. ويخترق الموكب مدينة القاهرة وميدان الأزبكية حتى يصل إلى بيت القاضي لانتظار عودة الرسل. وبعد التأكد من رؤية هلال رمضان، يغادر المحتسب بيت القاضي بصحبة الموكب ذاته، ويبدأ نشر الخبر فى جميع أنحاء المدينة إيذاناً ببداية شهر الصوم بالمناداة: (الصيام، الصيام). واعتاد حكام القاهرة

(١) المقرئى، كتاب السلوك، ج١، ص١٤٢. انظر كذلك: IBN BATTŪTA, Voyages, I, 55; Travels, 33. وبصدد ليلة الرؤية فى رشيد انظر:

- SONNINI, Voyage, III, 366-7; Vincennes, B 6 18, 19 février 1799; BRETON, L'Égypte et la Syrie, IV, 2.

(٢) كانت مراقبة مسألة استطلاع هلال رمضان من اختصاصات "الحسبة". انظر على سبيل المثال: RACHEL ARIÉ, Traduction, 25.

أذاك على منح المحتسب في هذه المناسبة عباءة خاصة وقفطاناً نظير الاشتراك في هذه المراسم.

وكان هناك ضابط مسئول عن تنظيم مراسم ليلة الرؤية، ويتلقى مقابل عمله هذا ٥٠,٠٠٠ مدينى. كما كان يحق لمشايخ الطوائف المشاركين في هذه المراسم تلقي "أجرًا خاصًا" تختلف قيمته من شيخ إلى آخر؛ فقد حصل كل من شيخ الخبازين والطحانيين على ٣,٠٠٠ مدينى، بينما حصل شيخ الزياتين على ٢,٥٠٠ مدينى، وتم منح مشايخ تجار اللحوم على اختلاف أنواعها ٢,٠٠٠ مدينى... إلخ^(١). وكانت الطوائف هي التي تتولى دفع كل هذه المبالغ، وتتكد نفقات الإعداد لهذا الاحتفال، وتتحمل جميع أعبائه، ثم يتعين عليها الاشتراك في مراسمه. لذا لا تعترينا الدهشة إزاء محاولة بعض الطوائف الحرفية التخلص من هذا العبء، حيث تم نحو عام ١٦٩٣ إعفاء مشايخ أسواق القاهرة الكبرى من الاشتراك في مراسم ليلة الرؤية. وفي عام ١٧٣٦، أرسل المحتسب إلى مشايخ الأسواق التذاكر الخاصة بدعوتهم إلى المساهمة بصحبة أفراد طوائفهم في إعداد مراسم ليلة الرؤية، والاشتراك في الموكب، غير أنه واجه معارضة شديدة من قبل التجار الذين نجحوا في الإبقاء على الوضع الراهن^(٢). ويرجع إلغاء هذه المراسم في بعض الأحيان إلى ارتفاع تكلفتها واتساع حجمها، ولا سيما عند عدم مواجعة الأوضاع السياسية، أو عدم توافر الموارد الاقتصادية اللازمة لإقامة مثل هذه الاحتفالات. ومن ذلك ما حدث عام ١٧٣٧ حينما تم عزل بكير باشا في يوم التاسع والعشرين من شهر شعبان الذى كان يتعين الاحتفال خلاله بليلة الرؤية، كما تم إلغاء الاحتفال ذاته عام ١٨٠٢ بسبب تمرد الجنود وغياب المحتسب، وإلغائه عام ١٨٠٧ بسبب الاضطرابات التى عصفت بمدينة القاهرة. وعلى النقيض تمامًا، كان الفرنسيون أكثر حرصًا على إقامة هذه المراسم على أفضل ما يكون خلال احتلالهم لمدينة القاهرة^(٣)، وذلك لأسباب سياسية واضحة للعيان.

(١) Vincennes, B 6 61, 15 janvier 1801.

(٢) أحمد شلبي، ورقة رقم ١٢٥١-١٢٥٢.

(٣) أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٦٢. الجبرتي، ج٣، ص٢٠٧؛ ج٤، ص٧٠. انظر كذلك: MENGIN, Histoire de l'Egypte, I, 307.

والإبقاء على إقامة هذه المراسم هو خير دليل على مدى أهمية ليلة الرؤية في الحياة الاجتماعية بمدينة القاهرة. فقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الاختفاء شبه التام لنظام الفتوة من حياة الطوائف الاجتماعية، غير أنه استمر الحرص على إحياء ليلة الرؤية بواسطة موكب طوائف القاهرة الذي كان يجوب شوارع العاصمة لأداء تلك المراسم الشعبية. وفي إحدى المقالات الحديثة التي تصف الاحتفال بشهر رمضان في القاهرة، أكد كل من ج.جومييه وج.كوربون أن القاهرة ظلت تنظم حتى عام ١٩٥٥ موكب العربات التقليدية الذي يمثل مختلف القطاعات الصناعية والحرفية والتجارية؛ حيث كان يتجه من مقر محافظة القاهرة إلى المحكمة الشرعية العليا التي كان يتولى رئيسها صياغة المحضر الخاص برؤية هلال رمضان وبدء الصيام^(١).

موكب الطوائف الحرفية

كانت الطوائف الحرفية تشترك في الموكب التي تصاحب الاحتفال ببعض الأحداث الهامة، وتأتي كل طائفة بعربة ترمز إلى الحرفة التي تراولها. بيد أن هذا الأمر لم يكن من المظاهر الطائفية البحتة، فإنه كان يتعين على الطوائف الحرفية الاشتراك في هذه المراسم التي تتيح استعراض جميع طوائف القاهرة على نحو يفوق ما يحدث خلال ليلة الرؤية. وقد انتشرت هذه الموكب في معظم المدن الإسلامية الكبيرة، مثل اسطنبول التي اعتادت على تنظيمها عند الاحتفال بتقليد سلطان جديد، أو ختان أحد الأمراء، أو استعراض قوات الجيش. وتشهد هذه المناسبات استعراض الطوائف الحرفية أمام السلطان، حيث تحمل كل عربة منها "تمودجا لحانوت صنع خصيصا لهذا العرض... وتم تزويده وتزيينه بالبضائع أو المنتجات الحرفية الخاصة بكل طائفة على حدة". وكانت دمشق تطلق على مثل هذا الموكب اسم "العرض". وقد شهد الرحالة تيفونو في حلب أحد تلك العروض في نهاية الاحتفالات العامة التي أقيمت عام ١٦٦٤ بمناسبة مولد ابن السلطان،

(١) JOMIER ET CORBON, Le Ramadan au Caire, 9-10.

واستمرت على مدار خمسة أيام توالى خلالها استعراض جميع الطوائف الحرفية، حيث كان الحرفيون يرتدون أزياءهم الخاصة، ويحملون عددًا من "الدواوين" الصغيرة التي يجلس بداخلها الأطفال وهم يتظاهرون بممارسة الحرفة التي يحيط بهم أفرادها^(١).

غير أن مواكب الطوائف الحرفية بالقاهرة تختلف بعض الشيء عما ذكره تيفونو. فإن تنظيم معظم هذه المواكب التي وصفها رواة الحوليات كان يهدف إلى الاحتفال بزواج (الزفة) بعض الشخصيات ذات الصلة بنوى الشأن آنذاك: زواج ابنة أحمد أغا (قبل عام ١٧٩١)، وزواج ابنة سليم الكاشف من حسن الشماشرجي الذي كان ينتمي إلى حاشية محمد علي (١٨٠٥)، وزواج إسماعيل بن محمد علي من ابنة عارف بك (١٨١٤)، وزواج ابنة محمد علي من اليدفتردار (١٨١٤)، وزواج ولدي والى أفندي الذي كان يعمل كاتبًا لدى الباشا (١٨١٦). ونادرًا ما كان يتم تنظيم مثل هذه العروض لمصاحبة "زفة" الاحتفال بإحدى عمليات الختان، وهو ما حدث على سبيل المثال عام ١٨٠٩ عند الاحتفال بختان حفيد نقيب الأشراف عمر مكرم^(٢). وعلى الرغم من أن الاشتراك في هذه الاحتفالات كان بصفة أساسية أمر اختياري، فإنه لم يكن بوسع الطوائف الحرفية سوى قبول الدعوة. وجاءت كلمات الجبرتي في هذا الصدد شديدة الوضوح؛ فقد ذكر أنه في عام ١٨١٣ - ١٨١٤ تم إعلام مشايخ الطوائف الحرفية بضرورة إعداد العربات التي ترمز إلى الحرف المختلفة من أجل الاشتراك في موكب العروس، مما دفع شيخ كل طائفة إلى فرض حصة من المال على أفراد طائفته بغية استخدامها في إعداد العربات

(١) انظر: MANTRAN, Istanbul, 381-2. انظر J. PALERNE, Pèrigrinations, 461-2. بصدد الاحتفال بإحدى حالات الختان عام ١٥٨١. وبصدد جمع السلاح عام ١٧١٤ انظر: P. LUCAS, Voyage, I, 77-8 (اسطنبول). وانظر بصدد دمشق كل من:

- LECERF ET TRESSE, Les 'Arāda, 238; LAOUST, Gouverneurs, 225.

انظر بصدد حلب: THÉVENOT, Voyages, III, 123-9.

(٢) الجبرتي، ج٢، ص٢٢٤؛ ج٣، ص٣٤٦؛ ج٤، ص٩١، ص١٩٨-١٩٩، ص٢٠٠-٢٠١، ص٢٤٥. انظر كذلك:

- BAER, Egyptian Guilds, 117-118, 122-123.

وشراء المواد اللازمة. وقبيل مراسم الزفاف، أبلغ مشايخ الطوائف مندوب الباشا بالاستعدادات التي تم اتخاذها، وحصل كل منهم على تعويض مناسب مقابل ما تكبده من عناء، إلا أن قيمة التعويض قد اختلفت وفقاً لأهمية كل حرفة وعدد أبنائها؛ فمنهم من حصل على شال من الكشمير، أو خلعة، أو مبلغ من المال.

وكانت كل طائفة تضع المعدات التي ترمز إلى نشاطها الحرفي على عربة تجرها الحمير أو الخيول أو حتى أبناء الطائفة ذاتهم؛ ففي زفة إسماعيل، كان الحلواني محاطاً بعدد من الأواني المملوءة بالحلويات، والفران يخبز الخبز في أحد الأفران، وعربة الجباسين تضم إحدى الرحى التي تدور بواسطة بقرة تسير إلى جوار العربة، بل إن المراكبي كان يجلس في قارب مجهز بالأشعة ويسير بواسطة عدد من العجلات... الخ. وشهد كذلك موكب زفاف ابنة الباشا بعد عدة أيام الاهتمام الشديد بعربة "معمل الزجاج" التي استرعت جميع الأنظار. ويختلف عدد الطوائف المشاركة في كل زفة على حدة وفقاً لأهمية المراسم، بل وفقاً لحجم الضغط الذي تمارسه السلطات لإجبار الطوائف على الاشتراك. وقد ذكرنا أعلاه أن عدد هذه الطوائف قد بلغ ١٠٦ طائفة عام ١٨١٤، وارتفع هذا الرقم عام ١٨١٦؛ وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الحرفيين هم الذين اشتركوا بصفة خاصة في هذه الاحتفالات "الزفة"، فإننا نكون بصدد اشتراك قطاع هائل من الطوائف الحرفية.

وبعد الانتهاء من إعداد العربات، يتم تجميعها عند نقطة انطلاق الموكب التي كانت تقع ببركة الأزبكية في بداية القرن التاسع عشر. ويخرج على رأس الموكب قوات الجيش ووالى الشرطة والمحتسب ثم الطوائف الحرفية، حيث تتقدم كل عربة محاطة بأهل الطائفة التي تمثلها وهم يرتدون أفخر الملابس، ويحملون الطبول والزمور، ولا يبدو أن نظام تقدم العربات كان يسير على نحو له دلالة خاصة. ويبدو كذلك أنه لم يكن يتعين على التجار المشتركين في الموكب اصطحاب عربات ترمز إلى طوائفهم. وكانت مسيرة الموكب خلال القرن التاسع عشر تهدف إلى مرور العرض بمعظم شوارع القاهرة الرئيسية، غير أنه لم يكن هناك ما يشير إلى الإبقاء على التقاليد القديمة: يبدأ الموكب في الأزبكية، ثم يسير باتجاه كوبرى الموسيقى، وباب الخلق، ودرج الجماميز، والصلبية، والمظفر،

والسروجية، وقصبة رضوان، وباب زويلة، والغورية، والجمالية، وسوق مرجوش، وبين السورين، ثم يعود مرة أخرى إلى الأزبكية (باب الهوا).

واستمر تقليد تنظيم مواكب العربات العربات على مدار القرن التاسع عشر بأكمله لا عند الاحتفال بالزواج والختان فحسب، بل عند إقامة بعض المراسم العامة الأخرى التي اعتادت الطوائف الحرفية على الاشتراك فيها^(١).

تزيين الأسواق (الزينة)

اعتادت القاهرة منذ فترات بعيدة على تزيين الأسواق وإنارتها للاحتفال بالأحداث السعيدة؛ فقد ذكر المقریزی أنه في أول أيام عام ١١٢٣/٥١٧ تم تزيين الأسواق الكبرى التي تقع في طريق مرور حاكم البلاد، وشرع أهل الحرف المختلفة في عرض المنتجات التي تقوم عليها تجارتهم (الجوهرية، والصرافون، والصاغة، وتجار الأقمشة). كما أشار ابن إياس إلى كيفية الاحتفال بالعديد من الأحداث من خلال رفع الأعلام وتزيين المدينة وإنارتها ولاسيما في مناطق الأسواق؛ مثل الاحتفال بختان ابن السلطان (١٤٩٠)، وختان ابن أحد كبار الشخصيات (١٥٠٢)، وتمائل السلطان للشفاء (١٥١٣)، وعودة السلطان من الإسكندرية (١٥١٥) ... إلخ^(٢). ويعد التزيين من التقاليد التي استعادت بها البلاد منذ بداية الاحتلال العثماني^(٣)، والتي استمرت حتى نهاية القرن الثامن عشر.

وخلال القرن الثامن عشر، كان انتصار السلطان من أكثر الأسباب التي تستدعي تزيين المدينة، وتدعو حكام القاهرة إلى إقامة الاحتفالات؛ فقد أشارت المصادر المختلفة إلى إقامة الزينات خلال السنوات التالية على سبيل المثال:

(١) الشرقاوى، مصر، ج٢، ص١١٦. انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 121-4.

(٢) المقریزی، ج١، ص٤٤٦. ابن إياس، ج٣، ص٢٦٥؛ ج٤، ص٢٩، ٣٣٣، ٤١٧.

(٣) انظر ابن إياس، ج٥، ص٣٦١ (تولى السلطان سليم مقاليد الحكم عام ١٥٢٠)، وص٣٧٩ (وصول أحد السفراء عام ١٥٢١)، وص٤١٢ (انتصار السلطان عام ١٥٢١)، وص٤٢٨ (موكب خير بك عام ١٥٢٢).

١٦٢١، و١٦٥٨، و١٦٦٤، و١٦٦٩، و١٦٧٨، و١٦٩٦، و١٧١٦، و١٧٢٤، و١٧٢٥. كما جرت العادة على الاحتفال ببعض المناسبات الأخرى مثل تولى سلطان جديد مقاليد الحكم (١٦٢٣، و١٦٤٠، و١٦٨٧، و١٦٩١، و١٦٩٥، و١٧٠٣)، أو مولد أحد أبناء حاكم البلاد (١٦٥٤، و١٦٦٤، و١٦٩٢، و١٦٩٦، و١٧٠٦، و١٧٥٨). وتشير الحوليات كذلك إلى إقامة الزينات ابتهاجًا بتمائل الباشا للشفاء (نحو عام ١٦٢٠)، أو ختان أحد أبنائه (نحو عامي ١٦٢٠ و١٦٩٦)، أو عودة إحدى الحملات العسكرية بعد إحراز النصر (١٦٣٢، و١٦٥٥، و١٧٧١). وتستند إقامة الزينات إلى حالة الأوضاع السياسية في الدولة العثمانية، وحجم الموارد المادية للبلاد؛ فقد تعدد مرات إقامة الزينات على مدار القرن السابع عشر (٦ مرات بين عامي ١٦٠٠ و١٦٤٩، و١٥ مرة بين ١٦٥٠ و١٦٩٩)، لكنها صارت أكثر ندرة في القرن التالي (٥ مرات بين ١٧٠٠ و١٧٤٩، ومرتان فحسب بين ١٧٥٠ و١٧٩٨)، حيث تناقصت المناسبات التي تستدعي إقامة الحفلات العامة، ولاسيما في ظل تناقص الموارد المادية^(١).

كانت تتم إقامة الزينات وفقًا لأوامر الحكام الذين يمثلهم الباشا بصفة عامة، فقد كان المنادون يجوبون مختلف أحياء القاهرة للإعلان عن إقامة إحدى الاحتفالات العامة، ويتم خلال تلك الفترة تزيين المنازل بالمصابيح، وإضاءة الشوارع بواسطة أعمدة الإنارة والمصابيح ولا سيما في الأسواق الكبرى، وتتم تغطية أرضية الحوانيت بالأقمشة التي تكون أحيانًا باهظة الثمن، كما يتم تزيينها بالشموع^(٢). وكلما طالت فترة الاحتفالات زادت أعباء التجار؛ فقد جرت العادة

(١) ابن أبي السرور، ورقة رقم ٤٢ب. المختصر، ورقة رقم ٤١ب، ٤٥أ، ٥٠ب، ٦٣ب، ٦٧أ. مرعي، ص. ٤٠٤-٤٠٥، ٤١٧، ٤٣٤، ٤٤٦، ٤٧١. زبد، ورقة رقم ٩أ، ١٦ب، ٢١أ، ٢٤أ، ٢٥أ، ٢٨أ، ٣١أ، ٣٢ب، ٣٨أ. كتاب التراجم، ص. ٥٨١، ٦١٦، ٦٩٩، ٨١٧، ٨٣٨، ٨٨٠، ٩٠٤، ٩٥٢. أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٩أ، ٣٠ب، ٣١ب، ٨٠ب، ١٥٥أ، ١٦٥أ. النمرdashي، ص. ٤٤، ١١٤. الجبرتي، ج١، ص. ٢٥، ٢٧، ٩٩-١٠٠، ٢٥٠، ٣٦٥. انظر كذلك:

- THÉVENOT, Voyages, II, 769-772. A.N., Caire, B 1 315, 11 février 1706.

(٢) WITTMAN, Travels, 369. THÉVENOT, Voyages, II, 770.

على إقامة الزينات لمدة ثلاثة أيام، غير أنها كانت تمتد أحياناً لفترات أطول، متلما حدث عام ١٦٦٤ عند الاحتفال بمولد ابن السلطان محمد الذى استمر لمدة سبعة أيام؛ وحينما تماثل حسين باشا للشفاء أصدر أوامره بإقامة الزينات لمدة ثمانية أيام (١٦٢٠)، بل إن عام ١٧٠٦ قد شهد الاحتفال بمولد ابن السلطان لمدة عشرة أيام. كما كانت تتم أحياناً إقامة الزينات على فترات متقاربة، حيث تكرر هذا الأمر ثلاث مرات خلال عام ١٦٩٦، حينما تم الاحتفال خلال شهر يناير ولمدة ثلاثة أيام بنجاح السلطان فى استعادة ثمانى قلاع، ثم جاء الاحتفال بمولد محمود خلال شهر أغسطس، وتلاه الاحتفال بختان أبناء إسماعيل باشا فى شهر نوفمبر. وهكذا، فإننا نكون هنا بصدد عبء ثقيل يقع على عاتق سكان القاهرة ولا سيما التجار منهم؛ فقد استنكر أحد كتاب الحوليات إقامة الزينات عام ١٦٢٠، بينما كانت القاهرة تعاني من انتشار الطاعون، وأعرب عن ذلك بقوله: "لا أعلم من الذى جعل هذه الزينة من الإسلام فى شىء"، وأضاف أنها: "تشكل بالفعل كارثة تحل بالمتسببين الذين يتكبدون أموالاً هائلة وينقطعون عن مزاولة أعمالهم"^(١). وكانت بعض الشدائد تجبر الحكام أحياناً على تخفيف عبء إقامة الزينات الذى كان يتقل كاهل أهل الحوانيت بالقاهرة، مثل إصدار الأوامر بإقامة "الزينة" عام ١٦٥٨ لمدة ستة أيام بدلاً من سبعة، وتأجيل الاحتفالات التى كان يجب إقامتها عام ١٦٦٠ بسبب بعض القلاقل الداخلية التى استحوذت على اهتمام الباشا، بل إنه حينما أمر السلطان بإقامة الزينات عام ١٧٢٤، صدر قرار بجعل الأمر يقتصر على إطلاق ضربات المدافع فحسب؛ لأنه لم يكن بوسع أفراد الرعية تكبد أية نفقات فى ظل ارتفاع الأسعار وانتشار المجاعة^(٢).

(١) مرعى، ص. ٤٠٥.

(٢) كتاب التراجم، ص. ٥٨١. أحمد شلبى، ورقة رقم ١١٥٥. انظر كذلك: THÉVENOT, Voyages, II, 772.

اشترائك الطوائف الحرفية فى المراسم العامة

لم نجد فى النصوص المعاصرة ما يؤكد حقيقة الاشتراك "الجماعي" للطوائف الحرفية بالقاهرة فى مراسم "قطع الخليج" التى شهدها كبار الأعيان، مثل ضباط الفرق، وأغا الأوجاقلية، والمحتسب، والمشايخ، والشاهيندر... الخ. غير أن بعض الدراسات التى يرجع تاريخها إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تؤكد حضور البنائين، والحجارين، والنحاتين، والجيارين، والجباسين، والنجارين، بل إنها تناولت بالوصف أحد المواكب على نحو يماثل تمامًا وصف موكب ليلة الرؤية و"الزفة"، حيث أشارت إلى العربات المزينة والبيارق والفرق الموسيقية. وهو ما يجعلنا نعتقد بالتالى أن الاحتفال بقطع الخليج خلال الحقبة العثمانية كان مجالاً لاستعراض الطوائف الحرفية التى تتبع المعمارباشى مثلما كانت طوائف ليلة الرؤية تتبع المحتسب^(١).

واشتركت كذلك الطوائف الحرفية فى الاحتفالات الخاصة بموالد الأولياء؛ فقد شهدت نهاية القرن الثامن عشر إحياء مولد سيدى إبراهيم فى رشيد بمشاركة مختلف طوائف المدينة. كما أكد أحمد أمين أنه حضر فى صباه (نهاية القرن التاسع عشر) إحياء مولد سيدى إبراهيم الفار، وشهد بنفسه استعراض العربات. وينطبق الأمر ذاته على الموالد الكبيرة بالقاهرة مثل مولد النبى بصفة خاصة، حيث تنتشر الأضواء، وتطوف المواكب ليلاً بالمشاعل والزمور، وتظل الحوانيت مفتوحة ومضاءة طوال الليل، ولا سيما حوانيت الشارع التجارى الرئيسى الذى يمتد من باب زويلة حتى بين القصرين^(٢).

(١) نجد وصف هذه المراسم فى: على باشا، الخطط، ج١٨، ص٣٣-٣٥؛ والعدد رقم ٥٠ من جريدة Le Courrier de l'Egypte بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٧٩٩. كما نجدها كذلك لدى كل من:

- ESTÈVE, Mémoire, 374-375. Vincennes, B 6 38, Courrier de l'Egypte, n°50, 24 décembre 1799. BAER, Egyptian Guilds, 121-2.

(٢) أحمد أمين، قاموس العادات، ص٣٠٣. الجبرتي، ج٢، ص١٧٥. انظر كذلك:

- SAVARY, Lettres sur l'Egypte, I, 60. LANE, Manners, 448-450. JOMARD, Ville du Kaire, 735.

وكان خروج موكب المحمل من المراسم الدينية الرئيسية التي حرصت الطوائف الحرفية على الاشتراك فيها، حيث كان يتجه من القاهرة إلى مكة بصحبة قوافل الحجاج. ونحن هنا بصدد أحد التقاليد الضاربة في القِدم؛ فقد ذكر ابن بطوطة أن رؤساء الطوائف كانوا يسيرون في هذا الموكب خلف المحتسب والفقهاء. وفي ظل الحكم العثماني، اعتاد عدد من الطوائف الحرفية على الخروج بصحبة مشايخها للاشتراك في الموكب الذي يخترق القاهرة من قراميدان إلى باب النصر. والرحالة بارسون الذي ساق وصفًا تفصيليًا لمختلف المجموعات المشاركة في موكب عام ١٧٧٨، ذكر على وجه الخصوص أن المجموعة الثالثة كانت تضم مائة وأربعة وستين شخصًا من "كبار التجار... بصحبة رجال يحملون بيارق مختلف ألوانها"، ومائة شخص من "جماعة الحائكين الذين كانوا يرفعون عددًا كبيرًا من الأعلام التي يحمل كل منها رسمًا لزوج من المقصات"، ومائة شخص من "جماعة النحاسين الذين يسير كل أربعة منهم إلى جوار بعضهم بعضًا، ويرفعون العديد من الأعلام التي تحمل رسمًا للقنور والطسوت وأباريق القهوة"، ومائة شخص من "جماعة الجوهريّة والصائغين الذين يحملون عددًا كبيرًا من الأعلام التي يزينها رسم لبعض الموازين الصغيرة والخواتم والأساور"؛ بينما تضم المجموعة الرابعة "مائة صياد يسير كل أربعة منهم سويًا، ويرفعون شبكة طويلة تدعمها عصيان مديبة تستخدم في صيد الأسماك". ويوضح لنا هذا النص ونص بروتون بشأن موكب المحمل وجود شعارات محددة لكل طائفة يتم استخدامها عند الاشتراك في المراسم العامة ("يمثل الطوائف الحرفية عدد من الوفود رافعة البيارق التي تحمل شعار كل طائفة على حدة")^(١).

(١) الحبرتي، ج٣، ص٤٩. انظر كذلك:

- IBN BATTŪTA, Voyages, I, 93; Travels, 59. DELLA VALLE, Voyages, I, 319-321. THÉVENOT, Voyages, II, II, 471. POCKOCKE, Voyages, II, 81, 306. HASSELQUIST, Voyages, I, 120-1. PARSONS, Travels, 325-336. BRETON, L'Égypte et la Syrie, IV, 130. LANE, Manners, 490-2. BAER, Egyptian Guilds, 116-7.

تجار التوابل

لا يجب تصنيف هؤلاء التجار خارج إطار منظومة الطوائف الحرفية؛ لأن قائمة فنسين قد أشارت إلى وجود "وكلاء جده من التجار" (الطائفة رقم ٤٠)، كما ذكر على مبارك باشا هذه الطائفة عند تعداد الطوائف الحرفية^(١). ونجد كذلك فى النصوص التاريخية العديد من الإشارات إلى طائفة "تجار البن والتوابل"، حيث يرد ذكر طوائف "تجار البن مثل غيرها من الطوائف الأخرى بصدد الاشتراك "الجماعي" فى المواكب الرسمية، بل إنهم كانوا يخضعون لعمليات جمع الضرائب أو بعض حالات الابتزاز^(٢). غير أن جماعة تجار البن والتوابل تشكل بالفعل حالة قائمة بذاتها داخل هيكل منظومة الطوائف الحرفية؛ فقد كانت تختلف بصورة واضحة عن الطوائف الأخرى، حيث لم يقع أفرادها تحت إمرة أحد المشايخ البسطاء، بل كانوا يخضعون لسلطة شخص يتمتع بقدر أكبر من الأهمية والنفوذ، هو "شاهبندر التجار". ولا نستبعد على الإطلاق إمكانية تأثر وضع التجار الخاص بنظام "الكارمية" الذى توارثه تجار القاهرة من أزمان بعيدة، وحرص عدد من المؤسسات على الاحتفاظ ببعض مكوناته. إلا أن هذه المكانة المتفردة تعود إلى نفوذ هذه الجماعة على الصعيدين الاقتصادى والمالى، وحرص السلطات على مراعاة أحوالهم (بغية استغلالهم).

(١) على باشا، الخطط، جـ١، ص. ١٠٠.

(٢) اشترك تجار البن والتوابل [؟] فى الاحتفالات الخاصة بختان ابن إسماعيل باشا عام ١٦٩٦-١٦٩٧ (الجبرتي، جـ١، ص. ١٠٠)؛ كما قدموا الهدايا بمناسبة زفاف أحد العبيد الذين أعتقهم على بك عام ١٧٦٠-١٧٦١ (المصدر السابق، جـ١، ص. ٢٥٢)، وختان ابن القاضى عام ١٧٦٥-١٧٦٦ (المصدر السابق، جـ١، ص. ٢٥٤)، وزواج ابنة أحمد أغا قبل عام ١٧٩٠-١٧٩١ (المصدر السابق، جـ١، ص. ٢٢٤)... الخ. كما دفع هؤلاء التجار الغرامة ذاتها التى تم فرضها على جميع الطوائف عام ١٨٠٠ (المصدر السابق، جـ٣، ص. ١٠٧، بل إنهم دفعوا "القرض" المفروض عليهم وخدمهم عام ١٨٠٣ (المصدر السابق، جـ٣، ص. ٢٣٣)، و"الفردة" المفروضة على جميع الطوائف، بل تجار البن والتوابل بصفة خاصة (المصدر السابق، جـ٣، ص. ٢٣٣)... الخ.

وقد اضطلع "شاهبندر التجار بمصر" لدى تجار القاهرة بدور "شيخ التجار"، واحتل مكانة "الرئيس" أو "كبير" أو "وكيل" التجار خلال العصر المملوكي. ويبدو أن هذا اللقب العربي- الفارسي الذي كان يطلق على شيخ تجار البن والتوابل لم يظهر بمصر سوى في نهاية القرن الخامس عشر أو بداية القرن السادس عشر، وكثيراً ما ورد ذكره في حكايات "ألف ليلة وليلة" التي تمت كتابتها في فترة متأخرة^(١). وقد بدأ استخدام هذا اللقب في ظل الحكم العثماني، حيث ورد ذكره في وثائق المحاكم على مدار القرنين السابع عشر والثامن عشر، لكن الجبرتي لم يستخدمه سوى في فترة متأخرة حينما تعرض لترجمة أحمد بن عبد السلام الذي توفي عام ١٧٩١^(٢). واستخدام لقب "شاهبندر التجار" لم يحل تماماً دون وجود لقب "كبير التجار" الذي ظل مستخدماً حتى نهاية القرن الثامن عشر. بل إن دمشق وحلب واسطنبول قد شهدت وجود شخصيات مماثلة تحمل اللقب ذاته، وتضطلع بالوظائف نفسها^(٣).

ولقد تمكنا من معرفة بعض شيوخ التجار خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، مثل فخر الدين عثمان وعثمان بن مأمور (قبل عام ١٦٣٠)، وجمال الدين الذهبي (بعد عام ١٦٣٠ بفترة قصيرة)، والداده الشرايبي (توفي عام ١٧٢٥)، ومن بعده ولده قاسم (توفي عام ١٧٣٤)، وأحمد بن عبد السلام (توفي عام ١٧٩١)، ومحمود محرم (توفي نحو عام ١٧٩٥)، وأخيراً أحمد المحروقي^(٤).

(١) انظر بصدد كلمة الشاهبندر: WIET, Comptes rendus, 162 et Les Marchands d'épices, 130 et 146. وقد ذكر لابييدوس Lapidus (Moslem Cities) إلى إطلاق هذا اللقب على تاجر توفي عام ١٤٤٦/٨٥٠-١٤٤٧، وكان يعمل كوكيل للحكومة في الهند (ص. ٢١٥)، وإطلاقه كذلك على موظف كان يعتنى بشئون التجارة في جده (ص. ٢٨٤).

(٢) الجبرتي، ج-٢، ص. ٢٤٨.

(٣) MANTRAN, Istanbul, 147-148. Evliya ÇELEBI, Narrative of travels, II, 140. THÉVENOT, Voyages, III, 121.

(٤) ذكر الجبرتي أن أحمد المحروقي قد تولى منصب الشاهبندر خلفاً لابن عبد السلام (ج-٣، ص. ٣٢٣). لكن وثائق المحاكم تؤكد أن محمود محرم قد تولى هذا المنصب عام ١٧٩٣ (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٣، ص. ٥٨٠. انظر كذلك: وثائق القلعة، سجل رقم ١٠، ص. ٨٨٣). وتشير المصادر التي توفرت لدينا إلى بعض الشخصيات التي تولت هذا المنصب خلال العصر العثماني، دون إضافة معلومات دقيقة، مثل الخواجة الشجاعى قبل عام ١٦٤٤/١٠٥٤-١٦٤٥ (على باشا، ج-٣، ص. ٣١)، وعلى الشوربجي نحو عام ١٧٣٣/١١٤٦-١٧٣٤ (الدمرداشي، ص. ٤٠٨).

وهناك سمات مشتركة تجمع بين كل هؤلاء الأشخاص الذين كانوا من أكثر التجار نفوذاً على مدار عصورهم المختلفة؛ وهذا ما يؤكد حجم ثرواتهم التي تمكننا من الوقوف عليها، حيث يبدو أن شاهبندر التجار كان أكثر التجار ثراءً على خلاف مشايخ الطوائف الأخرى^(١). ولعل تولى شاهبندر التجار مهام منصبه كان يتم بشكل آلي؛ فقد كان قاسم الشرايبي يتمتع بنفوذ كبير جعله يخلف والده محمد الداداه في تقلد هذا المنصب، فضلاً عن خلافته في مباشرة أعمال الأسرة بأكملها. وهو ما يفسر أسباب الدهشة البالغة التي اعترت أحمد شلبي إزاء عدم تولى عبد الرحمن الشرايبي المنصب ذاته خلفاً لوالده قاسم الشرايبي، على الرغم من خلافته في مباشرة أعماله، والحصول على رتبته في الأوجاقلية. لكن السلطات المنوط بها التصديق على تعيين المرشح لتولى هذا المنصب، كانت تتدخل أحياناً في عملية الاختيار لما لها من أهمية كبرى تتبثق عن مدى نفوذ هؤلاء التجار وأهميتهم في الحياة الاقتصادية. وبعد وفاة أحمد بن عبد السلام، نجح أحمد المحروقي في تولى مهام منصبه ومباشرة أعماله، بفضل تدخل محمد أغا البارودي الذي كان يحظى بثقة إسماعيل بك^(٢). ويبدو أن جميع التجار الذين تولوا منصب الشاهبندر- المذكورين أعلاه- ظلوا محتفظين بمناصبهم حتى وفاتهم.

وانطلاقاً من هذين السببين (اختيار أحد الأعيان، واضطلاعه بمهام منصبه حتى وفاته)، قد يسعنا الاعتقاد أن تولى منصب الشاهبندر لا يعد سوى تنويع لسلطة أكثر التجار ثراءً التي يتعين ممارستها على جميع أفراد الطائفة. إلا أن اختصاصات شاهبندر التجار كانت تماثل تماماً اختصاصات مشايخ الطوائف الأخرى. فقد كان يتعين عليه بصفة رئيسية مراقبة أحوال تجار البن والتوابل، وتسوية النزاعات التي تنشأ بينهم. كما كان يمثل أفراد طائفته لدى السلطات، ويحمل إليها تظلماتهم المختلفة. ويعد كذلك همزة الوصل بين السلطات وأفراد الطائفة، حيث يبلغهم بمطالب الحكام ولا سيما المطالب المالية، ويحرص على جمع الضرائب و"القروض" المطلوبة التي سيتضاعف حجمها على مدار القرن الثامن عشر كما سنرى فيما بعد.

(١) خلف الأشخاص الذين تولوا منصب الشاهبندر تركات وردت كلها في قائمة أكبر تركات التجار حجماً البالغ عددها سبع تركات، وفقاً لما ورد في وثائق المحاكم المشار إليها أعلاه (ص. ٤٠٥).

(٢) الجبرتي، ج ٣، ص ٣٢٣. انظر كذلك الحاشية رقم ٢، ص ٥٨٠.

وكان تجار البن والتوابل يتمتعون بقدر هائل من الثراء، وعقدوا علاقات وطيدة مع الطبقة الحاكمة على نحو جعلهم لا يخضعون لسلطة المحتسب أو سلطة أغا المستحفظان خلال الأزمات: حينما أراد على أغا الحصول على جميع السلطات عام ١٧٠٣، فإنه طالب بمنحه مراقبة شئون هؤلاء التجار^(١). بل إن محمد المحروقي الذي تولى هذا المنصب بعد عام ١٨١٠ قد جاوز حدود اختصاصاته بشكل مبالغ فيه، بسبب نفوذه الهائل لدى محمد على، حيث لم يكتف فحسب بإدارة شئون تجار البن والتوابل وأهل الغورية الذين خضعوا لسلطته المطلقة، بل مارس سلطاته على جميع أهل الحرف والمتسبين، وفقاً لما تم الإعلان عنه في الأسواق عام ١٨١٣، وامتدت هذه السلطات لتشمل الباعة وأرباب الحرف البلدية، وفقاً لما ذكره الجبرتي عند تعداد المناصب الهامة بالبلاد في بداية عام ١٢٣٢/١٨١٦؛ مما أسفر عن نشوب صراع شديد مع المحتسب مصطفى كرد الذي أخذ يروج بعض الادعاءات المناهضة لحكم هذه الطائفة، والتي كانت تفتقر إلى الكثير من الصحة^(٢).

ولا نعرف على وجه التحديد موقف طائفة تجار البن والتوابل من نظام الفتوة. ففي إطار الوصف الذي ساقه أوليا شلبي لموكب طوائف اسطنبول، ذكر على التوالي تجار البن (أتباع الطريقة الشاذلية)، ثم الشاهبندر الذي كان من أتباع عمر بن الفارض. وبصدد طوائف القاهرة، وضع أوليا شلبي طائفة تجار البن في المجموعة الرابعة والعشرين التي يتصدرها العطارون، ويرعاها "حسن بن عبد الله البصرى"، بينما جاء الشاهبندر في المجموعة السابعة عشر (خان الخليلى)^(٣). وإذا

(١) الجبرتي، ج١، ص ١٠٣. خلال المراسم العامة التي شهدتها نهاية القرن، كان "الشاهبندر" يتقدم "المحتسب"؛ انظر:

(بصدد مراسم قطع - GALLAND, Tableau I, 184; OMAR TOUSSON, Mémoire, 190 - الخليج).

(٢) الجبرتي، ج٤، ص ١٧٦، ٢٦٩، ٢٧٩، ٢٨٠. بعد نهب الأسواق عام ١٨١٥، أمر الباشا محمد المحروقي بإعداد قائمة لتحديد خسائر كل طائفة على حدة؛ وهو ما يستدعي بلا شك وجود سلطة ما للمحروقي على جميع الطوائف الحرفية (الجبرتي، ج٤، ص ٢٢٥). انظر كذلك:

- GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 303. MANTRAN, Istanbul, 147.

(٣) أوليا شلبي، سياحتمان، ج١، ص ٥٥٤؛ ج١٠، ص ٣٧٥، ٣٧٧.

ما كان القهوجية ينتمون للطوائف الحرفية التي تتبع أحد الأولياء الرعاة، فإننا لم نجد رغم ذلك أى أثر لتجار البن والتوابل فى قوائم الفتوة التي عمدنا إلى دراستها. ويبدو أن الطابع المهني البحت هو الذى كان يغلب على طوائف هؤلاء التجار؛ ففضلاً عن المكانة الهامة التي احتلها الشاهبندر والمجالس التي تتعقد عند الحاجة^(١)، كان هناك "ديوان البهار" الذي يديره "قاضى البهار" ويحتل أهمية كبرى لأنه يتعين عليه تحديد الضرائب المفروضة على التجار من أجل جلب منتجات الشرق. بل إن قائمة ١٨٠١ لم تشر إلى الشاهبندر باعتباره "شيخ" الطائفة رقم ٤٠، لكنها ذكرت كاتب الديوان إبراهيم أفندى بدلاً منه.

٩ - الخاتمة

يمكن أن تثير خاتمة هذه الدراسة حول هيكل الطوائف الحرفية بالقاهرة العديد من التساؤلات التي ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً: هل كان الجمود من سمات النظام الذي تعرضنا له بالوصف، أم أنه كان قيد التطور والنمو؟ هل كانت الطوائف الحرفية من الهيئات المنفتحة التي تتبنى قدرًا من المساواة يتيح الحفاظ على التوازن الاجتماعي، أم أنها كانت من الهيئات المنغلقة على ذاتها التي يغلب عليها النظام الطبقي بصورة تثير حالة من التوتر؟ وهل كانت الطوائف الحرفية تضطلع بدور إيجابي فى الحياة الاقتصادية يتمثل فى تحديد نظام تصنيع المنتجات وبيعها، أم أنها أسهمت فى إحداث حالة من الركود الفنى؟ ما زلنا فى حاجة إلى الكثير من المعطيات، ولا سيّما بصدد كيفية تطور الإنتاج، كي نتمكن من صياغة العديد من الافتراضات الأخرى.

لقد وجدنا بالفعل بعض المعلومات الجزئية التي تساعد فى الإجابة على التساؤل الأول. فهناك بعض التطور الذى شهدته الهياكل "الأيدولوجية" لنظام الطوائف الحرفية (الفتوة) التي يبدو أن العثمانيين هم الذين جلبوها إلى مصر؛

(١) الجبرتي، ج٣، ص١٣٩. انظر كذلك: A.N., Alexandrie, B 1 111, 20 octobre 1775.

ويتجلى هذا التطور من خلال إدخال الطوائف المرتبطة بتجارة البن فى إطار رعاية الأولياء، ومن خلال التعديلات التى طرأت على قوائم رعاية الطوائف. إلا أنه لا يبدو أنه يمكننا دفع الأمور بعيداً عن حدود بداية القرن السابع عشر الذى شهد إصابة نظام الفتوة بحالة من الجمود النهائى؛ فلم يعد بوسع مواكبة التغيرات التى طرأت على النظام الاجتماعى والاقتصادى بالقاهرة. غير أن منظومة الطوائف الحرفية نجحت فى مواكبة التغيرات الفنية والاقتصادية التى شهدتها القاهرة خلال تلك الحقبة؛ وهو ما يتضح من خلال تشكيل العديد من الطوائف المرتبطة بتجارة الدخان خارج إطار نظام الفتوة، وتشكيل بعض "الطوائف الفرعية" التى تستند إلى التوزيع الجغرافى أو التخصص الفنى، فضلاً عن تشكيل طوائف الأسواق. وترجع تلك القدرة النسبية على مواكبة التغيرات إلى كون الطوائف لم تشكل بالفعل كيانات منظمة يتسم بالمركزية، على الرغم من خضوع كل طائفة لاستغلال الضباط المسيطرين على الأوضاع آنذاك.

وكانت الطوائف الحرفية منغلقة على ذاتها أمام العناصر الخارجية، حيث كان توارث الحرفة يشكل القاعدة الرئيسية فى النظام الاجتماعى والمهنى بالطائفة، ولا سيما أن نظام الجدك قد ساعد على إرساء هذه القاعدة بسبب الحيلولة دون إمكانية حصول الحرفيين الفقراء على إجازة "المعلم". ومثل هذا الوضع كان من شأنه تكوين ما يشبه طبقة أرستقراطية داخل الطوائف الحرفية على نحو يجعل الفقراء فى مواجهة الأغنياء. غير أن الوثائق التى توافرت لدينا لم تمكننا من الفصل نهائياً فى هذه المسألة. لكن وفقاً للمصادر التى اطلعنا عليها، كانت على وجه الخصوص عملية جمع الأموال التى تطالب بها السلطات سبباً فى حدوث بعض الوقائع التى توضح حجم الفجوات الاجتماعية العميقة داخل الطوائف الحرفية، وتعكس مدى نزوع الأغنياء نحو قهر الفقراء. غير أننا لم نجد ما يعضد حقيقة وجود ما يمكن أن نطلق عليه اسم "الصراعات الاجتماعية" داخل الطوائف، ولعل ذلك يرجع إلى تطابق الأوضاع المهنية الحرفية بشكل نسبي؛ حيث لم يكن هناك بصفة عامة سوى عدد من الاختلافات الطفيفة التى تفصل بين المعلمين والأجراء، بل إن الوضع المادى لمشايع الطوائف لا يشير مطلقاً إلى وجود طبقة متميزة على رأس الطائفة. لكن عدم المساواة كانت تتجلى بشكل هائل بين الحرفيين والتجار ولا سيما تجار البن والتوابل الذين كانوا ينزعون نحو بسط

سيطرتهم على الفئات الأقل شأنًا، وإن كانوا يحتلون مكانة تقع على هامش منظومة الطوائف الحرفية.

واقترنت حدود التنافس المهني على أبناء الطائفة الواحدة، حيث كانت تحتكر كل جماعة إحدى الأنشطة المهنية؛ مما جعل نظام الطوائف الحرفية يسير باتجاه عدم تشجيع الابتكارات الجديدة وإحداث حالة من الركود الفني. إلا أننا لا نملك المعلومات المؤكدة التي توضح لنا مدى مسؤولية الطوائف الحرفية عن حالة التأخر التي تجلت بوضوح خلال القرن الثامن عشر في معظم قطاعات الإنتاج. ولعله يجب علينا الرجوع إلى إحدى حكايات "ألف ليلة وليلة" التي تروى قصة أبو الخير وأبو صير، حيث تعد من إحدى الوثائق المعاصرة النادرة التي تلقى بعض الضوء على هذه المسألة^(١). فقد أعرب أبو الخير عن دهشته إزاء السعر المبالغ فيه الذي طلبه الصباغ مقابل صباغة منديل واحد، والإصرار على صباغته باللون الأزرق فحسب، لكن الدباغ أجابه قائلاً: "لا يوجد في مدينتنا سوى أربعين معلمًا، لا أكثر ولا أقل. فإذا مات أحدنا، يأتي ولده ليحل محله". وحينما عرض عليه أبو الخير أن يعمل لديه ويتعلم أسرار مهنته، قال له: "إننا لا نقبل مطلقًا دخول الغرباء بين أبناء حرفتنا". ولم يستطع كذلك أبو الخير أن يفتح حانوتًا نحسابه الخاص. فقد أعرب جميع معلمى الطائفة وشيوخها عن عدم قبوله بينهم كأجير أو معلم. وإننا نعتقد أن هذه القصة تتضمن خلاصة الانتقادات التي يمكن أن يوجهها المعاصرون لنظام الطوائف الحرفية: توارث الحرفة وإجازة المعلم في ظل استبعاد جميع العناصر الخارجية، واحتكار كل طائفة ومعلميها لأحد الأنشطة المهنية، واستغلال المستهلكين، وتجاهل معلمى الحرف المختلفة لحركات التقدم بشكل أسفر عن إحداث حالة من الركود الفني.

وخلاصة القول إن هيكل الطوائف الحرفية يمثل بطبيعة الحال انعكاسًا لمجموع القوى الإنتاجية التي يغلب عليها الانقسام والتقاليد القديمة؛ بل إن حالات الضعف المصاحبة لمثل هذا النوع من الأنظمة قد انعكس على الحرف ذاتها، وكان سببًا في تأخرها الدائم.

(١) انظر الفصل السادس.

الفصل الثالث عشر

السيطرة والاستغلال المالي للطوائف الحرفية

أدركنا من قبل أنه لا يمكن حصر العلاقة التي تربط بين الطبقة الحاكمة بمصر، أي الباشا وعسكر الأوجاقات والمماليك من جهة، والحرفيين والتجار المصريين من جهة أخرى، في إطار المقابلة التقليدية بين "الهيئة الحاكمة"⁽¹⁾ و"الرعايا". ولا شك أن مصر قد تأثرت بشدة من جراء تقسيم الأنشطة المختلفة على نحو خَوَّلَ للأجانب احتكار السلطة السياسية، في حين اقتصر دور السكان الأصليين - ولا سيَّما سكان المدن - على أداء المهام الاقتصادية التي من شأنها توفير سبل المعيشة الرئيسية لأفراد الطبقة الحاكمة؛ وهو ما أفضى بهم إلى الخضوع التام لسيطرة هؤلاء الحكام، والانصياع لاستغلالهم. غير أن العلاقة التي ربطت بين هذين الطرفين، أي الحكام الأجانب وأهل البلاد، كانت تتسم بقدر أكبر من التعقيد؛ فقد تم إدماج أهل الحرف في الأوجاقات، وصار هناك، عدد من المنافع المشتركة، بحيث لا يمكننا تناول هذه المسألة من منطلق إحدى أشكال "التطفل" فحسب. وهذه العلاقة تضم قطبين متعارضين (السيطرة والاستغلال/ التداخل) سنعمد إلى دراستهما على التوالي، لكنهما لا يشكلان "سلسلتين" متواليتين أو متوازيتين، بل إنهما يمثلان رؤيتين متكاملتين على صعيد حقيقة تاريخية واحدة. ويتعين الفصل بين هذه الظواهر في إطار التحليل الذي سنشرع في إجرائه، بغية التعرض لها بالوصف على نحو جيد، وهو ما سيؤدي بنا إلى استبعاد الجانب الخاص بتلك العلاقة المعقدة.

١. السيطرة على الطوائف الحرفية

كان نظام السيطرة على الطوائف الحرفية يستند إلى توزيع عملية مراقبة الطبقة العاملة بين "القوى" الحاكمة بالقاهرة في نهاية القرن السابع عشر وعلى

(١) عمدنا هنا إلى استخدام مصطلح *ruling institution* الذي ساقه GIBB et BOWEN.

مدار معظم القرن الثامن عشر، أى توزيعها بصفة أساسية بين رجال الأوجاقات. وهذه الرقابة كانت تهدف بطبيعة الحال إلى تحقيق عدد من المطالب السياسية والإدارية؛ غير أن تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى عدد من القطاعات التى يحكم كل منها أحد الأوجاقات أو أحد كبار رجال الدولة، كان يهدف فى الأساس إلى ضمان الاستغلال الضريبي أو شبه الضريبي الذى خضع له جميع الحرفيين والتجار الذين يتبعون المحتسب أو أغا الانكشارية أو أغا العزب.

(أ) المحتسب

تعد "الحسبة" من أكثر الهيئات التقليدية التى عرفت الحياة المدنية؛ فقد زخرت الكتابات⁽¹⁾ المختلفة التى عرفها متقفو القاهرة آنذاك بالتعرض لمبادئها وكيفية ممارستها، غير أن المهمة المثالية التى تعرضوا لها بالوصف، والتى أدرجت بصفة خاصة الوظيفة الاقتصادية الخاصة بمراقبة الطوائف الحرفية والأسواق فى إطار "أكثر اتساعاً يشمل إحدى الواجبات التى تستند إلى القاعدة الدينية؛ بغية الحفاظ على مصالح المجتمع"، وفقاً لمقولة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، لا علاقة لها على الإطلاق بنظام الاحتساب فى القاهرة القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث اقتصرت مهمته على بعض الاختصاصات المحددة التى تدرج داخل إطار النظام السياسى والعسكرى الذى يحكم مصر. وقد اكتسب نظام الحسبة جزءاً من أهميته فى ظل الاضطرابات الاقتصادية التى كثيراً ما عانت منها مصر خلال حكم العثمانيين على مدار قرنين من الزمان؛ حيث اضطلع المحتسب بالعديد من المسئوليات الهامة خلال الأزمات الناجمة عن القحط، وارتفاع الأسعار،

(1) انظر بصدد توضيح نظام الحسبة فى E.I.² مقال: C.CAHEN, M.TALBI et R.MANTRAN, III, 503-7. وانظر بصدد نظام الحسبة بالقاهرة خلال العصر العثماني: SHAW, Financial, 118-120; Ottoman Egypt, 137.

ومشكلة العملات، لكنه لم يكن يمثل في العادة سوى إحدى السلطات الثانوية التي تُعنى بالأنشطة المتواضعة^(١).

الحسبة: إحدى مهام أوجاق الجاويشية

كانت الحسبة إحدى المقاطعات الرئيسية بالقاهرة إبان الحكم العثماني. ومنذ نهاية القرن السادس عشر، تولى أوجاق الجاويشية أمر الحسبة التي صارت بمثابة إحدى ممتلكاتهم الخاصة؛ فقد كان جميع المحتسبين الذين تمكنوا من معرفة هويتهم - عدا بعض الحالات النادرة - من أفراد ذلك الأوجاق، حتى نهاية القرن الثامن عشر.

ومثل جميع عقود الالتزام الأخرى، كان يتم طرح الحسبة للالتزام في بداية السنة المالية، خلال الأيام الأولى من شهر توت الذي يوافق شهر سبتمبر. وكانت الأمور تسير على النحو التالي: يجمع الكتخدا جماعة "الاختيارية" بغية اختيار المرشح الذي يجب تقديمه إلى الباشا في الديوان؛ وحينما يحصل هذا المرشح على الخلعة الخاصة بصاحب هذا المنصب، فإنه يخرج في موكب كبير ليتوجه إلى "بيت الحسبة" من أجل تولى مهام منصبه^(٢).

وكان المحتسب يُختار من بين حملة رتبة الأغا في فرقته العسكرية؛ فكان من كبار ضباط الأوجاق. وهو ما يجعلنا ندرك حجم الاستنكار الذي ساد عام ١٨٠١، حينما عمد الفرنسيون إلى إلقاء القبض على المحتسب حسن أغا، وتعيين شخص ذي مكانة اجتماعية متواضعة، ولا ينتمي إلى الفرق العسكرية، وهو

(١) شاع استخدام لقب "المحتسب" في جميع النصوص، ولاسيما نصوص الجبرني وأحمد شلبي؛ لكننا صادفنا كثيراً لقب "أمين الحسبة" أو "أمين الاحتساب" (لدى الدمرداشي والقينالي وفي وثائق المحاكم)، كما صادفنا لقب "ناظر الحسبة" أو "الاحتساب".

(٢) ورد هذا الوصف في كتاب الدمرداشي (ص. ٤٨٠) بصدد تعيين يوسف أغا نحو عام ١٧٤٠.

عبد العال الذي جعل منه الفرنسيون أغا المستحفظان؛ وقد ساق الجبرتي هذا الحدث "من جملة النوازل" خلال تلك الفترة التي حفلت بالكثير منها^(١).

ولم تكن فرقة الجاوبشية تتمتع في أي وقت من الأوقات بالكثرة العددية أو القدرة المادية التي حظيت بها الأوجاقات الكبيرة (الانكشارية أو العزب)؛ فقد وقعت خلال القرن الثامن عشر تحت سيطرة المستحفظان وخضعت لهم، مما جعلهم يفرضون رجالهم، و"يحتلون" منصب المحتسب^(٢). وفي نهاية القرن، تجلّى رجحان كفة البكوات على حساب الأوجاقات، من خلال تعيين أشخاص يرتبطون بأمراء الطبقة الحاكمة في منصب المحتسب. وقبل حلول عام ١٧٦٩ بفترة قصيرة، اختار على بك الكتخدا الخاص به لتولى منصب المحتسب، غير أنه سرعان ما عزله فيما بعد. وشهدت الفترات اللاحقة اضطلاع العديد من المماليك بمهام هذا المنصب؛ مثل مصطفى الكاشف (قبل عام ١٧٨٢)، ومصطفى بك (١٧٨٤)، وحسن أغا كتخدا على بك (١٧٩٠)، وحسن كتخدا مراد بك (قبل عام ١٧٩٨)^(٣).

نظام الحسبة

يبدو أن سلطة محتسب القاهرة لم تكن تتعدى حدود العاصمة. فقد أشارت بعض الوثائق إلى وجود اثنين من المحتسبين لكل من بولاق ومصر القديمة، وكان هؤلاء المحتسبون الثلاثة يشتركون سويًا في مراسم ليلة الرؤية (١٨٠١)^(٤)، إلا أننا

(١) الجبرتي، ج٣، ص. ١٥٠-١٥١.

(٢) SHAW, Financial, 119.

(٣) الجبرتي، ج١، ص. ٣٠٩ (١٧٦٩). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠٥، ص. ٢٦٤ (١٧٨٢). الجبرتي، ج٢، ص. ٨٢ (١٧٨٤)؛ ج٣، ص. ١٨٢ (١٧٩٠). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٧، ص. ١٣٤ (١٧٩٨).

(٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٤، ص. ٣٢٧ (١٧٨٨): عمر كتخدا محتسب بولاق. انظر كذلك:

- Vincennes, B 6 61, 15 janvier 1801

لا نستبعد إمكانية اتساع نطاق حكم المحتسب خلال بعض الفترات ليشمل نطاق ضواحي القاهرة التي كان يمثلها فيها للكتخدا^(١).

وكان هناك عدد من "الأتباع" أو "الأعوان" الذين يساعدون المحتسب في أداء مهام منصبه، ويشاركون كذلك في الموكب الخاص به. وقد أحصت إحدى وثائق فنسين هؤلاء الأعوان على نحو يبدو كاملاً من خلال التعرض لتنظيم ليلة الرؤية عام ١٨٠١. وكان يمكن لكتخدا المحتسب ("الكخيا" وفقاً لطريقة النطق السائدة آنذاك) أن يحل أحياناً محل المحتسب في أداء بعض المهام الرئيسية؛ فقد ورد في بعض النصوص أنه ترأس موكب الرؤية، وكان يقود كذلك الموكب التقليدية بصحبة الأغا ذاته. وكان الخزنه دار من أعوان المحتسب، غير أنه فضلاً عن اختصاصاته المالية، كان يحق له أن ينوب عن المحتسب إذا ما اقتضت الحاجة ذلك. وقد ورد ذكر "القواس" في وثيقة عام ١٨٠١، وهو يناظر بلا شك "المنادى" الذي يتعين عليه السير في الطرقات والأسواق من أجل الإعلان عن الأوامر المختلفة التي تتعلق بتحديد الأسعار، وأسعار العملات... الخ. واكتمل مجموع هؤلاء الأعوان بوجود كل من "المباشر" و"النقيب" و"الوزان"، علاوة على عدد من المندوبين المنوط بهم سرعة تنفيذ العقوبات التي يفرضها المحتسب، والتي كانت تتسم أحياناً بالشدّة^(٢). ويبدو أن كل هؤلاء الموظفين كانوا يحصلون على رواتبهم من المحتسب الذي استطاع بذلك اقتطاع بعض "الإخراجات" من المبالغ التي يتعين عليه توريدها للخزانة. كما كانوا يحصلون كذلك على بعض الأجور الإضافية نظير اشتراكهم في ليلة الرؤية على سبيل المثال، بل كان يمكنهم جمع بعض الضرائب بشكل منتظم إلى حد ما من الأشخاص الواقعين تحت إشرافهم.

و"بيت الحسبة" هو على الأرجح مقر المحتسب، حيث لم تذكر الوثائق سوى أنشطة المحتسب التي كانت تستلزم التنقل من مكان لآخر، والتي تجدر

(١) أشارت الوثائق إلى وجود "كتخدا الحسبة... ببولاق" عام ١٧٢٢ (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٠، ص. ١٩٦)، و"كتخدا الحسبة... مصر القديمة" عام ١٨٠٠ (وثائق أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، سجل رقم ٩، ص. ٤٩٠).

(٢) الجبرتي، ج٣، ص. ٢٠٧، ١٥٠؛ ج٤، ص. ٢٨١، ٢٨٠. انظر كذلك: Vincennes B 6 61, 15
janvier 1801

الإشارة إليها لأهميتها؛ إلا أنه حينما قرر حكام القاهرة عام ١٧٣٦ إلغائها، فإنهم شرعوا على الفور فى إغلاق بيت الحسبة^(١). لكن المصادر التى توفرت لدينا لم تحدد مكان هذا البيت، بل إننا نجهل إذا ما كان يعد بمثابة التطور الحقيقى لـ"دكة الحسبة" التى أشار إليها المقرئزى، والتى كانت تقع فى الغورية، أى فى وسط المناطق التجارية بالقاهرة. وخلال القرن الثامن عشر، لم يرد ذكر "دكة الحسبة" سوى فى الدراسة الخاصة بأسماء الأماكن، وفى إطار بعض الإشارات التى تتناول إلى حد ما "الماضى المنصرم"؛ فقد ذكر الجبرتى أن التاجر الكبير أحمد بن عبد السلام (توفى عام ١٧٩١) قد شرع فى توسعة منزله بإلفحامين، وألحق به دكة الحسبة التى كانت تقع بالتالى بالقرب من الموقع 376 L 7، وفقاً لما ورد فى خريطة كتاب "وصف مصر"^(٢). غير أنه ليس هناك ما يشير إلى وجودها حتى ذلك الحين، لكننا نعتقد أن مقر المحتسب قد ظل قائماً فى وسط القاهرة.

اختصاصات المحتسب

هناك تعارض واضح بين النظرية التقليدية للحسبة وما آلت إليه على أرض الواقع؛ لذا اعتبرت الدهشة سكان القاهرة (بل شعروا بالاستياء أيضاً) حينما شرع مصطفى كرد فى إحياء النظام القديم بأكمله، بعدما منحه محمد على عام ١٨١٨ جميع السلطات اللازمة لإنهاء حالة الفوضى التى انتشرت بين تجار الأسواق؛ "فقد ذكر الجبرتى أن هذا الوضع قد أثقل كاهل معظم الأهالى الذين لم يعتادوا على مثل هذه المطالب من قبل المحتسبين السابقين. ويبدو أن كرد قد أدرك تماماً دور أتباع المحتسب واختصاصاتهم فى الدول المصرية القديمة". فقد كانت

(١) سَمَّروا بيت الحسبة (أحمد شلبى، ورقة رقم ١٢٥٤).

(٢) وصف مصر: قنطرة الدكة (350 F 14)؛ وبالقرب من درب دكة الحسبة (375 L 6/7). الجبرتى، ج٢، ص٢١٨. انظر المقال الذى أعدناه تحت عنوان "أحمد بن عبد السلام"، ص٩٤-٩٥. وفى أحد النصوص الأخرى التى تتناول أحداث عام ١٨١٧ وما يخص أحمد المحروقى، أشار الجبرتى إلى "دكة الحسبة القديمة" (ج٤، ص٢٩٤).

سلطة أمين الاحتساب سلطة قضائية، لكنه كان يتمتع بسلطة استثنائية تُحوّل له الفصل في جميع الأمور. ولم يكن بوسع أى شخص ممارسة هذه المهمة عدا الذين يمتلكون جميع المعارف والعلوم المختلفة، ويتميزون بكفاءة قضائية شاملة، لذا تعددت الشكاوى ضد كرد، وأصدر الباشا أوامره إلى الكتخدا التابع له بضرورة وضع حد لتصرفاته السيئة، ثم تم توجيه اللوم للمحتسب، وإلزامه بعدم تخطى حدود سلطاته التى تشمل "الباعة والذين كانوا يخضعون لحكم كل من سبقوه"، باستثناء تجار البن والتوابل وأهل النمة^(١). وانطلاقاً من هذا الأمر، يمكننا الوقوف على حدود سلطة المحتسب فى نهاية القرن الثامن عشر.

وكان المحتسبون يمارسون سلطاتهم فى بعض أجزاء أسواق القاهرة، من أجل مراقبة الأسعار والسلع التموينية والتحقق من الأوزان والمكاييل. فهذه هى الجوانب التى وردت فى المصادر المختلفة، ولا سيّما إبان الأزمان التى وقعت خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر، حيث عمد المحتسبون إلى جمع شيوخ الطوائف المعنية من أجل تحديد أسعار "تسعير" كل سلعة على حدة وفقاً للوزن والنوع، بل بلغ الأمر حد المطالبة بمعرفة جميع خطوات تصنيع الخبز، بدءاً من طحن القمح، وانتهاءً بخبز العجين؛ بغية الوقوف على التكلفة الحقيقية، ثم وضع الحد الأقصى للأسعار التى يتم الإعلان عنها فى شوارع القاهرة وأسواقها^(٢).

(١) الجيرتى، ج٤، ص٢٨٠.

(٢) هناك العديد من الإشارات بهذا الصدد فى الحوليات وقصص الرحالة. انظر: كتاب التراجم، ص٨٤١. الدمرداشى، ص١٧، ٤٧٩، ٤٨١. الجيرتى، ج٢، ص١٧٧، ج٣، ص٤١، ٨٨، ١٤٨، ٢٤٤، ٢٦٣، ٢٨٧، ٣٠٥، ج٤، ص٢٧٦، ٢٩٩. انظر كذلك:

- Recueil des Séances, 230. LÉON L'AFRICAIN, Description de l'Afrique, III, 391. Jacques ALBERT, Etat de l'Egypte, 80. GIRARD, Mémoire, 626. CHABROL, Essai sur les mœurs, 515. SAMUEL-BERNARD, Notice sur les poids arabes, 240. Vincennes, B 6 115, Arrêtés de Kléber, 4 octobre 1799; B 6 132, Belliard, 6 février 1801. J.J. MARCEL, Contes de Cheykh el-Mohdy, III, 398-9. GERMAIN MARTIN, Les bazars du Caire, 69-72.

ولم تكن سلطة المحتسب تشمل سوى عدد محدود من الطوائف الحرفية التى تتعلق على وجه الخصوص بالسلع الغذائية؛ مثل الطحانين، والخبازين، والخضرية، واللبنانيين، والزياتين، ومعصراتية السمسم والكتان، وقصابى اللحم الضأنى واللحم الخشن والكرشة، وبائعى السمك والسردين. وكان المحتسب يمارس سلطاته على عدد آخر من الحرفيين الذين يوفرون بعض المنتجات المعروفة بكثرة عدد مستهلكيها؛ مثل الدهانين، والصبانين، وصانعى الشموع، والخراطين،... الخ^(١). كما كان يجمع الضرائب المفروضة على المأكولات التى يتم جلبها إلى القاهرة (الخضر والفاكهة بصفة أساسية) داخل الأسواق التى تقوم ببيعها؛ مما أسهم فى زيادة إحكام الرقابة على الحرف الخاصة بالسلع الغذائية^(٢).

وكان المحتسب يباشر مهام وظيفته وهو "يطوف" فى شوارع القاهرة وأسواقها فى مشهد جعل كتاب الحوليات والرحالة يحرصون على وصفه فى كتاباتهم. فقد كان يمتطى سهوة جواده، ويرتدى خلعة سوداء، ويضع على رأسه عمامة خاصة تحيط بقلنسوة تتخذ شكلاً مخروطياً ويكسوها قماش المسلمين الأبيض؛ ويسبقه أحد موظفيه حاملاً ميزاناً كبيراً يحوى الأوزان الخاصة بالمعايير المختلفة؛ ويحيط به موكب كبير يضم جماعة من الانكشارية وعدداً من الجلادين والخدم الذين يحملون "العكاكيز" أو "الكرابيج". ثم يجوب القاهرة مخترباً معظم المراكز التجارية الهامة. وكان التجار يشعرون بالذهول (وأحياناً الخوف الشديد) أمام عظمة هذا الموكب، وشدة العقوبات التى يتم تطبيقها فى الحال على الذين تعمدوا مخالفة الأسعار أو غش الميزان. وكانت هذه العقوبات تتراوح بين بعض عمليات التأديب البسيطة التى كانت تفضى أحياناً إلى الموت، مثل ضرب المخالف بالعصا على باطن قدميه وهو ممدد على الأرض بعد تقييد أرجله فى قيد خشبي؛ وعدد من العقوبات الأكثر شدة، مثل تعليق التاجر غير الشريف من أذنيه أمام حانوته، بحيث لا يستطيع لمس الأرض سوى بأطراف أصابعه (وقد زعم مارسيل إطلاق مقولة "ذى الأذن العريضة" على كل من يخالف هذه القوانين فى القاهرة)؛

(١) تم إعداد هذه القائمة وفقاً لما ورد فى إحدى وثائق أرشيف فنسين (B 6 61, 15 janvier 1801)، وما ذكره: SHAW, Financial, 119.

(٢) SHAW, Financial, 119-120.

بل إن الخباز الذى يتعمد تقليل وزن الخبز يواجه عقوبة تقب الأنف بإبرة معلق بها أحد الأرغفة؛ والقصاب الذى يتعمد التلاعب فى أوزان اللحوم يتعرض لعقوبة اقتطاع جزء من جسده يعادل حجم الكمية التى أبخس مقدارها؛ ولا بُد من إسالة دم الزيات الذى يغش الميزان من أجل استكمال الوزن المنتقص بدمائه بدلاً من الزيت؛ وكل من تسوّل له نفسه تكرار الجرم مرة أخرى يواجه عقوبة جدع الأنف أو قطع الأذنين أو الرسغ. وهناك قائمة طويلة تتضمن كما هائلاً من هذه الأعمال العنيفة، بدءاً بيوسف أغا الذى تسبب فى وفاة ثلاثة تجار فى الأسواق خلال جولة واحدة (نحو عام ١٧٤٠)، وانتهاءً بمصطفى كاشف كرد الذى أجلس أحد الفطائرية على صينية ساخنة، لأنه باع الكنافة بسعر يفوق التسعيرة المحددة. فقد اشتهر بعض المحتسبين بدرجة من العنف يبدو أنها كانت صحيحة تماماً، حيث كتب نيبور بعد زيارته لمصر عام ١٧٦١-١٧٦٢: "لقد رأيت الخوف والذعر على وجوه المصريين كلما صادفت أحد الضباط فى أحد شوارع"^(١). غير أنه يبدو أن كل هذا العنف لم يكن يتسم بالفاعلية المطلوبة؛ فقد كان أهل الحوانيت ينحنون أمام الرياح العاتية؛ وبمرور الزمان، يفقد المحتسب قوته ويضيع نفوذه، وسرعان ما يعود أهل الأسواق إلى ممارسة عاداتهم السيئة التى استتكرها كتاب الحوليات، حتى تقع إحدى الأزمات الجديدة.

وقد اضطلع المحتسب بدور الوسيط بين السلطات والطوائف الحرفية التابعة له، وهو دور اكتسب أهمية كبرى بسبب ندرة الهيئات التى تقوم بمثل هذه المهمة بالقاهرة. ونشاط المحتسب فى هذا الصدد يكاد ينحصر فى إطار إطلاع

(١) علاوة على النصوص التى ذكرناها من قبل (الدمرداشى، SAMUEL-BERNARD، GIRARD، J.J. MARCEL) انظر بصدد هذه الجولات: الجبرتى، ج١، ص١٠٣، ج٢، ص٢٦١؛ ج٤، ص٨٥، ١٧٦، ٢٧٠، ٢٧٧-٢٧٨، ٣٠٨. انظر كذلك:

- LUCAS, Voyage au Levant, 56-7. NEIBUHR, Voyage, I, 112. Vincennes, Mémoires historiques, 526/7, Journal de Detroye, 61. FORBIN, Voyage dans le Levant, 300. RIFAUD, Tableau de l'Egypte, 55-6. LANE, Modern Egyptians, 125-6. Ida SAINT ELME, La contemporaine, IV, 220. PATON, History of the Egyptian Revolution, II, 261-2. JONQUIÈRE, L'expédition d'Egypte, III, 14.

الرعايا على رغبات الحكام، حيث كان يتعين عليه نقل أوامرهم المختلفة مثلما حدث عام ١٨٠٥ حينما أعلنهم بضرورة الاستعداد لتعزيز الحراسة على منازلهم وأحيائهم؛ وجمع الدواب اللازمة لحركة الانتقالات إبان الحرب الأهلية (عام ١٧١١)؛ والمساهمة في إعداد إحدى الحملات العسكرية (نحو عام ١٧١٥)؛ والمشاركة في مراسم استقبال الباشا الجديد (١٧٥٤ و ١٨٠٣)؛ كما كان يُعنى بجباية الضرائب المفروضة عليهم لصالح السلطات، غير أن الأمثلة التي توافرت لدينا في هذا الشأن ترجع إلى ما بعد عام ١٧٩٨ (اشتراك المحتسب في جمع الغرامة المفروضة على جميع سكان القاهرة بعد اندلاع ثورة عام ١٨٠٠، وجمع الفردة خلال شهرى يونيو ويوليو عام ١٨٠٠)^(١).

وقد اشترك المحتسب في جميع المراسم الرسمية التي اشتركت فيها الطوائف الحرفية بصورة جماعية؛ مثل موكب المحمل قبل رحيل قافلة الحجاج، حيث عُهد إليه - مثله في ذلك مثل بعض كبار رجال الدولة الآخرين (القاضى، وأغا الانكشارية، والوالى) - بتفقد حالة كسوة الكعبة التي يتم إرسالها إلى الحجاز. واشترك كذلك في مواكب "الزفة" التي كان أهم ما يميزها عرض العربات الخاصة بالطوائف الحرفية^(٢). واضطلع بطبيعة الحال بالدور الرئيسى في أهم مظاهر حياة الطوائف الحرفية المتمثلة في مراسم ليلة الرؤية؛ حيث حمل على عاتقه المسئولية المادية لتنظيم الموكب الذى تشترك فيه بصفة خاصة الطوائف "التابعة له"، كما سبق أن أشرنا أعلاه.

وكانت هذه هى المهام الأساسية التى يتعين على المحتسب مباشرتها خلال القرن الثامن عشر، حيث فقد الكثير من الاختصاصات التقليدية التى كان يتمتع بها من سبقوه فى تولى هذا المنصب إبان العصور الوسطى. وقد رأينا فى حالات نادرة يهتم بالمسائل العمرانية، أو يُعنى على الأقل بنظافة الشوارع والأسواق؛ حيث لم يرد إلى علمنا سوى مثال واحد فحسب بشأن تدخل المحتسب فى هذه الأمور؛ ألا وهو مثال مصطفى أغا كرد الذى أصدر أوامره إلى سكان القاهرة عام

(١) القينالى، ورقة رقم ٧٣، ١٠٦. الدمرداشى، ص. ٥٦٣. الجبرتى، ج٣، ص. ١٠٩، ١٣٥، ٢٧٤-٢٧٥، ٣٣٢.

(٢) الجبرتى، ج٣، ص. ٤٩، ١٤٥، ٣١٦؛ ج٤، ص. ٢١، ١٩٩.

١٨١٨ من أجل كنس الأسواق ورشها بالمياه، وتنظيف الشوارع، وإزالة الأتربة المترامية، غير أننا أوضحنا مدى حرص هذا الشخص على إحياء الاختصاصات التي وقعت في طي النسيان منذ فترات بعيدة، ومثل هذا الجهد الفردي الذي جاء في فترة متأخرة لا يمكن اعتباره كأحد أنشطة المحتسب الفعلية^(١). والأكثر من ذلك هو تجاهل المحتسبين على نحو يكاد يكون كلياً لمراقبة المنتجات المختلفة، سواء كانت من المنتجات الغذائية التي قد يؤدي التلاعب فيها إلى حدوث مخاطر شديدة تتعلق بالصحة العامة، أو سواء كانت من المصنوعات الأخرى على اختلاف أنواعها. وهاتان الحالتان تعكسان مدى التعارض الواضح مع دقة تنفيذ الأحكام الواردة في كتب الحسبة خلال العصور الكلاسيكية. وأخيراً، لم يعد المحتسب مختصاً بكل ما يتعلق بالأخلاق العامة، أو ما كان يمثل من قبل أحد أسباب التطور النظري الذي شهدته الرقابة على الآداب التي كان يتعين عليه متابعتها مثل كل من سبقوه؛ لأن أغا الانكشارية حل محله في هذا الشأن^(٢).

إعفاءات الحسبة

لم يتأكد تراجع سلطة المحتسب سوى من خلال الإعفاءات التي حصل عليها بعض أفراد الرعية. وهو ما يتضح بجلاء من خلال حالة تجار الأسواق الكبرى الذين تم إعفاؤهم منذ نهاية القرن السابع عشر من الاشتراك في مراسم ليلة الرؤية^(٣). كما خرج تجار التوابل عن نطاق سلطة المحتسب، وهو ما تعرض له مصطفى كرد في بداية القرن التاسع عشر^(٤).

(١) الجبرتي، ج٤، ص. ٢٩٠.

(٢) انظر هنا أيضاً محاولات مصطفى كرد الفاشلة من أجل استعادة هذه السلطات عام ١٨١٧ (الجبرتي، ج٤، ص. ٢٨٠).

(٣) أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٥١. الجبرتي، ج١، ص. ١٠٣.

(٤) الجبرتي، ج٤، ص. ١٧٦، ٢٦٩، ٢٧٨-٢٨١.

وينطبق الأمر ذاته على شئون أهل النمة من اليهود والنصارى التي كانت تشكل في المعتاد أحد اختصاصات المحتسب الرئيسية. فحينما أراد مصطفى كرد في نهاية شهر رمضان عام ١٢٣٢ (أغسطس ١٨١٧) إجبار النصارى الأرمن الروم والشوام على مغادرة منازلهم الجميلة التي تطل على نهر النيل، والعودة إلى ارتداء زى خاص بهم يتضمن العمامة الزرقاء، بل التخلي عن امتطاء الخيول والبغال أو استخدام الخدم المسلمين، توجه أعيان هذه الفئة بشكواهم إلى الباشا الذي كان يكن لهم قدرًا من التقدير؛ مما دفع محمد علي - فضلًا عن بعض الأسباب الأخرى - إلى إصدار أوامره كيلا يتجاوز المحتسب حدود الاختصاصات التي كانت يزاولها كل من سبقوه. وخلال الفترة ذاتها، نجح اليهود في الحصول على نوع مماثل من إعفاءات الحسبة: "فقد ذكر لين أنهم كانوا يدفعون المال من أجل إعفاء أحيائهم من زيارة المحتسب... وينتفعون بالتالي من امتياز بيع السلع الغذائية بأسعار تفوق أسعارها في جميع أرجاء العاصمة، في حين أنهم يستطيعون شراء هذه المنتجات باهظة الثمن، وتزويد حوانيتهم بالمؤن اللازمة، ولا سيّما أجود أنواع الفاكهة التي لا تتوفر في بقية أنحاء المدينة"^(١).

وقد حاول شيوخ الأزهر خلال القرن الثامن عشر الحصول على إعفاءات مماثلة بصدد المسجد الجامع والحي الذي يقع به. ففي أعقاب المشكلة التي وقعت بين المجاورين المغاربة وأحد الأمراء عام ١٧٧٧، ولجوء المشايخ إلى اتخاذ بعض الإجراءات الاحتجاجية (إيقاف دروس العلم، وإغلاق الحوانيت المجاورة)، طالب الأزهر - من أجل إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي - بعدم مرور أى من المحتسب أو الأغا أو الوالى فى حى الأزهر، وهو ما يؤدى بالتالى إلى إعفائهم من الخضوع لسلطاتهم. فآثر أمراء الحكم قبول هذا الشرط، غير أنه يبدو أنه لم يحظ فعليًا بالاحترام اللازم خلال فترة طويلة. إلا أنه يبدو كذلك أن الأزهر كان يخرج عن نطاق سلطة المحتسب فى بداية القرن التاسع عشر: عندما تناول الجبرتي الأحداث التي وقعت عام ١٢٢٧/١٨١٢، فإنه أشار إلى وجود شخصين يطلق عليهما اسم "جندى المطبخ" ويتوليان شئون الحسبة فى المناطق المجاورة للأزهر

(١) الجبرتي، ج٤، ص٢٨٠. انظر كذلك: LANE, Manners, 559.

حيث تشمل سلطتهما بصفة خاصة المتسبين والخضرية والقصابين في هذا الحى^(١).

وإزداد تفاقم الأوضاع بسبب أحقية أهل الحرف في الخروج عن سلطة المحتسب إذا ما انضموا إلى الأوجاقات؛ وينطبق الأمر ذاته على العسكر الذين ينخرطون في الأعمال الحرفية أو يمارسون بعض أنواع التجارة الصغيرة، و"لا يسرى عليهم حكم المحتسب"، لأنهم يتبعون أحد الأوجاقات^(٢). وكانت التبعات السيئة لضعف المحتسب تظهر خلال الأزمات الناجمة عن القحط أو ارتفاع الأسعار؛ وهو ما يفسر الطلب الذي تقدم به جزء من القوى الحاكمة من أجل إعادة سلطة المحتسب الكاملة على جميع التجار؛ ففي إحدى المذكرات المقدمة للباشا عام ١٧٠٩ على سبيل المثال، طالب قادة ست فرق من فرق الأوجاقات بعدم مطالبة أهالي الأسواق بالحصول على حماية الأوجاقات، وضرورة تمكين المحتسب من تولى جميع شئونهم ومراقبة الأوزان "على العادة"^(٣). إلا أنه كما سنرى فيما بعد، فإن المرض كان مستشريًا في الجسد بأكمله بحيث يصعب توفير العلاج المناسب له.

انهيار قيمة الحسبة خلال القرن الثامن عشر

في ظل ما تبقى له من اختصاصات، كان سلوك المحتسب يشبه الملتزم الذى انشغل بجمع الأموال عن طريق استنزاف الواقعين تحت إمرته، أكثر من كونه يمثل منصبًا قضائيًا ذا طابع شبه ديني. ووفقًا لما ورد في المصادر التي

(١) الجبرتي، ج٣، ص٨-٩؛ ج٤، ص١٤٣. وقد أكد باتون (History of the Egyptian PATON Revolution, II, 324) الملاحظات التي ساقها الجبرتي: لم يكن للمحتسب "أية سلطات على المنطقة الملاصقة للأزهر التي يُعنى بها اثنين من الضباط اللذين يطلق عليهما اسم جندي المطبخ...".

(٢) الجبرتي، ج٣، ص١٩٢، ١٩٩.

(٣) المختصر، ورقة رقم ١٧٨. أحمد شلبي، ورقة رقم ٤٥ ب. الدمرداشي، ص١٣١. الجبرتي، ج١، ص٣٤.

توافرت لدينا، كانت الشبهات تحوم حول معظم المحتسبين: إن الثناء على المحتسب النزيه على أغا (الذي رفض قبول الرشوة) يعد بمثابة اتهام ضمنى للمحتسب الذي حل محله عام ١٧٠٣؛ ونحو عام ١٧٤٠، طلب على باشا من الجاويشية البحث عن أحد أفراد "الاختيارية" لتولى هذا المنصب، شريطة أن يكون منزهاً عن تلقى الرشى (بلص)، وهو ما يؤكد أن الأمر لم يكن سهلاً؛ بل إن كتاب الحوليات قد ذكروا أن عثمان بك نو الفقار كان يشرف بنفسه على الحسبة، ويحول دون حصول المحتسب على أية رشاوى؛ وفي عام ١٧٦٩، قرر على بك نفى إبراهيم أغا الذى استغل مهام منصبه... الخ^(١). ولا يبدو أن العقوبات التى كانت تتسم أحياناً بالقسوة، وتستهدف بصفة خاصة المحتسبين غير الشرفاء، قد حالت دون وقوع المخالفات بسبب الإغراء المادى الذى يتعرض له أصحاب هذا المنصب^(٢).

وكان يشيع آنذاك قبول المحتسب رشاوى التجار مقابل غض الطرف عن بعض الممارسات السيئة، غير أن عدم الدفع كان له أثر عكسى: "كان من المعتاد أن يستغل الأغاوات سلطتهم من أجل الحصول على الأموال أو الهدايا من التجار؛ ولم يكن أمامهم سوى معاقبة أصحاب الموازين والأوزان الصحيحة لإجبارهم على دفع الإتاوة المطلوبة" (صاموئيل- برنار)؛ "وإننى أعلم جيداً أن المكلفين بمراقبة الأوزان كانوا يتوجهون كثيراً إلى حوانيت التجار، ويزعمون دوماً أن الأوزان غير صحيحة، ثم يرسلون القواسين، ويأمرون بفرض عقوبة الضرب بالعصا أو غيرها من العقوبات الأخرى. وهنا، يشعر التاجر بالذعر، ويتعهد بالذهاب فى اليوم التالى لمقابلة الأغا المسئول عن الأوزان والمكاييل، ويذهب بالفعل حاملاً معه مبلغاً يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ باتاك تقريباً" (مينو). ويروى تيفونو أنه تم فى عام ١٦٥٨ تعليق أحد حاملى الأوزان على الخازوق؛ لأنه تأمر مع التجار الغشاشين، وأمدهم بالأوزان المزيفة التى تخفى جريمتهم. وفضلاً عن الضرائب المشروعة التى كان يجمعها المحتسب من التابعين له، فإنه كان يطالب أحياناً بدفع ضريبة "الحماية" التى أثارت احتجاج أهل الحوانيت عام ١٦٩٢. وقد ترك بعض

(١) الجبرتى، ج١، ص ١٧٩. انظر كذلك: A.N., Caire, B 1 334, 2 avril 1769.

(٢) أمر موسى باشا بقطع رأس أحد المحتسبين عام ١٦٣١ (COMBE, Précis d'histoire, III, 31-2).

المحتسبين الأسعار تواصل ارتفاعها عن الحد المسموح به، مما أدى إلى إعدام أحد المحتسبين عام ١٨٠١ بسبب ارتكاب هذه الجريمة؛ بينما مارس بعض المحتسبين الآخرين عملية احتكار السلع التي يتعين عليهم محاربتها خلال الأزمات الناجمة عن القحط... الخ. إلا أنه كان هناك عدد من المحتسبين الشرفاء خلال القرن الثامن عشر، غير أن نزاهتهم كانت سبباً في عرقلة الكثير من مصالح الآخرين، وأصابتهم بخسائر تفوق عمليات الاحتيال على الآخرين؛ ولنذكر على سبيل المثال يوسف أغا الذي قام الباشا بتعيينه عام ١٧٤٠ باعتباره المرشح الوحيد القادر على الاضطلاع بمهام هذه الوظيفة، لكنه أنزل بالمخالفين عقوبات قاسية تماثل تلك التي فرضها على أغا في بداية القرن؛ مما أدى إلى سرعة عزله من منصبه^(١).

(ب) الانكشارية وأغاواتهم

. يرجع بصفة أساسية نفوذ الانكشارية في الحياة الاقتصادية بالقاهرة إلى بسط سيطرتهم على الجمارك التي صارت بمثابة إحدى أدوات التحكم في التجارة الدولية وكبار التجار، وانضمام عدد من الحرفيين والتجار إلى الأوجاقات وفرقة الانكشارية على وجه الخصوص. كما نجحوا في إحكام السيطرة المباشرة على عدد من الأنشطة وأهل الحرف التي يمارسونها، بفضل سيطرتهم السياسية والعسكرية على المقاطعات الحضرية الأكثر إدراراً للربح. وأخيراً، فإن نشاط الأغا الذي يترأسهم قد أسهم بشدة في تمكينهم من تولى شئون أهل الحرف.

(١) كتاب التراجم، ص. ٨٣٣. الدمرداشي، ص. ٤٨١. الجبرتي، ج٣، ص. ٢٠٨، ٢٦٥. انظر كذلك:

-THÉVENOT, Voyages, 830. SAMUEL-BERNARD, Notice sur les poids arabes, 240. Vincennes, B 6 56, Courier de l'Egypte, 6 novembre 1800, Proclamation de Menou. HAMILTON, Remarks on several parts of Turkey, I, 338.

أغا الانكشارية

على الرغم من سلطة الكتخدا المهيمنة على أوجاق الانكشارية، فإن الأغا يعد بمثابة الضابط الأول في هذه الفرقة، ويأتي ذكره من بين أقوى الشخصيات الحاكمة بمصر جنباً إلى جنب الباشا والأمير الحاكم؛ فإنه لم يقع عليه الاختيار من بين رجال الأوجاقات وضباطها، بل كان يتم إرساله من اسطنبول، أو اختياره من بين أحد أفراد الجاويشية أو المتفرقة، من أجل إكسابه القدرة على حكم الانكشارية، وإعطائه على ما يبدو قدرًا من الاستقلالية إزاء الفرقة التي يقودها^(١). وكان أغا الانكشارية يترأس الجيش والشرطة، ويعتبر المسئول الأول عن الحفاظ على الأمن والنظام بالقاهرة، وهي المهمة التي يباشرها أحيانًا بواسطة الكتخدا التابع له، وبالتعاون مع ولاة (زعماء) القاهرة وبولاق ومصر القديمة، وفرق الشرطة "القلق" الموزعة في مختلف أحياء المدينة وضواحيها. وخلال القرن الثامن عشر، كان أغا الانكشارية يترأس بصفة خاصة الشرطة النهارية، بينما يتولى الوالى مسئولية الشرطة الليلية.

وهكذا، كان الأغا يترأس قوات الشرطة نحو نهاية القرن الثامن عشر؛ مما جعله يتدخل بقوة في النشاط الاقتصادي من حيث تحديد أسعار السلع والعملات. فعند وقوع الأزمات التي تزايدت حدتها بعد عام ١٦٧٠، كان الأغا وحده هو الذى يستطيع التصدى للاضطرابات الداخلية التي تنجم عن حالات القحط وارتفاع الأسعار وانهيار قيمة العملات؛ لأن سلطته تشمل قوات الشرطة والجيش. كما أنه كان يترجم أقوى فرق العسكر، ويمتلك -على خلاف المحتسب- الأسلحة اللازمة لمواجهة مشكلة انضمام عدد كبير من الحرفيين إلى الأوجاقات ولا سيما الانكشارية. بل إنه كان الشخص الوحيد الذى استطاع إجبار الانكشارية على تقديم التضحيات اللازمة عند الحاجة.

وخلال القرن الثامن عشر، كان سلطة الأغا تتضمن الإشراف المباشر على عدد من الطوائف الحرفية، ولاسيما الطوائف الخاصة بصناعة السلع

(١) انظر بصدد أغا الانكشارية: 2-91, 40, Ottoman Egypt, Shaw, Financial, 148, 190.

الاستهلاكية؛ فقد تناول استيف مسألة الضرائب التي يجمعها الأغاوات، وذكر أن أغا الانكشارية "كان يجمع العديد من الضرائب على المأكولات التي يحدد أسعارها". وأكد شابرول أن كتحدا الانكشارية كان يتحكم في رؤساء "معظم" الطوائف الحرفية التي "يدخل بعضها في إطار سلطة مباشر العزب أو المحتسب"^(١).

أغا الانكشارية بديلاً للمحتسب

في السنوات الأخيرة من القرنين السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، استبدل بالمحتسب تدريجياً أغا المستحفظان مشرفاً على الطوائف الحرفية، ولا سيما عند وقوع الأزمات المختلفة. فقد كان يتم اللجوء إليه من أجل توفير السلع التموينية لسكان القاهرة، ومراقبة أسعار العملات، وخفض الأسعار "إجبارياً"، ومراقبة الأوزان والمكاييل، والاضطلاع بجميع اختصاصات الحسبة التقليدية.

ولأجل معالجة الأزمة النقدية الخطيرة التي ألمت بالقاهرة عام ١٧٠٣، حصل على أغا المستحفظان أولاً على تفويض كامل بممارسة جميع السلطات، ثم أراد التأكد من التزام الجميع بالمكاييل التي حدد قيمتها، فأخذ يجوب شوارع المدينة في موكب يماثل موكب المحتسبين، وبصحبته المحتسب والوالى على وجه التحديد، حيث كان القواس يحمل على كتفه حقيبة من القماش مملوءة بالعصى، والمشاعلى يحمل في يده قائمة الأسعار التي يعلن فحواها في الطرقات. وسرعان ما تم عزل هذا الأغا قبل استدعائه مجدداً؛ فقد تم استبعاده حتى عام ١٧١١ حينما أجبرت الأوضاع السائدة الأمراء على اللجوء إلى هذا الرجل النشط الذي سنراه يجوب المدينة بصحبة والى والمحتسب في جولة تاريخية جعلت الرحالة مصطفى القينالى يحرص على وصف خط سيرها بصورة دقيقة. وعند وفاته بعد هذا الحدث بفترة قصيرة، رثاه الشاعر حسن حجازى في بعض أبيات الشعر التي قد نطن أنها

(١) ESTÈVE, Mémoire, 334. CHABROL, Essai sur les mœurs, 515.

مهداة إلى أحد المحتسبين: "لقد أنزل المصائب والنكبات وجميع أشكال العقوبات على رؤوس الظالمين والتجار الأشرار غير الشرفاء الذين يكرسون جهودهم لنهب المشترين. لقد عدل الموازين، وأصلح المكايل، وقضى على القلاقل، ونشر السلام"^(١).

وخلال الفترة التي فصلت بين عزل هذه الشخصية النادرة وعودتها مرة أخرى، ظهر أغا الانكشارية رضوان أغا الذي أمر أهل الحوانيت عام ١٧٠٧ بضرورة دمع أوزانهم في الضربخانة؛ بغية نشر الثقة على صعيد المعاملات التجارية، كما كان الحال في ظل وجود المحتسبين القدامى، وإن كان يهدف بالأحرى إلى تحقيق ربح كبير من جراء تنفيذ هذا الأمر؛ لأن عملية دمع كل وزن على حدة تستلزم دفع ضريبة قيمتها بارة واحدة^(٢).

وبعد مرور عدة سنوات، تم استدعاء إسماعيل أغا الذي سلك سلوكًا عنيفًا تسبب في إرهاب التجار بحيث صار عدد منهم يفضلون إغلاق حوانيتهم بدلاً من احتمال مواجهة عقوبة الخازوق أو السلخ؛ لذا أثار عزله عام ١٧١٦ شعورًا عامًا بالارتياح داخل الأسواق^(٣). وحينما شهد عام ١٧٢٢ موجة الغلاء الفاحش الذي جعل الفتنة تعصف بالقاهرة، قرر أغا الانكشارية تحديد التسعيرة بنفسه في بولاق. وفي بداية عام ١٧٢٥، ساد القحط من جديد؛ فتوجه السكان بشكواهم إلى باب المستحفظان، وصدر قرار بتعيين بكير أغا في منصب أغا المستحفظان المكلف بمحاولة إصلاح الأوضاع. وصارت جولات أغا الانكشارية أكثر انتشارًا، حيث طلب الأمير الحاكم شركس بك من أغاوات الأوجاقات الخمس (الجمالية، والتفكجية، والشراكسة، والمستحفظان، والعزب) النزول إلى مدينة القاهرة في موكب خاص بهم، غير أن أفراد اختيارية المستحفظان تقدموا بشكواهم للبك، وأوضحوا له أن "نزول هؤلاء الأغاوات لا يتوافق مع التقاليد السائدة، بل إنه لا يوجد سوى تقليد واحد يقضى بنزول أغا المستحفظان". وعلى الرغم من فصاحة

(١) المرداشي، ص. ١١٠، ١٥٣. القينالي، ورقة رقم ٤١ب، ١٦٩. أحمد شلبي، ورقة رقم ١٦٢. الجبرتي، ج١، ص. ١٠٢-١٠٤ (الترجمة: ج١، ص. ٢٤١).

(٢) المختصر، ورقة رقم ١٧٥. أحمد شلبي، ورقة رقم ٤٣أ. الجبرتي، ج١، ص. ٣٢.

(٣) أحمد شلبي، ورقة رقم ١٨٠.

إجابة شركس بك الذى قال: "إن لم يكن هناك تقليد سائد بهذا الصدد، فلنضع نحن هذا التقليد"، فإن الباشا قد فرض حظرًا على نزول الأغاوات الأربعة بعد استشارة الانكشارية^(١). وخلال الأزمات التى وقعت قبل عام ١٧٣٠ وبعده، كان يتعين على أغاوات الانكشارية إعلان أسعار العملات (ولا سيّما خلال الأعوام ١٧٢٨ و١٧٣١ و١٧٣٣ و١٧٣٦)، كما كان يجب عليهم التأكيد من توفير السلع التموينية لسكان المدينة خلال فترات القحط، مثلما حدث فى يونيو عام ١٧٣٣ حينما نزل الأغا إلى المدينة بصحبة القواسين الذين يحملون أربعة خوازيق لم يتم استخدامها على الإطلاق^(٢).

وبعد فترة من الهدوء المؤقت، عاد الأغاوات للظهور مجددًا نحو عامى ١٧٧٠-١٧٨٠. ويقف الميزان المحفوظ بالمتحف العربى فى القاهرة شاهدًا على حكم دمع الموازين الذى أصدره سليمان أغا المستحفظان عام ١٧٧٦^(٣). وفى ربيع ١٧٨٦، اختفت السلع وارتفعت أثمانها؛ فنزل سليم أغا المستحفظان إلى الحوانيت، وقام بإخراج حبوب القمح، ثم أصدر أوامره بضرب القماحين والمتسببين، وفرض حظرًا على زيادة الأسعار، وبدأ ظهور القمح والخبز فى الأسواق المختلفة، مما أدى إلى تحسن الأوضاع. وفى يناير عام ١٧٨٧، اشتكى الأهالى من غلاء الأسعار، وتوجهوا بمظالمهم إلى الباشا الذى استشار الاختيارية، واتفق معهم على عقد اجتماع داخل ثكنة الانكشارية، واشترك كل من الأغا والمحتسب فى وضع تسعيرة السلع الاستهلاكية، ثم ذهبوا سويًا لإعلانها فى أسواق المدينة. وفى عام ١٧٩١، ارتفعت أسعار السلع بسبب الانخفاض المفاجئ فى منسوب مياه النيل؛ فأخذ أغا الانكشارية يجوب مخازن القمح، وأمر بضرب المتسببين الذين تعرضوا أحيانًا لعقوبة التعليق من آذانهم على الجدران^(٤).

(١) أحمد شلبي، ورقة رقم ١١١ب، ١٥٥ب، ١٥٨ب-١٥٩أ.

(٢) أحمد شلبي، ورقة رقم ٢١٠أ، ٢٣٥ب، ٢٤٠أ، ٢٤٠ب، ٢٥٥ب.

(٣) WIET, Catalogue, Objets en cuivre, p.155, n° 9902.

(٤) الجبرتي، ج٢، ص١٠٦، ١٣٦، ٢٢٥.

ولم يحل أغا الانكشارية محل المحتسب على صعيد الاختصاصات الاقتصادية والسيطرة على الحرفيين فحسب، بل سعى أيضاً إلى استعادة بعض صلاحيات الحسبة القديمة التي ترتبط بطبيعة الحال بحجم سلطاته الواسعة على قوات الشرطة بالقاهرة. ومن ذلك الأعمال التنظيمية، مثل صيانة شبكة الطرقات بالقاهرة التي لم يهتم بها فعلياً سوى أغاوات الانكشارية خلال القرن الثامن عشر، حيث أمر على أغا بإزالة الأتربة المترامية في الطرقات على عمق ذراع واحد أو ذراع ونصف (١٧٠٣)، كما شرع في طلاء المباني وترميمها وتنظيف الشوارع (١٧١١). وفي عام ١٧٢١، قرر أحد الأغاوات الآخرين هدم إحدى الورش المتهالكة في كوم الشيخ سلامه لأنها كانت تهدد أمن المناطق المجاورة لها في الحي؛ وقد عني عبد الرحمن أغا بإزالة المخلفات التي يتم إلقائها في النيل بالقرب من بولاق على طول الطريق المؤدى إلى تلك الضاحية؛ كما قرر سليم أغا عام ١٧٨٦ إعادة فتح باب جامع السلطان حسين على سوق السلاح بعد أن ظل مغلقاً منذ حدوث بعض القلاقل عام ١٧٣٦، وأمر كذلك بهدم جميع الحوانيت والمباني العشوائية التي تم بناؤها في هذا المكان^(١)، كما امتدت سلطة أغا الانكشارية لتشمل مجالين من مجالات الحسبة فيما مضى، ألا وهما أهل الذمة ومراقبة الآداب العامة. وهنا بدأت تظهر الإجراءات القمعية مرة أخرى لتطول النصارى واليهود؛ فقد تم إجبارهم على ارتداء جرس صغير عند دخول الحمامات العمومية من أجل ضمان عدم اختلاطهم بالمؤمنين، إلا أنه تم التراجع عن هذا القرار بعد تقديم الهدايا للأغا؛ وصدر عام ١٧٥٨ قرار يقضى بمنع نصارى البلاد واليهود من امتلاك الخدم الأتراك، وهو القرار الذي تراجع عنه أيضاً الأغا آنذاك بعد حصوله على "الهدية" المناسبة^(٢). وبصدد مراقبة الآداب العامة، حرى بنا أن نشير إلى بعض الأحكام المختلفة مثل حظر "العياط" في الجنازات (وهو حكم سنى مشكوك في أمره من الناحية الدينية)، ومنع التجار والمصريين من امتطاء البغال أو الخيول (وتعد

(١) القينالى، ورقة رقم ١٤٣ (١٧٠٣). الجبرتي، ج١، ص.٤٦. الدمرداشي، ص.١٧٥ (١٧١١). أحمد شلبي، ورقة رقم ١٩٥ (١٧٢١). الجبرتي، ج١، ص.٣٨٣؛ ج٢، ص.١٠٧ (١٧٨٦).

(٢) أحمد شلبي، ورقة رقم ١٢٧. انظر المقال الذي أعدناه تحت عنوان "الحمامات العمومية": Les bains publics, 148, 150 (1723). انظر كذلك: C.C.M., J 625, Délibération de la Nation, 5 mai 1758.

رفاهية غير مشروعة^(١)، فضلاً عن الإجراءات التي يتم اتخاذها بالطبع ضد الأماكن السيئة، والتي تخضع للتجديد على نحو متكرر^(٢). واتخاذ القرارات الخاصة بإغلاق الحانات وبيوت الدعارة خلال الأزمات كان يتم مصحوباً بطريقة استعراضية، كما لو أن الأغاوات قد أرادوا إعطاء تبريرات أخلاقية ودينية لهذا الفعل الاقتصادي البحت، على الرغم من أنها كانت تتعارض تماماً مع السلوكيات السائدة آنذاك، بل تتعارض مع مصالح الانكشارية أنفسهم الذين كانوا يوفرون الحماية للحانات والبغايا في بعض الأحيان ويستغلونهم لصالحهم، كي يستمر نجاحهم لأطول فترة ممكنة.

وتزايدت حدة سطوة أغاوات الانكشارية على الحسبة خلال القرن الثامن عشر، في حين تأكدت سيطرة أوجاق المستحفظان على الجاويشية. وقد شهد عام ١٧٣٦ إلغاء الحسبة لمدة عدة أشهر، كما اضطلع بعض رجال أوجاق الانكشارية بجميع وظائف المحتسب نحو عام ١٧٨٠؛ وهو ما ينطبق بصفة خاصة على عبد الرحمن أغا الذي توفي عام ١٧٧٨-١٧٧٩، والذي كان يباشر جميع وظائف المحتسب فضلاً عن مهام منصبه^(٣).

(١) القينالى، ورقة رقم ٤٣؛ الجبرتي، ج١، ص. ١٠٤. يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الحالة الثانية تهدف إلى التمييز بين الأمراء وأفراد الرعية.

(٢) أمر على أغا عام ١٧٠٣ بإغلاق الأماكن السيئة في القاهرة (القينالى، ورقة رقم ٤٠، ب، ٤٢؛ الدمرداشي، ص. ١١١)؛ كما كانت جولة أغا الانكشارية الجديد عام ١٧٠٧ تهدف إلى "محاربة الخمر" (A.N., Caire, B 1 316, 20 juin 1707)؛ وكان هناك قرار إغلاق الحانات عام ١٧٢٢ والشروع في هدمها (A.N., Caire, B 1 319, 2 mars 1722)؛ وقرار الباشا والأغا بإغلاق الحانات وبيوت الدعارة نحو عام ١٧٣٠ (الدمرداشي، ص. ٣٩٠)؛ وحظر بيع الخمر عام ١٧٣٢ (A.N., Caire, B 1 321, 18 novembre 1732)؛ وقرار كتحدا الانكشارية الذي نفذه الأغا عام ١٧٥٠ بصدد إغلاق الخمرات (الدمرداشي، ص. ٥٥٤؛ الجبرتي، ج١، ص. ١٨٦؛ A.N., Caire, B 1 331, 20 octobre 1752)؛ وقرار على أغا نحو عام ١٧٥٧ بصدد طرد العاهرات وإغلاق الخمرات (VAN EGMONT, Travels, II, 107).

(٣) الجبرتي، ج٢، ص. ٣٦.

(ج) العزب والخردة

امتدت سلطة أوجاق العزب- مثل الانكشارية- لتشمل حكم عدد من الطوائف الحرفية من خلال توفير الحماية اللازمة للحرفيين والتجار التابعين لهم، وللمقاطعات التي يتكفل الأوجاق باستغلالها.

فقد سيطرت ميليشيات العزب على العديد من المقاطعات، حيث عُنى أفرادها بمباشرة حركة تداول القمح وتجارته عبر نهر النيل في ضواحي القاهرة وموانئ بولاق ومصر القديمة (مقاطعة سمسارية بحرين، وأمين الأنبار، والمعرفين)^(١). وقد تبوأ فرقة العزب بذلك مكانة متميزة على صعيد جميع الأنشطة التي تتصل بتجارة القمح.

وبصدد المجال الذي يعنينا هنا، أى تحكم القوى الحاكمة في الطوائف الحرفية، نجد أن أكثر الأمور أهمية يتمثل في امتلاك أوجاق العزب لمقاطعة الخردة منذ عام ١٦٧١-١٦٧٢. فقد كان تكوين هذه المقاطعة نتاج سلسلة من التطور الذي بدأ في أوائل القرن السادس عشر، حيث تم تشكيلها عام ١٥٢٨-١٥٢٩، وصارت تعطى لحائزيها حق فرض الضرائب على جميع العروض العامة بالقاهرة والدلتا، والإشراف عليها. وفي عام ١٠٥٣/١٦٤٣، تم ضم مقاطعة الطشتيخانة التي اشتملت على عدد من الأنشطة الحرفية والتجارية؛ وشهد عام ١٦٧١-١٦٧٢ إضافة حق وضع القوانين الخاصة بمختلف أسواق القاهرة وفرض الضرائب عليها، باستثناء الأسواق الواقعة تحت حكم المحتسب (مقاطعة باجى بازاران). وكانت فرقتى المتفرقة والجاويشية تمتلكان حق التزام مقاطعة الخردة قبل إصلاح عام ١٦٧١-١٦٧٢، ثم انتقلت إلى العزب بعد ذلك، غير أن المتفرقة لم يكفوا عن الاهتمام بها لمدة محدودة؛ وكان ملتزم المقاطعة يحمل لقب "أمين الخردة"^(٢).

(١) انظر هذا الفصل.

(٢) نحو عام ١٧٠٠، أعلن كل من العزب والمتفرقة سيطرتهم على مقاطعة الخردة: "الخردة معهم ومع المتفرقة" (المرداشي، ص. ١٠٣). انظر بصدد الخردة: وثائق أرشيف دار المحفوظات بالقاهرة، دفتر رقم ١/٤١٣٩؛ الجبرتي، ج٢، ص. ٢٢٩. انظر كذلك:

- SHAW, Financial, 120-3. ESTÈVE, Mémoire, 360; GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 277, n°1.

كانت هذه المقاطعة تضم مجموعة متباينة من الحرف التي تم جمعها سويًا لأسباب ضريبية: بفضل هذه المقاطعة، نجح العزب في بسط نفوذهم بين سائر الطوائف الحرفية بالقاهرة، إلى درجة التنافس مع الانكشارية أنفسهم. وكان التزام الخردة يتضمن حق فرض الضرائب على أنشطة الملاهي وتحديد القوانين الخاصة بها، حيث تشكل النواة الرئيسية لهذه المقاطعة التي تضم الراقصين والراقصات، والحواة، ومروضى القروود والحيوانات الأخرى، والطبالين، والمنشدين، وأرباب العروض البهلوانية، وبائعى الحشيش... الخ. كما تضم هذه المقاطعة العديد من الحرفيين الآخرين؛ مثل السكرية بالقاهرة ومصر وبولاق، وصانعي الخل بالقاهرة (اثنا عشر شخصًا) وبولاق (ثلاثة أشخاص)، والشبكشية بمصر القديمة، وصانعي النشادر بالقاهرة، وصانعي الأواني الفخارية، والسروجية، وصباغى الأقمشة الحريرية بالقاهرة،... الخ^(١). وكان أمين الخردة يجمع ضريبة الحماية من الدالين الذين يبيعون الجمال في ميدان الرميطة، كما كان هناك عدد آخر من أسواق القاهرة التي تخضع لسلطته. وخلاصة القول إن أمين الخردة كان يوفر "الحماية" لعدد آخر من أرباب الأنشطة الحرفية التي يعود عليه حق استغلالها بدخل هائل.

وعلى الرغم من عدم التجانس الذي يغلب على مقاطعة الخردة، فإنها تشكل ما يشبه الطائفة الواحدة في حد ذاتها: ذكر شابرول أن بعض الحرف لم تكن تخضع لسلطة مباشر الانكشارية (كيخيا المتولى) أو مباشر العزب أو المحتسب، بل "تشكل جماعات منفصلة مثل الراقصين والراقصات، والطبالين، وباعة نفايات الحديد أو مختلف أنواع الخردة بصفة عامة"^(٢). وقد ذكر الجبرتي "طائفة الخردة من الغياش" من بين الطوائف الحرفية التي خضعت لمطالب الباشا عام ١٨٠٢^(٣).

(١) فضلًا عن هذه الأنشطة "الصناعية" التي ذكرها شو SHAW (122, Financial)، حرى بنا أن نذكر بعض الحرف الواردة في إحدى دفاتر أرشيف دار المحفوظات بالقلعة الخاصة بمدينة القاهرة رقم ١/٤١٣٩ (١٦٤٣/١٠٥٣): الإسكافية، والماطيين، والمنجدين، وسوق أخفاف النساء، والسمكرية، والحصرية،... الخ.

(٢) انظر: CHABROL, Essai sur les mœurs, 515. إننا نعتقد هنا في وجود نوع من الخلط لدى شابرول الذي ربط بين "الخردة" و"الخرديجية"، وينطبق الأمر ذاته على بعض الذين تناولوا هذه المسألة من بعده (انظر على سبيل المثال: GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 277). غير أن أحد سجلات المحكمة (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨٤، ص. ١٣٠، ١٦ مايو ١٦٩٠) قد أشار إلى حصول أمين الخردة على العوائد الخاصة بتركة أحد الخردجية.

(٣) الجبرتي، ج. ٣، ٢٢٩.

(د) الشخصيات المسيطرة على الطوائف الحرفية

هناك عدد من كبار رجال الدولة من العسكريين أو غيرهم الذين ينتمون للطبقة الحاكمة، ويسيطرون على الطوائف الحرفية بشكل يتضمن حق الاستغلال الضريبي.

الوالى

كان يتم استخدام كلمة "الصوباشى" أو "الزعيم" لوصف تلك الشخصية ذات المقام الرفيع، غير أن كلمة الوالى كانت أكثر شيوعاً في الحوليات العربية، بينما تصادف الكلمتين الأوليين في الوثائق العثمانية الرسمية^(١). كان هناك ثلاثة ولايات لتولى شئون القاهرة وبولاق ومصر القديمة. وكان والى القاهرة - مثله في ذلك مثل سلفه المملوكى - يتولى شئون الشرطة بصفة أساسية، حيث يأتى في المرتبة الثانية بعض أغا الانكشارية. ويقع مركز نشاط الوالى فى باب زويلة، بالقرب من المكان الذى ضم "بيت أهل الأوالى" وفقاً لما ورد فى كتاب "وصف مصر" (خريطة القاهرة، 238 N 6). وكان يتولى بصفة خاصة أمور الشرطة الليلية بالمدينة، ويقود ما يشبه "فرقة إطفاء الحرائق"، حيث يستدعى عند الحاجة أفراد الطوائف المتخصصة فى مكافحة الحرائق، ولا سيما السقائين والقصارين، مثله فى ذلك مثل "والى الطوف" الذى وصف المقريزى جولاته الليلية.

وانطلاقاً من كل هذه السلطات المتعلقة بالشرطة، حظى الوالى بطبيعة الحال بقدر من السلطة داخل الأسواق وعلى صعيد المسائل الخاصة بالأوزان والمكاييل وأسعار السلع، فى ظل التنافس مع الأغا والمحتسب اللذين كان يحرص

(١) انظر: NORDEN, Voyage, I, 99; ESTÈVE, Mémoire, 336; SHAW, Finacial, 148; Ottoman Egypt, 40, 92. انظر كذلك المقال الذى أعدناه تحت عنوان "مشكلات الحضر" Problèmes urbains.

على مصاحبتهم في جولاتهما المختلفة. كما كان يجمع "مال الحماية" من طوائف المدينة التابعة له، بل إن بعض الطوائف الحرفية كانت تخضع لسلطته المباشرة. وهو ما ينطبق بصفة خاصة على الحرف الحقيرة التي يمثل الإشراف عليها مصدرًا للربح الوفير إن لم يكن المشروع؛ فقد ذكر أوليا شلبي أن سلطة الصوباشي كانت تشمل ما لا يقل عن ٢٩ حرفة من هذه الحرف التي تضم عاهرات باب اللوق، وعاهرات المنازل، وغلما ن باب اللوق، والقوادين والقوادات، بل اللصوص، والشحاذين، والنخاسين، والقنديلجية، والحمارين، وحلقى الحمير، والحليجية. لكننا نعرفنا بصفة خاصة على مقاطعة فتيات الليل اللاتي كثيرًا ما وصفهن الرحالة وصفًا صارخًا للغاية؛ فقد ذكر دافيتي أن "القاهرة كانت تضم وحدها مائة امرأة من سيدات المتعة اللاتي يدفعن ضريبة تضمن عدم التعرض لهن"، غير أن هذه المعلومات مستقاة من مصدر آخر، وهناك ما يشوب مثل هذه التقديرات. وديلا فال الذي أقام بمصر عامي ١٦١٥-١٦١٦ كتب قائلاً إن القاهرة كانت تضم بعض الأماكن التي "تشبه المواخير العامة" حيث توجد سيدات يعرضن أنفسهن على الملأ، ولا يرفض الباشا التماساتهن مطلقًا طالما أنهن يدفعن يوميًا مبلغًا من المال يتلقاه الصوباشي الذي يعد بمثابة "شيخ" طائفتهم. وفي نهاية القرن الثامن عشر، دون الجنرال دوجوا في مذكراته بعض المعلومات الإضافية؛ فقد ذكر أنه قبل مجيء الحملة "كان أغا الصحة العامة يحتفظ بسجل يتضمن أسماء جميع البغايا بالقاهرة. ويتم إدراج اسم المرأة في هذا السجل بمجرد ضبطها مع أحد الرجال، حيث يتعين عليها منذ ذلك الحين دفع ضريبة تتراوح قيمتها بين خمسة وسبعة جنيهات يتلقاها الأغا. وإذا ما حاولت إحدى هؤلاء النسوة التهرب من الدفع، تتم معاقبتها على الفور بالضرب بالعصا أو النفي؛ وإذا ما عاودت تكرار الجرم، أو أقدمت على ارتكاب بعض الأخطاء الفادحة، يتم إغراقها في المياه". وبالنظر إلى كل رواية على حدة، نجد أن الإشراف على الأماكن السيئة (بيوت الدعارة والخمارات) كان مربحًا للغاية، كما سنرى فيما بعد^(١).

(١) DELLA VALLE, Voyages, I, 410-2. DAVITY, Description Générale de l'Afrique, 305. EVLIYA ÇELEBI, X, 381-5. HUSAİN EFENDI, 48b/22. LA JONQUIÈRE, L'expédition d'Égypte, V, 232 (citant Dugua). WEIT, Fêtes et jeux au Caire, 112-5.

بعض الشخصيات الأخرى

كان هناك قاضى العسكر الذى يتم تعيينه بصفة عامة لمدة عامين بواسطة قاضى عسكر الأناضول، ويقع مقره فى قاعة الأمير ماماي التى تُعرف باسم "بيت القاضى" الكائن فى وسط القاهرة (خريطة "وصف مصر": 265 H 5). وفى أحد النصوص اللاحقة التى تناولت أحداث عام ١٨١٦، ذكر الجبرتى أن الحال قد وصل ببعض القضاة "إلى حد الادعاء بأحقيتهم فى الإشراف على وظائف القبانية"، ومطالبتهم بإحضار المعايير، وتحديد أصحابها؛ مما كان يجعلهم ينتفعون من حجم المخالفات التى تتيح لهم الحصول على مبالغ هائلة. إلا أن مختلف الوثائق الأخرى تؤكد خلاف ما ذكره الجبرتى، وتوضح أن ادعاءات القضاة لم تكن لتبلغ هذا الحد التعسفى بصدد تلك المسألة على وجه التحديد، بل إنه يبدو أنهم كانوا يتمتعون بحق الإشراف على القبانية منذ فترة طويلة. وإبراهيم كتحدا العزب الذى أراد عام ١٧٢٤ الحصول على مقاطعة القبانية لحسابه الخاص، توجه إلى القاضى مطالباً إياه تسجيلها باسمه مقابل هبة قدرها مائة زنجيرلى، لكن القاضى رفض فى بداية الأمر، ثم وافق بعد تدخل شركس بك، وزيادة قيمة المبلغ ثلاثة أضعاف. كما تؤكد العديد من حجج أرشيف دار المحفوظات بالقلعة أن التزام القبانية كان يقع تحت إشراف القاضى^(١).

وكان المعمارباشى من رجال الدولة الذين يحتلون مكانة متواضعة بالقاهرة؛ فقد عهد إليه بالإشراف على الإنشاءات العامة والخاصة. ومهام هذه الوظيفة تشكل قلمًا يتبع أوجاق المتفرقة الذى مارس سلطته عليها منذ بداية النصف الثانى من القرن السادس عشر؛ فقد أشاروا إليها فى إحدى المذكرات المقدمة إلى السلطان عام ١٦٩٨-١٦٩٩ باعتبارها من وظائف "المناصب" الثلاثة "المتعلقة" بفرقتهم، وكان صاحب هذا المنصب عام ١٨٠٤ أحد أفراد هذه الفرقة. وكانت

(١) الجبرتى، ج٤، ص. ٢٤٩. أحمد شلبي، ورقة رقم ١٥٦. وثنائى أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ج٨، ص. ٦٥٧ (١٧٩٣)، ص. ٧٠٤ (١٧٩٦)؛ ج١٠، ص. ٨٦٢ (١٨٠٤). انظر كذلك:

.SHAW, Financial, 59-60; Ottoman Egypt, 96

طوائف البنائين والمهندسين تتبع المعمارباشى الذى أطلق عليه حسين أفندى اسم "أغا المهندسين والبنائين"^(١).

وكان الجبجى باشى قائد أسلحة أرشيف دار المحفوظات بالقلعة يدير جبخانة القاهرة، وعُهدَ إليه بتصنيع البارود لصالح جيش الباب العالى الذى أرسل إليه كمية محددة. وهذه الوظيفة تتبع أوجاق المتفرقة مثل الوظيفة المذكورة أعلاه. فضلاً عن الدور الذى يضطلع به الجبجى باشى على صعيد النظام السياسى والعسكرى بمصر، فإنه كان يحق له وضع القوانين الخاصة بطوائف البارودية فى القاهرة وفرض الضرائب عليها، غير أنه لم يتأسس هذه الطوائف لأننا نعرف جيداً المشايخ الذين تولوا شئونها. كما كان الجبجى باشى يشرف على مقاطعات البن التابعة للمتفرقة^(٢).

والمهتارباشى (قائد الموسيقين) كان يحتل كذلك مكانة متواضعة بين صفوف العسكريين. وقد وجدنا بعض المؤشرات التى تؤكد جمع "عوائد المهتارباشى" عند تصفية شركة أحد الخيامية عام ١٦٨٦، وتركه أحد مدولبي الحمام عام ١٦٩٢؛ مما يجعلنا نعتقد أنه كان يتمتع ببعض السلطات داخل هذه الطوائف الحرفية^(٣).

(١) تماثل هذه الوظيفة تماماً وظيفة ناظر العمارة إبان العصر المملوكى (VAN BERCHEM, Matériaux, Le Caire, 538). انظر: كتاب التراجم، ص. ٧٩١ (حسين أغا، المتفرقة، المعمار... عام ١٦٨٨-١٦٨٩)؛ ص. ٩٥٦ (مذكرة عام ١٦٩٨-١٦٩٩). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٥٦/٤٢٩٤، ١٥٨/٤٢٩٦، ١٦٠/٤٢٩٨ (١٨٠٤/١٢١٩). انظر بصدد المعمار باشى: أوليا شلبى، ج. ١٠، ص. ٣٦٢؛ حسين أفندى، ورقة رقم ١٨/٥١، ٥٧/ب. انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 335; SHAW, Financial, 147; SHAW, Ottoman Egypt, 38, 85; BAER, Egyptian Guilds, 42; A.N., Caire, B 1 321, 15 décembre 1732.

(٢) أطلق حسين أفندى (٥٧/ب) على هذا الشخص اسم "أغا البارودية". انظر: أوليا شلبى، ج. ١٠، ص. ٣٦٨؛ القينالى، ورقة رقم ١٢. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 335; SHAW, Financial, 146, Ottoman Egypt, 39, 63-4.

(٣) محكمة القسمة العسكرى، سجل رقم ٧٩، ص. ٢١٠ (١٦٨٦)؛ سجل رقم ٨٥، ص. ٤٨٥ (١٧٩٢).

وقد تم تكليف أحد ضباط المتفرقة، ألا وهو القافلة باشى، بتوفير الجمال والدواب اللازمة لنقل قافلة الحجاج، فقد تضمنت وظيفته الإشراف على جميع أسواق الدواب بالقاهرة والمناطق المجاورة، فضلاً عن أحقيته فى فرض الضرائب عليها، مما جعله يحصل على مبالغ هائلة^(١).

وهناك العديد من الأمثلة التى يمكن أن نذكرها فى هذا الشأن؛ فقد ذكر أوليا شلبى أن الطوائف الحرفية التى تعرض لها بالوصف فى إطار موكب العربات، كانت تخضع لإشراف أحد ضباط حاشية الباشا، حيث كان يضطلع بعدد من المهام التى ترتبط بنشاط هذه الطوائف، وهو ما ينطبق على المعمارباشى على سبيل المثال، كما كان الخبازون وتجار القمح يتبعون الاتمكجى باشى، ويتبع الطباخون الأشجى باشى،... الخ^(٢). وهكذا، نجد أن جزءاً كبيراً من الطوائف الحرفية كان يقع تحت سلطة كبار رجال الطبقة الحاكمة؛ فكانت الهيمنة على هذه المقاطعة أو تلك بمثابة العامل الرئيسى الذى يحدد تقسيم السلطات الإدارية على صعيد مختلف الأنشطة الاقتصادية. وفضلاً عن التحكم فى الطوائف الحرفية، كان اهتمام الحكام ينصب على سبل الاستغلال الضريبى أو شبه الضريبى الذى يمثل الغاية القصوى لهذا النظام.

٢ - استغلال الطوائف الحرفية على الصعيد المالى

كان حق فرض الضرائب على الأنشطة الصناعية والتجارية - مثله فى ذلك مثل الثروات العقارية - "أحد الامتيازات التى يمتلكها السلطان، ويتولى تقسيمها إلى عدد من الحصص... داخل المقاطعات التى يوزعها على مجموعة من الوكلاء الذين يتولون إدارتها وحق استغلالها"^(٣). وكانت هذه هى الطريقة الشائعة بمصر

(١) حسين أفندى، ورقة رقم ٥٧/١٩. انظر كذلك: SHAW, Ottoman Egypt, 86.

(٢) أوليا شلبى، ج. ١٠، passim [؟]. انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 42.

(٣) SHAW, Financial, 98.

لتولى المهام الإدارية، بل إن مصر ذاتها كانت إحدى المقاطعات التي وهبها السلطان للوالى أو الحاكم. ويمكن للسلطة المعنية بهذه الشؤون الإدارية الحصول على المقابل المادى بواسطة عدة طرق نذكر منها "التيمار" الذى يتمثل فى حصول الوكيل على مجمل إنتاج المقاطعة مقابل الخدمات التى يؤديها للسلطان؛ أو "الأمانة" التى يحصل الضابط بموجبها على راتب ثابت، فى حين يترك للسلطان إنتاج المقاطعة بأكمله؛ أو "الالتزام" الذى يجمع بين بعض عناصر "التيمار" و"الأمانة"، حيث يحصل الملتزم على جزء من إنتاج المقاطعة مقابل مجهوداته فى جمع الضرائب، ويتم سنويًا توريد مبلغ ثابت لخزانة الدولة. وكان نظام "الأمانة" هو المتبع فى مقاطعات الحضر، غير أنه منذ منتصف القرن السابع عشر، صارت معظم هذه المقاطعات تخضع لسلطة الأوجاقات بموجب نظام "الالتزام". ويحصل الملتزمون على هذه المقاطعات لفترة طويلة تمكنهم من إدارتها على النحو الصحيح، ودفع المبالغ المقررة للخزانة، وإلا (فى حالة وفاة الملتزمين) يتم استعادتها مرة أخرى، ويتولى حاكم البلاد مسألة بيعها فى المزاد العلنى. لكن حازى هذه المقاطعات من العسكر والمماليك استطاعوا خلال القرن الثامن عشر اكتساب حق توريثها لأبنائهم، أو تركها لأحد أفراد فرقتهم أو حاشيتهم، دون ضرورة اتخاذ الإجراء الخاص بالبيع فى المزاد العلنى⁽¹⁾.

وقد حصد أفراد الطبقة الحاكمة من نظام الالتزام العديد من المنافع التى لا يمكن إنكارها، حيث صار لهم مصدرًا للدخل ثابتًا ومنتظمًا؛ فحينما يتم توزيع عقود الالتزام فى بداية السنة المالية خلال شهر توت/سبتمبر، يحصل الملتزمون على حق الإشراف على العاملين بالمقاطعات وتقسيم الضرائب وجبايتها، ويتم إعفاء الحكومة منذ ذلك الحين من إعالة الموظفين المكلفين بإدارة شؤون هذه المهام الإدارية والضريبية.

غير أن هذا النظام لم يسلم من وجود بعض العيوب الواضحة، حيث لم يخضع الملتزمون لأى نوع من أنواع الرقابة؛ مما أتاح لهم ممارسة الحكم التعسفى على الرعايا الذين يقعون تحت إمرتهم، وكان يحق لهم الإفراط فى استغلالهم من

(1) SHAW, financial, 26-7; Ottoman Egypt, 136-7, 140-1.

أجل تحقيق أكبر عائد ممكن؛ وكثيراً ما كان الملتزمون يتركون إدارة المقاطعة لعدد من الوكلاء؛ فيجد العاملون أنفسهم تحت نير عدد هائل من جامعي الضرائب، بل إن المبالغ التي تدخل صناديق خزانة الدولة لا توازي العبء الحقيقي الذي يتعين عليهم احتماله. فقد كانت قيمة عقود الالتزام الخاصة بالجمارك الخمسة لا تتجاوز في مجملها سبعة عشر مليون بارة ونصف، إن لم نضع في الحسبان مختلف المقاطعات التي تمت إضافتها لأسباب إدارية، في حين ارتفع دخل الجمارك الكلي خلال السنوات الأولى من القرن الثامن عشر ليبلغ ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة، بواقع أربعة أضعاف قيمة الالتزام. ونقلًا عن بعض المراقبين، ذكر استيف أن المماليك كانوا يحصلون من مقاطعة الجمارك على ستة ملايين (بواقع ١٤٨ مليون بارة)، مما جعله يستخلص أنه "كان لابد أن يعمد ملتزمو الجمارك إلى انتهاج مختلف سبل الابتزاز والإذلال، من أجل الحصول على هذا المبلغ؛ لأن قيمة الضرائب لم تتجاوز الثلاثة ملايين"^(١). ومن هنا، نجد أن الخزانة كانت تحصل على مبلغ ضئيل للغاية من قيمة المبالغ الفعلية التي تتم جبايتها، حيث يذهب الجزء الأكبر إلى الملتزمين ومقاولي الباطن التابعين لهم. وعلى الرغم من قلة المعلومات الدقيقة التي توافرت لدينا بشأن المقاطعات الأخرى، فإننا نعتقد أن الأمر كان يسير على النهج ذاته بصدد التفاوت بين قيمة عقد الالتزام وحجم الضرائب التي يتم جمعها بالفعل؛ فقد كان بستانجية رشيد يدفعون للحكومة ضريبة "الحملة" التي تبلغ قيمتها ١٠٠ بطاقة سنويًا، غير أننا نعتقد أن شيخ البستانجية الذي حصل على عقد الالتزام قد رفع قيمة الضريبة لتصبح ٥٠٠ بطاقة، بواقع خمسة أضعاف قيمتها الأصلية^(٢). وقد تم منح التزام مقاطعة كيالة أرز بياض دمياط عام ١٨٠٢/١٢٧ مقابل ١٥٤,٣٩٠ بارة، غير أنه تم بيع إحدى حصص هذه المقاطعة (قيراط واحد) خلال شهر شعبان/ديسمبر من العام نفسه مقابل ١٨,٠٠٠ بارة، بواقع ٤٣٢,٠٠٠ لكل أربعة وعشرين قيراط، وهو ما يبلغ ثلاثة أضعاف قيمة الالتزام،

(١) وردت هذه الأرقام لدى كل من استيف ESTÈVE (Mémoire, 359, et note 1) وشو SHAW (Financial, 103-117). انظر كذلك: GIRARD, Mémoire, 679-681.

(٢) Vincennes, B 9, 7 et 13 octobre 1798.

وإن يقل فعلياً عن حجم المبالغ التي يتم جبايتها من دافعي الضرائب^(١). ووفقاً لما ورد في كل هذه الأمثلة، قد يتعين علينا مضاعفة قيمة الالتزام لتبلغ في المتوسط أربعة أو خمسة أو ستة أضعاف القيمة الرسمية من أجل الوقوف على الأرقام الفعلية لحجم الضرائب التي تتم جبايتها.

وانطلاقاً من هذا النظام الذي يقضى بمنح التزام بعض الأملاك العامة لعدد من الأفراد الذين يتولون مهمة جمع الضرائب المفروضة عليها، كان لابد من تناول كيفية تكوين المقاطعات "الخاصة" داخل الممتلكات القائمة على الأنشطة الحضرية التي لا يتعين عليها دفع الضرائب للسلطان، في ظل تزايد ضعف السلطة المركزية منذ منتصف القرن السابع عشر، فضلاً عن تآمر المقاطعات "العشوائية" داخل المقاطعات "الرسمية". وقد وافقت السلطات على إضفاء الصفة الرسمية على المقاطعات الخاصة شريطة أن يلتزم مالكوها بدفع ضريبة الميرى، غير أن عدداً كبيراً منها ظل يفتقر إلى الشرعية المطلوبة، وصار يشكل قوام هذا الكم الهائل من "المظالم" التي لا يكل أصحابها من تقديمها للسلطات على مدار القرنين السابع عشر والثامن عشر، ويتم رفعها بصفة دورية، لكنها سرعان ما تعود مرة أخرى^(٢). وهذه الصورة المختصرة تتيح لنا التعرف على الخطوط العريضة الخاصة بتطور هذه المقاطعات، دون التمكن من معرفة التفاصيل الدقيقة، بل إننا لم نتعرف سوى بشكل جزئي على آثار هذا التطور بسبب قلة المصادر المتوفرة بهذا الصدد؛ لأن المقاطعات غير الرسمية لم يكن يرد ذكرها بصفة عامة في الوثائق التي اطلعنا عليها. إلا أن بعض الأمثلة قد تكفي لتوضيح مدى انتشار مثل هذه المقاطعات في إطار الأملاك العامة وخارج نطاقها:

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٥٣/٤٢٩١ (١٨٠٢/١٢١٧). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ج ١٠، ص ٨٢٧. انظر: SHAW, Financial, 125-6. وسنرصد فيما بعد بعض الأمثلة الأخرى التي تتناول "البحرين"، واحتكار نبات السنا وملح النطرون، وقاطعة السلخانة.

(٢) ESTÈVE, Mémoire, 301. SHAW, Financial, 98-9, 138-142; Ottoman Egypt, 157.

- وتطلق كلمة الميرى بصفة عامة على كل ما يتم توريده إلى خزانة الدولة أو يدخل في حيازتها. و"المال الميرى" هو الجزء المقطع من أموال الضرائب التي يتم توجيهها إلى خزانة الدولة (SHAW, Financial, 64).

- اكتسب بعض المكلفين بجمع الضرائب حق الاضطلاع بمهام هذه الوظيفة، وحصلوا على اعتراف الباشا بمناصبهم بعدما تعهدوا بدفع ضريبة الميري: "مقاطعة مباشرة كتابة عشور أصناف البهار" التي تشكلت عام ١٧٥٧^(١).

- فرض الضباط أو المماليك على الملتزمين ضرورة دفع ضريبة "الحماية"، حيث كان يتم أحياناً إلحاق المقاطعات الجديدة بأمالك الدولة خلال القرن الثامن عشر: "مقاطعة مال حماية كتابة جمرك إسكندرية" التي تشكلت عام ١٧١٥، و"مال حماية قبانية بندر السويس" التي تشكلت عام ١٧٩٢^(٢).

- تم فرض ضريبة الحماية على جميع أشكال الأنشطة الصناعية أو التجارية، سواء خضعت من قبل أو لم تخضع للضرائب الرسمية التي قررتها الخزانة؛ مثل الضرائب المفروضة على معظم وكالات القاهرة وبولاق ومصر القديمة، حيث التزم البعض منها فحسب بدفع الميري، مثل فرض مال الحماية على وكالة فسيخ بولاق التي تشكلت عام ١٧٥٠^(٣).

- هناك العديد من ضرائب الاستهلاك التي أطلق عليها اسم "الحملة"، وهو مصطلح نجد تعريفه في إحدى الملاحظات التي تناولت الشؤون المالية في مصر، والتي يرجع تاريخها إلى ١٦ سبتمبر ١٨٠٠: فقد تم فرض هذه الضريبة في جميع المدن "على جميع السلع التي يتم جلبها إلى الأسواق. ويتعين على جميع الحرفيين دفعها، عدا القوافين والنجارين"^(٤). ونحو نهاية القرن الثامن عشر، تضاعف انتشار هذه المقاطعات الخاصة، بحيث لم يكن هناك أى نشاط اقتصادي لا يخضع لدفع ضريبة الحماية أو إحدى الضرائب الخاصة، وكان يتم تطبيق نظام الالتزام من قبل

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٨١/٤٢١٩. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 352. SHAW, Financial, 129, n 17.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٣٤/٤٢١٩. انظر كذلك:

- ESTÈVE, loc.cit. SHAW, Financial, 128, n° 10; 130, n° 27.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٧٥/٤٢١٣. أخطأ شو في قراءة كلمة "ملح" بدلاً من "فسيخ": SHAW, Financial, 129, n 15. ووكالة الفسيخ التي ذكرها استيف ESTÈVE (Mémoire, 361-2) ورد ذكرها في بعض المصادر الأخرى (Vincennes, B 6 11, 15 novembre 1798).

(٤) Vincennes, B 6 53. ESTÈVE, Mémoire, 191.

صاحبها الأصلي- من العسكر أو الممالك- على غرار التزام الخزنة بصدد الضرائب الرسمية.

ومن هنا، يصعب علينا التمييز بين الضرائب والمكوس التي كانت تخص الأملاك السلطانية منذ أمد بعيد، والتي كانت تعتبر من هذا المنطلق بمثابة الضرائب الشرعية، وبين الضرائب التي كانت تعد في الأساس من الضرائب الخاصة التي أضيف إليها فيما بعد دفع ضريبة الميرى، أو تلك التي ظلت تجبى خارج نطاق الأملاك العامة، أو حتى جميع أشكال الابتزاز التي تقع دون قيد أو شرط^(١). كما كان هناك نوع من الخلط الإدارى الواضح الذى اقترن بعدم تحديد المسميات بشكل دقيق، حيث شاع استخدام كلمة "المقاطعة" (أو كلمة قلم/أقلام التي تعادلها تمامًا) لوصف جميع أنواع المقاطعات سواء كانت تعد جزءًا من الأملاك السلطانية أو غيرها. ودفاتر مالية أرشيف دار المحفوظات بالقاهرة قد تناولت المسائل الضريبية من منظور واحد فحسب لا يعتد سوى بالأملاك السلطانية وما تتضمنه من مقاطعات يتعين عليها دفع الميرى، واستبعدت تمامًا المقاطعات "الخاصة"، على الرغم من ضرورة تحديد عدد هذه المقاطعات على وجه الدقة لمعرفة حجم العبء الذى يقع على عاتق الحرفيين والتجار، ولاسيما أنها كانت تتسم بالكثرة العددية، وتعد من أكثر الأعباء التي أثقلت كاهل دافعى الضرائب^(٢).

(١) انظر بهذا الصدد الملاحظات التي ساقها استيف ESTÈVE (Mémoire, 363): فضلا عن الضرائب التي تدخل في إطار الميرى، كان هناك عدد من الضرائب التي لا تمت بصلة للشئون المالية السلطانية؛ "لكن يبدو أنها كانت تشكل جزءًا من رواتب البكوات وبعض الوكلاء الذين أسهموا في تشكيلها، بل إن الشعب اعتاد على سداد قيمتها على نحو جعل الفرنسيين يعدونها من الضرائب التي شرعها السلطان أو صدق على وجودها، وواصلوا جبايتها... فقد كانت هذه الضرائب تماثل تلك التي تدخل في إطار الميرى، حيث لم يكن هناك أى خلاف حقيقى بين هذين النوعين باستثناء كون ضرائب الميرى قد اكتسبت الشرعية اللازمة من قبل الأمير، فى حين مازال النوع الآخر فى انتظار التصديق على شرعيته".

(٢) وفقا لما ورد فى الحوليات المختلفة، يسود الاعتقاد فى وجود عدد آخر من القوائم الأكثر اكتمالاً من الدفاتر التي بين أيدينا. فحينما قرر مقصود باشا (١٦٤٢-١٦٤٤) إلغاء عدد من الضرائب التعسفية، فإنه أصدر أوامره لـ "رفعها من الدفاتر" (زبده، ورقة رقم ٧ب). وفى عام ١٧٢٥، تم الرجوع إلى أحد دفاتر إبراهيم باشا (٣/١٦٧٢)، من أجل تقدير حجم الزيادة التي أضيفت خلال السنوات الخمسين التي تجاوز فيها "الظلم" كل الحدود؛ ويبدو أن هذه الدفاتر كانت تضم حسابات المقاطعات الرسمية وبعض المقاطعات الخاصة، أى أنها تعد الأكثر أهمية فى جميع الأحوال (أحمد شلبي، ورقة رقم ١٥٧ب). غير أننا لم نتمكن للأسف من إيجاد الدفترتين غير المرقمين اللذين اطلع عليهما شو S.J. SHAW فى سجلات المحاكم (التي تم نقلها من القاهرة إلى شبرا خلال الفترة التي أجرينا فيها هذا البحث)؛ فقد وجد بهما العديد من المعلومات الثمينة بشأن المقاطعات الخاصة (Financial, 120, note 57 et 141, note 109).

ووجود مثل هذه الثغرات يحول دون حصولنا على رؤية متكاملة بشأن الأحوال الضريبية العامة والخاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. والقائمة التي يمكن استخلاصها من دفاتر أرشيف دار المحفوظات بالقلعة تضم اثنتي وثلاثين مقاطعة حضرية من بينها العديد من المقاطعات التي تجمعت سوياً؛ وتم إلغاء ثلاث مقاطعات بعد تشكيلها بفترة قليلة خلال القرن الثامن عشر؛ وتعد هذه المقاطعات بأكملها من المقاطعات "العامة" التي يتعين عليها دفع "الميرى". وبصدد معرفة المقاطعات "الخاصة" قبل عام ١٧٩٨، لا نملك سوى عدد من الإشارات المتفرقة التي يصعب شرحها. وقد ترك لنا الاحتلال الفرنسي العديد من القوائم التي تتضمن أسماء عدد من المقاطعات الرسمية والخاصة، إلا أنها كلها غير مكتملة: خطاب من بوسيلج يشير إلى إحدى عشرة ضريبة خاصة (١٠ أكتوبر ١٧٩٨) وآخر من دور الذي يذكر ست ضرائب خاصة (١٠ سبتمبر ١٧٩٩)؛ غير أن أكثر تلك الوثائق اكتمالاً هي تلك التي تحمل تاريخ شهر فريكتيدور من السنة السابعة لإعلان الجمهورية الفرنسية (أغسطس ١٧٩٩)، وتعلن طرح المزايدة الخاصة بالسنة الثامنة (١٧٩٩-١٨٠٠) للحصول على التزام سبع عشرة مقاطعة حضرية عامة وخاصة يحصل عليها "أعلى المزايدين الذي يرسو عليه المزايد". وفي كتابه حول الشؤون المالية بمصر ("وصف مصر")، عرض استيف جدولاً مفصلاً يتضمن حجم الالتزام الضريبي بمصر عام ١٧٩٨؛ حيث أشار إلى وجود ٤٠ ضريبة منها ١٧ ضريبة لا تدخل في إطار الميرى^(١). وقد وجدنا أخيراً في أرشيف دار المحفوظات بالقلعة - بعد سلسلة طويلة من الدفاتر المالية - العديد من السجلات التي يرجع تاريخها إلى عام ١٢١٩ (١٨٠٤-١٨٠٥)، وتتضمن العديد من المقاطعات "الخاصة" إلى جوار المقاطعات الرسمية، حيث بلغ العدد الإجمالي ٤٠ مقاطعة؛ ولا يجب استبعاد هذه القائمة على الرغم من تدوينها في

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، من دفتر رقم ١/٤١٣٩ (١٦٢٤/١٠٣٣) حتى رقم ١٤٦/٤٢٨٤ (١٧٩٨/١٢١٣). انظر كذلك:

- Vincennes, B 9, 10 octobre 1798; B 6 141, 10 septembre 1799; B 6 27, 31 juillet 1799; B 6 39. 21 aout 1799 (وسنعود إلى هذه الوثيقة الأخيرة في هذا الفصل تحت المسمى التالي المختصر: Vincennes, liste de 1799). انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 333 à 364, passim

فترة متأخرة؛ لأنه يبدو أنها توضح حقيقة الوضع الضريبي السائد قبل الاحتلال الفرنسي، كما أنها تعد القائمة المصرية الوحيدة التي تسوق عددًا كبيرًا من المقاطعات "الخاصة"، غير أنها ليست سوى مُسودة غير مكتملة، ولا يمكن الرجوع إليها على نحو كامل مثل بقية الوثائق التي أشرنا إليها^(١). وهكذا، فإن القائمة التي حاولنا إعدادها غير مكتملة على الإطلاق على الرغم من أنها تتضمن ما يقرب من مائة مقاطعة.

وكي نتمكن من دراسة هذه المقاطعات، أثرنا التخلي عن فكرة إعداد تصنيف يفصل بين المقاطعات التابعة للأملاك السلطانية والمقاطعات التي لا تلتزم بدفع الضرائب لخزانة الدولة، وهو التصنيف الذي تبناه كل من استيف في كتابه "وصف مصر" *Description de l'Egypte*، وشو في كتابه *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt* وعلى الرغم من هذا التصنيف يتناول في المقام الأول الضرائب المفروضة، فإنه قد تعرض لعملية فرض الضرائب من منطلق إداري بحت، كما يستبعد حقيقة كون الخزانة لم تكن العنصر الرئيسي المستفيد من المقاطعات، حيث لم يكن السلطان يتمتع سوى بحق الإشراف الظاهري فحسب. وكان لزامًا إعداد تصنيف يتناول الضرائب والمكوس في إطار المنتفعين الحقيقيين (الباشا، والأوجاقات، والمماليك)، شريطة أن يتغير وفقًا لتغير هؤلاء المنتفعين واختلاف الأملاك التي يسيطرون عليها. وهكذا، فإننا سنعمد إلى إعداد تصنيف يستند إلى طبيعة المنتجات والحرف التي تخضع لدفع الضرائب، بغية تناول مسألة فرض الضرائب من خلال المنظور الاقتصادي والاجتماعي انطلاقًا من وجهة نظر دافعي الضرائب أنفسهم.

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٥٦/٤٢٩٤، ١٥٨/٤٢٩٦، (١٨٠٤/١٢١٩) (أشرنا إلى هذا المرجع في هذا الفصل على نحو مختصر: أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٨٠٤/١٢١٩). وتثير قائمة ١٨٠٤/١٢١٩ مشكلة أخرى. ففي حين تتقارب إلى حد ما الأرقام الخاصة بالمبلغ الإجمالي للمقاطعات التي ورد نكرها في كل من دفاتر أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، وقائمة ١٧٩٩، وكتاب استيف (انخفضت قيمة الأرقام التي ترجع إلى زمن الحملة على نحو يوضح حجم الأزمة التي نجمت عن الاحتلال والحرب الداخلية مع الأجانب)، فإن الأرقام التي وردت في قائمة ١٢١٩ لا علاقة لها بالأرقام السابقة ويصعب الاستشهاد بها.

أ. الجمارك

تعد الجمارك المصدر الرئيسي للضرائب التي يجمعها الحكام على مجموع الأنشطة التجارية الحضرية. وأكثر هذه الجمارك إدرارًا للربح كان جمرك السويس الذي اختص فحسب بتجار البن والتوابل المصريين والعرب، وظل محتكرًا تجارة الشرق حتى نهاية القرن الثامن عشر، وكانت ضرائبه تستهدف أهم الأنشطة الاقتصادية بمصر التي انصب عليها اهتمامنا بصفة خاصة. بينما اختصت الجمارك الأخرى بتجارة الأجانب، وإننا نعتقد أن أهمية دراستها تأتي في المرتبة الثانية.

وكانت الجمارك المصرية تدر عائداً ضخماً يعد أحد أسباب الصراعات التي نشبت بين أفراد الطبقة الحاكمة من أجل الاستيلاء على السلطة. فقد احتفظ الباشاوات بالجمارك لفترة طويلة تمتعوا خلالها بمصدر هائل من مصادر الدخل^(١)؛ حيث نجحوا في إدارتها من خلال نظام الالتزام بمساعدة الأمناء اليهود أو النصارى، غير أنها انتقلت لسلطة الانكشارية نحو عام ١٦٧١/١٦٧٢، باستثناء جمرك السويس؛ فقد بلغوا أوج قوتهم، ولجأوا بدورهم إلى نظام الالتزام، كما عهدوا بإدارتها لعدد من "المعلمين" اليهود والنصارى. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، كانت جميع الجمارك تقع تحت سلطة الأمراء المتنفذين.

جمرك السويس "جمرك البحر"

بمجرد وصول السفن المحملة ببيضائع الحجاز والهند إلى ميناء السويس، ينتشر الخبر سريعاً في جميع أرجاء القاهرة، بينما يتم إنزال المنتجات المختلفة وإيداعها بوكالة التوابل^(٢). ويرسل قاضي البحر أحد الكتبة إلى السويس من أجل

(١) فقد خصص السلطان سليم للباشا في مصر دخلاً ثابتاً تبلغ قيمته ٤٠٠ بارة "لفرق" البن (حسين أفندي، ورقة رقم ١١/١٥٦؛ انظر كذلك: SHAW, Ottoman Egypt, 35).

(٢) تعرض استيف كيفية جمع الضرائب المفروضة (Mémoire, 351). انظر كذلك: SHAW, Financial, 99, 104-105.

تحديد كمية البضائع التي وصلت الميناء، وإعداد بيان بأسماء جميع التجار الذي سيحصلون عليها، ثم يقوم بتقدير حجم الضرائب المفروضة عليها، وفقاً لما ورد في هذه المذكرة؛ ويستطيع بعد ذلك تجار البن والتوابل نقل بضائعهم إلى القاهرة. وقد عُهد بمسئولية إدارة جمرك السويس إلى كل من قاضي البحر وديوان البحر الذي يتولى إدارته. ونحو نهاية القرن الثامن عشر، كان يتم توارث وظيفة قاضي البحر (الذي يطلق عليه كذلك اسم "كاتب البحر")؛ فقد جاء بعد موسى أفندي الذي توفي عام ١٧٦٦ ولده حسن أفندي الذي خلفه ولده علي أفندي (توفي عام ١٧٩٣)، وجاء من بعده إبراهيم أفندي شقيق علي. ثم توفي إبراهيم عام ١٨٠٥ تاركاً وراءه طفلاً صغيراً؛ لذا تم اختيار مملوكه الذي يُدعى حسن للاضطلاع بمهام وظيفته كوكيل عن ابن سيده^(١). وكان ديوان البحر يضم عدداً من "المعلمين"، والكتبة، و"الصرافين" النصاري أو اليهود الذي امتلكوا حصصهم الخاصة؛ فقد كان الديوان يشكل في حد ذاته "قلمًا"^(٢) يُعرف باسم "قلم البحر". وكان تجار البن والتوابل يتمتعون ببعض السلطات على صعيد إدارة ديوان البحر مما أتاح لهم الامتناع عن دفع جزء من قيمة الرسوم الجمركية التي يتعين توريدها للخزانة، وقد عاب الباشا عام ١٧٨٨ على نهج أحد هؤلاء التجار الذي أجابه بجرأة قائلاً إن عمليات التهريب الضريبي تعد من الأمور المعتادة التي يتعين على السلطات الحيلولة دون وقوعها^(٣). وحقبة القول إنه كان يصعب على الحكام التعامل بقسوة مع هؤلاء التجار الذي يخضعون لاستغلالهم، بل يلجئون إليهم للحصول على الأموال التي تلزمهم وقت الحاجة: كثيراً ما طالبوهم خلال القرن الثامن عشر بتقديم العديد من القروض التي يتم سدادها بواسطة منحهم عدداً من الخصومات على الرسوم الجمركية التي يتعين عليهم دفعها لتمرير شحنات البن الواردة إليهم. وقد وجدنا في

(١) الجبرتي، ج٣، ٣٤٩.

(٢) هناك العديد من وثائق أرشيف دار المحفوظات بالقلعة التي تتناول مسألة نفل "الخصص" التي كان يمتلكها الكتبة اليهود في "قلم البحر"؛ انظر على وجه الخصوص: أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ج٣، ص. ٢٦٤ (١٧٦٦)، ٥٦١ (١٧٦٨)؛ ج٤، ص. ٣٢٦ (١٧٣٣)، ٣٨٤ (١٧٧٧)، ٣٩٥ (١٧٧٨)، ٤٢٢ (١٧٨٠)، ٤٢٣ (١٧٨٠)، ٤٢٥ (١٧٨٠)؛ ج١١، ص. ٥٤٠ (١٨٠٥).

(٣) الجبرتي، ج٢، ص. ١٦٢.

سجلات المحاكم العديد من الإشارات إلى اعتمادات هؤلاء التجار المالية لدى ديوان البحر.

وفضلاً عن "مقاطعة عشور أصناف البهار"، كان جمرك البحر يضم العديد من المقاطعات الأخرى التي تتعلق بتجارة التوابل - باستثناء "مقاطعة دار ضرب الذهب" - مثل "مقاطعة سمسارية البهار"، و"مقاطعة الإفرنج" التي يتعين أن ينتظر بها التجار المصاحبين للتوابل حتى يتم الانتهاء من تقدير حجم البضائع، و"مقاطعة قصير شامى". وبلغت قيمة هذه المقاطعة ٤,٤١٢,٩٢٤ بارة عام ١٧٩٨، فضلاً عن "كشوفية الكبير" التي بلغ حجمها ١,٦٥٨,١٣٢ بارة، غير أنه يجب استقطاع الجزء الخاص بدار الضرب الذي يبلغ ٦٨٣,٣٣٣ بارة. وقد اختلف هذا الرقم قليلاً منذ نهاية القرن السابع عشر؛ فقد كان إجمالي قيمة الالتزام ٣,٢٤٣,١٩٦ بارة بين عامي ١٠٨٨ (١٦٧٧) و ١١٣٠ (١٧١٨)، وارتفعت هذه القيمة لتبلغ ٤,٠٧٩,٩٩٦ بارة، ثم تعرضت للزيادة خلال عامي ١١٥٥ (١٧٤٢) و ١١٧٥ (١٧٦١) لتصبح في النهاية ٤,٤١٢,٩٢٤ بارة. وكان الباشا هو ملتزم هذه المقاطعة، لكن الانكشارية نجحوا في بسط سيطرتهم عليها مثل غيرها من المقاطعات الجمركية الأخرى، غير أننا لم نستطع تحديد زمن حدوث هذا الأمر أو الملابس المحيطة به^(١).

وعلاوة على جمرك التوابل، كان هناك عدد من المقاطعات الصغيرة التي اكتسبت قدرًا من الرسمية. ولنذكر أولاً العديد من مقاطعات مال الحماية التي تلتزم بدفع الميرى، وتم إنشاؤها خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر: "مقاطعة مباشرة كتبة عشور أصناف البهار" التي تم إنشاؤها عام ١٧٥٧، وانخفضت قيمتها

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٧٩٧/١٢١٢). ووفقاً لما ورد في *Mémorial de l'Etat d'Egypte* (1634)، فإن دلبور أمين الجمرك كان يدفع ١٨٠ كيساً، بواقع ٤,٥٠٠,٠٠٠ مدين. وقد عرّف شو (Financial, 100) "كشوفية الكبير" على النحو التالي: كان ملتزمو المقاطعات الحضرية يحتفظون بجزء من المبالغ التي يجمعونها باعتبارها من "الفايظ"، ويتعين عليهم في المقابل دفع ضريبة سنوية لخزانة الدولة تُعرف باسم "كشوفية الكبير" التي تختلف عن الضريبة السنوية التي يدفعونها للوالى وتُعرف باسم "كشوفية الصغير". الجبرتي، ج٢، ص ١٢٠. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 337. SHAW, Financial, 103-8; Ottoman Egypt, 139.

من ٣٩٠,٠٠٢ بارة لتبلغ ١٦٣,٤٣٣ بارة عام ١٧٩٨^(١)؛ و"مال الحماية عن البهار" التي تم فرضها عام ١٧٦١، وبلغت قيمتها ٢٣,٨٩٥ بارة، إلا أنه تم إلغاؤها عام ١٧٦٩-١٧٧٠^(٢)؛ و"مال حماية قباني السويس" التي تم فرضها عام ١٧٩٢، وبلغت قيمتها ٥١٠ بارة^(٣)؛ و"حماية مباشر ديوان بندر السويس" التي تم فرضها عام ١٧٩٢، وبلغت قيمتها ٤١٠ بارة^(٤). وقد تم إنشاء مقاطعة وكالة بحر السويس من أجل تخزين البضائع إلى حين نقلها إلى القاهرة، خارج نطاق أملاك الدولة، لكن استيف يؤكد أن الملتزم كان يدفع إحدى ضرائب الميرى التي بلغت قيمتها ٦٣,٠٠٥ بارة، وهو على ما يبدو السبب الذي جعلها تحظى بالموافقة الرسمية^(٥). وحرى بنا أن نشير إلى كون "القافلة باشى" هو المكلف بتوفير الإبل والدواب اللازمة لنقل قافلة الحجاج، ثم اتسع نطاق مسؤولياته ليشمل إعداد القوافل التجارية بين القاهرة والسويس وتوفير الحماية اللازمة لها، فصار يجمع ضريبة مقدارها ربع بطاقة عن كل "فرد" من البن يتم نقله من السويس إلى القاهرة، مما جعله يحصد مبلغاً كبيراً بلغت قيمته قرابة ٥٠٠,٠٠٠ بارة. وكان هذا الشخص الذي يعد أحد أفراد المتفرقة يدفع ضريبة قيمتها ٦٩,٠٠٠ بارة نظير الحصول على هذا الالتزام^(٦). وكان في الغالب ملتزمو مال الحماية من تجار التوابل أو كاتب البحر نفسه.

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣. انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 352. SHAW, Financial, 129, n° 17.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٨٣/٤٢٢١. انظر كذلك: Shaw, Financial, 130, n. 21.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٣٤/٤٢٧٢. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 352. SHAW, Financial, 130, n 27.

(٤) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٣٤/٤٢٧٢. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 352. SHAW, Financial, 130, n 28.

(٥) انظر: ESTÈVE, Mémoire, 361. كما أكد شو SHAW (Financial, 140) أن هذه المقاطعة لم تكن تدخل في إطار أملاك الدولة، لكن الملتزم كان يدفع ١٠٠,٠٠٠ بارة لمالكها الخاص.

(٦) حسين أفندي، ورقة رقم ١٨/٥١. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 333, 335. SHAW, Financial, 175-6.

ولا مجال للمقارنة بين المبالغ التي يتعين على أصحاب عقود الالتزام دفعها للخزانة وحجم الضرائب والمكوس التي يدفعها تجار البن والتوابل لهؤلاء الملتزمين أو وكلائهم. ويمكننا الوقوف على حجم العبء الضريبي الذي كان يتقل كاهل التجار من خلال الإطلاع على البيانات الواردة في سجلات المحاكم. بين عامي ١٦٦٣ و ١٦٩٩، ارتفعت قيمة ضريبة العشور المفروضة على البن الوارد إلى السويس بمقدار ١٤% في المتوسط من قيمة أسعار البن، وبلغت النسبة القصوى لهذا الارتفاع ١٨,١% من قيمة سعر البن (تم فرض ١٧٨,٧٥٩ بارة عام ١٦٨٦ على ١,٠٢٣ قنطار تعادل قيمته ٩٨٣,١٣٢ بارة). وفي نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، شهدت قيمة عشور البن انخفاضاً ملحوظاً؛ حيث بلغ متوسط النسبة المفروضة ٧,١% بين عامي ١٧٠٠ و ١٧٣٦^(١). ويبدو أن إجمالي قيمة العشور قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً فيما بعد، على الرغم من أننا لم نجد في سجلات المحاكم سوى رقم واحد فحسب تم رصده بعد عام ١٧٣٦ (بلغت نسبة إحدى ضرائب العشور ١٤,٢% عام ١٧٥١)؛ لكننا وجدنا ما يعضد حدوث ارتفاع فعلي من خلال ما قرأناه في كتاب "وصف مصر" بشأن التغييرات الضريبية التي شهدتها النصف الثاني من القرن الثامن عشر^(٢). ونحو عام ١٧٤٧، تراوحت قيمة هذه الضريبة بين ٤٠٠ و ٦٠٠ بارة لفرد البن الواحد الذي كان يبلغ سعره آنذاك ٧,٠٤٢ بارة، أي أن نسبة العشور كانت تتراوح بين ٥,٧% و ٩,٤%. وقد بدأت زيادة الضرائب في عهد إبراهيم شاويش الذي فرض رسماً قيمته اثنان زر محبوب لكل قنطار من البن، حيث قدر بوسيلج قيمة الضريبة الإجمالية بـ ٨٦٨ مدين للفرد الواحد الذي بلغ متوسط سعره ٧,٠٤٢ بارة بين عامي ١٧٤١ و ١٧٥٠. وفي ظل حكم علي بك، بلغت قيمة الضرائب ١,٠٠٨ بارة للفرد الواحد

(١) تم احتساب هذا المتوسط بواسطة مجموع: ستة عشر رقماً تمثل قيمة العشور المرصودة بين عامي ١٦٦٣ و ١٦٩٦ (حيث بلغت النسبة الدنيا ١٢,٥% عام ١٦٧٨، بينما بلغت النسبة القصوى ١٨,١% عام ١٦٨٦)؛ وعشرة أرقام تمثل قيمة العشور بين عامي ١٧٠٠ و ١٧٣٦ (حيث بلغت النسبة الدنيا ٥,٨% عام ١٧٢٠، بينما بلغت النسبة القصوى ٩,٩% عام ١٧٠٠).

(٢) انظر بصفة خاصة خطاب بوسيلج إلى بونابرت بتاريخ ٥ أكتوبر ١٧٩٨: Vincennes, B 6 9. انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 350-1; GIRARD, Mémoire, 681; SHAW, Financier, 105-6.

الذي بلغ متوسط سعره ٧,٠٣١ بارة بين عامي ١٧٦١ و ١٧٧٠. ثم تزايدت حدة ارتفاع هذه الضرائب في ظل حكم مراد بك وإبراهيم بك، وسجلت تحت حكم إسماعيل بك ٢,٠١٦ بارة لفرد البن الذي بلغ متوسط سعره ٩,٩٧١ بارة بين عامي ١٧٨١ و ١٧٩٠. وبعد عودة مراد بك وإبراهيم بك لتولى السلطة مرة أخرى، ارتفعت قيمة هذه الضريبة لتبلغ ٢,٩٦٨ بارة للفرد الواحد (بوسيلج)، أو ١,٩٨٠ (جيرار)، في حين بلغ متوسط سعره ١١,٥٩٥ بارة بين عامي ١٧٩١ و ١٧٩٨، أي أن نسبة الضريبة المفروضة قد بلغت ٢٥,٦% أو ١٧,١%. ويبدو أن هذه الأرقام هي الأقرب إلى الصحة، بل إنها تمكنا من معرفة حجم العبء الواقع على عاتق التجار الذين كانوا يستوردون ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ فرد سنويًا. وفضلاً عن هذه الضريبة التي كان يتم دفعها بجمرك السويس، تجدر الإشارة إلى العديد من الضرائب الأخرى التي وجدناها في سجلات المحاكم، والتي تمدنا ببعض البيانات المذهلة. ويكفينا فحسب الوقوف على حالة الحاج عباس بن أحمد الذي استورد كمية من البن عام ١٧٣٦، وصار لزاماً عليه دفع ضريبة العشور بالإضافة إلى "خدمة وكيل السويس"، و"رسم أغات الباشا"، و"حق الطريق عند حضور البن"، و"أجرة اليمق والسراج"،... إلخ^(١).

وخلاصة القول إن ملتزمي جمرك السويس كانوا يحصدون دخلاً هائلاً؛ لأن قيمة المبالغ التي يتعين عليهم توريدها للخزانة مقابل التزام التوابل لم تكن تتجاوز أربعة أو خمسة ملايين بارة. كما أكد شو أن متوسط دخل هذا الجمرك قد ارتفع خلال القرن السابع عشر ليبلغ سنويًا ٦٠ مليون بارة يحصل منها حاكم مصر على النصيب الأكبر باعتباره صاحب حق الالتزام. غير أن تدهور الاقتصاد المصري خلال القرن التالي قد أثر سلباً على حجم دخل الجمرك؛ إلا أن استيف قد قدر قيمة متوسط الدخل السنوي لجمرك السويس بـ ٣٦,٨٤٢,٨٧٦ بارة يتم تحصيلها نظير رسوم الاستيراد على مدار الاثني عشر عاماً التي سبقت مجيء نابليون إلى مصر (بين عامي ١٧٨٦/١٢٠١ و ١٧٩٧/١٢١٢ و ١٧٩٨-١٧٩٧). وكان الملتزمون يحصلون على خمسة أسداس هذا المبلغ، ونعني بهم الانكشارية في بادئ الأمر، ثم أمراء الحكم بدءاً من علي بك، حيث بلغت قيمة المبلغ الذي يتم

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٢، ص ٤٠٨ (١٧٣٦).

توريده للخزانه ويحصل عليه الباشا ٦,٠٧١,٠٦٥ بارة نظير التزام التوابل، بواقع ١٦% من قيمة المبلغ الإجمالي. وهكذا، يمكننا أن ندرك قدر جمرك السويس لدى حائزي الالتزام الذين يعدونه بمثابة إحدى الأدوات الهامة على الصعيدين المالي والسياسي. وهنا يكمن إلى حد ما تفسير أسباب هيمنة الباشاوات خلال القرن السابع عشر، والانكشارية فيما بعد، بل بوسعنا أن نقول إن فقدان التزام الجمارك من شأنه التسبب في انهيار كل هذه القوى بشكل نهائي^(١).

الجمارك الأخرى

تولى أوجاقات الانكشارية إدارة جمارك الإسكندرية ودمياط والبرلس وبولاق منذ عام ١٦٧١-١٦٧٢، وأحكموا سيطرتهم عليها بعد عام ١٦٩٣-١٦٩٧، باستثناء الفترة التي فصلت بين عامي ١١١٧ و ١١١٩ (١٧٠٥-١٧٠٧) وحصل خلالها يوسف بك على التزام الجمارك. وكانت هذه الجمارك تدر ربحاً هائلاً؛ فقد ذكر شو أن حجم الضرائب التي جمعها الملتزمون عام ١١٥١ (١٧٣٨-١٧٣٩) قد بلغ ٣٢,١٢٥,٠٠٠ بارة، حيث بلغ إجمالي أرباحهم ١٠,٧٢٦,١٤٨ بارة، بواقع ٣٢% من قيمة المبلغ الإجمالي بعد دفع المبالغ المقررة لخزانة الدولة وكشوفية الباشا. وفي عام ١١٩٣ (١٧٧٩)، بلغ عائد الجمارك ٤٢,٧٥٠,٠٠٠ بارة، وبلغت حصة الملتزمين ٢٠,٦٨٣,٢٩٩ بارة، بواقع ٤٨% من قيمة المبلغ الإجمالي. وفي عام ١٢٠٠ (١٧٨٦-١٧٨٧)، بلغ عائد الجمارك الأربعة ٤٧,٧٥٠,٠٠٠ بارة، وحصل الملتزمون على ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة، بواقع ٥٣% من القيمة الإجمالية. وأخيراً، خلال السنوات الاثنتي عشرة التي سبقت عام ١٧٩٨، بلغ متوسط عائد الجمارك الأربعة ٣٩,٨٣٢,٩٨٦ بارة، ومتوسط ما حصل عليه الملتزمون ٢٤,٤٨٢,٩٦٨ بارة، بواقع ٦٣% من المبلغ الإجمالي.

(١) حسن أفندي، ورقة رقم ٣٥/١٣٤. انظر: ESTÈVE, Mémoire, 359. SHAW, Financial, . 106-7; Ottoman Egypt, 139-140. وفقاً لما ذكره شو، فإن البكوات قد استولوا على الجمارك "بعد عام ١٧٧٩"، ومنحوا الوالي حق الالتزام.

وهكذا، توضح لنا تلك الأرقام الفعلية (باستثناء الفترة الأخيرة التي تضمنت المتوسط فحسب) أن الملتزمين لم يتوقفوا عن زيادة حجم المبالغ المقطعة لصالحهم من عائد الجمارك، وزيادة النسبة المقررة لهم بصفة خاصة^(١).

وظل الباشا يمنح الانكشارية سنويًا حق التزام الجمارك حتى ستينيات القرن الثامن عشر، مقابل دفع الضريبة المقررة للدولة. وكان أحد كبار ضباط الأوجاق يتولى منصب رئيس الجمارك، وهو بصفة عامة الكتخدا أو إحدى الشخصيات المسيطرة داخل هذه الفرقة؛ فقد تولى عثمان كتخدا رئاسة جمارك مصر نحو عام ١٧٣٠، واستمر في إدارة شئونها لمدة عدة أعوام؛ وجاء من بعده إبراهيم كتخدا نحو عام ١٧٥٠^(٢). ثم يقوم رئيس الجمارك بمنح عدد من عقود الالتزام الفرعية لمجموعة من المعلمين الذين كانوا في الغالب من اليهود. وهناك العديد من الأسباب التي تكمن وراء هذا الاختيار؛ ألا وهي قدرة اليهود على إدارة الصفقات التجارية والمعاملات النقدية، ووجود علاقات وطيدة تجمعهم بالتجار الأجانب الذين يتعاملون مع هذه الجمارك بصفة خاصة، فضلاً عن دورهم الهام في مختلف الأنشطة "المصرفية" والنقدية، مما يتيح لهم سرعة جمع الأموال اللازمة لدفع التزام الجمارك. وقد نشأت علاقات وطيدة بين طائفة اليهود بالقاهرة وأوجاق الانكشارية الذين ساعدوهم على تدعيم نفوذهم الاقتصادي والمالي؛ غير أن هذا الأمر لم يخل من بعض المخاطر، لأن تزايد سلطتهم كان سببًا في إزعاج السكان وبعض أفراد أوجاق الانكشارية؛ فقد شهد ياسف هذه التجربة المريرة عام ١٦٩٧؛ فقد بلغ الوكلاء اليهود أوج قوتهم في ظل حكم إبراهيم كتخدا، لكنهم واجهوا عام ١٧٥٥ موقفًا مغايرًا من قبل عبد الرحمن كتخدا الذي لم يمتد حكمه لفترة تتيح له النيل من نفوذهم، مما جعلهم يعودون أكثر قوة من ذي قبل، بل بلغ بهم الأمر حد إعلان يوم السبت عطلة رسمية في الجمارك التي حصلوا على توكيلات^(٣).

(١) SHAW, Finacial, 116-7.

(٢) A.N., Caire, B 1 326, 1^{er} avril 1742; Alexandrie, B 1 102, 5 juin 1730; Caire, B 1 321, 13 janvier 1731; Caire, B 1 332, 11 octobre 1757.

(٣) A.N., Alexandrie, B 1 108, 22 juin 1755. NIEBUHR, Voyage, I, 107.

وقد عمد على بك عام ١٧٦٩ إلى استبعاد اليهود من إدارة الجمارك، حيث فرض البكوات سيطرتهم عليها، وتمت إدارتها بواسطة عدد من الشوام هم ميخائيل فخر، ثم يوسف بيطار وميخائيل جمال، وأنطون القسيس فرعون الذي تركها عام ١٧٨٤. وبحلول نهاية القرن، كانت إدارة الجمارك تخضع لسلطة النصارى بصفة خاصة، وكان يقسم عائدها كل من مراد بك وإبراهيم بك^(١).

وقد تم تجميع جمارك الإسكندرية ورشيد في مقاطعة واحدة، ثم ألحقت بها "مقاطعة تعريف المراكب" عام ١٠٨٨ (١٦٧٧-١٦٧٨)، وصارت تضم كذلك عددًا من المقاطعات الخاصة بمراقبة الملاحة في النيل ونشاط الأسواق في الإسكندرية ورشيد. وانتهت سيطرة الانكشارية على هذا الجمرک نحو عام ١٧٧٠، حيث حصل محمد بك على حق الالتزام عام ١١٨٦ (١٧٧٢-١٧٧٣)، وصار الاضطلاع بهذه المهام من اختصاص البكوات حتى نهاية القرن الثامن عشر، غير أن الانكشارية استعادوا حكم جمرک الإسكندرية بصفة مؤقتة خلال الفترة التي فصلت بين عامي ١٧٨٦ و ١٧٩٠، في أعقاب الحملة التي قام بها حسن باشا. ولم تختلف قيمة الميرى الذي يتم توريده للخزانة خلال القرن الثامن عشر كثيرًا عما كانت عليه خلال القرن السابع عشر: ٤,٤٠٨,٠٠٠ بارة عام ١٦٣٤، و ٤,٨٨١,٣٣٤ بارة عام ١٠٨٨ (١٦٧٧-١٦٧٨)، و ٥,٤٠٤,٦٦٩ بارة عام ١٢١٣ (١٧٩٨-١٧٩٩)؛ أي أن نسبة الزيادة قد بلغت ١١% فحسب خلال ما يزيد على قرن من الزمان. فقد كان الملتزم يدفع عام ١٧٩٨ مبلغًا إجماليًا قوامه ٦,٧٣٦,٩٥٤ بارة تتضمن كشوفية الباشا، في حين يقدر عائد الجمرک بـ ١١,٥٤٨,١٠٤ بارة، أي ضعف المبلغ المفروض عليه. وقد حاول حسن باشا عام ١٧٨٦ زيادة المبالغ المستحقة للخزانة لتبلغ ٦,٠٠٠,٠٠٠ بارة، لكن محاولته باءت بالفشل بسبب رفض الأمراء المصريين الذين نجحوا في إقناع السلطان بإلغاء هذه الزيادة^(٢). وفي عام ١٧١٥، تم إنشاء مقاطعة "حماية كتبة جمرک بندر

(١) انظر بصدد نظام الجمارك: GIRARD, Mémoire, 680-1.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٧٩٧/١٢١٢-١٧٩٨). حسين أفندي، ورقة رقم ٣٤ب/٣٥. انظر كذلك:

- Mémorial de l'Etat d'Egypte, 261. ESTÈVE, Mémoire, 337, 359, 396. SHAW, Financial, 109-110; Ottoman Egypt, 49, 61-2, 127-8, 164-7.

إسكندرية" "على هامش" هذه المقاطعة، وتم بموجبها فرض ضريبة الميرى التى بلغت ٢٧,٠٤٠ بارة عام ١٧٩٨^(١).

وينطبق الأمر برمته على مقاطعة جمرك دمياط التى يتعين عليها دفع ضرائب الميرى التى ارتفعت قيمتها من ١,١٧٢,٦٦٧ بارة عام ١٠٨٨ (١٦٧٧-١٦٧٨) إلى ١,٥٦٤,٥٣٠ بارة نحو عام ١٧٩٨، حيث اشتملت على الالتزام الخاص بالجمرك ومختلف أسواق دمياط والأراضى المجاورة فى المدينة ذاتها. وإذا ما احتسبنا قيمة الكشوفية التى يتعين على الملتزمين دفعها، فإن المبلغ المستحق يصل إلى ٢,٣٣٥,٧٧٧ بارة. وقد أشار استيف إلى ارتفاع قيمة متوسط العائد السنوى لدخل الجمارك بين عامى ١٢٠١ (١٧٨٦-١٧٨٧) و ١٢١٢ (١٧٩٧-١٧٩٨)، حيث بلغ ١١,٥٤٨,١٠٤ بارة، غير أن الملتزمين يحصلون على ٨٠% من قيمة الضرائب التى تمت جبايتها فى جمرك دمياط، ونعنى بهم أوجاق الانكشارية فى بادئ الأمر، ثم البكوات فيما بعد^(٢). وقد تم إنشاء مقاطعة "حماية كتبة مقاطعة الجمرك" عام ١٧٥٩، حيث صار لزاماً عليها دفع ضريبة ميرى قوامها ١,٠٤٠ بارة^(٣).

وعبر جمرك البرلس الواقع فى الدلتا إلى الجنوب من دمياط، كانت تمر بصفة أساسية منتجات مصر السفلى والبضائع القادمة من شمال أفريقيا بواسطة الطريق البرى. وكان عائد هذا الجمرك محدوداً، بل غير منتظم على الإطلاق. وعلى الرغم من استقلاله على الصعيد المالى، فإنه قد تم منح حق التزامه لملتزمى جمارك دمياط، أى أنه كان يشكل جزءاً من الالتزام الضريبى التابع للانكشارية منذ

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٣٦/٤١٧٤ و ٣٧/٤١٧٥ (١٧١٥-١٧١٤/١١٢٦). انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 352. SHAW, Financial, 128, n° 10.

(٢) كتاب التراجم، ص. ٨٣٣. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٧٩٧-١٧٩٨). حسين أفندى، ورقة رقم ٣٥/٣٤. انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 337, 359. SHAW, Financial, 111-2; Ottoman Egypt, 49, 128-9.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٨٢/٤٢٢٠ (١٧٦٠-١٧٥٩/١١٧٣). SHAW, Financial, 129, n 19.

عام ١٦٩٣ وحتى سبعينيات هذا القرن، باستثناء بعض الفترات المحددة، مثل تلك التي فصلت بين عامي ١٧٠٥ و١٧٠٥، وبعد عام ١٧٤٠ حينما حصل ضباط العزب (ولا سيّما رضوان كتحدا جلفى) على التزام جمرك البرلس. ومنذ عام ١٧٩٠-١٧٩١، عُهد به إلى الكُشّاف، وهم من المماليك الذين يحتلون مراتب ثانوية، مما يوضح أنه لم يكن يحتل مكانة هامة. وقد اختلفت بشكل واضح قيمة الميرى المفروضة على ملتزم هذا الجمرك: ٣٠٦,٠٦١ بارة عام ١٠٩٢ (١٦٨١-١٦٨٢)، و١١٧,٨١٨ عام ١١٢٢ (١٧١٠-١٧١١) بعد تحويل جانب من اختصاصه المالى إلى جمرك دمياط؛ و٢٧٣,٩٦٦ بارة فى نهاية القرن الثامن عشر^(١).

وكان الميناءان الأماميان لمدينة القاهرة- أى بولاق ومصر القديمة- يشكلان مقاطعة واحدة منذ بداية القرن السادس عشر. وتم إلحاق عدد من المقاطعات الأخرى بمقاطعة الجمرك، ألا وهى مقاطعة "الدبغانة"، والمقاطعات الأربع التى تجمعت مع مقاطعة "الخضرة" (الحاصلات الزراعية لإحدى الجزر الواقعة بالقرب من رشيد): "مقاطعة قوافل الشام وحلب"، و"مقاطعة سوق الأغنام"، و"مقاطعة مملحة منية بدران" (بمحافظة الشرقية)، و"مقاطعة الكتان والنحاس" (بمصر القديمة). ومن هنا، نجد أنه خلال عام ١٠٨٨/١٦٧٧-١٦٧٨، كان جمرك بولاق ومصر القديمة يسهمان بـ ١,٠٩١,٦٦٧ بارة فحسب من إجمالى قيمة الالتزام الخاص بسائر المقاطعات الذى بلغت قيمته ٢,٥٩٥,٢٦٧ بارة. وكان حاكم مصر يحكم هذه المقاطعة فى بداية الأمر، ثم خضعت لسلطة الانكشارية نحو عام ١٦٧١-١٦٧٢، حيث نجحوا فى الحصول على حق التزامها بشكل متواصل بعد عام ١٦٩٠/١١٠١-١٦٩١. ومنذ مجيء محمد بك (حصل على حق الالتزام عام ١٧٧٢/١١٨٦-١٧٧٣ وعلى مدار الأعوام التالية)، بسط الأمراء الحاكمين قبضتهم على هذه المقاطعة (إبراهيم بك، ومراد بك)، غير أن رضوان كتحدا المستحفظان قد نجح فى الحصول على هذا الالتزام بين عامي ١٧٨٦ و١٧٩٠. وقد ارتفع حجم

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٧٩٧/١٢١٢). حسين أفندى، ورقة رقم ٣٥/١٣٤ (لم يذكر على وجه التحديد ملتزمى هذه المقاطعة). انظر: SHAW, Financial, 113; Ottoman Egypt, 130.

المبالغ المستحقة على هذه المقاطعة في إطار ضرائب الميرى بنسبة ٦٨% عند التحول من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر؛ فقد بلغت قيمتها ٢,١٠٠,٠٠٠ بارة عام ١٦٣٤، ثم وصلت إلى ٢,٥٩٥,٢٦٧ بارة عام ١٦٧٧-١٦٧٨، وانتهى بها المآل لتصبح ٣,٥١٩,٤٣٧ بارة عام ١٢١٣ (١٧٩٨). وإذا ما احتسبنا قيمة الكشوفية، فإننا نجد أنه كان يتعين على الملتزمين دفع مبلغ إجمالي قوامه ٤,٣١١,٨٧٢ بارة تتضمن ١,٥٠٣,٦٠٠ بارة تخص المقاطعات الأخرى، في حين نذكر استيف أن متوسط قيمة المبالغ التي تتم جبايتها سنويًا من الجمارك وحدها قد بلغت ١٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة؛ وهو ما يوضح لنا حجم المكاسب الهائلة التي يجنيها الملتزمون. وعلى غرار بقية الجمارك الأخرى، تم إنشاء مقاطعة "حماية كتبة أسكلة بولاق" عام ١٧٤٦، وصار يتعين عليها دفع ضريبة ميرى تبلغ ١,٠٤٠ بارة^(١).

ب. الرسوم الضريبية

رسوم نقل الغلال وتجارتها

هناك سلسلة من الضرائب المفروضة على نقل الغلال وتجارتها على صفحة نهر النيل، بجوار مدينة القاهرة عبر الموانئ الأمامية، وهي الضرائب التي تم توزيعها بصفة أساسية بين اثنتين من الأوجاقات الرئيسية هما فرقتي الانكشارية والعزب.

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٧٩٨-١٧٩٧/١٢١٢). حسين أفندي، ورقة رقم ٣٥/١٣٤. انظر كذلك:

- Mémorial de l'Etat d'Egypte, 263. ESTÈVE, Mémoire, 337, 359. SHAW, Financial, 113-7; Ottoman Egypt, 49, 136.

- انظر بصدد مقاطعة الحماية: أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٦٦/٤٢٠٥، ٦٧/٤٢٠٦ (١٧٤٧-١٧٤٦/١١٥٩). انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 352. SHAW, Financial, 128, n° 13.

و"الرسالة" هي مقاطعة تعريفية مرور المراكب عبر نهر النيل شمال القاهرة وجنوبها؛ وأصحاب هذا الالتزام يجمعون عددًا من الرسوم الضريبية على المراكب التي تم تقسيمها إلى ثلاث فئات وفقًا لأحجامها المختلفة. ويبدو أن هذا الالتزام كان يخضع لسلطة العزب في بداية القرن الثامن عشر على أقل تقدير؛ فقد ذكر الانكشارية - ردًا على إحدى المذكرات عام ١٧٠٩ - أن العزب يتحكمون في "الرسالة". ثم انتقلت هذه المقاطعة إلى أيدي الانكشارية الذين صاروا يتلقون من الملتزم ١,٠٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا (١٧٦٠/١١٧٤-١٧٦١)^(١). وهناك بلا شك ارتباط بين "الرسالة" و"قلم أغات الرسالة ببولاق" الذي تم طرحه مقابل ٥٨,٠٠٠ بارة، وحصل عليه أعلى المزايديين مقابل ١٣٥,٠٠٠ بارة؛ فقد ورد ذكر هاتين المقاطعتين في إحدى الوثائق التي تتناول المزايدة على المقاطعات عام ١٧٩٩^(٢).

وكان هناك ارتباط بين مقاطعة "سماوية البحرين" ومقاطعة تعريفية المراكب على صفحة النيل، والإشراف على أنشطة السمسرة على أرصفة مينائي بولاق ومصر القديمة (البحرين)، وتعريفية الغلال التي تصل إليهما. وتم إلحاق مقاطعة "كيالة غلال بولاق" بهذه المقاطعة منذ عام ١١٧٦/١٧٦٢-١٧٦٣. وكانت واحدة من أهم المقاطعات الحضرية، حيث تم إعطائها للمتفرقة بموجب نظام "الأمانة"، ثم انتقلت بواسطة "الالتزام" إلى ضباط العزب الذي ورد ذكرهم في دفاتر المالية باعتبارهم من الملتزمين منذ عام ١٠٣٥ (١٦٢٦-١٦٢٧). وكان "أمين البحرين" من أصحاب الرتب الكبيرة، ويحمل بصفة عامة رتبة الكتخدا: اضطلع أحمد كتخدا عزبان بمهام هذه الوظيفة ثلاث مرات، بل كان أحد أمراء الحكم بالقاهرة بين عامي ١٧١٠ و ١٧٢٠. وصار لزامًا على هذه المقاطعة دفع مبلغ هائل قوامه ٨٣٧,٣٠٠ بارة لسداد الميرى، فضلًا عن الكشوفية التي بلغت قيمتها ٨٠,٣٠٠ بارة. إلا أن هذه المقاطعة كانت تدر عائدًا مرتفعًا للغاية؛ فقد ذكرت

(١) الدمرداشي، ص. ١٢٦، ١٣٢، ٢٢٩. انظر قائمة فنسين لعام ١٧٩٩. انظر كذلك:

- Vincennes, B 6 30, Poussielgue, 11 septembre 1799. ESTÈVE, Mémoire, 363. SHAW, financial, 138-9.

(٢) انظر: Vincennes, liste de 1799; B 6 141, Daure à Kléber, 10 septembre 1799. فإتنا لم نجد أية إشارات إلى هذه المقاطعة في المصادر العربية.

إحدى الوثائق الفرنسية أن "قلم السواحل" الذي نعهده على الأرجح "قلم البحرين" ذاته قد عُرض في المزاد عام ١٧٩٩ مقابل ٣,٩٦٠,٠٠٠ مدين. ونحو نهاية القرن الثامن عشر، صارت "الأمانة" تخضع لسلطة البكوات، مثلها في ذلك مثل بقية المقاطعات الأخرى؛ فقد كان قاسم كتحدا عزبان (توفى عام ١٧٧٧/١١٩١-١٧٧٨) الذي صار أمين البحرين أحد مماليك محمد بك أبو الذهب^(١).

كما تم إنشاء مقاطعة ضريبة "الطبقة" المفروضة على القمح الذي يصل إلى مصر القديمة وبولاق، وتم عرضها بالمزاد العلني عام ١٧٩٩ مقابل ١٥٠,٠٠٠ بارة^(٢).

وقد عُهدَ إلى "أمين الشوام" أو "أمين الأنبار" الذي كان يعد أحد أفراد العزب^(٣) بمراقبة عملية جمع الغلال ونقلها وتخزينها، وهي الغلال التي يتم الحصول عليها كضرائب عينية في مصر العليا؛ مما خوّل له الاضطلاع بدور هام على صعيد إمداد القاهرة بالحبوب الغذائية. وكان يتعين عليه سداد ٢٩٤,٣٣٢ بارة للخزانة مقابل السماح له بمباشرة هذه الوظيفة، لكنه يفرض في المقابل عددًا من الضرائب على الملتزمين والمراكب التي تصل إلى بولاق محملة بالقمح. وكانت هذه المقاطعة محل نزاع شديد خلال فترات القحط، مثلها في ذلك مثل بقية مقاطعات الغلال؛ ففي عام ١٧٠٠، تم إلقاء القبض على أمين الأنبار عقابًا له على

(١) الدمرداشي، ص. ١٣٢، ١٦٥، ٤١٨. أحمد شلبي، ورقة رقم ١٥٧ ب. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٧٩٨-١٧٩٧/١٢١٢). الجبرتي، ج١، ص. ١٠٩، ١١٦، ١٣٥. داوم حسين أفندي (ورقة رقم ٤٨ ب/٢٢) على اعتبار هذه المقاطعة جزءًا من أملاك العزب. انظر كذلك:

- Vincennes, liste de 1799. ESTÈVE, Mémoire, 360. SHAW, Financial, 123-5; Ottoman Egypt, 40, 49, 62, 132-8.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٨٠٤/١٢١٩. انظر: Vincennes, liste de 1799.

(٣) يأتي هذا الأمر على خلاف ما ذكره شو (Financial, 195, 350). انظر بهذا الصدد: كتاب التراجم، ص. ٩٤٥-٩٤٦. وجميع الذين تقلدوا هذه الوظيفة. وتمكّنًا من معرفة هويتهم. كانوا من أفراد فرقة العزب. لكن وفقًا لما ذكره حسين أفندي في نهاية القرن الثامن عشر، فإن "أمين الشون" كان أحد أفراد الشاوشية (حسين أفندي، ورقة رقم ٥٠ ب/١٩؛ SHAW, Ottoman Egypt, 39).

تأخر وصول الغلال؛ وفي عام ١٧٠٩، قررت الأوجاقات السنة وقف أعمال الحماية، وحظرت إلحاق أمانة الأنبار بأى من الأوجاقات^(١). وتم إنشاء مقاطعة "حماية كتابة محصول شونة أمين در بندر بولاق" عام ١١٢٨ (١٧١٦-١٧١٧)، غير أنه سرعان ما تم إلغاؤها، حيث كانت تدفع ضريبة ميرى قدرها ٥٠٠ بارة^(٢).

وكان "المُعرفين" ببولاق من أفراد الأوجاق نفسه، ويشكلون جزءًا من الإدارة المكلفة بمباشرة شحنات الغلال القادمة من الصعيد؛ ففي عام ١٦٩٨، طالب الانكشارية بالألا يكون "المُعرف"- مثل "أمين الأنبار"- أحد أفراد العزب، بل نجحوا بالفعل في عزله. وصار "المعرفون" أنفسهم من ملتزمى المقاطعات التى كانت تخصصهم، مثلهم فى ذلك مثل العديد من المعلمين الآخرين؛ فقد ورد فى قائمة "أقلام" عام ١٢١٩ (١٨٠٤-١٨٠٥) ذكر "مقاطعة مُعرفين سفائن غلال در بولاق" التى لم تشر إليها أى من الوثائق الأخرى^(٣).

وفضلاً عن كل هذه الضرائب التى كانت تتم جبايتها عند نقل الغلال عبر نهر النيل ودخولها مرفأى القاهرة، تؤكد جميع الشواهد أنه كان هناك عدد آخر من الرسوم التى يجب دفعها عند إدخال الغلال إلى القاهرة؛ فقد ذكر ريبو **Reybaud** فى كتابه **Histoire de l'Expédition d'Egypte** أن القبطى الذى كان يرأس جباة الضرائب فى شارع "خليفة" قد مثل أمام القاضى، لأنه طالب التجار الذين يجلبون الغلال إلى القاهرة بدفع ضريبة تفوق التعريفه المحددة^(٤).

(١) كتاب التراجم، ص. ٩٠٨، ٩٦٧. أحمد شلبى، ورقة رقم ٤٥ ب. الدمرداشى، ص. ١٣٢. انظر كذلك:

- Vincennes, liste de 1799; B 6 141, Daure 10 septembre 1799. ESTÈVE, Mémoire, 333, 335. SHAW, Financial, 148, 350; Ottoman Egypt, 88, 179.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٣٨/٤١٧٦، ٣٩/٤١٧٧ (١٧١٧-١٧١٧/١١٢٨). لم يذكر شو هذه المقاطعة على الإطلاق.

(٣) كتاب التراجم، ص. ٩٤٦. الدمرداشى، ص. ١٢٦. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٨٠٤/١٢١٩.

(٤) REYBAUD, Histoire scientifique, V, 144.

الاحتكارات

كان إنتاج بعض المنتجات الطبيعية وبيعها هدفاً لعمليات الاحتكار التي تعد أحد أهداف المقاطعات الخاضعة لاستغلال قوى القاهرة المختلفة.

فقد ظل العزب حتى عام ١٦٩١ يتحكمون في حق التزام مقاطعة تصنيع الملح وشرائه وبيعه بالقرب من رشيد "الملاحه"؛ ثم انتقلت "مقاطعة الملح" لأيدي الانكشارية الذين منحوا حق استغلالها لعدد من الملتزمين مقابل ١,٦٢٠,٠٠٠ بارة، حيث كانت من أكثر المقاطعات المصرية إيراداً للربح، ولا سيما أنه لم يكن يتعين عليها دفع ضريبة الميرى لخزانة الدولة^(١).

وكان يتم جلب نبات السنا من المنطقة الواقعة جنوب مدينة أسوان، واحتكار هذا المقاطعة اشتمل على القلم الخاص بشرائه من البدو والمزارعين، ثم بيعه في أسواق القاهرة، وإعطائه للتجار الأجانب الذين يصدرون منه كميات ضخمة. وتاريخ مقاطعة "السنا" يتضمن خلاصة تاريخ مختلف مقاطعات القاهرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد وقع هذا الاحتكار بين أيدي الشوام، ثم التجار اليهود، مقابل دفع مبلغ سنوي مقداره ٣٠٠,٠٠٠ بارة يتم توريدها لخزانة الدولة. وخلال الفترة التي أعقبت عام ١٥٨٣، كان أحد الأمناء يدير حق احتكار هذه المقاطعة، حتى استولى عليه الانكشارية في نهاية الأمر، وتولوا إدارته منذ عام ١٦٤٧. ونحو منتصف القرن الثامن عشر، منح الباشا مقاطعة السنا إلى أحد الضباط بموجب نظام الالتزام مقابل دفع مبلغ محدد للخزانة (٤٥٠,٠٠٠ مدينى عام ١٧٣٦)؛ ثم تم منح توكيل الالتزام لعدد من الملتزمين كانوا في معظمهم من اليهود الذين باشروا المعاملات التجارية مع التجار الأجانب. وبين عامى ١٧٤٠ و ١٧٤٣، نجح الأمير الحاكم عثمان بك في بسط يده على المقاطعة. ثم

(١) الدمرداشى، ص. ٤٤٥. حسين أفندى، ورقة رقم ٢١/٤٩. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٨٠٤/١٢١٩. انظر كذلك:

- Vincennes, liste de 1799. ESTÈVE, Mémoire, 363-364. SHAW, Financial, 139; Ottoman Egypt, 40, 94, 132, 160.

استعاد أوجاق الانكشارية مقاطعة السنا في عهد إبراهيم كتحدا، حيث ارتفع التزام المقاطعة بشكل هائل، فقد بلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ بل ٢,٠٠٠,٠٠٠ بارة وفقاً لما ذكره القنصل الفرنسي؛ وقد بذل الوكلاء اليهود جهداً كبيراً- في ظل مساندة إبراهيم كتحدا- من أجل حث التجار الأجانب على شراء السنا، لأنهم صاروا يواجهون صعوبة شديدة في بيعه للدول الأوروبية. وفي عام ١٧٦٨، صارت مقاطعة السنا "تتبع" على بك؛ حيث استبدل برجال الجمارك من الوكلاء اليهود أحد النصارى الشوام، هو "يوسف الزنانيري الذي كان ملتزماً عاماً" (فبراير عام ١٧٦٩). وأخذ الشوام يديرون المقاطعة منذ ذلك الحين لصالح بكوات الطبقة الحاكمة؛ فقد حصل أنطون القسيس عام ١٧٨٣ على توكيل التزام العديد من المنتجات الأخرى. ونحو عام ١٧٨٦، حاول حسن باشا زيادة حجم ضريبة الميرى المفروضة على مقاطعة السنا بمقدار ٤٠٠,٠٠٠ بارة، لكن محاولته باءت بالفشل. وقبيل مجيء الحملة الفرنسية، منح مراد بك حق التزام مقاطعة السنا للقنصل البندقي روستي الذي كان من رجال الأعمال آنذاك؛ وقد ذكر استيف أن قيمة الميرى المفروضة على نبات السنا قد ارتفعت بالتالي لتبلغ ٩٠١,٦٦٦ بارة. غير أن البكوات كانوا يمنحون حق التزام مقاطعة السنا مقابل مبالغ مرتفعة للغاية: ١,٥٠٠,٠٠٠ بارة (جيرار)، أو ١,٦٨٠,٠٠٠ بارة (بوسيلج)^(١).

وكان ملح النظرون كذلك أحد منتجات التصدير الهامة؛ لأنه يتم استخدامه في مارسيليا بصفة خاصة من أجل صناعة الصابون بدلاً من الصودا، ويتم استخراجها من إقليم الطرانه. وقد حصل "أمير الحج" على حق التزام هذه المقاطعة شريطة دفع مبلغ سنوي مقداره ٣٥٣,٧٨٩ بارة يتم توريدها لخزانة الدولة. غير أن المقاطعة كانت تدر على الملتزمين مبالغ مرتفعة للغاية؛ فعند طرح المقاطعات للمزايدة عام ١٧٩٩، تم اكتتاب "أمانة الطرانه" مقابل ١,١٢٥,٠٠٠ بارة، وفي

(١) حسين أفندي، ورقة رقم ٥٩/١٨. انظر كذلك:

- A.N., Caire, B 1 323, 3 décembre 1736; 330, 8 mars 1753; 334, 15 février 1769; Alexandrie, B 1 113, 2 février 1783. Vincennes, B 6 12, Poussielgue, 24 novembre 1798. ESTÈVE, Mémoire, 360-1. GIRARD, Mémoire, 622-3, 655. SHAW, Finacial, 149, 173-4; Ottoman Egypt, 61, 65, 166, 173.

أكتوبر عام ١٨٠٠، كتب جرجس عبده خطابًا إلى استيف يذكر فيه أنه تم منح "حق التزام قلم الطرانه" مقابل مبلغ مالي يزيد على السنة السالفة بـ ٢,٠٠٠,٠٠٠ بارة^(١).

ج. ضرائب المناصب

ينحصر اهتمامنا بالضرائب المفروضة على المناصب في إطار ضريبة الميرى التي يتعين على بعض الضباط دفعها للخزانة مقابل منحهم حق جباية الضرائب على الحرف التي تتعلق بهم، حيث صار دورهم يماثل دور الملتزمين: "أوضح استيف أن ملكية المقاطعات القائمة على المنتجات الصناعية والسلع الاستهلاكية تستمد قوتها من ملكية الوظائف؛ فإنها تتمثل في التمتع الكامل والكلية بمثل هذا النوع من المقاطعات التي أنشأها سليمان لصالح عدد من الأشخاص المكلفين أو غيرهم، بحيث يحصلون مقابل جباية الضرائب على دخل محدد تختلف قيمته باختلاف رتبة كل شخص واختصاصاته". ولا يمكننا بطبيعة الحال اعتبار قيمة الميرى الإجمالية بمثابة مؤشر على حجم الضرائب التي يجمعها كل ملتزم داخل المقاطعة التي حاولنا إعطاء تعريف لها في بداية هذا الفصل؛ لأن تحديد قيمة الميرى كان "يستند إلى إجمالي الدخل [نعنى هنا دخل الضباط] لا حجم العائد الذي تدره هذه المقاطعة أو تلك على المنتفعين بحق التزامها"^(٢).

وقد ورد ذكر "الحسبة" في دفاتر المالية بأرشفيف دار المحفوظات بالقلعة باعتبارها "مقاطعة احتساب مصر"، وكما سبق أن رأينا، فإنها كانت تخضع لسلطة أوجاق الجاويشية، لكنها وقعت في أيدي الانكشارية خلال القرن الثامن عشر. وصار لزامًا على هذه المقاطعة دفع مبلغ إجمالي قوامه ٦٤١,٦١٠ بارة يتم

(١) A.N, Caire, B 1 335, 4 décembre 1775; Alexandrie, B 1 114, 20 février 1790. Vincennes, liste de 1799. Vincennes, B 6 60, 29 octobre 1800. ESTÈVE, Mémoire, 363. SHAW, Financial, 15, 236, 241.

(٢) ESTÈVE, Mémoire, 105, 332.

توريدها للخزانة، حيث يشتمل على "مال الخراج" الذي يبلغ ١٩٧,٩٧٢ بارة (والذي اختلفت قيمته قليلاً عما كانت عليه خلال القرن السابع عشر، حيث ارتفعت لتبلغ ١٨٣,٠٣٦ بارة عام ١٥٩٥/١٥٩٦-١٠٠٤)، وضريبة الكشوفية التي تبلغ ٤٤٣,٦٣٨ بارة (٢٥٧,٦٤٠ بارة عام ١٠٠٤)^(١). ويتكون عائد المقاطعة من بعض الضرائب التي تم فرضها على عدد من الطوائف المختلفة (تجار المواد الغذائية بصفة خاصة)، فضلاً عن الضرائب المفروضة على مختلف السلع الغذائية (الخضر والفاكهة)، كما يلجأ المحتسب إلى جني بعض المكاسب غير الشرعية من خلال جباية "مال الحماية". وهناك أشكال مختلفة للضرائب المفروضة على الطوائف الحرفية، حيث نجد على سبيل المثال "العوائد"، و"اليوميات"، و"المشاهرات"، و"المساناهات" (الضرائب السنوية)^(٢). ويصعب بطبيعة الحال تقدير حجم المبالغ الكلية التي كان يجمعها المحتسب من خلال جباية الضرائب القانونية، وجمع الأموال التي تفتقر إلى بعض الشرعية، وممارسة بعض حالات الابتزاز المطلق. وبعد رحيل الفرنسيين بفترة قصيرة، أي في شهر أغسطس عام ١٨٠١، وجد حسن أغا محرم نفسه (تولى منصب المحتسب خلال شهر يوليو عام ١٧٩٨) مطالباً بكل المبالغ التي حصدها من الحسبة خلال سنوات الاحتلال الثلاث، بواقع مائتي كيس، وهو ما يوضح أنه كان يحصل على دخل سنوي مقداره ١,٦٦٥,٠٠٠ بارة. ويقترب هذا الرقم من حجم الراتب الذي قرر محمد علي منحه للمحتسب عام ١٨١٦ بدلاً من الضرائب التي كان يجمعها من رؤساء الطوائف الحرفية والتجار، حيث أراد الاقتداء بالفرنسيين في هذا الشأن: خمسة أكياس شهرياً، بواقع

(١) "مال الخراج" هو حجم المبالغ التي يدفعها حائزو المقاطعات الحضرية؛ ففي حالة "الأمين"، يشكل مال الخراج مجموع الضرائب التي تتم جبايتها، بينما يتم اخذ جزء فحسب من هذه الضرائب في حالة "الملتزم" الذي يحتفظ بالمال المتبقى كـ"فايظ" (SHAW, Financial, 100). انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 333. SHAW, Financial, 118-121; Ottoman Egypt, 137.

(٢) انظر قائمة الضرائب لدى SHAW, Financial, 119-120. ESTÈVE, Mémoire, 335. الجبرتي، ج٣، ص١٤١؛ ج٤، ص٢٣١، ٢٦٩. انظر بصدد الفروض المالية الشهرية:

- SAUVAGET, Décrets Mamelouks, III, 5, 32; LAOUST, Gouverneurs, 85, 106; LEWIS, Nazareth, 417.

١,٥٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا. ويفوق هذا الرقم بمرتين ونصف قيمة ضريبة الميرى التى يتعين على المحتسب دفعها؛ لذا لم يكن من المقبول أن يستمر فى جمع عدد من الضرائب المشكوك فى شرعيتها^(١).

والضريبة التى كان يتعين على أغا الانكشارية دفعها (٤٥,٣٨٢ مدينى عام ١٧٩٨) مقابل تقلد هذا المنصب، كانت تشكل جزءًا ضئيلًا للغاية من حجم الدخل الذى يجنيه من جراء استغلال الحرفيين والتجار الذين يخضعون لمراقبة أفراد فرقته. وفضلاً عن الضرائب المشروعة التى كان يفرضها الانكشارية على السلخانات والقهواوى،... الخ، والتى سنعود إليها لاحقاً، فإنهم كانوا يجمعون عددًا كبيراً للغاية من الضرائب التى لم تتمكن من معرفة مفرداتها كضريبة المأكولات على سبيل المثال، بل إنهم كانوا ينتفعون بصفة خاصة من دورهم فى الحفاظ على النظام العام من أجل فرض بعض أموال الحماية غير المشروعة على مجموع الطوائف بصفة عامة أو على مختلف الأفراد من الحرفيين والتجار، وهى الضرائب التى كانت تدر عليهم أرباحاً طائلة^(٢).

وكان أمين الخردة يدفع للخزانة ٦٨١,٦٣٧ بارة، علاوة على ١٨٠,٣٤٧ بارة تشكل قيمة الكشوفية، أى أنه كان يتعين عليه بصفة إجمالية دفع ٨٦١,٩٨٤ بارة. وكان يجوز لهذا الضابط الذى ينتمى للعزب جمع مبلغاً قوامه ٩٩٥,٩٢٢ بارة، وهو يشكل قيمة الضرائب المفروضة على الطوائف الحرفية التى تتبعه، والتى يخرج جزء منها عن نطاق مدينة القاهرة؛ مما يفسر الملاحظة التى أوردها استيف حينما قال إنه عند منح هذا الالتزام "فإنه لا يتم اقتطاع قيمة ضريبة الميرى من إجمالى الضرائب المفروضة". إلا أنه فضلاً عن هذه الضرائب القانونية، فإن أمين الخردة كان يجنى دخلاً هائلاً من جراء جمع "مال الحماية" الذى يفرضه هو الآخر على الحرفيين والتجار^(٣).

(١) الجبرتى، ج٣، ص٤٣، ١٤١، ١٩٤؛ ج٤، ص٢٦٩.

(٢) انظر الفصل التالى بصدد مسألة أموال الحماية. انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 333-4. SHAW, Financial, 146; Ottoman Egypt, 93.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٦/٤٢٨٤ (١٧٩٨/١٢١٣). انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 360. SHAW, Financial, 120-3; Ottoman Egypt, 137, 161.

وكان الولاية الثلاثة الذين يحكمون القاهرة وبولاق ومصر القديمة يدفعون الضريبة ذاتها مقابل تولى مناصبهم: ١٥,٤٦٤ بارة. فضلاً عن مراقبة طوائف الحرف الدنيئة واستغلالها، كان الوالى يجمع ضرائب الاستهلاك وأموال الحماية من الطوائف الحضرية^(١).

وكان يجب على المعمار باشى دفع مبلغ قوامه ٥١,٧٩٤ بارة يتم توريدها سنويًا للخزانة، فى حين يتعين على طوائف البناعين والمهندسين دفع ضريبة يومية تبلغ ٤٠ بارة يتم فرضها على كل عملية إنشائية على حدة؛ مما جعله يحصل على دخل تفوق قيمته الـ ١,٠٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا، وهو مبلغ هائل بالنظر إلى حجم ضريبة الميرى البخس^(٢).

وكانت ضريبة الميرى المفروضة على الجبجى باشى تبلغ ٦٦,٩٩٣ بارة؛ فضلاً عن العوائد التى يجمعها على مصانع البارود الخاصة، كان بوسعه بيع الكميات المتبقية من البارود بعد إمداد الدولة باحتياجاتها؛ مما جعله يحقق ربحًا يقدر بـ ٢,٠٠٠,٠٠٠ بارة فى نهاية القرن الثامن عشر^(٣).

د. ضرائب الطوائف الحرفية

كانت المقاطعات الخاصة بالطوائف الحرفية تتخذ شكلين رئيسيين يستندان إلى "مكان" التصنيع أو البيع (السوق أو الوكالة)، أو طبيعة "النشاط" المهني ذاته. غير أننا هنا بصدد وجهين لعملة واحدة؛ أحدهما جغرافى والآخر فنى.

(١) ESTÈVE, Mémoire, 333, 336. SHAW, Financial, 148.

(٢) حسين أفندى، ورقة رقم ٩ب/٥٧. انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 333, 335. SHAW, Financial, 147, n°70; Ottoman Egypt, 38, 64, 85.

(٣) حسين أفندى، ورقة رقم ٩ب/٥٧. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 333, 335. SHAW, Ottoman Egypt, 39, 64, 86.

الدلالون والقبانية والمنادون

عند التعرض للضرائب المفروضة على الوظائف المختلفة، أشار استيف إلى ضريبة الميرى التى يدفعها "شيخا الدالين"، حيث كان هناك اثنين من المشايخ أحدهما تركى والآخر مصرى، وتبلغ قيمتها ٣٠,٠٠٠ بارة. ولعلنا هنا بصدد القلم الذى ورد ذكره فى قائمة عام ١٢١٩ تحت مسمى "مقاطعة مشيخة دالين مصر". فقد منحهما هذا المنصب حق جباية "الضرائب على جميع الدالين الذين يبيعون فى الأسواق العامة الملابس الداخلية، والأسمال، والثياب... الخ^(١).

كما أشار أحد نصوص أحمد شلبى إلى "القبانة" باعتبارها إحدى المقاطعات التى تخضع لسلطة شخص واحد (توفى عام ١٧٢٤)، وهو الذى يمتلك "وظائف" القبانة نظير دفع مبلغ قوامه ٨٠,٠٠٠ بارة. وهناك بعض وثائق أرشيف دار المحفوظات بالقلعة التى يرجع تاريخها إلى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، والتى تشير إلى "وظائف الوزن بالقبان" فى باب الشعرية ومختلف أرجاء بولاق (حارة الخطيرى، والسبتية)، بل أيضاً مختلف المنتجات التى يتم بيعها فى بولاق (وزن الخيار والبسماط)،... الخ. ولعل مقاطعة القبانة كانت تنقسم إلى عدد كبير من المقاطعات الفرعية التى تستند إلى العوامل الجغرافية والفنية، أو أنه كان هناك عدد من المقاطعات التى تختلف عن مقاطعات "الوظائف"^(٢).

وقد نكر تيفونو أن جماعة المنادين العموميين كانوا يشكلون إحدى المقاطعات التى اشتراها رئيس المنادين من أحد القواسين بعدما حصل عليها هو نفسه من "الباشا"؛ وتعويضاً عن الأموال التى تكبدها، فإنه كان يجمع بعض الضرائب من أفراد طائفته. ويبدو أن مقاطعة المنادين هى ذاتها "مقاطعة الطبالين بمدينة القاهرة" التى تم منح حق التزامها عام ١٧٩٨ مقابل تسديد ضريبة للخزانة قيمتها ٧٠,٠٠٠ بارة^(٣).

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٢١٩/١٨٠٤. انظر كذلك: ESTÈVE, .mémoire, 333, 336

(٢) أحمد شلبى، ورقة رقم ١٥٦. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ج٨، ص ٦٥٧ (١٧٩٢)، ص ٧٠٤ (١٧٩٦).

(٣) THÉVENOT, Relation d'un voyage, 302; Voyages, II, 500. Vincennes, B 9, 10 octobre 1798.

الحرف الغذائية

تم منح حق التزام "مقاطعة رسوم رقعة باب الشعرية" بالقاهرة عام ١٧٩٩ مقابل ٣٦٠,٠٠٠ بارة. ونحن هنا بصدد إحدى المقاطعات الخاصة التي لم تكن تخضع لدفع ضريبة الميرى قبل عام ١٧٩٨^(١).

ووثيقة عام ١٧٩٩ التي تناولت المزايدة على عقود الالتزام تشير كذلك إلى منح التزام "وكالات البرسيم وبذر الكتان والقرطم" ببولاق مقابل ١٤٥,٠٠٠ بارة؛ ولم يكن يتعين على هذه المقاطعة دفع ضريبة الميرى^(٢).

ووفقاً لما ذكره شو، فإن مقاطعة "وكالة الأرز" ببولاق كانت إحدى المقاطعات الخاصة التي يتلقى مالكوها ٢٢٠,٠٠٠ بارة سنوياً. وقد تم عرض هذا القلم في المزاد عام ١٧٩٩ مقابل ١٠٥,٠٠٠ بارة^(٣).

وكان فرض مال الحماية على الطواحين يتم بشكل شبه متواصل خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد ذكر أوليا شلبي أن جزءاً من طواحين القاهرة البالغ عددها ١,٢٠٠ طاحونة كان يتبع سلطة المحتسب، بينما يقع الجزء المتبقى تحت حماية الأوجاقات والأغاوات. كما ذكر أحمد شلبي أن سليمان أغا الانكشارية قد فرض على كل طاحونة عام ١٧٢٧ ضريبة تبلغ ريالين يتم دفعهما بشكل أسبوعي^(٤).

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٢١٩/١٨٠٤. انظر كذلك:

- Vincennes, liste de 1799. Vincennes, B 6 141, Daure à Kléber, 10 septembre 1799. Mémoire, 364.

(٢) Vincennes, liste de 1799. ESTÈVE, Mémoire, 364.

(٣) لقد ذكر حسين أفندي أنه تم فرض هذه الضريبة في فترة لاحقة (ورقة رقم ٤٩/١١٧). انظر كذلك:

- Vincennes, liste de 1799. ESTÈVE, Mémoire, 363. SHAW, Financial, 140, n° 1.

(٤) أوليا شلبي، ج ١٠، ص ٣٦٥. أحمد شلبي، ورقة رقم ١١٩٣.

ولم يتوافر لدينا الكثير من المعلومات بشأن العديد من المقاطعات التي أنشأها الانكشارية لصالحهم الخاص، وأثارت بشدة حنق فرق الأوجاقات الستة عام ١٧٠٩. فقد ورد ذكر قلم الخضر والفاكهة بالرميلة في النصوص الخاصة بالأحداث التي وقعت عام ١٧٣٣، حينما رغب أمراء الحكم في مقاومة ارتفاع الأسعار، وقرروا معاقبة عبد الله البهوتى الذى ملك عددًا كبيرًا من الأقلام باسم فرقة الانكشارية، وكان من بينها قلم الرميلة. وقد ورد في أحد النصوص التي ترجع إلى عام ١٧٣٦ أن أوجاق العزب كان يجمع بعض "المكوس" المفروضة على الخضر بالرميلة^(١). كما أشار بوسيلج في العاشر من أكتوبر عام ١٧٩٨ إلى العديد من حقوق الالتزام، وذكر ضريبة الخضر التي تبلغ ٧,٠٠٠ مدينى، والتي يتعين على الملتزم توريدها للخزانة^(٢). وبوسعنا أن نشير كذلك إلى الضرائب المفروضة على وكالات الغلال والتمر بالقاهرة وبولاق، حيث تم منح التزام وكالة القاهرة مقابل ٢٥,٠٠٠ بارة، ووكالة بولاق مقابل ٥٥٢,٠٠٠ بارة (وهي بلا شك وكالة بذر الكتان التي تمت الإشارة إليها في سياق مزاد عام ١٧٩٩ الذى أسفر عن عرضها مقابل ٣٥٠,٠٠٠ بارة). وكانت هذه المقاطعات تخضع للملكية الخاصة، ويحصل مالكوها على كل هذه المبالغ دون التزامهم بدفع أية ضرائب للخزانة^(٣).

وفى سياق التعرض لبعض المقاطعات التي لم يتم بعد إبرام عقود التزامها، أشار بوسيلج فى أكتوبر عام ١٧٩٨ إلى عرض إحدى مقاطعات باعة العسل بالقاهرة وبولاق مقابل ٣٦,٠٠٠ بارة. وكان مالك "قلم وكالة السكر" ببولاق يجنى من مقاطعته ٣٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا^(٤).

(١) الدمرداشى، ص. ١٣١. القينالى، ورقة رقم ٥٥ب. أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٤٠، ٢٥٤ب

(٢) Vincennes, B 9, 10 octobre 1798.

(٣) انظر: Vincennes, liste de 1799. ونكر نور Daure (Vincennes, B 6 141, 10 septembre 1799) أن قيمة التزام وكالة البذر ببولاق قد بلغت ٥٥٠,٠٠٠ بارة. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 363; SHAW, Financial, 140

(٤) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٢١٩/١٨٠٤. انظر كذلك:

- Vincennes, B 9, 10 octobre 1798 (liste de Poussielgue). Vincennes, liste de 1799. ESTÈVE, Mémoire, 364. SHAW, Financial, 141, n° 9.

وقد تضمنت قائمة بوسيلج كذلك قلم معامل الخل بالقاهرة وبولاق، حيث قدر حق التزام هذه المقاطعة بـ ١٩,٠٣٠ بارة عام ١٧٩٨.

ومقاطعة سوق الأغنام التي تُحوّل لحائزها حق تحديد تعريف أسواق الأغنام بالقاهرة وجمع الضرائب المقررة عليها، كانت تعد جزءاً من مقاطعة "الخضرة" خلال القرن السابع عشر؛ ثم صارت كلتاهما عام ١٠٨٨/١٦٧٧-١٦٧٨ متعلقتين بمقاطعة جمرك بولاق ومصر القديمة الذي يتبع أوجاق الانكشارية كما سبق أن رأينا من قبل. وقد انخفضت قيمتها من ٥٧٥,٠٠٠ بارة لتصبح ١٩١,٦٦٧ بارة دون أن يطرأ أى تغيير على هذا الرقم حتى نهاية القرن الثامن عشر^(١).

وكانت مقاطعة السلخانة من أكثر المقاطعات أهمية بمصر؛ فقد كان يتعين نبح الماشية فى السلخانة السلطانية خارج باب الفتوح. وكان يحق لملتزم السلخانة جمع ١٠% من قيمة الماشية المذبوحة، ويمكنه كذلك بيع الجلود والسلب^(*) لصالحه الخاص. وفى المقابل يتعين على هذا الملتزم دفع ضريبة الكشوفية التى تبلغ ٤٦,٠٠٠ بارة، وإمداد الوالى بكميات من اللحوم تبلغ قيمتها ٣٤٥,٠٠٠ بارة. وقد تم منح حق الانتفاع بهذه المقاطعة لحاكم القاهرة فى بادئ الأمر، ثم انتقلت لأيدى الانكشارية منذ بداية القرن السابع عشر، حيث صارت تدر عليهم أرباحاً طائلة جعلت منها أحد أهم أسباب النزاع الذى نشب بينهم والأوجاقات الأخرى فى بداية القرن الثامن عشر، ولاسيما خلال عامى ١٧٠٩ و ١٧٢٥. وقد انتزع على بك هذا الامتياز من الانكشارية الذين استعادوه لفترة قصيرة فى ظل حكم حسن باشا عام ١٧٨٦. وسعى حسن باشا نفسه إلى زيادة قيمة المبلغ الذى يدفعه ملتزم السلخانة بمقدار ٢٠٠,٠٠٠ بارة، غير أنه لم يتم دفع هذا المبلغ على الإطلاق؛ وحينما استعاد مراد بك وإبراهيم بك سلطتهما، فإنهما قد نجحا فى إعادة حاصل المقاطعة لقيمتها الأصلية. وإننا نعتقد أن هذا الاحتكار كان يدر على الملتزمين ١,٣٩١,٠٠٠ بارة عام ١٧٩٨؛ أى أن مجموع أرباحهم كان يبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ بارة. ويبدو أن

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١/٤١٣٩ و ٢/٤١٤٠ (١٠٨٨-١٦٧٧-١٦٧٨).

انظر: SHAW, Financial, 114.

(*) السلب: أحشاء الذبيحة وأكارعها (المراجع).

حجم أرباحهم قد فاق هذا المبلغ عام ١٨٠٠ الذي شهد طرح المقاطعة للمزايدة مقابل ٣,٠٠٠,٠٠٠ مدينى^(١).

ومن المفارقات التي تجدر الإشارة إليها حقيقة كون "مقاطعة مال حماية يدي قطاع حانوت جزارة الخشن در بندر بولاق" تعد خير مثال على تضاعف قيمة مال الحماية خلال القرن الثامن عشر، على الرغم من صغر حجمها حيث تضم سبعة حوانيت تباع لحم الضأن فى بولاق، ورد نكرهم على نحو دقيق فى دفاتر المالية؛ فقد تم إنشاؤها عام ١٧٩٧/١٢١٢، وصار يحق للملتزم مراقبة شئون تلك الحوانيت وفرض الضرائب عليها مقابل تسديد ضريبة الميرى التي تبلغ ٥٠٠ بارة لخزانة الدولة^(٢).

ولم نتمكن من جمع أية معلومات بشأن مقاطعة "سوق السمك"، غير أنه حينما أصدر السلطان قرار منع أفراد "المصرية" الذين ينتمون إلى أوجاقات القاهرة من السيطرة على المقاطعات (عام ١٧٣٨/١١٥١-١٧٣٩)، فإن الباشا قد وجه الدعوة للاجتماع بملتزمى المقاطعات الرئيسية، وكان من بينهم ملتزم مقاطعة سوق السمك^(٣).

ويعد "مال حماية وكالة الفسيخ" الذي أشرنا إليه أعلاه من الضرائب التي تم فرضها على تلك المقاطعة الخاصة فى فترة حديثة (١٧٥٠) بعدما حصلت على موافقة السلطات مقابل دفع ضريبة زهيدة للغاية تبلغ ٣١٢ بارة سنويًا. وكان يتم جلب الفسيخ من دمياط وتوريده إلى وكالة بولاق التي لا يدفع مالکها سوى هذا

(١) أحمد شلبي، ورقة رقم ٩٥ب، ١٥٧ب. الجبرتي، ج٢، ص. ١٢٠. استمر حسين أفندى فى جعل هذه المقاطعة من مخصصات الانكشارية (ورقة رقم ٣٤/٣٥، ٤٩/٢١). انظر كذلك:

- JEMSEL, Jewish travellers, 343. VANSLEB, Nouvelle relation, 125. Vincennes, B 6 56, ESTÈVE, 4 novembre 1800. ESTÈVE, Mémoire, 360-1, 396. SHAW, Financial, 149, n° 83; Ottoman Egypt, 140.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٤٢٨٢/٤٤٤، ٤٢٨٣/٤٥١ (١٧٩٨-١٧٩٧/١٢١٢). انظر: ESTÈVE, Mémoire, 361-2. لكن شو لم يذكر هذه المقاطعة على الإطلاق.

(٣) الدمرداشى، ص. ٤٤٥.

المبلغ المتواضع، في حين يمكنه جمع "بعض الضرائب البسيطة من تجار الوكالة"^(١).

المنسوجات، والأقمشة، والجلود

كانت هناك مقاطعة واحدة فحسب تضم وكالات القطن ببولاق، ودمياط، ورشيد، والمحلة الكبرى، والمنصورة، وسمنود، وهي المقاطعة التي تخضع لسلطة فرقة العزب، ويتم منح حق التزامها مقابل ٢,١٩٥,٠٠٠ بارة، في حين يجمع الملتزمون ٩٠ بارة عن كل بالة قطن مصرى، و ٣٦٠ بارة عن كل بالة قطن شامى. وفي عام ١٧٩٩، تم طرح مقاطعة "القطن ببولاق ودمياط والمحلة والمنصورة" في المزاد العلنى مقابل ١,٩٨٠,٠٠٠ بارة^(٢).

كما كان هناك العديد من المقاطعات الأخرى التي تضم وكالات القطن ببولاق، ويبدو أنها كانت منفصلة عن المقاطعة السابقة. ففي قائمة الأقاليم التي طرحت للمزايدة عام ١٧٩٩، ورد ذكر مقاطعة إحدى وكالات القطن ببولاق التي بلغت قيمتها ٣٠٠,٠٠٠ بارة^(٣). وقد تضمنت دفاتر المالية رسدًا لـ"مال حماية عن وكالة القطن والأبذار" الذي تم فرضه عام ١٧٦١/١١٧٥-١٧٦٢، وتم منح حق التزامه لفرقة الانكشارية التي كان يتعين عليها في المقابل دفع ٥٠٠ بارة للخزانة و ١٨٧,٥٠٠ بارة للأوقاف العامة. وقد تولى عبد الرحمن كتحدا قزداغلى التزام هذه المقاطعة منذ إنشائها عام ١٧٩٢/١٢٠٧-١٧٩٣ على نحو شبه متواصل^(٤). كما بلغت قيمة "وكالة القطن والمسبك" ١٢٠,٠٠٠ بارة في قائمة

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٧٤/٤٢١٢ و ٧٥/٤٢١٣ (١٧٥١-١٧٥٠/١١٦٣)، ١٤٤/٤٢٨٢ و ١٤٥/٤٢٨٣ (١٧٩٨-١٧٩٧/١٢١٢). انظر: ESTÈVE, Mémoire, 361-2.

(٢) ESTÈVE, Mémoire, 364. Vincennes, liste de 1799. SHAW, Finacial, 140, n° 7.

(٣) أرشيف دار محفوظات القلعة، قائمة عام ١٨٠٤/١٢١٩. انظر: Vincennes, liste de 1799.

(٤) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٨٣/٤٢٢١ (١٧٦٢-١٧٦١/١١٧٥). انظر: SHAW, Finacial, 130.

المقاطعات عام ١٧٩٩؛ لكن "دور" ذكر في فترة لاحقة- خلال شهر سبتمبر من السنة ذاتها- أن قيمتها قد بلغت في المزاد ٢٣٩,٠٠٠ بارة^(١).

وهناك العديد من المقاطعات الأخرى التي تضم أسواق الكتان بالقاهرة وبولاق والجيزة. فقد تم إنشاء مقاطعة "مال حماية كتان وقطن در بندر بولاق" عام ١١٢٨ (١٧١٦-١٧١٧)، وإلحاقها بمقاطعة "الخضرة"، وصار لزاماً عليها دفع ٣,٠٠٠ بارة للخزانة؛ لكنها انفصلت عنها عام ١٧٤٨، وشكلت مقاطعة قائمة بذاتها، وارتفع إيرادها من ٣,١٢٠ بارة ليصبح ٢٤٩,٩٨٦ بارة (عام ١١٧٥/١٧٦١-١٧٦٢)، غير أنه كان يتم اقتطاع ٢٣٧,٢٥٠ بارة لصالح قيودان السويس منذ عام ١١٨٣ (١٧٦٩-١٧٧٠)، واستمرت الخزانة في تحصيل ١٢,٧٣٦ بارة من هذه المقاطعة التابعة للانكشارية^(٢). و"مقاطعة الكتان والنحاس" كان تعطى للملتزم حق تحديد تعريف بيع الكتان والنحاس بمصر القديمة وفرض الضرائب عليهما، وهي جزء من مقاطعة "الخضرة"؛ غير أنهما انضمتا لمقاطعة جمرك بولاق عام ١٠٨٨ (١٦٧٧-١٦٧٨)، وتم تخفيض ضريبة الميرى المقررة من ٣١٢,٥٠٠ بارة لتصبح ١٠٤,١٦٧ بارة دون أن يطرأ عليها أي تغيير حتى عام ١٧٩٨^(٣). وعلى خلاف المقاطعتين السابقتين اللتين كان يتعين عليهما دفع الميرى، لم تكن مقاطعة وكالة الكتان بالقاهرة والجيزة تتبع الأملاك السلطانية، لكن المزايدن يمنحون مالكيها ٢٧٨,٠٠٠ بارة سنوياً^(٤).

ومقاطعة وكالة الحرير بالقاهرة كانت تعد كذلك من المقاطعات الخاصة التي تدر على مالكيها ١٠٠,٠٠٠ بارة سنوياً^(٥). ولم يرد ذكر "مقاطعة رسوم مدق

(١) Vincennes, liste de 1799. Vincennes, B 6 141, Daure, 10 septembre 1799.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٣٩/٤١٧٧ (١٧١٦-١٧١٧/١١٢٨)؛ ٦٨/٤٢٠٧ (١٧٤٧-١٧٤٨). انظر كذلك:

- SHAW, Finacial, 115, 129 n° 14.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١/٤١٣٩. انظر: SHAW, Finacial, 114.

(٤) SHAW, Finacial, 140, n° 3.

(٥) SHAW, Finacial, 141, n° 12.

القطن در مصر" التي تختص بالحلج سوى في قائمة أقلام عام ١٢١٩ (١٨٠٤-١٨٠٥)^(١).

وورد ذكر "قلم العصفور ببولاق والقاهرة" في وثيقة مزایدات عام ١٧٩٩، حيث تركزت تجارته في "خان العصفور"، وهذا الاسم تم استخدامه في الوثيقة العربية وقائمة أقلام ١٢١٩: مقاطعة خان أو وكالة العصفور. وعرضت مقاطعة العصفور (أو القُرطم) في المزاد مقابل مبلغ مرتفع للغاية (٩٠٠,٠٠٠ بارة عام ١٧٩٩)؛ بسبب أهميته التجارية كأحد منتجات التصدير نحو نهاية القرن الثامن عشر^(٢). كما تمت إضافة مقاطعة مال حماية إلى هذه الوكالة عام ١٢٠٥ (١٧٩٠-١٧٩١)، ثم إلغاؤها عام ١٢٠٧/١٧٩٢-١٧٩٣؛ وكان الملتزم هو رضوان بك الذي يدفع للخزانة ضريبة قدرها ٥,٠٠٠ بارة^(٣). وأشار استيف كذلك إلى هذه المقاطعة التي يدفع الملتزم عنها ٥,٠٠٠ بارة تشكل قيمة ضريبة الميرى، وأضاف أنه كان هناك نوع من الإلزام بشأن إيداع جميع كميات القُرطم التي تصل إلى القاهرة في وكالة بولاق تمهيدًا لبيعها بعدما يجمع مالکها "الضرائب المفروضة التي تتضمن الـ ٥,٠٠٠ بارة المقررة لصالح الخزانة". وأكد استيف أن إسماعيل بك هو الذي قرر فرض ضريبة الميرى على وكالة العصفور ببولاق^(٤).

ووكالة النيل ببولاق والقاهرة كانت تشكل إحدى المقاطعات الخاصة التي يتلقى مالکها من الملتزم ١٣٠,٠٠٠ بارة سنويًا. ووفقًا لما ورد في إحدى وثائق المحاكم، فإن شيخ الصباغين كان هو ذاته "ملتزم النيل" عام ١٧٥٣، أي أنه ملتزم الوكالة التي نحن بصددتها^(٥).

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٢١٩/١٨٠٤.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة ١٢٩/١٨٠٤. ووفقًا لما ذكره حسين أفندي، فإن إنشاء مقاطعة وكالة العصفور قد تم في فترة حديثة (ورقة رقم ١٧ب/٤٩). انظر: Vincennes, liste de 1799.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٢٩/٤٢٦٧ و ١٣٠/٤٢٦٨ (١٧٩٠/١٢٠٥-١٧٩١). انظر: SHAW, Financial, 130, n 26.

(٤) ESTÈVE, Mémoire, 361, 362, 376.

(٥) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٤، ص ١١٣ (١٧٥٣). انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 364. Vincennes, liste de 1799. SHAW, Financial, 140, n° 2.

ويبدو كذلك أن شيخ الحريرية كان على الأرجح هو ملتزم مصبغة السلطان، مثل الحاج حسين بين عامي ١٧٢٩ و ١٧٣٦. وفي عام ١٧٩٨، تم منح التزام مقاطعات صباغى الحرير مقابل ٢١٨,٢٨٠ بارة^(١).

وقد تلقى محمد باشا (١٦٣٧-١٦٤٠) عددًا من "المظالم" التي تضمنت الشكوى من فرض إحدى المقاطعات التي تنقل كاهل طوائف "أنوال القزازين" بالقاهرة؛ وهي المقاطعة التي ألغاهها مقصود باشا على الفور (١٦٤٢-١٦٤٤). ويبدو أنه قد تمت إعادة هذه المقاطعة فيما بعد، على الرغم من أننا لم نجد أية إشارة إليها خلال الفترة اللاحقة^(٢).

وقد أشار استيف إلى الالتزام الخاص باثنتين من المقاطعات الخاصة، ألا وهما "مقاطعة بصمة بلدى"، و"مقاطعة رسوم بصمة هندی"؛ فقد ورد ذكرهما في قائمة أقلام عام ١٨٠٤-١٨٠٥^(٣). وهناك كذلك التزام الجلود الذي ورد ذكره كثيرًا في وثائق القنصلية الفرنسية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ وهو ليس سوى مقاطعة "الجلد" ببولاق التي اكتسبت أهمية كبرى بسبب تصدير الجلود المصرية، والأرباح الهائلة التي تدرها هذه المقاطعة على الملتزمين. وبوسعنا اعتبار هذه المقاطعة بمثابة انعكاس لأحد أشكال الاحتكار بسبب قصر تجارة الجلود على الملتزمين فحسب، كما يمكن اعتبارها بمثابة إحدى المقاطعات التي تنقل كاهل الوكالة التي تتركز بها هذه التجارة. وكانت هذه المقاطعة تقع في حيابة الانكشارية الذين استغلوا بمساعدة الوكلاء اليهود بصفة عامة. ولا بد أن نفور عبد الرحمن كتحدا من رجال الأعمال اليهود هو الذى دفعه إلى الإعلان عام ١٧٥٥ عن تفكيك مقاطعة الجلود، وإطلاق العنان لحرية هذه التجارة. غير أنه سرعان ما تم إعادة هذه المقاطعة حينما حاول إبراهيم عام ١٧٧٧ الحصول على قرض قوامه ١٠٠

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٩، ص. ٣٢٥ (١٧٢٩). أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٥١ ب. انظر كذلك:

- Vincennes, B 9, 10 octobre 1798.

(٢) ابن أبى السرور، ورقة رقم ٧٢ ب، باريس، ١٨٥٤. زبده، ورقة رقم ٧ ب. انظر: MARCEL, Histoire de l'Egypte, 215.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة ١٨٠٤/١٢١٩. انظر: ESTÈVE, Mémoire, 364.

كيس من التجار الفرنسيين والبنديقيين مقابل أن يبيع لهم "قندق مقاطعة الجلد"، لكن محاولته باعت بالفشل. وفي عام ١٧٩٩، تم طرح "مقاطعة وكالة الجلد" في المزاد مقابل ٨١٠,٠٠٠ بارة^(١).

وتم تشكيل "مقاطعة الدبججانة" خلال القرن السابع عشر كمقاطعة مستقلة، وكان ملتزمو هذه المقاطعة من اليهود أو أفراد العزب تارة، ومن أفراد المتفرقة أو الجاويشية تارة أخرى، حيث يتعين عليهم دفع ضريبة هائلة للخزانة تبلغ قيمتها ١,١٣٥,٨٠٠ بارة. وفي عام ١٦٧٧/١٠٨٨-١٦٧٨، تم إلحاق الدبججانة بمقاطعة جمرك بولاق، وصارت تقع تحت سلطة الانكشارية مقابل دفع ضريبة الميرى التى انخفضت قيمتها لتصبح ٣٧٨,٠٠٠ مدينى دون أن يطرأ عليها أى تغيير حتى نهاية القرن الثامن عشر. وخلال مزايده عام ١٧٩٩، تم طرح "المدايغ" بمصر القديمة وباب زويلة- وسط سائر الأقالام الأخرى- مقابل ١٧٥,٠٠٠ بارة، غير أن أعلى المزايدىن حصل عليها بعد دفع ٢٨٠,٠٠٠ بارة^(٢).

الحرف المتنوعة

كان طحن البن يشكل فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر أحد المجالات التى يحتكرها أوجاق المتفرقة، وهو الذى عارض بشده عام ١٦٩٧ مشروعات ياسيف اليهودى الذى طالب فى إحداها بجعل هذا الاحتكار لصالح خزانة الدولة. وعادت هذه الفكرة للظهور مجدداً نحو عام ١٧٠٠-١٧٠١

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة ١٢١٩/١٨٠٤. حسين أفندى، ورقة رقم ٥٨/١٩. انظر كذلك:

- A.N., Alexandrie, B 1 108, 22 juin 1755. C.C.M., J 734, 17 septembre 1755.

A.N., Caire, B 1 336, 6 août 1777. Vincennes, liste de 1799.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١/٤١٣٩. انظر كذلك:

- Vincennes, liste de 1799. Vincennes, B 6 141, 10 septembre 1799. SHAW, Financial, 113-4.

حينما رغب الباب العالي فى إقامة "مدق بن القهوة" داخل بيت أقب بردى، ووقف تشغيل جميع "مدقات وطواحين البن"^(١).

وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من معرفة شكل التطور الذى طرأ على استغلال هذا النوع من الأنشطة بواسطة المتفرقة، فإننا استطعنا جمع العديد من المعلومات بشأن مقاطعة البن التى تخضع لسلطة أوجاق الانكشارية بالقاهرة. فقد ذكر شابرول أن كتحدا الانكشارية كان يتولى عادة مهمة الإشراف على مقاطعات البن، و"هو المنصب الذى حصل عليه مقابل دفع ضريبة الحكومة". وكان هناك ١,٢٠٠ مقاطعة للبن بالقاهرة، حيث تدفع كل منها للملتزم ضريبة سنوية صغيرة تتراوح قيمتها بين ١٠ و ٤٠ مدينى؛ ولم يكن من الممكن استغلال البن دون الحصول على تصريح منه بذلك، فهو المكلف من قبل قوات الشرطة بتولى شئون هذه المقاطعات^(٢).

وكانت وكالات التوابل بالقاهرة تشكل إحدى المقاطعات التى تدر على حائزها ٢٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا. وقد ذكر حسين أفندى أنه كان يتعين على مالكي "وكالة البهار" دفع ضريبة الميرى فى مقابل جمع "العوائد" المفروضة على منتجاتها^(٣).

ووفقًا لما ذكره شو، فإن مقاطعة "مال حماية الأجله" التى تم تشكيلها عام ١٧٠٩/١١٢١ كانت تستهدف حائز المقاطعة مقابل السماح له بشراء الذهب القادم من منطقة "الأجله" (الواقعة جنوب دولة ليبيا الحديثة) من أجل استخدامه فى دار ضرب الذهب. وكان يتعين على ملتزم هذه المقاطعة الذى ورد ذكره فى دفاتر المالية دفع ضريبة الميرى للخزانة، حيث بلغت قيمتها فى الأساس ٢٦,٠٠٠ بارة، ثم انخفضت لتصبح ١,٦٢٣ بارة عام ١٧٩٨؛ وتتبع هذه المقاطعة أوجاق الانكشارية. ووفقًا للمعلومات المذكورة فى دفاتر المالية الخاصة بعامى ١٢١٣

(١) القينالى، ورقة رقم ١٢ب. الدمرداشى، ص. ١٠٢.

(٢) CHABROL, Essai sur les mœurs, 438. CLERGET, Le Caire, II, 74.

(٣) حسين أفندى، ورقة رقم ٨ب/٥٨. انظر: SHAW, Financial, 140, n 6؛ فقد وضع شو هذه المقاطعة فى إطار المقاطعات الخاصة التى لا تدفع أية ضرائب للخزانة.

(١٧٩٨-١٧٩٩) و١٢١٨ (١٨٠٣-١٨٠٤)، فإن هذه المقاطعة كانت تستند إلى وكالة بولاق التي ينزل بها "جلاية الأسير" في طريق توجههم إلى المغرب قبل مواصلة مسيرتهم. ويبدو على الأرجح أن هذه المقاطعة كانت تشمل النشاط التجاري الخاص بمنتجات أفريقيا الوسطى (الذهب والعبيد بصفة أساسية)، والمكان الذي يضم هذا النشاط. وتؤكد جميع الشواهد أن مقاطعة الأجله هي ذاتها "مقاطعة تجارة العبيد السود" التي ذكرها استيف؛ فقد أكد أن الملتزم كان يحوز مقاطعة بيع العبيد الذي يجب أن يتم داخل "إحدى الوكالات حيث يجمع الوكيل المال، ويسلم الصك الذي يؤكد إتمام البيع"، ويجب أن يوقع الملتزم على هذا الصك مع تحديد نوع الأسير، واسمه، ومكان البيع، واسم البائع والمشتري؛ ويجب تقديمه عند إبرام أية عمليات بيع لاحقة أو في حالة عتق الأسير. ويتعين على حائز هذه المقاطعة دفع ضريبة الميرى التي تبلغ قيمتها ١,٦٢٣ بارة يتم توريدها للخزانة^(١).

وتم نحو عام ١٧١٤-١٧١٥ فرض مال حماية بيع العبيد (البيض والسود) بخان الخليلى فى إطار "مقاطعة حماية بنجكشى أق أسير ومستخرج قره أسير" التي تماثل تمامًا المقاطعة السابقة. فقد كانت تدفع ضريبة الميرى التي تبلغ ٢٧,٠٠٠ بارة، وتتبع هي الأخرى الانكشارية. وفى عام ١١٢٨ (١٧١٦-١٧١٧)، تم إلحاقها بجمرك بولاق، حيث ظلت جزءًا منه حتى نهاية القرن^(٢).

ولم يتوافر لدينا سوى عدد قليل من المعلومات بشأن مقاطعة وكالة الجلاية (خان سرور) التي ورد اسم ملتزمها فى إحدى وثائق المحاكم التي ترجع إلى عام ١٧٦٦ بصدد شركة أحد تجار الأقمشة الذي كان يمتلك حاصلًا فى هذا الخان^(٣).

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٣١/٤١٧٠ (١٧١٠-١٧٠٩/١١٢١)؛ ١٤٤/٤٢٨٢، ١٤٤/٤٢٨٣، ١٤٥/٤٢٨٣ (١٧٩٨-١٧٩٧/١٢١٢)؛ ١٤٦/٤٢٨٤ (١٧٩٩-١٧٩٨/١٢١٣)؛ ١٥٧/٤٢٩٥ (١٨٠٣-١٨٠٤/١٢١٨). وذكر شو أن مقاطعة الأجله التي تدفع ضريبة الميرى للخزانة تختلف عن مقاطعة "سوق العبيد بالقاهرة" التي تعد من المقاطعات الخاصة. انظر:

- SHAW, Financier, 128, n° 7; 141, n° 10. ESTÈVE, Mémoire, 361-2.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٣٦/٤١٧٤، ٣٧/٤١٧٥ (١٧١٤-١٧١٥/١١٢٦)؛ ٣٩/٤١٧٧ (١٧١٦-١٧١٧/١١٢٨). غير أن شو لم يشر إلى هذه المقاطعة على الإطلاق.

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٧٩، ص. ٢٥٠ (١٧٦٦).

وهناك العديد من المقاطعات التي تتعلق بالمعادن النفيسة. فقد كان ملتزم قلم "قاعة الفضة" يجمع الضرائب من العمال الذي يجهزون الذهب والفضة تمهيداً لصناعة المشغولات المختلفة؛ كما شهد النظام الضريبي بمصر شيوع فرض عدد آخر من الضرائب على سن الفيل، والصدف... الخ. ولم يكن يتعين على هذه المقاطعة دفع ضريبة الميرى، وقد تم عرضها في المزاد عام ١٧٩٩ مقابل ٣٠٠,٠٠٠ بارة^(١). وفي عام ١٧٤٢/١١٥٥، تم تشكيل مقاطعة "مال حماية أمين الدمغة" المنوط به التحقق من عيار المشغولات الذهبية والفضية قبل دمجها. وقد تم منح حق استغلال هذه المقاطعة مقابل دفع ضريبة الميرى التي اختلفت قيمتها من وقت لآخر، حيث بلغت ١٠,٠٠٠ مدينى عند إنشاء المقاطعة، ثم صارت ١٠,٤٠٠ مدينى منذ عام ١١٧٥ (١٧٦١-١٧٦٢) حتى نهاية القرن الثامن عشر. وكان هذا الالتزام في حيازة الانكشارية، ثم انتقل إلى سلطة البكوات^(٢). ومن بين الأقالم التي طرحت للمزايدة، أشارت قائمة ١٧٩٩ إلى مقاطعة "الصاغة" التي بلغت قيمتها ١١٢,٥٠٠ بارة. وهي بالطبع من المقاطعات القديمة؛ فقد ورد ذكر ملتزمها في أحد النصوص التي تناولت أحداث عام ١٧٠٣؛ ويبدو أنها قد انضمت في فترة ما إلى المقاطعة السابقة؛ لأن قائمة أقالم ١٢١٩ تشير إلى "مقاطعة بدل التزام الدمغة والصاغة بمصر"^(٣).

وكانت وكالتا الصابون بالقاهرة وبولاق من المقاطعات الخاصة التي يجنى مالكيهما على التوالى ٣٠٠,٠٠٠ و ٣٠٧,٠٠٠ بارة. وانطلاقاً من أهمية هذا المنتج

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٢١٩/١٨٠٤. انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 364-5. Vincennes, B 6 27, 31 juillet 1799; 39, 21 août 1799.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٦٣/٤٢٠١ (١٧٤٢-١٧٤٣). انظر كذلك:

- ESTÈVE, Mémoire, 361-2. BRETON, L'Egypte et la Syrie, IV, 246. SHAW, Financier, 128, n° 12.

(٣) القينالى، ورقة رقم ٤٠ ب. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة ١٢١٩/١٨٠٤. انظر كذلك: Vincennes, liste de 1799.

على صعيد المعاملات التجارية الكبيرة بالقاهرة، كان ملتزم وكالة الصابون يتمتع بمكانة خاصة، وهو بصفة عامة أحد تجار هذه السلعة^(١).

وقد تم منح حق الانتفاع بمقاطعة معامل النشادر لصالح فرقة العزب التي تجمع ضريبة سنوية تبلغ ٩٠٠ بارة عن كل فرن، أو تعطي هذا الالتزام لأحد الوكلاء مقابل دفع مبلغ سنوي قوامه ٢٢٠,٠٠٠ بارة. وفي قائمة الأقالم عام ١٧٩٩، ورد ذكر قيمة "مقاطعة النشادر بالعطوف وبولاق" التي بلغت ٢١٦,٠٠٠ بارة^(٢). كما تم عام ١٧٩٤-١٧٩٥ إنشاء "مقاطعة مال حماية معمل نشادر در بولاق" مقابل دفع ضريبة الخزانة التي تبلغ ١,٥٠٠ بارة، بل إن الملتزمين قد احتكروا امتياز تصنيع النشادر وبيعها^(٣).

وأشارت قائمة أقالم عام ١٢١٩ (١٨٠٤-١٨٠٥) إلى وجود مقاطعتين لم يرد ذكرهما في أى موضع آخر؛ ألا وهما "مقاطعة...الفحم...در بولاق"، و"مقاطعة مشيخة قلفطجيان در بولاق"^(٤).

ومن بين المقاطعات الخاصة، وجدنا مقاطعة وكالات القاهرة وبولاق لبيع الخيول والإبل والحمير والبغال. فقد تم تشكيل هذه المقاطعة لصالح القلفة باشى^(*)

(١) انظر قائمة فنسين لعام ١٧٩٩ Vincennes, liste de 1799 (وكالات الصابون وبذرة النيل: بلغ سعر المزاد ٥٠٣,٥٠٠ بارة). انظر كذلك:

SHAW, financial, 140, n° 4.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة ١٨٠٤/١٢١٩. انظر كذلك: Vincennes, liste de 1799. SHAW, Financial, 140.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٤٠/٤٢٧٨ (١٧٩٤-١٧٩٥). انظر: ESTÈVE, Mémoire, 361-2. غير أن شو لم يذكر هذه المقاطعة.

(٤) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة عام ١٨٠٤/١٢١٩. وبلغت قيمة المبالغ المذكورة بصدد هاتين المقاطعتين: ١,٣٥٠ و ٣٠٠ بارة.

(*) القلفة باشى هو كبير موظفى المالية (الروزنامة) المنوط بهم توزيع المخصصات المالية لرجال الإدارة (المراجع).

الذى طرحها للالتزام مقابل ٢٣٠,٠٠٠ بارة سنويًا. وفي عام ١٧٩٩، تم طرح قلم حماية سوق الخيول ببولاق والرميلة للمزايدة مقابل ٢٢٠,٠٠٠ بارة^(١).

وأخيرًا، كانت هناك مقاطعة الجبانة العمومية، ومقاطعة "مدافن القاهرة وبولاق" التى طالب بارتيلمي بمنحه حق التزامها عام ١٧٩٨، حيث جلبت للخزانة ٣٦,٠٠٠ و ١٢,٨٦٧ بارة خلال العام المنصرم. غير أنه لم يتوافر لدينا المزيد من المعلومات بشأن هاتين المقاطعتين^(٢).

المهن المرذولة

سبق أن رأينا من قبل كيف تجلى تردد الحكام المصريين بين رغبتهم فى تحقيق مصالحهم المادية واحترام المبادئ الدينية والأخلاقية؛ مما دفعهم إلى الجمع بين هذين النقيضين من خلال استغلال المهن المرذولة على الصعيد الضريبى من جهة، واتخاذ بعض الإجراءات ضد الأماكن السيئة من جهة أخرى، وإن كانت هذه الإجراءات لا تتسم بالفاعلية المطلوبة، حيث يتم تغييرها بصفة دورية.

فقد كان يتم تصنيع المشروبات الروحية والخمور فى منازل النصارى واليهود فحسب. ولم يكن من الممكن أن تفرض الخزانة أية ضريبة على نشاط غير مشروع. إلا أن الانتكشارية تمكنوا خلال القرن الثامن عشر من بسط سيطرتهم على تصنيع "العرق" وأماكن بيعه، وشكلوا مقاطعة تقوم على هذه الصناعة، ويتم استغلالها لصالحهم بواسطة عدد من النصارى واليهود؛ وقد شو حجم الأرباح التى حصلوا عليها من هذه المقاطعة بـ ٣,٥٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا، وهو ما تؤكد الأرقام التى وردت فى وثائق الحملة الفرنسية، حيث عمد الفرنسيون

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة ١٢١٩/١٨٠٤. انظر كذلك:

8 ° - ESTÈVE, Mémoire, 364. Vincennes, liste de 1799. SHAW, Financial, 140, n (230.000 paras); Ottoman Egypt, 86.

(٢) Vincennes, B 9, 10 octobre 1798.

إلى طرح هذا الالتزام مقابل ٢٤٠,٠٠٠ مدينى شهرياً، بواقع ٢,٨٨٠,٠٠٠ بارة سنويًا^(١). وقد تضمنت قائمة أقلام ١٢١٩ هذه المقاطعة التي وردت تحت اسم "مقاطعة رسوم الخمر والعرقى بما فيها البلح والزبيب"، وأضيفت إليها "مقاطعة المنكر" التي تتعلق بالخمر الممزوج بالحشيش أو ببذر القنب والكتان؛ ففي عام ١٧٩٩، تم منح التزام مقاطعة المنكر مقابل ٤٣,٢٠٠ جنيه، بواقع ١,٢٠٩,٦٠٠ بارة^(٢). وكان أوده باشى الانكشارية يجمع الضرائب على "الخمامير"^(٣).

وكانت سلطة الوالى تشمل الخمارات وبيوت الدعارة، وتتيح له جمع "العوائد" التي تصل قيمتها إلى أرقام هائلة؛ فحينما قرر عبد الله باشا إغلاق مثل هذه الأماكن السيئة عام ١٧٣١، فإنه حرص على تعويض الوالى من خلال منحه راتباً شهرياً يبلغ ٢٥,٠٠٠ نصف فضة، بواقع ٣٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا، ويمثل هذا الرقم حجم المبلغ الذى ساقه حسين أفندى كراتب للوالى عام ١٨٠١ (كيس واحد شهرياً). وقد ذكر بوسيلج أن المقاطعة الوحيدة التي تخص البغايا عام ١٧٩٨ كانت تدر على خزانة الدولة مبلغاً قوامه ٩٧,٠٠٠ بارة^(٤).

كما أشار المصريون من كُتّاب الحوليات إلى قيام محمد باشا (١٦٣٧-١٦٤٠) بتشكيل إحدى مقاطعات "المغانى" و"الجنكيات" (الغناء والرقص)، وتكليف الأمير شكار بجمع الضرائب المفروضة عليها. وكان أمر هذه المقاطعة ووظيفة هذا الأمير من بين المظالم التي أمر مقصود باشا برفعها، إلا أنها سرعان ما عادت فيما بعد^(٥).

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، قائمة ١٨٠٤/١٢١٩. انظر كذلك:

- Vincennes, B 6 37, 6 décembre 1799. ESTÈVE, Mémoire, 364-5. SHAW, Financial, 140; Ottoman Egypt, 132, 158.

(٢) Vincennes, B 6 36, Menou, 19 novembre 1799.

(٣) حسين أفندى، ورقة رقم ٢١/٤٩.

(٤) القينالى، ورقة رقم ١٧٩ب. أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٣٥أ. الدمرداشى، ص. ٣٩٤. الجبرتى، ج١، ص. ١٤٤. حسين أفندى، ورقة رقم ٢٢/٤٨. انظر كذلك: Vincennes, B 9, 10 .octobre 1798. SHAW, Ottoman Egypt, 40

(٥) ابن أبى السرور، ورقة رقم ٧٢ب، ١٨٠. زبده، ورقة رقم ٧ب. انظر: MARCEL, Histoire de l'Egypte, I, 215

٣. الخاتمة

حجم العبء الضريبي

حرصنا على ذكر الأرقام التي تعضد المعلومات المتوفرة لدينا، والتي تتعلق بـ ٩٠ مقاطعة من بينها ٥٤ مقاطعة تستند إلى عدد من الحرف أو المراكز الاقتصادية. وهذا الرقم الإجمالي يقل كثيراً عن العدد الفعلي للمقاطعات العامة والخاصة. فقد كانت القاهرة تضم ما يزيد على مائتي طائفة يتعين على معظمها دفع الضرائب المقررة، حيث يضطلع شيوخ الطوائف في هذا الشأن بدور ملتزمي المقاطعات، ويعملون لصالح القوى المختلفة التي تستغل الطوائف الحرفية^(١). كما كانت الوكالات الهامة تشكل في حد ذاتها عددًا من المقاطعات، حيث وجدنا في قائمة المقاطعات ثلاث عشرة وكالة من إجمالي خمسين وكالة ببولاق^(٢). وهكذا، فإنه بوسعنا افتراض حقيقة وجود عدة مئات من المقاطعات الحضرية والأقلام الخاصة وجميع أنواع مقاطعات الاستهلاك^(٣).

(١) عند التعرض للضرائب المقررة لصالح الخزنة، ذكر حسين أفندي "ميرى مشايخ الأسواق" (ورقة رقم ٥٦/ب١١). وفي إحدى المذكرات التي تناولت الشئون المالية المصرية (Vincennes, B 6 53, 16 septembre 1800)، ورد أنه كان يتعين على جميع الحرفيين دفع ضرائب "الحملة". وكانت معظم طوائف الحرف والأسواق يرشيد تدفع ضرائب "الحملة" التي تطرح بدورها للمزايدة؛ وأكثر القوائم المذكورة اكتمالاً تشير إلى وجود ٢٦ ضريبة من ضرائب "الحملة". انظر:

- Vincennes, B 6 10, 16 septembre 1798; B 6 11, 9 novembre 1798; B 6 17, 22 janvier 1799; B 6 30, 11 septembre 1799; B 6 53, 21 septembre 1800.

(٢) ورد ذكر ثلاث وخمسين وكالة في إحدى وثائق أرشيف فنسين التي استشهدنا بها من قبل (Vincennes, B 6 11, 15 novembre 1798). ولم نجد سوى ثلاثين وكالة فحسب في قائمة أسماء أماكن بولاق التي تضمنها كتاب "وصف مصر".

(٣) جرى بنا أن نذكر هنا واقعتين من شأنهما تعزيز تلك الحقيقة ألا وهما قيام مقصود باشا نحو عام ١٦٤٢-١٦٤٣ بإلغاء ما لا يقل عن ٣٢ أو ٤٠ قلم بسبب الظلم الذي حاق بهما. وبعد مرور قرن من الزمان، أشار أحمد شلبي إلى وجود شخصين توليا- ينتمى أحدهما إلى الانكشارية بينما ينتمى الآخر إلى العزب- السيطرة على ٧٢ قلمًا (باريس ١٨٥٤، ورقة رقم ١٦٧ب؛ كتاب التراجم، ص. ٤٣٥؛ زبده، ورقة رقم ٧ب؛ المختصر، ورقة رقم ٤٨أ؛ أحمد شلبي، ورقة رقم ١٢٤٠).

وتتسم الحياة الضريبية فى القاهرة بقدر من التعقيد الذى يتجلى بشكل كاف من خلال تعدد الضرائب، وتنوعها، وتشابك أنواعها المختلفة. ويمكن إدراك حجم العبء الضريبى، على الرغم من عدم وجود حصر كامل للضرائب المقررة، وصعوبة إيجاد الأرقام التى توضح قيمتها على نحو دقيق. لكننا إذا ما احتسبنا مجموع المبالغ التى جمعها الملتزمون "الرئيسيون" فى المقاطعات المذكورة آنفاً، فإننا سنصل إلى النتيجة التالية:

مقاطعات الغلال.....	٢,٤١٩,٩٣٢	} كانت القاهرة تسهم بجزء فى هذا الأرقام
الاحتكارات.....	٢,٨٧٥,٤٥٥	
ضرائب المناصب.....	١,٧١٤,١٥٥	
الدالون.....	١٨٠,٠٠٠	
الحرف الغذائية.....	٢,٣٤٧,٥٠٩	
المنسوجات والأقمشة.....	٣,٧٨٢,٠٣٣	
حرف متنوعة	١,٩٦٠,٥١٣	

وهكذا، نجد أنفسنا إزاء ما يزيد على ١٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة لا تشكل بأى حال من الأحوال سوى جزء من قيمة الضرائب الفعلية؛ لأن المعلومات التى توفرت لدينا لم تتناول سوى بعض المقاطعات المتواجدة آنذاك، وإن كانت تتعلق على الأرجح بأكثر هذه المقاطعات أهمية. وقد اطلعنا بشكل دقيق على النظام الضريبى برشيد من خلال الإطلاع على وثائق الحملة الفرنسية التى يرجع تاريخها إلى عام ١٧٩٨، حيث صار لدينا أحد طرفى المقارنة التى يمكن عقدها فى هذا الصدد، بحيث نتيج لنا صياغة عدد من الافتراضات بشأن الوضع السائد فى القاهرة انطلاقاً من المنظور التالى: كان يتم منح حق التزام جباية الضرائب المفروضة على مختلف الأنشطة الاقتصادية (الحرف والأسواق من غير الجمارك) فى هذا المركز الإقليمى عام ١٧٩٨ مقابل ١,٣٥٠,٠٠٠ بارة، أى أن نصيب الفرد

من هذه الضرائب يبلغ في المتوسط ١٠٠ بارة^(١). غير أن عدد سكان القاهرة كان يبلغ ٣٠٠,٠٠٠ نسمة، في حين يبلغ عدد سكان رشيد ١٥,٠٠٠ نسمة؛ وإذا ما افترضنا أن متوسط الضرائب المفروضة على الفرد برشيد هو ذاته بالقاهرة، فإننا سنحصل على ما يقرب من ثلاثين مليون بارة كقيمة إجمالية لحجم التزام المقاطعات بالقاهرة. لكن الرقم الفعلي يفوق هذه القيمة بصورة كبيرة بسبب كثافة النشاط الاقتصادي بالقاهرة؛ وهو ما يتضح من خلال معرفة قيمة الضرائب المفروضة على طوائف القاهرة وبولاق ومصر القديمة عام ١٨٠٠ (١,٠٥٠,٠٠٠ فرنك)، وعلى طوائف رشيد (١٥,٠٠٠ فرنك)؛ فقد بلغت نسبة هذه الأرقام ١ : ٧٠، في حين بلغت نسبة عدد السكان ١ : ٢٠ فحسب^(٢). وإن كان يبدو أن المعامل ٣,٥ الذي توصلنا إليه يحمل قدرًا من المبالغة^(٣)، فإننا نرى أن القيمة الإجمالية لمقاطعات القاهرة كانت أقرب إلى مائة مليون لا خمسين مليون بارة.

وفي ظل هذه الأوضاع حيث كانت المبالغ الفعلية التي يتحملها دافعو الضرائب تفوق قيمة المقاطعات الأصلية بأربع أو خمس بل ست مرات، وبالنظر إلى ضرورة إضافة جميع الضرائب التي تتم جبايتها في جمرك السويس وبعض ضرائب الجمارك الأربعة الأخرى (بواقع مائة مليون بارة بصفة إجمالية)، يتراءى لنا أن حجم الضرائب المفروضة على سكان القاهرة في نهاية القرن الثامن كان يتراوح بين ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ و ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ بارة يتم جمعها من المقاطعات

(١) انظر: Vincennes, B 6 11, 9 novembre 1798. تناولت بالتفصيل إحدى وثائق فنسين الأخرى (B 6 53, 21 septembre 1800) حجم "العوائد المعتادة" التي تدرها رشيد، حيث قدرت قيمتها بـ ٢٤٩,٤٠٠ مدين شهريًا، بما فيها عائد الجمارك (٤٠,٠٠٠)، ومقاطعة تصنيع المشروبات الروحية (٤٦,١٠٠) التي يبدو أن ازدهارها يرجع إلى وجود الفرنسيين، وضرائب التراكات (٢٥,٠٠٠). لكننا إذا لم نحتسب عائد هذه الأقالم الثلاثة، فإن قيمة المبلغ المتبقى ستكون ١٣٨,٣٠٠ مدين شهريًا، بواقع ١,٦٥٩,٦٠٠ مدين سنويًا، وهو ما يقارب الرقم المرصود عام ١٧٩٨.

(٢) أصدر مينو قرارًا بفرض هذه الضرائب على "حرف الصناعاتية والمتسببين" في نهاية عام ١٨٠٠، انظر الأمر اليومي الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر عام ١٨٠٠: Vincennes, B 6 60, Ordre du jour du 12 décembre 1800.

(٣) جرى بنا أن نشير هنا إلى قيام مينو بتخفيض حجم الضرائب المفروضة على رشيد بسبب العلاقات الوطيدة التي عقدها مع سكانها.

العامّة والخاصّة، لصالح الخزانة والأوجاقات والبكوات والمماليك والوكلاء (يبلغ نصيب الفرد في المتوسط ١,٥٠٠ بارة). وكان سكان الريف المصري يدفعون آنذاك ٨٧ مليون بارة هي قيمة "الخراج" الذي يتم توريده للخزانة، و٤٩ بارة تشكل قيمة "الكشوفية" التي يحصل عليها حكام الأقاليم، و٢٧٤ مليون بارة تمثل قيمة ضرائب "الفائض" و"البراني" التي تذهب لصالح الملتزمين ووكلائهم، بواقع مبلغ إجمالي قوامه ٤١٢ مليون بارة (ما يقرب من مائتي بارة لكل شخص من سكان الريف)^(١). وفي إطار المقاربة بين هذا الرقم وحجم التقدير الافتراضي الذي سقناه لقيمة الضرائب بالحضر، نجد أن سكان القاهرة كانوا يتحملون عبئاً ضريبياً يفوق بشكل كبير ما كان يتحمله الفلاحون المصريون.

زيادة العبء الضريبي

يصعب علينا وصف تطور حجم الضرائب المقررة عند التحول من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر؛ لأنه لم تتوفر لدينا معلومات متصلة سوى بشأن أسعار المزادات الخاصة بالمقاطعات العامة التي تم تسجيلها في دفاتر أرشيف دار المحفوظات بالقلعة. وفي إطار هذه المعلومات، نلاحظ أولاً ثبات قيمة ضريبة الميرى المقررة لصالح خزانة الدولة بين عامي ١٦٧٠ و١٧٩٨. وبالنظر إلى انخفاض قيمة العملة المستخدمة في دفع تلك المبالغ المالية على النحو الذي نعلمه جيداً، فقد سعى الباشاوات عدة مرات إلى رفع قيمة الميرى، لكنهم اصطدموا بمعارضة الأمراء الذين يستغلون المقاطعات، وحصلوا على بعض التعديلات الضئيلة فحسب. ولم تزد قيمة المقاطعات العامة في معظمها سوى ثلاث مرات، وتبلغ قيمة "المضاف" في كل مرة ٤%: عام ١١٠٨ (١٦٩٦-١٦٩٧)، و١١٥٥ (١٧٤٢-١٧٤٣)، وأخيراً عام ١١٧٤ (١٧٦٠-١٧٦١). وبصفة إجمالية، كان نادراً ما يتجاوز متوسط زيادة قيمة الميرى نسبة الـ ١٠%، وكانت الحالات الاستثنائية الوحيدة التي شهدت ارتفاع قيمة هذه الزيادة، تتعلق بجمرك التوابل

(١) SHAW, Finacial, 95-7.

(٣٦,١% بين عامي ١٦٧٧/١٠٨٨-١٦٧٨ و ١٧٩٨/١٢١٣)، ومقاطعة الخردة (١٧,٤%). وآخر هذه المحاولات كانت محاولة حسن باشا الذي حاول عام ١٧٨٦ فرض زيادة كبيرة على العديد من المقاطعات، وهذا الأمر له دلالة كبيرة؛ فعلى الرغم من المكانة الرائعة التي كان يتمتع بها ممثل الباب العالي في مصر، فإنه لم يتمكن من الحصول على الزيادة المطلوبة^(١).

وكان تضاعف عدد المقاطعات العامة من أكثر السمات المميزة لتلك الحقبة التي استمرت قرابة قرن من الزمان. ففي عام ١٠٨٨ (١٦٧٧-١٦٧٨)، كان هناك عشر مقاطعات للجمارك، وثمانى مقاطعات تختلف أنشطتها، ثم شهد القرن التالى إنشاء سبع وعشر مقاطعات فى كل من هذين القطاعين على التوالى؛ وخلال بعض الفترات القصيرة، تم إنشاء خمس مقاطعات جديدة بين عامي ١٧٠٩ و ١٧١٦، وأربع مقاطعات بين ١٧٥٧ و ١٧٦١، وخمس مقاطعات بين ١٧٩٠ و ١٧٩٧. غير أن عائد هذه المقاطعات الموجه لخزانة الدولة كان ضعيفاً للغاية باستثناء بعض الحالات القليلة؛ ففي حين كانت قيمة الميرى التي تتم جبايتها من ثمانى عشرة مقاطعة قائمة بالفعل عام ١٠٨٨ (١٦٧٧-١٦٧٨) تتجاوز حد الـ ١٣ مليون بارة، بلغت قيمة عائد سبع عشرة مقاطعة (سرعان ما اختفت ثلاث مقاطعات من حيز الوجود) تم إنشاؤها خلال القرن الثامن عشر ٧٠٠,٠٠٠ بارة فحسب. ويبدو أن الأمر يتعلق فى معظم الأحوال بتسوية الوضع القانونى للمقاطعات التي تم إنشاؤها خارج نطاق أملاك الدولة، من خلال دفع مبلغ للخزانة يكاد يكون رمزياً. وعلى الرغم من أن الخزانة لم تستشعر آثار تضاعف عدد هذه المقاطعات العامة سوى بقدر ضئيل، فإن الأشخاص الذين ينتفعون منها مباشرة قد حققوا أرباحاً مؤكدة على حساب أفراد الرعية.

(١) حسين أفندى، ورقة رقم ١٢ب/٥٣. بصدد الجمارك الأربعة الأخرى، أوضح شو على بصورة جيدة استمرار انخفاض نسبة حصة الخزانة الإمبريالية من إجمالى قيمة المبالغ التي تتم جبايتها على مدار القرن الثامن عشر: ١٤,٦٤٨,٨٥٢ بارة عام ١٧٣٨-١٧٣٩ (٤٥% من المبلغ الكلى)، و ١٥,٣١٦,٧٠١ عام ١٧٧٩-١٧٨٠ (٣٥%)، و ١٦,٠٠٠,٠٠٠ عام ١٧٨٦-١٧٨٧ (٣٣%)، و ٨,٦٠٠,٠٠٠ فى المتوسط عامي ١٧٨٦-١٧٨٧ و ١٧٩٧-١٧٩٨ (٢١%)؛ انظر: SHAW, Financial, 116. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 396.

ولم نتمكن للأسف من الوقوف جيداً على تاريخ النظام الضريبي الخاص، فلم يكن بوسعنا سوى وضع بعض الافتراضات بهذا الصدد. لكن جميع الشواهد تؤكد أن المقاطعات الخاصة كانت تتضاعف هي الأخرى بمعدل يماثل على أقل تقدير المقاطعات العامة خلال القرن الثامن عشر؛ ويمكننا تصور تزايد حجم العبء الضريبي الكلى على الصعيدين العام والخاص عند التحول من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر، إذا ما عرفنا أن "مظالم" الأوجاقات (التي تدخل في إطارها المقاطعات والخردة والجمارك) قد ارتفعت بمقدار ١٧ مليون^(١).

المنتفعون من النظام الضريبي

انطلاقاً من المنظور التاريخي الذي يتناول تلك الحقبة، لا بُد من معرفة المنتفعين من ذلك النظام الضريبي على الصعيدين العام والخاص، ولا سيما أننا قد أوضحنا حجم العبء الذي يتحمل كاهل دافعي الضرائب.

فقد حرص العثمانيون بعد وصولهم إلى مصر على وضع نظام ضريبي يتيح استغلال موارد البلاد لصالحهم الخاص، وأرادوا أن يحصل ممثلهم في مصر على دخل هائل يسهم في تدعيم سلطاته السياسية؛ لذا استأثر الوالي بأرباح الجمارك، ولاسيما أكثر الجمارك إيراداً للربح، ونعنى بذلك جمرك التوابل. غير أن القرن السابع عشر شهد تضاًؤل حصة الخزانة والباشا من عائد المقاطعات لصالح تزايد نصيب الملتزمين. وعمدت القوى التي كانت تحكم القاهرة آنذاك - الممثلة في الباشا والأوجاقات والبكوات - إلى تقسيم الأرباح وفقاً لحجم السلطة التي تتمتع بها كل منها، وهو ما كان يتم بشكل متوازن حتى ١٦٥٠-١٦٦٠؛ ويتضح لنا من الاطلاع على دفاتر المالية الخاصة بالمقاطعات الرئيسية أنه حتى ذلك الحين لم يتم تحديد النطاق الضريبي بشكل نهائي. وباستثناء جمرك التوابل على سبيل المثال الذي ظل حكراً على الباشاوات، نلاحظ تعاقب الملتزمين من ممثلي

(١) أحمد شلبي، ورقة رقم ١٥٧ ب.

الجماعات المختلفة المعنية باستغلال المقاطعات؛ فقد تعاقب على جمرك الإسكندرية أحد البكوات (١٠٣٦/١٦٢٧-١٦٢٨)، وأحد الملتزمين اليهود (١٠٣٩/١٦٢٩-١٦٣٠)، ومصطفى بك (١٠٤٠/١٦٣٠-١٦٣١)، وقاسم أغا (١٠٤٣/١٦٣٣-١٦٣٤)، ثم أحد اليهود مرة أخرى (١٠٤٥/١٦٣٥-١٦٣٦)؛ كما تعاقب على جمرك البرلس عدد من ضباط المستحفظان والجاويشية والعزب؛ وتعاقب على مقاطعة الخرذة ضباط الجاويشية، والمستحفظان، والمتفرقة، والعزب الذين احتكروها فيما بعد... الخ.

وتغير الوضع بعد عام ١٦٥٠؛ فقد أخذ النظام "المنفتح" إلى حد ما يتحول تدريجياً إلى مجموعة من الأنظمة "المغلقة" التي تضرر لبعضها البعض العداء، وتحكمها الرغبة في احتلال ممتلكات الغير. ويرتبط بلا شك هذا التغير بضعف سلطة الباشا، وانحسار دور البكوات الذين تركوا المجال مفتوحاً أمام الفرق العسكرية التي كانت بصفة أساسية من القوى الحضرية، وحظيت بنصيب الأسد من استغلال الحرفيين والتجار بالقاهرة؛ فقد تمكن رجال الأوجاقات من "بسط أيديهم" على الطوائف الحرفية بسبب نزوع الحرفيين والتجار نحو الانضمام إلى فرقهم التي بلغت أوج قوتها خلال تلك الفترة، فضلاً عن وجود بعض الثغرات التي شابت منظومة الطوائف، وغياب السلطة العليا لمشايخ الحرف بصفة خاصة. وحرص البكوات ومماليكهم من جانبهم على تأمين مصادر دخولهم بواسطة الانتفاع بالأراضي، أي استغلال الفلاحين المصريين. وكانت فرقة الانكشارية هي أقوى فرق الأوجاقات نحو عام ١٦٧٠، حيث أتاحت لها سلطتها السياسية المهيمنة فرض سيطرتها على المقاطعات الرئيسية. والجدول رقم ٤٧ يوضح لنا حجم الموارد الضريبية التي سيطرت عليها الانكشارية.

وهكذا، نرى كيفية تشكيل الموارد الضريبية الخاضعة لسلطة الانكشارية بصورة نهائية خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر، بل ازدادت قوتها خلال القرن الثامن عشر؛ فقد بسطوا أيديهم على خمس مقاطعات من إجمالي سبع مقاطعات جديدة تم إنشاؤها بين عامي ١٧٠٠ و ١٧٦١ خارج نطاق الجمارك، فضلاً عن تحكمهم في مقاطعات حماية الجمارك الأربع التي تم إنشاؤها خلال

الفترة ذاتها. كما كان نفوذهم المالى سبباً فى تحول نصف عوائد المقاطعات الحضرية لصالحهم الخاص.

وبالنظر إلى هذه الحالة من شبه الاحتكار المؤكد، نلاحظ مدى تواضع نصيب فرق الأوجاقات الأخرى من عوائد المقاطعات الحضرية. وعلى الرغم من المكانة القوية التى تبوأتها فرقة المتفرقة بين سائر الأوجاقات، فإنها أخذت فى الانهيار خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، حيث فقدت مقاطعتى "الخردة" و"البحرين" اللتين انتقلتا لسلطة العزب (سيطرت على "البحرين" نحو عام ١٦٢٦-١٦٢٧)، ومقاطعة "سوق السلاح" التى انتقلت لسلطة الانكشارية، و"أمانة الشون" التى سيطر عليها العزب قبل عام ١٦٩٨. غير أنهم احتفظوا بعدد من المناصب التى تمكنهم من السيطرة العديد من الطوائف الحرفية واستغلالها: "القافلة باشى" (قدر دخله بنحو ٥٠٠,٠٠٠ بارة)، و"المعمار باشى" (بلغ دخله أكثر من ١,٠٠٠,٠٠٠ بارة)، و"الجباى باشى" (قدر دخله بـ ٢,٠٠٠,٠٠٠ بارة)؛ فضلاً عن السيطرة على مجال طحن البن. ويبدو أن الجاويشية قد فقدت سيطرتها على مقاطعتى "الشون/الأنبار" اللتين انتقلتا للعزب، ولم تعد تتحكم سوى فى "الحسبة" التى كانت بلا شك سبباً فى تدعيم نفوذها على الطوائف الحرفية وأسواق القاهرة؛ وقد بلغ عائدها قرابة ١,٦٦٥,٠٠٠ بارة. ولم يكن هناك مجال للمقارنة بين وضع الانكشارية والفرق الأخرى على صعيد استغلال الموارد الحضرية، باستثناء فرقة العزب التى اقتربت منها إلى حد ما. إلا أن مناطق نفوذهم قد تعرضت بلا شك لبعض الأضرار (فقدان "الملاحة" عام ١٦٩١، و"الرسالة" بعد عام ١٧٠٩)؛ لكنهم حصلوا على عدد آخر من المقاطعات التى كانت بمثابة تعويض لهم عما فقدوه: حيازة "البحرين" التى كانت تخضع لسيطرة المتفرقة (يقدر عائدها بـ ٣,٩٦٠,٠٠٠ بارة)، والسيطرة على "الخردة" قبل عام ١٦٧٧/١٠٨٨ (تبلغ ضريبة الميرى ٨٦١,٩٨٤ بارة)، و"أمين الشون" (قيمة الميرى ٢٩٤,٣٣٢ بارة)، و"المعرفين"، وضرائب المأكولات بالرميلة قبل عام ١٧٣٦، ومقاطعة "كيالة غلال بولاق" التى تم إنشاؤها عام ١٧٦٢/١١٧٦-١٧٦٣، ومقاطعة "وكالة القطن" ببولاق ودمياط ورشيد (يبلغ عائدها ٢,١٩٥,٠٠٠ بارة)، ومقاطعة "النشادر" (يبلغ عائدها ٢٢٠,٠٠٠ بارة).

جدول رقم ٤٧

المقاطعات الرئيسية التي تقع في حيازة الانتشارية
منذ منتصف القرن السابع عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر

عائد المقاطعة	قيمة الميري	تاريخ هيمنة الانتشارية على المقاطعة	الحائز السابق	المقاطعة
٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٩١,٠٠٠	بداية القرن السابع عشر	الباشا	السلخانة
أو ١,٥٠٠,٠٠٠	٩٠١,٦٦٦	عشر	الأمين	السنا
١,٦٨٠,٠٠٠		١٦٤٧		
١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٨٠٨,٢٧٢	نحو ١٦٧٢-١٦٧١	الباشا، والبكوات، والأوجاقات	جمرك بولاق
(تقريباً)				
١١,٥٤٨,١٠٤	٢,٣٣٥,٧٧٧	نحو ١٦٧٢-١٦٧١	البكوات، والملترمون، واليهود	جمرك دمياط
	٢٧٣,٩٦٦	نحو ١٦٧٢-١٦٧١	البكوات، والملترمون، واليهود	جمرك البرلس
١١,٥٤٨,١٠٤	٦,٧٣٦,٩٥٤	نحو ١٦٧٢-١٦٧١	البكوات، والملترمون، واليهود	جمرك الإسكندرية
	١٩١,٦٦٧	نحو ١٦٧٢-١٦٧١	البكوات، والملترمون، واليهود	مقاطعة سوق الأغنام
	٣٧٨,٦٠٠	نحو ١٦٧٢-١٦٧١	الباشا	الديبجانة
		نحو ١٦٧٢-١٦٧١	الخضرة، والمتفرقة، وألحقت ببولاق	
	١٠٤,١٦٧	نحو ١٦٧٢-١٦٧١	مختلف فرق الأوجاقات، وألحقت ببولاق	مقاطعة الكتان والنحاس
١,٦٢٠,٠٠٠				
٣٦,٨٤٢,٨٧٦	٦,٠٧١,٠٥٦	١٦٩١	مختلف فرق الأوجاقات، وألحقت ببولاق	جمرك السويس
٣,٥٠٠,٠٠٠		القرن الثامن عشر	ببولاق	تصنيع العرق

١,٠٠٠,٠٠٠	١,٦٢٣	القرن الثامن عشر نشأت ١٧٠٩ - ١٧١٠	العزب الباشا	وبيعه الأجله الرسالة
	٢٧,٠٠٠	بعد ١٧٠٩		حماية بنجكشى
	٢٤٩,٩٨٦	نشأت ١٧١٤-١٧١٥	العزب	خان الخليلى حماية كتان وقطن بولاق
	١٠,٤٠٠	نشأت ١٧١٦ - ١٧١٧		حماية أمين دمغة
٨١٠,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	نشأت ١٧٤٢ قبل ١٧٥٠ نشأت ١٧٦١ - ١٧٦٢		مقاطعة الجلد حماية وكالة قطن وأبذار بولاق

تم رصد هذه الأرقام فى نهاية القرن الثامن عشر

الفصل الرابع عشر

أهل الحرف وطبقة العسكر

لا تعد سيطرة أفراد الطبقة الحاكمة على أهل الحرف واستغلالهم من الناحية المادية سوى أحد جوانب العلاقة التي تربط بين هذين الطرفين؛ فقد تشكلت شبكة معقدة من علاقات التضامن والمصالح المشتركة بينهما بسبب انضمام الحرفيين والتجار إلى فرق الأوجاقات من جهة، وممارسة العسكر للأنشطة الحرفية والاقتصادية من جهة أخرى.

١. العلاقات بين الطوائف الحرفية وفرق الأوجاقات

أ. التحاق الحرفيين والتجار بفرق الأوجاقات

يمكننا الوقوف جيداً على السمات العامة لحركة انضمام أهل الحرف للأوجاقات في مختلف أجزاء الدولة العثمانية، بفضل المصادر الأجنبية لا سيما كتابات الرحالة، غير أنه يصعب التعرض بالوصف الدقيق لمختلف جوانبها بسبب ندرة الوثائق، وإن كانت سجلات المحاكم تمدنا بالكثير في إطار الاطلاع على المعلومات التي تتيح لنا عرض التسلسل الزمني لهذه الحركة، وتناولها من منظور إحصائي، لكنها لا ترجع في الوقت ذاته إلى ما قبل عام ١٥٦٠، وتقدم لنا معلومات أقل تفصيلاً بشأن الحقبة التي تسبق عام ١٦٥٠، والتي شهدت على وجه التحديد بداية الانضمام إلى فرق الأوجاقات.

كانت فرق الأوجاقات السبعة بالقاهرة تتمتع في بداية القرن السابع عشر بكثرة عددية ونفوذ لا مثيل لهما؛ وهو ما يؤكد جاك ألبيير في كتابه الذي يعد بصفة عامة من المصادر الموثوق بها، حيث قدر عددهم عام ١٦٣٤ بأكثر من ١٢,٠٠٠ شخص يمكن تقسيمهم على النحو التالي: أكثر من ٣٠٦٠٠ من المتفرقة،

و ٣,٥٠٠ من الجاويشية، و ١,٢٠٠ من الشراكسة، و ١,٢٠٠ من الجمالية، و ١,٢٠٠ من التفكجية، و ٣,٠٠٠ من الانكشارية، و ٨٠٠ من العزب. والترتيب الذى ساقه ألبير لهذه الفرق يتعلق بالمراتب الشرفية، ولم تعد تلك المراتب تتصل منذ ذلك الحين بالقوة الفعلية التى تتمتع بها كل فرقة. المتفرقة التى كانت تعد أهم فرق الأوجاقات، وحصلت على أكثر المقاطعات إيراداً للربح، فقدت الكثير من نفوذها، وتراجع حجم مواردها بصورة أدت حتماً إلى تطور أوضاعها على النحو التالى: صار عدد أفرادها أقل من ٢,٠٠٠ شخص نحو عام ١٦٧١-١٦٧٢، وأصبحت من الفرق التابعة للإنكشارية خلال القرن الثامن عشر مثل بقية الفرق الأخرى؛ ولم يتجاوز عدد أفرادها الرسمى ١,٦١٠ فرداً عام ١٧٩٤-١٧٩٥. وواجهت الجاويشية المصير ذاته عقب عام ١٦٥٠، حيث بلغ عدد أفرادها ٢,٦٠٨ فرداً عام ١٧٩٤-١٧٩٥. ولم تتمكن فرق الفرسان الثلاث (الإسباهية) من السيطرة على المقاطعات الحضرية الكبيرة، وظل دورها السياسى يوماً محدوداً للغاية؛ فقد بلغ عدد أفرادها بصفة إجمالية ٤,٣٠٦ فرداً عام ١٧٩٤-١٧٩٥، بواقع ٢,٠٨٦ شخصاً للجمالية، و ١,١٤٠ فرداً للتفكجية، و ١,٠٨٠ فرداً للشراكسة. وبين عامى ١٦٥٠ و ١٧٩٨، كان النفوذ العسكرى والاقتصادى ينحصر فى إطار فرقتى الانكشارية والعزب اللتين كانتا الأكثر عدداً. وسرعان ما تكاثر عدد أفراد الانكشارية بعدما كان ٩٤٠ جندياً عام ١٥٩٥-١٥٩٦، ثم صار ٣,٠٠٠ عام ١٦٣٤، و ٦,٤٦١ عام ١٦٧١-١٦٧٢، و ٦,٠٠٠ أو ٨,٠٠٠ عام ١٦٩٢ الذى شهد أوج تفوقهم، و ٧,٠٣٠ جندياً عام ١٧٩٤-١٧٩٥. وقد ازدادت أعداد العزب فى فترة متأخرة (٤٩٨ جندياً عام ١٥٩٥-١٥٩٦، و ٨٠٠ عام ١٦٣٤، و ٢,٧٠٣ عام ١٦٧١-١٦٧٢، ومن ٣,٠٠٠ إلى ٤,٠٠٠ جندي عام ١٦٩٢)؛ وظل عددهم خلال القرن الثامن عشر يقارب ما كان عليه فى نهاية القرن السابع عشر، غير أنهم كانوا يوماً أقل عدداً من الانكشارية (٣,٢٩٣ جندياً عام ١٧٩٤-١٧٩٥)^(١).

(١) انظر:

- JACQUES ALBERT, Etat de l'Egypte, 56-8. CHABROL, Essai sur les mœurs, 468-9. LA JONQUIÈRE, Expédition d'Egypte, II, 578.

انظر أيضاً أوجاقية القاهرة المقدمة التاريخية لهذا الكتاب. انظر كذلك:

- SHAW, Financial, 189-197, 210-211; Ottoman Egypt, 82-95; HOLT, Career, 276.

بداية حركة الانضمام لفرق الأوجاقات (حتى عام ١٦٥٠)

كان القنصل دو ماييه من المراقبين الذين اطلعوا بوجه خاص على الأحداث التي شهدتها القاهرة خلال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، واستطاع أن يقدم ملخصاً للأسباب التي دفعت الحرفيين والتجار بالقاهرة للانضمام إلى الأوجاقات؛ فقد ذكر عام ١٦٩٢ أن عددًا كبيرًا من أهل البلاد كانوا ينتمون لفرقة الانكشارية، وهم من "التجار الأثرياء... والحرفيين الذين انضموا إلى هذه الفرقة بغية الحصول على الحماية اللازمة (والإفادة من الامتيازات التي تتمتع بها)"^(١). وسنرى فيما بعد حجم المنافع المادية الهائلة التي كانت تجنيها فرق الأوجاقات من جانبها بسبب هذا الانضمام الذي كان يخول لها الحصول على ضرائب "الحماية" و"التركات". وسنقف بالتالي على أسباب اشتداد هذه الحركة بالقاهرة خلال القرن السابع عشر.

ولم تكن هذه الظاهرة بالأمر الجديد^(٢) الذي طرأ على مصر، كما أنها لم تكن من الأمور التي اقتصررت عليها وحدها، حيث نجدها في جميع ولايات الدولة العثمانية، وحسبنا - كي نوضحها - أن نذكر الفرمان الذي يرجع إلى عام ١٥٧٧، ويعرب فيه الباب العالي لبكربيك دمشق عن استيائه من عدم منح الأماكن الشاغرة بفرقة الانكشارية لمجموعة من شباب الروم الذين يتسمون بالكفاءة والشجاعة وفقاً للأمر الذي أصدره... بل يتم منحها لعدد من أثرياء البلاد (اليرلية) والأجانب^(٣).

(١) انظر: De MAILLET, Mémoires divers, 93 b، وفقاً لما ورد في تقرير دو ماييه: A.N., Caire B 1 313, septembre 1692. وقد استشهد لوماسكرييه بهذا التقرير في كتاب "وصف مصر": LE MASCRIER, Description de l'Egypte, 161 (حيث نجد كذلك العبارة المذكورة بين قوسين).

(٢) كانت هناك حالات سابقة شهدتها العصر المملوكي: انظر ما ذكره ابن إياس (ج٢، ص١٩٩/ الترجمة، ج٤، ص٢٠٦، ٣٦٩) بصدد إنشاء الفرقة الخامسة "نصفهم من الخياطين، ونصفهم من الطوقجية" خلال أحداث عام ١٥١٤.

(٣) انظر: HEYD, Ottoman documents, 68. انظر بصدد السمات العامة لهذه المسألة في ولايات الدولة العثمانية: GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 225, 295.

وعند مراجعة أولى سجلات المحاكم، وجدنا بعض الأمثلة على انضمام الحرفيين والتجار لفرق الأوجاقات، غير أننا نعتقد في وجود العديد من الحالات التي شهدها القرن السابق قبل كل من الزيني محمود، أحد حريرية سوق الهرامزة، وأحد أفراد الانكشارية المتقاعدین (توفي عام ١٦٠١)، وتاجر خان الخليلي الذي كان يدعى علي، وأحد أفراد المتفرقة (توفي عام ١٦٠٢)، حيث يبدو أن هذه الظاهرة بدأت على الأرجح في بدايات النصف الثاني من القرن السادس عشر^(١). لكن المعلومات العديدة التي توافرت لدينا بصدد الفترة الممتدة بين عامي ١٦٢٤ و١٦٣٦ توضح لنا أن هذه الظاهرة قد بدأت لتوها خلال هذه الفترة. ولم نجد بين ١٠٦ شركة خضعت لتلك الدراسة سوى ٣٣ شركة فحسب (بواقع ٣١%) في دفاتر القسمة العسكرية، وإن كانت قيمتها الإجمالية تشكل ٥٦% من المجموع الكلي للتركات. وبلغ متوسط تركات "العسكر" ١٤٤,٦٣٩ بارة مقابل ٥١,٤٢٢ لتركات "المدنيين". ونجم هذا الفارق عن انضمام أكثر تجار البن ثراءً لفرق الأوجاقات؛ فقد وجدنا ستة تجار من "العسكر" من إجمالي ١٥ تاجرًا (بواقع ٤٠%)، وبلغت قيمة تركاتهم الكلية ٣,٧١١,٩٠٦ بارة (متوسط التركة: ٦١٨,٦٥١ بارة)؛ وتسعة تجار من "المدنيين" بلغت قيمة تركاتهم ١,٠٩٦,٤٩٧ (متوسط التركة: ١٢١,٨٣٣ بارة). ومن غير هؤلاء التجار، يكاد متوسط ثروات "العسكر" (٣٩,٣٠٣ بارة) يماثل متوسط تركات "المدنيين" (٤١,٥٢٠ بارة). وهكذا، لا يمكن القول بأنه كان يتم "اختيار" الذين ينضمون للأوجاقات، باستثناء حالة تجار البن فحسب. وكان معظم الأفراد وأكثرهم ثراءً يتوجهون نحو أوجاق المتفرقة؛ حيث وجدنا ثمانية عساكر ينتمون للمتفرقة من إجمالي تسعة عشر تم الوقوف على فرقهم العسكرية، وبلغ إجمالي ثرواتهم ٣,١٢١,٣٤٩ بارة، ومتوسط الثروة الواحدة ٣٩٠,١٦٩ بارة. وتأتي الانكشارية فيما بعد في مرتبة متأخرة للغاية (خمس تركات تبلغ قيمتها الإجمالية ٢١٦,١٧٦ بارة)، وتليها الجاويشية. ونكون بذلك قد أشرنا إلى جميع فرق الأوجاقات التي ورد ذكرها في هذه السجلات.

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٣، ص. ٤٣٩ (١٦٠١). تم احتساب مجموع المتوسطات المذكورة فيما بعد بواسطة البارة "الخالصة"، وأشرنا عند الحاجة إلى خلاف ذلك.

وخلال السنوات الممتدة بين عامي ١٦٢٤ و ١٦٣٦ لم نجد سوى عدد قليل للغاية من الحالات التي تمكنا من استخلاص نتائج محددة بصدد كيفية انضمام الحرفيين والتجار إلى فرق الأوجاقات، وفقاً لطبيعة المهن التي يزاولونها، وذلك باستثناء تجار البن الذين تعرضنا لهم أعلاه. ولعلنا سنكتفي بالإشارة إلى كون عملية الانضمام إلى الأوجاقات كانت تتعلق بالتجار (ولا سيما تجار الأقمشة) والحرفيين على حد سواء؛ فقد وجدنا في قائمة "العسكر" عدداً من الحريرية، والصاغة، والسروجية، والصناديقية، والقوافين... وغيرهم. وكان هناك تفاوت هائل في حجم ثروات "العسكر"، حيث وجدنا في فرقة المتفرقة الخواجة عثمان بن معمور شهيندر التجار الذي بلغت قيمة ثروته ٢,٦٨٨,١٦٩ بارة، إلى جوار الخردجي مصطفى بن صالح الذي خلف تركة قيمتها ٥,٦٤٦ بارة^(١).

وهناك دلالة ما وراء حرص ذلك العدد الكبير نسبياً من شيوخ الطوائف على الانضمام إلى الأوجاقات التي انضم إليها ست مشايخ من إجمالي ثمانية استطعنا تحديد هويتهم خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٦٢٤ و ١٦٣٦، فضلاً عن الشخصين اللذين أشرنا إليهما آنفاً وتوليا منصب شهيندر التجار. ويبدو أن فرق الأوجاقات كانت تجتذب شيوخ الطوائف بصفة خاصة، أو لعل الضغوط التي تمارسها الأوجاقات من أجل فرض حمايتهم كانت تتقل كاهل المشايخ على نحو جعلهم يفضلون الانضمام إلى هذه الفرق بغية التزود بالأداة التي تمكنهم من السيطرة على الطوائف الحرفية.

حركة الانضمام إلى الأوجاقات خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر

تزايدت حدة انضمام الحرفيين والتجار إلى فرق الأوجاقات خلال الثلث الأخير من القرن السابع عشر، وبلغت ذروتها خلال السنوات الأولى من القرن الثامن عشر.

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٤١، ص. ٢٩٥ (١٦٣٠)؛ سجل رقم ٤٢، ص. ٥٢٩ (١٦٣٣).

وإذا ما اطلعنا على الأرقام الإجمالية، فإننا سنجد أن الأمور قد تغيرت بشكل طفيف خلال الفترة التي فصلت بين السنوات الممتدة بين ١٦٢٤-١٦٣٦ من جهة و ١٦٦٠ من جهة أخرى. بين عامي ١٦٦١ و ١٦٦٤، بلغت نسبة الحرفيين والتجار المذكورين في سجلات القسمة العسكرية ٣٩% من إجمالي الأعداد المذكور (٢٣ من إجمالي ٥٩ شخصًا)، وشكّل مجموع ثروتهم ٥٧% من إجمالي الثروات المذكورة. ولكن إن لم نأخذ في الاعتبار تجار البن، فإن ثروات ٣٧% من عدد الأفراد محل الدراسة (٢١ شخصًا من إجمالي ٥٧) في سجلات القسمة العسكرية تشكل ٤٥% من قيمة الثروات الكلية، بحيث يبلغ متوسط ثروة أحد "العسكر" من غير تجار البن والتوابل ٧١,٨٠٧ بارة مقابل ٥١,٠٩٤ بارة كمتوسط لثروة أحد "المدنيين"؛ ومن هنا نجد أن حركة انضمام الأفراد إلى الأوجاقات كانت تميل باتجاه الحرفيين والتجار الأكثر ثراءً، وهو الاتجاه الذي ستزداد حدته فيما بعد. وهناك سمة أخرى جديدة كانت تميز هذه الحركة، ألا وهي تفوق المتفرقة من حيث الكثرة العددية (٩ أفراد من إجمالي ٢٣ من "العسكر")، وإن كانت الانتشارية تأتي في المرتبة الثانية (٧ من إجمالي ٢٣)، غير أن ما يثير الاهتمام بالفعل هو كون متوسط ثروات الحرفيين والتجار من أفراد الانتشارية يبلغ ١٣٢,٨١٩ بارة مقابل ٧٦,١٠٧ بارة لأفراد المتفرقة؛ مما يؤكد سعي الأشخاص الميسورين نحو الحصول على حماية الانتشارية بصفة خاصة. وهناك سمة ثالثة تجدر الإشارة إليها، وهي ظهور فرقة العزب التي غاب أفرادها عن سجلات المحاكم خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٦٢٤ و ١٦٣٦ (٣ من إجمالي ٢٣). ومن خلال الإطلاع على التعداد الخاص بتجار البن وحدهم الذين بلغ عددهم ١١ تاجرًا بين عامي ١٦٦١ و ١٦٧٠، ورد ذكر تسعة منهم في سجلات القسمة العسكرية، حيث انضم سبعة للانتشارية، بينما انضم تاجر واحد فحسب لفرقة العزب.

واقتربت هذه الحركة من ذروتها بعد عام ١٦٧٠. فيما يخص تجار البن والتوابل، وجدنا ٧٢ تاجرًا في سجلات القسمة العسكرية من إجمالي ٨٠ تاجرًا أخضعناهم للدراسة بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠ (بواقع ٩٠% من العدد الكلي)، وكان حجم ثروتهم يشكل ٩٦% من إجمالي ثروات التجار. بل إننا لم نجد في

سجلات المحاكم بعد عام ١٧٠١ أى أثر لتجار البن والتوابل من غير العسكر^(١). وهكذا، نلاحظ استئثار فرق الأوجاقات على نحو شبه تام بتجار التوابل، من خلال فرقة الانكشارية بصفة أساسية، حيث التحق بها ٦٢,٥% من هؤلاء التجار بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠ (٥٠ من إجمالي ٨٠ تاجرًا)، وكان حجم ثروتهم يشكل ٦٨% من إجمالي ثروات هذه الفئة. وتأتى فرقة العزب فى المرتبة الثانية، حيث التحق بها ٢١% من هؤلاء التجار (١٧ من إجمالي ٨٠ تاجرًا)، وتشكل قيمة ثروتهم ٢٢% من إجمالي ثروات تجار التوابل.

وعلى الرغم من أن تطور حركة انضمام بقية الحرفيين والتجار لم يبلغ حد انضمام تجار البن والتوابل، غير أنه سلك الاتجاه ذاته، كما يتضح لنا من خلال الأرقام التالية:

جدول ٤٨

انضمام الحرفيين والتجار للأوجاقات بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠
(من غير تجار البن والتوابل)

الفترة التاريخية	القسم	عدد الشركات		حجم الشركات الإجمالي	
		العدد	النسبة	الحجم	النسبة
١٦٧٩-١٦٨٩	العسكرية	١٠٨	٥٧%	٦,٤٢٠,٩٧٩	٧٤%
	العربية	٨٢	٤٣%	٢,٢٧٧,٢٨٤	٢٦%
	المجموع	١٩٠	١٠٠%	٨,٦٩٨,٢٦٣	١٠٠%
١٦٩٠-١٧٠٠	العسكرية	١٣٩	٧٠%	١٢,٥٥٦,٨٩٨	٧٧%
	العربية	٥٩	٣٠%	٣,٧٠٣,٧٢٦	٢٣%
	المجموع	١٩٨	١٠٠%	١٦,٢٦٠,٦٢٤	١٠٠%

المصدر: المحاكم

(١) كان الحاج محمد هو آخر تاجر من تجار البن والتوابل الذين ورد ذكرهم فى سجلات القسم العربية وفقا لحدود معرفتنا (محكمة القسم العربية، سجل رقم ٧٣، ص. ٣٩٧، ١٧٠١).

ملحوظة: تم احتساب قيمة التركات بالبارة "الخالصة".

ويمكننا أن نلاحظ عند التحول من عقد إلى آخر مدى التطور السريع الذى شهدته حركة الالتحاق بفرق الأوجاقات، والذى طال أكثر من ثلثى الحرفيين والتجار بين عامى ١٦٩٠ و ١٧٠٠. وعلى غرار ما وجدناه بصدد تجار البن والتوابل، لاحظنا ارتفاع متوسط ثروات الأفراد الملتحقين بالأوجاقات (٧٦,٨٣٣ بارة) على نحو يفوق بشكل ملحوظ متوسط ثروات "المدينين" (٤٢,٤١٨ بارة)، على مدار تلك الفترة فى مجملها. وكان أوجاق الانكشارية هو المنتفع الرئيسى من هذه الحركة؛ فقد التحق بهذه الفرقة ١٣١ من الحرفيين والتجار بين عامى ١٦٧٩ و ١٧٠٠ (بواقع ٣٤% من العدد الإجمالى الذى يبلغ ٣٨٨ شخصًا)، وشكّلت قيمة تركاتهم الكلية ٣٨% من إجمالى التركات من غير تجار البن والتوابل (ونصف تركات هذه الفئة من "العسكر"). وقد ازداد نفوذ العزب بشكل هائل بين الطبقات الحضرية منذ عام ١٦٧٠، دون المساس بهيمنة الانكشارية؛ فقد انضم إلى هذه الفرقة ٦٦ شخصًا (١٧% من العدد الكلى)، وشكّلت ثرواتهم ٢٦,٥% من إجمالى الثروات، بل بلغ متوسط هذه الثروات رقمًا يفوق بصورة ملحوظة متوسط ثروات الحرفيين والتجار من الانكشارية. وتراجعت المتفرقة بشكل شبه تام، مما يؤكد حقيقة انحسار دور هذه الفرقة فى نهاية القرن، حيث لم يلتحق بها سوى شخصين فقط. وفى المقابل، تم رصد عدد مرتفع من "القابى قولى" (١٢ بصفة إجمالية) خلال تلك الفترة، وهو ما سنعود إليه فيما بعد.

ومن خلال الاطلاع على الأرقام الكلية التى تتضمن تجار البن والتوابل وغيرهم من الحرفيين والتجار، يمكننا إدراك حجم النفوذ الاقتصادى والاجتماعى الذى كانت تتمتع به فرق الأوجاقات- ولا سيّما الانكشارية- بسبب حرص الحرفيين والتجار بالقاهرة على الانضمام إليها. فقد استطعنا رصد ٤٦٨ شخصًا خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٦٧٩ و ١٧٠٠، ووجدنا من بينهم ٣١٩ شخصًا فى سجلات القسمة العسكرية (٦٨%)، حيث ارتفع حجم ثرواتهم ليبلغ ٨٩% من إجمالى الثروات المذكورة. والتحق بفرقة الانكشارية ١٨١ شخصًا (٨٩% من

العدد الكلى)، وبلغت قيمة ثروتهم ٥٧% من حجم الثروات الكلى. وكان معظم شيوخ الطوائف الحرفية المذكورين فى السجلات نحو ١٦٧٩-١٧٠٠ ينتمون إلى إحدى فرق الأوجاقات (١٢ من إجمالى ١٣ شيخاً)، حيث التحقوا على وجه الخصوص بفرقتى الانكشارية (تسعة) والعزب (اثنان). وهكذا، بدأت سيطرة الأوجاقات على الطوائف الحرفية من "قمة" هذه المنظومة المتمثلة فى شيوخ الطوائف وأكثر أفرادها ثراءً.

ونحو عام ١٧٠٠، كانت فرق الأوجاقات ولا سيّما الانكشارية تسيطر بشكل شبه كلى على الطوائف الحرفية بالقاهرة؛ وحينما استدعى القاضى عام ١٧٠٩ شيوخ الطوائف لإطلاعهم على قرار الباب العالى بشأن حظر انضمامهم إلى هذه الفرق، فإنهم أكدوا له أنهم جميعاً من "العسكر وأبناء العسكر"، وهو قول يحمل قدرًا من المبالغة^(١). وذكر دو ماييه من جانبه عام ١٦٩٢ أن فرقتى الانكشارية والعزب كانتا تضمان عددًا من "الجنود الأدياء" (التجار والحرفيون) لا مجموعة فعلية من العسكر الذين يشكلون قوام مثل هذه الفرق^(٢). بل إن التجار والحرفيين الذين لم يلتحقوا بأى من هذه الفرق كانوا يخضعون بدورهم لسيطرتها واستغلالها؛ وهو ما يفسر بالطبع تكرار وجود بعض أفراد الأوجاقات فى أثناء تصفية عدد من شركات القسمة العربية، وفرض ضريبة الـ"صايل" على العديد من شركات القلة القليلة التى تشمل تجار البن والتوابل من غير "العسكر" بين عامى ١٦٧٩ و ١٧٠٠، لصالح أوجاق الانكشارية الذى يضم معظم هؤلاء التجار^(١).

(١) الجبرتى، ج١، ص ٣٧ (وفقاً لما ذكره أحمد شلبى، ورقة رقم ١٤٩).

(٢) A.N., Caire, B 1 313, septembre 1692.

* ضريبة يتم تحصيلها على شركات العسكر بنسبة معلومة من مجمل التركة (المراجع).

(٣) انظر بصفة خاصة شركات الحاج أحمد المكى (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٣، ص ٢٠٣، ١٦٨٦)، ومصطفى الانببى (سجل رقم ٦٦، ص ٤٥٠، ١٦٨٩)، ومحمد أبو موز (سجل رقم ٦٧، ص ٣٧١، ١٦٩٠)، ومحمد الصنيلى (سجل رقم ٧٢، ص ١١٤، ١٦٩٨).

طبيعة الانضمام إلى الأوجاقات

تناولت المصادر التاريخية العربية والغربية كيفية انضمام الحرفيين والتجار لفرق الأوجاقات بعدما وصلت هذه الحركة إلى ذروتها؛ فلم نجد الكثير من المعلومات بهذا الصدد، ولم نتمكن كذلك من الوقوف على العديد من الجوانب التي كنا في حاجة إليها.

لكننا اعتقدنا أن شيوخ الطوائف الحرفية هم الذين تزعموا بصفة خاصة بداية انطلاق حركة الالتحاق بالأوجاقات التي سرعان ما تم تعميمها فيما بعد. ويبدو لنا من المنطقي أن يكون انضمام هؤلاء المشايخ إلى فرق الأوجاقات هو الدافع وراء انضمام سائر أفراد الطوائف الآخرين، لكن الإطلاع على سجلات المحاكم يؤكد لنا خطأ هذا الافتراض. فقد وجدنا بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠ اثنين من شيوخ طائفة القاوقجية ينتميان إلى فرقة الانكشارية، بينما لم يلتحق بهذه الفرقة سوى واحد فحسب من القاوقجية الأربعة الذين انضموا إلى "العسكر"، واستطعنا رصد تركاتهم. وعلى الرغم من أن شيخ المعصرانية الذي ورد ذكره خلال تلك الفترة قد انضم إلى العزب، فإن اثنين من المعصرانية المذكورين قد التحقا بالمستحفظان، وظل واحد منهم على حاله من "المدنيين". والأكثر من ذلك ما وجدناه بصدد طائفة السكرية التي انضم أحد مشايخها إلى الانكشارية، بينما لم يلتحق بها سوى شخص واحد فحسب من أفراد الطائفة الذين ورد ذكرهم في السجلات (١٤ شخصاً).

ولا يبدو كذلك أنه كان يوجد ارتباط قوى بين سيطرة الأوجاقات على بعض الحرف واستغلالها مادياً من جهة، وانضمام الأفراد الذين يزاولون هذه الحرف إلى الأوجاقات من جهة أخرى. وخير دليل على ذلك نجده في طائفة السكرية التي كانت تعد جزءاً من مقاطعة الخردة، فقد كان نصف السكرية المذكورين بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠ (سبعة من إجمالي أربعة عشر سكرياً) يتبعون أوجاق العزب، بينما لم يلتحق خمسة منهم بأية فرقة عسكرية، وكما سبق أن ذكرنا، فإن شيخ الطائفة ذاته كان أحد أفراد الانكشارية. وكانت طائفة الزياتين جزءاً من مقاطعة الحسبة التي تخضع لسيطرة الجاوشية، غير أنه لم ينضم إلى

الأوجاقات سوى خمسة فقط من إجمالي أربعة عشر زياتاً ورد ذكرهم في الوثائق، حيث التحق اثنان منهم بالانكشارية، والتحق اثنان آخران بالعزب.

وهكذا، يتضح لنا من خلال الاطلاع على سجلات المحاكم أن انضمام الحرفيين والتجار إلى الأوجاقات لم يكن يتم بشكل "جماعي" بحيث تلتحق الطائفة بأكملها بإحدى الفرق العسكرية، بل كان يتم على نحو تدريجي؛ فقد وجدنا داخل الطائفة الواحدة عدداً من الأفراد الذين يتعلقون بالقسمة العربية، بينما يتعلق العدد الآخر بالقسمة العسكرية التي تتضمن بدورها مختلف الأوجاقات. وكان هناك عدد من الاستثناءات التي تتجلى بشكل واضح من خلال الحرف التي يزاولها النصارى بصفة أساسية؛ لأنهم لا يستطيعون - بطبيعة الحال - الالتحاق بالفرق العسكرية، مما جعلهم يتبعون القسمة العربية، مثل الخياطين، والصاغة، والفرائين. وتجدر كذلك الإشارة إلى عدد من الحالات الخاصة، مثل الأربعة معصرانية الذين ورد ذكرهم في الوثائق، والتحق ثلاثة منهم بالفرق العسكرية، ومثل السرجانية الذين ورد ذكرهم جميعاً في سجلات القسمة العربية؛ وانضم جميع أبناء بعض الطوائف إلى مختلف الفرق العسكرية وفقاً لرغبة كل فرد على حدة، مثل الحمّامية والمزنيين والحلاقين، وجاء ذكر جميع النحاسين في سجلات القسمة العسكرية منذ عام ١٦٧٩ (سنة يتبعون الانكشارية من إجمالي تسعة نحاسين)؛ وأخيراً نجد أن فرقة الانكشارية قد ضمت جميع صناعات وتجار الأسلحة (القواسين، والشيبية، والقندقجية، والبندقجية، والبارودية)؛ لأنهم عقدوا بطبيعة الحال علاقات وطيدة مع رجال العسكر. غير أن التنوع كان هو السمة الغالبة على التحاق أبناء الطوائف الذين ورد في سجلات المحاكم بمختلف الفرق العسكرية. ولنذكر مجدداً من بين الطوائف التي تميزت بكثرتها العددية: العسكرية (انضم إلى "العسكر" تسعة من إجمالي أربعة عشر فرداً؛ حيث التحق سبعة منهم بالعزب، بينما التحق اثنان بالانكشارية)، والزياتين (انضم إلى "العسكر" خمسة من إجمالي أربعة عشر فرداً؛ حيث التحق اثنان منهم بالعزب، بينما التحق اثنان آخران بالانكشارية)، والحريرية (انضم إلى "العسكر" تسعة أفراد، حيث التحق أربعة منهم بالمستحفظان، بينما التحق اثنان بالعزب، فضلاً عن وجود ثمانية من "المدنيين")؛ وتجار الأقمشة (انضم إلى "العسكر" ستة عشر فرداً، حيث التحق ثمانية منهم بالانكشارية، بينما التحق خمسة بالعزب، فضلاً عن وجود أحد عشر "مدنياً")؛ والقوافين (خمسة من "العسكر"،

وثلاثة من "المدنيين"؛ والعطارين (انضم إلى "العسكر" أفراد، حيث التحق خمسة منهم بالانكشارية، بينما التحق ثلاثة بالعزب، وكان هناك أربعة "مدنيين"؛ والدخاخنية (سبعة من "العسكر"؛ حيث التحق ستة منهم بالانكشارية، وكان هناك ثمانية "مدنيين")؛...الخ.

ومن هنا نجد أن انضمام الحرفيين والتجار كان يتم بصورة فردية، وهو على الأرجح نتاج الضغط الذي يمارسه رجال الأوجاقات، والرغبة في الحصول على المكاسب التي يمكن جنيها بعد الانضمام إلى الفرق المختلفة. وعلى الرغم من توارث الانتماء إلى فرقة بعينها بصفة عامة، فإن العديد من الحالات قد خرجت عن هذا الإطار، مثل تاجر خان الخليلى يوسف بن عبد الله الذى التحق بفرقة المتفرقة، فى حين انضم ابنه إلى الانكشارية (١٦٢٩)؛ والخواجة يحيى تاجر سوق الصاغة الذى انضم إلى المستحفظان، بينما التحق ابنه بالعزب على الرغم من أنه قد خلف والده فى مباشرة جميع أعماله (١٧٠٦)؛ كما التحق اثنان من أبناء تاجر التوابل محمد الدادة الشرايبي بالانكشارية (قاسم وعبد الرحمن)، فى حين انضم ابنه محمد إلى العزب (١٧٣٥)...الخ^(١).

الأوضاع السائدة خلال القرن الثامن عشر

يبدو أن حدة الانضمام إلى الفرق العسكرية قد انخفضت خلال السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، باستثناء تجار البن الذى كانوا جميعاً من العسكر، وينتمى معظمهم إلى العزب والانكشارية بصفة خاصة، حيث التحق بهاتين الفرقتين ما يقرب من ثلثى هؤلاء التجار.

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٤١، ص. ٢٠٣؛ سجل رقم ٩٨، ص. ٧٣٢؛ سجل رقم ١٤٠، ص. ٢١٨.

جدول رقم ٤٩

حركة انضمام تجار البن والتوابل إلى الأوجاقات بين عامي ١٦٨١ و ١٧٥٠

الفترة التاريخية	مجموع التجار		الانكشورية				العرب	
	العدد الكلي	حجم التركت الإجمالي	النسبة المئوية	حجم التركت الإجمالي	النسبة المئوية	النسبة المئوية	إجمالي التركت	
١٦٨١ -	٤١	١٨,٥١٣,٩٦٤	٢٤	١١,٧٤٤,٢١١	٦٣	٩	٣,٤٠٧,٧٦١	
١٦٩٠ -								
١٦٩١ -	٣٥	٢٤,٥٢٩,٠٦٧	٢٣	١٧,١٥٦,٠٥٩	٧٠	٧	٦,٥١٣,٣٤٤	
١٧٠٠ -								
١٧٠١ -	١٢	٦,١٩٥,٩٨١	٧	٥,٣٥٩,٧٣٨	٧١	٢	٤٧١,١٣١	
١١١٠ -								
١٧١١ -	٢٢	٢٦,٩١٦,١٢٠	١٣	١٩,٣٤٣,٠٦٠	٧٢	٧	٥,٧١١,٨٦٠	
١٧٢٠ -								
١٧٢١ -	٢٩	٢٧,٢٥٦,١٨٦	١٩	١٩,٤٢٩,٣٧٦	٧١	٧	٥,٥٠٨,٥٠٠	
١٧٣٠ -								
١٧٣١ -	٢٩	٤٣,٦٠٩,٣٢٧	١٩	٢٨,٦١٠,٢٧٩	٦٦	٥	١٠,٥٧٢,٦٢٧	
١٧٤٠ -								
١٧٤١ -	١٣	١٠,١١٦,٩٧٥	٩	٨,١٣١,٤٢٩	٨٠	-	-	
١٧٥٠ -								

المصدر: وثائق المحاكم

ملحوظة: تم احتساب قيمة التركت بالبارة الخالصة

وإن لم نأخذ في الاعتبار تجار البن والتوابل، فإننا سنجد أن ١٠١ من إجمالي ١٤٨ شركة كانت تتبع محكمة القسمة العسكرية بين عامي ١٧٢٥ و ١٧٣٠، بواقع ٦٨% من العدد الإجمالي، وهي النسبة ذاتها التي تم احتسابها بين عامي ١٦٩٠ و ١٧٠٠؛ كما أنه لم يطرأ سوى تغير طفيف على نصيب الانكشارية (٤٥ شركة بواقع ٣٠% من العدد الكلي) والعزب (٢١ شركة بواقع ١٤%) من هذه الشركات منذ الحقبة الممتدة بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠. وإننا نعتقد أن توقف حركة الالتحاق بالأوجاقات يرجع إلى حدوث العديد من الأزمات التي وقعت في بداية القرن، وأسفرت عن نشوب النزاعات بين العسكر (بين الانكشارية والأوجاقات الستة بصفة عامة)، كما أدت إلى زيادة تدخل البكوات في شئون القاهرة. وهكذا، تراجعت قوة الأوجاقات، وانخفض نفوذهم، بحيث لم يعد الانضمام إلى الفرق العسكرية يجتذب سكان الحضر بسبب تراجع حجم المنافع التي يمكن الحصول عليها، كما أنه لم يعد بوسع رجال الأوجاقات ممارسة الضغوط المختلفة لإجبارهم على الالتحاق بفرقهم. ويتضح لنا من خلال الوقوف على حركة انضمام شيوخ الطوائف هذا التراجع النسبي الذي تعرضت له فرقة الانكشارية؛ فقد تضمنت السجلات اثني عشر شيخاً ينتمي تسعة منهم إلى الأوجاقات بين عامي ١٧٢٥ و ١٧٣٠، حيث انضم خمسة مشايخ إلى الانكشارية، والتحق ثلاثة بالعزب. وتزايد في الوقت ذاته اتجاه الأفراد الأكثر ثراءً نحو الالتحاق بالفرق العسكرية المختلفة؛ فقد تضمنت سجلات القسمة العسكرية ٨٨% من إجمالي حجم الشركات التي خلفها الأفراد خارج إطار فئة تجار البن والتوابل بين عامي ١٧٢٥ و ١٧٣٠ (٤١% تتبع الانكشارية، و ١٦,٤% تتبع العزب).

وخلاصة القول إننا تمكنا من الوقوف على ١٦٨ شركة بين عامي ١٧٢٥ و ١٧٣٠ (بما فيها شركات تجار البن والتوابل)، وكان من بينها ١٢١ شركة تخص "العسكر" (بواقع ٧٢% من العدد الكلي)، حيث وجدنا ٥٨ شركة تخص الانكشارية (٣٤%)، و ٢٤ شركة تخص العزب (١٤%). وإذا ما تعرضنا لإجمالي حجم الشركات، فإننا سنجد أن شركات "العسكر" كانت تشكل ٩٨% من قيمة الشركات الكلية (بواقع ٥٧% للانكشارية، و ١٦% للعزب). ولم يحظ الحرفيون والتجار الذين ظلوا خارج المنظومة العسكرية بأي نقل اقتصادي (٢٨% من العدد الكلي)^(١).

(١) لم نجد في سجلات القسمة العربية سوى صغار الحرفيين والتجار، باستثناء تلك المخيشاتي الذي بلغت قيمة شركته ١٩١,٣٨٩ بارة عام ١٧٢٧، غير أنه كان من النصاري.

وعلى مدار السنوات العشرين التي أعقبت عام ١٧٣٠، بلغت حركة انضمام الحرفيين والتجار إلى القسمة العسكرية ذروتها. فقد استطعنا الوقوف على شركات ٢٨٣ شخصاً بين عامي ١٧٤٧ و ١٧٥٦، وكانت شركات ٢٥٢ منهم تتبع محكمة القسمة العسكرية (٨٩%)، بواقع ٩٨,٥% من قيمة الشركات التي تم رصدها. وإن لم نأخذ في الاعتبار شركات تجار البن والتوابل، فإننا سنصل كذلك إلى أرقام مذهلة: ٨٨% من عدد الشركات، و ٩٦% من قيمتها الكلية. ولم تعد تتضمن سجلات القسمة العربية سوى عدد من التجار والحرفيين شديدي الفقر^(١)، ولا سيما النصارى (سبعة عشر نصرايياً من بينهم ستة شوام). وظلت الانكشارية تحتل النصيب الأكبر بطريقة ساحقة، حيث ضمت تسعة من إجمالي سبعة تجار البن والتوابل الذين تم رصد شركاتهم (٥٣%)، بواقع ٤٤% من إجمالي حجم الشركات المرصودة؛ وبخلاف هؤلاء التجار، ضمت هذه الفرقة ٩٦ من إجمالي ٢٦٦ شخصاً التحقوا بالفرق العسكرية (٣٦%)، بواقع ٥٣% من إجمالي قيمة الشركات. وتراجع نفوذ العزب على نحو كبير، حيث لم يلتحق بها أي من تجار البن والتوابل، وصارت تضم ١٠% من عدد الأفراد الذين يخرجون عن إطار هؤلاء التجار، حيث شكلت شركاتهم ١١% من قيمة الشركات الخاصة بهم. وقد بدأ بالفعل تداعي النظام القائم على التحاق الحرفيين والتجار بالأوجاقات، حيث اشتملت سجلات القسمة العسكرية على شركات بعض الأفراد دون الإشارة إلى الفرق التي ينتمون إليها (٤ تجار للبن والتوابل من إجمالي ١٧ تاجرًا، و ٩٠ من غير هؤلاء التجار من إجمالي ٢٦٦ شخصاً). ويبدو أن اشتمال سجلات القسمة العسكرية على معظم شركات الحرفيين والتجار المسلمين لم يعد يعنى شيئاً على صعيد الانتماء لإحدى الفرق العسكرية، بل صار الأمر برمته يتعلق بالشئون الضريبية.

وتأكد اتجاه تطور هذه الحركة خلال العقود الأخيرة، حيث اختفى دور الأوجاقات بشكل نهائي. وصارت محكمة القسمة العربية بمثابة القطاع الذي يضم أهل الذمة؛ فقد وجدنا ٣٤ شركة بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨، وكان من بينها ٣٢ شركة تخص النصارى وحدهم، وشركة واحدة خلفها أحد اليهود، فقد تطور حجم

(١) كان أكثر هؤلاء الأفراد ثراءً هو أحد الدخاخنية الذي خلف شركة بلغت قيمتها ١٦,٨٦٩ بارة فحسب.

تركاتهم الإجمالى على نحو يعكس الطفرة الاقتصادية التى شهدتها طائفة الشوام بالقاهرة. بينما صارت محكمة القسمة العسكرية تتضمن فعلياً تركات المسلمين^(١)، غير أن الارتباط الفعلى بإحدى الفرق العسكرية صار من الأمور الاستثنائية: من بين ٥٠٥ شركة تم رصدها فى سجلات القسمة العسكرية، لم نجد سوى ٤٢ شركة تخص رجال الانكشارية، و ١١ شركة تخص أفراد العزب. ولم نجد من بين ٢٨ تاجرًا من تجار البن والتوابل سوى اثنين فحسب يتبعان الانكشارية، واثنين آخران يتبعان فرقة الجاويشية. وهكذا، نلاحظ أن حركة الانضمام إلى الأوجاقات قد بدأت منذ قرنين حينما كانت سلطة الأوجاقات تتيح توفير الحماية اللازمة للحرفيين والتجار الذين يلتحقون بصفوفهم، وممارسة الضغوط على الآخرين؛ وهو ما بلغ نهايته حينما نجح البكوات فى فرض سلطاتهم بدلاً من العسكر.

ب. العسكر وممارسة الحرف المختلفة

صاحب حركة التحاق الحرفيين والتجار بالأوجاقات حركة أخرى تمثلت فى إقبال العسكر أنفسهم على ممارسة الحرف المختلفة، غير أنه كان من العسير التمييز بين أفراد هاتين الفئتين، لأنه لم يكن بوسعنا التأكد من حقيقة التاجر أو الحرفى الذى يتبع أحد الأوجاقات، وكان فى الأساس من العسكر سوى من خلال الإشارة إلى رتبته العسكرية فى الوثائق المختلفة (مثل رتبة الجوربجى بصفة عامة)، أو تحديد وظيفته بصورة دقيقة: البولوك باشى، والأوده باشى، والنوباتجى،... الخ. كما كان يصعب أحياناً التمييز بين ممارسة أحد الأنشطة الاقتصادية بصورة عارضة (المضاربات "الصناعية" أو التجارية المؤقتة) وامتهان حرفة ما بشكل دائم، حينما لا يعد امتلاك أحد الحوانيت بمثابة دليل قاطع على مزاوله أحد الأنشطة الحرفية أو التجارية على نحو دائم^(٢).

(١) إلا أنه كان هناك عدد من تركات النصارى التى تمت تصفيتها فى محكمة القسمة العسكرية؛ مثل شركة أحد الصاغة الأرمن عام ١٧٥٤ (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٦، ص. ٣٣)، وشركة أحد الدخاخنية الشوام (سجل رقم ٢١٠، ص. ٥٧٥).

(٢) لم يكن امتلاك أحد الحواصل فى وكالة ما دليلاً قاطعاً على مزاوله النشاط الحرفى بشكل دائم، بل يعد فى المقابل مؤشراً على ممارسة أحد الأنشطة التجارية الهامشية.

وكان إقبال العسكر على ممارسة الأنشطة الحرفية من الأمور المعتادة لدى العثمانيين، بل إنهم بمجرد استقرارهم في القاهرة (١٥١٩)، شرع الجنود في بيع البوطة داخل عدد من الحوانيت^(١). وسرعان ما غادر رجال الانكشارية ثكناتهم بدمشق من أجل مزاوله الحرف المختلفة، وممارسة الأنشطة التجارية^(٢).

وتضاعفت مثل هذه الممارسة عند نهاية القرن السادس عشر لأسباب عدة. فقد شاع تدريجيًا الاتجاه نحو التخلي عن جمع الأطفال النصاري، وإبعادهم عن أسرهم من أجل تدريبهم على الخدمة العسكرية، واللجوء شيئًا فشيئًا إلى تجنيد المسلمين الأحرار؛ مما أدى إلى التخلي عن مبادئ من مبادئ الانكشارية الأساسية، ألا وهما حظر الزواج أثناء الوجود بالخدمة أو ممارسة الأنشطة الحرفية والتجارية^(٣). كما كانت عمليات غش النقد وانخفاض قيمة البارة سببًا في دفع العسكر المصريين نحو البحث عن مصادر إضافية للدخل خارج إطار الخدمة العسكرية، بحيث لم تجد معهم أية محاولات للالتزام بخلاف ذلك واحترام لوائح النظام العسكري في هذا الشأن^(٤).

وكان موقف أفراد الطبقة الحاكمة من هذه الممارسات سببًا مؤكدًا لتيسير الإقبال عليها، لأنهم لم يروا في مزاوله الأنشطة الاقتصادية ما يخل بالشرف على الإطلاق. وقد زخرت الحوليات بالعديد من الأمثلة على انشغال أرباب بعض الوظائف العسكرية بممارسة بعض الأنشطة الحرفية أو التجارية، مثل حسين أغا الذي كان أحد باعة الأسواق واحتل منصب أغا الانكشارية (توفي عام ١٧١١)^(٥)؛

(١) ابن إياس، ج٥، ص٣٠٠ (الترجمة، ج٣، ص٢٩٤).

(٢) انظر الفرمان الصادر بتاريخ ١٥٧٧، والمذكور آنفاً (HEYD, Ottoman documents, 68-9 et note 3). انظر كذلك:

- A. RAFAQ, The Province of Damascus, 26-7.

(٣) GIBB ET BROWEN, Islamic Society, I, 43, 181-2.

(٤) انظر الملاحظات التي أوردها رفيق RAFAQ بشأن مصر واليمن (Bilād al-Šām wa Misr, 167-173). انظر كذلك:

- GIBB ET BROWEN, Islamic Society, I, 182.

(٥) أحمد شلبي، ورقة رقم ٦١ ب.

وهناك كذلك خازندار محمد بك الجزار الذي اضطر إلى الاختفاء بعد إلقاء القبض على سيده، ثم أقام في رشيد حيث افتتح حانوته الخاص وانتهت حياته في صمت تام (نحو عام ١٧٢٨)^(١)؛ وذلك الخردجى التركى خليل أغا الذى جذب اهتمام لاشين بك، ثم طفق يعمل فى خدمته، وأصبح من كبار الأمراء هو وأبنائه من بعده؛ ولنذكر أخيراً حسن كتحدا الجربان، أحد ممالكك حسن بك، الذى فقد مصدر دخله بعد وفاة سيده، واضطر إلى بيع الدخان والصابون فى أحد حوانيت الأربكية، لكنه صار فيما بعد قائمقام مراد بك (توفى عام ١٨٠٠/١٨٠١)^(٢). ونجح البكوات فى فرض سيطرتهم فى نهاية القرن الثامن عشر، حيث صارت هناك فجوة هائلة تفصل بين أرباب الحرف المختلفة والطبقة الحاكمة.

مزاولة الحرف المختلفة: فرقة القابى قولى

وصف الجبرتى حركة إقبال العسكر على مزاولة الحرف المختلفة عقب وصولهم إلى مصر، عند التعرض لوصف عودة العثمانيين إلى مدينة القاهرة عام ١٨٠١، حيث قال إن معظم الجنود قد أقبلوا على ممارسة تجارة التجزئة، ولا سيما المتاجرة فى السلع الغذائية والخضر التى كانوا يحددون أسعار بيعها دون التعرض لرقابة المحتسب أو غيره^(٣). ويبدو أن الأمور سارت على المنوال ذاته خلال الحقبة العثمانية بأكملها، ولاسيما فى بداية الحكم العثمانى، حينما استقرت فرق الأوجاقات بمدينة القاهرة؛ ويمكننا الوقوف على كيفية تحول العسكر تدريجياً إلى حرفيين وتجار من خلال الإطلاع على المعلومات الواردة فى وثائق المحاكم بشأن فرقة القابى قولى.

ولم تشر الحوليات إلى وجود فرقة القابى قولى بمدينة القاهرة؛ مما يشير إلى قلة النزاعات بين العسكر الموفدين من اسطنبول إلى القاهرة ورجال الانكشارية "المحليين"، وانخفاض حدة عمليات الابتزاز التى يزاولونها، عما كانت

(١) الدمرداشى، ص. ٣٤٥.

(٢) الجبرتى، ج١، ص. ٣٠٥؛ ج٣، ص. ١٧٤.

(٣) الجبرتى، ج٣، ص. ١٩٩.

عليه في دمشق التي تعرضت للعديد من الصعوبات في هذا الشأن. غير أننا نستطيع معرفة الدور الهام الذي اضطلعت به فرقة القابلي قولي خلال تلك الحقبة من خلال الاطلاع على العديد من وثائق المحاكم التي أشارت إليها بين عامي ١٦٧٠ و ١٧٠٠. وترجع أصول رجال هذه الفرقة إلى مناطق متنوعة في مختلف أرجاء الدولة العثمانية، لكنهم ينتمون بصفة خاصة إلى الأناضول (ولا سيّما ألبانيا وملاطيا وخربوط) وبلاد المغرب، حيث شكلوا وحدة منفصلة تمامًا تقع تحت قيادة السردار، وإن كانوا يرتبطون في الوقت ذاته بأوجاق الانكشارية (صار أوده باشي المستحفظان الحاج محمود سردار الفرقة عام ١٧٢٦)^(١).

وهناك الكثير من رجال فرقة القابلي قولي الذين زاولوا الأنشطة الاقتصادية عقب وصولهم إلى مصر، من خلال بعض المضاربات التجارية العارضة، بغية الاستفادة من حركة التنقلات التي فرضتها عليهم وظائفهم العسكرية، مثل الحاج حسين الذي توفي بالسويس عند عودته من جده التي جلب منها ٦٦ قنطارًا من البن، والحاج إبراهيم البورصلي الذي تاجر في البن والكتان بالقاهرة وبولاق، غير أنه يبدو أن كلا هذين الشخصين لم يزاولا النشاط التجاري بصفة دائمة في مدينة القاهرة^(٢). ولم يستقر فعليًا سوى رجال الفرقة الذين عانوا من شدة تواضع مواردهم المادية، مما دفعهم إلى افتتاح حوانيتهم وورشهم الخاصة؛ وقد بلغ متوسط ثروات اثني عشر شخصًا من أفراد هذه الفرقة ٤١,٤٢٢ بارة ذات القيمة الثابتة بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، وفقًا لما ورد في سجلات المحاكم، في حين بلغ متوسط ثروات "العسكر" خلال الفترة ذاتها ٧٦,٨٣٣ بارة، وبلغ متوسط ثروات "المدنيين" ٤٢,٤١٨ بارة. ففي حين نجد عددًا من الشركات المتواضعة مثل شركة الحريري سيد على التي بلغت قيمتها ٥٨٠ بارة عام ١٦٨٣، وشركة أحمد بن الشوربجي الذي كان يعمل سروجيًا بحى قوصون وخلف شركة بلغت قيمتها ٥٧٠ بارة عام ١٦٨٨، نجد أن فرقة القابلي قولي قد ضمت عددًا من تجار الأقمشة والتوابل ميسوري الحال بل الأثرياء، مثل بكير بن خليل الملاطيلي الذي خلف شركة تتكون بصفة أساسية من الأقمشة الهندية، حيث قدرت قيمتها عام ١٧٠٠

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٥، ص. ١٥٥.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٠، ص. ١٩١ (١٦٧٢)، ص. ٩١٩ (١٦٧٣).

بـ١٧٥,٠٣٠/٢١٦,٠٨٧ بارة^(١). وشيئاً فشيئاً، لم يعد رجال القابى قولى من العسكر المتنقلين الذين يقيمون فى البلاد بصفة مؤقتة، حيث تركوا عائلاتهم التى تقيم بعيداً عنهم، وشرعوا فى الاستقرار بالبلاد التى اختاروها، مثل القابى قولى إبراهيم الذى صار من تجار خان الخليلى عام ١٦٩٦، وأصبح يمتلك مسكناً وحانوتاً بالقاهرة، بينما تقيم شقيقاته بموطنه الأسمى فى إحدى ولايات الدولة العثمانية، ثم تزوج من ابنة أحد العقادين فى حى الغورية، وحالته تعد خير دليل على تكيفه التام مع الإقامة فى موطنه الجديد^(٢).

العسكر فى ظل مزاوله الحرف المختلفة

فضلاً عن العسكر الذين حاولوا "تتمية" مصادر دخلهم من خلال ممارسة الأنشطة الحرفية، كان هناك عدد الأفراد الذين انضموا إلى الأوجاقات من الطبقات الشعبية الفقيرة والحرفيين ومتسببى الأسواق، حيث صارت الفرق العسكرية تعتمد بصورة أكبر على التعبئة المحلية. كما كان هناك عدد كبير من العسكر الذين يزاولون الحرف المختلفة بالقاهرة على غرار ما يحدث فى سائر مدن الدولة العثمانية؛ فقد أوضح فولنى عام ١٧٨٣ أن "فرق الانكشارية والعزب والأوجاقات الخمسة لم تعد تضم سوى مجموعة من الحرفيين والأوغاد والمتسكعين الذين يسعون يطرقون جميع أبواب الرزق"^(٣).

وتزخر الحوليات والوثائق المختلفة بالعديد من الأمثلة على الجنود الذين كانوا يمتلكون عددًا من الحوانيت. ولنذكر على سبيل المثال الحاج أحمد الطويل بن خير الدين كان من رجال المستحفظان، وصار نوبتجياً فى فرقة الوالى المتمركزة

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٧، ص. ٣١٥ (١٦٨٣)؛ سجل رقم ٨١، ص. ٥٣٧ (١٦٨٨)؛ سجل رقم ٩٣، ص. ٣٢٢ (١٧٠٠). والرقم الثانى يشكل قيمة التركة بالبارة الثابتة.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٩٠، ص. ٤٢٧ (١٦٩٦).

(٣) VOLNEY, Voyage (éd. GAULMIER), 101. GIBB ET BOWEN, Islamic Society, I, 295.

بالقرب من باب زويلة، فقد سكن الحى ذاته الذى ضم على الأرجح المقهى الخاص به، حيث كان يتولى إدارته بنفسه، ويعنى بشئونه خلال فترات الراحة بين نوبات الحراسة (١٧٣٧)^(١). ونحو عام ١٧٤٠، شب نزاع بين المحتسب وجندى يمتلك حانوتًا للجزارة بالقرب من باب زويلة، بعدما ضبطه المحتسب متلبسًا بغش الميزان؛ ودار بينهما هذا الحوار السريع: - من أنت؟

- عسكرى

- لا يجب على العسكرى ارتكاب مثل هذه الجريمة، ثم أصدر أوامره بضربه على الفور^(٢). وخلال السنوات الأخيرة من هذا القرن، ضم سلاح المدفعية بالقوات المصرية جنديًا نصرانيًا روميًا يدعى بارتيليمي، حيث كان يعمل فى خدمة محمد بك الألفى، لكنه كان يبيع كذلك الزجاجات فى أحد حوانيت حى الموسكى خلال "أيام البطالة"^(٣). ومن بين جميع الضباط الذين ورد ذكرهم فى سجلات المحاكم (باش نوبة، وملازم، وباش ملازم^(٤)، وبولوك باشى)، كان الأوده باشية هم الأكثر إقبالاً على ممارسة مختلف الأنشطة التجارية أو الحرفية: رئيس إحدى مراكز البحر الأحمر، ودخاخنى، وعسّال، وحطاب، وقواف، وبارودي^(٥)، ومخلاتى، وخرجى... وغيرهم، حيث كانوا فى مجملهم ميسورى الحال، وينتمون إلى فرقتى الانكشارية والعزب بنسب شبه متساوية. ووفقاً لما ورد فى سجلات المحاكم، فإن عددًا كبيرًا منهم قد تولى بالفعل مهام شيخ الطائفة فى طوائف مثل: السروجية، والحريرية، والدالين، والنحاسين، والتوفقجية.

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٥، ص. ١٠١.

(٢) الدمرداشى، ص. ٤٨١.

(٣) الجبرتى، ج٣، ص. ١٢.

(٤) أشارت إحدى وثائق عام ١٧٥٣ إلى وجود أربعة ضباط ينتمون إلى فرقة المستحفظان (أربعة ملازمين وباش ملازم واحد)، وكان من بينهم ثلاثة سروجية وعقاد واحد (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٤، ص. ٤٦).

(٥) كان أوده باشى العزب الحاج عبد الله يمتلك حانوتًا بوكالة البارود فى حى الرميلى، أى بالقرب من ثكنة العزب التى يفيم بها (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦١، ص. ٢٣٤، ١٧٥٠).

وقد تتجلى العلاقة بين العسكر والحرف المختلفة على صعيد الجيل الثاني، حيث وجدنا في سجلات المحاكم العديد من الحرفيين والتجار الذين كان آباؤهم من ضباط الأوجاقات، بل أحياناً من كبار الضباط. ولنذكر على سبيل المثال حموده القصبجي بوكالة القصب الذي كان والده بكير الأوده باشي؛ ومصطفى شيخ طائفة القصبجية وابن الأمير إسماعيل أوده باشي المستحفظان؛ وأحمد بن عمر كتحدا الذي صار شيخ طائفة الحباكين؛ والعمار محمد شلبي بن إسماعيل أغا؛ والصرماتي على شلبي بن حسن أغا... وغيرهم. وكان الحاج أحمد الأقرقالي ابن على أغا من تجار سوق السلاح ذوى الأصول التركية، لكن شقيقه محمد أغا ومصطفى أغا حافظا على ولائهما تجاه العمل العسكري^(١).

ج. المماليك

اضطلع المماليك بدور هام فى مسألة التداخل بين الحياة العسكرية ومنظومة الطوائف الحرفية التى تعرضنا لها بالوصف فى إطار جانبين من الجوانب المتكاملة؛ فقد استغل الحرفيون والتجار هؤلاء المماليك من أجل تيسير انضمامهم إلى صفوف أفراد الطبقة العسكرية، فى حين عمد رجال الأوجاقات إلى توجيه عدد من مماليتهم نحو ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية.

المماليك وأهل الحرف

صار استخدام المماليك خلال القرن السابع عشر أحد المحركات الرئيسية للمنظومة السياسية العسكرية والحياة الاجتماعية بمصر، على غرار ما كان يحدث

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٠، ص. ١٢٤ (١٧٨٥)؛ سجل رقم ٨١، ص. ٤٧٣ (١٦٨٨)؛ سجل رقم ٢١٦، ص. ١٧٥ (١٧٩١)؛ سجل رقم ٢١٧، ص. ٣٧ (١٧٩١)؛ سجل رقم ٢١٨، ص. ٥٤٧ (١٧٩٢).

قبل مجيء العثمانيين^(١). ولا حاجة بنا لوصف خصائص هذا النظام التي يعلمها الجميع؛ فقد كان الجلابة (أو اليسوجية) يحضرون من مناطق متفرقة في أرجاء الدولة العثمانية، ولا سيّما جركس وجورجيا^(٢)، صغار العبيد نوى البشرة البيضاء والديانة النصرانية، كي يشتريهم الأمراء المصريون بعد اعتناقهم الإسلام، ويهتمون بتربيتهم وتعليمهم وتدريبهم على مختلف فنون القتال، ثم يعتقونهم بعد بلوغ سن الرشد. غير أن العتق لا يحول دون ارتباط المماليك بأسيادهم، حيث يحرصون على البقاء في خدمتهم، ويحملون لهم كل تقدير. وهناك نوع من الروابط شبه الأخوية التي كانت تربط بين ممالك السيد الواحد المعروفين باسم الخشداش منذ عصر الحكم المملوكي، وتسفر عن تشكيل ما يعرف بالـ"بيت" المملوكي.

اقتصرت استخدام المماليك في بادئ الأمر على أفراد الطبقة الحاكمة (البكوات ثم الأوجاقات)، غير أن هذا الأمر قد امتد ليشمل أفراد الرعية في ظل أوضاع غامضة. بيد أن امتلاك المماليك كان من الأمور المحظورة بالنسبة لأفراد الرعية خلال العصر المملوكي، فقد استطاع أهالي البلاد الذين يمتلكون الوسائل اللازمة شراء المماليك في ظل الحكم العثماني، مثل التجار، والعلماء... وغيرهم. ويبدو أن هذا الأمر هو نوع من أنواع التطاول على أحد امتيازات الطبقة الحاكمة، لا حق تم اكتسابه بالفعل ومنحه لأفراد الرعية^(٣). وقد أعربت السلطات مرات عدة عن معارضتها رسميًا لهذا النوع من التساهل، ولا سيّما عام ١٧٣٦ حينما أصدرت قرارًا بمنع التجار من شراء المماليك والرقيق الأبيض^(٤). غير أنه لم يتم

(١) بصدد ممالك مصر بين عامي ١٥١٧ و١٧٩٨، انظر بصفة خاصة مقالات D. AYALON في:

- J.E.S.H.O, III, 1960 : Studies in al-Jabarti.

انظر كذلك: SHAW, Ottoman Egypt, 7-10; HOLT, Beylicate, 224-6.

(٢) أشار أيالون D. AYALON إلى وجود ثمانية جراكسة وجورجيين من إجمالي أحد عشر شخصًا من البكوات المماليك الذين تمكن من معرفة أصولهم. وتزداد هذه النسبة على نحو كبير في القوائم الخاصة بعام ١٧٩٩، حيث ورد ذكر ١٩ جركسيًا وجورجيا من إجمالي ٢٨ مملوكًا. انظر:

- Vincennes, B 6 15, s.d.; B 6 20, 22 mars 1799.

(٣) وذلك على خلاف ما ذكره أيالون AYALON (Studies, 310-4).

(٤) أحمد شلبي، ورقة رقم ١٢٥٦.

العمل فعلياً بهذا القرار؛ فقد وجدنا حتى القرن الثامن عشر العديد من الأمثلة بصدد وجود عدد من المماليك والمعتقين لدى التجار، مثل الحاج سيد عبد السلام تاجر الأقمشة بالغورية الذي أعتق الحاج صالح بن عبد الله، كما امتلك ابنه أحمد بن عبد السلام أحد العتقاء، حينما كان شيخ تجار التوابل، وتوفي عام ١٧٩١^(١). وازداد هذا الوضع رسوخاً عند نهاية القرن، وصار من الأمور المعتادة لدى تجار البن والتوابل، حيث كتب شابرول قائلاً: "صار المماليك جزءاً من بيت أسيادهم؛ وإذا ما شعر التاجر بالرضا تجاه مملوكه، فإنه يشركه في تجارته، ويزوجه ابنته أو يتكفل بنفقات زواجه"^(٢).

وكما سبق أن ذكرنا، فإن التجار، ولا سيّما تجار البن والتوابل، كانوا ينتفعون من امتلاك المماليك في مباشرة أعمالهم التجارية؛ غير أن وجود المماليك لدى أفراد الرعية الأثرياء كان بمثابة إحدى الوسائل الفعالة للتقرب من الطبقة الحاكمة والانضمام إلى الأوجاقات من خلال وضعهم تحت إمرة أرباب السلطة، وهو ما يعنينا في هذا الصدد؛ حيث كانوا يحرصون على ضم عتقائهم إلى الأوجاقات المختلفة، من أجل الحصول على قدر من النفوذ المؤكد الذي يتأتى بواسطة مماليتهم السابقين. ولعل هذا الأمر يفسر سبب وجود هذا العدد من العسكر الذين كانوا من عتقاء الحرفيين والتجار: سبعة جنود يشكلون جملة العتقاء الذين وجدناهم بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠، وعشرة من إجمالي أحد عشر شخصاً بين عامي ١٧٤٧ و ١٧٥٦.

وتزخر الوثائق بالعديد من الأمثلة التي توضح بجلاء تام حقيقة استخدام المماليك. فإن شيخ الحريرية محمد بن عثمان الذي كان في الوقت ذاته أحد تجار البن لم ينضم إلى أي من الأوجاقات، وهو من الشخصيات الهامة، حيث بلغت قيمة تركته ١,٦٨٩,٩١٩/١,٥٥٤,٧٢٥ بارة عام ١٦٩١؛ لكن عتقائه الثلاثة التحقوا بفرقة الانكشارية، وكان اثنان منهما قد تزوجا بابنتيه، في حين تزوج الثالث إحدى شقيقاته؛ مما جعله يتمتع بمكانة كبيرة جعلت إبراهيم كتحدا المستحفظان يقبل أن

(١) A. RAYMOND, Ahmad ibn 'Abd al-Salām, 93.

(٢) CHABROL, Essai sur les mœurs, 482.

يكون وكيل ابنتيه عند زواجهما، وكان هناك كذلك حرص واضح على مراقبة مسيرة الإرث الذي جذب اهتمام فرقة الانكشارية^(١). وهناك العديد من ممالك التجار الذي نجحوا في شغل عدد من الوظائف داخل الأوجاقات، مثل الأمير أحمد الشوربجي القيومجي (وهي كلمة تركية تعني "الصانع") الذي شغل منصب كتحدا العزب حتى وفاته عام ١٧٠٨-١٧٠٩، وقد اشتهر بهذا الاسم بسبب مهنة سيده الصانع حسن الشوربجي^(٢)؛ والأمير إبراهيم كتحدا المستحفظان الذي توفي نحو عام ١٧١٩، وكان من عتقاء علي بكير أحد كتانجية بولاق^(٣). ويبدو أن عائلة الشرايبي قد سلكت نهجًا خاصًا بشأن استغلال الممالك من أجل عقد روابط قوية في صفوف الأوجاقات (مثل علي أغا الذي أعتقه محمد الداده)، بل بين أفراد السناجق أيضًا (يوسف بك الشرايبي الذي توفي لدى سيده قاسم الشرايبي عام ١٧٣٠، وعثمان الشرايبي الذي صار من البكوات عام ١١٥٧/١٧٤٤-١٧٤٥)^(٤). ولعل نيبور كان يقصد أحدهما حينما تحدث عن "أحد التجار الأثرياء الذين... ساعدوا بعض ممالكهم في تولي مناصب عسكرية متميزة بين فلول القوات المصرية؛ وكان هؤلاء الضباط على استعداد دائم للدفاع عن أولياء نعمتهم"^(٥). وهكذا، تشكل بيت مملوكي كبير في ظل كل هذه الأجواء التي شهدتها مصر؛ فقد استطاع أحد المعصرانية الأثرياء في قرية "سنجلف" شراء عدد الممالك، وإحاقهم بفرق الأوجاقات، واشترى لهم بعض عقود الالتزام، وكان من بينهم سليمان كتحدا الذي اشترى بدوره مملوكًا يدعى رضوان كتحدا الذي صار يعرف باسم "الجلف" وجعل من بيت الجلفية أحد أقوى بيوت هذا العصر^(٦).

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٩، ص. ٩٣ (١٦٩١).

(٢) الجبرتي، ج١، ص. ٩٤.

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١١٥، ص. ٣٢١ (١٧١٩).

(٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٩، ص. ٤٦ (١٧٥٩). القينالي، ورقة رقم ١١٧٦. الدمرداشي، ص. ٥٢١، ٥٥٨. الجبرتي، ج١، ص. ٢٠٤. انظر كذلك. AYALON, Studies, 312.

(٥) NIEBUHR, Voyage en Arabie, I, 109.

(٦) الخشاب، ورقة رقم ٩ب-١١٠. انظر كذلك: DELAPORTE, Abrégé chronologique, 171.

مماليك العسكر ومزاولة الحرف المختلفة

في حين كان بعض تجار البن والتوابل يدفعون بمماليكهم نحو الانضمام إلى الأوجاقات، كان العسكر يوجهون عتقاهم نحو ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وإن كان ذلك يرجع بالأحرى إلى رغبتهم في تمكينهم من إعالة أنفسهم لا توفير بعض مصادر الدخل الإضافية.

وعند نهاية القرن السابع عشر، بدأت وثائق المحاكم تشهد وجود عتقاء العسكر وأتباعهم الذين يزاولون الأنشطة الحرفية والتجارية^(١). وكان عددهم قليلاً للغاية قبل عام ١٧٠٠ (عمل أحد عتقاء الأمير سليمان أغا بتجارة البن عام ١٦٦٢؛ وعمل أحد عتقاء محمود الأوده باشي^(٢) بتجارة الدخان عام ١٦٩٨)، غير أنه سرعان ما تزايدت أعدادهم فيما بعد. وحرى بنا أن نشير هنا إلى اثنين من هؤلاء الأفراد بصفة خاصة، ألا وهما يوسف بن عبد الله القهوجي والحاج علي بن الحاج محمد الصندلجي اللذان التحقا بفرق العزب، وكانا من أتباع إبراهيم الشوريجي الصابونجي قائد فرقة العزب وأحد كبار أمراء القاهرة، حيث ظلا

(١) انظر: AYALON, (Studies, 278-282)؛ فقد اعتبر أيالون أن كلمة "مملوك" تعادل كلمة "تابع"، وقال "إن نكر كل منهما إلى جوار الأخرى لا يعني خلاف ذلك، بل يهدف إلى تنويع أسلوب الكلام وتجنب تكرار كلمة مملوك مرات عديدة" (p.282). بينما نكر شو أن هاتين الكلمتين تدلان على درجتين من درجات الرق (Ottoman Egypt, 9)؛ لأن "المملوك المعتق يظل بيت المماليك الذي يملكه أسياده، لكنه يصير في هذه الحالة من الأتباع". وعلى الرغم من أننا عجزنا عن الفصل في هذه المسألة، فإننا نتفق مع هولت HOLT (Career, 275 et note 3) بشأن عدم قبول رأي أيالون؛ لأنه لا يمكن الاعتقاد في تماثل هاتين الكلمتين بعد الاطلاع على سجلات المحاكم. وعلى حد علمنا، فإن كلمة "تابع" قد ظهرت في فترة متأخرة، حيث ورد ذكرها لأول مرة في السجلات التي فحصناها عام ١٦٩٠، وكان يتم استخدامها على نحو أقل من كلمة "معتق" (١١ مقابل ٣٨ مرة). ومن بين الأحد عشر تابعا الذين رصدناهم في السجلات، كان هناك خمسة أفراد يحملون لقب "ابن عبد الله"، أي أنهم كانوا في الأصل من العبيد، بينما ورد نكر أسماء آباء الستة الآخرين. ولعل هذه الملاحظة الأخيرة تدعونا إلى ضرورة عدم الخلط بين "الأتباع" (أو على الأقل البعض منهم) و"المماليك".

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٦٥، ص. ٥٠٠ (١٦٦٢)؛ سجل رقم ٩١، ص. ٣٢ (١٦٩٨).

يعملان في خدمته حتى وفاته عام ١٧١٩. وعلى الرغم من أنهما كانا من أتباع إحدى الشخصيات القوية ذات الثراء الفاحش، فإنهما كانا قليلي الدخل، وبلغ حجم تركتيهما على التوالي ٦,٨٩٣ و ١٦,٢٧٤ بارة^(١).

وكانت قلة الدخل هي السمة الغالبة على أوضاع ممالك العسكر وأتباعهم، فضلاً عن شدة تنوع الحرف التي كانوا يمارسونها. وكان معظمهم من صغار الحرفيين والتجار، مثل ذلك الدخاخي والقندجى الذين بلغت تركتيهما على التوالي ٥,٢٧٠ و ١,٢٨٦ بارة، وإن كان هناك بعض تجار البن (اثنان من إجمالي ثمانية وعشرين معتقاً وتابعاً)، وعدد من تجار الأقمشة (أربعة) الذين تمكن بعضهم من تحقيق بعض الثروات، مثل تاجرى البن اللذين يأتیان على رأس القائمة، حيث بلغت قيمة تركتيهما ٣٥٤,٤٢٣ و ٢٢٥,٦٣٢ بارة. واختلفت رتب أسياذ الممالك على نحو كبير؛ فقد وجدنا أمراء الصف الأول مثل الأغا والكتخدا، ووجدنا نوى الرتب المتواضعة مثل الأوده باشى.

مكانة العتقاء على صعيد الحرف المختلفة

زاول عتقاء المدنيين الحرف المختلفة منذ بداية القرن السابع عشر، وأخذت أعدادهم فى التزايد حتى عام ١٧٣٠، لكنها بدأت تتناقص فيما بعد؛ وربما يرجع ذلك إلى القيود المختلفة التى فرضتها السلطات، أو تراجع أهمية الأوجاقات كأحد مراكز النفوذ السياسى والاقتصادى. ولم يشرع ممالك العسكر وأتباعهم فى ممارسة الأنشطة الحرفية سوى فى فترة متأخرة، وبدأ يتبلور هذا الأمر عند بداية القرن الثامن عشر، ثم أخذ حجمه يتزايد حتى عام ١٧٦٠ على وجه التقريب. وهكذا، نجد أنفسنا إزاء حركتين تسيران فى الاتجاه ذاته بقوة مختلفة تمام الاختلاف؛ لأن أعداد عتقاء المدنيين الذين شرعوا فى مزاولة الأنشطة الحرفية

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١١١، ص. ٩٩ (١٧١٨)؛ سجل رقم ١١٣، ص. ٥٩٣ (١٧١٩). انظر كذلك:

- A.N., Caire, B 1 319, 15 janvier 1720.

والتجارية خلال الفترات الخمس التي تضمنتها هذه الدراسة تبلغ تقريباً ضعف عدد عتقاء العسكر وأتباعهم (٣٥ مقابل ٢١ شخصاً). ولم يكن هناك سوى عدد قليل للغاية من هؤلاء العتقاء الذين شرعوا في ممارسة الأنشطة الحرفية خلال القرن السابع عشر (معتق واحد بين عامي ١٦٢٤ و ١٦٣٦؛ وثمانية معتقين بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠ بواقع ١,٧% من العدد الكلي للحرفيين والتجار)، في حين بلغت نسبتهم ٧% من إجمالي الحرفيين والتجار الذين ورد ذكرهم في سجلات المحاكم بين عامي ١٧٢٥ و ١٧٣٠ (١٢ معتقاً من إجمالي ١٦٨ حرفياً). وبدأت هذه النسبة تتناقص فيما بعد على الرغم من تزايد أعدادهم، حيث صارت ٥% بين عامي ١٧٤٧ و ١٧٥٦ (١٥ معتقاً من إجمالي ٢٨٣ شخصاً)، و ٤% بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨ (٢٢ من إجمالي ٥٦٧)^(١).

وكان عدد العتقاء مرتفعاً للغاية لدى تجار البن والتوابل؛ فقد وجدنا ستة عتقاء بين عامي ١٧٠١ و ١٧٥٠ لدى ١٠٦ تاجر، وستة آخرين لدى ٦٣ تاجراً بين عامي ١٧٥١ و ١٧٩٨. وازدهرت تجارة بعض هؤلاء العتقاء على نحو كبير للغاية، مثل تجارة حسن بن عبد الله معتق محمد الموقع الذي خلف شركة بلغت قيمتها ٣,٢٢٩,٠٠٦/٢,٦١٢,٣٧٠ بارة عام ١٧٢٧؛ وحسن السراج معتق على السراج الذي بلغت قيمة شركته ٥,٣٧١,٢٣٥/٣,٢٢٢,٧٤١ بارة عام ١٧٦١^(٢). ونلاحظ الأمر ذاته لدى كتانجية بولاق الذي انتفعوا بخدمات العتقاء؛ فقد كان إبراهيم الكتانجي معتق محمد باب أوغلي من أكثر المعتقين ثراءً من غير تجار البن، حيث خلف شركة قوامها ٩٨٧,٥٩٢/٥٧٢,٨٠٣ بارة عام ١٧٧٣^(٣). ويمكن توزيع العتقاء الآخرين على عدد كبير من الأنشطة الحرفية المختلفة، حيث حققوا ثروات متوسطة تختلف بصورة طفيفة عن ثروات سائر الحرفيين والتجار، مما

(١) بلغ العدد الكلي للعتقاء والأتباع ٥٨ شخصاً خلال الفترات الخمس محل الدراسة، في حين بلغ مجموع عتقاء المدنيين (٣٥) والعسكر (٢١) سوياً ٥٦ شخصاً، لأننا لم نتضمن من تحديد هوية أسياد اثنين من الأتباع.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٧، ص. ٦١٥ (١٧٢٧)؛ وسجل رقم ١٧١، ص. ٤١٠ (١٧٦١).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٩٣، ص. ٤٠٥.

يوضح لنا أن هذه الفئة التي أفرزتها الطبقة الحاكمة قد اندمجت تمامًا في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لمدينة القاهرة:

جدول رقم ٥٠

متوسط تركت المعنقين والأتابع بالبارة الثابفة
(من غير عتقاء أجار البن والتوابل)

الفترة التاريخية	المعتقون والأتابع	المتوسط العام لتركات الحرفيين والتجار
١٧٣٠-١٧٢٥	٤٥,٩٩٢	٣٥,٠٢٥
١٧٥٦-١٧٤٧	٣٣,٧٤٣	٣١,٠٧٧
١٧٩٨-١٧٧٦	٥١,١٣٤	٥٣,٠٧٥

المصدر: المحاكم

ويتضح لنا مدى "اندماج" المعتقين في المنظومة الحرفية، من خلال الوقوف على حجم السلطات التي صاروا يتمتعون بها داخل الطوائف المختلفة. فقد استطاع العديد منهم تقلد منصب شيخ الطائفة، مثل يوسف بن عبد الله (توفي عام ١٦٨٨) الذي أصبح شيخ طائفة النحاسين بفضل سيده ووالد زوجته الذي تبوأ المنصب ذاته من قبله، كما تولى مشيخة الحريرية التابع حسين بن عبد الله عام ١٧١٨، بينما تقلد المنصب نفسه عام ١٧٥٦ معتق يدعى الحاج حسن^(١).

د. الروابط الأسرية بين أهل الحرف والعسكر

تعرضنا بالوصف للعديد من مظاهر علاقات التداخل بين أهل الحرف وعسكر الأوجاقات، وهو ما أسفر عن وجود العديد من نقاط التماس بين هذين

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨١، ص. ٣٨٨ (١٦٨٨)؛ ومحكمة القسمة العربية، سجل رقم ٨٦، ص. ١٣٤ (١٧١٨)؛ ومحكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٦، ص. ٤٧٧ (١٧٥٦).

الطرفين. فقد توطدت هذه العلاقات وازدادت قوتها بفضل الروابط الأسرية التي مهدت الطريق أمام حالة من الاندماج الكامل، وإن كان هذا الاندماج يتجلى على بعض المستويات بين عدد من العناصر الاجتماعية التي شاع الاعتقاد أنها أكثر تناقضًا على خلاف الحقيقة الواقعة.

وتزخر وثائق المحاكم بالعديد من الأمثلة على حالات الزواج بين الحرفيين والتجار وبنات أو معتقات العسكر؛ فقد كان يفضل الزواج من إحدى معتقات الأمراء أكثر من الاقتران بابنة أحدهم^(١). وكان الحرفيون البسطاء يقترنون ببنات العسكر من ذوى الطبقات المتواضعة؛ فقد تزوجت ابنة القابجي من أحد الداخنية (خلف تركة بلغت قيمتها ١١,٣٥٥ بارة عام ١٧٥٤)، وكثيرًا ما اقترنت بنات ومعتقات الأوده باشي بأرباب الحرف المختلفة (الحريري الذي خلف تركة بلغت قيمتها ٧٢,٦٠٧ بارة، والحباك الذي قدرت تركته بـ ٨,٥٢٠ بارة)؛ ولعل الأصل العرقي المشترك كان سببًا في زواج أحد الخردجية (بلغت قيمة ثروته ٧٧,٦٨٦ بارة) من إحدى معتقات علي كتخدا، حيث ترجع أصول ضابط المستحفظان وصهره إلى مدينة "خربوط"^(٢). لكن تجار البن والتوابل كانوا يصاهرون كبار رجال الأوجاقات؛ فقد تزوج علي الجيلاني (توفي عام ١٦٣٠) من ابنة علي كتخدا عزبان، وكان الخواجة قاسم الشرايبي (توفي عام ١٧٣٤) صهر مصطفى أغا، واقترن الحاج يوسف (توفي نحو عام ١٧٣٣) بإحدى معتقات كبير الكتبة بالمستحفظان^(٣). ونحو نهاية القرن الثامن عشر، بدأت تتعقد بعض علاقات المصاهرة بين البكوات وتجار البن والتوابل؛ مثل أحمد الشرايبي (توفي نحو عام ١٧٥٩) الذي كان له ثلاث زوجات من بينهن إحدى معتقات يوسف بك، ومحمد

(١) لذا نجد أن أحد تجار الأقمشة الأثرياء بخان الخليلى قد اقترن بإحدى معتقات الأمير عمر الشعراوي، وهو الحاج إبراهيم الذي خلف تركة قوامها ١,٣١٣,١١٠/٧٢٢,٢١٠ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠١، ص. ٤١١).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٥، ص. ٢٨٦ (١٧٥٤)؛ سجل رقم ١٤٥، ص. ٢٣٨ (١٧٣٧)؛ سجل رقم ١٤٥، ص. ٤٣٤ (١٧٣٨)؛ سجل رقم ٢٠٩، ص. ٢٧٧ (١٧٨٥).

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٣٠، ص. ٤٦٢ (١٦٣٠)؛ محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٠، ص. ٢١٨ (١٧٣٥)؛ سجل رقم ١٣٦، ص. ٢٣٥ (١٧٣٣).

الجلالسي التونسي (توفي نحو عام ١٧٨٨) الذي اقترن بإحدى معتقات عثمان بك الجرجاوي^(١).

وشاعت كذلك حالات الزواج بين ضباط الأوجاقات والفتيات المصريات، غير أن اهتمام هؤلاء الضباط كان يميل باتجاه أكثر فئات التجار نفوذاً وثراء الذين كانوا ينتفعون على نحو هائل من عقد مثل هذه العلاقات التي تخوّل لهم الحصول على مساندة رجال الأوجاقات، ويحصل الضباط في المقابل على الدعم المادي، كما ينجحون في إرساء نفوذهم "السياسي". وحرى بنا أن نشير إلى العديد من الأمثلة في هذا الشأن: فقد اقترن مصطفى كتحدا المستحفظان السابق بفاطمة ابنة تاجر البن قبل عام ١٦٩٢ (بلغت قيمة تركته ٦٧٣,٥٧٢ بارة)؛ وتزوج على كتحدا العزب الذي أعتقه حسن كتحدا الجلفي من خديجة ابنة الخواجة أحمد الجلفي قبل عام ١٧٤٠؛ واقترن لاشين كاشف البهنسا أحد أتباع رضوان كتحدا العزب السابق برقيّة خاتون ابنة محمد الشرايبي قبل عام ١٧٥٠؛ واقترن محمد أغا الجراكسة قبل عام ١٧٩١ بابنة تاجر البن على البرلي؛ وقبل عام ١٧٩١، اقترن على الشوربجي باش اختيار الجمالية بنفيسة ابنة عمر غراب أحد تجار البن بالغورية (وبلغت قيمة تركته ٢,٥٨٨,٩٨٥ بارة)... الخ^(٢). كما يتعين علينا تناول اثنتين من الحالات التي تجدر الإشارة إليها على نحو خاص؛ ألا وهما حالة إبراهيم الشوربجي الذي تزوج أسماء ابنة التاجر الشامي عبد الله الصابونجي الذي اشتهر بهذا الاسم بعدما صار ملتزم وكالة الصابون^(٣)؛ وحالة إبراهيم كتحدا الذي تولى قيادة الانكشارية وصار أحد أمراء الحكم بين عامي ١٧٤٤ و ١٧٥٤، حيث تزوج ست شويكار ابنة التاجر الثرى محمد البارودي، وأسفر هذا الزواج عن ازدياد نفوذه، فقد ذكر مارسيل^(٤) أنه استغل ثراء زوجته من أجل خطب ود المماليك والضباط العثمانيين والباشوات^(٤).

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٩، ص.٤٦ (١٧٥٩)؛ سجل رقم ٢١٤، ص.٢٦٨ (١٧٨٨).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨٦، ص.١٠٥ (١٦٩٢)؛ سجل رقم ١٤٧، ص.٣١ (١٧٤٠). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ج.٢، ص.١٦٤ (١٧٥٠). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٧، ص.١٣٦ (١٧٩١)؛ سجل رقم ٢١٨، ص.٢٦ (١٧٩١).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١١٥، ص.٣٠١ (١٧١٩). الجبرتي، ج.١، ص.١٠٩.

(٤) الدمرداشي، ص.٥٦٦. انظر كذلك:

- DELAPORTE, Abrégé chronologique, 171. MARCEL, Histoire de l'Egypte, 226.

وهناك شكل آخر من تلك الحالات يتمثل في اقتران العسكر بزوجات تجار البن والتوابل اللواتي فقدن أزواجهن؛ مما كان يمنحهم السيطرة الفورية على تركات زوجاتهم؛ فقد اقترن أحمد القبنجي كتحدا العزب قبل عام ١٧٠٨ بالحاجة بنت عبد الله أرملة الخواجة على الجلاذ؛ وقبل عام ١٧٨٥، تزوج الأمير يوسف بن عبد الله الذي أعتقه مراد بك من خديجة بنت مصطفى الدرندلي أرملة حسن الملاطيلي الذي كان يزاول تجارة البن بخان الصاغة، حيث تزوجها بعد وفاته مباشرة لأنه تمت الإشارة إلى هذه الزيجة في الوثيقة الخاصة بتصفية تركته^(١).

ونلاحظ كذلك وجود العديد من "الألقاب" التي يحملها بعض الأمراء المصريين للدلالة على عدد من الحرف، وتعكس حجم العلاقات الوطيدة التي ربطت بين أرباب الحرف ورجال الأوجاقات؛ مثل محمد كتحدا الجاويشية "المزين" (١٦٥٩)، ومحمد أفندي "ابن البيطار" الذي صار كتحدا الجاويشية ثم كتحدا السناجق (١٦٦٥)، ومحمد "الخشاب" كتحدا الانكشارية (١٦٨٧)، والمحتسب أحمد جاويش "ابن الجوهري" (١٦٩٦)، وأحمد "القيومجي" كتحدا العزب (١٦٩٧/١٦٩٦)، ومصطفى الشوربجي "ابن الحصري" أحد رجال الانكشارية والأمين السابق للضربخانة (نحو عام ١٦٩٧)، وأسرة "الرزاز" التي ظل عدد كبير من أفرادها يتولون مناصب رفيعة في فرقة العزب حتى نهاية القرن الثامن عشر... وغيرهم.

وخير مثال على مثل هذه العلاقات المتداخلة نجده في عائلة الجبرتي التي شكلت مع أسرتي ميسو والطبال مجموعة "أسرية" معقدة تضمنت عدداً من أفراد الطبقة البرجوازية المحلية (العلماء والتجار) وبعض عسكر الأوجاقات. وكانت الأنشطة الاقتصادية تحتل مكانة كبيرة في عائلة الجبرتي التي غلب عليها الاهتمام بالعلم والدين؛ فقد جلبت مريم زوجة حسن (توفي عام ١٦٨٥/١٦٨٦) الجد الأكبر للجبرتي لأسرتها ثروة متنوعة تشتمل على عدد من الأملاك ووكالة واحدة وبعض الحوانيت. وكان حسن والد عبد الرحمن الجبرتي (١٦٩٨/١٦٩٩-١٧٧٤/١٧٧٥) يشتغل بالعلم، ويمارس في الوقت ذاته بعض الأنشطة التجارية، كما كانت زوجته

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٠٠، ص. ٤٨٣ (١٧٠٨)؛ سجل رقم ٢٠٩، ص. ٣٧٢ (١٧٨٥).

الثانية هي ابنة رمضان شلبي التي تحتكم على بعض الأملاك، حيث تمتلك بصفة خاصة وكالة الكتان وأحد الرباع وعدد من الحوانيت في بولاق. وقد عقدت عائلة الجبرتي العديد من العلاقات مع أفراد الطبقة الحاكمة؛ فقد تزوجت مريم للمرة الثانية من الأمير علي أغا باش اختيار المتفرقة المعروف باسم "الطوري" لأنه كان يقود إحدى الفرق العسكرية في الطور والسويس؛ واقترن حسن الجبرتي بابنة هذا الأمير، مما جعله يخلف صهره في مباشرة مهامه العسكرية التي سرعان ما تخلى عنها بسبب عدم رغبته في مزاولة العمل العسكري. وكما سبق أن ذكرنا، كانت زوجة حسن الثانية هي حفيدة يوسف الخشاب أحد أتباع أمير خور محمد. وقد تضمنت شجرة العائلة عددًا من الفروع التي مارس أصحابها الأنشطة العسكرية والاقتصادية؛ فقد اقترنت ستيتة والدة حسن للمرة الثانية بمحمد ميسو الطبال أوده باشي المستحفظان الذي تركز عمله بصفة أساسية في البحر الأحمر، مما جعله يشتهر بلقب "الجدّاوي"، وكان له مملوك يدعى الرئيس محمد الطبال الذي صار آنذاك من أشهر القادة والتجار في منطقة البحر الأحمر، وامتلك بدوره اثنين من المماليك هما سليم ومصطفى اللذان عُنيا بمباشرة أعماله رئاسة المراكب والأنشطة التجارية. وقد تُعهد حسين أحد أبناء محمد ميسو بتربية الرئيس محمد خلال فترة طفولته؛ ووفقًا للتسلسل الذي أثرناه من قبل، آلت تركة سليم الطبال إلى أحمد شلبي الذي ينحدر من سلالة محمد ميسو^(١).

٢. الاستغلال والحماية

نود أن نعقد مقارنة بين حجم المنافع التي كان يجنيها كل طرف من هذين الطرفين، أي قيمة المبالغ التي يدفعها أهل الحرف للعسكر، والحماية الفعلية التي

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٩٥، ص. ١٨٠؛ سجل رقم ٢٢٨، ص. ٦٨. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ج. ١٠، ص. ٨٨٣. الجبرتي، ج. ١، ص. ٣٧٦، ص. ٣٨٥-٣٩٦. انظر كذلك: مقال أنيس الذي يحمل عنوان "حقائق عن عبد الرحمن الجبرتي". وقد تمت كتابة اسم "الطبال" على نحو مختلف لدى الجبرتي وفي الوثائق المختلفة. انظر:

- E.I.², (art. Djabartī par D.AYALON); AYALON (Studies in al-Jabartī); (The Historian al-Jabartī).

كانوا يحصلون عليها؛ كي نتمكن من الوقوف على حقيقة الوضع السائد آنذاك: فهل نحن بصدد نوع من الاستغلال المطلق، أم بصدد تبادل للمنفعة المشتركة.

أ. ضرائب الحماية

استطعنا التعرف على نظام الحماية بفضل عدد من الدراسات التي أجراها كلود كاهن M.C. Cahen في هذا الشأن⁽¹⁾؛ لكننا لم نتمكن من الوقوف جيداً على كيفية تطبيقه بمصر في ظل الحكم العثماني. فقد كان الإبهام يشوب المصادر العربية بهذا الصدد، حيث لم يهتم الكتاب بتوضيح كيفية تطبيق نظام الحماية أو التطرق إلى مختلف أشكال الضرائب التي يتعين دفعها نظير توفير هذه الحماية. وازداد الأمر التباساً بسبب استخدام كلمة "الحماية" لوصف عدد من التشكيلات أو الممارسات التي كنا نأمل في التمييز بينها. وكما سبق أن ذكرنا في الفصل السابق، فإن كلمة "حماية" كانت تستخدم لوصف "رسوم الحماية" التي يجمعها رجال الأوجاقات أو المماليك من ملتزمي بعض المقاطعات أو أرباب بعض الأنشطة الصناعية والتجارية؛ وهي لم تكن تختلف كثيراً عن الضرائب التي كان يتم جمعها آنذاك، وغالباً ما كان يتم تسجيلها في القوائم الرسمية الخاصة بالمقاطعات المختلفة. وتدل كلمة "الحماية" كذلك على الحماية التي حصل عليها الحرفيون والتجار من قبل القوى الفردية أو الجماعية (أحد رجال الأوجاقات أو البكوات أو المماليك).

وتعد الحماية في أبسط أشكالها بمثابة أحد أشكال الابتزاز التي تستهدف الحرفيين والتجار؛ فقد استطعنا معرفة السبل المتبعة في هذا الشأن؛ لأن المصادر العربية والغربية قد تعرضت بالوصف الدقيق لحالات الابتزاز التي ارتكبتها العسكر خلال الفترات التي شهدت عودة العثمانية قبل عام ١٨٠٠ وبعده، ولا سيما عام

(١) انظر: C.Cahen, Notes pour l'histoire de la himāya؛ وانظر مقال: himāya, III, 406-7. غير أن كاتب مقال himāya ما بعد الفترة الكلاسيكية (P.J. VATIKIOTIS) لم يشر مطلقاً إلى الحقبة العثمانية. انظر كذلك:

- HOLT, (The Career, 285). SHAW (Ottoman Egypt, 157-8).

١٧٨٦ إبان حملة حسن باشا، وعام ١٨٠٠ الذى شهد إبرام اتفاقية العريش وثورة القاهرة، وعام ١٨٠١ عند جلاء الفرنسيين بشكل نهائى. وكان العسكر يقتحمون الحوانيت التى تسهل السيطرة عليها، والتى تخص فى الغالب القهوجية والحمامية والمزينين والخياطين، بل يقتحمون كذلك حوانيت التجار والحرفيين الذين يزاولون حرفاً تماثل ما كان يفعله العسكر فى موطنهم الأصلي؛ ثم يضعون على الحانوت لوحة موضوعاً عليها "الرنك" أو "النیشان" الذى يرمز إلى كتيبتهم العسكرية "الأورطه"، أو يكتبون على الباب: "أنا شريكك". وهكذا، يفرض العسكرى حمايته على الحانوت، ويصير شريكاً لصاحبه، ويقضى يومه مسترخياً بجوار الحانوت، وهو يدخن غليونه، ويحتسى قهوته، ثم يقسم العائد اليومى مع صاحبه، وفقاً لما ذكره جالان عام ١٨٠٠. وكل الشواهد تؤكد أن مثل هذه الممارسات كانت تشيع خلال الفترات الأولى من حكم العثمانيين، وعند مجيء الوحدات العسكرية من خارج البلاد. غير أنه يبدو أن مثل هذه الحالات قد صارت من الأمور النادرة فيما بعد، حينما بدأت الأوضاع تجد طريقها إلى الاستقرار، وحينما صار هناك نوع من العلاقات "المنظمة" التى حددت قواعد الحماية والاستغلال بين عسكر الأوجاقات والحرفيين والتجار؛ وهو ما يفسر أسباب الدهشة التى اعترت سكان القاهرة عام ١٧٨٦ حينما تعرضوا لبعض الانتهاكات التى لم يعتادوا عليها من قبل، بل التى لم يعرفونها على الإطلاق^(١).

(١) انظر بصدد "الرنك" و"النیشان": ابن إياس، ج٥، ص.١٥٥، ٢٦٥. وقد تعرض الجبرتي (ج٢، ص.١١٦) بالوصف الدقيق لجميع السبل التى انتهجها العسكر (ويجب علينا تصويب كلمة "ركنه" فى هذا النص لتصبح "رنكه"). انظر كذلك:

- PRISSE D'AVENNES, Mœurs et coutumes, B.N., 20423, 343 a-b; BARBIER DE MEYNARD, Dictionnaire turc, II, 820; MAYER, Seracenic Heraldry, 26; PAKALIN, Osmanli Tarik Deyimleri, II, 696.

- انظر بصدد أحداث عامى ١٨٠٠: الجبرتي، ج٣، ص.٨٩. انظر كذلك:

- Vincennes, Mémoires historiques, 541, Relation du siège du Caire; Vincennes, B 6, 42, 21 mars 1800; GALLAND, Tableau de l'Égypte, I, 242.

- انظر بصدد عام ١٨٠١: الجبرتي، ج٣، ص.١٨٧-١٩٢. انظر كذلك:

- HAMILTON, Remarks on several parts of Turkey, I, 338.

- وكانت الأمور تسير على النحو ذاته فى دمشق. انظر: LAOUST, Gouverneurs, 247.

وقد استطعنا معرفة الأشكال المنظمة لفرض رسوم الحماية، من خلال الاطلاع على إحدى فقرات الكتاب الذي كتبه بول لوكاس بشأن رحلته في مصر عام ١٧٠٧. فقد تحدث هذا الرحالة عن فرق الأوجاقات السبع، وذكر أنه: "إذا ما رغب الباشا في ابتزاز بعض التجار، فإنه يلجأ إلى فرقة الانكشارية أو العزب ويمنحهما مبلغاً من المال مقابل تنفيذ هذه المهمة، دون توريطة في أية اعتداءات". ويستطرد لوكاس قائلاً إنه خارج نطاق "الحماية العامة" التي توفرها هذه الفرق مقابل مبلغ من المال، فإن جميع رجال الأوجاقات المتميزين بمنحون حماية "خاصة" للذين يلجأون إليهم. ومن أجل الحصول على الحماية العامة التي يوفرها الأوجاق في مجمله، يدفع الحرفي أو التاجر مبلغاً مالياً حينما يتم قبوله بهذا الأوجاق؛ غير أنه وفقاً لما ورد في أحد تقارير دو ماييه بشأن أحداث عام ١٧٠٣، فإن دفع رسوم الحماية يمكن أن يفضى إلى فرض مبالغ يتم جمعها بصفة دورية: "فقد ذكر القنصل أنه كان يتعين على الباعة دفع مبالغ يومية، حيث كان معظمهم ينتمون إلى فرقة الانكشارية أو يخضعون لحمايتها"^(١). وقد امتد نطاق استخدام كلمة "حماية" الأوجاق لتشمل الحرفيين والتجار الذين صار بعضهم من العسكر، وإن كان ذلك بصفة شكلية تتضمن الصعيد المالي فحسب؛ وتشمل في الوقت ذاته الذين ظلوا من "المدنيين" الذين يتبعون أحد الأوجاقات، ويدفعون له الضرائب المقررة؛ أي أننا بصدد كلمة واحدة تستخدم في إطار موقفين مختلفين تمام الاختلاف. ولم يتوافر لدينا سوى معلومات قليلة للغاية بصدد "الحمايات الخاصة" التي ذكرها لوكاس، لكنها تختلف بصورة كبيرة عن أشكال الحماية الأخرى؛ حيث تشمل عددًا من حالات الابتزاز الفردي غير المعلن، وإن كانت تصل إلى حد فرض الحماية مقابل دفع الرسوم المقررة.

وقد شاع استخدام كلمة "الحماية" في الحوليات الخاصة بنهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، حيث يبدو أن لها دلالة مالية بصفة خاصة، لأنها تشير إلى الحالات المختلفة التي تشمل قيام الأوجاقات بفرض الضرائب غير الشرعية على أرباب الحرف المختلفة؛ وهو ما يفسر اقترانها بكلمة "مظالم" في الصيغة الشائعة: "المظالم والحمايات". لكنها قد تشير كذلك إلى طبيعة العلاقات

(١) LUCAS, Voyage, II, 67-8. A.N., Caire, B 1 315, 16 avril 1703.

التي تجمع بين أهل الحرف والأوجاقات؛ وهو المعنى ذاته الذي ورد ذكره في الحوليات الرئيسية بصدد أحداث عام ١٧٠٩، حيث جاء أن المحتسب لم يستطع السيطرة على الخبازين بسبب "حماية" الانكشارية (الدمرداشي)؛ وجميع أهل الحرف كانوا يخضعون لـ "حماية" الانكشارية (القينلي)؛ ولم يكن يتعين على أصحاب الحوانيت الوقوع تحت "حماية" أحد الأوجاقات (أحمد شلبي)^(١). وبأى حال من الأحوال، فإننا هنا بصدد وجهين لعملة واحدة تتمثل في حقيقة وجود الحماية التي يمنحها الأوجاقات كذريعة لجمع عدد من الضرائب التي يفرضونها.

ولم نستطع كذلك الوقوف على حجم المبالغ الإجمالية لضرائب الحماية، لأنها تخرج بصورة شبه كلية عن إطار الشؤون المالية الرسمية؛ لكننا نعلم أنها كانت تشكل على الأرجح جزءًا كبيرًا من موارد المحتسب وأمين خردة والوالي. غير أن أغا الانكشارية ورجاله كانوا الأكثر انتفاعًا من جمع هذه الضرائب خلال القرن الثامن عشر؛ فقد كان يتعين على أهل الحرف المختلفة دفع مبلغًا شهريًا تتراوح قيمته بين ٥٠ و ٢,٠٠٠ بارة، من أجل تجنب الانتهاكات ومظاهر العنف التي صارت من الأمور الشائعة آنذاك، سواء كان ذلك على نحو فردي أو جماعي، بل إن رجال الانكشارية كانوا يصلون إلى حد إغماض أعينهم عن بعض التجاوزات التي تستحق العقاب. ووفقًا لما ذكره شو، فإن فرقة الانكشارية كانت تجمع قرابة ٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا عند نهاية القرن الثامن عشر، وذلك خلال الفترة التي شهدت تراجعًا كبيرًا في مقدار سيطرتها على أهل الحرف. ويبدو أن المبالغة الوحيدة التي ساقها دو ماييه كانت تتعلق بقيمة ضرائب الحماية الخاصة بالانكشارية؛ فقد ذكر أنهم كانوا يحصلون على "مبالغ لا حصر لها"^(٢).

(١) الدمرداشي، ص. ١٣١. القينالي، ورقة رقم ٥٥ب. أحمد شلبي، ورقة رقم ٤٥ب.

(٢) قدر الروزنمجي عام ١٦٩٥ قيمة ضرائب الحماية التي تمت جبايتها خارج إطار الميرى بعشرة ملايين بارة (كتاب التراجم، ص. ٨٩٨). انظر:

- SHAW, Ottoman Egypt, 93-4. A.N., Caire, B 1 315, 16 avril 1703.

ب. ضرائب التركات

كانت ضرائب التركات تحتل مكانة كبيرة- مثلها في ذلك مثل ضرائب الحماية- لدى فرق الأوجاقات التي تستقطع مبالغ محددة من قيمة تركات رجالها الذين وافتهم المنية، بل كانت تشكل إحدى الأسس القوية التي تستند إليها مواطن نفوذهم في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، لأنها تستهدف في حالة الحرفيين والتجار أكثر القطاعات الاقتصادية ثراءً بمدينة القاهرة.

بداية فرض ضرائب التركات

لم تتمكن من معرفة الفترة التي شهدت بداية فرض هذه الضرائب على وجه التحديد، أو تلك التي شهدت إرساء الأنظمة الخاصة بكيفية جبايتها على النحو الذي وجدناه خلال القرن الثامن عشر. ووفقاً لما ورد في وثائق التركات التي وجدناها بسجلات المحاكم، لم تشهد العقود الأولى من القرن السابع عشر قيام الأوجاقات باستقطاع أية مبالغ مالية من تركات الحرفيين والتجار الذين كانوا يتبعونهم. وأشارت السجلات فحسب إلى الرسوم المعتادة التي كان يتم جمعها لصالح محكمة القسمة (رسم قسمة المخالفات)، والتي تصل قيمتها إلى قرابة ٥% من قيمة التركة الإجمالية، سواء كان ذلك لصالح محكمة القسمة العربية أو القسمة العسكرية. ويبدو في الوقت ذاته أنه كان هناك عدد من الحالات الاستثنائية التي استقطع خلالها الأوجاقات بعض المبالغ المالية؛ مثل تركة الخواجة فخر الدين عثمان شاهبندر تجار مصر السابق، حيث تم استقطاع رسم يعرف باسم "حق الطريق" الذي بلغت قيمته ٥٠ قرشاً عام ١٦٣٠ (بواقع ١,٧٠٠ بارة) لصالح جاويش أوجاق المتفرقة الذي كان ينتمي إليه هذا التاجر، وإن كانت قيمة هذا الرسم تعد زهيدة للغاية بالنظر إلى حجم التركة الإجمالية الذي قدر بـ ٢,٦٨٨,١٦٩ بارة^(١). وبحلول منتصف القرن، لم تتغير الأمور بشكل ملحوظ، حيث استمر استقطاع رسم الـ ٥% من قيمة تركات القسمة العسكرية، بينما وقع العبء الأكبر

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٤١، ص. ٢٩٥ (١٦٣٠).

على تركات القسمة العربية التي استقطع منها الرسم ذاته، ولكن صارت قيمته تفوق نسبة الـ ٨% في المتوسط^(١).

وبين عامي ١٦٦٠ و ١٦٧٠، ووجدنا عددًا من التركات التي شهدت استقطاع بعض المبالغ لصالح الأوجاقات، ولكن دون تحديد نسبة ثابتة؛ مثل استقطاع "حق السراج" (٣٠٠ بارة) عام ١٦٦٤ من تركة كيال (٢٦,٥٩٥ بارة) كان من أتباع كتحدا العزب؛ و ٣٠٠ بارة من تركة كاتب فرقة العزب (كاتب طائفة العزبان)، بواقع ٢,٥% من قيمة التركات؛ وقد ارتفعت قيمة هذه الرسوم لتبلغ ١,٨٠٠ بارة (بواقع ٧,٥%): ١٠% بصفة إجمالية. وشهد عام ١٦٧٠ بداية قيام أوجاق الانكشارية بجمع رسم ذي مقدار ثابت لصالح الوجود ذاته. وأول الحالات التي صادفناها كانت حالة تاجر الأقمشة الخواجة نعمان الشامي الذي ينتمي إلى فرقة المستحفظان، حيث بلغت قيمة تركته ٣٤٥,٣٢٦ بارة، واضطر ورثته إلى دفع ٣٥,٩٠٠ بارة، بواقع ١٠% من قيمة التركة على وجه التقريب لصالح الأوجاق (مصرف لباب أغات الطائفة)، فضلاً عن دفع رسم التركة المعتاد الذي بلغ مقداره ٩,٠٠٠ بارة. وبعد مرور عامين، تم استقطاع ٥٦,٨٠٠ بارة من تركة أحد تجار البن (٥٣٣,٢٧٩ بارة) الذين يتبعون الانكشارية، فضلاً عن دفع رسم التركات الذي بلغ مقداره ١٠,٠٠٠ بارة، و ١,٠٠٠ بارة على سبيل البراني^(٢). وقد بدأ رجال الانكشارية في فرض هذه الأعباء على الحرفيين والتجار الذين يتبعونهم بعدما تأكدت سيطرتهم على الصعيد السياسي، وشرعوا في احتكار حقوق الاستغلال الضريبي لسكان القاهرة.

ضرائب التركات عند نهاية القرن السابع عشر

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن السابع عشر تعميم نظام استقطاع الأوجاقات لبعض المبالغ المالية من تركات الأفراد الذين يتبعونهم، حيث كانت قيمة

(١) تم احتساب هذا المتوسط من مجموع ٢٦ تركة من تركات القسمة العسكرية بين عامي ١٦٥٩ و ١٦٦٤، ومجموع ١٧ تركة من تركات القسمة العربية بين عامي ١٦٦١ و ١٦٦٥.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٦٦، ص. ٣٧٢ (١٦٦٤)؛ سجل رقم ٦٩، ص. ١٣٦ (١٦٧٠)؛ سجل رقم ٧٠، ص. ١٤٦ (١٦٧٢).

النسبة المقررة تقع في حدود ١٠% من حجم التركة الصافي، أي خصم هذه النسبة من قيمة أصول التركة قبل استقطاع أية مبالغ أخرى. ويوضح لنا الجدول التالي حجم المبالغ الإجمالية التي تم استقطاعها، ونسبتها من قيمة التركات التي تم رصدها خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠:

جدول رقم ٥٢

المبالغ المستقطعة من تركات الحرفيين والتجار لصالح الأوجاقات

وإجمالي رسوم التركات المخصصة للقسمة

خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٦٧٩-١٧٠٠ (بالبارة)

المبالغ المقطوعة				التركات		
القسمة		الأوجاقات		المبلغ الإجمالي	العدد	
النسبة %	المبلغ الإجمالي	النسبة %	المبلغ الإجمالي			
٦,٦	٢١٠,٨٣٠			٣,٢١٨,٨٩١	٩٩	١. القسمة العربية من غير تجار البن.
٥,٨	٨٥,٠٠٠	٣,١	*٤٥,٦٧٥		٧	تجار الدر
٦,٣	٢٩٥,٨٣٠	١	٤٥,٦٧٥	٤,٦٨٢,٣٢٨	١٠٦	المجموع
						٢. القسمة العسكرية
						أ. من غير تجار البن.
٢,٦	١٧٤,٤٧٦	١٠,٩	٧٢٩,٣٥٠	٦,٦٩٢,٦٧٦	٨٥	
٢,٦	١٣١,١٨٠	٦,٢	٣٠٧,٥٩٩	٤,٩٩٣,١٠٧	٤٧	- المستحفظان
٣,٥	٧٦,٩٤٣	١,٨	٣٩,٧٥٣	٢,٢٠٣,١٨٦	٣٢	- العزب
٢,٨	٣٨٢,٥٩٩	٧,٨	١,٠٧٦,٧٠٢	١٣,٨٨٨,٩٦٩	١٦٤	- فرق متنوعة
						المجموع

ب. تجار البن						
- المستحفظان	٣١	٢٣,٥٢٢,٨٩٤	٢,٥٥١,٧٤٨	١٠,٨	٥٢٢,٦٧٠	٢,٢
- العرب	١١	٤,٨٦٧,٣٠٣	٥١٠,٤٤٠	١٠,٥	١٥٧,٠٠٠	٣,٢
- فرق متنوعة	٢	٨٧٥,١٩٢	٢١٨,٥٢٠	٢٥	٢٢,٠٦٠	٢,٥
المجموع	٤٤	٢٩,٢٦٥,٣٨٩	٣,٢٨٠,٧٠٨	١١,٣	٧٠١,٧٣٠	٢,٤
مجموع القسمة العسكرية	٢٠٨	٤٣,١٥٤,٣٥٨	٤,٣٥٧,٤١٠	١٠,١	١,٠٨٤,٣٢٩	٢,٥

المصدر: المحاكم

* لصالح أوجاق الانكشارية

ونسبة المبالغ المستقطعة من شركات القسمة العسكرية الخاصة بالتجار والحرفيين الذين يتبعون مختلف الأوجاقات كانت تدور في فلك الـ ١٠%، حيث لم يتم إنقالها بالضرائب (بخلاف أتباع الانكشارية) على النحو ذاته الذي شهدته شركات تجار البن والتوابل التي تعكس حالة من التفاوت الهائل تتضح لنا من خلال احتساب متوسط المبالغ المستقطعة منها. فقد بلغ أحياناً حجم هذه المبالغ حداً هائلاً، مثلما هو الحال بالنسبة لشركة تاجر البن على الجمرأوى التي قدرت قيمتها المتواضعة بـ ١٦٠,٠٢٥ بارة، في حين تم استقطاع ٤٩,٥٠٠ بارة لصالح طائفة العزب، بواقع ٣٠% من حجم الشركة الإجمالي؛ وهناك كذلك شركة أحمد المنشلى التي تعد من أكبر شركات هذا العصر، حيث بلغت قيمتها ٢,١٤٦,٤٣٤ بارة، في حين استقطع أوجاق الانكشارية ٤٧٥,٠٠٠ بارة، بواقع ٢٢% من قيمة الشركة الإجمالية^(١).

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٨، ص. ١٩١ (١٦٨٥)؛ سجل رقم ٨٥، ص. ٤٣٢ (١٦٩٢).

وعلى الرغم من تزايد رسوم التركات المقررة لصالح القسمة العربية، فإنها كانت تدور في فلك نسبة الـ ٦% التي تقل كثيراً عن الضرائب المفروضة على التركات من قبل الأوجاقات. وفي بعض الحالات، نجح رجال الانكشارية في فرض عدد من الرسوم الضريبية على تركات بعض تجار البن والتوابل الذين لم يلتحقوا بالفرق العسكرية؛ وهو ما لم تسلم منه تركة الحاج محمد أبو موز (٣٧٥,١٢٠ بارة) التي استقطع منها الرسم المعتاد (٢٣,٠٠٠)، فضلاً عن استقطاع ٢٢,٥٧٥ بارة لصالح الانكشارية على سبيل الـ "صايل"؛ كما خلف تاجر البن ببولاق الحاج أحمد المكي تركة قدرت بـ ٣٦٠,٤٦٢ بارة، غير أنه تم استقطاع رسم القسمة الذي بلغت قيمته ٢٥,٠٠٠ بارة، فضلاً عن ١٤,٩٤٠ بارة لصالح أوجاق الانكشارية (١٥ قنطاراً من البن)، و ٤٩,٨٠٠ بارة لصالح الوزير (٥٠ قنطاراً من البن). ونلاحظ في هذه الحالة الأخيرة واقعة غريبة تمثلت في تحويل التركة إلى محكمة القسمة العسكرية، حيث تم رصد تصفية المبالغ الخاصة بإحدى شحنات البن التي وردت بعد وفاة التاجر في سجلات القسمة العسكرية وليس العربية^(١). وقد ازدادت أعباء الفرق العسكرية على نحو كبير بسبب المنافع التي يحصل عليها الحرفيون والتجار من جراء الالتحاق بها. غير أن محكمة القسمة العسكرية قد شهدت حالة مغايرة تتمثل في تعرض أهل الحرف من غير تجار البن والتوابل الذين التحقوا بالانكشارية لحالة استغلال شديد تفوق تلك التي تعرض لها نظراؤهم الذين انضموا إلى الفرق الأخرى؛ فإن الحماية التي توفرها هذه الفرقة وحجم الضغط الذي تمارسه على أهل الحرف يفسران أسباب تزايد نسبة الانضمام إليها.

ونظراً لأن الجزء الأكبر من تجار البن والتوابل قد أثر الانضمام إلى الانكشارية، فإن حجم الاستقطاعات الكلية المفروضة على التركات من قبل هذه الفرقة لا مثيل له في أي من الفرق الأخرى بما فيها فرقة العزب ذاتها. وقد استطعنا جمع البيانات التالية بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠ لتوضيح حجم المبالغ المستقطعة من التركات خلال تلك الفترة:

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦٧، ص. ٣٧١ (١٦٩٠)؛ سجل رقم ٦٣، ص. ٢٠٣ (١٦٨٦)؛ محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٩، ص. ٢١٩ (١٦٨٦).

- إجمالي حجم التركات البالغ عددها ٤٧,٨٣٦,٦٨٦ بارة
٣١٤ تركة
- استقطاعات الانكشارية
٣,٣٢٦,٧٧٣ بارة (٧% من الحجم الكلى)
- استقطاعات العزب
٨١٨,٠٣٩ بارة (١,٧% من الحجم الكلى)
- استقطاعات فرق الأوجاقات الأخرى
٢٥٨,٢٧٣ بارة (٠,٥% من الحجم الكلى)
- إجمالي استقطاعات فرق الأوجاقات
٤,٤٠٣,٠٨٥ بارة (٩,٢% من الحجم الكلى)

وقد استندت هذه الدراسة إلى عدد محدود للغاية من التركات؛ مما يجعلنا نعجز عن تقدير الحجم الفعلى للمبالغ التي كانت تستقطعها فرقة الانكشارية سنويًا من تركات الحرفيين والتجار، غير أننا نعتقد أنها قد بلغت حدًا هائلًا، وأسهمت في إرساء الهيمنة السياسية لهذه الفرقة بدءًا من عام ١٦٧٠، مثلها في ذلك مثل المبالغ التي تتم جبايتها من المقاطعات المختلفة.

كيفية جمع ضرائب التركات

حين يتوفى أحد التجار أو الحرفيين الواقعين تحت حماية إحدى فرق الأوجاقات، تعتمد سلطات الأوجاق المعنى (الكتخدا ذاته إذا ما كانت التركة كبيرة الحجم) إلى إرسال جاويش لوضع الأختام "بول" على منزل المتوفى وحنوته؛ ويبدو أنه كثيرًا ما كان يرسل أوجاقا الانكشارية والعزب جاويشًا يمثل كلاً منهما بغية ضمان حسن سير أعمال التصفية، حيث كان معظم الأفراد المتعلقين بالقسمة العسكرية ينتمون إلى هاتين الفرقتين. وبعد الانتهاء من تصفية التركة، يقوم الجاويش برفع الختم من على منزله وديكانه. وكان القاضى يتولى مهمة تقدير قيمة ممتلكات المتوفى وبيعها في حضور أحد ممثلى الأوجاق- إذا ما كان الأمر يستحق

العناء - وبمشاركة شيخ الطائفة الذي يصاحبه الكتخدا أو النائب، أو يحضران بدلاً منه^(١).

وكانت استقطاعات التركة تشمل الممتلكات العقارية، والنقود السائلة، والبضائع والسلع المخزونة، والأدوات الحرفية، والماشية، والمسكن، والحانوت، والحواصل؛ وفي حالات كثيرة، لم تكن العقارات تدخل في إطار تصفية التركات أو تخضع للرسوم المفروضة^(٢).

وكان هناك العديد من الرسوم المخصصة التي يتعين دفعها للقاضي ومعاونيه؛ مثل "رسم قسمة المخلفات"، و"قلمية البرانية"، و"الكتابة"، و"حق طريق جوخدار"، و"نقل قدم أتباع القسم"، غير أن قيمتها لم تكن ثابتة، لكنها تدور في فلك نسبة الـ ٢,٥% من قيمة التركة الكلية، وهو ما يزيد قليلاً عن القيمة التي ذكر الرواة أن القاضي يحصل عليها^(٣). وينطبق الأمر ذاته على الرسوم المقررة للأوجاقات، حيث تختلف قيمتها من تركة إلى أخرى؛ وتتضمن بصفة أساسية "عوائد الباب" التي يحصل عليها الأوجاق أو كبار الضباط، وتشكل عادة قرابة عُشر قيمة التركة الكلية. كما يتعين علينا إضافة عدد آخر من الرسوم التي تختلف أعدادها وقيمتها على حد سواء؛ مثل "حق الطريق"، و"نقل القدم"، فضلاً عن رسوم

(١) انظر بصدد كل هذه الإجراءات: المرداشي، ص. ٤١٣. وانظر ما كتبه شابرول بشأن وضع الأختام (Essai sur les mœurs, 489)، حيث ذكر إنه "كان يتم وضع الختم بطريقتين تتمثل إحداها في وضع مسمار داخل قفل الباب، بحيث لا يستطيع أى شخص فتحه دون أن يكسره، بينما تتمثل الطريقة الأخرى في وضع بعض الطمي على القفل ذاته، بحيث يحمل علامة مميزة لا يمكن فتح الباب دون إزالتها". محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٩، ص. ٣٦٦ (١٧٤١)؛ سجل رقم ١٥٨، ص. ٧٤٦ (١٧٤٩)؛ سجل رقم ١٦٢، ص. ١٢٣ (١٧٥١)، سجل رقم ١٨٤، ص. ٣٣٨ (١٧٧٠). انظر كذلك:

- C.C.M., J 572, 4 avril 1719; A.N., Caire B 1 322, 27 septembre 1734; POCKOCKE, Voyages, II, 22.

(٢) انظر على سبيل المثال تركة الخواجة عبد الرحمن الشرايبي التي قدرت قيمتها بـ ١,٢٤٢,٢١٩ بارة تضمنت عقارات بلغت قيمتها ٩٠٠,٠٠٠ بارة، في حين استقطعت الانكشارية منها ٣٠,٣٠٠ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٥١، ص. ٤٤١، ١٧٤٢).

(٣) لقد ذكرنا في مقدمة الكتاب أن حسين أفندي قد ذكر أن نسبة الرسوم المقررة للقاضي بلغت ٢% (SHAW, Ottoman Egypt, 67).

"الخدمة" و"الكتابة" التي يحصل عليها أتباع الأوجاق: الجاويش، والقابجي، والخليفة، والحمّار، والسراجون... إلخ^(١). ولنذكر على سبيل المثال بيانات القائمة التالية التي تتضمن رسوم شركة أحد تجار البن عام ١٧٧١، وهو مصطفى البرلى الذي كان يتبع فرقة المستحفظان:

حجم الشركة الإجمالي	١١٤,١٦٩ بارة
عوائد باب المستحفظان	٢,٣٠٠ بارة
قيمة صايل مصطفى أوده باشى المستحفظان	٢٥,٥٠٠ بارة
قيمة صايل سليمان الكتخدا القائم بهذه الأعمال	٣٤,٠٠٠ بارة
رسوم خدمة القلعة	٤٢٥ بارة
خادم القلعة	٢٠ بارة
القابجي	٨٠ بارة
نقل قدم القاضي	١٤٠ بارة
نقل قدم الكتبة	٢٠٠ بارة
خدمة الرسل	٣٠ بارة
سراجين الكتخدا والممالك وأتباع محمد أفندى	٤,٢٥٠ بارة
خدمة سراج الأوده باشى	١,٠٤٤ بارة
سراج اليمق	٨٥ بارة ^(٢)

وتعد هذه الحالة من الحالات الاستثنائية؛ لأننا بصدد تسعة أنواع من الرسوم التي يتم دفعها لأوجاق الانكشارية وأتباعه وكبار رجاله؛ حيث بلغت قيمتها

(١) كان "الخليفة" أو "القلعة" من الموظفين المعنيين بالشئون المالية. وكان السراجون من الأشخاص الذين ولدوا أحراراً، ويعملون في مجال الحراسة الخاصة.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٨٥، ص. ٤١٠ (١٧٧١).

الإجمالية ٦٧,٧٠٤ بارة، بواقع ٥٩,٤% من حجم التركة الكلى، لكننا نود هنا أن نقف على مدى تعقد هذا الوضع وتقل حجم الاستقطاعات المقررة لصالح فرق الأوجاقات والضباط الذين يسيطرون عليها.

ويمكن كذلك دفع الرسوم المفروضة للأوجاقات بموجب "وصية" تتضمن قيمة المبلغ المطلوب، وفقا لما ذكره الدرمداشى بصدد تركة حسين كتحدا الدمياطى نحو عام ١٧٣٦. فقد تعمد الخازندار إخفاء نبأ وفاة أميره الذى كان ينتمى إلى فرقة المستحفظان حتى يصير من السناجق، ويحكم قبضته على تركة سيده، وحينما بلغ الخبر أسماع أوجاق الانكشارية، قام بيت المال التابع له باتخاذ الإجراءات المتبعة وإرسال جاويش وقابجى وأفندى إلى بيت المتوفى، حيث تم إخطارهم بأن المتوفى قد ترك وصية للأوجاق، ولا حاجة بالتالى إلى وضع الأختام (حيط ما أوصى للباب بشيء معلوم ما لكم بالختم)^(١). وقد شاع استخدام هذا الإجراء على الرغم من اختلاف نسبة القيمة المقررة بالوصية التى تشكل فى المتوسط ١٠% من حجم التركة الكلى؛ ويمكن توجيه قيمة الوصية للأوجاق بصفة عامة، أو توزيعها بين الأوجاق وعدد من الضباط، مثلما هو الحال بالنسبة للرسوم التى تقطع عادة من التركات. وتتعكس الحالة الأولى من خلال الوصية التى خصصها التاجر أحمد المنزلاوى لأوجاق المستحفظان بأكمله (١٧٤١)، والتى بلغت قيمتها ١٨,٢٥٠ بارة؛ بينما تتعكس الحالة الثانية من خلال الوصايا العديدة التى خلفها تاجر البن عمر العاتكى: ٢٥,٠٠٠ بارة لكتخدا العزب، و ٢٥,٠٠٠ لإسماعيل كتخدا، و ١٢,٥٠٠ للخازندار التابع له، و ١٢,٥٠٠ لأوده باشى العزب، و ٦,٠٠٠ لبعض رجال الأوجاق، و ٢٥,٠٠٠ على سبيل الصايل لاختيارية العزب، بواقع مبلغ كلى قوامه ١٠٦,٠٠٠ بارة من إجمالى التركة التى بلغت قيمتها ١,٠٥٨,٤٥٧ بارة (١٧٢٢)^(٢).

(١) الدرمداشى، ص.٤١٣.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٩، ص.٣٦٦ (١٧٤١): هناك نص يحمل عنوان "فى نظر عوائد باب المستحفظان" (وكذلك فى محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨٧، ص.٤٠٨). وفضلا عن هذه الوصية، تم يوم الوفاة اقتطاع مبلغ ٣,٤٢٠ بارة من تركة أحمد الحمزاوى على سبيل "حق طريق جاويش" الانكشارية والعزب، أى انه تم اقتطاع ٢١,٦٧٠ بارة بصفة إجمالية من تركة قوامها ٢٣٩,٢٨١ بارة. وبصدد تركة العتيكى، انظر: محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٠، ص.٣٤٢.

استقطاعات التركات خلال القرن الثامن عشر

عقب فترة طويلة من الاستغلال الشديد الذي امتد على مدار العقود الأخيرة من القرن السابع عشر، يبدو أن سيطرة الأوجاقات- ولا سيّما الانكشارية- على أهل الحرف المختلفة قد أخذت تتراجع في بداية القرن الثامن عشر، وهو ما يتضح لنا من خلال الوقوف على نسبة الاستقطاعات المخصصة لصالح هذه الفرق العسكرية. وعلى صعيد تركات تجار البن والتوابل، اقتطعت الانكشارية ٧,١% من قيمتها بين عامي ١٧٠١ و ١٧١٠، و ٣,٧% بين ١٧١١ و ١٧٢٠، و ٥% بين ١٧٢١ و ١٧٣٠؛ بينما اقتطعت العزب ٧,١% و ٤,٣% و ٩,٣% خلال الفترات ذاتها. وفي ظل غياب المعلومات المختلفة بشأن هذه الظاهرة التي صاحبها تراجع حركة الانضمام إلى فرق الأوجاقات، بوسعنا أن نسوق الأسباب التالية لتفسير هذا الوضع: كثرة الصراعات بين فرق الأوجاقات وتراجع نفوذهم، والهزيمة الشديدة التي منيت بها الانكشارية عام ١٧١١، والتي تبعها انحسار دورهم بشكل نسبي خلال السنوات التالية، وما يؤكد صحة هذا الافتراض هو تجلّي هذا التراجع بصورة واضحة بين عامي ١٧١١ و ١٧٢٠. وبعد انتهاء هذه الأزمة، لم تتمكن الانكشارية من استعادة مكانتها المفقودة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٧٢٥ و ١٧٣٠ على النحو الذي عهدته من قبل، حيث صارت تقتطع ٦,٦% من قيمة تركات أهل الحرف المنضمين إليها من غير تجار البن والتوابل، و ٦,٩% من تركات تجار البن والتوابل. لكن وضع فرقة العزب كان أفضل من الانكشارية، حيث كانت تقتطع ١١,٨% و ٩,٥% من قيمة تركات هاتين الفئتين اللتين أشرنا إليهما أعلاه، وإن ظل رجال الانكشارية يحكمون سيطرتهم على أهل الحرف، ولاسيما كبار تجار البن؛ وهو ما يتضح لنا من خلال الأرقام التالية: من إجمالي ١٢٨ شركة استطعنا التوصل إليها بين عامي ١٧٢٥ و ١٧٣٠ (بلغ حجمها الإجمالي ١٤,٥٩٠,٨٦٧ بارة)، كانت الانكشارية تحكم قبضتها على ٤٦ شركة (بلغ حجمها الإجمالي ١٠,٥٦٠,٢٣٧ بارة)، حيث استقطعت منها ٧٢٢,٥٥٣ بارة (٦,٨%)؛ بينما فرض العزب سيطرتهم على ١٨ شركة (بلغت قيمتها الإجمالية ٢,٦٥٧,٨٣٤ بارة)، واقتطعوا منها ٢٦٧,٢٤٨ بارة (١٠%)؛ وكان هناك ٢٤ شخصًا ينتمون

إلى بقية الفرق الأخرى أو لم يتم التعرف بدقة على الفرق التي يتبعونها، حيث بلغ إجمالي تركاتهم ٥٧٣,١٠٠ بارة تكاد تكون قد سلمت من تلك الاستقطاعات التي بلغت في هذه الحالة ١,١٠٥ بارة.

وعلى الرغم من تفوق فرقة العزب، فإن الانكشارية كانت تتمتع بالجزء الأكبر من المنافع الناجمة عن انضمام الحرفيين والتجار للفرق العسكرية؛ لأنها كانت تجمع وحدها ٧٢,٦% من إجمالي الاستقطاعات التي تفرضها الأوجاقات على التركات، في حين تجمع فرقة العزب النسبة المتبقية. وعقب فترة طويلة من التنافس الشديد، صارت فرقتا الانكشارية والعزب تقفان سوية المنافع الناجمة عن استغلال سكان القاهرة، حيث كان يتم توجيه استقطاعات التركات لصالح هاتين الفرقتين، دون النظر للفرقة التي ينتمي إليها المتوفى^(١). ومن هنا أيضًا انبثق ذلك الإجماع في المواقف إبان انتشار الوباء الشديد الذي ضرب سكان القاهرة عام ١٧٣٦، حينما احتفظ عثمان كتحدا قائد الانكشارية لنفسه بتركات بعض رجال فرقته وعدد من تجار البن والتوابل، وهو الموقف ذاته الذي تبناه يوسف كتحدا البركاوى قائد العزب، حينما بسط يده على تركات بعض رجال فرقته وعدد من أرباب الحرف^(٢).

وخلال السنوات التالية التي أعقبت عام ١٧٣٠، استقام مجددا وضع الانكشارية على الصعيد السياسي، حيث أنهك البكوات في الصراع الطويل بين حزب شركس بك وحزب زين الفقار بك. وامتد تحسن الأوضاع ليشمل الوضع الاقتصادي، حيث بلغت نسبة استقطاعات الانكشارية من أصول تركات تجار البن المنضمين إليهم (٢٤ من إجمالي ٣٢ تاجرًا خلال عشرين عامًا) ٨,٣% بين عامي ١٧٣١ و ١٧٤٠، و ٩,٤% بين عامي ١٧٤١ و ١٧٥٠. وشملت هذه الدراسة ٢٠٨ تركة بين عامي ١٧٤٧ و ١٧٥٦، حيث بلغ حجمها الإجمالي ١٩,٢٦٤,٩١٥ بارة، في حين امتدت سيطرة الانكشارية لتشمل ٨٧ تركة تبلغ قيمتها الإجمالية

(١) تم استقطاع ثلاثة مبالغ مالية من تركة تاجر البن حسن الشويخ عام ١٧٢٧ لصالح الانكشارية (١٨,٢٠٠ بارة)، والجمالية التي ينتمي إليها المتوفى (١٢,٨٠٠ بارة)، والعزب (٣٦٦ بارة): محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٧، ص ٥٧١.

(٢) القينالى، ورقة رقم ١٨٣ب. الدمرداشى، ص ٤١٢. الجبرتى، ج ١، ص ١٦٨.

١٣,٤٧٤,٣٣٧ بارة، واستقطعت منها ١,٠٢١,١٤٦ بارة، بواقع ٧,٦% من القيمة الكلية؛ بينما بلغت قيمة استقطاعات العزب ١٥٢,٧٧٧ بارة (٢٣ شركة تخصص أرباب الحرف من غير تجار البن والتوابل). وقد استقطعت فرق الأوجاقات بصفة عامة ١,٣٢٦,٨٦٨ بارة من الشركات التي خلفها الواقعون تحت حمايتهم، بينما بلغت نسبة الانكشارية من هذه الاستقطاعات ٧٧%؛ مما عضد من موقفهم على نحو قوى، ولا سيّما بفضل هيمنتهم على تجار البن والتوابل، على الرغم من أن حجم المبالغ التي كانوا يجنونها تقل كثيراً عما كانت عليه في نهاية القرن السابع عشر.

وكانت هناك بعض التداعيات الطبيعية التي خلفها انحسار سيطرة الأوجاقات على الحرف المختلفة الذي تناولنا أعراضه المختلفة منذ الفترة التي سبقت عام ١٧٦٠، حيث انخفضت أعداد الحرفيين والتجار الذين تطبق عليهم هذه الاستقطاعات، وانخفضت بطبيعة الحال نسبة الاستقطاعات ذاتها. وعندما كانت فرقة المستحفظان تضم أربعة تجار للبن من إجمالي سبعة تجار بين عامي ١٧٥١ و ١٧٦٠، صارت تضم ثلاثة من إجمالي تسعة تجار بين عامي ١٧٦١ و ١٧٧٠، في حين لم يعد يتبعها أي من هؤلاء التجار من جملة ١٢ تاجرًا بين عامي ١٧٧١ و ١٧٨٠ أو من جملة ١٠ تجار بين عامي ١٧٨١ و ١٧٩٠، والتحق بها أخيراً تاجر واحد فقط من إجمالي ١١ تاجرًا بين عامي ١٧٩١ و ١٧٩٨. وخلال تلك الفترات الخمس التي تمتد كل منها على مدار عشرة عقود، بلغت على التوالي نسبة الاستقطاعات الموجهة لصالح الأوجاقات ٦,٥%، و ١,٧%، و ٠,٥%، و ٠,٥%، و ٠,٦% من إجمالي قيمة شركات تجار البن. وفيما يخص أرباب الحرف من غير تجار البن والتوابل خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨، بلغ متوسط ما استقطعتة الانكشارية ٤,٥ من مجموع شركات ٣٧ شخصًا من الحرفيين والتجار الذين التحقوا بهذه الفرقة (من إجمالي ٤٤٣ شخصًا)؛ وخلال الفترة ذاتها، بلغ متوسط المبالغ التي استقطعتها العزب ٦,٧% من قيمة شركات ١١ شخصًا انضموا إليها. ومن مجموع الشركات التي تضمنتها هذه الدراسة بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨ (والتي بلغت قيمتها الإجمالية ٨٦,٦٢٢,٤٤٥ بارة)، لم تجمع الانكشارية سوى ٢١٣,٠٥٤ بارة، ولم تجمع العزب كذلك سوى ٣٦,٣٣٣ بارة. وهكذا، نضب تمامًا نبع الموارد المالية الذي طالما تدفق في خزائن رجال الأوجاقات وضباطها في

نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. وتحولت جميع المنافع التي يمكن حصدها من استغلال الحرفيين والتجار لتسير باتجاه بكوات القاهرة الذين حلت سلطاتهم السياسية محل سلطة الأوجاقات.

ج. حماية الأوجاقات لأهل الحرف المختلفة

إزاء كل هذا الاستغلال الذي أوضحنا مدى حدته، أسفرت حماية الأوجاقات للتجار عن عدد من المنافع الملموسة التي تفسر إلى حد ما أسباب أهمية هذا النظام القائم على علاقات محددة.

المكاسب المالية والإعفاء من السلطة القضائية

يبدو أنه خلال القرن السابع عشر على الأقل، كان الالتحاق بالأوجاقات يشكل لعدد من الحرفيين والتجار نوعاً من الاستثمار الذي يؤدي إلى توظيف أموالهم عن طريق إحدى السبل الشائعة آنذاك؛ فقد كان من الممكن الحصول على "العلوفات" بواسطة دفع ١,٠٠٠ بارة لكل بارة يتم اكتسابها يومياً. ويمكن كذلك زيادة حجم المبالغ المحصلة من خلال إيداع بعض الأموال الإضافية، حيث ذكر دو ماييه أن دفع ٣,٠٠٠ جنيه سنوياً يضمن الحصول على زيادة مقدارها ١,٠٠٠ جنيه سنوياً^(١). ومن هنا، كان شراء العلوفات يشبه إلى حد ما الحصول على الحق في الريع. ويبدو أن أهل الحرف قد استخدموا هذا النظام على نطاق واسع خلال القرن السابع عشر؛ فقد وجدنا العديد من "أرباب العلوفات" من بين الحرفيين والتجار الذين ورد ذكرهم في سجلات القسمة العسكرية، حيث كانوا يمتلكون ثروات متوسطة ومرتفعة، وكان بعضهم من تجار البن؛ وأن لم يحل ذلك دون

(١) A.N., Caire, B 1 313, De Maillet, septembre 1692. SHAW, Financial, 203, 206, 208-210; Ottoman Egypt, 176-8.

بعض صغار الحرفيين، مثل المزين قرّة على الذى امتك حانوتًا بالقلعة، وبلغت قيمة ثروته ١,٤٣٢ بارة عام ١٦٩٤^(١). وبحلول بداية القرن الثامن عشر، بدأت تقل أعداد أصحاب العلوفات، حيث ورد اسم آخر من يمثل هذه الفئة فى سجلات القسمة العسكرية عام ١٧٢٩. ولعل ذلك يرجع إلى التوقف عن صرف العلوفات لحائزى صكوك الشراء وأشباه العسكر الذين سعوا إلى الفرار من الخدمة العسكرية التى كانت إجبارية بصفة أساسية. وقد قدر دو ماييه أعداد الأهالى الذين انضموا إلى فرقة الانكشارية من أجل الحصول فقط على حمايتها بـ ٦,٠٠٠ أو ٨,٠٠٠ شخص؛ حيث "أكدوا أن رجال الانكشارية الفعليين قد استولوا على رواتبهم"، وأنهم لم يتمكنوا من الحصول على الإعفاءات العسكرية سوى بواسطة شراء بعض الصكوك^(٢). وإذا ما تأكدنا من أن الحرفيين والتجار من رجال الأوجاقات كان يحصلون على رواتب عسكرية وجزء من مخصصات الجنود العينية، فإن هذا الوضع قد صار أمرًا رمزيًا خلال القرن الثامن عشر^(٣).

وانصب اهتمام أهل الحرف الذين يلتحقون بالأوجاقات المختلفة- ولا سيّما أوجاق الانكشارية- على الخلاص من السلطة القضائية بسبب وقوعهم تحت حماية الأوجاق الذى يتبعونه؛ مما يساعدهم على الفرار من العقوبات التى قد تفرضها عليهم سلطة القضاء المدنى. غير أن شيوع حركة الانضمام إلى الأوجاقات منذ نهاية القرن السابع عشر يجعلنا نتساءل عن الحدود الفعلية لتطبيق تلك الإعفاءات على الحرفيين والتجار الملتحقين بهذه الفرق^(٤). غير أن حماية الأوجاقات كانت

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨٧، ص. ٥٣٣ (١٦٩٤).

(٢) A.N., Caire, B 1 313, De Maillet, septembre 1692.

(٣) نكر الجبرتي (ج١، ص. ٢٠٤) أنه فضلًا عن المعاملات التجارية الكبيرة، كان مصدر دخل أسرة الشرايبي يتأتى من "الالتزام"، و"العقار"، و"الجمالية". انظر كذلك: GIBB et BOWEN, Islamic Society; I, 295.

(٤) انظر: GIBB et BOWEN, Islamic Society, I, 63, 183. وانظر بصدد بعض الأمثلة على أسباب الالتحاق بالأوجاقات: مثال ذلك البرجوازي الذى انضم إلى الانكشارية بغية الفرار من ملاحقة دائنيه لدى لوكاس LUCAS فى Voyage, I, 397. وانظر كذلك بشأن خضوع لأشخاص الواقعين تحت حماية الفرق العسكرية لسلطة الكخيا القضائية: THOMPSON, The travels, III, 390. وبصدد الملاحظة نفسها، انظر: POCKOCKE, Voyages, II, 26.

تتيح للحرفيين والتجار التخلص من رقابة الحسبة الشديدة على أقل تقدير؛ وهو ما جعل السلطات تلجأ إلى أغا الانكشارية عند التعرض لأية أزمات اقتصادية.

حماية الأوجاقات لأرباب الحرف

انطوت حماية الأوجاقات- ولا سيما الحماية التي توفرها الانكشارية- على جانب سلبي تمثل في إعفاء الواقعين تحت هذه الحماية من أحكام القانون والعقوبات التي يتعين فرضها بسبب الانتهاكات التي ارتكبوها بأنفسهم؛ وهو ما كان يشكل لهم أفضل تعويض عن الأعباء التي يجب عليهم تحملها من جراء الالتحاق بهذه الفرق، بل جعلهم يسعون نحو هذه الفرق مهما كبدهم الأمر من معاناة. ويمكن أن نقف بجلاء على حقيقة هذا الأمر من خلال الإطلاع على نص لوكاس المذكور أعلاه بشأن "الحمايات العامة" و"الحمايات الخاصة"^(١). وانطلاقاً من هذا الوضع، نجد أن نظام الحماية، أي الاستغلال المنظم نسبياً لأرباب الحرف، كان يقابله نوع من "التأمين" الوقائي إزاء أعمال العنف وحالات الابتزاز التي يمكن أن يتعرض لها أفراد الرعية على يد الطبقة الحاكمة.

غير أنه لا يمكن الجزم بفاعلية هذا التأمين الوقائي على نحو كامل؛ لأن اهتمام العسكر كان ينصب بصفة أساسية على زيادة موارد دخلهم، بحيث لم يكن هناك ما يحول دون تحقيق أهدافهم. لكن يتعين علينا توضيح حقيقة ما ورد ذكره في الحوليات، من أن أكثر الانتهاكات جسامة كانت تقع من قبل الباشا خلال القرن السابع عشر، ودارت أحداثها قبل عقد مثل هذه العلاقات بين الأوجاقات وأرباب الحرف: قمع مصطفى باشا لتجار البن وعزله لهذا السبب (١٦١٩)؛ ورماية* النظرون المفروضة من قبل حسين باشا (١٦٢٠)؛ والرماية المفروضة من قبل إبراهيم باشا الذي أقدم على ابتزاز تجار البن وشيوخ الأسواق المختلفة (١٦٢٢)؛

(١) LUCAS, Voyage (1714), II, 68. FOURMONT, Description, 77.

* الرماية هي إجبار التجار على شراء سلعة ما على الرغم من عدم الحاجة إليها وركود سوقها (المراجع).

ورماية النحاس الذي أرسله السلطان إلى أحمد باشا الذي فرضها بدوره على أهل الحرف والأسواق، واشتهر باسم "رامى النحاس" (١٦٣٤)؛ وإلزام أهل الحوانيت بتقديم الهدايا لرجال حسين باشا خلال الأعياد (١٦٣٦)؛ وفرض العديد من الضرائب الجائرة من قبل محمد باشا الذي استهدف عددًا من الحرفيين ولا سيّما الحريرية (١٦٣٨)؛ والعديد من المظالم التي رفعها مقصود باشا فيما بعد (١٦٤٢-١٦٤٤)، والتي أعادها أيوب باشا مرة أخرى (١٦٤٤-١٦٤٦)^(١).

وبصدد حالات العنف التي عانى منها الحرفيون وأرباب الحوانيت على مدار القرن السابع عشر وفي بداية القرن الثامن عشر، نجد انتهاكات جسيمة وحالات تمرد عارم أقدمت عليها فلول القوات "غير المصرية"، فقد تفجر غضب العسكر عند مرورهم بمصر عام ١٦١٣، وعمدوا إلى نهب الأسواق عام ١٦٢٧؛ وأغلقت الحوانيت أبوابها لمدة عشرين يومًا وقت إرسال ٣,٠٠٠ رجل إلى بغداد عام ١٧٣٣ بسبب التوتر الشديد الذي خيم على المدينة؛ كما أثارت الكتائب التي أرسلها الباشا إلى الباب العالي العديد من القلاقل، مثلما حدث عام ١٧١٧ حينما أقدم ٣,٠٠٠ شخص من رجال الانكشارية الذين طلبهم السلطان على نشر الفوضى بالقاهرة قبل رحيلهم، بل الإقدام كذلك على جرائم القتل والسرقه "دون عقاب في وضح النهار، بحيث اضطرت الحوانيت إلى إغلاق أبوابها على مدار شهر كامل"^(٢). وكثيرًا ما دفع الحرفيون وأهل الحوانيت بالقاهرة ثمن الأزمات السياسية والعسكرية التي عصفت بالمدينة خلال تلك الفترة: نهب الأسواق خلال ثورة العسكر ضد الباشا عام ١٥٨٩؛ وتدمير الحوانيت خلال النزاع الذي اندلع بين الانكشارية وفرق الأوجاقات الست عام ١٧١١^(٣). وكان الحذر هو الدافع وراء

(١) ابن أبي السرور، ورقة رقم ٤٢، أ، ٦٤، ب، ٦٦، ب، ٧٢، أ، ٨٠. المختصر، ورقة رقم ٤١، ب، ٤٥، ب، ٤٨. المرعي، ص. ٤٠٩، ٤١٦، ٤٣٢. باريس ١٨٥٤، ورقة رقم ١٤٥، أ، ١٥٠، أ، ١٦٧، ب، ١٦٩. الإسحاقى، B.M، ٤٥٨٢، ٢٤٣. ب. زبده، ورقة رقم ٦، ب، ٧، ب، ٨. أحمد شلبي، ورقة رقم ١٥، ب، ١٧، ب، ١٨. انظر كذلك: BLOUNT, Voyage, 53. MARCEL, Histoire de l'Egyote, 215.

(٢) باريس، ١٨٥٤، ورقة رقم ١٢٨. ب. الإسحاقى، B.M، ٤٥٨٢، ورقة رقم ٢٣٦-ب-٢٣٧. أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٣٩. انظر كذلك: A.N., Caire, B 1 318, 18 mars 1717.

(٣) ابن أبي السرور، ورقة رقم ٢٨. أ. الجبرتي، ج١، ص. ٤٠.

إغلاق الحوانيت والأسواق خوفاً من اندلاع بعض الأحداث الجسيمة، مثلما حدث عام ١٧٠٩ حينما اشتد التوتر بين الأوجاقات، وشاع الخوف من وقوع النزال بينهما؛ مما دفع أهل الحوانيت إلى إغلاق دكاكينهم، وأخذ العسكر يجوبون الأسواق خوفاً من شيوع الفوضى. وفي عام ١٧٢٠، اشتد الخوف من اندلاع حرب أهلية بسبب العداء القائم بين شركس بك وإسماعيل بك: " فقد ذكر لومير أن حالة من الاضطراب أحاطت بفرق الأوجاقات، وجعلت أفراد الرعية في حالة تأهب دائم، حيث أغلقت أبواب الحوانيت، وتم نقل كل ما يوجد في خان الخليلي". وكان عام ١٧٢٥ من السنوات التي شهدت قلاقل شديدة أدت إلى إغلاق "البازارات والحوانيت" مرتين... إلخ^(١).

غير أنه يبدو أن كل هذه المظاهر قد انخفضت حدتها نسبياً خلال الثلث الأخير من القرن السابع عشر وفي بداية القرن الثامن عشر، حينما بدأت تتوثق العلاقات بين الأوجاقات وأهل الحرف. ويبدو أيضاً أن الثمن الباهظ الذي يتكبده الحرفيون والتجار مقابل الحصول على حماية الأوجاقات كان يضمن لهم الحصول على بعض السكينة التي صاحبت حالة من الازدهار عادت عليهم بمنافع كثيرة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٦٧٠ و ١٧٠٠.

وتزخر الحوليات بالعديد من الأمثلة التي تحمل دلالة خاصة بشأن تدخل فرق الأوجاقات لصالح الواقعين تحت حمايتها. فقد وصل أحمد باشا إلى القاهرة عام ١٦٧٥، وأراد فرض بعض المظالم على المساكن والحوانيت والطواحين؛ لكن العسكر اجتمعوا بالرميلة، ونجحوا في قتل عبد الفتاح أفندي المحرض الرئيسي على مثل هذه الأشياء، وطالبوا بضرورة عزل الباشا الذي رضخ لمطالبهم عند التهديد بقيام ثورة تضم رجال الأوجاقات والعامّة، ثم غادر القلعة في فبراير عام ١٦٧٦. وقد أفاد من هذا الموقف عبد الرحمن باشا حينما قرر بعد مرور عامين جمع ضريبة يومية من المزينين مقدارها بارة واحدة؛ مما جعل رجال الانكشارية يتوجهون إلى الديوان، ويوضحون أن هذا الإجراء لم يسبق له مثيل؛ فأثر الحاكم

(١) الجبرتي، ج١، ص. ٣٤-٣٥. انظر كذلك:

- A.N., Caire, B 1 319, décembre 1720. A.N., Alexandrie, B 1 101, 15 août et décembre 1725.

التراجع عن موقفه بدلاً من مواجهة العقاب الجماعي الذي قد يفرضه عليه الأوجاق (ديسمبر ١٦٧٨)^(١). وفي عام ١٦٩٧، شعر تجار البن والتوابل بالخوف على مشروعاتهم المالية بسبب تهديدات إسماعيل باشا ويوسف اليهودي؛ مما جعلهم يمارسون ضغوطاً على الأوجاقات من أجل التدخل لصالحهم. وطالب العسكر بضرورة تسليم ياسف، وانتزعه من السجن الذي وضعه الباشا به حفاظاً على حياته، ثم أربوه قتيلاً (أبريل ١٦٩٧). وتوضح هذه الحالات الثلاث أن رجال الأوجاقات قد نجحوا في فرض رغباتهم على عدد من الباشاوات الذين لم يشهدوا بعد تراجع نفوذهم السياسي. وفي بداية القرن الثامن عشر، هبت الانكشارية لمساندة أهالي القاهرة أمام السناجق؛ ففي بداية عام ١٧٢٥، بلغت الأزمة المالية ذروتها، وانتشر القحط والجفاف، وشاعت حالات الابتزاز من قبل رجال شركس بك؛ مما جعل أفراد الرعية يتوجهون بمظالمهم إلى رجال الانكشارية، وقد ذكر أحمد شلبي أنه "حينما تعرض الأهالي لقدر كبير من الظلم الذي سببه أحد السناجق أو أحد كبار رجال الدولة؛ فإنهم قد توجهوا بشكواهم إلى أوجاق المستحفظان" الذي تدخل في هذه المسألة "التي كانت تقع بين أيدي الباشاوات"^(٢). لكن رجال الانكشارية واجهوا هذه المرة عدواً لدوداً، ومحاولاتهم للتدخل باءت بالفشل.

رجال الانكشارية وكبار التجار

عقد الانكشارية علاقات غامضة مع كبار التجار تستند إلى حماية واستغلال التجار الفرنجة أو تجار البن والتوابل من سكان البلاد. فقد سيطروا على جمارك الإسكندرية والقاهرة، وفرضوا وصايتهم على التجار الأجانب الذين كانوا يدفعون لهم مبالغ طائلة. وكثيراً ما أعرب قناصل فرنسا عن تفاخرهم باستغلال الانكشارية لصالحهم خلال القرن الثامن عشر؛ فقد أشار بيلران Pélerin عام

(١) كتاب التراجع، ص. ٧٠٠؛ وسوف نعود مجدداً إلى مسألة الأزمات التي وقعت عامي ١٦٧٦ و١٦٩٧ في الفصل التالي.

(٢) أحمد شلبي، ورقة رقم ١٥٩.

١٧١١ إلى الحصول على مساندة "فرنج أحمد باش أوده باشى الانكشارية الذى كان يتمتع بنفوذ كبير فى هذه البلاد"؛ وأوضح لومير عام ١٧٢١ أن "أوجاق الانكشارية قد استعاد سلطاته السابقة... وصار يوفر لنا الحماية على نحو يستحق الإطراء". وذكر بينون Pignon عام ١٧٣٠/١٧٣١ عثمان كتحدا الانكشارية باعتباره "يعنى الكثير لمصالحنا اليوم"، حيث كانت "البلاد تخضع لحمايته"^(١).

وقد انضم معظم تجار البن والتوابل إلى أوجاق المستحفظان، حيث كانوا يدفعون له ضريبة باهظة تتمثل فى رسوم التراكات والجمارك. وكان رجال الانكشارية بمثابة المدافعين الأشداء عن مصالح هؤلاء التجار الذين تربطهم بهم علاقة وثيقة تقوم على المصلحة المشتركة. وتضمنت سياسة الأوجاق الاهتمام بتجارة الشرق على نحو كبير، بل إن قول دو ماويه لم ينطو على أية مبالغة حينما ذكر أن "الانكشارية كانوا يتحركون بدافع حصد المكاسب وتحقيق مصالحهم التى كانت هدفاً لجميع اجتماعاتهم"^(٢). كما تناول مشروع المعاملات التجارية المباشرة بين فرنسا والهند باتجاه مصر عام ١٦٩٨، حيث قوبل بعداء شديد من قبل كبار تجار البن والتوابل "الذين كانوا فى معظمهم من رجال الانكشارية أو العزب، أو حتى يقعون تحت حماية هذه الأوجاقات، وهى الحماية التى اشتروها بفضل مكاسب هذه التجارة"^(٣). وقد أثارت هيمنة الانكشارية على تجارة البن غضب فرق الأوجاقات الست خلال أزمة عام ١٧٠٩، فقد "جعل رجال الانكشارية تجار البن من الألداس الخاضعين لحمايتهم، وتعمدوا إخفاء البن بحيث لا يحق لأحد المتاجرة فى هذه السلعة باستثناء التجار التابعين لهم فقط"^(٤). ولم تتغير الأمور مطلقاً حتى عصر على بك.

(١) A.N., Caire B 1 316, 4 mai 1711. C.C.M., J 572, Le Maire, 5 décembre 1721.
A.N., Caire, B 1 320, 29 juillet 1730; 321, 27 février 1731.

(٢) A.N., Caire B 1 313, 2 juillet 1697.

(٣) DE MAILLET, Mémoire sur le commerce, 136 a. LE MASCRUER, Description de l'Egypte, II, 202.

(٤) الدمرداشى، ص. ١٣١.

ويمكننا الوقوف بجلاء تام على حقيقة علاقة المصالح التي كانت تربط بين رجال الانكشارية وتجار الفرنجة وتجار البن من سكان البلاد، من خلال التعرف على مسألة حظر استيراد البن التي سبق أن تطرقنا إليها عند تناول التجارة الخارجية لمصر. في إطار الجهود المبذولة من أجل إتمام المعاملات الخاصة بتجارة البن في الخفاء، اصطدم القناصل بمعارضة الباشاوات، وإن كانت معارضة ظاهرية على أقل تقدير، لأنهم كانوا يتغاضون أحياناً عن هذا الوضع مقابل الحصول على بعض المبالغ المالية، وإن كانوا يحصلون بصفة عامة على مساندة تجار البن المحليين ورجال الانكشارية الذين يجنون ربحاً طائلاً من هذه التجارة. وظل حماس بعض قادة الانكشارية مشتتلاً نظير الحصول على بعض المنح والعطايا التي اتخذت شكل ضرائب شبه منتظمة. ونحو عام ١٧١٠ الذي شهد ذروة نفوذ إفرنج أحمد، تكشف بجلاء تام طبيعة علاقة الانكشارية بالتجارة الخارجية؛ فقد نجح بيلران عام ١٧٠٨ في إقناع كتحدا الانكشارية باتخاذ بعض التدابير "تحت زعم النفع الكبير الذي يمكن أن تحققه حرية تجارة البن"؛ وذكر القنصل في فترة لاحقة أن "إفرنج عبد الله أغا" قد "انضم إلينا". وكانت هناك بعض حالات "جباية الضرائب" التي تتم بصورة سرية، لكنها توقفت بسبب أحداث عام ١٧٠٩. وأثار الحظر المفروض شكوى العديد من تجار البن ورجال الجمارك، غير أن تقديم بعض "المنح والعطايا" كان يفضى إلى تمرير البن "خلسة"؛ فقد كتب بيلران في الرابع من مايو ١٧١١ بشأن إحدى هذه العمليات التي تخص "إفرنج أحمد". وقد تراكمت الضغائن ضد رجال الانكشارية بسبب موقفهم من تلك المضاربات التجارية التي أدت إلى ارتفاع أسعار البن، كما حقد عليهم الكثيرون بسبب المكاسب الهائلة التي حصدها من حماية التجارة الدولية؛ مما أسفر عن وقوع أحداث عام ١٧١١، واستبعاد الإفرنج أحمد. واستشرى الضعف في أوجاق الانكشارية بعد هذه الأزمة، غير أنه لم يكن هناك ما يحل دون استمراره في المعاملات الخاصة بتصدير البن، في ظل المساندة القوية من قبل ضباط الانكشارية الذين يحصلون على التعويضات المناسبة، وتغاضي بعض الباشاوات عن هذا الوضع، على الرغم من الخطابات "الغاضبة" التي كان يرسلها الصدر الأعظم الذي أمر الباشا عام ١٧١٤ على سبيل المثال بعدم وضع جمارك الإسكندرية ورشيد ودمياط في أيدي زمرة من "المتواطئين" الذين ينتهجون "سلوكاً خسيساً" يتمثل في

إخراج السلع المحظورة، وهو يعنى بالطبع رجال الانكشارية. وقبل حلول العقد الممتد بين عامي ١٧٦٠ و ١٧٧٠، ظل أوجاق الانكشارية يتمتع ببعض السلطات في مدينة القاهرة؛ مما جعله يواصل اهتمامه بتجارة التوابل والبن، وحصد الأرباح التي مكن له أن يجنيها بصورة منتظمة أو غير منتظمة^(١).

وتتضح كذلك طبيعة العلاقة بين الانكشارية وتجار البن من خلال الحدث الذي وقع عام ١٧٢٢، وجعلهم يقفون في مواجهة الباشا. فقد تلقى الباشا خلال هذا العام مذكرة "عرض حال" من بعض العلماء وأعيان البلاد المقيمين بالإسكندرية، حيث أعربوا عن استيائهم من قيام التجار الفرنجة بتصدير القمح والأرز والبن رغم الحظر المفروض على هذه السلع من قبل السلطان والباشا؛ وكانت هناك وثيقة حررها عابدين أفندي كتحدا الباشا، وتحمل أختام هؤلاء الأشخاص الذين أوضحوا بها تواطؤ العديد من أمراء القاهرة الرئيسيين مع التجار الأجانب، مثل شركس بك ومصطفى كتحدا باشا اختيار المستحفظان. غير أن الباشا لم يتمكن من اتخاذ أي إجراء ضد هؤلاء الأمراء؛ مما دفعه إلى إدانة الكتحدا التابع له، وأصدر أمراً بإعدامه. وذكر أحمد شلبي أنه حينما انتشر نبأ إعدام كتحدا الباشا لأنه أرسل الغلال إلى بلاد الفرنجة، قرر تجار البن والتوابل التخلي عن هذه المعاملات، مما أدى إلى انخفاض الأسعار؛ وهو ما يؤكد أن تصدير السلع الغذائية إلى أوروبا كان السبب الرئيسي في انتشار حالة القحط، ويوضح كذلك أسباب معاناة السكان وممثلهم لمثل هذه المضاربات التجارية التي انخرط فيها رجال الانكشارية^(٢).

ارتبط رجال الانكشارية وتجار البن بعلاقات متعددة ووطيدة، حتى ساد الانطباع نحو نهاية القرن الثامن عشر بأن هذين الطرفين يشكلان طبقة اجتماعية واحدة؛ فخلال إحدى الجلسات التي عقدها الفرنسيون بالديوان، أعلن الوكيل أن "الأوجاقات على كل حال منسوبون للغنى"^(٣).

(١) A.N., Caire B 1 316 (1708). C.C.M., J 570, 5 janvier 1709. A.N., Caire, B 1 316, 19 novembre 1709, 4 mai 1711; B 1 317, 17 juillet 1714.

(٢) أحمد شلبي، ورقة رقم ١١٢ب-١١٣أ.

(٣) Recueil des séances, 6a.

٣. التقاء مصالح الطبقة الحاكمة ومصالح التجار

التقت مصالح عسكر الأوجاقات وبعض أرباب الحرف بشكل أسفر عن انعقاد علاقات وطيدة تفوق في قوتها العلاقات التي ذكرناها للتو، والتي تستند إلى مبادئ الحماية والاستغلال. فإن القوى المختلفة لم تكن لتتقنع بجنى مكاسب الأنشطة الاقتصادية الحضرية عن طريق عدد من الوسطاء؛ حيث رغبت في متابعتها بصورة مباشرة، وانخرطت في المعاملات المختلفة ولا سيّما المضاربات التجارية. كما شارك عدد من التجار الطبقة الحاكمة في استغلال البلاد بواسطة المقاطعات الزراعية والحضرية.

أ. الطبقة الحاكمة والأنشطة الاقتصادية

ضعف التشجيع الرسمي للأنشطة الاقتصادية

انصب اهتمام حكام مصر على استغلال موارد البلاد دون الانشغال بحجم النفع الذي يمكن تحقيقه من خلال تبني التنمية الفعلية.

إلا أن السنوات الأولى من الحكم العثماني كانت تعكس بالفعل وضعًا استثنائيًا؛ لأنه على مدار القرن السابع عشر بأكمله وعند بداية القرن الثامن عشر، تبني حكام القاهرة نشاطًا بناءً استهدف بصفة أساسية مراكز النشاط التجاري بين الولاية العثمانية الجديدة ومقر الإمبراطورية الرئيسي، وهو ما يتجلى من خلال إنشاء العديد من التجمعات التجارية (الأسواق والوكالات) التي تمركزت في بولاق ورشيد على وجه الخصوص. وقد عمد سليمان باشا (١٥٢٥-١٥٣٨) إلى بناء أحد المساجد ببولاق إلى جوار الأسواق والوكالات والرباع. بينما أقام محمد علي باشا (١٥٤٩/١٥٥٠-١٥٥٣/١٥٥٤) إحدى الوكالات الكبيرة برشيد. وخلال فترة حكم مصطفى باشا (١٥٦٠-١٥٦٤) تم إنشاء أحد الحمامات ومجموعة من الحوانيت في سوق السلاح. وكان سنان باشا (١٥٦٧-١٥٧٣) من أكثر الشخصيات نشاطًا

فى هذا المجال خلال تلك الفترة؛ فقد أقام مسجدًا كبيرًا ببولاق ما يزال قائمًا حتى يومنا هذا، وأنشأ بجواره سوقًا وربعًا وعددًا من الوكالات التى صارت كلها تحمل اسم سوق السنانية، بل امتد نشاطه إلى الإسكندرية التى أقام بها مسجدًا وسوقًا وعددًا من الحمامات. ثم جاء من بعده حسن باشا الخادم (١٥٨٠-١٥٨٣) الذى أقام إحدى الوكالات ببولاق أمام الترسانة الأسلحة؛ وأحمد باشا حافظ (١٥٩١-١٥٩٥) الذى أنشأ بالضاحية ذاتها وكالة كبيرة تطل على النيل ووكالة أخرى صغيرة وسوقًا ومقهى وأحد الرباع. بينما تركز نشاط محمد باشا (١٦٠٧-١٦١١) فى ميناء رشيد الذى يدين له بوجود إحدى الوكالات ومجموعة متكاملة تضم عددًا من الحوانيت ومقهى وسوقًا للصاغة. وارتبط اسم مصطفى باشا (١٦٢٣-١٦٢٦) بأحد المواسم التى تمتد على مدار ثلاثة أيام؛ لأنه أول من دعا إلى تنظيم هذا الموسم الذى يتجمع خلاله عدد من أهل الحوانيت وأرباب الملاهى على اختلاف أنشطتهم. كما أقام بيرم باشا (١٦٢٦-١٦٢٨) وكالتين ببولاق فى شون الحطب^(١). وهكذا، نرى أن أنشطة الباشاوات خلال تلك الفترة تحظى بأهمية خاصة؛ لأنهم منحوا بولاق ورشيد جزءًا كبيرًا من تراثهم الأثرى، والأجزاء المتبقية من الوكالات الكبيرة فى بولاق بصفة خاصة تقف شاهدًا على حجم الجهد المبذول فى هذا الشأن. غير أن كل هذه الأنشطة قد توقفت قبل نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر بسبب انهيار سلطة الباب العالى وممثليه بالقاهرة.

وصارت السلطة الفعلية فى أيدي الأوجاقات والبكوات الذين عجزوا عن تصميم أو إقامة أى منشآت معمارية تضاهى تلك التى أقيمت فى بولاق. واقتصرت طموحات الأمراء فى أغلب الأحيان على إقامة عدد من المنشآت المتواضعة. غير أن الاستثناء الوحيد يتمثل فى الأمير الفقارى رضوان بك (توفى عام ١٦٥٦) الذى أقام بوسط القاهرة مجموعة متميزة من الآثار جنوب باب زويلة، وتضم ذلك السوق الهائل المغطى الذى تم تخصيصه للقوافين، ويحمل اسم صاحبه (قصبه

(١) المرعى، ص. ٣٣٤، ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٩١، ٤٢٥. ابن أبى السرور، ورقة رقم ٢٢، ٢٩، ٤٦. المختصر، ورقة رقم ٣٢، ٣٤، ٣٥. الإسحاقى، ص. ٢٥٥. انظر كذلك:

- DE SACY, Notices, 178. Paris 1854, 124a, 157b.

رضوان^(١)). ولم تتوافر لدينا سوى معلومات قليلة بشأن السويقة التي يبدو أن لاشين بك هو الذي أقامها بجوار مسكنه ومسجد الحين، حيث كان من ممالك رضوان بك، وتوفي عام ١٦٦٠^(٢). وشهد القرن التالي بعض الحالات النادرة التي عكست الاهتمام الرسمي بتمية الأنشطة الاقتصادية، والتي تتمثل في منشآت على بك بطنطا (القيسارية المعروفة باسم الغورية) وبولاق (قيسارية وخان)؛ وقيصرية إسماعيل بك التي نقل إليها سوق درب الجماميز عام ١٧٨٧^(٣).

المنشآت والممتلكات المخصصة للأنشطة الاقتصادية

انخرط الأمراء بشدة في مباشرة عدد من المضاربات الاقتصادية الفردية، لكن النشاط الصناعي احتل مكانة محدودة للغاية بسبب قلة عوائده. ونادرًا ما كنا نصادف في تركات الأمراء وجود عدد من الأماكن المخصصة للأنشطة الحرفية. ولنذكر في هذا الصدد حسين أغا الذي امتلك مطبخًا للسكر في سوق أمير الجيوش (١٦٨٦)، والحاج على أوده باشي المستحفظان الذي اشترى عام ١٧٣٩ اثني عشر قيراطًا ونصف في أحد مطابخ السكر الواقعة بقنطرة الأمير حسن. كما وجدنا عددًا من الطواحين في أصول تركات بكير أغا (قبل عام ١٧٠٨) ومصطفى (١٧٧٨) اللذين توليا منصب أوده باشي المستحفظان^(٤). وهناك حالات استثنائية أخرى تتمثل في قاعة النسيج التي اشتراها على أوده باشي العزب عام ١٧٠٦، وكانت تضم ١٢ نولاً؛ ومعمل النشا الذي امتلكه صالح الرزاز كتحدا العزب، ومعمل الرخام الذي

(١) انظر بصدد رضوان بك: P.M. HOLT, *Ridwan Bey et Beylicite*, 243-5.

(٢) الجبرتي، ج١، ص٩١، ١٣٩. على باشا، الخطط، ج٣، ص٦٨. انظر كذلك: HOLT, *Beylicite*, 236.

(٣) الجبرتي، ج١، ص٣٨٢؛ ج٢، ص١٥٢.

(٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٩، ص٤٧٧ (١٦٨٦). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، رقم ٣٨٦* (١٧٣٩). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٠٠، ص١٧٤ (١٧٠٨). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ج٤، ص٣٨٩ (١٧٧٨).

اشتراه على أغا الشعراني عام ١٧٩٧، والمصبغة التي امتلكتها زوجة أحمد كتحدا عام ١٧٩٩^(١).

وفي المقابل، ضمت تركات الأمراء عددًا كبيرًا من الأماكن المخصصة للأنشطة التجارية مثل الحوانيت والحواصل التي كانوا يستثمرونها عن طريق تأجيرها للغير. وكانت هذه الحوانيت تقع في أماكن سكن الأمراء ذاتهم، مثل سويقة الزجاج التي قطن بها قيطاس بك وحسن أغا وعثمان كتحدا وإفرنج أحمد وسليمان كتحدا، وكانت تضم ما لا يقل عن تسعة حوانيت^(٢). وكان الأمراء ينشئون في بعض الأحيان الحوانيت التي يستخدمونها في معاملاتهم التجارية؛ مثل لاشين الكاشف الذي أقام عشرين حانوتًا في قطعة أرض تقع أسفل منطقة السلطان حسن، وكان أغا الجمالية السابق وأحد أتباع رضوان الجلفي كتحدا العزب (١٧٥٠)، حيث منح ملكية هذه الحوانيت لزوجته، لكنه استعادها مرة أخرى بعد وفاتها عام ١٧٦٠، وصارت عام ١٧٦٥ وقفًا مخصصًا لصاحبه وأبنائه من بعد^(٣).

وكانت الوكالات هي الشكل التقليدي للأماكن الخاصة بمباشرة الأنشطة التجارية؛ لأنها كانت الأكثر إدرارًا للربح: "كان كبار رجال الدولة يحرصون على استثمار أموالهم في مثل هذه المنشآت التي تعج دومًا بالمارة والبضائع المختلفة" (دو ماييه)؛ "وكانوا يوجهون أموالهم نحو إقامة مثل هذه البنايات التي تعود عليهم بالأرباح الطائلة" (فورمون)^(٤). ومن خلال الاطلاع على قائمة الوكالات الواردة في كتاب "وصف مصر" والوثائق المختلفة، يتضح لنا وجود العديد من الوكالات التي تحمل أسماء الأمراء؛ مثل وكالة عباس أغا ("وصف مصر": 304 G 5)،

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ج١، ص. ٦٣ (١٧٠٦). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٧، ص. ٦٥٥ (١٧٢٦). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، رقم ٢٠٦ * (١٧٩٧). انظر كذلك: Vincennes, B 6 63, 5 juillet 1779.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ج٨، ص. ٧٠٤ (١٧٩٦)؛ ج٥، ص. ٤٩٨ (١٧٨٥).

(٣) أرشيف دار الوثائق بالقلعة، ج٢، ص. ١٦٣ (١٧٥٠)، ص. ١٦٤ (١٧٥٠)، ص. ١٦٥ (١٧٥٠)؛ ج٣، ص. ٢٢٣ (١٧٦٠)، ص. ٢٥٤ (١٧٦٥).

(٤) DE MAILLET, De quelques choses remarquables, 26a. FOURMONT, Description, 65.

ووكالة المرحوم عبد الرحمن أغا المستحفظان في الغورية، ووكالة المرحوم علي أفندي (أمام الموضع رقم 6 161K)، ووكالة المرحوم أحمد الأوده باشي في حي الأمشاطية (G 6 على وجه التقريب)، ووكالة المرحوم علي كتحدا (أو القصبية: 276 L 6)... الخ. وإن لم يكن من الممكن الجزم بأنه قد تم إنشاء كل هذه الوكالات بواسطة الأشخاص الذين وضعت أسماؤهم عليها، فإننا نعتقد أن هذا الأمر ينطبق على معظم الحالات المذكورة. وإنما نعلم جيدًا أن هناك عددًا كبير من الوكالات التي أقامها بعض ضباط الأوجاقات، مثل وكالة البن الكبيرة التي أقامها بالجمالية عام ١٦٧٣ نو الفقار كتحدا المستحفظان. ويمكن أن ذكر كذلك عددًا من الأمثلة الأخرى، مثل الوكالة التي أنشأها يوسف كتحدا العزب عام ١٧٠٤/١٧٠٥ بسوق السلاح، والوكالتين اللتين أنشأهما زين الفقار بك قبل عام ١٧٣٠، ووكالة الجلود التي أقامها بالسروجية أحمد المناع كتحدا المستحفظان، ووكالة الزيت التي أقيمت عام ١٧٧٦ على يد عبد الرحمن أغا المستحفظان^(١). وهناك العديد من الوكالات الأخرى التي امتلكها عدد من الأمراء أو امتلكوا بعض أجزائها بغية استثمارها لصالحهم الخاص، مثل وكالة الكتان ببولاق ووكالة الجاموس اللتين امتلكهما حسن النجدلي كتحدا المستحفظان (نحو عام ١٧١٧)، ووكالة الحسينية التي امتلكها محمد جدك باش جاويش المستحفظان (نحو عام ١٧٢٧)، ووكالة حي صليبية طولون التي امتلكها إسماعيل الرزاز كتحدا العزب بمشاركة الحاج إسماعيل الأسمر (١٧٤٣)، ووكالة بيع الغلال بحي الرميلة التي اشترى بها لاشين الجلفي (أغا المستحفظان السابق) أربعة قراريط عام ١٧٦٥، والوكالة والربع اللذان اشتراهما الأمير مصطفى (كاشف البهنسة السابق) أمام جامع المؤيد عام ١٧٨٥^(٢). وقد وجدنا في قائمة وكالات بولاق التي أعدها الفرنسيون عام ١٧٩٨ عددًا آخر من هذه الممتلكات المنسوبة لكل من: مراد بك وزوجته (وكالة "الفسقية" ووكالة السكر)،

(١) الجبرتي، ج١، ص٩٤. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٣١، ص٤٤٣ (١٧٣١). أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٣٠. الجبرتي، ج١، ص١٤١. علي باشا، الخطط ج٢، ص٣٦. الجبرتي، ج٢، ص٣.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٠٩، ص٤٠٢ (١٧١٧)؛ سجل رقم ١٢٨، ص٥٥٠ (١٧٢٧). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، رقم ٤٥١ * (١٧٤٣)؛ ج٣، ص٢٥٧ (١٧٦٥)؛ وإحدى الوثائق غير المرقمة بتاريخ ٢٨ صفر ١١٩٩/١٠ يناير ١٧٨٥.

وبشير أغا (وكالة "عثمان أغا")، وأحمد كاشف مصطفى بك (وكالة "السباسيلي")، وأيوب بك (وكالة "المرادى")، والوالى إبراهيم بك (وكالة "الدسيسى")، وسليم أغا (وكالة القمح)، وعلى بك (وكالة على بك)^(١).

وتضمنت كذلك هذه الممتلكات التجارية عدداً من الحمامات العمومية التى تدر أرباحاً كبيرة^(٢)، حيث كانت تشكل أحياناً جزءاً كبيراً من تركات الأمراء، مثلها فى ذلك مثل عقود الالتزام. وقد ضمت شركة على أغا من فرقة العزب ثمانية حوانيت بالمناطق الواقعة فى الفحامين وباب السعادة وقنطرة الموسيقى والبنديين والأشرفية وخارج باب زويلة، فضلاً عن عشرة حوانيت أخرى تقع فى عدد من الوكالات المختلفة^(٣). وفى بعض الحالات، كان اهتمام الأمراء بالأماكن المخصصة للأنشطة الاقتصادية يتخذ شكلاً مختلفاً، ويتجلى لنا ذلك من خلال الاطلاع على وثائق دار المحفوظات بالقلعة التى تضمنت نشاط كل من السيدة سلون بنت عبد الله التى أعتقها جاويش المستحفظان عمر شعراوى، وزوجها رضوان كاشف بن عبد الله معتق الأمير ذاته، حيث زاولا أعمالهما الاقتصادية بصورة منفصلة. وحرى بنا متابعة هذا الأمر؛ ففي عام ١٧٨١، اشترى رضوان كاشف أحد أقران الخبز بجوار باب الشعرية (٩,٠٠٠ بارة)، فضلاً عن حصة قوامها ١٤ قيراطاً موزعة بين أحد الرباع وأحد عشر حانوتاً بالقرب من ميدان الغلة (٥٥,٨٠٠ بارة)؛ وفى عام ١٧٨٢، اشترى حانوتين وثلاثة مخازن بالقرب من وكالة القمح (8 E 315) (١,٨٠٠ بارة)، علاوة على ثلاثة حوانيت فى حى ميدان الغلة (١٦,٩٢٠ بارة)^(٤). ثم قامت زوجته سلون بشراء عدد من الأملاك الأخرى، وجعلت من زوجها وكيلاً عنها فى بعض الأحيان؛ فقد اشترت عام ١٧٨٢ وكالة واحدة وثلاثة أقران وطاحونتين وحاصلين وربع بيولاى (١١٢,٥٠٠ بارة)؛ مكاناً آخر عام ١٧٨٥ وخمسة حوانيت فى درب زند الفيل (8 E 306) (٢٩,٧٠٠ بارة)؛ كما اشترت عام ١٧٨٨ ثلاثة حوانيت (١٠,١٧٠ بارة)؛ واشترت كذلك عام ١٧٩١ حانوتين وثلاثة

(١) Vincennes, B 6 11, 15 novembre 1798, Etat des différends ocquels...à Boulac.

(٢) انظر المقال الذى أعدناه تحت عنوان "الحمامات العامة": Les bains publics, 144.

(٣) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ج٦، ص. ٥٤١، ٥٤٢ (١٧٨٧).

(٤) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ج٥، ص. ٤٣٨، ٤٤٠ (١٧٨١)؛ ص. ٤٤٥، ٤٤٦ (١٧٨٢).

حواصل وطابقين في حي بين القصرين (٢٢,٥٠٠ بارة)، بالإضافة إلى حصة قوامها ٢٣ قيراطاً وربع موزعة بين جدك أحد الحوانيت والمستلزمات الخاصة بتحميص وطحن البن في حي الحسينية (٦,٣٠٠ بارة)؛ وامتلكت عام ١٧٩٣ حصة قوامها ١٢ قيراطاً في حانوت أحد القبانية في ميدان الغلة بما يتضمنه من معدات مختلفة (٨,١٠٠ بارة)^(١)؛ كما امتلكت عام ١٧٩٧ مكاناً يضم أربعة حوانيت تقع بالحي ذاته (٢٨,٨٠٠ بارة)، وأخيراً اشترت عام ١٨٠٢ طاحونة لـ"جرش الدريس" ببولاق (٨,١٠٠ بارة). كما حازت السيدة سلون عددًا من عقود الالتزام الزراعي، غير أن نشاطها قد استهدف بصفة أساسية الأنشطة الحضرية التي وقفنا على مدى تنوعها.

وحرى بنا أن نذكر هنا أن بعض أفراد الطبقة الحاكمة كانوا يهتمون بشراء أو إنشاء الأماكن المخصصة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية المختلفة من أجل إقامة المشروعات الدينية أو الخيرية التي تعتمد على نظام الوقف الشائع آنذاك. ونحن هنا أمام ظاهرة معروفة للغاية، ويكفينا الإشارة إلى بعض الأمثلة الدالة عليها؛ مثل عثمان أغا الذي قرر إنشاء جامع الملكة صفية الذي آل للسلطانة التي يحمل اسمها نحو عام ١٦٠٢/١٦٠٣، كما خصص له وقفًا يتضمن مجموعة من المنشآت التي تقع ببولاق، وتضم ١٧ مخزنًا، وأحد المقاهي، و٣٢ حانوتًا، وخمس طواحين، ومصبغة لدبغ جلود الأبقار، ومصبغة لدبغ جلود الأغنام، وإحدى السلخانات، حيث كان يستخدم عائد هذا الوقف لتلبية احتياجات المسجد وصيانته^(٢). كما خصص على كتحدا القيصرلى وقفًا لصالح مسجده بدار التمار الذي انتهى من بنائه عام ١٧٣٥ خارج باب الشعرية، وهو الوقف الذي تضمن إحدى الوكالات، وأربعة قراريط في إحدى المعاصر، وسرجة، وطاحونة^(٣). ونحو عام

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ج٥، ص.٤٥٨ (١٧٨٢)، ص.٤٩٢ (١٧٨٥)؛ ج٦، ص.٥٥٤ (١٧٨٨)؛ ج٧، ص.٦٠٤، ٦١٧ (١٧٩١)؛ ج٨، ص.٦٥٦ (١٧٩٣)، ص.٧٨١ (١٧٩٧)؛ ج١٠، ص.٧٨٧ (١٨٠٢).

(٢) يحمل هذا المسجد رقم ٢٠٠ في تصنيف آثار القاهرة، وقد تم الانتهاء من إنشائه عام ١٦١٠. انظر:

- Bulletin du Comité, XXXII, 1915-1919, rapport de A.Patricolo (p.178).

(٣) أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٤٤. على باشا، الخطط، ج٥، ص.٩٢-٩٣.

١٧٤٣، خصص بشير أغا قيزار عائد وكالة الملايات ببولاك لإقامة بعض المشروعات الخيرية (صيانة المدارس والأسبلة العامة، وكفالة اليتيم، ومساعدة قارئ القرآن... الخ). وأخيراً، نجد محمد بك أبو الذهب الذي أنشأ إحدى المدارس أمام الجامع الأزهر، وخصص لها وقفا يتضمن عدداً من الحوائت تقع أسفل المسجد وأحد أسواق طنطا^(١)، فضلاً عن بعض الممتلكات العقارية. غير أن بعض الشواهد تجعلنا نعتقد أن معظم الحالات الخاصة بتخصيص الأوقاف كانت تهدف إلى الهروب من الضرائب غير المشروعة والمصادرات، تحقيقاً لصالح صاحب الوقف وأبنائه؛ لأن الأهداف الخيرية التي تتضمنها الأوقاف لا يمكن أن تتحقق بصورة كاملة سوى بعد وفاة صاحب الوقف وجميع أفراد أسرته. وهو ما يتضح لنا من موقف رضوان كاشف وزوجته اللذين قررا وقف جميع أملاكهما في ٢٢ محرم ١٢٠٤ الموافق ١٢ أكتوبر ١٧٨٩. وينطبق الأمر ذاته على عثمان الشوربجي الذي قرر نحو عام ١٧٦٥ وقف جميع أملاكه التي تتضمن تسعة مساكن وأربعة حوائت ومخزنين لصالح العبيد الذين يملكهم، ويصبح بعد وفاة جميع أبنائهم من الأوقاف المخصصة لصالح ضريحي الإمام الشافعي والسيدة نفيسة وبعض المنشآت الدينية الأخرى؛ وبعد مرور خمس وثلاثين عاماً من تخصيص الوقف، آلت الأمور بأكملها إلى محمد الشوربجي معتق عثمان الذي تزوج أرملة، وصار يحتكم على جميع الأرباح^(٢).

الانخراط مباشرة في المعاملات التجارية

اشترك عدد من كبار رجال الدولة بشكل مباشر في مزاولة النشاط التجاري من خلال مباشرة تجارة البن والتوابل التي كانت تدر ربحاً هائلاً دفع الضباط إلى محاكاة من يمارسون هذه التجارة؛ وازدادت الأمور يسراً بسبب العلاقات الوطيدة التي عقدها رجال الأوجاقات مع كبار التجار، فضلاً عن

(١) الجبرتي، ج١، ص٤١٩. انظر كذلك: Vincennes, B 6 61, 8 janvier 1801.

(٢) Vincennes, B 6 50, 19 août 1800.

العلاقات التي تربطهم- وخاصة رجال الانكشارية- بالحاميات العسكرية فى الحجاز.

وقد زاول عددٌ من الضباط هذه التجارة- وإن لم يكن ذلك بصفة دائمة- خلال رحلاتهم بالبحر الأحمر أو إقامتهم فى الحجاز؛ وهو ما يفسر أسباب وجود كميات هائلة من البن والتوابل فى أصول تركاتهم. ففى عام ١٦٧٤، خلف مصطفى كتحدا ١٢٠ قنطاراً من البن الذى بلغت قيمته ١١٣,١٠٧ بارة، فى حين قدرت قيمة تركته بـ ٨١٧,٧٧٥ بارة؛ كما خلف أوده باشى المستحفظان فى تركته كميات من البن والتوابل بلغت قيمتها ٢٣,٧٥٨ بارة عام ١٦٧٧، فى حين قدرت قيمة تركته الكلية بـ ٥٨,٤٣٨ بارة؛ وخلف باش جاويش المستحفظان مصطفى (١٦٧٨) ٢٤٦,٧٦٧ بارة من إجمالى ١,٠٣٤,٣٧٠ بارة؛ وترك كتحدا المستحفظان إبراهيم (١٦٧٨) ٥٠,٨٧٢ بارة من إجمالى ٢٤٩,٨٢٢ بارة؛ بينما ترك كتحدا المستحفظان محمد (١٦٨٢) ٢٨٤ قنطاراً من البن تبلغ قيمتها ٢٩٧,٦١٦ بارة من إجمالى شركة قوامها ١,١٣٧,٤٥٧ بارة؛ وخلف سليمان كتحدا المستحفظان (١٦٨٦) ٨٥ قنطاراً تبلغ قيمتها ٨٤,٧٥٢ بارة من إجمالى ٩١٨,١٦٠ بارة؛ فى حين ترك كتحدا المستحفظان محمد الحبشلى (١٦٨٨) كميات من البن قدرت بـ ٣٤١,٢٤٨ بارة من إجمالى ١,١٤٦,٩٢٦ بارة؛ وخلف كتحدا المستحفظان سليمان كرجى (١٦٩٠) ٢١٣,٢٨٩ بارة من إجمالى ٣,٠٢٠,٥٣٩ بارة؛ وترك كتحدا العزب أحمد (١٧٠٧) ٢٦٦,٣٩٠ بارة تشكل قيمة كميات من البن بالقاهرة والسويس من إجمالى شركة قوامها ١,٨٢٢,٤٧٥ بارة؛ وخلف أحمد أغا الكركولى أحد رجال المتفرقة (١٧١٤) ٢٣٨,٤٩٩ بارة هى قيمة كميات من البن والتوابل من إجمالى شركة قدرت بـ ٣٢٥,٤٧٤ بارة، وأخيراً خلف أمير العزب إبراهيم شوربجى الصابونجى (١٧١٩) ٣٧٦,١٧٦ بارة فى حين قدرت قيمة تركته فى سجلات المحاكم بـ ٣,٩٥٢,٨٦٨ بارة...^(١) إلخ. ولم تُغيّر الأمور

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧١، ص. ٣٥٢ (١٦٧٤)؛ سجل رقم ٧٣، ص. ٢٥٧ (١٦٧٧)؛ سجل رقم ٧٤، ص. ٢٤٥ (١٦٧٨)؛ سجل رقم ٧٤، ص. ٢٢٤ (١٦٧٨)؛ سجل رقم ٧٧، ص. ٩ (١٦٨٢)؛ سجل رقم ٨٠، ص. ٩١ (١٦٨٦)؛ سجل رقم ٨١، ص. ١٦٠ (١٦٨٨)؛ سجل رقم ٨٣، ص. ٩٣ (١٦٩٠)؛ سجل رقم ٩٩، ص. ٢٠٣ (١٧٠٧)؛ سجل رقم ١٠٥، ص. ٣٩٢ (١٧١٤)؛ سجل رقم ١١٥، ص. ٣٠١ (١٧١٩).

على نحو كبير فيما بعد، غير أن العقود الأخيرة من القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر كانت أكثر الفترات التي شهدت اهتمام الضباط الشديد بمزاولة هذه التجارة التي بلغت أوج ازدهارها آنذاك، ولا سيّما في ظل العلاقات الوطيدة المبرمة بين أوجاق الانكشارية وتجار البن والتوابل.

كما اشترك بعض المتنفذين بالقاهرة في تجارة البن عن طريق بواسطة السفن المختلفة التي كان امتلاك بعض أجزائها يشكل نوعاً آخر من الأنشطة التجارية. فقد ذكر تيفونو عام ١٦٥٧ أن "حلى بك" قد امتلك سفينتين كانتا تجوبان البحر الأحمر، وأضاف قائلاً إن "العديد من السفن كانت تخص بعض بكوات مصر"^(١). وتؤكد وثائق المحاكم صحة هذا القول، فقد ورد بها أن جوريجى العزب حسن أغا قد امتلك حصة قوامها نصف سفينتين، حيث كانت إحداهما بجدة عند تصفية تركته عام ١٦٨٢؛ كما اشترى أمير الحج إبراهيم بك ثلث سفينة كانت تتضمنها شركة أحد رؤساء المراكب؛ وفي عام ١٦٩٨، باع محمد بك سفينتين لحسين باشا مقابل ١,٢٥٠,٠٠٠ بارة؛ وفي عام ١٧٣٥، اشترى على بك الكبير حصة قوامها تسعة قراريط (٥٠٩,٣٧٥) في إحدى سفن "الإزميرلى" التي ضمتها شركة قاسم الشرايبي^(٢).

وتجدر الإشارة إلى عثمان كتحدا القزدغلى قائد الانكشارية الذى حظى بسلطة شبه مطلقة خلال الفترة التي فصلت بين عام ١٧٣٠ وحادث مقتله فى نوفمبر ١٧٣٦، حيث ظلت نكراه محفوظة حتى يومنا هذا بفضل الجامع الرائع الذى شيده فى الركن الجنوبى الغربى من الأزبكية؛ كما خلف ثروة هائلة قدرت قيمتها عام ١٧٤٠ بـ ٢١,٥٣٧,١٧٦ بارة يرجع جزء منها إلى عمليات "التوريث" التى وقعت إبان انتشار الطاعون عام ١٧٣٦، غير أن جزءاً آخر يعد نتاج المعاملات التجارية الناجحة التى تشهد وثائق التراكات عليها. وكان عثمان يمتلك بصفة كلية أو جزئية ثلاثة مراكب وبعض السفن الأخرى التى تجوب البحر الأحمر، حيث بلغت قيمتها الإجمالية ٦٧٥,٣٢٠ بارة، فضلاً عن ٢٤ قطعة بحرية

(١) THÉVENOT, Voyages, II, 552.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٦، ص. ٦١٦ (١٦٨٢)؛ سجل رقم ٨٤، ص. ٤٢٥ (١٦٩١)؛ سجل رقم ١٤٠، ص. ٢١٩ (١٧٣٥). كتاب التراجم، ص. ٩٥٢.

تجوب النيل (٣٧٩,٣٩٠ بارة) وبلغت قيمة السلع التي أرسلها عثمان إلى جدة وكميات البن التي تخصه هناك (٢٠٠ فرق) حدًا هائلًا وصل إلى ٢,٤٧٠,٨١٠ بارة^(١). غير أن اهتمام أفراد الطبقة الحاكمة بمزاولة الأنشطة الاقتصادية قد أخذ يتناقص منذ عام ١٧٥٠، بعدما بدأت سلطة الأوجاقات تتراجع تدريجيًا.

ب. اشتراك تجار البن والتوابل في استغلال البلاد من خلال الطبقة الحاكمة

اشترك أكثر التجار ثراءً في استغلال موارد البلاد المالية عن طريق أفراد الطبقة الحاكمة الذين ساعدوهم على حيازة عقود الالتزام الزراعي والمقاطعات الحضرية؛ ففي ظل نظام مالي يستند إلى منح التزام موارد البلاد، كان لابد من وجود طبقة اجتماعية تمتلك قوة اقتصادية كبيرة وإمكانات مالية تُخوّل لأصحابها الحصول على عقود الالتزام؛ مما ساعد على تقليص الفجوة التي تفصل بين "الحكام" و"الرعية".

اشترك تجار البن والتوابل في الاستغلال القائم على الالتزام الزراعي

كان الالتزام الزراعي قاصرًا بصفة أساسية على الطبقة الحاكمة وعسكر الأوجاقات والبكوات وأفراد البيت المملوكي. غير أن دراسة تركبات أفراد الرعية توضح أنهم قد شاركوا في حيازة عقود الالتزام الزراعي منذ فترة مبكرة^(٢).

ومن المحتمل أن أسلوب الـ"رهن" كان أحد الأسباب التي يسرت فتح الطريق أمام أصحاب رؤوس الأموال من المصريين لدخول المقاطعات الزراعية الواقعة في حيازة الأمراء^(٣). وورد ذكر أولى حالات رهن القرى في تركبات تجار

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٧، ص. ١٧ (١٧٤٠). الجبرتي، ج١، ص. ١٦٨.

(٢) انظر بصدد المقاطعات والالتزام الزراعي: SHAW, Financial, passim.

(٣) انظر بصدد الرهن: E.I., III, 1182, article de J.SCHACHT.

البن والتوابل نحو عام ١٧٢٠. فقد تضمنت شركة تاجر البن الحاج أحمد بن مصطفى (١٧٢٤) عدة مديونيات اشتملت على سلسلة طويلة من الرهونات: قيراطان بقرية الشون وثلاثة قراريط بإحدى قرى الشرقية تخص عبد الرحمن بك، وتبلغ قيمتها الإجمالية ٣٠٠,٠٠٠ بارة؛ وقيراط بقرية أبو صير يخص إبراهيم شلبي جاويش العزب... الخ^(١). ويبدو أن عائلة الشرايبي قد تمادت في استغلال هذا الأسلوب من أجل إحكام قبضتها على الممتلكات العقارية؛ فحينما توفي محمد الداده الشرايبي، قدر أحمد شلبي قيمة "فايظ الرهن الذي تحت يديه من البلاد" بـ ٦٠ كيساً تعادل قيمتها ١,٥٠٠,٠٠٠ بارة؛ وبعد مرور عدة سنوات، بلغت قيمة الديون "الذمم" و"الرهنات" في شركة ابن محمد الداده ٧,١٦٦,٥٤٩ بارة^(٢).

وهكذا، نجد أنفسنا إزاء أحد السبل التي أدت إلى حصول تجار البن والتوابل على عقود الالتزام الزراعي من المماليك أو العسكر؛ وقبل نهاية القرن السابع عشر، بدأ ظهور هؤلاء التجار في سجلات المحاكم باعتبارهم من حائزي الالتزام الزراعي؛ وأولى الحالات التي صادفناها في هذا الشأن كانت حالة خليل جوربجي العزب وأحد تجار البن، حيث ورد ذكره عام ١٦٧٣ باعتباره حائز التزام ثلاث قرى بالدقهلية. وتعددت الأمثلة خلال العقود التالية، حيث نجد بعض الحرفيين والتجار الذين امتلكوا عددًا من عقود الالتزام (أحد الكتبية عام ١٦٩٤، وأحد الصباغين عام ١٧٢٦، وأحد البنانيين عام ١٧٨٨... وغيرهم)، غير أن حيازة "الممتلكات العقارية" كان أكثر شيوعًا لدى كبار التجار. وكانت هذه الممتلكات تشكل أحيانًا جزءًا هامًا من الإرث؛ مثل تاجر البن المغربي الحاج الطيب المنجور الذي صاهر محمد الداده الشرايبي، وخلف لورثته ثروة ضخمة عام ١٧٢٤، حيث بلغت قيمتها الإجمالية ١,٨٢٥,٠٩٢ بارة تضمنت ١,٠١٢,٠٠٠ بارة هي قيمة أحد العقارات (١٨٧,٠٠٠ بارة) وحصص قوامها ستة قراريط في إحدى نواحي الغربية (٨٢٥,٠٠٠ بارة). وتتجلى أهمية الأنشطة الزراعية من خلال شركة أحد تجار البن الأثرياء، وهو أحمد الداده الذي خلف ٦,٩٠٩,٢٧٥ بارة عام ١٧٥٥، وتضمنت تركته مجموعة من المواشي (ثيران وأبقار وجمال)، وسبعة نوارج، وثمانية عشر

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢١، ص. ١١٩ (١٧٢٤).

(٢) أحمد شلبي، ورقة رقم ١٦٠ب. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٤٠، ص. ٢١٨ (١٧٣٥).

محرثاً، فضلاً عن كميات هائلة من الغلال (٧١,٦٦٣ بارة). وتضمنت تركة الحاج يحيى القرولى أحد تجار سوق الغورية حصة قوامها خمسة قراريط بإحدى قرية الغربية، حيث بلغت قيمتها ١٥٠,٠٠٠ بارة، فى حين بلغت قيمة تركته بصفة إجمالية ١٧٨,٦٦٢ بارة عام ١٧٩٧. وكان التاجر أحمد محرم بن محمود محرم الذى شغل منصب شاهبندر تجار القاهرة، قد أتم إحدى عمليات البيع عام ١٨٠٤ مقابل ٣٥١,١٦٠ بارة، حيث باع ثلاث حصص بالقلوبية (اثنان وربع، وواحد ونصف، وواحد ونصف قيراط)، فضلاً عن حصة تبلغ قيراطين بإحدى قرى الغربية، وحصة قوامها قيراط ونصف فى إحدى قرى الشرقية^(١).

وبدلاً من تكرار الأمثلة، يتعين علينا الرجوع مجدداً إلى مثال عائلة الشرايبي الذى يوضح مدى تزايد أهمية الأنشطة "العقارية" (استغلال الالتزام الزراعى) التى صارت تفوق الأنشطة التجارية. فحينما توفى محمد الداده الشرايبي (١٧٢٥)، لم تكن عقود الالتزام الزراعى تشكل سوى جزءاً صغيراً للغاية من ثروة العائلة على الرغم من ارتفاع قيمتها؛ فقد قدر حجم "فايظ" القرى الخاصة بهذه الأسرة ٤٠ كيساً تعادل ١,٠٠٠,٠٠٠ بارة من إجمالى ١,٤٨٠ كيساً تشكل قيمة التركة الكلية. وبعد وفاة أبناء وخلفاء محمد الداده، حيث توفى قاسم عام ١٧٣٤، بينما توفى عبد الرحمن عام ١٧٤٢، تحول اهتمام العائلة باتجاه استغلال الموروثات الزراعية؛ فقد تضمنت تركة أحمد أحد أبناء الداده (توفى نحو عام ١٧٥٩) عدداً من التزامات الأقطان والمنتجات الزراعية التى بلغت قيمتها ٢٢٥,٨٠١ بارة اشتملت عليها تركة إجمالية قوامها ٥٧٤,٧٣٤ بارة؛ بينما تضمنت تركة حسن بن قاسم أصولاً مماثلة بلغت قيمتها ١٤٠,٠٠٠ بارة من إجمالى ٧٦٧,٢٩٩ بارة نحو عام ١٧٦٦. وقد بلغ هذا الوضع ذروته فى ظل وجود آخر أبناء هذه الأسرة، وهو إبراهيم أحد أحفاد الداده الذى توفى عام ١٧٩٠/١٧٩١؛ فقد ذكر الجبرتى أنه كان بمثابة أمير يجول فى أراضيه ويحرص على العناية بالمزارعين، "ولم يكن يقبل بأكثر من قيمة الضريبة المفروضة على هؤلاء

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٠، ص. ٩٣٤ (١٦٧٣)؛ سجل رقم ١٢٢، ص. ٥٩ (١٧٢٤)؛ سجل رقم ١٦٨، ص. ٢٧١ (١٧٥٥)؛ سجل رقم ٢٢٦، ص. ٦٤٧ (١٧٩٧). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ج. ١٠، ص. ٨٨٣.

المزارعين، بل كان يساعد الفقراء منهم ويمدهم بالبذور وكل مستلزمات الزراعة...^(١). وهكذا، تتضح لنا كيفية دخول تجار البن والتوابل تدريجياً نطاق الطبقة الحاكمة التي كانت تحصل على أحد مصادر دخلها الرئيسية من استغلال سكان الريف.

الاشتراك في استغلال المقاطعات الحضرية

سبق أن ذكرنا أننا أن شيوخ الطوائف الحرفية كانوا يضطلعون بدور الملتمزمين أو الوكلاء المسؤولين عن طوائفهم أمام السلطات؛ فقد كان الشيخ يشتري مهام منصبه من السلطة التي تفرض سيطرتها على طائفته، ويستعيد القروض التي تم تقديمها مضافاً إليها الفائدة المقررة، كما يلتزم بجمع الضرائب المفروضة على الأشخاص الواقعين تحت إمرته. وسبق أن أشرنا في الفصل السابق إلى تزايد حجم هذا النوع من الالتزام الحرفي الذي تولى فيه شيوخ الطوائف مهام الملتمزمين. وحرى بنا أن نذكر عددًا من الأمثلة في هذا الصدد؛ مثل شيخ طائفة الدالين الذي تولى ملتزم مقاطعة مشايخ دالين مصر؛ وشيخ طائفة وسوق الحريرية شيخ التربيعة الذي تولى التزام مصبغة الحرير؛ وشيخ القلظيين الذي تولى التزام مقاطعة مشيخة القلظيين ببولاق. وفي فترة لاحقة، ذكر الجبرتي أن أحد معلمى جمرك بولاق، وهو شخص يدعى كرايت قد حاز التزام مشيخة الحمّاميّة، وفرض عددًا من الضرائب "الحوادث" على الواقعين تحت سلطته^(٢).

(١) أحمد شلبي، ورقة رقم ١٦٠-ب. الجبرتي، ج١، ص. ٨٧؛ ج٢، ص. ٢١٣؛ الترجمة، ج٥، ص. ١٣٣. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٩، ص. ٤٦ (١٧٥٩)؛ سجل رقم ١٧٩، ص. ٣١١ (١٧٦٦).

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٥٦/٤٢٩٤، ١٥٨/٤٢٩٦ (قائمة ١٨٠٤/١٢١٩). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٢٩، ص. ٢٣٥ (١٧٢٩). أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٥١-ب. الجبرتي، ج٤، ص. ٢٥٢.

ولم يكن هذا النوع من الالتزام سوى وسيلة أخرى لجمع الضرائب من الطوائف الحرفية؛ لأنه في ظل غياب هيكل إداري ملائم، عهد بجباية الضرائب إلى شيوخ الطوائف الذين اتبعوا نظام الالتزام بشكل مبسط ومناسب للأوضاع السائدة. غير أن الأمور تختلف تمامًا بالنسبة للالتزام الكلي أو الجزئي الممنوح لتجار البن والتوابل في المقاطعات الحضرية الكبيرة، حيث اتسع نطاق هذه الظاهرة على نحو كبير خلال القرن الثامن؛ وحينما سئل حسين أفندي الروزنامجي عن ماهية الملتزمين عام ١٨٠١، فإنه قال إن التزام الضرائب يذهب من قديم الزمان إلى "الأوجاقات والمماليك والجلبية وبعض التجار والأفندية والسيدات والهوارة ومشايخ الطرق الصوفية وبعض العلماء والشيوخ...". وقوله "من قديم الزمان" لا يتعارض مطلقًا مع معرفتنا بشأن دخول المدنيين نطاق المقاطعات الحضرية الرئيسية، لأن هذه الظاهرة قد بدأت بالفعل قبل عام ١٧٥٠^(١). ويتضح لنا من خلال الوثائق التي تتناول تصفية شركة تاجر البن الحاج عبد الرحمن عام ١٧٤٧ أن هذا الشخص كان ملتزم مقاطعة الخردة ببولاق^(٢). وخلال النصف الثاني من القرن، بدأ وجود تجار البن والتوابل يتزايد تدريجيًا في دفاتر المالية، ولا سيّما بشأن المقاطعات التي أنشئت في فترة حديثة، ولم يحتكرها العسكر بعد، على الرغم من أنها تخضع غالبًا للاستغلال المشترك بين هذين الطرفين. ففي مقاطعة مباشرة كتابة عشور أصناف البحر التي تم إنشاؤها عام ١٧٥٧، كان هناك عدد من الملتزمين الذين وجدنا من بينهم - منذ عام ١٧٦٣ - تاجر البن يوسف، والتاجر حسن محرم والد الشاهبندر محمود محرم، حيث حصلوا على التزام حصة قوامها ١٢ قيراطًا يشتركان في حيازتها مع عدد من الأفراد الآخرين. ومنذ عام ١٧٨٥، اضطلع الحاج مصطفى البشتيلي الذي كان من أعيان بولاق بدور هام في ظل الاحتلال الفرنسي، حيث ورد ذكره من بين جملة ملتزمي مقاطعة وكالة الفسيخ ببولاق (تم إنشاؤها عام ١٧٥٠). كما تكرر ذكر اسم الخواجة محمود حسن في دفاتر المالية، حيث كان من كبار تجار البن والتوابل بالجمالية، وصار عضوًا بديوان الفرنسيين، كما أصبح منذ عام ١٧٩٠ ملتزم مقاطعة كتابة عشور أصناف

(١) حسين أفندي، ورقة رقم ٣٦/٣٢. انظر كذلك: SHAW, Ottoman Egypt, 50.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٥٧، ص. ٣٠٨ (١٧٤٧).

بولاق (تم إنشاؤها عام ١٧٤٦)، بل أصبح كذلك منذ عام ١٧٩٨ ملتزم مقاطعة مرتجع سر بازار رشيد. وحينما تم إنشاء مقاطعتين بجمرك السويس، حاز على التزامهما إبراهيم أفندي بصفته كاتب البحر، حيث كان يرتبط بعلاقات وطيدة مع تجار البن والتوابل^(١).

وتتطوى هذه الظاهرة على دلالات عديدة، لأنها تعكس حجم القدرة المادية التي حظى بها كبار التجار، ولا سيّما في مجال تجارة البن والتوابل؛ كما أن دخول بعض أفراد "الرعية" هذا المجال الذي كان مقصوراً لفترة طويلة على رجال الأوجاقات يعكس مدى ضعف وضع العسكر على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؛ وأخيراً فإن اشتراك أكثر الشرائح الحضرية ثراءً ونفوذاً في استغلال الطبقة التي تنتمي إليها يعنى تحول الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية المنتجة باتجاه نوع من الاستغلال الطفيلي الذي كان من أبرز مظاهره حيازة الأثرياء المصريين للالتزام الزراعي. وكان هذا التحول سبباً في حدوث ركود اقتصادي، لأنه أسفر عن حرمان الأنشطة الحرفية والتجارية من رؤوس الأموال التي يمكن أن تسهم في تميمتها.

الخاتمة

لم تعد الطبقة الحاكمة بمصر تشكل دائرة مغلقة على ذاتها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد نتج نوع من علاقات التداخل بين العسكر وأرباب الحرف بسبب حركة الانضمام إلى الأوجاقات، وإقبال بعض العسكر على مزاوله عدد من الأنشطة الحرفية. وعلى الرغم من المكاسب الطائلة التي جناها رجال الأوجاقات، فلا يمكن القول إن هذه العلاقات كانت لصالح أفراد الطبقة الحاكمة

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٨٦/٤٢٢٦ (١٧٦٣/١١٧٧-١٧٦٤)؛ ١٢٠/٤٢٥٨

(١٧٨٦-١٧٨٥/١١٩٩)؛ ١٢٩/٤٢٦٧ (١٧٩٠/١٢٠٥)؛ ١٣٤/٤٢٧٢

(١٧٩٣-١٧٩٢/١٢٠٧)؛ ١٤٦/٤٢٨٤ (١٧٩٨-١٧٩٩). انظر كذلك: SHAW,

.Financial, 127

دون غيرها، لأن أفراد الرعية كانوا ينتفعون بشكل أو بآخر من الحماية التي يوفرها لهم رجال الأوجاقات. وخلال القرن الثامن عشر، لم يعد أفراد الرعية يعتبرون رجال الأوجاقات بالقاهرة مجرد حكام غرباء مثل العثمانيين أو المماليك، بل أطلقوا عليهم لقب "المصرية"⁽¹⁾. وقد قامت هذه العلاقات بصورة وطيدة للغاية على مستوى التجار الأثرياء، ولاسيما تجار البن والتوابل الذين ارتبطوا بعلاقات أسرية مع العسكر، وشاركوا إلى حد ما أفراد الطبقة الحاكمة في أرباحها من خلال المقاطعات الزراعية والحضرية.

وهكذا، حدث تشابك بين "حدين" من حدود المجتمع المصري، حيث يتمثل الحد الأول في العوامل السياسية والعرقية (الطبقة الحاكمة ذات الأصل الأجنبي/الرعايا المصريين) التي تحتل أهمية رئيسية، بينما يتمثل الحد الثاني في اختلاف درجات النفوذ الاقتصادي والمالي الذي لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى؛ فإن التفاوت الناجم عن اختلاف المعايير الاجتماعية والمادية قد وضع في جهة الطبقة المتميزة التي تضم الأوليغاركية الحاكمة المتمثلة في الأوجاقات والطبقة البرجوازية التي يمثلها تجار البن والتوابل، بينما وضع في الجهة الأخرى الطبقة الشعبية التي تضم "المصريين" المرتبطين بالعسكر ذوي الرتب الصغيرة.

وحينما بلغ هذا النظام ذروته خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر، صار من الممكن وصف طبيعة العلاقات بين طبقة المشتغلين بالنشاط الاقتصادي من المصريين والعسكر باعتبارها نوع من "الاتحاد الوثيق"، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار التفاوت الهائل في حجم المنافع التي يجنيها كل طرف على حدة، وذلك على الأقل في ظل نوع من الاستغلال الذي يتسم بقدر من "الاعتدال"؛ وتجدر الإشارة هنا إلى تزامن بلوغ الانكشارية ذروة نفوذهم السياسي والمادي وتمتع حرفيو القاهرة وتجارها بأقصى درجات الازدهار الاقتصادي.

(1) انظر ملاحظة ويت G.WIET بشأن "المصرية" في: TURC, Chronique d'Egypte, 312.

الفصل الخامس عشر

الصعوبات السياسية الناجمة
عن العلاقات بين الحرف والأوجاقات

لم تمض العلاقات الوثيقة بين أرباب الحرف والأوجاقات في تطورها دون أن تتسبب في إحداث توترات خطيرة داخل الفرق العسكرية الأكثر اندماجًا في هذه العلاقات؛ ومن ناحية أخرى كان من المحتم أن تؤثر حماية العسكر لأرباب الحرف على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة إبان فترات الاضطرابات النقدية وغلاء المعيشة التي عرفتتها مصر كثيرًا بين عامي ١٦٨٠ و ١٧٤٠؛ ومن ناحية ثالثة وأخيرة كانت ضخامة الأرباح التي نتجت عن نظام الحماية، وطريقة توزيعها سببًا في إثارة الكثير من الصراعات التي لم تهدأ قط بين الفرق العسكرية. إن تداخل تلك العناصر المختلفة فيما بينها واقترانها بالصعوبات الاقتصادية أدى إلى وقوع سلسلة من الأزمات طبعت السنوات التي سبقت العام ١٧٠٠ والسنوات التالية كذلك.

١- مساوى النظام

ضعف الفرق العسكرية والأزمات الداخلية

جرى في كثير من الأحيان التعريف بالنتائج الخطيرة للغاية التي تمخضت عن ولوج عدد كبير من الحرفيين والتجار إلى داخل الأوجاقات العسكرية (ولا سيّما مع ضعف الروح القتالية عند عسكر الأوجاقات). وحقيقة الأمر أن ما نعرفه عن الأزمات الداخلية التي كان يثيرها هذا النظام تبدو أقل وضوحًا؛ وذلك بسبب عدم اكتراث المؤرخين المعاصرين الذين لم يتعرضوا لها إلا في الحالات التي كان يحدث بها صراعات بين أفراد أو بين جماعات على السلطة والنفوذ، ومع ذلك فإنهم لم يحاولوا البحث في جذورها العميقة.

وفي معظم الأحوال لم يترتب على التحاق الحرفيين والتجار بالأوجاقات أية مشاركة فعلية في الأنشطة العسكرية مع تلك الفرق : فكما لاحظ بوكوك أن رتبة "جوربجي" التي كانت تُمنح "للأثرياء أو ذوى الحظوة والتميز" ممن انتسبوا إلى الأوجاقات لم تكن إلا رتبة شرفية مثلها مثل شهادة الكولونيل"^(١). ويمدنا النص الذي يذكره الجبرتي بمناسبة موت الخواجا قاسم الشرايبي (١٧٣٤) بمعلومة ذات دلالة حول الظروف التي كان يمكن خلالها أن يكتسب أحد الأعيان المنضمين للأوجاقلية هذه الرتبة العسكرية ذات الصفة الاعتبارية: فبعد موت قاسم خلفه أخوه الخواجا عبد الرحمن في رئاسة بيت الشرايبي؛ وبعد شهر واحد "ألبسوه الجرجية بباب مستحفظان"^(٢). وكان محمد بن قاسم أيضاً جرجياً (بأوجاق عزبان)، وبالمثل كان أفراد كثيرون من عائلة الشرايبي يحظون بهذه الرتبة. وكانت غالبية أرباب الطوائف الحرفية المنضمين بالأوجاقات برتبة العسكر الأجناد العاديين، وعادة ما كانت "يولداش" (بمعنى الرفيق أو الزميل) تشير إلى رتبة العساكر، وصارت في النهاية تطلق بشكل رئيس على أولئك المنتسبين إلى الأوجاقات (نصف مدني ونصف عسكري) والذين استمرت أسماؤهم تتردد في كشوف وقوائم مراتب الأجناد، ولو أنهم كانوا في الواقع يتصلون من كل الالتزامات العسكرية. وفي عريضة الشكوى التي رفعتها الأوجاقات الست ضد الانكشارية في العام ١٧٠٩ جاء بها : "الانكشارية جاعلون تجار البين القهوة يولدشات حماية" والأمر نفسه يتجلى تماثله بشكل كامل في نهاية القرن بين

(١) ويبدو أن رتبة "جوربجي" من ناحية أخرى قد فقدت كل دلالتها العسكرية عند الانكشارية. وكتب بوكوك أيضاً : "إن الذي يعمل جوربجي لدى الانكشارية ليس له قط أن يطمح في الترقى إلى ما فوق هذه الرتبة كما لا يخطر بباله شيء أكثر من هذا لنفسه". إن تعيين الواحد منهم كعسكري برتبة "جوربجي" بدا في الواقع إجراءً شائعاً من أجل الحصول على القوة والنفوذ. انظر :

Pockocke, Voyages, II, 24, 26; Holt, The Career, 280-4.

(٢) الجبرتي، ج١، ص ١٦٧.

المصطلحين : فقد أشار بوسيلج [مدير مالية جيش الحملة الفرنسية] لدى وصول "تجار الانكشارية" حاملين البن من القصير إلى أنهم ذكروا له باللغة العربية بأنهم "يولداشيه"^(١).

وعلى الجانب الآخر نجد كثيرًا من الأجناد الأوجاقلية يندلفون إلى الأنشطة المهنية التي ذابوا من خلالها في عامة الأهالي، وتزوجوا بنساء البلد على غرار العسكر الأول الذين قدموا إلى القاهرة مع السلطان سليم وذلك على الرغم من التشديد على تحريم هذا الأمر، وعلى الرغم أيضًا من التوبيهات الرسمية التي كان السلطان يطلقها محذرًا بأن من يرفض الانصياع للأمر يلقي عقوبة الإعدام هم وزوجاتهم المصريات^(٢). ولطالما تكرر هذا الأمر في كل مرة يصل عدد كبير من الأجناد إلى القاهرة حتى نهاية السيطرة العثمانية نفسها: ففي أغسطس من العام ١٨٠١ أعلنت السلطة بأن أهل البلد لا يزوجون نساءهم للعسكر ولكن مضى الأمر دون جدوى. وفي الحقيقة كان من المستحيل عندئذٍ تمييز العسكر "المصرية" عن الأهالي المصريين، وذلك بالنظر إلى مدى الصلات الحميمة التي ربطتهما معًا والتي كانت تشعرهم بالتضامن الكامل فيما بينهم. وفي أغسطس ١٧٨٦ رفض العزب والانكشارية أن يشاركوا في "موكب المحمل" وذلك "خوفًا من اختلاط العثمانية بهم". وفي العام ١٨٠٣ عندما أرادوا طرد "الأتراك الانكشارية" واجهتهم صعوبات كبيرة؛ فحينما قابل الوالي أحد الأتراك وسأله - كما يروى الجبرتي - فرد عليه بقوله : "أنا تاجر بالقطاعي، ومتزوج من البلد من مدة طويلة؛ وعندئذ طالب الوالي باستقصاء الأمر، وفي النهاية قرر استدعاء كل العثمانيين والأتراك والشوام.. الخ، عندئذٍ تأكد له أن غالبية الأعيان العثمانيين الذين استمروا يجمعون أمتعتهم كانوا متزوجين من البلد. وفي العام ١٨٠٧ وعند وقوع احتكاك عنيف بين

(١) الدمرداشي، ورقة ١٢١: Vincenne, B6 183, Poussielgue, 9 nivôse an VII وحوله مصطلح "يولداش" الذي يرد في النصوص العربية "يولداشات"، "إلداشات"، و"إلداشات" انظر:

Shaw, Ottoman Egypt, 93; Gibb et Bowen, Islamic Society, I, 295.

(٢) ابن اياس، ج ٥، ص ص ١٨٠، ١٨٣.

أهالى القاهرة والعسكر لاحظ الجبرتي أيضا أن كثيرا من العسكر توجسوا خيفة من وقوع الفتنة لأنهم لن يعرفوا -عندئذ- إلى من يتوددون لأنهم "صاروا مختلطين بهم فى المساكن والحارات وتأهلوا وتزوجوا منهم"^(١).

كان كل هؤلاء "المنتسبين للأوجاقات" وجميع العسكريين البورجوازيين مسجلين فى دفاتر الأوجاقات يفادون منها فى حالات الأزمة، وجميعهم كان يمتلك الحوانيت بالأسواق، وداخل الوكالات التى كانوا يقطنون بها، ولذلك كانت السلطات تضطر إلى البحث عنهم داخل تلك الأماكن، محاولة إقناعهم بالقيام بواجبهم العسكرى^(٢). وفى عصر ابن اياس بالفعل عندما وقعت حادثة اقتضت السلطان إرسال تجريدة من العسكر إلى دمشق، تخفى الكثيرون منهم داخل المدينة، حيث كانوا متزوجين، واضطر خايربك إلى إصدار منشور يهدد فيه أهالى القاهرة الذين يأوون الأجناد بالموت إلا أن المنشور لم يلق استجابة تذكر^(٣). وبدءا من القرن السابع عشر انتهت كل محاولات ضبط الأولادشات والأجناد الأوجاقية بالفشل شبه التام رغم إطلاق العديد من التحذيرات الشديدة، واضطرت السلطات أن تحصل من العسكر على بدل نقدى من الرافضين المعاندين فى الذهاب مع التجريدات العسكرية. وعندما طلب السلطان من أحمد باشا أن يرسل له من مصر (سنة ١٦٣٣) ألفين من العسكر لم يرسل سوى ٥٠٠ عسكرى، وفى العام ١٦٣٥ أرسل ألفين من ثلاثة آلاف، الأمر الذى أغضب الباب العالى عليه وفى النهاية تم إعدامه عند عودته لاستانبول حيث جرى اتهامه بأنه أرسل جيشا من العسكر الفقراء لأنه تلقى رشوة من أغنياء العسكر الذين أعفاهم من الذهاب فى التجريدة^(٤).

على أن تعبئة عسكر الأوجاقات (من غير القاطنين فى ثكناتهم) للقتال باتت

(١) الجبرتي، ج٢، ص١١٨؛ ج٣، ص ص ١٩٤، ٢٥٣، ٢٦٠؛ ج٤، ص ٧٠.

(٢) حول استقرار عدد من "أنفار" العسكر التابعين لباب الانكشارية وباب عزبان داخل الوكالات انظر على سبيل المثال : كتاب تراجم الصواعق، ورقة ٨٦٠؛ زبدة، ورقة ٢٦؛ ممرداشى، ورقة ٥٢؛ أحمد شلبي، ورقة ٢٣٠.

(٣) ابن اياس، ج٥، ص ٢٣٣.

(٤) ابن أبى السرور، ورقة ٦٤ ب - ١٦٥.

تلقى صعوبة كبيرة وخاصة في القرن الثامن عشر. ففي العام ١٧١١ وإبان الصراع الدائر بين الأوجاقات وانكشارية حزب إفرنج أحمد، قام العزب بالانضمام إلى بعض الانكشارية الذين كانوا يُعادون إفرنج أحمد : فقد أعلن في مدينة القاهرة، في ١٠ يونيو، بأنه يتعين على كل من كان له "علوفه" بأوجاق مستحفظان أن يحضر وينضم تحت بيرقهم، وهددوا بأنه إن لم يتم ذلك خلال ثلاثة أيام تتعرض بيوت المخالفين للنهب؛ بيد أن هذا التهديد لم يسفر عن نتائج ذات بال، ولذلك عادوا من جديد في ١٨ يونيو يطلقون المناداة عليهم "بأن من له اسم في وفاق من الوجاقات السبعة ولم يحضر إلى بيت أغاته نهب ماله وقتل وأمهلهم ثلاثة أيام.. وأن من لم يمتثل نهبنا داره وهدمناها وقتلنا من ظفرنا به ومن فر رفعنا اسمه من الدفتر"^(١) وفي العام ١٧٢٤ طلب الباب العالي تجريدة عسكرية للسفر من أجل محاربة الصفويين في فارس، وعين الانكشارية سرداراً يتولى تحصيل مبالغ نقدية معينة من الأنفار العسكر الأثرياء لقاء إعفائهم من السفر^(٢) وبعد بضع سنوات، وتحديداً في أغسطس ١٧٢٩ أعلن زين الفقار بك في القاهرة - وهو بصدد إعداد تجريدة عسكرية ضد غريمه جركس بك - بأن "على جميع أجناد الأوجاقات التوجه إلى أبوابهم وإلا تعرضوا للقتل". ولكن العسكر الذين تم جمعهم قاوموا هذه الرغبة : فكان الذين أرسلوا في التجريدة منهم ضد جركس بك يشعرون بالضيق والسأم من طول انتظار لحظة بداية الحرب، ولذلك غادروا التجريدة وتوجهوا إلى القاهرة، فما كان من أغا الانكشارية وإلا أن أمهلهم يومين حتى يعودوا للمعسكر وإلا تعرضوا للموت (مارس ١٧٣٠)^(٣). وعندما هُزمت قوات على بك المرسله ضد حسين بك في العام ١٧٦٨ خرج الباشا من القاهرة، واستدعى الأوجاقلية وكبار أهل البلد، وأمر بأن كل فرد ينتسب إلى أوجاق أو له مرتب بأوجاق أن يعجل بنفسه للانضمام إلى التجريدة وإلا تم استبداله بغيره. وإبان إعداد إسماعيل

(١) نمرداشي، ورقة ١٥٣-١٥٤؛ الجبرتي، ج١، ص ص ٤٤-٤٥؛ وانظر مقالتي :

Une "Révolution" au Caire, 115-6.

(٢) أحمد شلبي، ورقة ١٤١ أ - ب.

(٣) A.N., Caire, B1 320, 9 août 1729, 9 mai 1730.

بك تجريدة ضد المماليك القبالي في العام ١٧٧٧ قرر بموافقة الباشا استتفار أهالي القاهرة لمواجهة المماليك العصاة : وبالفعل خرج من القاهرة خليط من الجماهير الغفيرة الذين كان من بينهم التجار والحرفيين والمغاربة وأهالي الحارات، بيد أن إسماعيل بك لم يبق من المتقدمين سوى المغاربة والأولاداشات^(١).

وحضَّ الأولاداشات بشدة على العودة إلى الخدمة العسكرية إبان أزمة ١٧٨٦. وبينما كان مراد بك وإبراهيم بك في مصر السفلى يُحاربون ضد حسن قبودان باشا بالقاهرة (في شوال ١٢٠٠ / يوليو - أغسطس ١٧٨٦) اضطر الباشا أن يستنهض قواته: ففي ٢٨ يوليو جرت المناداة على الأولاداشات وعلى كل المخلصين الأوفياء للسلطان بأن يتجمعوا تحت البيرق السلطاني؛ وتجمع بالرميلة جمع غفير من الأولاداشات والتجار وأهالي خان الخليلي وأنفار آخرين، على أنهم كانوا فقراء جدًا يعجزون عن تجهيز أنفسهم بمستلزمات القتال، فتم تزويدهم بالسلاح وبملابس الحرب. وعندما ارتد الأمراء المماليك (القبالي) على القاهرة في ٥ أغسطس استصرخ الباشا من جديد الأولاداشات للحضور إلى القلعة؛ وفي اليوم التالي عقد بالرميلة اجتماعًا أُلح في طلب جميع الأولاداشات وكل من كان منتسبًا إلى الأوجاقات من الأهالي، فردوا على الباشا قائلين إنهم فقراء وليس لديهم ما يؤمِّن احتياجاتهم اليومية وأن الجوع وقلة ما يحتكمون عليه من وسائل المعيشة هو السبب في تشنتهم، فأمر الباشا عندئذ بأن يوزع عليهم ٤,٠٠٠ ريال. واحتل حسين باشا بعد ذلك القاهرة وأعد حملة ضد المماليك (القبالي): ففي ٩ نوفمبر نوّدي بالمدينة على أنفار العسكر والأولاداشات والأجناد والمماليك بأن ينضم كل منهم إلى قادتهم وتكناتهم العسكرية خلال ثلاثة أيام؛ وأنه بانقضاء هذه المهلة تقع أشد العقوبة على المخالفين لهذا الأمر. وانقضت المهلة دون نتيجة، وبعد مضي أسبوع صدر منشور جديد: يقضى بأن يتوجه الأولاداشات إلى بولاق وأن ينزلوا بالمراكب مع عسكر الأوجاقات؛ وهددوا بأن من سيجدونه يبيت في مسكنه ليلاً سيتعرض للعقوبة الشديدة. ونظرًا لعدم ثقة السلطات في استجابة الأولاداشات للأوامر كلفت أغا الانكشارية بعمل جولات في المدينة بحثًا عنهم: ليخرجهم من بيوتهم ويحشدتهم أمام

(١) الجبرتي ، ج١، ص ٢٥٩ (١٧٦٨)؛ ج٢، ص ١٣ (١٧٧٧).

الوكالات، وأخذ يستعلم عن الأماكن التي يقطنون بها داخل المدينة، ليقوم بترحيل هؤلاء الأولاداشات إلى السفر للقتال. وللوهلة الأولى قام الأهالي بغلق الحوانيت وتوقف النشاط التجارى بسوق خان الخليلي. وتم توجيه عدد محدود من الأولاداشات إلى بولاق أو إلى تكناتهم. وعانى بشدة الأهالي الأكثر فقراً من هذا الأمر، لأنهم لم يُعطوا مرتباً، وكل ما تلقوه كان عبارة عن جرايات غير كافية لهم. وتجدد في ٢٨ نوفمبر الأمر بترحيل كل الأولاداشات إلى الحرب، وأن ينضم إليهم كل من يجدونه من العسكر بالقلعة. واختبأ الأهالي داخل بيوتهم، وارتدوا ملابس الفقهاء أو ملابس الطلبة (المجاورين) حتى يحولوا دون ذهابهم إلى القتال؛ لأنهم كانوا عاجزين عن تأمين نفقاتهم خلال هذه الحملة، كما لا يمتلكون ما يؤمن معيشة عائلاتهم خلال تغييبهم. ومع ذلك توالى النداءات، والتي واكبها سلسلة من التفتيش عنهم في بيوتهم وداخل الوكالات التي كانوا يقطنون بها، وأثارت العقوبات التي كان يطلقها الأغا العديد من الشكاوى التي عرضت على الأوجاقات؛ وظهر شخص يدعى أحمد جوريجي أرناؤد، اختيار أوجاق تفكجيان، أخذ مبادرة الدفاع عن الأولاداشات قائلاً للباشا: "يا سلطان الجماعة الأولاداشات مكروبون من هذا الحال وغالبهم فقراء ومنهم من لا يملك قوته وما أعطيتموهم نفقه" فقال الباشا: "ليست هذه الحادثة أحدثناها بل ذلك أمر قديم لأنهم ينتسبون إلى الوجاقات" فقال له أحمد جوريجي: "نعم ولكن العادة القديمة كان كل وجاق له دفتر وفيه عدة معدودة منهم ولهم جدكات وعوائد وكساوى، وهذا الأمر بطل من مدة سنين". وعندما فهم الباشا حقيقة أمرهم أصدر قرار إعفائهم "وأمر الأغا فنادى عليهم بالعفو، وكل من كان له عادة قديمة يتبعها ويكتب اسمه في الدفتر ويأخذ جدك فأطمأنوا لذلك ثم ترك الأمر وقعدوا في حوانيتهم وسكنت نفوسهم"^(١).

وفي الحقيقة، لم تنته متاعب الأولاداشات عند هذا الحد: فما كاد يرحل قبودان باشا حتى قاموا بعمل تعبئة جديدة للأجناد. ففي نهاية العام ١٧٨٧ عهد حسن قبودان باشا إلى إسماعيل باشا بإدارة مصر، وأن يتولى مواصلة القتال ضد البكوات المماليك بصعيد مصر. ونزل الأغا المدينة في ٩ ديسمبر ونادى بالشوارع

(١) الجبرتي، ج ٢، ص ص ١١٢-١١٣، ١٣١، ١٣٢-١٣٣، ١٣٤، ١٣٥.

على كل الأولاداشات المنتسبين إلى الأوجاقات بأن يستعدوا بكامل عتادهم للقتال خلال ثلاثة أيام وذلك بورقة صادرة من بابهم، وإلا سيتعرضون لعقاب شديد. وتنتهى المدة دون استجابة أيضاً، ويقوم الأغا فى ١٢ ديسمبر بعمل جولة داخل الأسواق، وتوقف أمام الوكالات والخانات باحثاً عن الأولاداشات، وأعلن أنه إذا وجد أحد منهم فى الغد بدون ورقة سيقطع أنفه وأذنيه. وبعد عدة أيام وتحديداً فى ١٠ يناير ١٧٨٨ تم إعداد تجريدة ضد الأمراء العصاة: فكل الأوجاقات أمروا بالاستعداد للانضمام إلى فرقهم، ليرحلوا معاً فى هذه الحملة. وعندئذ لام حسن بك إسماعيل بك على فسوته فى التعامل مع الرعية والأولاداشات: قائلاً له إنه لا يمكن توجيههم للقتال "بالسخرة" دون أن يُدفع لهم أى شئ، وأنه من الأفضل أن ندفع المال إلى الخيالة وأن نترك الأوجاقات تحرس المدينة والقلعة^(١). وعندما هدد الأمير القبالي القاهرة فى العام ١٧٨٨: أعلن الأغا فى ١٩ مارس بأن يصعد "الأنفار" الأجناد والأولاداشات إلى القلعة، حيث يتلقى كل منهم ١,٠٠٠ بارة. وخلال ليلة ١٤ و ١٥ يوليو علم أن البكوات المتمردين بالقاهرة منشغلين ببناء المتاريس، فقام الوالى والأغا بعمل جولة فى كل أنحاء المدينة، مقتحمين أبواب الحارات عنوة لإخراج العسكر من بيوتهم، ولردهم إلى أبوابهم أو تكتاتهم، وطالبوا الأهالى والأولاداشات والأجناد والعسكر بأن ينضموا إلى المعركة^(٢). وأشار الجبرتى فى الحالتين إلى الأولاداشات: ففى يوليو ١٧٩١ عندما مات إسماعيل بك توجس الأهالى خيفة من عودة الأمراء القبالي من الصعيد، فى حين أمرت السلطات بتوجه الأولاداشات إلى القلعة وأن يعجلوا بعمل التحصينات اللازمة عند الجزيرة؛ وأخيراً فى يونيو ١٧٩٨ عندما كان المماليك متوجهين إلى التصدى للجيش الفرنسى الذى نزل بالإسكندرية، اصطحب مراد بك الأولاداشات مع فرقة المشاة^(٣).

وتسببت مسألة الحماية واندماج العسكر فى الطوائف الحرفية فى جعل الأوجاقات تعج بالحرفيين الذين كان من الصعب مطالبتهم بأداء الخدمة العسكرية

(١) الجبرتى، ج٢، ص ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) الجبرتى، ج٢، ص ص ١٥٧-١٥٨، ١٦٢.

(٣) نفسه، ج٢، ص ١٩٤؛ ج٣، ص ٤.

كأجناد الأوجاقات : وأصبحت فاعلية أداة الحرب القوية التي كانت ملموسة فى فرق الانكشارية محل شك من جراء شيوع هذه الظاهرة. ومن ناحية أخرى أخذت الفرق العسكرية تعاني بصورة متزايدة من صعوبة التوفيق بين مهامها العسكرية ومصالحها وشواغلها المادية، وكان أوجاق الانكشارية بصفة خاصة أكثر من عانى من هذا الأمر، فهو الذى انشغل بالحمايات وجنى من وراء أرباب الحرف عائدات هائلة إلى حد أصبحت معه قوته السياسية والعسكرية، عند نهاية القرن السابع عشر، تعتمد على كثرة صلاته وعلاقاته مع التجار.

ولا ريب أن هذا التناقض الكامن قد مثل أحد الأسباب الأساسية فى الاضطراب الذى كابدهته فرقة الانكشارية وذلك بدءًا من العقود الأخيرة من القرن الرابع عشر، وبالأخص خلال فترات الأزمات الشديدة التى عرفتها مصر آنذاك. ويمكننا أيضًا تفسير ظهور قادة "مصلحين" ورطوا أوجاق الانكشارية فى الإصلاح الذى ألحق به - على ما يبدو - خسائر مادية مباشرة وذلك بسبب المطالبة بإلغاء نظام الحمايات أو بسبب الدفع به إلى التنازل عن التزام المقاطعات الحضرية. ويعد كل من كوجك محمد وعلى أغا أبرز شخصيتين لعبا دورًا مهمًا فى هذا الاتجاه نحو العام ١٧٠٠، فالأول (كوجك) كان أبرز ضابط فى الأوجاق وذلك منذ ١٦٨٦ وحتى اغتياله فى ١٦٩٤، أما الثانى (على أغا) استمرت سيطرته على الأوجاق من ١٧٠٣ وحتى وفاته فى العام ١٧١١ (وإن تخلل ذلك فترات طال فيها غيابه عن مسرح الأحداث). وإذا حاولنا تفسير المصادر التى تبدو أقل وضوحًا حول هذه النقطة من خلال استخدام مصطلح تتقصه الدقة من الناحية التاريخية يمكننا القول بأن هذين الشخصين كانا من المدافعين عن الطبقات الوسطى والفقيرة بالقاهرة والتى ظلت تقاسى طويلاً أزمات الغلاء والمجاعة، كما كانا ضد مصالح كبار المضاربين فى أسعار الغلال، وضد كبار التجار البورجوازيين الذين كانت تربطهم بالانكشارية صلات وثيقة. ومن قبيل المبالغة دون شك أن نصفهما بـ "القادة الشعبيين" : إذ يتبين من خلال حصيلة تركة كل منهما أنها كانا ثريين نوعًا ما، فالأول (كوجك محمد) بلغت تركته ٩٨٤,٤٤٨ بارة والأخير (على أغا) ٩٤٥,٥٣٢

بارة^(١). بيد أن هذا المعدل يعد أدنى بكثير من معدل تركبات كثير من الشخصيات التي لعبت دوراً مماثلاً على رأس هذا الأوجاق؛ وخاصة أن تركتهما تظهر أنهما لم ينخرطا في الأنشطة الاقتصادية الحضرية، وأن الجزء المهم من ثروتهما ودخولهما كان مرتبطاً بالاستثمار الريفى على نحو ما هو معتاد بين ممثلى الطبقة الحاكمة. ونجح هذا "المصلحان" إلى حد ما فى وقف تطور كان قد بدأ بالفعل، وأمكنهما رد أوجاق الانكشارية إلى وضعه العسكرى الأصيل الذى فقده من قبل على نطاق واسع: وإذا كان من المتوقع أن تلقى فى النهاية كل محاولتهما الفشل الذريع. وتفاقت الاختلافات فى الرأى بين الانكشارية إثر تدخل الأوجاقات الست الأخرى فى هذا الأمر، وهم الذين ساءهم تزايد القوة المالية والاقتصادية للإنكشارية: فعلى سبيل المثال كانت المساندة التى قدمها "المصلحون" فى باب العزب قد ساهمت فى خلق انقسامات حقيقية سرعان ما شملت جميع الفرق العسكرية، واتخذت "الأحزاب" التقليدية القاسمية والفقارية، فى كل أوجاق، أنصاراً ومؤيدين كانوا يتداولون امتلاك السلطة. ومن البديهي والحالة هذه أن تصبح الخصومة والعداء داخل أوجاق الانكشارية عميقة، كما أصبحت الأزمات الداخلية أكثر تكراراً وأكثر عنفاً.

آثار النظام على الحياة الاقتصادية والاجتماعية

إن تداخل المصالح ونظام الحماية والاستغلال الذى كان يُحول الحرف إلى

(١) انظر سيرة وترجمة كل من كوجك محمد وعلى أغا فى الجبرتي (ج١، ص ص ٩٢، ١٠٢)، وأرجع إلى وثائق أرشيف المحاكم الشرعية بخصوص تركة كل منهما (محكمة القسمة العسكرية، سجل ٨٨، ص ٧٦، لسنة ١٦٩٥؛ سجل ١٠٢، ص ١٩٩، لسنة ١٧١٢). وانظر أيضاً:

P.M. Holt, The Career of Kücük Muhammed, et notre article Une "Revolution" au Caire.

"شبه ملكيات" للأوجاقات، أثر بالطبع على النشاط الاقتصادي للقاهرة وعلى العلاقات بين الأفراد. وكثيراً ما يؤكد التجار الفرنسيون على النتائج السلبية لهذه الحمایات؛ ومن المؤكد أن شكواهم كان مبالغاً فيها إلى حد ما، وإن كانت تحمل في الوقت نفسه جزءاً من الحقيقة، ومن الطبيعي أن نفترض بأن التجار المحليين عانوا من نفس المشكلة : "فكل الأتراك أو رعايا السلطان الذين يقطنون القاهرة سواء كانوا من التجار أو غيرهم وقعوا تحت حماية كبار البلد"؛ وكان من الصعب عليهم الحصول على حقهم ممن يحمونهم، ومن الصعب أيضاً أن يدفعوا ما عليهم (١٧٣٦)؛ ولم يكن تجار البلد يوفون بالتزاماتهم، وذلك بسبب "حماية كبار البلد للمدنيين على وجه الخصوص" (١٧٤٧)؛ "وكان المدنيون تحت ضغط المقرضين يبحثون عن حماية الكبار الذين يوفرون لهم احتياجاتهم، وبسبب هذا كان لا بد لنا أن نوقف أى ملاحقة خوفاً من مضايقتهم وحتى لا تذهب جهودنا هباءً".... الخ^(١)

وفي حالات الاضطراب المالي والاقتصادي كانت هذه المضايقات تزيد بصورة ملحوظة : وكان المحتسب هو المسئول الوحيد الذي يتمتع بقدر من السلطة (أيا كان حجمها) ومع ذلك كان يُحرم من أى وسيلة تأثير حتى على تجارة المواد الغذائية التي كانت في الأساس من سلطته، وكانت هذه التجارة تأخذ أهمية حيوية في مثل هذه الظروف، لأن الجند ومن يتمتعون بحمايتهم من غالبية أهل المهن الحرفية حوالى العام ١٧٠٠ كانت لهم حصانة تحميهم من الخضوع للقانون. وكان ثمة صعوبات اجتماعية كبيرة وحتى سياسية تزيد من حدة الغلاء والمجاعة، فكانت الطبقات الفقيرة الأكثر تعرضاً لمثل هذه الأزمات تفجر بأسها في حركات مثل هياج الجوعى في سنوات ١٦٧٨، ١٦٨٧ و ١٦٩٥. ولم يكن في استطاعة الطبقة الحاكمة أن تتغاضى عن هذه المشاكل فهي قد تتسبب في نتائج سياسية خطيرة. وعادة ما كانوا يلجأون إلى ممثل لأوجاق الانكشارية يتولى كل السلطات إذ كانوا أكثر المسئولين اهتماماً بهذا الأمر، وكان لهم سلطة على أرباب الحرف والقوى الحاكمة، فيستطيعون فرض إجراءات يمكن أن تقلل من حدة مشاكل اللحظة

(١) A.N., Caire, B1 323, 13 décembre 1736; B1 326, 20 septembre 1740; C.C.M., J. 590, 6 avril 1756.

الراهنه، ولو بصورة مؤقتة. وهذا ما حدث في أزمة ١٧٠٣ عندما أوكل الباشا جميع أرباب السلطة إلى على أغا ليعالج الأزمة، فحدد الأخير برنامجًا كانت أهم بنوده إلغاء "الحمايات": وكان لمثل هذه السياسة مؤيدين من داخل أوجاق الانكشارية نفسه وما عرفته القاهرة في هذا العصر من كل المحاولات المماثلة لحركات "الإصلاح".

التنافس داخل أروقة الطبقة الحاكمة

كان نظام الاستغلال الذي وصفناه لتونا نتيجة توازن بين أطماع الأطراف المعنية (الباشا، الأوجاقات، البكوات)، وكانت كل أزمة تتيح لهم فرصة لإعادة توزيع الفوائد التي تدرها المهن الحرفية على الأقل نصيبًا منها.

وكان الباشوات بصفتهم ممثلين للباب العالي يعملون على رفع قيمة "الخزينة السلطانية"؛ وعلى المستوى الشخصي كانوا يتمنون تعويض ما دفعوه (في استانبول) في سبيل الحصول على الوظيفة، كما تمنوا أيضًا أن يجنوا من وراء ذلك مكاسب أخرى. وكانت سياستهم إذا قائمة على الحد من نصيب أرباب السلطة في القاهرة من العوائد الضريبية والإيرادات الأخرى، كما كانوا يعملون على استمرار الميرى وزيادته ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا. وكان تدهور البارة يقلل شيئًا فشيئًا من إيرادات السلطان والباشا، فكان الأخير يحاول معالجة الأمر بإجراء إصلاح نقدي أو بطلب تسديد الضرائب بعملة قوية العيار كما حدث في العام ١٧٠٠^(١)؛ فكان هذا التدهور للبارة يجعل الباشوات يحاولون الحصول على "المضاف" والحرص الشديد على توفير النزاهة والأمانة في القطاع المالي العام. ولما كان الباشا والأوجاقات يتقاسمان عائد الالتزامات الحضرية، فإن أى تغيير في الحالة الراهنه آنذاك كان يأتى على حساب أحدهما. وكان توازن القوى بينها هو

(١) A.N., Caire, B1 314, Mémoire de De Maillet, décembre 1700; Alexandrie, B1 100, 15 janvier 1701.

الذى يضع حدًا للخلافات بينهما. وفي العقود الأخيرة من القرن السابع عشر اتجهت الفرق العسكرية إلى زيادة قيمة العوائد والتي كانوا يحصلون عليها من الاستغلال الضريبي وغير الضريبي المفروض على السكان الحضريين بصورة كبيرة. وبذل الباشوات بعض المحاولات لتحسين الموقف المالى - دون جدوى - عندما أصبحوا فى موقف دفاعى نتيجة تدهور نفوذهم؛ فحاولوا فى كثير من الأحيان التفاوض مع القوى المتنفذة بالقاهرة على زيادة الحقوق السلطانية؛ وحاولوا بصفة عامة الاستفادة من الظروف المحلية وخاصة مع تضارب المصالح بين البكوات والأوجاقات، وبين الأوجاقات أنفسهم، للحد من السلطة على الضرائب، لأن الجند كانوا قد سيطروا على النظام الضريبي، وقد حاولوا أيضًا إلغاء نظام الحمایات وحث الأوجاقات على التنازل عن أكثر المقاطعات درًا للأموال : وفى هذا المجال الأخير أحرزوا نجاحًا إلى حين.

وبينما كانت الأوجاقات تقاوم سلطة الباشوات، سادت الخلافات بينهم بسبب توزيع المقاطعات الحضرية على نحو ما كانت عليه فى نهاية القرن السابع عشر، وكان الانكشارية قد فازوا بالنصيب الأكبر. وهذا التوزيع بُنى على القوة النسبية للأوجاقات المختلفة التى تباينت بحسب تغير علاقات السلطة سواء اختلفت سلطة هذا الأوجاق أو ذلك، أو بحسب التحالفات بين بعض الأوجاقات ضد الآخرين، وكان يحدث هذا بتدخل الباشا والبكوات الذين يجدون فى هذه الخلافات فرصة سانحة لخدمة مصالحهم السياسية أو الاقتصادية. وكان الانكشارية والعزبان هما اللذان يثيران معظم الخصومات، لحوزتهما على أكبر قوة عسكرية، وارتبط بهما أكبر عدد من الحرفيين وتجار القاهرة. وكانا يستحوذان على معظم الالتزامات الحضرية تحت سلطة الأوجاقات. وساهم التنافس بينهما فى تقسيم مصر إلى حزبين كبيرين، فالعزبان كانوا مع القاسمية والانكشارية كانوا مع الفقارية، ولكن الحال تغير نسبيًا فى بداية القرن الثامن عشر وأصبح أكثر تعقيدًا مع ظهور مجموعات "جزئية" (فعلى سبيل المثال انضم القاسمية إلى الانكشارية) فى داخل الأوجاقات نفسها. ولما كان الانكشارية الأكثر ثراءً، فقد أثار ذلك امتعاض الأوجاقات الأخرى من تلك السيطرة السياسية والاقتصادية الكاسحة، والتف الأوجاقات حول باب العزب فى محاولة للحصول على تقسيم أكثر عدلاً. وأخذ هذا

الصراع بين الأوجاقات صورة صراع بين الانكشارية وبين الأوجاقات الست الأخرى؛ أما الباشا والبكوات فكانوا ينقسمون بين الفريقين وفقا لما جرت به العادة (القاسمية ضد الفقارية) أو بحسب مصالح اللحظة التي يمرون بها آنذاك، وكل فئة تحاول تدمير الحزب المعادى وغالبا ما كان يتم ذلك بنجاح.

وفي نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر تزايدت الخلافات بين الأوجاقات، وانحسرت تلك الخلافات بين قضيتين مرتبطتين ببعضهما البعض وهما دخول الحرفيين والتجار فى الأوجاقات وانتشار العسكر فى الأنشطة الاقتصادية، والقضية الثانية تمثلت فى سيطرة الأوجاقات على بعض المقاطعات الحضرية. ولكن من البديهي أن الأوجاقات عندما كانوا يفضحون مواطن الاستغلال والحقيقية، لم يكن فى نيتهم إلغائها لأنهم كانوا يستفيدون منها، ولكنهم كانوا يريدون إعادة تقسيمها. وقد يكون هذا هو السبب الذى جعل كل المحاولات لإنهاء هذا النظام الاستغلالى تبوء بالفشل.

٢- الأزمات

كانت الأزمات التى سنوالى معالجتها بعد قليل مرتبطة أساسا بالسيطرة التدريجية للأوجاقات على المقاطعات الحضرية ودخولهم فى المهن الحرفية، وإن كان السبب المباشر غالبا ما ارتبط بالصعوبات الاقتصادية النقدية التى كانت تبرز مساوى النظام على النحو الذى درسناه آنفا، كما أنها كانت تتيح الفرصة لبعض القوى المنتفذة لإعادة النظر فى مسببات تلك الأزمات.

القرن السابع عشر: الباشوات فى مواجهة الأوجاقات

إن مصادرنا لا تفصح عن هذه المسألة على وجه الخصوص، ولكننا نرى أن كثيرا من الأحداث التى وقعت قبل ١٦٦٠ قد تكون ردود أفعال للباشوات إزاء

انتشار حمايات الأوجاقات للمهنيين والتجار. فتفتيش موسى باشا في العام ١٦٣١ في العلوفات، ورغبته في إلغاء بعضها، وحرمان الأغنياء، قد تكون صادرة من هذا المنطلق؛ ولذلك لم يكن غريباً أن يُقال هذا الباشا من منصبه بعد ذلك، وهو الحدث الذي كان السبب المباشر في قتل قيطاس بك ولا شك أن العسكر لعبوا دوراً مهماً في إقالة موسى باشا^(١). ويبدو أيضاً أن إلغاء مقصود باشا ١٦٤٢-١٦٤٤ لاثنتين وثلاثين أو أربعين قلماً لم تكن فقط محاولة تخفيف العبء الضريبي لصالح التجار وتجار السوق وحرفي القاهرة، إنما كانت موجهة ضد الأوجاقات المستفيدين من جزء من هذه العوائد. وأياً كان الأمر، فبعد أن أقال العسكر هذا الباشا، جاء خليفته أيوب باشا ١٦٤٤-١٦٤٦ ليعيد المظالم الجائرة على الفور^(٢). وقد يعزى الحدث الغامض الذي يتمثل في طرد "أولاد العرب من المصريين والشاميين" من الأوجاق مع والذي تم على يد مصطفى باشا (١٦٥٦-١٦٥٧) إثر مذكرة رفعها كز من الانكشارية والعزب (٢٧ أغسطس ١٦٥٦) - قد يعزى إلى الخلافات المثارة بين الأوجاقات بخصوص حمايات والتي استفاد منها الوالي: وقد يؤكد ذلك سلسلة "الفتن" الداخلية التي حدثت في الفرق المختلفة، وقد أقال الانكشارية كتحداهم وكاتبهم. وهناك حجة أخرى تؤكد هذه الرؤية وهي أن إبراهيم باشا (١٦٦١-١٦٦٤) وصل بعد ذلك بخمس سنوات ومعه أمرين سلطانيين بطرد أولاد العرب من الفرق السبع وزيادة "المضاف" ٢٠% على الالتزام (٥٠٠٠ بارة على كل كيس)^(٣).

ويبدو أن هذه المحاولة لإعادة السيطرة على الموقف قد جاءت متأخرة؛ وكان دخول الحرفيين والتجار في الأوجاقات قد أصبح أمراً عادياً، وتزايد بصفة

(١) ابن أبي السرور، ورقة ٥٦ أ-ب.

(٢) De Sacy, Notice, 240;

ابن أبي السرور، ورقة ٨٠ أ؛ مرعي، ورقة ٤٣٥، ٤٣٧؛ ومخطوطة باريس (١٨٥٤)، ورقة ١٦٧ ب، ١٦٩ ب؛ زبدة، ورقة ٧ ب - ٨ أ؛ مختصر، ورقة ٤٨ أ؛ أحمد شلبي، ورقة ١١٧، ١١٨.

(٣) مرعي، ورقة ٤٥١-٤٥٥؛ كتاب تراجم، ورقة ٦٠١؛ زبدة، ورقة ٩ ب، ٤ ب؛ مختصر، ورقة ٥١ أ-ب؛ أحمد شلبي، ورقة ٢٠-٢١.

خاصة بعد العام ١٦٧٠: وعندئذ نجد أن ضريبة التراكات لصالح الأوجاقات قد تحددت بنسبة ١٠% وتأكدت سيطرة الانكشارية والعزبان على المقاطعات الحضرية عندما أخذ الانكشارية من الباشا الجمارك كالتزام (فيما عدا السويس) واستولى العزب على مقاطعة الخردة التي كان يسيطر عليها أوجاقا المتفرقة والجاويشية، وألغى إبراهيم باشا (٧٠-١٦٧٣) هذا التوازن : فقد استطاع إعادة تنظيم إدارة مالية مصر وزيادة عائدات الخزينة حتى وصل الفائض للباب العالي إلى ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ بارة وكذلك رفض امتلاك الأوجاقات لعدد معين من المقاطعات كما نرى في دفتر سنة ١٠٨٣هـ (١٦٧٢-١٦٧٣)، وسوف تصبح هذه الحادثة وثيقة مرجعية يتم الاستناد إليها فيما بعد كما حدث في سنة ١٧٢٤^(١). وكان أحمد باشا (٧٥-١٦٧٦) قد أحلَّ المسلمين محل اليهود في الإدارات المالية وقد تكون هذه الخطوة موجهة ضد الانكشارية، وبعد ذلك اتهم بخلق مظالم وطالب العسكر بعزله من منصبه كنتيجة لذلك (فبراير ١٦٧٦)، وربما كان ذلك محاولة منهم في الحفاظ على امتيازاتهم ومنع الباشا من زيادة امتيازاته، ولحماية أهل القاهرة كذلك^(٢). إن نقل مركز السلطة من الباشوات إلى الأوجاقات، وإلى الانكشارية بين الأوجاقات أصبح الآن أمراً مؤكداً. ولكن أهمية النشاط الاقتصادي للانكشارية وقوة نفوذهم المتزايد كانت تثير النزاعات داخل الأوجاقات دائماً، بقدر ما تثير ردود فعل عدائية من جانب القوى الأخرى.

كوجك محمد وأزمة الانكشارية في نهاية القرن السابع عشر

كانت قوة نفوذ كوجك محمد في باب الانكشارية مرتبطة بالأزمات الداخلية للأوجاق بين عامي ١٦٨٠ و ١٦٩٠: وكان كوجك محمد ضابطاً متواضعاً يقود

(١) أحمد شلبي، ورقة ١٥٧ ب؛ Shaw, Financial, 291-4; (١)

(٢) كتاب تراجم، ورقة ٦٩١-٦٩٣؛ زبدة، ورقة ١٧ ب، مختصر، ورقة ٥٧ ب؛ أحمد شلبي، ورقة ٢٦ أ؛ الجبرتي، ج ١، ص ٩٤.

شردمة تسعى إلى السيطرة على الفرقة، ولكنه اصطدم بمعارضة أجبرته في مرات عديدة إلى اللجوء إلى أوجاق آخر، أو الذهاب إلى المنفى حتى استطاع بفضل انقلاب حقيقى (٨ شوال ١١٠٣/٨ يوليو ١٦٩٢) - ساعده فيه على ما يبدو الحزب الفقارى - أن يتخلص من أعدائه وتوطد سلطته بصفة دائمة على الأوجاق، ليصبح هو الشخصية المسيطرة منذ العام ١٦٨٦.

وفى هذا الوقت كانت الأنظار تتركز على نظام الحماية: فقد أصدر على باشا فى يونيو ١٦٩١ "بيورلدى شريف" إلى أمين الحسبة "محرم جاويش" بأن يعلن فى القاهرة "أن الحماية بطالة" وأن العسكر محرم عليهم مزاوله أية حماية على المتسبين^(١). ويبدو أن هذا التحريم لم يحترم، إذ ظلت حجة الانكشارية مرتبطة بأن الحماية والنصائب الأخرى تمثل مورد دخولهم الذى لا يمكنهم التخلي عنه بسهولة بدون مقاومة. ولكن كوجك محمد الذى كان قد سيطر مؤخرًا على الأوجاق قرر بسرعة وبموافقة اختيارية الأوجاقات السبع إلغاء كل الحماية. وهو أمر نه مغزاه، إذ يبدو كأنهم يريدون انتصارًا سياسيًا لم يستطع فرضه ممثل الباب العالى (شوال ١١٠٣/يوليو ١٦٩٢). ولكن قرار الإلغاء كان نابعا من داخلهم وباسم سلطة اكتسبها أعداء النظام وذلك بنجاح كوجك محمد فى أوجاق الانكشارية. كما قرروا بعد إلغاء حمايات الانكشارية والعزب إلغاء حمايات مناصب ميناء دمياط ورشيد وبولاق والموائى الأخرى الخاصة بالانكشارية والعزب (وجميع الذى يتعلق ببولاق.. من المناصب). وفى الحال قرئ فى شوارع القاهرة "بيورلدى شريف" صاغه الباشا، وبعد ذلك بقليل عين محتسب جديد لتأكيد القرار الذى اتخذ؛ ولكن عندما أراد هذا المحتسب "أحمد جاويش" أن يدفع له أصحاب الحوائيت ولحسابه هو ضريبة الحماية التى كانت تدفع قبل ذلك للأوجاق عزل من منصبه^(٢).

(١) زبده، ورقة ٢٤؛ كتاب تراجم، ورقة ٨١٥.

(٢) Voir Holt, Career, 285;

كتاب تراجم، ورقة ٨٣٠-٨٣٤؛ زبده، ورقة ٢٥؛ مختصر، ورقة ٦٣؛ أحمد شلبى، ورقة ٣١؛ الجبرتى، ج ١، ص ٢٥.

ومما لا شك فيه أن النظام الجديد الذي فرضه كوجك محمد على الانكشارية بمساندة الأوجاقات الآخرين والباشا كان في صالح الطبقات الوسطى والشعبية في القاهرة لتخفيف الأعباء الضريبية عليهم، ولكنه كان ضد مصالح قادة الانكشارية الذين كانوا يجنون أرباحاً طائلة بسبب الروابط التي كانت بين فرقهم والتجارة الكبرى، وكان لهؤلاء القادة أتباع داخل الأوجاقات يؤيدون وجهة نظرهم. ومما لا شك فيه أن هذه القضية لعبت دوراً مؤكداً في الصراع على السلطة الذي استمر داخل الأوجاقات، والذي قام ضد كوجك محمد بصورة متتالية : بدأها محمد البغدادي الباشا أوده باشي السابق للانكشارية، والذي كان وراء أول محاولة فاشلة لقتل الكوجك محمد ، فر بعدها إلى المنفى ١٦٩٣^(١). ثم مصطفى كتحدا القازدغلي أحد أهم رؤساء الحزب الفقاري والذي كان بسبب مركزه هذا قد ساعد في إنجاح مؤامرة ١٦٩٢ ، ولكنه تخاصم بعد ذلك مع كوجك محمد، وكان له دور مؤثر في النهاية المأساوية لقائد الانكشارية . وتعد مصادرها غير دقيقة فلا نستطيع إلا التكهن، ولكن تكرار ذكر مصطفى كتحدا أكثر من مرة في الدفاتر المالية بالقلعة كجانب للجمارك يبدو لنا علامة مهمة وملفتة للنظر : فقد بدأ وكأنه الممثل البارز لفئة الانكشارية التي تحمي النشاط الاقتصادي للأوجاق. لأنه كان ملتزماً لجمارك بولاق في ١١٠١هـ/١٦٩٠-١٦٩١ قبل مؤامرة كوجك محمد داخل الأوجاق، ثم مرة أخرى بعد وفاة كوجك محمد في ١١٠٨هـ/١٦٩٦-١٦٩٧ نجده ملتزماً لجمارك الاسكندرية ودمياط والبرلس في ١١٠٩هـ/١٦٩٧-١٦٩٨م.

وعلى النقيض من ذلك يُتيح لنا ما نعرفه عن أزمة عام ١٦٩٤ محاولة تحديد الدور الذي لعبته العوامل الاقتصادية في الحياة السياسية بالقاهرة، وتحديد العناصر المادية التي كانت تُسير -ولو جزئياً- اتجاه أوجاق الانكشارية. وفي الأيام الأخيرة من شهر يوليو ١٦٩٤ كانت ثمة صعوبات سياسية قد برزت داخل أوجاق الانكشارية كشفت قوة المعارضة التي كان يواجهها كوجك محمد في فرقته: وكان الفريق المعادي له برئاسة مصطفى كتحدا القازدغلي الذي حاول إقصائه عن الأوجاق أو تحييده وذلك بإعطائه رتبة جوربجي. ويبدو أن هذا الفريق استطاع

ويسميه أحمد، وقد تابعنا النص في كتاب تراجم (٨٥٠). Holt (Career, 283) (١)

كسب مساندة العلماء وأشرف البكرية والسادات لموقفهم. ولكن كوجك محمد تمكن -ولو بشكل مؤقت- من الاستمرار في فرقته وذلك بمساعدة الباشا وخاصة أن عيد الأضحى سمح بنوع من الهدنة بين الفريقين (١٠ ذى الحجة ١١٠٥/٢ أغسطس ١٦٩٤). وبينما كانت الأزمة السياسية ما تزال متأججة بين الفريقين عُرف أن منسوب فيضان النيل جاء منخفضًا للغاية (٢٢ أغسطس ١٦٨٤)، وبعد ذلك مباشرة شحت الحبوب وارتفع سعرها، وكان ذلك بداية لأزمة غذائية استمرت حتى العام ١٦٩٧ ودفع ثمن هذه الأزمة - كما هو معتاد - أفقر عناصر السكان. واتخذ كوجك محمد -بسرعة وبحماس ملحوظ- الإجراءات الضرورية لتخفيف حدة الأزمة ولكسر الاحتكارات التي بدأت آنذاك بالفعل: فذهب إلى بولاق، واستدعى الأمناء والكيالين وأصحاب ورؤساء المراكب التي كانت مسئولة عن نقل الغلال إلى القاهرة، وكان هؤلاء الأخيرون على علاقة - كما رأينا آنفًا - بأوجاقى عزبان والانكشارية، فأبلغهم كوجك محمد أنه سوف يشنقهم إذا ارتفع سعر أردب القمح أكثر مما يجب. ونظم توزيع الغلال بطريقة تمنع الاحتكار. وحاول الوكلاء والمليتمون والعرب الهواره الذين كانوا يباشرون نقل الحبوب وكانوا هم أيضًا على علاقة بالانكشارية وأرباب الغلال، فحاولوا مداهنة كوجك محمد: فعرضوا عليه رشوة هائلة قدرها ٥,٠٠٠ دينار حتى يتسنى لهم بيع القمح بأسعار باهظة. ورفض كوجك عرضهم وتفوه بتعهدات حقيقية: إذ عندما اكتشف أن مراكب بولاق حاوية من القمح ألقى القبض على ثلاثة رويسا واثنين من الأمناء وأمر بقتلهم^(١).

وهناك علاقة واضحة بين مقتل كوجك محمد (٢٣ محرم ١١٠٦ / ١٣ سبتمبر ١٦٩٤) وبين عاملين تمثل أولهما في وجود فئة لدى الانكشارية كانت معارضة للأوده باشى، وثانيهما ضيق المضاربين في الغلال أمام محاولات تثبيت سعر منخفض للأردب القمح وتوفير مؤنة كافيته للناس. وقُتل الأوده باشى بطلقة

(١) Holt, Career, 283-4, 286-7;

زبده، ورقة ٢٦ أ-ب؛ كتاب تراجم، ورقة ٨٦١-٨٦٤؛ أحمد شلبي، ورقة ١٣١-١٣٣؛
القينلى، ورقة ٧ب-٨أ؛ دمرداشى، ورقة ١٩-٢٠.

بندقية على مسافة قصيرة من ثكنات فرقة عزبان، حيث كان عدوه مصطفى القازدغلي قد احتفى هو وأتباعه بهذا الأوجاق. وتقول بعض المصادر إن قاتل كوجك محمد كان من بين أتباع مصطفى القازدغلي: وانضم أتباع كوجك بعد مقتله إلى أوجاق الجراكسة بينما سيطرت جماعة مصطفى القازدغلي على أوجاق الانكشارية. ومن جهة أخرى تبع مقتل كوجك ارتفاع سريع لأسعار القمح وعرفت القاهرة إحدى أبشع المجاعات في هذه المرحلة. وبالطبع لم ير أهل القاهرة بداً من تفسير هذا الغلاء سوى مقتل كوجك محمد، وكانوا يذكرون اهتمامه بالعمل من أجل فقراء العامة، وكانوا يقولون إنه قال للمضاربين وهو يعيب عليهم جشعهم: "إن معظم أهالي مدينتنا من الفقراء والحرفيين" وتوصلوا إلى أن مقتله كان سببه قوله: "ماذمت على قيد الحياة فلن يزيد سعر القمح عن ٦٠ فضة". ودخل كوجك محمد عالم الأساطير بصفته رجلاً أميناً ومدافعاً عن الطبقات الشعبية. وهناك قصة شبيهة فلكورية كان يتناقلها الرواة الشعبيون عن أحد الحجاج وقد ترك صندوقاً أمانة عند رجل رفض رده إليه عندما عاد صاحبه من الحج، فذهب صاحب الصندوق إلى كوجك محمد، وكيف لجأ الأخير لفضح فساد ذمة المؤتمن، وقد لا تكون هذه القصة شاهداً على ذكرى عدل وحكمة كوجك محمد فقط: ففي النسخة التي نقلها إلينا القينلي نجد المذنب الذي فضحه الأوده باشي يُوصف بأنه "خواجه" فهو إذاً أحد كبار التجار الذين كان لهم علاقة مع أوجاق الانكشارية، وهي علاقة أوقفها كوجك محمد مرتين: أولهما عندما ألغى الحمایات، وثانيهما عندما حاول كسر المضاربة على أسعار القمح^(١).

وكان لوجود كوجك محمد على رأس الانكشارية، وانحسار حزب المصالح الاقتصادية لأوجاق الانكشارية -دون شك- علاقة بالتغيير الذي حدث في عام ١٦٩٤ في تأجير الجمارك. وقد سبق لنا أن لاحظنا أهميتها للانكشارية: فمؤلف كتاب التراجم يلاحظ أنه في ١٩ أغسطس ١٦٩٤ أعطى على باشا أمانات دمياط

(١) Holt, Career, 284, 286-7;

كتاب تراجم، ورقة ٨٦٨-٨٧٠؛ زبده، ورقة ١٢٧أ؛ مختصر، ورقة ٦٤ أ-ب؛
مرداشي، ورقة ١١٤-١٧ب؛ قينلي، ورقة ٦ أ-ب، ورقة ٨؛ أحمد شلبي، ورقة ٣٢ب-
١٣٣ (حيث ينسب هذا الكلام إلى كوجك محمد).

والإسكندرية وبولاق وغيرها إلى فرقة العزب، وهي الأمانات التي كانت في حوزة الانكشارية؛ وفي الدفتر المالي الخاص ٦-١١هـ (وهي سنة تبدأ في ٨ سبتمبر ١٦٩٤) نرى بالفعل أن ملتزم جمرك بولاق كان في هذه السنة محمد الكتخدا السابق للعزب والذي كان يسيطر أيضا على إيجارات "سمسارية البحرين" وكيالة غلال بولاق"^(١). ولم يدم هذا الاختفاء النسبي للانكشارية أكثر من سنتين: فمنذ العام ١١٠٨هـ (١٦٩٦-١٦٩٧)، نجد مصطفى القازدغلي غريم كوجك محمد يحوز التزام جمرك بولاق، وفي العام التالي عادت الانكشارية إلى امتلاك معظم إيجارات الجمارك في بولاق والإسكندرية ودمياط والبرلس"^(٢). ولم يكن الحال إذا إلا توقف قصير المدى كما كان يُنبئ بذلك المصير المحتوم لكوجك محمد.

محاولة الباشا زيادة عوائد الخزينة

كانت هناك مشكلة عوائد الباب العالي وانخفاضها المتزايد بسبب ما يستولى عليه الأوجاقات، وفي مقدمتهم الانكشارية وكان هذا المبلغ يتزايد مع مرور الزمن. وامتعض السلطان في العام ١٦٩٥ من الإدارة المالية لعلی باشا، فأحل محله إسماعيل باشا، كما استاء السلطان من تناقص موارد الخزينة، فاقترح عندئذ الروزنامجى حسن أفندى في الجمعية المنعقدة بالديوان أن يضم إلى الخزينة مال الحماية والذي قُدِّرَ بعشرة ملايين بارة. ولم يكن هذا الأمر بالطبع إلا مجرد كلام، واكتفوا في هذه الجمعية بزيادة الدخول المخصصة للباب العالي بألف نصف على كل كيس أى تقرير مضاف جديد قدره ٤% (أكتوبر ١٦٩٥)^(٣).

(١) كتاب تراجم، ص ص ٨٦٤-٨٦٥، أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر ٩/٤١٤٧ (لسنة ١١-٦ / ١٦٩٥-٩٤).

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر ١٠/٤١٤٨ (لسنة ١١٠٨ / ١٦٩٧-٩٦) ودفتر ١١/٤١٤٩ (لسنة ١١٠٩ / ١٦٩٨-٩٧).

(٣) كتاب تراجم، ورقة ٨٩٧-٨٩٨. وبالمقارنة لاحظنا أن الباب العالي تلقى في العام ١٦٨٩/١١٠٠ ما قدره ١٤,٥٣٢,٢٤٣ بارة كخزينة إرسالية (انظر : Shaw, Financial, (400, tableauV

ويعد "مضاف ١٦٩٥" بمثابة نجاح محدود لإسماعيل باشا (١٦٨٥-١٦٩٧)، لذا تولى بعد فرض هذا المضاف إعادة توزيع عوائد المقاطعات الحضرية. وفي بداية العام ١٦٩٦ اتجه إسماعيل باشا إلى الحمایات على المراكب التي كانت تنقل غلال الميرى للشون السلطانية، وكان أكبر المنتفعين بهذه المقاطعة أوجاق عزبان : فحصل من الديوان على قرار بإلغاء هذه الحمایات وقرر أيضاً أن "رويسا المراكب" لن يدفعوا بعد ذلك رسوماً للأمين ولا إلى كتاب الشون كما لن يدفعوا أية رسوم أخرى إلى أوجاق عزبان الذي كان يتحصل من هذا البند على ١٢٠٠ بارة على كل ألف أردب^(١). وكانت المشروعات المالية التي صاغها ياسف اليهودى فى بداية العام ١٦٩٧ تتطوى على أبعاد أكبر من ذلك بكثير. فقد كان ياسف اليهودى أمين جمرك الاسكندرية وملتزم دار الضرب فى عهد على باشا، وقد استدعى إلى إستانبول؛ إذ يبدو أنه اقترح خطة مالية وضرائبية قبلت فى إستانبول، كان أهم بنودها إصلاح العملة التي سبق لنا الإشارة إلى خطوطها العريضة، ومن بين البنود الأخرى فرض ضريبة عينية على البن قدرها ١٠% ، ومجموعة ضرائب أخرى مثل حق دمغة الأقمشة، واحتكار دق البن، وضرائب على المحلات والمنازل... إلخ. وتسببت هذه المشاريع حال الإعلان عنها فى إثارة استياء الأهالى الذين عارضوها بشدة فى كل مكان. وكان سكان القاهرة يخشون استبدال النقد المعروف بعملات أقل عياراً والتي كانت تتداول آنذاك، فيتسبب هذا فى ارتفاع شديد لأسعار المؤن الغذائية. وكانت الضريبة المفروضة على البن ستحل محل التقدير القديم الذى كان يقلل من دخول الباشا ولكن ذلك أغضب التجار بصفة خاصة، ويقول القنصل دومايه إن هؤلاء التجار دفعوا "مبالغ طائلة ليضموا الفرق العسكرية إلى فريقهم" وهذا ما يؤكد مؤلف "الزبدة". والحق يقال إن الانكشارية لم يكونوا فى حاجة إلى من يثيرهم لأن مصالحهم نفسها كانت مهددة بطريقة مباشرة. وفى نفس الوقت كان احتكار دق البن يحرم أوجاق المتفرقة من دخولهم، لأن المدقات كانت عادة تابعة لهم؛ وأخيراً كان العزبان - وهم أصحاب مقاطعات الخردة- ينظرون بارتياح إلى المشروع الخاص بدمغة الأقمشة. وكان رد فعل

(١) كتاب تراجم، ورقة ٩٠٨-٩٠٩.

التجار عنيفاً: فمؤلف كتاب "التراجم" يقول: "قامت التجارة قومة واحدة" وذهبوا إلى الباشا ليقولوا له إنهم يرفضون دفع الضريبة الجديدة التي يتحدثون عنها ويرفضون تغيير أى شئ مما كان عليه فى السابق. وعندما جمع الباشا فى الديوان كل من الصناجق والأغوات واختيارية الأوجاقات السبع ليقرا عليهم القرار الهاميونى تحول المجلس إلى زوبعة من الاحتجاجات: فقال الأمراء للباشا إن المشاريع المطروحة سوف تسبب ضررا كبيرا للرعية، وطلب العسكر أن يلغى، وأن يُسلم لهم ياسف اليهودى بالقبض عليه وإيداعه بسجن القلعة، وقد يكون هذا أملاً فى إنقاذه. وعندئذ هجم عسكر الجند على السجن، وقتلوا ياسف فى زنزانته وسحلوا جثته إلى ميدان "الرميلة" حيث أحرقوه "أمام الجمهور الذى بدأ احتفالاته بهذه النار الموقدة (٥ أبريل ١٦٩٧) (١)".

انتهت محاولة الباب العالى ومُمثله فى إعادة تنظيم الضريبة السلطانية على القاهرة على أسس تدر أرباحاً كبيرة إلى فشل ذريع: لقد وجد حرفيو وأصحاب الدكاكين بالقاهرة وكبار التجار الذين كانت مشاريع ياسف تهدد مصالحهم - وجدوا فى الأوجاقات العسكرية الذين يحمونهم ويستغلونهم المدافعين الفاعلين فى هذه الأزمة. ويبدو أن هذا الحدث الدموى أشعل فى قلوب العسكر ضغائن استمرت لفترة طويلة. ويبدو أيضاً أن هذا الحدث كان له نصيب كبير فى العصيان الذى أجبر إسماعيل باشا على التنحي عن منصبه بعد بضعة شهور (٢٩ سبتمبر ١٦٩٧)، وأيا كانت الأسباب المباشرة للعصيان العام الذى ترأسته الانكشارية: يقول دو ماويه فى تعليقه على الحدث إن السبب الحقيقى للثورة "أنه لم يترك للانكشارية إلا وسائل بسيطة للإثراء"، وهى نتيجة تبدو لنا منطقية بعد معرفة محاولات إسماعيل باشا السابقة (٢).

(١) A.N, Caire, B1 313, 8 avril, 3 mai et 2 juillet 1697; C.C.M., J 604 4 et 6 avril 1697;

كتاب تراجم، ورقة ٩١٩-٩٢٢؛ زبدة، ورقة ٣٣-أب؛ مختصر، ورقة ٦٧-ب-٦٨؛ أحمد شلبي، ورقة ٣٦-ب-٣٧، قينلى، ورقة ١٢-ب-١٣؛ دمرداشى، ورقة ١٠٢ (الذى أورد هذه القضية بعد العام ١١١٢ / ١٧٠٠-١٧٠١)؛ الجبرتى، ج ١، ص ٢٧-٢٨.

(٢) A.N., Caire, B1 313, 29 octobre 1697.

على أغا وأزمة ١٧٠٣

تتازل الباشوات مؤقتًا عن محاولة استرداد كل أو بعض الضرائب التي أصبحت في حوزة الأوجاقات، وفي هذه الأثناء ظهرت نحو نهاية القرن أولى الصعوبات الشديدة التي أثارها الحمایات : وكثيرًا ما كان سببها الأول مشكلة نقل الغلال إلى القاهرة، وتحولت أحيانًا إلى صراعات سياسية بين أكثر الفرق العسكرية ثراءً. وهذا ما حدث في عام ١٦٩٨ عندما أبلغ كل من عبد الرحمن بك حاكم ولاية جرجا وأعيانها حكومة القاهرة بأن البدو الهوارة رفضوا دفع الضريبة النقدية والعينية كما أبلغوا بأن حماية العزب وخاصة الانكشارية لهم تقيهم من أى عقاب، ولذلك قرر في الحال إخراج الهوارة من الأوجاقات (أبريل ١٦٩٨). وانتهز الانكشارية هذه القضية للطعن في الاحتكار شبه الكامل الذى يفرضه باب العزب على تجارة الغلال : ويبدو أن الحجة كانت نوعًا من التوازن بين باب العزب وباب الانكشارية، لذلك نجحوا فى اقتراحهم بالأى يكون "أمين الأنبار" من العزب بعد ذلك، وأن يكون، كما فى السابق، من المتفرقة أو الجاويشية، وألا يكون "المعرف" و"الرويسا" أيضًا من العزب^(١).

وكلما أثرت أزمة نقدية أو وقعت أزمة غلاء شديدة، تتحول مسألة الحمایات إلى قضية سياسية كبيرة ؛ فعندما انهارت "المدینى" فى عام ١٧٠٣ وارتفعت الأسعار بشدة بدأ أهل القاهرة يظهرون أمارات السخط، فكان من الصعب تجاهل هذه المشاعر وإلا وقعت اضطرابات خطيرة كما حدث فى ظروف مماثلة فى الماضى. وكتب مؤلف كتاب "المختصر" أن "أهل الأسواق" اجتمعوا وتوجهوا إلى الأزهر ليطالبوا من العلماء أن يبلغوا شكواهم إلى الباشا، وفى اجتماع حضره التجار والعلماء ورؤساء الطوائف دونوا عريضة أرسلت إلى محمد باشا (١٦٩٩-١٧٠٤) فجمع هذا الأخير فى ديوان كبير الصنائق والأغوات واختيارية الأوجاقات السبع لمناقشة الموقف. ولفت حسن أغا بلفيه أحد قواد أوجاق العزب

(١) كتاب تراجم ، ورقة ٩٤٥-٩٤٦؛ زبده، ورقة ٣٦ب.

النظر إلى أن المحتسب كان بلا سلطة بسبب الحمایات، واقترح عقد "جمعية" واسعة تشترك فيها جميع السلطات والقاضى ورؤساء الطوائف الحرفية وأعيان التجار. واجتمع رأى الجميع على أن الوسيلة الوحيدة لدفع عامة الشعب إلى تقبل الإصلاح النقدى الذى يتحملون وحدهم عبأه أن يقوموا بعمل "تخفيض عام على كل المواد الغذائية والبضائع الضرورية والأكثر استهلاكاً"؛ ولكن كان من الصعب فرض تعريفه لأسعار السلع على تجار كانوا "فى معظمهم انكشارية أو تجار محظوظين بالحماية". وكان لابد إذا "من إلغاء الحمایات" وإخضاع كل الباعة "تحت رقابة شخص واحد يتم الاتفاق عليه لمراقبة المبيعات والتأكد من الموازين". ولم يكن هناك إلا قائد انكشارى يستطيع وحده تحمل هذه المسئولية الصعبة؛ وكان لا بد أيضاً أن يكون له مثل كوجك محمد سلطة كافية ليقبل التضحيات المالية التى سيفرضها عليه هذا الدور.

وعندما انعقد الاجتماع فى ١٧ رمضان ١١١٤ / ٤ فبراير ١٧٠٣، اختار حسن أغا وأغلبية المشتركين على أغا، وكان هذا الأخير من حزب القاسمية ومعروف بالشدة والنزاهة. وضع على أغا شروطه قبل أن يقبل المسئولية التى أرادوا تكليفه بها : سلطة فرض واحترام قراراته على السلطات الحاكمة والأوجاقات والبكوات، وحق الحكم على كل التجار وبالأخص تجار المواد الغذائية وتجار الغلال وبقية التجار؛ وإبطال "الحمایات"؛ وعمل إصلاح نقدى؛ ووضع تسعيرة للمواد الغذائية؛ وإغلاق محال بيع الخمر وبيوت الدعارة. كان هذا "البرنامج" غاية فى الذكاء : فالوعد بخفض الأسعار كان من أجل جعل الرعية تقبل تحريم العملات "القراصنة" وضرب العملة "الديوانى"؛ وغلق الأماكن السيئة السمعة بالقاهرة ليضفى على القوانين المطروحة صفة أخلاقية ودينية. وظهر بسرعة اتجاه سياسى لم يكن بالطبع فى صالح كبار المضاربين ولا فى صالح الانكشارية الذين كانوا يساندونها، وظهر هذا عندما صدرت أوامر بتحريم تصدير البن وتخفيض أسعار التوابل وتعارض موقف الأغا مع مصالح التجارة الأوروبية. وكان أوجاق الانكشارية يتمنى استرداد حريته ولكنه كان ممزق الأوصال. ويقول دوماييه إن جزءاً من هذا الأوجاق كان عندئذ متحالفاً مع الباشا؛ ومن جهة أخرى وجد الانكشارية أنفسهم معزولين لأن الأوجاقات الآخرين قبلوا بسهولة تضحيات كانت

أقل ضررًا بهم. وكتب القاضي حجة وافق عليها الحضور وقُدِّمت إلى الباشا فى اليوم التالى فأقرها، وتولى على أغا صلاحياته الجديدة.

وحاول على أغا خلال الأسابيع التى تلت ذلك فرض احترام التعرِفة الجديدة للعملات واحترام الحد الأقصى للأسعار الذى توصل إليه بمساعدة مشايخ طوائف الحرف، وحاول ذلك بعمل جولات على مرأى من الناس وباستخدام القسوة مع المتجاوزين، وكان يصطحبه فى هذه الجولات ممثلون للأوجاقات الستة. ولاحظ دوماييه باندهاش ملحوظ بأن الانكشارية بدوا خاضعين "لأنحسار سلطاتهم وهم الذين بدوا فى السابق وكانهم مسيطرين على حكم الولاية منذ عشرين عامًا" ويصف دو ماييه "هذه الثورة غير المتوقعة والمدهشة حيث يجد كل من الانكشارية والعزب محرومين فجأة من المكاسب الهائلة التى كانوا يتحصلونها من البائعين، عندما كانوا يسمحون لهم بالتلاعب فى الأسعار وممارسة التجاوزات الفجة" (٢٥ فبراير). ولم يكن الانكشارية فى الواقع يقبلون حقيقة التنازل النهائى عن امتيازات أُجبروا على التنازل عنها مؤقتًا؛ لسبب واحد وهو أن الأزمة كانت قد تطلبت إصلاحات سريعة وجذرية ووجدوا أنفسهم فى موقف ضعيف أمام تصرف على أغا وأعوانه الذين انضموا إلى جبهة أعداءهم. ويقول دوماييه إنه منذ ١١ مارس صار "الكل مقتنعًا بأن ثورة كبيرة سوف تقوم فى هذا البلد، وأن الانكشارية والعزب يستعدون لاسترداد الامتيازات التى حرِّموا منها".

وهذا بالفعل ما حدث بسرعة فائقة. فعندما انكسرت حدة الأزمة لم تعد السلطات فى حاجة إلى على أغا لإعادة النظام وتهدئة الغضب الشعبى، وبدأت السلطة المطلقة التى أنيطت بعلى أغا تُثير الضيق، وبدأت هيئته فى الانكسار، وكانت المصالح الاقتصادية والمالية لأهم وأقوى الأوجاقات والصلوات التى كانت تربطهم بطبقة الحرفيين والتجار هى السبب فى العودة التدريجية للنظام الذى ناهضه على أغا. فقد خلع على أغا من وظيفته، وأعيد إليها أكثر من مرة مع كل أزمة، ولكنه كان يواجه بمعارضة شديدة داخل وخارج أوجاقه، وهى المعارضة التى أخذت تتزايد مع مرور الوقت: ففى يوم ٢٦ مايو ١٧٠٤ أعلن الانكشارية

"فى ديوان كبير" أنهم لن يسمحوا بعد ذلك "أن يسير (على أغا) فى المدينة" وتضافر معهم نصف أوجاق العزب. وأخيراً حلَّ محله رضوان أغا، واختفى من الساحة السياسية لفترة^(١).

ولكن أزمة عام ١٧٠٣ نالت من سلطة الانكشارية : كان ضباط هذا الأوجاق هم ملتزمى جمارك بولاق ودمياط والبرلس، ولكن يوسف بك حل محلهم فى الدفاتر المالية لهذه الالتزامات بين عامى ١١١٧ (٥-١٧٠٦) و ١١١٩ (٧-١٧٠٨)؛ وهذا فى ذاته دليل انحسار له نفس المعنى الذى أكدته التغيير الذى حدث فى السنوات التى تلت وفاة كوجك محمد^(٢). ولكن الأمور عادت فى هذه المرة أيضاً بسرعة إلى سابق مجراها الطبيعى: ولا نملك أية معلومات عن هذه النقطة لعام ١١٢٠هـ ولكن منذ العام ١١٢١ (١٧٠٩-١٧١٠) نجد ضباطاً من الانكشارية مرة أخرى على رأس الجمارك الأربعة. ومن جهة أخرى، كان من البديهي أن إلغاء الحمایات لم يستمر طويلاً : ولا نعرف لماذا ومتى وفى ظل أى ظروف أعيدت "الحمایات" ولكن توالى الأحداث يُشير إلى أن النظام كان فى أوج قوته بعد العام ١٧٠٣.

أزمة ١٧٠٩ :

يمكن اعتبار أزمة عام ١٧٠٩ على أنها أزمة نموذجية، ونظراً لأنها لم تتفجر لأسباب تتعلق بالصعوبات الاقتصادية على نحو ما حدث عند تفجر أزمة

(١) A.N. Caire, B1 315, De Maillet 16 avril 1703, 27 juin 1704. C.CM., J 568, De Maillet , 25 Février, 11 mars 1703; j 569, De Maillet 1^{er} juin 1704;

مختصر ، ورقة ٧٢ أ-ب؛ أحمد شلبي، ورقة ٤٠ ب؛ قينلى، ورقة ٤٠ - ٤٣؛ دمرداشى، ورقة ١٠٥-١١٥؛ الجيرتى، ج١، ص ص ١٠٢-١٠٤.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر ٢٥/٤١٦٣ و ٢٦/٤١٦٤ (لسنة ١١١٧/٥-١٧٠٦)؛ دفتر ٢٧/٤١٦٥ لسنة (١١١٨/٦-١٧٠٧)؛ دفتر ٢٨/٤١٦٦ (لسنة ١١١٩/٧-١٧٠٨).

١٧٠٣ كما تعد نموذجية لأن نظام الحماية نُوقِش علناً من خلال مختلف الأطراف.

لقد جاءت العناصر الأساسية لأزمة عام ١٧٠٩ مرة أخرى من داخل أوجاق الانكشارية ومن الممكن اعتبار محاولة على أغا في العام ١٧٠٣ حلقة في سلسلة صراعات بين القاسمية والفقارية للسيطرة على أوجاق الانكشارية من خلال فئات متناحرة. واستطاع الحزب القاسمي الانتصار على أعدائه وبفضل على أغا، مما تسبب كما رأينا في تدهور مستمر للأوضاع الاقتصادية للأوجاق، واستمر الصراع حسب المراحل المختلفة، وانتقلت سلطة الأوجاق من فريق إلى آخر. وفي هذه المرحلة كانت أهم شخصية في الأوجاق يمثلها إفرنج أحمد، وهو ضابط من رتبة متواضعة (كان باش أوده باشي مثل كوجك محمد) وظهر على رأس الأوجاق بعد وفاة مصطفى كتحدا القازدغلي (١١٥٠م/٣-١٧٠٤). وكان من حزب الفقارية الذي يرتبط عادة بالانكشارية، وقد مثل إفرنج أحمد الاتجاه المناصر لاشتراك الانكشارية في الأنشطة الاقتصادية. لقد كان إفرنج أحمد مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتجارة المصرية والأفرنجية الكبيرة أو بالأحرى كان عكس الاتجاه الإصلاحى الذى مثله كوجك محمد وعلى أغا. وحُورِب تأثيره بعنف لأسباب لم تكن وراءها طباعه وحدها التى قال عنها الجبرتي : "وكان جباراً عنيداً". وكان موقع إفرنج أحمد فى الأوجاق فى الحقيقة سبباً فى المواجهة التى وقعت بين التيارات الكبرى للانكشارية وبين فريقى الفقارية والقاسمية. وتبدو تلك الظاهرة فى سيرته السياسية فنراه تارة مسيطراً على الأوجاق، وتارة أخرى مرفوضاً منه، مما يدل على الانقسام بين الانكشارية، وعنف الصراع الدائر بين فئتين كانتا على المستوى نفسه من القوة. وطُرد إفرنج أحمد من الانكشارية فى العام ١٧٠٧، ونفى، ثم عُيِّن رغماً عنه "صنّجق" (فى نوفمبر ١٧٠٧)، وكان قد أُجبر على ترك الأوجاق فى أيدي القاسمية ولكنه كان ينتظر الفرصة السانحة ليعود بقوة. وكانت مشكلة تصدير البن سبباً لإثارة صعوبات كثيرة زادت من حدة الأزمة السياسية الدفينة : كان الباشا وإفرنج أحمد وحزبه والتجار يُريدون تخفيف حظر تصدير البن الذى يضر بمصالحهم المادية، بينما كان عامة الناس يكرهون هذه التجارة ويعتبرونها المسئولة عن ارتفاع سعر هذه السلعة التى لها أهمية استهلاكية كبيرة، وكانت فرق

الأوجاقات معارضة أيضاً لسياسة تصدير البن من أجل مصالح اتباعهم من جهة، ومن جهة أخرى؛ لأنهم كانوا يعرفون أن العوائد الضخمة لهذه التجارة كانت تذهب أساساً للانكشارية وكبار التجار الذين يحمونهم ويستغلونهم، وكانوا يناهضون نظام الحمایات لنفس الأسباب^(١).

وانفجرت أزمة عام ١٧٠٩ لسبب تافه كان عبارة عن مشادة في حانوت جزار بين خادم (أو مملوك) لأحد الجاويشية ونوبتجي (أو حمّار) من باب زويلة، من هنا جاءت التسمية التي أطلقها بعض مؤرخي الحوليات : "قصة رطلين اللحم بباب زويلة" (ذو الحجة ١١٢٠ هـ / نهاية فبراير ١٧٠٩). وأخذ كل أوجاق أهبته للدفاع عن خادمه، وبسرعة تحول الموضوع إلى خلاف بين الانكشارية والجاويشية ثم بين الأوجاقات الست والانكشارية، وذلك على الرغم من الموقف المتهاون للانكشارية؛ لأن انزعاجهم كان كبيراً بسبب سيطرتهم السياسية والمادية، وفيما تثيره هذه السيطرة من أحقاد وغيره. وكتب بليزان في اللحظة التي بدأت فيها الأزمة : "أن العزب والجاويشية والسباهية وآخرين، ثاروا ضد الانكشارية، لأسباب أكثر أهمية "من مسألة تصدير البن"، فاستمروا في مشروعهم الذي كان يرمى إلى الحد من نفوذ السلطة الكبرى للانكشارية، ويقولون إن الانكشارية يريدون الاستحواذ على كل شيء"^(٢).

(١) انظر مقال "ثورة في القاهرة" ص ص ١٠١-١٠٢. وانظر أيضاً ملاحظات الفصل بليزان ذات الدلالة في بداية ١٧٠٩ حول الدور الذي لعبته مشكلة تصدير البن في انفجار هذه الأزمة. فهو يكتب في تاريخ ٥ يناير أن وجود مراكب كثيرة جاءت لتسحق البن تسبب في وجود صعوبات جمة؛ وأبلغه الباشا أن "كل القوى في مصر عندما اجتمعت في الديوان أكدت عليه بقوة؛ بإجباره على منع تحميلها البن بأوامر جديدة" (C.C.M.J 570). وفي ١٩ يناير : تسببت كميات البن المشحونة في ارتفاع سعره "مما أثار غضب الكثيرين خاصة الفرق العسكرية التي لا تستفيد من الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأجنبية من أجل تصديرها" فأمر الباشا بخفض سعر البن في المدينة، حرّم أي تصدير له من أجل "تهدئة شكاوى هذه الفرق العسكرية (A.N., Caire, B1 316) وأخيراً في ١٢ مارس ١٧٠٩: "كان آخر سبب لانفجار الفرق العسكرية ضد الانكشارية، مع أنه لم يكن أهم الأسباب، متمثلاً في التصاريح السرية لتصدير البن" (Ibid).

(٢) A.N. Caire, B1 316, 28 février 1709;

اجتمع ممثلو الأوجاقات الست عند أيوب بك وهو أحد أهم الأمراء الفقارية وكتبوا "قائمة" بكل المظالم التي يرون أن الانكشارية ارتكبوها. وكانت هذه المظالم في الأساس تدور حول الحميات، فقد كان جميع أرباب الأصناف تحت حماية الانكشارية، وخاصة كبار تجار البن الذين سيطروا على تصدير البن؛ وبالتالي كان على أهل الأسواق أن يرفضوا حماية الأوجاقات، وأن يخضعوا لمراقبة المحتسب وفقاً لما جرت به العادة، وذلك بوجود ممثل عن القاضى. كذلك يحرم على الأفراد العاملين في دار الضرب وفي الأنبار وفي البحرين وفي المدبح السلطاني.. الخ، أن يأخذوا راتباً من الديوان وأن ينتسبوا إلى أى أوجاق؛ كما أنه لا بد من نقل دار الضرب خارج ثكنات الانكشارية. وكان لا بد من إلغاء كل ما يعوق حركة المراكب المشحونة بالغلال السلطانية على النيل، ويحرم على هذه المراكب أن تكون تحت حماية الأوجاقات، كما رُأوا تحريم تصدير البن إلى البلاد الأفرنجية، وأن يُباع بسعر ١٧ بارة للرطل. ويقول القينلى إن الأوجاقات طلبوا أيضاً أن يُسحب من الانكشارية مقاطعاتهم. ونلاحظ أن الانكشارية كانوا بالطبع هم المستهدفين في كل هذه الشكاوى، ولكن ممثلى الأوجاقات الستة أدانوا أيضاً تجاوزات أخرى كان العزب يستفيدون منها. رفض الباشا على ما يبدو الموافقة على هذه القائمة، فأخذها ستة من ممثلى الأوجاقات وأرسلوها إلى إستانبول لعرضها على الباب العالى هناك.

وعندما نمت إلى علم الانكشارية حقيقة هذا الأمر، أثبتوا بسهولة فى قائمة مضادة أن أعداءهم كانوا يستفيدون هم أيضاً من نظام الحميات. فاعترفوا قائلين: "إن لدينا حقاً القلقات والمقاطعات من فترة طويلة" ولكن بقية الأوجاقات يتمتعون بمظالم كثيرة عددها فى القائمة: الجابجى باشى، والقافلة باشى، والمعمار باشى، كانت من نصيب المتفرقة، وكان المحتسب من الجاويشية.. الخ وكانت الرسالة وأمين البحرين والخردة والمراكب... الخ للعزب، وكان الإسباهية المرسلون إلى الأقاليم.. الخ، وينهون القائمة بقولهم: "لو حرمتونا من شئ من امتيازاتنا عليكم

مختصر، ورقة ٧٧ أ-ب؛ أحمد شلبى، ورقة ٤٥ أ-ب؛ القينلى، ورقة ٥٤ أ-ب؛ دمرداشى، ورقة ١٢٩-١٣٠؛ الجبرتى، ج ١، ص ص ٣٣-٣٤.

القيام بالمثل من جهتكم". وكان الباشا يميل في قرارة نفسه إلى الانكشارية ، فعندما تلقى هذه الطلبات المتضاربة حاول التسوية في أول الأمر. فاجتمع ممثلو الأوجاقات الست مع القاضي ونقيب الأشراف والعلماء ورؤساء الطوائف الحرفية وطالبوا بفرمان، وإلا قاموا بعزل الباشا (٢٧ ذو الحجة ١١٢٠ / ٩ مارس ١٧٠٩)، فاضطر الأخير إلى إعلان مرسوم كتب بصيغة فضفاضة حتى لا يجد نفسه متورطاً : ويقول بليران "إنه يحرم بصفة عامة كل التصرفات الخاطئة والسراقات والعنف والنهب، ويحرم بصفة خاصة خروج البن الذي حدد سعره عند ١٦ مديني للرتل "من أجل الرعية". واستمرت المقابلات لفترة والصناجق يحاولون التوفيق بين الحزبين، ولكن دون جدوى، وفي الاجتماع الكبير عند إبراهيم بك أبو شنب (أحد رؤساء الحزب القاسمي) استقروا على هدنة لم تستمر أكثر من سبعة أيام، وفي النهاية قرر الفريقان رفع عرائض متناقضة للباب العالي، وكانت عريضة الأوجاقات الست التي وقع عليها الصناجق والعلماء والنقيب ورؤساء الطوائف. وساند هذه العريضة - على ما يبدو - عامة القاهرة. وأرسلت هذه العريضة في ٢٦ محرم ١١٢١ / ٧ أبريل ١٧٠٩). وأرسل الانكشارية بعدها بيومين عريضتهم إلى رؤساء أوجاق الانكشارية باستانبول^(١).

قرر إفرنج أحمد أن يستفيد من عزلة أوجاقه ليعيد سيطرته عليه، بينما الجميع ينتظر في القاهرة حكم الباب العالي: واجتمع ممثلو الأوجاقات الست عند أيوب بك، وكان ذلك - غالباً - بإيعاز منه. وقرروا أن يفرضوا على الانكشارية طرد ثمانية من رؤسائهم الذين كانوا يعتبرون المسؤولين عن مقاومة الأوجاق، وكانوا هم بالأخص رؤساء الحزب الذين استطاعوا طرد إفرنج أحمد في العام

(١) A.N., Caire, B1 316, 12 et 25 mars 1709;

مختصر، ورقة ٧٨ب؛ أحمد شلبي، ورقة ٤٥ب - ٤٦أ؛ فينلي، ورقة ٥٥ب؛ دمرداشي، ورقة ١٣١-١٣٢؛ الجبرتي، ج ١، ص ٣٤-٣٥. ونجد قنصل فرنسا الذي تابع الموقف يؤكد على محدودية علاقة المصالح التي كانت تربط الانكشارية بالتجارة الفرنسية : ففي ٧ أبريل ١٧٠٩ اقترح بليران بأنه لتدعيم هذه العلاقة في استانبول عمل مذكرة للانكشارية كانت فيما يبدو وراء تسهيل نقل رسائلهم الثلاث.

(A.N., Caire, B1 316, 7 avril 1709)

١٧٠٧. وبدأ الحصار بمعنى الكلمة حول ثكنة الانكشارية، وكان لإفرنج أحمد نشاط ملحوظ في هذه العمليات بجانب أهم الصناجق الفقارية، ومن الأمور العجيبة أن يقتنع الأمراء القاسمية بضمّ قواتهم إلى القوات المحاصرة والتي كانت تتمتع من جهة أخرى بمساندة أهل المدينة: وأصدر علماء الأزهر والقاضي والنقيب ورؤساء الطوائف الحرفية فتوى تأمر الانكشارية على نفى الثمانية الذين أثاروا ذلك وإلا أصبحت محاربتهم شرعية. وأصبح موقف الانكشارية صعباً بعد حصارهم لبضعة أيام (بين ٣٠ مايو والأيام الأولى من يونيو ١٧٠٩): فكان الانكشارية محصورين في ثكناتهم ومعزولين عن المدينة بسبب قوات إفرنج أحمد وحلفاءه، فهذه القوات كانت مسيطرة على مداخل القلعة من الشمال والغرب، كما سيطروا على المرتفعات المطلّة على القلعة، فأجبروا الانكشارية على القبول بشروط أعدائهم ونفى الضباط الثمانية. وبعد ذلك ببضعة أيام أعيد إفرنج أحمد إلى أوجاقه مع رتبته كباش أوده باشى وهى الرتبة التى فقدتها من قبل : وفى هذه الحال عاد الفقارية إلى السيطرة على الإنكشارية مما أصبح يشكل خطراً على الأمراء القاسمية فى المستقبل، وهم الذين ساعدوا فى هذا التغيير^(١).

ويبدو أن الإنكشارية عانوا فى الحال من هذا الفشل الخطير : فقد أصدر الباب العالى مرسوماً تم الإعلان عنه فى القاهرة فى ٨ يوليو ١٧٠٩، كان متماشياً فى مجمل بنوده مع مصالح خصوم الانكشارية. فجاء الأمر الأول فيه بإزالة المظالم والحمايات بالشكل الذى يذكرنا تماماً بما تضمنته عريضه شكوى الفرق العسكرية التى أرسلوها من قبل إلى استانبول، كما شمل هذا الأمر ضرورة محاسبة تجار البن على أرباحهم. وتعلق الأمر الثانى من هذا المرسوم بنقل دار الضرب من قلعة الانكشارية إلى "حوش الديوان" حيث تم تشييد دار جديدة للضرب مكان المصنع القديم لصناعة البارود. وبعد ذلك بقليل قام القاضي بإحضار مشايخ الحرف (أرباب الحرف والصنایع) ليعرفهم بأن "الخط الشريف" ينص على أن "لا

(١) A.N., Caire, B1 316, 31 mai et 15 juillet 1709.

الشاذلى، ورقة ١-٢، أحمد شلبى، ورقة ٤٧ب - ٤٨ب؛ القينلى، ورقة ٥٦ب - ٥٨أ؛ دمرداشى، ورقة ١٣٥-١٣٦؛ الجبرتى، ج ١، ٣٥-٣٦.

يكون أحد من أرباب الحرف والصنایع له تعلق بوجاق من الوجاقات وأن يكونوا رعايا". بيد أن هذه النقطة تحديدا لا تشي بالضرورة بوجود طابع "ثورى" حقيقى لمثل هذا المرسوم؛ إذ من الواضح أن الأمر كان يتطلب ما هو أكثر من إصدار مرسوم من استانبول ليضع نهاية قاطعة لعلاقات الحماية والاستغلال التى ربطت الأوجاقات بأرباب المهن الحرفية: فقد أجابوا على القاضى بأنهم "عسكرية وأولاد عسكرية وقاموا على غير امتثال"، وفهم القاضى "أنهم اجتمعوا على إيقاع مكروه به، فخاف منهم، ولم يعد يذكر لهم ما جاء فى هذا الخط الشريف"^(١).

إن قضية الالتحاق بالأوجاقات، كما فى محاولات كوجك محمد وعلى أغا، ترينا بوضوح العقبات الكؤود التى كانت تعترض كل محاولة تبذل فى سبيل إصلاح الركيزة الأساسية فى التنظيم الاقتصادى السياسى لمصر: فنظام الحماية جاء نتيجة لتطور قديم دام أكثر من نصف قرن؛ كما مثل أحد المصادر الرئيسة التى حققت للأوجاقات الأكثر نفوذا أرباحا مادية هائلة. ويقدر ما بقيت علاقة القوى التى تصدت لبعضها البعض بالقاهرة على نحو ما كان عليه الحال عند مطلع القرن الثامن عشر، بقدر ما استمر الانكشارية والعزب يهيمنان على الحياة السياسية، إذ تعذر على الباشوات استرداد سلطاتهم التى تدهورت، بينما ظل البكوات فى عزلة نسبية. وعلى ذلك لم يكن هناك تغير جذرى يمكن أن يطرأ على هذه الأوضاع. فالضربة التى وُجّهت إلى الانكشارية بسبب أزمة عام ١٧٠٩ لم تؤثر طويلا على مصالحهم المادية: فقد أمكنهم خلال السنة المالية (١١٢١/٩-١٧١٠) أن يستردوا من جديد التزامات الجمارك التى استبعدوا منها بشكل مؤقت بعد العام ١٧٠٣. ولا يبدو أن شيئا حدث سوى تعرض القوة الاقتصادية للحياة لهزة عنيفة، وذلك من جراء التهديدات المقيتة والإجراءات المرتقبة من جانب الباب العالى التى أثقلت كاهلهم فى العام ١٧٠٩. ومع عودة إفرنج أحمد على رأس الانكشارية عاد من جديد "الحزب الاقتصادى" *La parti écononmique* يتحكم فى مصير أوجاق

(١) أحمد شلبى، ورقة ٤٨ ب - ٤٩؛ الجبرتى، ج ١، ص ٣٦-٣٧؛ حيث أورد الجبرتى النص كلمة كلمة مما جاء عند أحمد شلبى.. وانظر أيضا: القينلى، ورقة ٥٦؛ الدمرداشى، ورقة ١٣٣.

الانكشارية ، وليصبح من ثم قادراً على الدفاع عن مصالحهم المادية تماماً مثل دفاعه عن مصالحهم السياسية.

أزمة ١٧١١ وانتكاسة الانكشارية

تعد ثورة عام ١٧١١ فى الأساس حركة سياسية، كان رهانها السيطرة على أوجاق الانكشارية، وقد تنازع فيها أطراف عدة : فمن ناحية حزب إفرنج أحمد المدعوم من الباشا والأمراء الفقارية، وهو الحزب الذى كان يستفيد من تعاطفه الواضح مع التجارة الإفرنجية التى تتماشى مع مصالحه، ومن ناحية أخرى الحزب القديم المعادى لإفرنج أحمد والذى أثاره "الضباط الثمانية" إثر تمكنهم من العودة من منفاهم إلى القاهرة فى نهاية العام ١٧١٠. وكان هؤلاء الضباط الثمانية قد لاقوا دعماً ومساندة من أوجاق عزبان والأمراء القاسمية. على أن الانقسام التقليدى بين المماليك الفقارية والمماليك القاسمية لم يؤثر على الإنكشارية: إذ إن معظم الأوجاقات الأخرى عانت من آثار هذا الانقسام، والمجموعات المتنافسة تصارعت للهيمنة على السلطة، مثلما كان دأبهم منذ ربع قرن مع الانكشارية. ولم يكن ثمة إمكانية لتفادى وقوع هذا الصراع، وذلك بسبب الصعوبات السياسية الطارئة داخل معسكر الحزب الفقارى، ووقوع الشقاق بين اثنين من كبار الأمراء الفقارية أيوب بك وقيطاس بك، وما تلاه من شقاق آخر بين محمد بك الكبير ومحمد بك قطامش اللذين تآقت نفس كل منهما إلى حكم ولاية جرجا بالصعيد. ونكاية فى حزبه الفقارى، تقرب قيطاس بك من حزب القاسمية الذى كان يرأسه أيواظ بك، وأخذ يعمل من أجل الانتقام من خصومه على حساب الفقارية. وكان انضمامه للحزب القاسمى قد أحدث اختلالاً فى التوازن النسبى بين الفقارية والقاسمية ذلك التوازن الذى كان يحكم الحياة السياسية بالقاهرة، فقد فجر الضعف المتزايد للحزب الفقارى - كما هو متوقع - الصراع داخل أوجاق الانكشارية.

وتجاوزت انعكاسات هذا الصراع المجال السياسى الذى كان آخذاً فى التطور. وعندما لم يستطع أى من الحزبين المتصارعين حسم الموقف لأى منهما، قام الأمراء القاسمية بباب العزب الذين كانوا يتحكمون فى مدينة القاهرة - بعمل

محاولة لاستمالة وضم الانكشارية المتفقيين معهم أو حتى أولئك المترددين منهم إلى معسكرهم، ليخلقوا بذلك "هيراركية موازية"، وقاموا بتعيين حسن جاويش الجلب كتحدا جديداً "للأوجاق نكاية في الكتحدا المنضم للفقارية". ويضاف إلى هذا اختيارهم لعلى أعا ليتولى أعاة الانكشارية (في ١٢ يونيو) بدلاً من الأعا الموالى لصفوف الفقارية، آخذين في الاعتبار الدور الكبير الذى لعبه هذا الضابط منذ بضع سنوات مضت، ودلت هذه التحركات على وجود مسعى جديد لاقتلاع أوجاق الانكشارية من "الحزب الاقتصادى" ولقطع صلة الأوجاق بالتجارة الكبرى. وقد أثرت بالفعل الهزيمة الساحقة للانكشارية ولحلفاءهم الفقارية وموت إفرنج أحمد (في ٢٢ يونيو ١٧١١) على الوضع الاقتصادى للأوجاق وعلى علاقاته بأرباب الحرف. ويُفسر هذا بالتأكيد سبب تقلص المستقطعات التى كان أوجاق الانكشارية يتحصلها على تركات الحرفيين والتجار الملتحقين بهذا الأوجاق، كما يفسر سبب ببطء حركة الانضمام إلى الأوجاقات بين عامى ١٧١٠ و ١٧٢٠. وكان لا بُد أن يعانى التجار بشكل مباشر من صدمة الهزيمة التى لحقت بالانكشارية الذين كانوا يوفرّون لهم الحماية، كما عانوا من استمرار ضعف هذا الأوجاق. ووجه المنتصرون فى نهاية العام ١٧١١ تجريدة عسكرية ضد البدو والهوارة بالصعيد الذين جاءوا من قبل فى صحبة محمد بك الكبير، وبلغت قوة التجريدة ١٠٠٠ عسكرى، وأعطى لكل فرد فيها ٣,٠٠٠ نصف فضة كمكافأة، واتفق على أن يتم تغطية نفقات هذه التجريدة من "مال البهار سنة تاريخه". وجاء المرسوم الصادر فى نوفمبر ١٧١١ (خط شريف) موجهاً للتجار إهانة لا يمكن إنكارها، فقد حظر عليهم ركوب الخيل والبغال مثلهم فى ذلك مثل "أولاد البلد"، وكان الباب العالى أراد التأكيد على أن التجار ليسوا إلا "رعايا" فى حين كان ثراؤهم وعلاقتهم بالانكشارية يعطيهم إحساساً طبقياً بأنهم ينتسبون إلى الطبقة الحاكمة^(١).

(١) حول أزمة ١٧١١ انظر :

A. Reymond, Une "Révolution" au Caire. A. N. , Alexandrie, B1 100, Monhenault, 19 juin 1711.

الشاذلى ، ص ص ٦٧-٦٨ ، ٨٥ ، أحمد شلبى، ورقة ٥٨ ب، ٦٢، ٦٥؛ القينلى ، ورقة ٦٩؛ نمرداشى، ورقة ١٥٣؛ الجبرتى، ج ١، ص ص ٤٤-٤٧، ٦٠٤.

ومع ذلك يبدو أن تغييرات طفيفة شقت طريقها في عمق القاعدة التي كان يقوم عليها النظام السياسي. فقد مات على أغا في ١٣ نوفمبر ١٧١١ دون أن يتمخض عن عودته إلى منصبه عمل محاولة "إصلاح للنظام" يمكن مقارنتها بمحاولته الإصلاحية السابقة في العام ١٧٠٣. ومن ناحية أخرى كانت الضربة التي تلقاها الحزب الفقاري في العام ١٧١١ قد خففت من حدتها - نوعاً ما - ذلك الارتباك الذي ألمّ بالحزب القاسمي إثر سقوط رئيسه سريعاً في ذلك الحين، كما أن التخلص من قيطاس بك الفقاري (المنشق عن حزبه) في العام ١٧١٥ قد ساهم في تهدئة وتخفيف حدة نتائج هزيمة الانكشارية: ويظهر أثر ذلك جلياً في تزايد عمليات تهريب البن إلى أوربا والتي استعادت نشاطها بفضل المساعدات القيمة التي قدمتها الانكشارية في هذه الفترة نفسها^(١). ولم يتحقق للقاسمية السيطرة على السلطة إلا بعد أن تم اغتيال قيطاس بك (١٠ يوليو ١٧١٥) وهروب محمد بك قطامش (٢١ سبتمبر). وكان التخلص من كبار قادة الحزب الفقاري قد أدى إلى خلق صعوبات خطيرة بين أوجاق عزبان والانكشارية ثم داخل تكتلات الانكشارية نفسها، فيما بين أنصار وخصوم قيطاس بك: وأصبح الحزب الفقاري في النهاية هو الحزب المهزوم في الساحة السياسية، وعين القاسمية على رأس أوجاق الانكشارية كدك محمد كتحدا. وبات أوجاق الانكشارية خاضعاً، لبعض الوقت، لتبعية أوجاق عزبان والحزب القاسمي.

وأياً كان الأمر، فالنتائج على المدى البعيد كانت أكثر خطورة، إذ أن الانتصار المؤقت الذي حققه أوجاق عزبان على أوجاق مستحفظان أدى في مجمله إلى إضعاف جميع الأوجاقات بالنسبة إلى قوة البكوات المماليك، هذا فضلاً عن الصراعات الداخلية التي مزقتهم والقوى الأخرى التي كانت تؤجج هذا الصراع وتوظفه في خدمة مصالحها. وقامت القاسمية بتعيين أغا للانكشارية من بين اتباع إسماعيل بك بن إيواظ (رئيس الحزب القاسمي) ويدعى إسماعيل أغا "وذلك إبان الصعوبات الاقتصادية التي عرفتتها مصر في نهاية العام ١٧١٥ والتي اقتضت

(١) A.N., Caire, B1 317, 5 mai 1714.

بالضرورة عمل تسعيرة للمواد الغذائية وللعملات المتداولة^(١). وخلال العقد التالي تشتعل النزاعات بين الصناجق الذين شكلوا لبّ الحياة السياسية في مصر، والأوجاقات الذين لم يعودوا يمثلون سوى قوات مساعدة يقوم بكوات مختلف الأحزاب باستخدامها في الاتجاه الذي يخدم مصالح كل منهم، كإسماعيل بك بن أيواظ وجركس بك (الأمير القاسمي المنشق) وزين الفقار (رئيس الأمراء الفقارية)، والمغزى العميق لهذا التغير الجارى فى مركز السلطة هو نتيجة للموقف المتقلب لجركس بك الذى نراه تارة يتحالف لبعض الوقت مع الانكشارية ويشترك فى المضاربات التجارية الدولية الكبرى وتارة أخرى نجده يظهر العداء الشديد للتجار الذين لم يسلموا لا من الإهانات ولا من وسائل الإكراه والعنف التى اقترفها هو وأتباعه.

أزمة ١٧٢٤-١٧٢٥

كانت هذه الأزمة مثل غيرها من الأزمات التى سبق لنا دراستها، تدور حول المقاطعات والحمايات التى شكلت سبباً رئيساً لوقوعها. بيد أن هذه الأزمة تختلف عن غيرها فى نقطة جوهرية وهى أنه : بينما كانت الصراعات الداخلية تبدأ أولاً بالأوجاقات مع الباشا ثم تقع الخصومة بين الأوجاقات الستة وأوجاق الانكشارية نجد أن أزمة ١٧٢٤-١٧٢٥ تدور بين أحد البكوات المهيمنين على الساحة السياسية والأوجاقات التى تستغل الطبقات الحضرية وهو ما تسبب فى نشوب الصراع.

وبدأت الأزمة من منطق تقليدى معتاد : فترة من الصعوبات الاقتصادية الشديدة التى استمرت منذ بضع سنوات وبلغت ذروتها فى صيف ١٧٢٤ حيث بلغ أردب القمح سعراً غير معتاد (٤٨٠ بارة للأردب)؛ وذلك بفعل حيل المضاربات السعرية لجركس بك، وهى المضاربات التى لم تكن غريبة على القاهرة. واتسع نطاق الأزمة فى شهر نوفمبر بالقاهرة حيث ثارت الرعية واحتلت الأزهر، وبعدها

(١) أحمد شلبي، ورقة ٧٩ب - ٨٠أ،

توجه الثائرون إلى الرميلة وإلى بيت جركس بك، فما كان من الأخير إلا أن أرسل للقاضي بأن يجمع ممثلى الأوجاقات، وطالب بأن "أغوات الجمليّة والتفكجية والجراكسة ومستحفظان والعزب ينزلون إلى القاهرة" ليقوموا بالتجوال بالشوارع؛ للعمل على تهدئة نفوس الأهالى. وبإزالة العقبات التى أثارها الانكشارية تعامل جركس بك بقوة مع هؤلاء الأخيرين متهمًا إياهم بأنهم "موالسين، وأن قيام الرعية منكم"، وهكذا بدأ الصراع بين البك والأوجاق.

واشتكى مُمثّلوا الأوجاقات ، بعد بضعة أيام، من ابتزازات ومظالم يقترفها أتباع جركس بك فى الأرياف، فرد عليهم الصنّجق (جركس بك) بكل حدة واصمًا إياهم بالظلم الذى يقترفونه هم أنفسهم بالقاهرة وانتهى إلى قوله : "فإن كنتم لم تشيلوا هذا الظلم الذى فى هذه البلاد [القاهرة] وإلا أمرت الكشاف بأن يأخذوا من كل بلد قدر ما كان يأخذه عشر مرات". وعندما طالبوه بأن يعرفهم ظلمهم عدّد لهم مواطن تجاوزاتهم ذكراً لهم : "المقاطعات وأمانة بحر بولاق والمذبح والخردة وما زاد على الحسبة والجمركات" وأن يتم إبطال كل الزيادات عما هو مسجل بدفتر إبراهيم باشا (٧٠-١٦٧١). وبالرجوع إلى هذا الدفتر ومقارنته بما جرى تحصيله فى العام ١١٣٧ (٢٤-١٧٢٥)، تبين لهم أن المظالم زادت بالفعل عما كان سائداً فى العام ١٦٧٠ بما قدره ٦٨٠ كيسا (١٤ يناير ١٧٢٥) . وفى صبيحة اليوم التالى أرسل جركس إلى العلماء والبكرية والسادات ونقيب الأشراف وأغوات السبعة بلكات والصناجق وأجناد السبعة أوجاقات الذين جمعهم جميعا فى بيته وخطب فيهم بشكل مؤثر ولكن دون شك ليس بإخلاص كامل حول معاناة الناس وزيادة المظالم "جميع أهل مصر انحرقوا من تزايد الظلم وفحشه فى الأرياف وفى هذه البلاد" وانتهى إلى قوله : "واحنا نظلم الرعايا وأهل بلدنا... وأنا قادرين على إزالته". ووافق الجميع واستحسنوا كلامه وكتبوا عرض حال ورفعوه إلى الباشا وقام الأخير عندئذ بإلغاء جميع "الزوايد" التى حدثت بين عام ١٠٨٣ و ١١٣٧ وبصفة خاصة ما تعلق "بالمقاطعات والجمرك والخردة وأمانة البحرين والمذبح والحسبة" وتعين أن تلغى أيضاً جميع مظالم الأرياف ولا يدفع إلى كاشف الإقليم إلا بحسب القوانين القديمة. وأعلن الانكشارية عن تنازلهم عن مقاطعاتهم وعن المذبح، وتنازل العزبان بعد تردد دام ثلاثة أيام عما يتعلق بهم فى الخردة. وليس ثمة شئ

يسمح لنا بأن نعتقد بصدق "صاحب المبادرة" من نوع "ليلة ٤ أغسطس" المصرية^(*) : فنعتقد بالأحرى أنه بقدر التردد القليل عند جركس في اقتراح تلك التضحيات بقدر ما كان لابد أن يدعم هذا الأمر بصفة خاصة بواسطة أوجاق الانكشارية الذى وجد نفسه فى حالة حرب مفتوحة، تمنى جركس لو أنها تحطم قوة هذا الأوجاق. وبالنسبة إلى الأوجاقات فإن تقاوم الأزمة النقدية والخوف من الاضطرابات الخطيرة التى يمكن أن تتجم عنها دفعتهم إلى الاستسلام لتلك الإصلاحات التى كبدهم غالبًا ولكنهم تمنوا أن يكون الأمر مجرد مسألة مؤقتة.

ونزلت جماعة الباشا المدينة تعلن للأهالى إلغاء المظالم. ولما كانت الصعوبات النقدية لم تتوقف والغلاء والمجاعة باتا أكثر خطورة ؛ فإن الناس لم يجدوا أمامهم من سبيل سوى التوجه إلى باب مستحفظان ورفعوا لهم شكواهم. وقرروا عندئذ تعيين باكير أغا أغاة مستحفظان مع برنامج إصلاحى يعطيه صلاحيات تذكرنا بكثير من إجراءات سلفه على أغا : "مش إبطال جميع الحمايا والجمركات الزائدة عن قانون إبراهيم باشا وإبطال المظالم ومنع أى أحد من أن يجبى ضرائب زائدة عن القانون"؛ وأصبح من صلاحيات باكير أغا المعروفة أن يقبض على أى شخص يشاء حتى ولو استجار بأى بيت مثل بيت جركس أو مصطفى كتحدا أو رجب مستحفظان أو إبراهيم كتحدا عزبان (٢ مارس ١٧٢٥). ويبدو أن الباشا كان يتطلع إلى ما هو أكثر من ذلك: إذ كان يرمى إلى "إخراج الهوارة من الأوجاقات ويجعلهم رعية والتجار من العسكرية ويجعلهم رعية لأجل إذا ما ماتوا تضبط تركاتهم". ولكن العسكر اعترضوا على هذا المطلب وطالبوا الباشا بالرجوع إلى "القوانين القديمة" فأرسل الباشا يكشف فى دفتر إبراهيم باشا عن حقيقة الأمر فتبين أن "هوارة انكشارية وعزب، وأولاد البلد والتجار عسكرية فى الأوجاقات السبع" وذلك منذ فترة تعود إلى ما قبل العام ١٦٧٠، وعندئذ ألغى الباشا تلك المشاريع. على أنهم لم يذهبوا بعيدًا فى هذا الاتجاه، لكن حدث مع ذلك عودة للنظام السابق. فقد ردَّ الباشا للانكشارية التزام الجزية (قلم الجوالى) التى كان لملتزمها حق جباية ضريبة الرعوس على أهل الذمة، الأمر الذى دفع بأوجاق

(*) لعله يقصد مجيء الفيضان وما يتبعه من إجراءات تتعلق بتسعير المواد الغذائية (المترجم).

عزبان للمطالبة برد "الخردة" إليهم، غير أن الباشا لم يوافقهم قائلاً لهم : "الخردة مظلمة"، وعندئذ اتجه العزبان إلى احتلال مسجد السلطان حسن والرميلة، مهديين بالدخول في صراع مفتوح ضد الباشا. وممّا لهُ مغزى كبير في هذا الصدد أن الانكشارية انضموا للعزبان وساعدوهم باحتلالهم لمواقع استراتيجية على أطراف القلعة (مسجد المحمودية والمحجر)؛ ثم توسطت الانكشارية لدى الباشا مطالبين إياه بإعادة "الخردة" للعزبان، فاستجاب لوساطتهم في الحال. وإذا كان باستطاعة الباشا استغلال تفرق كلمة الأوجاقات -فيما سبق- للدفع بهم إلى التخلي عن امتيازاتهم، فإن الأمر الآن تغير مع تحالفهم الذي شكل قوة أجبرته على عدم المخاطرة بالمواجهة. وفي الوقت نفسه كان جركس بك يتطلع إلى التخلص من غريمه زين الفقار، غير أنه اصطدم بمعارضة محمد باشا؛ ولذلك قرر أن يُطيح بالباشا، وذلك من خلال التحالف مع الأوجاقات والعلماء (١٩ يوليو)؛ وفي ظل هذه الظروف باعت محاولة "الإصلاح" التي كان جركس بك نفسه باعثها - بالفشل^(١). ومع ذلك لم يمر وقت طويل على نجاحه في إقالة الباشا ولم يستفد من هذا النجاح؛ إذ أنه خلال بضعة شهور تالية تحالف مع الباشا المعزول وخليفته المعين (من استانبول) الأمراء الفقارية والموالون لزين الفقار بك والأوجاقات، ليتم إجبار جركس بك على الذهاب إلى المنفى (١٠ فبراير ١٧٢٦).

وكان هذا التعاون بين الانكشارية والعزبان في الدفاع عن امتيازاتهم مظهرًا آخر حيث كانوا يقتسمون العوائد التي يفرضونها على التركات مما مثل حقيقة جديدة ذات أهمية كبيرة. بعد المنافسة وتضارب المصالح الذي أضعف مركزهما بعد العام ١٧١١، اتجه الانكشارية والعزبان بعد العام ١٧٣٠ إلى عمل شراكة فيما بينهما على اقتسام السلطة السياسية وما يترتب على ذلك من عوائد مالية، ليُشكلا حكمًا ثنائيًا، واتفقا بصفة خاصة على أن يوزعا فيما بينهما عائد استغلال أهل الحضر : فنحو العام ١٧٣٠ كان عثمان كتخدا القازدغلي (أوجاق الانكشارية) يشاركه يوسف كتخدا البركاوي (أوجاق عزبان)؛ ثم على كتخدا الجلفي (عزبان) شاركه عبد الله كتخدا القازدغلي (انكشارية) والذي شاركه كل من عثمان بك

(١) أحمد شلبي، ورقة ١٥٣ - ١١٦٤.

وإبراهيم بك؛ وفي النهاية وتحديداً بين عامي ١٧٤٤ و ١٧٥٥ كان إبراهيم كتخدا قازدغلي (انكشارية) يشاركه رضوان كتخدا الجلفي (عزبان)^(١).

المحاولات الأخيرة للباشوات في استعادة السيطرة على الإيرادات الحضرية

أتاحت المنافسات بين الصناجق وضعفهم المتبادل الفرصة من جديد، نحو العام ١٧٢٠، الفرصة لظهور الطموحات السياسية للباشوات : وترجم ذلك في الدسائس والحيل الملتوية في مواجهة البكوات الواحد ضد الآخر والتي أدت تدريجياً إلى إضعاف الأحزاب التقليدية، ليتمكن الباب العالي من الحكم المطلق والذي دعم السلطنة العثمانية على مصر. ونجح بعض الباشوات ببراعة في دسائسهم: فعلى سبيل المثال، ساهم محمد باشا بقوة في إقصاء إسماعيل بك بن إيواظ في العام ١٧٢٣ وذلك من خلال جركس بك وزين الفقار بك؛ كذلك نجح على باشا في إجبار جركس بك على النفي في العام ١٧٢٦. بيد أن هذه اللعبة السياسية طالت الباشوات أنفسهم وأدت إلى استبعادهم من السلطة : فـ "رجب باشا" كان ضحية التوافق والتصالح غير المتوقع الذي حدث في العام ١٧٢١ بين جركس بك وإسماعيل بك؛ وتم عزل باكير باشا في أول يناير ١٧٣٧ بسبب تورطه في الاتفاق مع صالح كاشف على تدبير مؤامرة لاغتيال "محمد بك قطامش" والتي انتهت بمذبحة راح ضحيتها أحد عشر أميراً، كان من بينهم ثلاثة من الأمراء المتنفذين المسيطرين آنذاك على السلطة في مصر؛ كذلك أطيح بسليمان باشا في يناير ١٧٤٠ بسبب تحريض على اغتيال على كتخدا الجلفي.

وحاول الباب العالي والباشوات الإفادة من هذه اللحظة التي أعيدت فيها السلطة إليهم في تغيير تقسيم الإيرادات الناتجة عن استغلال المقاطعات الحضرية. ودبت الانشقاقات داخل أوجاق الانكشارية حيث دخل عثمان كتخدا في صراع ضد حسين كتخدا الدمياطي؛ بسبب التزام جمرك دميالك الذي تنازعا عليه في أكتوبر

(١) نمرداشي، ورقة ٤١٢، ٥٦٠.

١٧٣٥، وبعدها بقليل وقع الصراع بين عثمان كتحدا الانكشارية وسليمان كتحدا العزبان بخصوص تنظيم "ليلة الرؤية" (يناير ١٧٣٦) الأمر الذى سهل الطريق إلى إلغاء العديد من امتيازات الأوجاقات فى العام ١٧٣٦ : كإبطال الحسبة وإلغاء ضرائب أخرى مثل "المكس" الذى كان أوجاق عزبان يتحصل عوائده على المواد الاستهلاكية المباعة بالرميلة، وإلغاء المظالم والحماية (فبراير ١٧٣٦). ومن بين مختلف القرارات التى اتخذت لم يتم آنذاك سوى تنفيذ قرارين منها: يتمثل الأول فى عدم استبدال إسماعيل أغا المعزول عن الحسبة بآخر، والثانى فى تحطيم "المصطبة .. المعدة لأخذ الجمرك" بالرميلة. وخلال شهر مايو التالى أصر الباشا على إبطال حمايات المراكب التى تنقل إلى القاهرة الحبوب المحصلة تحت بند الضرائب العينية. وأخيراً فى ٥ يوليو ١٧٣٦ نزل محمد أغا مستحفظان المدينة وأعلن عن الإجراءات التى اتخذت ضد مصالح "البوجازية المحلية" التى كانت تحتكر التجارة الكبرى وتشارك فى الاستغلال المالى لأهالى الحضر : فحرم على "المغاربة وأرباب الأقلام من أولاد البلد والتجار أن لا يشتروا المماليك والجوارى البيض والذى عنده منهم شئ يبيعه ولا يقتنيه ولا يستخدموا إلا العبيد والجوارى السود". وعند التعريف بأهمية دور امتلاك المماليك فى علاقات التداخل بين كبار التجار وطبقة العسكر يتعين علينا إضافة هذا الإجراء الذى أشرنا إليه آنفاً. على أن مبادرة أغا المستحفظان قد أدت إلى "إبطال الحسبة": وتظل القاهرة بدون محتسب طيلة خمسة شهور إلى أن تم تعيين محتسب جديد فى منتصف شهر يوليو^(١).

وإذا كانت أحداث العام ١٧٣٦ قد غلفها الغموض إلى حد ما فإن أحداث العام ١٧٣٨ كان واضحة تماماً ؛ فقد وصل إلى القاهرة مصطفى باشا بعد عزل باكير باشا فى العام ١٧٣٧، حاملاً معه "خطوط شريفة" تتضمن تعنيفاً قاسياً للقوى المنتفذة فى مصر. فجاء فى الخط الشريف : "إنكم اتخذتم عزلان وزرائى دأبكم بغير الحق وهذا أمر يدل على استخفافكم بى.. وكأنكم أنتم الملوك والسلطين ونحن الرعايا والمساكين، وإنا قد عفونا عنكم فى هذه المرة والحذر ثم الحذر أن تعودوا إلى مثل هذه الفعلة فلا تلوموا إلا أنفسكم وتربة أجدادى"^(٢). وتصبح هذه

(١) أحمد شيبى، ورقة ٢٥٤ب - ٢٥٦ب.

(٢) نفسه، ورقة ٢٦٤ب.

اللهجة القوية مألوفة إلى حد ما في العلاقة بين الباب العالي وسلطات القاهرة، وهذا التهديد بالثأر والانتقام لم يعد يرد في السر، فالمراسيم الهمايونية المعلنة في العام ١٥١١ (٣٨-١٧٣٩) جاءت واضحة: فقد حمل قابجي باشا خطأ شريفًا قارئ بالديوان في حضور الصناجق والأغوات واختيارية الأوجاقات السبعة، يأمر الباشا: "إنك تضبط المقاطعات تمامًا ولم تعط المصرية شئ عن سنة ١١٥٢ (٣٩-١٧٤٠)". ثم قام الباشا بدعوة الأطراف المعنية (الأغوات والكتبة) بالقاهرة ليناقشهم في أمر جمارك رشيد والإسكندرية ودمياط وبولاق ومصر القديمة والملاحة والخضرة والحملة والخردة وسوق السمك. ونجح الانكشارية والعزبان في استمالة الأوجاقات الخمسة الأخرى الذين أقنعوهم بأن يكونوا جميعًا على قلب رجل واحد في الدفاع عن مصالحهم وامتيازاتهم. وعقدوا "جمعية" في بيت عثمان بك ذو الفقار حضرها بخلاف ممثلي الفرق الأوجاقية قاضي العسكر ونائبه والسادات والبكرية ونقيب الأشراف وأرباب السجاجيد. وصدقوا جميعًا على العريضة التي رفعوها إلى السلطان، مطالبين إياه بالإبقاء على مقاطعاتهم التي يمتلكونها منذ مدة طويلة. وتلقى السلطان العريضة واستاء من مشاركة قاضي العسكر ونائبه في هذا الأمر، ولكنه استجاب لمطلبهم^(١). وبعد هذه المحاولة غير المجدية من جانب الباب العالي أصدر مصطفى باشا أمرًا "برجوع المقاطعات إلى أربابها المصرية".

ويصل سليمان باشا القاهرة في أغسطس ١٧٣٩ إلا أن العسكر يعزلونه على وجه السرعة في يناير ١٧٤٠ ويتم سجنه، وذلك بسبب تصرفاته، إذ أنهم كانوا يخشون إن نزل الباشا المدينة أن يؤدي ذلك قيامه بعمل مؤامرة ضد الانكشارية "تتسبب في وقوع اضطرابات وثورة في البلاد"^(٢). وبرغم أن حكومة الباب العالي لا تبدى ارتياحًا على وجه الإطلاق للقوى المنتفذة بالقاهرة، إلا أنها سلمت بعزله وتعيين باشا آخر يدعى "علي باشا الحكيم أوغلي" الذي أعلن فور وصوله للقاهرة

(١) نمرdashy، ورقة ٤٤٥-٤٤٨؛ فينلي، ورقة ١٩٣ب - ١٩٥أ (الذي روى القضية زمن عثمان باشا).

(٢) A.N., Caire, B1 326, 19 janvier 1740.

عن برنامجهِ (في جمادى الأولى ١١٥٣/ يوليو - أغسطس ١٧٤٠) مشيراً بوضوح إلى عجز الباب العالي وممثليه عن استعادة زمام حكم البلاد بين أيديهم، قائلاً للحاضرين بالديوان: "أنا لم آت إلى مصر لأجل إثارة فتن الأمراء وإغراء ناس على ناس، وإنما أتيت لأعطي كل ذي حق حقه، وحضرة السلطان أعطاني المقاطعات، وأنا أنعمت بها عليكم فلا تتعبوني في خلال المال والغلال"^(١). وباتت المرجعية السورية للمقاطعات ذات أهمية كبيرة بعد محاولة العام ١٧٣٨: تلك المحاولة التي ترمز إلى أن الباب العالي قد تنازل بشكل محدد عن تغيير توزيع الالتزامات الحضرية، جاعلاً إياها لأوجاق الانكشارية المسيطر بالقاهرة. وحينما توصل إلى التفاوض عن هذا التحفظ، كان الأمر قد بات بغير جدوى: فقام الوزير بتوجيه ضابط من أتباعه ليقوم بحيازة التزام جمرك إسكندرية باسم الباشا (في نوفمبر ١٧٤١)، على أنه سرعان ما تراجع عن ذلك في الحال. وبعد ذلك بعشرين عاماً جاء أحمد باشا للقاهرة (٤ أكتوبر ١٧٦٠) "وكان ذا شهامة وقوة مراس" ولكنه عُزل (في سبتمبر ١٧٦١) بسبب رفضه استمرار التزام الجمارك بيد الانكشارية، وقيامه بتكليف بعض أتباعه لإدارة هذا الالتزام "ليستغل تارة لحساب الباشا، وتارة لحساب الانكشارية"^(٢).

الخلاصة

سيطر على السلطة بالقاهرة دون منازع كل من إبراهيم كتحدا (رئيس أوجاق الانكشارية) ورضوان كتحدا (رئيس أوجاق العزب)، وذلك خلال السنوات من ١٧٤٤ إلى ١٧٥٥، وبهذه السيطرة المنفردة بلغ النفوذ السياسي للعسكر ذروته. فأصبح (الانكشارية والعزبان) متضامنين في الهيمنة السياسية وفي اقتسام الإيرادات التي ضمنوها لأنفسهم دون غيرهم من القوى الأخرى (باشوات أو بكوات)، ليستمر احتكارهم لهذه المصادر دون منازع. وفي العام ١٧٤٨ تحالف محمد باشا راغب مع حسين بك الخشاب، ولكن دون جدوى. وكان حسين بك "أقدم بكوات مصر في ذلك الوقت، مُهَابًا لكبر سنه ولتودده إلى الناس". وكان تحالف

(١) الجبرتي، ج ١، ص ١٥١؛ مرداشي، ورقة ٤٧٧.

(٢) الجبرتي، ج ١، ص ٢٥٠؛ A.N., Alexandrie, B1 105, 15 novembre 1741; (٢)

الباشا معه يرمى إلى إقصاء إبراهيم جاويش الذي انزعج وتكدر الكبار من استبداده؛ فعسكر الانكشارية والعزبان كانوا يخشون أن يرفع عنهم الباشا امتيازاتهم، وأن يقصروها على قاداتهم الكبار، وأن يؤمن حياد الأوجاقات الأخرى، كما خافوا من أن يتجه الباشا إلى عزلهم عن وظائفهم، وخاصة أن حسين بك الخشاب فر هاربًا بعد فشل محاولته في القضاء على إبراهيم ورضوان. وكان قد فرَّ معه ستة صناجق (١٤ يوليو ١٧٤٨). ويكتب قنصل ليرونكور بخصوص اتحاد الانكشارية مع عزبان قائلاً: "أصبحت حكومة مصر كلها عسكرية وتشبه في ذلك حكومات ولايات الجزائر وتونس وطرابلس"^(١). والخلاصة، إنه حتى وفاتهما، باستثناء فاصل زمني قصير (عبارة عن بضعة شهور خلال العام ٥٤-١٧٥٥) قد ظلَّ إبراهيم ورضوان يحكمان مصر تمامًا وكأنها مقاطعة التزام يقتسمان عائداتها، وكتب الدمرداشي: "انتهت الرياسة في مصر إلى اثنين كلمة واحدة.. وكل شيء دخل في يد إبراهيم كتحدا من بهار أو بلص أو غيره يعطى ثلثها إلى رضوان كتحدا الجلفي"^(٢).

وبدا نجاح الانكشارية وعزبان في السيطرة على السلطة نجاحًا تامًا، غير أن ثمة دلالات عديدة كانت تنبئ بتدهور نظام الاستغلال الحضري ونظام الحماية الذي استمر ثلاثة أرباع القرن يحكم العلاقة بين الأوجاقات والحرفيين والتجار. وكان صعود إبراهيم ورضوان صعودًا مطلقًا، تم خلال فترة استثنائية، تمكنا خلالها من فرض سيطرتهم التي حلت محل "السلطة الجمعية" التي كان يمارسها الأوجاقات، حتى بدا وكأنهما يحكمان من خلال نظام شخصي شبه ملكي. وكان يقابل حكم الأوجاقات التقليدي نوع من التعويض الجزئي الذي تمثل في الحماية المتوافرة لأفراد من الرعية، مع السماح لهم بمشاركتهم في جزء من الامتيازات التي كانت تحظى بها الطبقة الحاكمة. بينما اختلف الأمر في زمن إبراهيم ورضوان، حيث بدا نظام الاستغلال فادحًا ومتزايدًا بدرجة خطيرة دون أن يتترك

(١) A.N., Caire, B 1 328, 18 juillet, 16 août 1748.

انظر دمرداشي، ٥٣٨ - ٥٤٤؛ الجبرتي، ج ١، ١٥٣-١٥٤.

(٢) دمرداشي، ورقة ٥٦٠.

لأحد من الرعية نصيبًا في الاستقطاع الضريبي وغير الضريبي الذي أنقل كاهلهم (احتكارات، وفرض ضريبة على البن) مما ضاعف من المساوىء التي أخذت في الزيادة على حساب طبقة التجار، الأمر الذي شكل ظاهرة جديدة نسيبًا، على الأقل من جانب الأوجاقات^(١). وبفضل الوضع الاقتصادي المتميز، والثبات الاستثنائي للأسعار والعملات، إلى جانب الهدوء الداخلى تميز الحكم الثنائى لإبراهيم ورضوان بأنه مرحلة مزدهرة، ظلت عالقة في ذهن الجبرتي، على أن التوترات أخذت تتزايد وتعاود ظهورها بقوة منذ موت إبراهيم كتحدا : فكان السبب فى سقوط حكم رضوان كتحدا الذى كان يحظى مع شريكه السابق (إبراهيم كتحدا) بنصيب أقل من السلطة التى خوَّلت له لبضعة شهور بعد وفاة الأخير - كان السبب دون شك متعلقًا بمشروع فرض ضرائب على البن، وهو ما أحدث حالة من الهياج والعصيان داخل الانكشارية الذين كان يقودهم فى هذا الصدد عبد الرحمن كتحدا (مايو ١٧٥٥)^(٢). وكان هذا الأخير تتوق نفسه إلى السلطة وأن يتم ذلك من خلال اتجاه جديد يهدف إلى تخفيف المطالب المالية (مثل تخفيف رسوم البن) التى تزايدت من جراء الاحتكارات السيئة (فبعد وفاة رضوان كتحدا رفع عن تجار الجلود احتكاره لها) وظهر العداء الواضح لليهود الذين كانوا المساعدين المعتادين للانكشارية والذين تزايد دورهم فى فترة إبراهيم كتحدا. ولكن لم يتوافر الوقت الكافى للاستمرار فى هذا الاتجاه الذى كان يتعارض مع السياسية التقليدية

(١) انظر بعض النبذات المميزة فى المراسلات القنصلية. فنجد فى العام ١٧٤٣ إبان إعداد حملة عسكرية ضد "عثمان بك" يقوم إبراهيم كتحدا بسحب مبالغ مهمة من التجار: "فرض القادة الجدد البلصى التى لم تكن موجودة قبل ذلك. على سبيل المثال. وفرض على التجار الكبار ضرائب فادحة على سبيل السلفة". وكتب آخر فى ١٧٤٩ "قطع إبراهيم جاويش رأس أغنى عشرة أو اثنى عشرة ثريًا من قاطنى مدينة القاهرة حتى يستولوا على ثرواتهم". وفى ١٧٥٢: هلك أرباب جمرك بولاق "فالأكثر ثراء والأكثر قوة بالبلاد وذلك بفعل الإساءات المستمرة". وفى العام ١٧٥٤: "قرضوا على الأثراك أنفسهم ضرائب شاذة كما فرض على ممتلكاتهم التى انتزعوا القليل الذى ظهر منها" راجع فى :

A.N., Carire, 6 septembre 1749; A .N., Alexandre, B1 107, 23 mai 1752; Caire, B1 331, 23 mars 1754.

(٢) A.N., Alexandre, B1 108, 22 juin 1755.

للانكشارية، والذي يعيد من نواحي معينة نكرى المحاولات (الجادة) التي قدمت إبان سنوات ١٦٩٤، ١٧٠٣، و ١٧٢٥، إذ أنها كانت تعنى تقريبًا الانعزال عن السلطة مباشرة.

ومن كل جهة كانت مشكلة انتقال السلطة للانكشارية قد مضت سريعًا في المرحلة التالية لأن شكل حكومة مصر نفسه عندئذ كان قد تغير : فقد حدث تحول في السلطة السياسية من الأوجاقات إلى البكوات بعد العام ١٧٣٠، ولكن الفترة العظيمة والزاهية للحكم الثنائي لإبراهيم ورضوان كانت تحجب في طياتها هذا التطور الذي سرعان ما تبلور خلال عشر سنوات بعد موت رضوان كتحدا.

الفصل السادس عشر

هيمنة البكوات والابتزازات في
نهاية القرن الثامن عشر

بدأت عملة الاندماج بين التنظيم العسكرى (القائم على الأوجاقات) والتنظيم المملوكى (الذى كلَّته البكوية) قبل سنة ١٧٥٠. ولم يشكل انتقال السلطة، بعد العام ١٧٥٥، من يد ضباط أهم الأوجاقات العسكرية إلى البكوات المماليك "ثورة" وإنما كان تحولاً بسيطاً فى مركز السلطة داخل الطبقة الحاكمة، والتي صارت منذ ذلك الحين "موحدة"، ويُضاف إلى هذه الأسباب السياسية التى تفسر انطلاقة قوة البكوات فى مقابل انزواء قوة الأوجاقات^(١)، ضعف تأثير الأوجاقات على الطبقات الحضرية، وانحسار دخولها الناجمة عن هذا الاستغلال: فعندما قمنا بدراسة تطور العلاقات بين الحرفيين والتجار والفرق العسكرية، نحو منتصف القرن الثامن عشر، تبين أن عدد الأفراد المتزايد والمسجل بـ "القسمه العسكرية" قد كَفَّ عن الاستمرار فى الالتحاق بأوجاق معين، كما اتضح أن حصيلة أوجاق عزبان وأوجاق الانكشارية من المبالغ المستقطعة من تركات من كانوا يحمونهم قد أخذت تتناقص وتتحسر بدرجة واضحة . ومع تراجع قوة ومكانة وتأثير الأوجاقات العسكرية لصالح البيوت المملوكية أخذت تلك الظاهرة تزداد تفاقمًا. وكان للاستنزاف المتواصل لمصادر مالية الأوجاقات (وهو أحد أسباب تدهورها السياسى) علاقة بالأزمة التى أصابت اقتصاد مصر خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر، وبصفة خاصة مع التدهور النسبى لتجارة التوابل ولطبقة التجار التى كان ازدهارها وقوتها متزامناً مع الفترة التى شهدت أوج نفوذ الانكشارية الذين كانوا يحمونهم ويستغلونهم. وتزايدت سرعة إيقاع هذا التطور خلال عقد الستينات إبان عهد على بك الذى جنحت سياسته بشكل منتظم إلى تخفيض عدد الأوجاقات. فقد أخذ يعمل، منذ وصوله للسلطة، على تصفية الأوجاقات؛ إذ كان هدفه متجهًا بوضوح نحو التخفيض التدريجى لدخول الفرق العسكرية مما جعل الأخيرة تسير فى اتجاه واحد ومحدد نحو التدهور الذى بدأ بالفعل قبل على بك.

(١) انظر المقدمة التاريخية.

مصادر البكوات للدخول الناجمة عن استغلال سكان الحضر

يلاحظ أنه في الوقت الذي حلَّ فيه البكوات محل الأوجاقات في المركز الرئيس للسلطة (من الناحية السياسية) فإنهم تبوأوا أيضًا مكانهم في استغلال سكان الحضر.

سيطرة البكوات على المقاطعات الحضرية الرئيسة

حلَّ البكوات ومماليكهم محل الأوجاقات كملتزمين للمقاطعات الحضرية وذلك بدءًا من العام ١٧٧٠، سواء تم ذلك بصفة مباشرة من خلال تحملهم لمسئولية الالتزام أو كان بطريقة غير مباشرة عبر الإبقاء على المقاطعات بيد الأوجاقات صوريًا فحسب، بينما من الناحية الواقعية ظلَّ للبكوات قوة التحكم فيها. ومع أن العملية الثانية (التحكم من الباطن) كان من الصعب جدًا تبينها إلا أن كل الدلائل تشير إلى أنها كانت كثيرة ومتكررة. ويمدنا الجبرتي بمثال يبرهن بشكل حاسم تمامًا على هذه المسألة، وذلك عندما أشار في العام ١١٩١/٧٧-١٧٧٨ إلى موت الأمير قاسم كتحدا عزبان "أمين البحرين" وهي المقاطعة التي كان تتبع في العادة هذا الأوجاق: وفي الحقيقة كان قاسم بك أحد مماليك محمد بك أبو الذهب ويمكن أن نعتبره - إذا - حالة نموذجية لممثلي بيوت البكوات الذين تبوأ سادتهم مراكز مهمة داخل الأوجاقات العسكرية؛ بهدف السيطرة عليها واستغلال دخولها^(١). وفيما يخص الملتزم الذي كان يستأجر الجمارك ورسومها المختلفة عرض استيف الموقف بوضوح قائلاً: "كانت رسوم الجمارك في الأصل قد فرضت لصالح الباشا والأوجاقات، ولكنهم أخذوا يفقدونها على التوالي رسماً بعد آخر، بسبب تزايد سطوة البكوات، مما جعلها تتول كغنيمة للمماليك الذين كانت بالنسبة لهم مصدرًا

(١) الجبرتي، ج ٢، ص ٢١. ووجدنا الأمر نفسه مذكورًا في دفاتر المالية بأرشفيف دار المحفوظات بالقلعة كحالة سليمان عبد الله "سر أوده" بأوجاق عزبان "وتابع" على بك، حيث ورد بصفته ملتزم مقاطعة كيالة أرز نمياط (دفتر رقم ٩٨/٤٢٣٦، لسنة ١١٨٤هـ / ٧٠-١٧٧١).

للقوة والنفوذ والاعتبار، ومع ذلك فإن هؤلاء المماليك، على ما يبدو، لم يغيروا من أغراض تلك الرسوم أو أهدافها لأنهم حين شغلوا الرتب العليا في كل أوجاق لم يخصصوا أنفسهم بتلك العوائد التي آلت إليهم إلا باعتبارهم قد خلفوا أولئك الذين كانوا يشغلونها قبلهم، كما أنهم خضعوا - مثلهم - لدفع الميرى عن تلك الجمارك^(١).

وثمة عدد من المقاطعات التي يبدو - في الغالب - أنه قد تم تداولها بين أيدي البكوات المماليك وأتباعهم في فترة مبكرة عن ذلك : فقد قام على بك في العام ١٧٧٠ بانتزاع المقاطعات التي كانت تخص أوجاق الانكشارية ، وكان منها "مقاطعة حماية أمين دمغة" التي كان عثمان بك القازدغلي مير اللوا أحد ملتزميها، منذ العام ١١٦٩ (١٧٥٧-٥٦) بحصة قدرها أربعة قراريط وثلاثة أرباع القيراط، و"مقاطعة السنامكي" التي كانت تعلق على بك في العام ١٧٦٨ بالاشتراك مع زنانيري الملتزم العام لها؛ و"مقاطعة مباشرة كتابة العشور" التي كان لعلى بك فيها حصة قدرها ستة قراريط نحو العام ١٧٦٩^(٢)؛ و"مقاطعة السلخانة". أيضا انتقلت تحت حكم على بك السيطرة على الجمارك للبكوات المماليك. وإذا كانت سجلات أرشيف دار المحفوظات بالقلعة تشير إلى أنه حتى نهاية حكومة هذا الأمير (على بك) قد ظلت الجمارك بين يدي ضباط الأوجاقات إلا أنه لا يوجد أى شك حول هذه النقطة : فقد كتب الجبرتي بوضوح أن على بك نزع دخول "جمرك البهار" التي كانت بيد الانكشارية^(٣)، ومن ناحية أخرى نعرف أنه في سبتمبر ١٧٦٩ عهد الأمير على بك إلى "تصاري الشوام" بإدارة الدواوين التي كانت حتى ذلك الحين تابعة للانكشارية ووكلائهم اليهود، وكان هذا التغيير - بكل تأكيد - مرتبطاً بالتنازلات الجديدة عن الجمارك.

ولم تصبح سيطرة البكوات على الدواوين سيطرة رسمية إلا في فترة متأخرة. وفي الدفاتر المالية بأرشيف دار المحفوظات بالقلعة نجد الأمير محمد بك

(١) Estève, Mémoire, 363.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ٨٠/٤٢١٨ (لسنة ١١٦٩/٥٦-١٧٥٧)، رقم ٩٤ /٤٢٣٢ (لسنة ١١٨٣/٦٩-١٧٧٠).

(٣) الجبرتي، ج٢، ص ١٢٠.

أبو الذهب "مير اللوا" - فى سنة ١١٨٦/٧٢-١٧٧٣ يُشار إليه بوصفه "ملتزم مقاطعة الإسكندرية، بولاق، ودمياط" وهو الالتزام الذى آل إليه بعد رحيل على بك إلى الشام (أبريل ١٧٧٢)^(١). وفى هذا العام نفسه تم نقل حيازة الالتزامات (الحضرية) التى كانت حتى ذلك الحين بيد الإنكشارية، إلى السناجق. وانتقل التزام هذه المقاطعات الثلاث، بعد وفاة محمد بك أبو الذهب، إلى سيطرة إبراهيم بك حيث نجد دفاتر السنة المالية للعام ١١٨٩/٧٥-١٧٧٦ تذكره كملتزم لها والتى ظلت ملازمة له حتى ١١٩٩/٨٥-١٧٨٦^(٢). وأشار فنطور دو بارادى فى تقريره عن ميناء دمياط المؤرخ فى العام ١٧٧٨، إلى أن جمارك الإسكندرية ورشيد وبولاق ودمياط قد عُهد بإدارتها إلى "مسيحي كاثوليكي كان يستأجرها سنويًا من الأمير الأول"^(٣) بالقاهرة^(٤). وكان كل من مراد بك وإبراهيم يستغل معظم مقاطعات هذه الجمارك، سواء بشكل مباشر أو من خلال وسيط من أتباعه، وبسيطرتهم على مقاطعات الجمارك تحكّموا فى أكثر عائدتها، وكانت مقاطعة السويس التى تمكن الأمراء المماليك المسيطرون على السلطة من انتزاعها من بين مصادر دخول الباشا، و مع ذلك ظل يُشار فى الدفاتر إلى أن الوالى هو "ملتزم عشور أصناف البهار"^(٤).

ولم يطرأ أى تغيير حتى أحداث العام ١٧٨٦ التى أدت إلى استعادة مؤقتة لنفوذ السلطان وممثليه فى مصر : فعندما دخل حسن باشا قبودان القاهرة، سارع برد جمارك السويس إلى باشا مصر؛ وقرر تقسيم رسوم البن بالسويس بين الوالى وأمير الحاج، كما ردّ أيضًا إلى الإنكشارية عددًا من المقاطعات التى كانت فى السابق بيد هذا الأوجاق، وخاصة "رسوم مقاطعة السلخانة ودواوين اسكندرية وبولاق ودمياط : فبدءًا من السنة المالية ١٢٠٠/٨٦-١٧٨٧ وحتى العام

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٠٣/٤٢٤١ لسنة (١١٨٦/٧٢-١٧٧٣).

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٠٩/٤٢٤٧ (١١٨٩/٧٥-١٧٧٦). وبين عامى ١١٩٤ و ١١٩٩ لم تذكر الدفاتر أسماء أرباب التزام المقاطعات الثلاث.

(٣) يقصد "شيخ البلد" - المترجم.

(٤) Venture de Paradis, Observation sur l'Echelle de Damiette, 180a

(٤) Shaw, Financial, 106.

١٢٠٥/٩٠-١٧٩١ عادت هذه الجمارك من جديد إلى ممثل أوجاق مستحفظان الذي وجدناه مذكورًا في الدفاتر المالية باسم "رضوان كتحدا". ومن المحتمل أيضًا كما يذكر الجبرتي، أن الانكشارية عادوا من جديد يشاركون في عوائد جمر ك البهار التي كان التزامها تابعًا للباشا^(١). ولكن هذه الحال لم تستمر بسبب فشل محاولة استعادة السلطة العثمانية بالقاهرة وموت إسماعيل بك في ٢٠ أبريل ١٧٩١. وخلال الشهر التالي نجح إبراهيم ومراد في الوقت نفسه في استعادة السيطرة على السلطة السياسية بالقاهرة، واستعادة السيطرة على المقاطعات الحضرية: ففي الدفتر الذي يعود إلى السنة المالية ١٢٠٦/٩١-١٧٩٢ وجدنا هذين الأميرين يشتركان في التزام هذه الجمارك الثلاثة (إسكندرية - بولاق - دمياط) مناصفة فيما بينهما، بواقع ١٢ قيراطًا لكل منهما. وعلى الفور أدى هذا التقسيم إلى تقليل مساوئ استغلالها عن استغلال كل جمارك مصر بصفة عامة، بما في ذلك جمر ك السويس: وبينما احتفظ مراد بك بجمرك بولاق ودمياط ورشيد والإسكندرية اختص إبراهيم بك نفسه بإيرادات جمر ك السويس، الأمر الذي أمّن لكل منهما جباية متوازنة إلى حد كبير من إيرادات تلك الجمارك؛ ذلك أن الأول (مراد بك) كان يتحصل على ٤٨٠,٠٠٠ بوظاقة (٤٣,٢٠٠,٠٠٠ بارة) على حين كان الآخر (إبراهيم بك) يتحصل على ٤٠٩,٣٦٥ بوظاقة (٣٦,٨٠٠,٠٠٠ بارة)^(٢). وهكذا استقرت دخول معظم المقاطعات الحضرية بين يدي هذين الأميرين المهيمنين على السلطة في مصر.

الرسوم المستقطعة من التركات

وفي خط مواز لوضع أيديهم على المقاطعات حلّ البكوات بالتدريج محل الأوجاقات في استغلال الحرفيين والتجار بالقاهرة، ومن ثم سطوا على الرسوم

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر رقم ١٢١/٤٢٥٩ لسنة ١٢٠٠/٨٦-١٧٨٧ وما يليها؛ الجبرتي، ج٢، ص ١٢٠؛ انظر كذلك: Shaw, Financial, 106-7.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، دفتر ١٣٢/٤٢٧٠ (سنة ١٢٠٦/٩١-١٧٩٢) وما يليها؛ الجبرتي، ج٣، ص ١٦٩؛ Girard, Mémoire, 657, 679-81.

التي كانت تُستقطع من التركات والتي كانت تعد المصدر الرئيس للقوة المادية للانكشارية خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر.

حقاً كان ممثلو البكوات المتنفذين، خلال فترة ما قبل منتصف القرن الثامن عشر، يشيرون عند تصفية تركات الحرفيين والتجار إلى ما يطلق عليه "مصلحة" جديدة جرى فرضها على الطبقات الحضرية لصالح السناجق المماليك، بعد أن كان فرض مثل هذه الرسوم قاصراً على الأوجاقات. وهكذا ففي العام ١٧٢٠ حضر على سبيل المثال محمد أغا "البواب" تابع إسماعيل ميرا اللوا تصفية شركة تاجر كبير في البن بخان الحمزاوي، يدعى الحاج طاهر والذي كان ينتسب إلى أوجاق الانكشارية، وبلغت تركته ٢,٠٨٢,٤٦٠ بارة. وكذلك في الحالة التي حضرها على أغا - كتحدا زين الفقار بك الذي تابع عمليات تقسيم ميراث الحاج أحمد (القوَّاف بحى باب زويلة) وكان انكشارياً بلغت قيمة تركته حدًا متواضعًا للغاية (٣٧,٩٣٢ بارة). وبهذه المشاركة البسيطة (من جانب ممثلي السلطة) عند تصفية الشركة كان يتم جباية رسوم سريعة على التركات والتي كانت حصيلتها متباينة: والحالة الأولى التي رصدناها بسجلات المحكمة الشرعية بتاريخ ١٧٣٠ تتعلق بشركة الحاج صالح "الدقاق في البن" والذي كان يعمل "بخدمة رضوان بك"، بلغت القيمة الإجمالية للشركة ٩,٦٠٧ بارة تم استقطاع ٢١٠ بارة كبديل انتقال "حق طريق"، ومن ثم بلغت القيمة المستقطعة ٢%، وبلغ الرسم المحصل على الشركة والحصة المستقطعة للانكشارية، على التوالي ٣٠٠ بارة و ٩٠٠ بارة. وبعد بضع سنوات نجد شركة للحاج "جسوس" التاجر المغربي في الأقمشة والتوابل، حُمّلت تركته برسم "حق طريق" ١٤,٠٠٠ بارة تحصلها الأمير عثمان تابع على بك (وتمثل على الأقل ٢% أيضاً)، في حين بلغ كل من رسم الشركة وعوائد الانكشارية على التوالي ١٧,٥٢٠ بارة، و ٦٣,٨٠٢ بارة^(١).

ويتعين أن نضع في الاعتبار أن القوة والنفوذ كانا بيد الأوجاقات، وهذا ما جعل السناجق لا يتدخلون في هذه العملية إلا على استحياء: فحين وقع في العام

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل ١١٧، ص ٢٩١ (السنة ١٧٢٠)؛ سجل ١٣٠، ص ٢ (السنة ١٧٢٩)؛ محكمة القسمة للعربية سجل ٩٥، ص ٢٨٣ (السنة ١٧٣٠)؛ محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٤٥، ص ١٥ (السنة ١٧٣٧).

١٧٣٦ وباء الطاعون قام أقوى ثلاثة أمراء مهيمنين على السلطة باقتسام "المصالح" المعتاد استقطاعها من التركات، وذلك وفقاً للتقسيم التقليدي على نحو ما مرّ بنا : قال لكتخدا أوجاق مستحفظان ولكتخدا أوجاق عزبان تركات كل من مات من الأوجاقات والتجار وأرباب الحرف، في حين اختص محمد بك قطامش بتركات "من مات من السناجق والأغوات". على أن الجبرتي يمتدح موقف عثمان بك ذي الفقار فيقول : "لم يعهد عليه أنه صادر أحدًا في ماله، أو أخذ مصلحة على ميراث [ومع أنه] مات كثير من الأغنياء وأرباب الأموال العظيمة مثل عثمان حسون.. إلا أنه لم تطمح نفسه لشيء من أموالهم". ويبدو لنا أن هذا التعفف له مغزى كبير: فإذا كان عدل وأنصاف وأمانة هذا الأمير قد تم الإشادة بها على هذا النحو، فمما لا شك فيه أن ذلك لم يكن شائعاً على الإطلاق عند نظرائه من الأمراء المماليك^(١).

وخصّ البكوات أنفسهم برسم "مصلحة" على الميراث، بدأوه على وجه الاحتمال قبل العام ١٧٧٠ بقليل، أي في عهد علي بك الكبير. ومنذ ذلك الحين بدأت الإشارة إلى ذكر السناجق وأتباعهم من الأمراء المماليك تظهر بصورة متكررة ومتزايدة في وثائق التركات؛ ففي شهرين فقط من العام ١٧٦٦ رصدنا على الأقل ثلاث حالات : الأولى تركة حميده الأسيوطي التاجر في الأقمشة والذي بلغت تركته ٢١٥,٨٥٧ بارة، وحضرها عثمان بك؛ أما الثانية فكانت لتركة الحاج محمد التاجر بوكالة القطن (وقيمة تركته ٥٦,٤٨٢ بارة) وشارك في تصفيته كل من حسن أوده باشي مستحفظان وأحد أتباع حسين بك؛ والتركة الثالثة كانت للحاج أحمد الشويخ التاجر في البن (وبلغت قيمة تركته ١,٢٨٥,٧١٠ بارة) وحضر تصفيته الأميران حسين كتخدا تابع حسين بك ويوسف كتخدا تابع خليل بك^(٢). ولا يمكن تفسير هذه السيطرة (من جانب أولى القوة والنفوذ) على تركات كبار التجار سوى بتطلع البكوات إلى تعظيم حصة استقطاعاتهم بطريقة أو بأخرى.

(١) نمرانشي، ورقة ٤١٠؛ الجبرتي، ج ١، ص ١٧٩، ويعد عثمان بن حسون المغربي أحد أكثر للتجار غنى في هذا العصر: فقد مات نحو العام ١٧٤٠ مخلفاً تركة قدرها ٧,٩٨٦,٧٠٠ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٤٧، ص ٢٣٨؛ الجبرتي، ج ٢، ص ٢٢١).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٧٩، ص ٢٥٠ (٩ أغسطس)؛ سجل ١٣١ (١٠ أغسطس)؛ سجل ٣٦٧ (١٣ سبتمبر).

وكان علينا أن ننتظر فترة الحكم الثنائي إبراهيم بك/ مراد بك لكي نجد وثائق المحكمة الشرعية تمدنا بمعلومات قاطعة عن قيام البكوات بتحصيل رسوم لهم على تركات المتوفيين. وأول نموذج تطالعنا به الوثائق يتعلق بتاجر يدعى مصطفى الملاطية لى الذى بلغت قيمة تركته ٦٥٣,٥٢٧ بارة (فى العام ١٧٧٨) استقطعوا منها مبلغاً يصل إلى ٣٧٨,٤٥٠ بارة، تم توزيعها على النحو التالى : صايل إبراهيم بك ٢٧٠,٤٥٠ بارة؛ وصايل سليمان بك محمد ٩٠,٠٠٠ بارة، وصايل على أغا كتحدا سليمان بك ٩,٠٠٠ بارة وصايل محمد أغا كتحدا إبراهيم بك ٩,٠٠٠ بارة^(١). ولا ريب أن هذا النوع من الاستقطاعات كان من الممارسات المعتادة منذ زمن طويل، الأمر الذى يفسر حقيقة ارتفاع القيمة المستقطعة من هذه التركة.

ويبدو أن الرسم الذى كان يتحصله البكوات لم يعمم سوى على عدد محدود من تركات التجار الكبار والأكثر ثراءً، وذلك بعكس ما كان يتحصله الأوجاقات بشكل منتظم على تركات (المنتسبين إليهم). ولم تعرف حصيلة البكوات من رسوم التركات - على ما يبدو - نسبة ثابتة : فتركة مصطفى الملاطية لى التى سبق ذكرها بلغت نسبة "الصايل" ٥٨% من قيمة التركة، لكن تركة تاجر آخر فى البن يدعى مصطفى الحداد تم تصفيتهما فى العام ١٧٧٩ لم يبلغ "الصايل" المستقطع لإبراهيم بك الصغير سوى ٢٢,٥٠٠ بارة من تركة يبلغ إجماليتها ١,٤٦١,٠٦٠ بارة، أى أن نسبة "الصايل" ١,٥%^(٢). وكان المستفيدون من "الصايل" متنوعين جداً كذلك : فمن بين ١١ حالة تمت دراستها خلال الفترة من ١٧٧٦-١٧٨٦^(٣)، لاحظنا وجود ثلاث حالات لمراد بك، بلغ صايله منها ١٦٥,٠٠٠ بارة، وحالة واحدة لإبراهيم بك بواقع ٢٧٠,٤٥٠ بارة، وأربع حالات لبكوات، وثلاث لكشاف، أقصى قيمة بلغها صايل كل منهم ٩٠,٠٠٠ بارة. ولهذه الأسباب المختلفة، فإن الابتزازات التى فرضها البكوات على تركات الحرفيين والتجار غطت عليها

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢٠٣، ص ١٤١ (٢٠ شوال ١١/١١٩٢ نوفمبر ١٧٧٨).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢٠٤، ص ٨١ (١٧٧٩).

(٣) تبدأ الفترة المدروسة هنا من ١٧٧٦ وتنتهى عند ٧ أغسطس ١٧٨٦ (تاريخ وصول حسن باشا للقاهرة).

الابتزازات الأخرى التي فرضوها على الأفراد الواقعين تحت "حمايتهم" أكثر من خضوع المستقطعات (الصايل) لقواعد ثابتة ومحددة. وإجمالاً، شهدت الفترة الأولى من الحكم الثنائي لمراد وإبراهيم (١٧٧٦-١٧٨٦) قيام البكوات بفرض "الصايل"، على ثمانى شركات لتجار (من غير تجار التوابل والبن) من إجمالي ١٢٥ شركة تاجر؛ ولكنها نسبة كبيرة ومهمة؛ لأنها تمثل ما لا يقل عن خمس القيمة الإجمالية لشركات هؤلاء التجار. وبلغت نسبة الصايل المستقطع من ثروات هؤلاء التجار (وكان من بينهم تجار الأقمشة الأكثر عددًا) ١٤,٣% من إجمالي الشركات التي طالتها أيديهم، و ٢,٣% من إجمالي شركات التجار (من غير تجار التوابل والبن). وفيما يتعلق بتجارة البن والتوابل فرض "الصايل" - خلال الفترة نفسها - على ثلاث شركات من إجمالي ثمانى شركات خضعت للدراسة؛ لتصل نسبة "الصايل" المستقطع ١٦,٢% من مجمل حصيلة الشركات المشار إليها و ٦,١% من حصيلة شركات جميع التجار. وبالنسبة إلى جميع الشركات الخاضعة للدراسة خلال الفترة نفسها، نجد أن رسم "الصايل" فرضه البكوات المماليك على إحدى عشرة شركة (من إجمالي ١٣٣ شركة)؛ ومثلت نسبة الابتزازات ٣,٦% من القيمة المجرى لكل الشركات، على أن هذا المعدل النسبي له أهميته وخاصة إذا قارناه بالمعدل الذي كانت الأوجاقات تتحصله في الفترة عينها والبالغ ١,٧%. وإذا يتضح أن حلول البكوات محل الأوجاقات في مجال استغلال تجار القاهرة قد مثل عبئاً ثقيلًا.

ووجهت ضد السناجق بشكل أساسى حملة عسكرية فى العام ١٧٨٦ أدت إلى جعل حسن باشا على رأس السلطة فى القاهرة ثم إسماعيل بك (١٧٨٦-١٧٩١): وخلال هذه السنوات الخمس لم يتم إدانة نظام رسوم الشركات وإن كان قد شهد توقفًا مؤقتًا، وآلت أرباحه ومكاسبه بالطبع إلى الحكام الجدد لمصر^(١). وقام الباشا بضم هذا الرسم إلى حصصه المستقطعة: فعند تصفية الشركة المهمة جدًا للتاجر الحنفيى الفاسى، فى العام ١٧٨٨، استقطع الباشا لنفسه تحت مسمى "صايل" ١,٨٠٠,٠٠٠ بارة، يُضاف إليها ٩٠,٠٠٠ بارة لكتداه، وذلك من إجمالي شركته البالغة ٦,٤٤٨,٨٦٨ بارة. ويتضح فى هذه الحال مدى بشاعة الاستغلال،

(١) وعلى وجه التحديد امتدت هذه الفترة من ٨ أغسطس ١٧٨٦ إلى ٢٠ يوليو (تاريخ عودة إبراهيم ومراد للقاهرة).

على أن النسب المستقطعة من الشركات ستصبح أكثر انضباطاً بين عامي ١٧٨٨ و ١٧٩١؛ بسبب اقتصار حصيلتها على الأمير المهيمن على السلطة في هذه الفترة (أعني إسماعيل بك)، كما أن وساطة كتحذاه محمد أغا البارودي جعلته في كثير من الأحيان ينال قسطاً منها^(١). ومثلما كان يحدث في السنوات السابقة، لم يفرض "الصايل" سوى على عدد محدد من الشركات التي كان يتم رصدها من بين أهم الشركات : فهناك خمس شركات للتجار (من غير تجار التوابل والبن) من إجمالي ٩٨ شركة، تمثل ربع القيمة الإجمالية لشركات هؤلاء التجار. وظلت نسبة "الصايل" متباينة: فتركة محمد بشير التاجر في أقمشة الشرب والجملون نال منها إسماعيل بك صايلاً قدره ٥٥٨,٠٠٠ بارة، كما آل لكتحذاه محمد أغا ٢٧,٠٠٠ بارة ولعثمان بك ٤٥,٠٠٠ بارة، أي بلغ إجمالي المستقطعات ٦٣٠,٠٠٠ بارة على شركة تقدر قيمتها بـ ١,٤١٤,٧٢٨ بارة (سنة ١٧٨٨). وفي المقابل، نجد أن شركة محمد حتفيري التي فرض عليها الباشا بالفعل رسماً ابتزازياً ضخماً، لم تدفع سوى ٨٥ بوطاقة "صايل حسن بك الجداوي" و ٣٠٠ بوطاقة لمحمد البارودي ، أي ٣٤,٦٥٠ بارة^(٢). وبلغت نسبة المبالغ المستقطعة للبكوات بين ١٧٨٦ و ١٧٩١ ما قدره ٨,٥ % من قيمة الثروات، و ٤,٣ % من إجمالي الشركات التي درسناها خلال هذه الفترة، وبالكاد تزيد هذه النسبة عن نسبة الصايل في الفترة السابقة عليها.

وما كاد يعود الحكم الثنائي (مراد / إبراهيم) للقاهرة، حتى عاد نظام المستقطعات الضريبية يوجه لصالح هذين الأميرين ؛ ففي الوقت الذي كان فيه حراس مراد بك معسكرين بالجيزة ينتظرون دخول القاهرة تحصل خازن دار مراد بك على ٥,٤٠٠ بارة "صايل" شركة شريف إسماعيل "قمصانجي بخان الخليلي" والتي صفت في ٢١ يوليو ١٧٩١^(٣). وبعدها جرى تعميم النظام على الشركات القليلة التي تخص التجار والحرفيين الأكثر غنى، وخلال السنوات الأخيرة من القرن طال "الصايل" الثروات المتوسطة للحرفيين : مثل شركة حسن الشامي "السروجي بحى القوافين"؛ حيث بلغت قيمة شركته ١٢,٠٨٩ بارة، دفع منها (في

(١) نلفت الانتباه إلى أننا سنعود فيما بعد إلى التعريف بالدور الذي لعبه محمد أغا البارودي.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢١٤، ص ٤٠ (لسنة ١٧٨٨)؛ ص ٥٠٩ (لسنة ١٧٨٨).

(٣) وكان إجمالي الشركة ٢٣٦,٧١٠ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢١٨، ص ٣٤).

العام ١٧٩٧) حق طريق ١,١٠٩ بارة لصالح اتباع أحمد بك؛ وتركه إسماعيل بن على "القواف بقصبة رضوان" (والتي بلغت قيمتها ١٦,٢٨٧ بارة) تُفَع عنها ٤٥٠ بارة إلى قواس إبراهيم بك، و ١,٤٠٠ بارة إلى اتباع هذا الأمير نفسه^(١) ومع ذلك تشير الأرقام الإجمالية بصفة خاصة إلى أرباب التركات الضخمة والمهمة: فقد وجدنا خلال سنوات ١٧٩١-١٧٩٨ أربع عشرة شركة للتجار (من غير تجار التوابل والبن) من إجمالي ٢٢٠ شركة، ومع ذلك نجدها تمثل تقريباً ربع القيمة الإجمالية للتركات. وبلغت حصيلة "الصايل" الذي جباه البكوات ٢٢,١% من إجمالي التركات التي طالتها أيديهم، ومن ناحية أخرى يغطي المتوسط الكبير القيمة التباينات الكبيرة: فتركة محمد الحلبي تاجر الأقمشة فرض عليها في أغسطس ١٧٩١ مبلغ ٢٢٥,٠٠٠ بارة "صايل" إلى كل من إبراهيم بك ومراد بك، و ٤٥,٠٠٠ بارة لسليمان كتحدا إبراهيم بك، من إجمالي قيمة التركة البالغة ٤٥٧,٣٣٢ بارة؛ ولكن شركة مصطفى الأغا "المعصراتي في الزيت" لم تدفع سوى ١,٢٦١ بارة "صايل" إلى أتباع عثمان بك العسكر على شركة بلغت قيمتها ٧٣,٢٨٦ بارة^(٢) وأخذت حصيلة الاستقطاع طابعاً أكثر تنظيمًا فيما يخص تركات التجار: فعلى مستوى إحدى عشرة شركة خضعت للدراسة بين عامي ١٧٩١ و ١٧٩٨ نجد ست تركات منها طالها رسم "الصايل" لصالح البكوات وحالة استثنائية وحيدة من هذه التركات الست كانت من بين التركات الأكثر أهمية. إن متوسط المستقطعات البالغ (١٥,٢% من إجمالي التركات التي خضعت لصايل البكوات (و ١٢,٥% من الحصيلة الإجمالية لتركات التجار) كان مربحاً للغاية، مع وجود تباينات كبيرة تبعاً للحالات: فتركة الحاج حسن سنبل التي تم تصفيتها في ١٧٩٢ قرر عليها ٨٩٣,٣٨٣ بارة صايل مع رسوم أخرى مختلفة من إجمالي قيمة التركة البالغ ٦,٧٥٤,٥٤٦ بارة، وتم توزيع هذا الصايل على النحو التالي: لعثمان بك ٣٦٠,٠٠٠ بارة، ولحسن بك الجداوى ٣٦٠,٠٠٠ بارة، ولحسن كتحدا على بك ١٢٤,٩٤٠ بارة، ومحمد مباشر حسن بك ١٨,٠٠٠ وللمماليك من أتباع هؤلاء

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢٢٦، ص ٢٥٣ (السنة ١٧٩٧)؛ سجل ٢٢٧، ص ٧٨ (السنة ١٧٩٧).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٨، ص ٢ (السنة ١٧٩١)؛ سجل ٢٢٤، ص ٧١٠ (السنة ١٧٩٥).

الأمر ١٢,٤٤٣ بارة^(١). وبلغت نسبة المستقطعات على مستوى هذه المرحلة (التي تشمل على سبع سنوات) ٩,١% من الحصيلة الإجمالية، مع أنه لم يفرض الصايل إلا على ٢١ تركة من إجمالي ٢٣١ تركة. وليست هذه النسبة بعيدة تمامًا عن متوسط نسبة الاستقطاعات التي كانت تتول للأوجاقات قبل ذلك بقرن من الزمان والبالغة ١٠%، ولكن هذا الرسم المستقطع من التركات حُمّل - آنذاك - على كل التركات تقريبًا. وكان إبراهيم بك هو المستفيد الأساسي من هذا المصدر، فقد تلقى وحده ما يعادل ٦١,٥% من إجمالي المبالغ المستقطعة، ونال أتباعه من ناحية أخرى ٢,٥%. وبالمقابل، لم يشارك مراد بك سوى بنسبة ضعيفة في هذا الاستغلال الذي خضع له الحرفيون والتجار الأغنياء. وتوزعت بقية حصيلة المستقطعات بين عدد كبير جدًا من السناجق: على بك، حسين بك، عثمان بك، العسكر، أحمد بك، عثمان بك إسماعيل، حسن بك الجداوى، عثمان بك حسن، وكاشف واحد يُدعى يوسف كاشف.

ويمكننا أن نلخص في هذا الجدول البيانات النقدية للمستقطعات، لتوضيح تطورها بين الأوجاقات والبكوات، من فترة إلى أخرى بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨:

(محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٩، ص ١٦٥ (السنة ١٧٩٢).

جدول رقم ٥٣
تطور مستقطعات البكوات من التركات
بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨

حجم الاستقطاعات الإجمالي		حجم التركات الإجمالي		عدد التركات			الفترة التاريخية
لصالح البكوات		لصالح الأوجاقات		العدد الكلي	تركات مستقطع منها	% بالنسبة للعدد الكلي	
الحجم الإجمالي	% بالنسبة للحجم الكلي	الحجم الإجمالي	% بالنسبة للحجم الكلي				
٧٤١,٤٧٦	٣,٦	٤٠١,٠٦٤	١,٧	٢٢,٩٦٠,١٦٣	٨,٣	١١	١٣٣
٨٠٥,١٨٠	٤,٣	١٣٩,٧٤٤	٠,٧	١٨,٦٨٤,٠٨٨	٦	٦	١٠٠
٤,٠٩٨,٥١٢	٩,١	٢١٠,٣٩٥	٠,٥	٤٤,٩٧٨,١٩٤	٩,١	٢١	٢٣١

ملحوظة: تنتهي الفترة الأولى في السابع من أغسطس عام ١٧٨٦؛ وتبدأ الفترة الثانية في الثامن من أغسطس، بينما تنتهي في التاسع والعشرين من يوليو ١٧٩١. وتبدأ الفترة الثالثة في الحادي والعشرين من يوليو ١٧٩١.

وعدد التركات الإجمالي يتضمن التركات الواردة في الوثائق التي توافرت لدينا مصحوبة بالبيانات التفصيلية للرسوم المقتطعة.

يوضح هذا الجدول التراجع التدريجي لسلطة الأوجاقات، وحجم الزيادة التي فرضها البكوات على ضريبة تركات الحرفيين والتجار الأثرياء؛ وهما ظاهرتان حدثتا في فترة متزامنة، ولا سيما في أعقاب عام ١٧٩١. كما يوضح الجدول أن الطابع الانتقائي قد غلب على هذه المستقطعات، مما جعلها تبدو بمثابة أحد أشكال الاستبداد لا ضريبة من ضرائب الحماية. وعلى الرغم من أن اهتمام الأمراء كان ينصب على التركات الضخمة فحسب، فإن حجم الاستقطاعات كان يتسم بالنقل الشديد، وكل ما كتبه كل من الجبرتي واستيف في هذا الصدد لا ينطوي على أي قدر من المبالغة. فقد كتب استيف قائلاً: "بمجرد وفاة أحد الأهالي ميسوري الحال، كان البكوات يسارعون بوضع مسمار كبير يحول دون فتح باب

منزل المتوفى، سواء كان لديه عدد من الورثة أو ليس هناك من يرثه، وفي الحالة الثانية يضع البكوات أيديهم على التركة بأكملها، وفي الحالة الأولى يجبرون الورثة على دفع مبلغ كبير لرفع هذه الحراسة الإجبارية" (استيف). وكان بعض الأمراء يضعون أيديهم على تركات بأكملها، وحينما يتوفى شخص ما، يعمدون إلى الاستيلاء على ممتلكاته سواء كان له ورثة أم لا". وقد ذكر الجبرتي أنه عهد بمسئولية بيت المال إلى مجموعة من الأشخاص نوى الأصول الحقيرة، حيث "كانت تترك لهم حرية التصرف في التركات الصغيرة، بينما يستولى الأمراء على التركات الكبيرة" (الجبرتي)^(١).

٢. الابتزازات وأزمات نهاية القرن سيطرة البكوات على أرباب الحرف

حل البكوات محل الأوجاقات في استغلال سكان الحضر بالقاهرة، ولا سيّما كبار التجار. وإذا ما استمر الأوجاقات ظاهريًا في السيطرة على الطوائف الحرفية المختلفة كما كان الحال فيما مضى، فإن مهام المحتسب وأغا الانتكشارية والعزب كانت منوطة بطبيعة الحال بالمسؤولين عنها الذين يقومون بصلاحياتهم المعتادة على صعيد الحرف التابعة لهم؛ غير أن هذه المهام كانت مختلفة تمام الاختلاف، لأن البكوات كانوا يدفعون بالمماليك التابعين إلى الأوجاقات، ويضعون رجالهم في أهم المناصب؛ فقد استطعنا ملاحظة هذه الظاهرة بشأن الحسبة التي كان يتولى مسئوليتها قبل عام ١٧٩٨ عدد من المماليك الذين ينتمون لبيوت كبار البكوات.

ولا يجب أن نستبعد كون البكوات قد اضطلعوا بدور مباشر في مراقبة الطوائف الحرفية بالقاهرة، فضلاً عن استخدام "الأوجاقات كوسطاء" للإشراف على مختلف الأوضاع. فقد كان محمد أغا البارودي مملوك أحمد أغا (الذي كان بدوره

(١) الجبرتي، ج٢، ص٨٣. انظر كذلك: ESTÈVE, Mémoire, 367.

أحد ممالك إبراهيم كتحدا القزدغلى)، ومن الرجال النقاة لمراد بك، ثم صار كتحدا إسماعيل بك (توفى فى الأول من رمضان ١٢٠٥ / ٤ مايو ١٧٩١)^(١)، ويبدو أنه كان مكلفاً من قبل إسماعيل بك بمراقبة تجار البن بالقاهرة: لقد ذكرنا آنفاً أن هذا الأمير كان من بين المستفيدين من الاستقطاعات المفروضة على تركات العديد من كبار تجار القاهرة، وبوسعنا الاعتقاد أن الضرائب التى تتم جبايتها (الصايل أو الرسم) كانت تعد بمثابة تعويض عن مهمته الرقابية التى كلفه بها سيده^(٢). وهناك دلالة واضحة للدور الذى اضطلع به محمد البارودى عند خلافة أحمد بن عبد السلام شاهبندر تجار القاهرة؛ فقد كتب الجبرتى عن هذا الأخير وأحمد المحروقى (توفى فى شعبان ١٢١٩ / نوفمبر ١٨٠٤)، وأشار إلى العلاقات الحميمة التى كانت تربط بينهما وبين محمد البارودى، والتى أدت إلى تعزيز قدراتهما المادية وزيادة نفوذهما لدى كل من مراد بك وإسماعيل بك؛ ويذكر الجبرتى أنه بعد وفاة أحمد بن عبد السلام (١١ أبريل ١٧٩١)، طلب المحروقى وساطة محمد البارودى الذى استطاع بفضل تولى منصب صديقه، وخلفه فى مباشرة أعماله وممتلكاته^(٣). وهكذا، فإن السلطة الموكلة إلى محمد أغا لم تقتصر فقط على تجار البن والتوابل: فعندما قام هذا الأمير بتزويج ابنة سيده أحمد أغا إلى خازن داره على أغا فى عهد إسماعيل بك، عمت القاهرة مظاهر البهجة التى تمثلت أبرز مشاهدتها فى زفة العروس التى اشتركت بها سبعون طائفة، وهو رقم هائل لم يسبق له مثيل، ولم يتم تجاوزه سوى مرتين فى مطلع القرن التاسع عشر إبان زفاف أبناء محمد على ذاته^(٤). ولا يمكن الزعم بعدم وجود علاقة بين حشد هذا العدد الهائل من الحرفيين

(١) ترجمة محمد البارودى فى: الجبرتى، ج٢، ص. ٢٢٣-٤.

(٢) تركات محمد الحنفيى (٦،٤٤٨،٨٦٨ بارة؛ واستقطاعات محمد البارودى: ٢٧،٠٠٠ بارة)، وتاجر الأقمشة محمد البشير (١،٤١٤،٧٢٨؛ وصايل البارودى: ٢٧،٠٠٠ بارة)، وحسن التطونى (٣٦٠،٤٧١ بارة؛ ورسم البارودى: ١٨،٠٠٠ بارة؛ ورسم أتباعه: ٢،٢٥٠ بارة). محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٤، ص. ٥٠٩ (١٧٨٨)؛ وص. ٤٠ (١٧٨٨)؛ وص. ٣١٦ (١٧٨٨).

(٣) الجبرتى، ج٢، ص. ٢١٩؛ ج٣، ص. ٣٢٣. انظر المقال الذى أعدناه تحت عنوان: Ahmad ibn 'Abd al-Salam, 93

(٤) الجبرتى، ج٢، ص. ٢٢٤. انظر كذلك: BAER, Egyptian Guilds, 117-8.

وفرض السيطرة على الطوائف الحرفية بصورة غير رسمية، وهي السيطرة التي عهد بها إلى محمد أغا البارودي من قبل مراد بك ثم إسماعيل بك من أجل مراقبة الطوائف الحرفية، ولا سيّما كبار التجار. وكان من الطبيعي أن يرتبط هذا الدور الرقابي واستغلال البكوات للطوائف الحرفية المختلفة بـ"الحماية" التي منحتها القوى المختلفة للتجار الأوروبيين الذين كانوا يتبعون الانكشارية؛ وبملاحظة هذه الظاهرة في عهد علي بك، نجد أن قناصل فرنسا قد ساعدوا على تراجع سلطة الأوجاقات وصعود نجم المماليك.

وانطوى هذا التحول على أكثر من مجرد إحلال قوة ما محل قوة أخرى؛ حيث طرأ تغير كامل على طبيعة العلاقة التي كانت تربط بين أفراد الرعية وطبقة الحكام منذ قرابة قرن من الزمان. ففي الوقت الذي كان يمارس فيه رجال الانكشارية دورهم بشأن حماية الطبقة المشتغلة بالنشاط الاقتصادية في القاهرة واستغلالها، كان كل طرف يجنى نفعاً ما من هذه الرابطة؛ لأن الضرائب الباهظة التي يدفعها الحرفيون والتجار للأوجاقات كانت تضمن لهم نوعاً من الحصانة إزاء أعمال العنف والابتزاز الجائر، حيث شهدت نهاية القرن السابع عشر فترة هدوء وازدهار مادي لأرباب الحرف المختلفة. وحينما آلت السلطة السياسية إلى البكوات بصفة نهائية خلال القرن الثامن عشر، اختلفت الأوضاع تمام الاختلاف؛ لأن استغلال البكوات ومماليكهم لأهل الحرف المختلفة لم يكن يقابله أية ضمانات تماثل تلك التي نجمت عن علاقة الحرفيين برجال الأوجاقات سواء عن طريق الالتحاق بالفرق العسكرية المختلفة أو إبرام عدد من العلاقات الشخصية. فنظام بيوت البكوات كان يقوم على استغلال المماليك الذين تم شراؤهم كعبيد، وهو أكثر انغلاقاً من نظام فرق الأوجاقات التي ارتبطت بعلاقات عديدة مع المجتمع الذي يعد بدوره مصدراً كبيراً للأفراد الراغبين في الالتحاق بها. ومن هنا، يمكننا القول إن رجال الأوجاقات كانوا ينتشرون وسط المجتمع الحضري بالقاهرة، بينما كانت بيوت البكوات تحيا في جو من العزلة النسبية. وسبق أن أشرنا إلى وضع محمد بك الألفي أحد أكثر الأمراء ترفاً في نهاية القرن الثامن عشر، حيث كان انشغاله بعظمته وخوفه من تردى أوضاعه يمنعانه من النظر في المذكرات التي تعرض عليه، مما يعد سلوكاً لا يليق بأمير. بل إن هذا الأمير ذاته كان يقضى وقتاً طويلاً في مساكنه التي بناها خارج القاهرة، و كان يتجنب السير داخل المدينة في طريق

توجهه إلى أحد قصوره، بسبب استيائه من المرور وسط الأسواق أو رؤية أهل الحوانيت والمارة^(١). ولم يكن يحظى برعاية البكوات سوى تجار البن والتوابل، مثل أفراد عائلة الشرايبي، أو أحمد بن عبد السلام ومحمود محرم عند نهاية القرن. ويبدو أن حالات مصاهرة تجار البن والتوابل قد صارت من الأمور الاستثنائية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث لم نجد سوى حالة تاجر البن عثمان حسون الذي تزوجت ابنته من عبد الرحمن بك، والخواجة علي الشويخ (توفي نحو عام ١٧٦٦) الذي تزوجت ابنته أمينة من سليمان بك الشابوري، وكذلك التاجر محمد الطو أحد تجار الغورية الذي تزوجت ابنته زينب من عثمان بك زاده ابن يوسف بك الجزائر^(٢). وهناك كذلك عدد قليل للغاية من السناجق الذي خرجوا من بين زمرة السكان المصريين بالقاهرة، بالنظر إلى الإمكانيات السابقة الخاصة بضم الحرفيين والتجار الأثرياء إلى الطبقة الحاكمة عن طريق الالتحاق بالأوجاقات وامتلاك المماليك؛ وليس بوسعنا سوى الإشارة إلى يوسف بك الشرايبي، وعثمان بك الشرايبي، وأحمد بك السكري كتحدا عثمان بك ذو الفقار الذي ارتفع لمصاف السناجق على يد إبراهيم كتحدا الذي يظن نيبور أنه كان "ابن أحد تجار السكر المسلمين بالقاهرة"، وذكر أنه صار حاكم السويس عام ١٧٦١/١٧٦٢^(٣).

وقد عمدت فرق الأوجاقات إلى استغلال سكان الحضر على نحو يمكن وصفه بأنه يشكل سلوكاً معتدلاً، في ظل الأوضاع السائدة آنذاك. غير أن الأمور تغيرت تماماً حينما صار التجار والحرفيون يعانون من تعسف البكوات، ولم يعد باستطاعة الأوجاقات سوى توفير حماية وهمية؛ وبدأت النتائج الأولى لهذا الوضع الجديد تظهر خلال فترة عشرينيات القرن الثامن عشر التي شهدت تراجعاً ملحوظاً في نفوذ الفرق العسكرية، وتأكدت هذه النتائج خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٧٦٠ و ١٧٧٠ حينما استقرت هيمنة البكوات بشكل نهائي.

(١) "الجبرتي، ج٤، ص ٣٩-٤٠.

(٢) الجبرتي، ج٢، ص ٢٢١. محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٧٨، ص ٨٨ (١٧٦٦)؛ سجل رقم ٢٢٤، ص ٥١٨ (١٧٩٥).

(٣) الدمرداشي، ص ٣٠٦، ٣١٥، ٣٢٩، ٣٨٠، ٣٩٦، ٤٨٥. الجبرتي، ج١، ص ٦١، ١٤٠، ١٨٤. انظر: NIEBUHR, Voyage, I, 110.

الابتزاز والعنف في عهد شركس بك

نحو عام ١٧٢٥، بدأ عهد شركس بك الذي صاحبه سلسلة طويلة من حالات السلب والنهب وأعمال العنف التي ظل يعاني منها أرباب الحرف حتى نهاية القرن؛ فقد دخل هذا الأمير القاسمي في صراع مرير مع الأوجاقات عامي ١٧٢٤-١٧٢٥، وهو الصراع الذي تناولناه من قبل عن طريق عرض بعض فصوله الرئيسية، حيث اشتهر هذا الأمير في جميع المؤلفات التاريخية بسمعته السيئة بسبب عمليات السلب والنهب التي ارتكبها رجاله السراجين في حق تجار البن والتوابل. ويذكر أحمد شلبي أن هؤلاء السراجين كانوا يقتحمون منازل التجار خلال ليالي شهر رمضان، ويطالبونهم بتقديم الأقمشة والأموال؛ ويدفعهم الخوف إلى عدم مغادرة منازلهم، بل إن أحد هؤلاء التجار الأغنياء، وهو لطفى النطروني قد لقي حتفه على يد السراجين داخل منزله. وبحلول نهاية عام ١٧٢٥، حينما بلغت سطوة شركس ذروتها، كان السراجون ينشرون الذعر في الأسواق، ويجلس كل ثلاثة أو أربعة منهم في حانوت أحد تجار البن والتوابل مطالبين إياه بأخذ كل ما يلزمهم دون دفع الثمن، وإذا ما اعترض صاحب الحانوت، فإنهم كانوا يضربونه. كما كانوا يهاجمون الحمامات وينهبونها، بل بلغت جرأتهم حد سلب الخواجات في الطرقات، مثل الخواجة حسن مرزوق الذي سلبوه ٤٢٠ زنجرلى. فما كان من أرباب الحوانيت إلا أن أغلقوا حوانيتهم، وتوجهوا بشكواهم إلى علماء الأزهر الذين كانوا يرفضون التصدي لهذه الأوضاع؛ ولم يتم اتخاذ أية إجراءات ضد السراجين، لأن أهل السلطة (الوالى وأغا الانكشارية) كانوا من صنائع هذا الشركس. ومن أبرز المواقف الدالة على هذا الوضع كان موقف على كتحدا من أحد شيوخ الطوائف الذي جاءه حاملاً مظالم بعض متسببي الأزيكية، حيث أجابه بازدراء قائلاً له: "يا فلان، هل تتصور أننا سوف ننزل العقاب بأتباعنا من أجل فلاحين الأزيكية". ولم تنته هذه الموجة الشديدة من أعمال العنف والابتزاز سوى عقب دحر شركس بك، وفراره في يناير عام ١٧٢٦^(١).

(١) انظر بصدد السراجين: أحمد شلبي، ورقة رقم ١٦٢، ١٧٢. الدمرداشي، ص. ٢٩٤، ٢٩٧. الجبرتي، ج١، ص. ١٢٧، ١٣٠. انظر كذلك: AYALON, Studies, 304-6.

غير أن انقضاء هذه الفترة لم يكن يعنى انتهاء متاعب تجار البن والتوابل بالقاهرة. فقد تولى زين الفقار بك زعامة القاهرة، وصار لزاماً عليه مواجهة شركس بك الذى عاد إلى استخدام صعيد مصر كمركز لعملياته العسكرية، وكان لابد من تنظيم عدة حملات استلزمت نفقات باهظة؛ واضطر زين الفقار إلى مطالبة تجار البن والتوابل بتقديم بعض "القروض" وفقاً لأسلوب آخر تم العمل به على مدار الفترة المتبقية من القرن الثامن عشر. ففي عام ١٧٢٩، تمكن من الحصول على فرمان يخول له جباية ٥٠٠ كيس (١٢,٥٠٠,٠٠٠ مدينى) تؤخذ مقدماً من ديوان البهار، ثم صار هذا المبلغ ٤٠٠ كيس (١,٠٠٠,٠٠٠ مدينى)، حيث تم تكليف قاسم الشرايبي بجمعها من التجار بغية إعداد "تجريدة" أخرى. ولم يكن هؤلاء التجار هم الفئة الوحيدة المتضررة من هذا الوضع؛ فقد ذكر القنصل ترويار Truilhard فى أغسطس عام ١٧٢٩ أن "البك الحاكم" قد فرض ضريبة على جميع حوانيت المدينة، بحيث صار بوسعه جمع مبلغ إجمالى قوامه ١,٤٠٠,٠٠٠ مدينى. وأضاف قائلاً إن البكوات كانوا يسعون إلى الحصول على المبالغ الضخمة اللازمة لدفع رواتب الجند من خلال اتباع الأساليب الجائرة، و"فرض الضرائب الباهظة على جميع التجار"^(١).

وانتهت بصفة مؤقتة هذه الموجة المتتالية من عمليات الابتزاز بعد اختفاء شركس بك وزين الفقار بك عام ١٧٣٠، وفى ظل غياب البكوات نسبياً، عاد الأوجاقات بالأجواء السائدة إلى أوضاعها المعتادة.

مصادر تجار البن والتوابل تحت حكم على بك

بعد فترة هدوء طويلة، بدأت المصادر تجد طريقها مجدداً قبيل عام ١٧٧٠ فى عهد على بك الكبير. فقد كان هذا الأمير يتمتع بسلطة شبه ملكية امتدت بين عامى ١٧٦٧ و ١٧٧٢، حيث انتهج سياسة توسعية جعلته يتجه نحو غزو

(١) المراداشى، ص. ٣٧٠-٣٧١. القينالى، ورقة رقم ١٦٥، ١٦٨. أحمد شلبى، ورقة رقم ٢٢٤. انظر كذلك:

- A.N., Caire, B 1 320, 9 août 1729.

الحجاز (عام ١٧٧٠) والشام (عام ١٧٧١). وكى يتسنى له إدارة هذه المشروعات التوسعية، كان يحتاج إلى موارد مادية هائلة، لأنه قرر إلغاء النظام العسكرى القديم القائم على الأوجاقات، ليستبدله بقوات عسكرية تحصل على رواتب ثابتة، وتدين له بالولاء التام. وكان تجار البن والتوابل هم ضحايا هذه السياسة، لأنهم يمتلكون السيولة النقدية المتمثلة فى عدد من رعوس الأموال الضخمة.

وفى حقيقة الأمر، كان أعداء على بك هم المتسببين فى إعادة سياسة الاقتراض من التجار، حينما رغبوا فى مهاجمته بواسطة إحدى الحملات العسكرية؛ مما دفعهم إلى دعوة كبار التجار والمراكبية (النواخيد) بالبحر الأحمر فى سبتمبر/أكتوبر عام ١٧٦٧، وطالبوهم بدفع أثمان التوابل معجلاً، حيث كان من بين هؤلاء التجار الملا مصطفى، وأحمد أغا الملاطيلى، وقره إبراهيم، وكاتب البهار^(١).

وحينما فرض على بك سيطرته على مجريات الأمور، لم يتردد فى انتهاج السلوك ذاته؛ فمنذ فبراير عام ١٧٦٨، طالب رجال الجمارك بتقديم مبلغ ٥٤,٠٠٠ بوظاقة (٣,٨٢٥,٠٠٠ بارة)، وهم الذين طالبوا التجار الفرنسيين بدفع مقدم مالى لنبات السنة الذى سيتم تسليمه خلال سبعة أو ثمانية أشهر. وفى شهر مايو من العام ذاته، فرض على بك على تجار البلاد بعض الضرائب الأخرى من أجل سداد التكاليف الخاصة بالتدابير اللازمة لمواجهة البكوات المتمردين، كما فرض رسماً خاصاً على البن الذى سيتم جلبه؛ وحينما "تفدت جميع السبل الممكنة لتحقيق رغباته، لجأ إلى المصادرات العنيفة"، بل توجه إلى الفرنسيين والبنديقيين، حيث حصل "جميع تجار الفرنجة على صك يحمل توقيع على بك الذى يطلب دفع مبلغ مالى يتناسب مع قدرات كل منهم، وهو المبلغ الذى سيتم سداده عن طريق جمارك السويس والإسكندرية ودمياط". وقد بلغ حجم المبالغ المقرضة من الفرنسيين والبنديقيين بضمان الجمارك ٤١,٠٠٠ بوظاقة (٣,٤٨٥,٠٠٠ بارة)، حيث كان يتعين على الفرنسيين تحمل ثلثى هذا المبلغ^(٢).

(١) الجبرتي، ج١، ص.٢٥٧.

(٢) A.N., Caire, B 1 333, 13 février 1768. A.N., Alexandrie, B 1 110, 15 mai, 16 juin 1768.

وعلى الرغم من التخفيف بعض الشيء من حدة المصادرات، فإن الأعباء كانت تتقل كاهل تجار البن والتوابل، حيث ذكر فنتور دو بارادى أنه فى ظل على بك، كان يتعين على "تاجر المنتجات الهندية دفع بعض المبالغ مقدّمًا مقابل الضرائب المفروضة على البن والأقمشة المستوردة قبل وصولها بعامين"^(١). وبعد هذا الشكل المبسط لأعمال الابتزاز، تطور الأمر على نحو كبير ليصبح مآله إلى مجموعة من الانتهاكات المطلقة؛ فقد ذكر الجيرتى أنه تم إلقاء القبض على إسحاق معلم جمرك بولاق اليهودى، وإجباره على دفع مبلغ قوامه ٤٠,٠٠٠ محبوبيًا ذهبيًا (١٨ يناير ١٧٦٩)، ثم أضاف أن على بك قد صادر أموال العديد من تجار البن والتوابل الذين كان من بينهم العشوبى والكامن... وغيرهم. كما تعرض الجيرتى لبعض صور الظلم التى نسبها إلى على بك بقوله: "لقد ابتدع المصادرات وسلب الأموال، وحذا حذوه كل الذين جاءوا من بعده"^(٢). ومن خلال الاطلاع على مراسلات القناصل، يتضح لنا أن فترة حكم على بك قد اتسمت بكثرة المطالبة بالقروض المالية أو العينية التى لم يكن يسدها على نحو كامل، بل سرعان ما يطالب بغيرها؛ وحينما كان بعض التجار يعترضون على هذه الأوضاع، فإنه كان يجيبهم بقوله إن "جميع تجار البلاد مطالبون بتنفيذ المطالب ذاتها"، أو بقوله إن "المبلغ المطلوب ليس سوى جزء صغير للغاية من القيمة المفروضة على جميع التجار والأفراد ميسورى الحال". وبعد مرور ستة أشهر فى ظل هذه الأجواء، صار الفرنسيون مكبلين بالديون؛ حيث أصابتهم الخسائر الفادحة، وبلغت نفقات القروض المعجلة ٥١٢,٦١٤ قرشًا بين عامى ١٧٦٧ و ١٧٧٤؛ وهو ما يساعدها على تصور حجم الخسائر التى منى بها تجار البلاد بسبب المطالب المالية الخاصة لعلى بك الكبير^(٣).

(١) VENTURE DE PARADIS, Lettre d'un résident, 134b.

(٢) الجيرتى، ج١، ص ٣٠٩.

(٣) A.N., Caire, B 1 334, 5 octobre 1769, 24 octobre 1770; B 1 335, Recettes de la caisse d'avanie.

إبراهيم بك ومراد بك (١٧٧٥-١٧٨٦)

لم تقل الاحتياجات المالية في عهد محمد بك (١٧٧٢-١٧٧٥) الذي اشتهر بالبذخ الشديد، وإعداد الحملات التي تكبده مبالغ طائلة، مثل حملة الشام التي سببت له خسائر فادحة. فقد دفعه إعداد هذه الحملة إلى مطالبة "التجار الأتراك في يونيو ١٧٧٥ بتقديم دفع بعض المبالغ المالية التي قدرت قيمتها بـ ١٢٠ ألف أقة (قرابة ٥,٨٣٢,٠٠٠ بارة) في مقابل أن يتم خصمها من الجمارك التي سيتم فرضها على البن بما فيه البن اليمنى (المخا)"^(١). واشتهر محمد بك بكثرة الانتهاكات؛ فقد ذكر إسماعيل الخشاب أنه حينما أراد تنظيم حملة عكا، فإنه طالب العلماء بكتابة بيان يعربون فيه عن تأييدهم له، لكن البعض منهم رفض الانصياع لرغباته، مثل الشيخ أحمد الدمنهورى الذى أوضح استحالة الاعتراف بأنه حاكم "عادل" فى حين أنه "ظالم"^(٢).

ولكن فى عهد إبراهيم ومراد بك، كان التحايل هو السبيل المتبع لحل الأزمات، لأنه أفضل الطرق التى تساعد على التصدى لردود أفعال أهالى القاهرة التى أصبحت أكثر عنفاً ضد البكوات الذين يحكمون البلاد. وعندما طالبت الحكومة العثمانية بالرسوم المفروضة على تركة محمد بك (قرابة ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه)، لم يرد البكوات سحب هذا المبلغ من خزائنتهم، وعمدوا إلى "تكبيد أهالى القاهرة نصف قيمته، بينما جمعوا النصف الآخر من القرى المختلفة". وقد ذكر القنصل مور عام ١٧٧٦ "أن الضرائب قد فرضت بلا تمييز على كل من يحتكم على بعض الممتلكات". وبعد عدة أسابيع، كتب القنصل أنه منذ عودة مراد بك من إحدى الجولات الضريبية بصعيد مصر، فإنه لم يكف عن "ابتزاز الأهالى المسلمين أو أفراد الرعية"؛ ويقدر حجم المبلغ الذى طلبه من نصارى الشام فى القاهرة بـ ١٠٠,٠٠٠ بوطاقة (٩,٠٠٠,٠٠٠ بارة). وقبيل مرافقة قافلة الحج المتوجهة إلى مكة، قام مصطفى بك بـ"تهب مخازن تجار الغلال" متذرعاً بضرورة

(١) A.N., Caire, B 1 335, 6 juin 1775.

(٢) الخشاب، ورقة رقم ١٨.

الحصول على المؤن اللازمة للرحلة، بينما كان السبب الحقيقي يكمن في بيع الغلال المنهوبة^(١).

ووفقاً لما ذكره مور، فإن "عمليات النهب التي كان يقوم بها البكوات ورجالهم وصغار الضباط" لم تفتأ أن تفاقمت مع تحول الصراع بين مراد بك وإسماعيل بك إلى حرب أهلية. وبدا أن انتصار إسماعيل على مراد وإبراهيم بك بشيراً بعودة أيام أفضل، بعد أن اضطررا إلى مغادرة القاهرة في يوليو/أغسطس ١٧٧٧. وبعد أن تنفس سكان القاهرة الصعداء في أعقاب انتهاء هذا الحكم الثنائي، هرع الأهالي للمشاركة في حالة التعبئة العامة للحرب التي دعا إليها إسماعيل بك من أجل شن حملة على المماليك الفارين إلى الصعيد؛ فقد أعلن "النفير العام، وخرج لهذه الحرب القاضى، والشيوخ، والتجار، وأرباب الصنایع، والمغاربة، وأهل الحارات، والعصب، وأغلقت الأسواق"^(٢).

وقد أسفرت النجاحات الأولى لإسماعيل بك عن تعزيز موجة التعاطف التي أفاد منها، وكان أهالي البلاد يدعون له بالخير، وفقاً لما ورد في بيان الإسكندرية: "لا يبدو أنه يسعى إلى مضاعفة حالات الإذلال" (٤ أكتوبر ١٧٧٧)؛ وساد القلق قبل اندلاع المعركة الفاصلة، و"على الرغم من أن شعب القاهرة لم يعتد على الاهتمام بنزاعات كبار رجال الدولة، فإن طبيعة مراد بك الشرسة والمحبة للدماء قد أخرجته من سباته، وجعلته يخشى رؤيته منتصراً" (الأول من يناير ١٧٧٨)، وسرعان ما تم طرد هذين البكويين على يد أفراد الحملة العسكرية، و"غمرت السعادة جميع أرجاء البلاد، وأخذ الأهالي يهنتون أنفسهم في الطرقات وسط شعور بالرضاء التام، بعدما ساد الخوف من الخضوع لطغيان هذين البكويين الهاربين أو التعرض لقسوتهم" (١١ يناير)^(٣). ولم تدم هذه الفرحة العارمة لمدة طويلة؛ لأن حاجة إسماعيل للأموال جعلته ينتهج السبل ذاتها التي أفقدت هذين البكويين شعبيتهما، ففي خلال الأيام الأولى من عام ١٧٧٨، دعا إسماعيل بك تجار التوابل

(١) A.N., Caire, B 1 336, 24 juin 1776; Alexandrie, B 1 111, 13 septembre 1776.

(٢) الجبرتي، ج٢، ص١٣.

(٣) A.N., Alexandrie, B 1 111, Bulletin d'Alexandrie, 4 octobre 1777; 1^{er} et 11 janvier 1778.

والمباشرين مطالبًا إياهم بإعطائه قرضًا ماليًا (دراهم سلفة)، بعدما تخلى عنه عدد من أنصاره. وبعد مرور عدة أيام، صار لزامًا على الأمير مغادرة القاهرة التي خضعت للحكم الثنائي^(١).

وهكذا، تتابعت سلسلة طويلة من القروض والسلف والضرائب الجائرة وحالات الابتزاز التي أسهب القناصل وكتاب الحوليات في رواية تفاصيلها الرتيبة. ففي أغسطس عام ١٧٧٨، استخدم مراد بك جميع السبل من أجل الحصول على الأموال، حيث "طالب الجميع بتقديم الهبات أو القروض؛ ولقى الفرنجة أسوأ معاملة يمكن أن يتعرضوا لها، مثلهم في ذلك مثل سائر أفراد الرعية". وفي نوفمبر عام ١٧٧٩، كان يتعين على مراد بك الخروج مع قافلة الحج، حيث طالب الطوائف الفرنسية والبنديقية بتقديم قرض قوامه ٤,٥٠٠,٠٠٠ بارة، وأعرب عن غضبه حينما طالبوه بتخفيض قيمة المبلغ المطلوب: "وسارع جميع أهالي المدينة لتلبية رغباته، غير أنهم منحوه قروضًا ثقل كثيرًا عن المبلغ المطلوب". وفي أغسطس عام ١٧٨٠، صار لزامًا على مراد بك الخروج على رأس إحدى الحملات العسكرية لمواجهة أمراء الصعيد؛ مما أسفر عن اللجوء إلى العديد من المصادرات التي تسببت في خسائر فادحة للسكان، كما طلب مراد من تجار البن والتوابل تقديم بعض المبالغ غير القابلة للسداد التي تعد بدورها أحد أشكال السلب والمصادرات. وفي أكتوبر عام ١٧٨١، استولى إبراهيم بك على جميع الأموال المخصصة للبك قائد القافلة، وفرض "الضرائب على جميع تجار القاهرة، والمسلمين، والنصارى، والأجانب"؛ حيث بلغت قيمة ضرائب الفرنسيين وحدهم ٧٢٠,٠٠٠ بارة، ثم أخذ مراد يجوب صعيد مصر ساعيًا وراء ابتزاز أهله، وأمسك أحد الأغاوات في الإسكندرية "بائنين من كبار التجار الأتراك" لمطالبتهم بدفع ٤,٠٠٠ جنيه؛ مما دفع الأشخاص ميسورى الحال إلى الفرار، وأغلقت الحوانيت أبوابها. وفي عام ١٧٨٣/١١٩٧، قررت سلطات القاهرة تنظيم حملة على الكشاف والمماليك الذين توجهوا نحو صعيد مصر، حيث شرع مراد بك في إعداد الفرقة العسكرية، وتوجه إلى أثرياء القاهرة من التجار والمتسببين بغية الحصول على المال اللازم لتحرك القوات، حيث كان يتم الزج بهم في السجون، ومصادرة مبالغ هائلة من أموالهم،

(١) الجبرتي، ج٢، ص ٢٢.

وفى سبتمبر عام ١٧٨٣، خرج إبراهيم بك على رأس إحدى الحملات العسكرية، وفرض الضرائب على القرى الصغيرة والضواحي والمدن، وتم إجبار تجار البن والتوابل على دفع مبالغ طائلة". وفى عام ١٧٨٤/١١٩٨، ولم يشأ الجبرتي إثارة تفاصيل حالات الابتزاز التى تكبدتها البلاد وهى تعانى من انتشار القحط والجفاف، وتتن تحت وطأة الخلاف بين مراد بك وإبراهيم بك؛ حيث انتهى هذا العام بعدد من المصائب التى تشبه أحداث العام المنصرم، وانهاالت طلبات القروض "السلف" على تجار البن والتوابل شريطة خصم قيمتها من الضرائب المفروضة عليهم فيما بعد، غير أنه لم يتم مطلقاً الوفاء بهذه الوعود. وفى عام ١٧٨٥/١١٩٩، استولى إبراهيم بك على المبالغ التى دفعها تجار البن والتوابل مقدماً على سبيل الرسوم الجمركية التى سيتعين عليهم دفعها للباشا. وفى مارس عام ١٧٨٦، بلغ عنف الأمراء ذروتهم، بينما كان مراد بك يواصل نهب صعيد مصر، وكان السناجق الذين تركهم وراءه بالقاهرة يستولون على ممتلكات الأفراد دون قيد أو شرط. وقد تميز حسين بك شفت بسلوك وحشى من نوع خاص، حيث توجه فى السادس عشر من مارس إلى حى الحسينية، وقام بنهب منزل أحد أعيان الحى، ألا وهو منزل شيخ الجزائريين أحمد سالم الجزائر خليفة الطريقة البيومية؛ ثم عاد أدراجه بعدما استولى على كل ما فيه بمشهد من السكان. وأرسل فى اليوم ذاته بعض رجاله من السراجين للبحث عن الخواجة محمود بن حسن محرم الذى شعر بالتهديد المحيط به، فاستغاث بإبراهيم بك الذى تدخل فى الأمر ونجح فى إنقاذه من أيدي حسين بك^(١).

وتزامنت هذه الممارسات العنيفة وحالات الابتزاز مع انتشار القحط الشديد؛ مما أثار السخط والاضطرابات التى انعكست من خلال ردود الأفعال الشعبية قبل اندلاع أزمة عام ١٧٨٦. فمنذ عام ١٧٧٧، وقع نزاع بين الأزهر والبكوات بسبب تحويل ريع ممتلكات الوقف عن وجهتها الخيرية لصالح كبار رجال الدولة، مما أثار فتنة شديدة جعلت الشيوخ والمجاورين يغلقون الجامع الأزهر تعبيراً عن سخطهم إزاء هذا النهج المشين وانتهاكات الحكام، ثم توالت عدة

(١) A.N., Alexandrie, b 1 111, 22 août 1778; B 1 112, 1^{er} décembre 1779. C.C.M., J 716, 22 août 1780. A.N., Alexandrie, B 1 112, 23 avril, 12 juin 1782. A.N., Alexandrie, B 1 113, 6 septembre 1783.

- انظر كذلك: الجبرتي، ج٢، ص٥٦؛ ج٢، ص٧٣؛ ج٢، ص٨٣، ١٠٣، ١٢٠.

أيام عمته الفوضى، حيث اعتصم المتمردون في الجامع، وأخذوا "يحرضون الناس من فوق المآذن ضد جور كبار الحكام"؛ ولم تتم السيطرة على هذا الصراع سوى بصعوبة شديدة، حينما تعهد البكوات بعمل الإصلاحات اللازمة، غير أن الأمر لم يتعد كونه عدة وعود لم يتم الوفاء بها^(١). وفي يونيو وديسمبر عام ١٧٨٥، ترتب على إلغاء الحصص الممنوحة للفقراء وعلماء وطلبة الأزهر عدة حوادث عنيفة استلزمت تدخل البكوات من أجل تهدئة الغضب العام الموجه ضدهم وضد جميع انتهاكاتهم. وفي مطلع العام التالي، انتهج حسين بك شفت سلوكاً عنيفاً ضد أحمد سالم، مما أثار حفيظة الجزائريين والبيوميين في حي الحسينية، وانفجر البركان الخامد في قلب القاهرة. وفي ١٧ مارس عام ١٧٨٦، احتشد أهالي الحسينية وتوجهوا إلى الأزهر؛ حيث كان من بينهم عدد من الرجال الذين يحملون العصي والهراوات. ثم توجه المتظاهرون إلى الشيخ الدردير الذي ألقى عليهم خطبة حماسية، وقال لهم: "أنا معكم، وغداً سنجمع أهالي الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة؛ وسوف أصحبكم كي ننهب منازلهم مثلما ينهبوننا؛ وإما الشهادة أو النصر المؤزر عليهم". وفي عشية هذا اليوم، حضر إلى حي الغورية العديد من الأمراء الذين كان من بينهم كتحدا إبراهيم بك من أجل التفاوض مع الشيخ خوفاً من تفاقم الأوضاع، حيث تم الاتفاق على إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح. وفي اليوم التالي، أمر إبراهيم بك باستدعاء حسين بك الذي مثل أمامه مجلسه، وقال بوقاحة شديدة: "كلنا نهابون، أنت تسرق، ومراد بك يسرق، وأنا أسرق مثلكم". ولم يكن هناك ما يمكن إضافته بعد التصريح بهذه الحقيقة الواقعة، حيث فض المجلس، وتوقف الأمر عند هذا الحد^(٢). وفي الوقت الذي عجز خلاله البكوات عن تخفيف وطأة هذا النظام الجائر القائم على الابتزاز والعنف الذي بلغ مداه، بدأ التهديد بانفلاق ثورات شعبية خطيرة، واهتزت سلطة البكوات بسبب التدخل المباشر من قِبَل الباب العالي في الشؤون المصرية.

(١) الجبرتي، ج٢، ص ٨-٩. انظر كذلك: A.N., Caire, B 1 336, 17 juin 1777.

(٢) الجبرتي، ج٢، ص ٩٣، ١٠٢، ١٠٣.

أزمة عام ١٧٨٦

أبدى الباب العالي قدرًا كبيرًا من التسامح إزاء سيطرة المماليك على الحكم في مصر، طالما أن العوائد التي يحصدها من هذه الولاية لم تتأثر بالأوضاع السائدة، غير أنه أبدى استياءً شديدًا إزاء نضب هذه الموارد بعدما استولى مراد وإبراهيم بك على السلطة بالقاهرة؛ فخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٧٧٩ و ١٧٨٥، أسهم الأمراء في تراكم الديون المستحقة للخزانة سنويًا، حيث بلغت قيمتها ١٠٣,٧٦٢,٣٦٩ بارة، بل إنهم امتنعوا تمامًا عن سداد المبالغ المستحقة على سبيل "الطوان" الذي يعد من الضرائب الواجب على الملتزمين الجدد دفعها، والذي بلغ قيمة مرتفعة خلال القرن الثامن عشر. وفي عام ١٧٨٥، ارتأت الحكومة العثمانية ضرورة وضع حد لهذه الأوضاع، واستعادة سلطتها المفقودة بمصر. وانهقد مجلس في ١٥ يونيو ١٧٨٥ بديوان الصدر الأعظم، وتوصل إلى ضرورة إعداد حملة عسكرية لإصلاح هذه الأوضاع، وتم تحديد موعدا في العام التالي. وفي الوقت ذاته، تمت مطالبة أحمد باشا الجزار والى الشام، وأحد بكوات مصر السابقين، بإعداد تقرير حول أوضاع هذه الولاية، والسبل التي يجب اتباعها من أجل إخضاع المماليك. وقد أكد الجزار في المذكرة التي عرضها على الباب العالي أن المصريين سيرحبون بالحملة العسكرية ويساندونها بغية الخلاص من قمع المماليك لهم، كما سيبدى العلماء تعاونهم مع الوالى الذى سيتم إرساله، و"سيبذلون كل ما فى وسعهم من أجل هزيمة هؤلاء الطغاة وإبادتهم"، كما أن مشايخ الأزهر قد عانوا بدورهم من أعمال العنف والابتزاز، بحيث أضمرُوا "الكراهية التى وحدثت الرغبة فى تدميرهم"^(١). وهكذا، فإن الوقت قد حان للتدخل العثمانى بمصر، فى ظل تراجع شعبية الأمراء وكثرة انقساماتهم.

(١) انظر: SHAW, Ottoman Egypt in the eighteenth century, 23. انظر بصدد الحملة العسكرية:

- SHAW, Financial, 300-301; HOLT, Egypt, 99-100.

وفي الوقت نفسه، بدأت المفاوضات مع الأمراء من أجل التوصل إلى تسوية مسألة الديون والوفاء بالتزاماتهم، خاصةً لصرف انتباههم عن النوايا الحقيقية للباب العالي الذي شرع بالفعل في إعداد الحملة العسكرية. وفي يونيو عام ١٧٨٦، غادر أسطول بحري مدينة إستانبول تحت قيادة القبودان باشا الغازي حسن؛ حيث أعلن رسمياً أنه يتوجه بصفة رسمية إلى الشام، بينما كان يتجه في الحقيقة إلى الإسكندرية التي وصل إليها في السادس من يوليو؛ وكان يضم ثمانين سفن حربية، وثلاثين سفينة صغيرة يمكنها عبور نهر النيل، فضلاً عن رجال الأسطول الذين يتراوح عددهم بين ٣,٠٠٠ و ٤,٠٠٠ شخص. وقد نجح حسن باشا في الاستيلاء على المدينة دون أدنى مقاومة، بينما حاول الأمراء تحويل مجرى الأحداث، والتصالح مع سكان البلاد والتعهد لهم بعدم اللجوء للتعسف أو فرض المظالم، بل الوفاء بجميع التزاماتهم؛ غير أن الباشا توجه نحو رشيد وأصدر بيانات أعلن فيها نهاية القمع والظلم، وهي البيانات التي أتت ثمارها بالفعل؛ فقد "كتب مور في الخامس عشر من يوليو أن سكان رشيد قد حملوا السلاح طواعية... وأعرب الشعب بصفة عامة عن استعداده لمقاومة البكوات". واستقبل حسن باشا برشيد الوفد الذي أرسله إليه الأمراء، والذي ضم بعض رجال الأوجاقات ومشايخ الأزهر ذوى النفوذ (أحمد العروسي، ومحمد الأمير، ومحمد الحريري)، وقد أكد لهم انشغاله بمصالح الرعية: "أوصاني مولانا السلطان الاهتمام أولاً بشئون الرعية". وسعى جاهداً من أجل تأليب المشايخ ضد الأمراء، لكن محاولته لم تلق نجاحاً كبيراً، حيث اتخذ محدثوه موقفاً متحفظاً بدافع الحذر، ورفضوا قراءة البيانات التي أصدرها في الجامع الأزهر. وهكذا، حدث انشقاق في صفوف المصريين، لأن الناس البسطاء صدقوا الوعود الخاصة بانتهاء الظلم، وقرروا الوقوف إلى جانب الباشا أملاً في الإصلاح، بينما شاب الغموض موقف العلماء وأفراد الطبقة البرجوازية الذين عدهم الجبرتي بمثابة المتحدث الرسمي للسلطات، لأنهم استنكروا المظالم المفروضة، في حين ظلوا يساندون الطبقة الحاكمة التي ربطتهم بها علاقات عديدة^(١).

(١) الجبرتي، ج٢، ص. ١٠٧-١١٠. الخلاصة، ورقة رقم ١٦ب-١١٨. الخشاب، ورقة رقم ٢٠ب-٢١. انظر كذلك:

- A.N., Alexandrie, B 1 113, Mure, 15 juillet 1786.

واستعد كل من مراد وإبراهيم للمقاومة في مدينة القاهرة، وعملا جاهدين من أجل الحيلولة دون اندلاع أية حركات شعبية قد تتجم عن انخفاض شعبيتهما، ويثيرها تقدم قوات حسن باشا؛ لكن العديد من الأحداث قد وقعت بسبب غضب أفراد الرعية وشعورهم بالعداء الشديد تجاه الأمراء. وفي نهاية شهر يوليو، قام مملوك أسود بضرب أحد السباخين بالأزبكية، وسرعان ما تجمهر الناس في لحظة واحدة، وهرع إبراهيم بك إلى مكان الحادث لتعويض المصاب خوفاً من إثارة نفوس أفراد الرعية. وبعد مرور يومين، شهد سوق الصاغة بعض القلاقل التي تتطوى على عدة دلالات؛ حيث أعرب أحد عبيد المماليك عن رغبته في امتطاء حمار أحد المكارية، مما دفع الحمارين إلى التجمع والاشتباك معه، وانتشر التوتر في جميع أرجاء الحي، وأغلقت الحوانيت أبوابها في الأشرافية والغورية والعقادين... الخ. وسرعان ما انتهى الأمر مثلما بدأ. وفي ظل كل هذه الأجواء المتوترة، كان الباشا المكلف بشئون القاهرة يعمل جاهداً من أجل تعضيد موقفه قبل وصول القبودان باشا المرتقب، ويسعى إلى كسب تأييد أفراد الرعية، حيث عمد إلى رفع علمه على تكتة العزب، وأرسل جاويز المستحفظان والعزب للذين يدينون بالولاء للسلطان ودعاهم إلى الانضمام إليه، وسرعان ما انتشر هذا النبا في أرجاء المدينة. وعندما حاول مراد بك دون جدوى وقف زحف حسن باشا، سارع البكوات بمغادرة القاهرة، في حين انخرط رجالهم في أعمال عنف عديدة، ونشروا الرعب في كافة أنحاء المدينة. وأخيراً، دخل حسن باشا القاهرة في الثامن من أغسطس - كأنه "المهدى المنتظر" - وسط ترحاب شديد من قبل أفراد الرعية^(١).

وسرعان ما استتب الأمن في القاهرة بعد رحيل الأمراء وأتباعهم، ولجوء حسن باشا إلى اتخاذ بعض الإجراءات الخاصة بوقف عمليات السلب والنهب. وخلال الأيام التالية التي أعقبت وصوله، أعرب القبودان باشا عن رغبته في إنهاء سيطرة البكوات، وإعادة بعض أجزاء النظام القديم الذي ألغاه على بك على الصعيدين السياسى والاقتصادى. وعقد في التاسع من أغسطس إحدى جلسات الديوان التي شهدت تعيين مجموعة من السناجق وضباط الأوجاقات الذين وجه

(١) الجبرتي، ج٢، ص. ١١١-١١٤. الخلاصة، ورقة رقم ١١٨. الخشاب، ورقة رقم ٢١.

إليهم عددًا من التوصيات التي لها دلالاتها: "أحرصوا على اتباع طريقتكم وقوانينكم القديمة، ولا تدخلوا بيوت أمراء السناجق دون وجود حاجة ملحة لذلك". وقد ازداد موقف الأوجاقات قوة بفضل التدابير التي اتخذها حسن باشا. وفي الحادى عشر من أغسطس، جاب المنادون الشوارع للإعلان عن ضرورة عرض شئون "المنسوبون إلى الأبواب" على الأوجاق، بينما يتم البت في مسائل "أولاد البلد" وفقًا لأحكام "الشرع". واتخذ هذا "الإصلاح" منعطفًا آخر ملموسًا يتمثل في استعادة الانكشارية للعديد من المقاطعات التي سلبت منهم، ولاسيما مقاطعات جمر ك التوابل والسلخانة؛ حيث بدأ ضباط الأوجاقات يعودون للظهور في دفاتر المالية بأرشفيف القلعة منذ عام ١٢٠٠ (١٧٨٦/١٧٨٧)، مثل رضوان كتحذا المستحفظان الذى حاز التزام جمارك الإسكندرية وبولاق. ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى تزايد الإجراءات التي تم اتخاذها ضد النصارى في العاشر من أغسطس بعدما نعموا ببعض الرغد منذ صعود البكوات بدءًا من على بك، حيث أعيد الحظر المفروض عليهم بشأن عدم امتطاء المطايا، أو إدخال المسلمين في خدمتهم، أو شراء العبيد، كما صار لزامًا عليهم استعادة زيهم القديم الذى كان يميزهم عن غيرهم^(١).

وسرعان ما انتهى "شهر العسل" بين الأتراك وسكان القاهرة بعد عدة أسابيع؛ عندما عادت عادات العسكر السيئة، على الرغم من تخفيف حدتها لبعض الوقت بسبب الإجراءات التي أمر الباشا باتخاذها. ومنذ الحادى عشر من أغسطس، بدأ الجنود يدخلون حوانيت الحرفيين والتجار، ويجبرونهم على مشاركتهم، كما يفرضون عليهم حمايتهم الجبرية. وشهد اليوم ذاته مرور بعض العسكر فى سوق الغورية؛ حيث أقدموا على سرقة بعض الأغراض والأقمشة من الحوانيت؛ مما أثار حالة من الهياج داخل الحى. وهدأت الأمور بصفة مؤقتة بسبب تدخل الوالى والأغا، وإنزال العقاب الفورى بهؤلاء الجنود، بل إعدام ستة منهم على الملأ، ومنع العسكر من مشاركة أرباب الحرف أو التعرض لهم بأى شكل من الأشكال. غير أن الشعور بعدم الأمان ظل يغلب على القاهرة بسبب وجود عدد

(١) الجبرتى، ج٢، ص. ١١٥، ١١٦، ١٢٠.

كبير من العسكر، ويتجلى ذلك بوضوح تام من خلال الحظر المفروض على السيدات بشأن عدم ارتياد الأسواق، أو ركوب المراكب وقت فيضان النيل، أو ارتداء ملابس مثيرة للانتباه^(١).

وبرزت الحاجة إلى جمع الأموال من أجل إتمام العمليات العسكرية ضد الأمراء الفارين، مما دفع حسن باشا إلى انتهاج بعض أساليب التحايل التي أدت إلى فقدان الثقة في الحكم الثنائي للبكوات من قبل، وهي الأساليب ذاتها التي أدانها بشدة قبل حضوره إلى مصر. وفي العشرين من أغسطس ١٧٨٦، أي بعد اثني عشر يوماً فحسب من وصوله، طالب حسن باشا تجار البن والتوابل المسلمين والفرنجة والأقباط بتقديم قرض مالي (دراهم سلفة)، من أجل الإسراع بإعداد قافلة الحج، وأعطاهم صكوكاً مدتها ثلاثين يوماً لضمان الحصول على نقودهم. واضطر التجار إلى تقسيم قيمة المبالغ المطلوبة فيما بينهم، وفقاً لمقدرة كل واحد منهم. وقد صدق وعد الباشا هذه المرة؛ فمئذ ٣١ أغسطس بدأ سداد جميع مستحقات تجار الفرنجة، وبعض مستحقات التجار المغاربة، مع وعد بدفع المبالغ المتبقية في فترة لاحقة، وهو ما تم بالفعل في الثلاثين من سبتمبر. وكان هذا الأمر من الحالات النادرة بالنسبة للجبرتي الذي أكد بنبرة غاضبة أن هذا القرض كان "آخر القروض التي تم سدادها"، لأن ما حدث فيما بعد كان خلاف ذلك تماماً^(٢). فقد دفعت الحاجة إلى الأموال القبودان باشا نحو تقليل اهتمامه بتجار البن والتوابل، وحاول في الرابع من سبتمبر ١٧٨٦ الحصول على قرار من المحكمة يقضي بإجبار هؤلاء التجار على دفع رسوم الجمارك المقررة للباشا مرة أخرى، بعدما حصل عليها إبراهيم مقدماً حينما كان يشغل منصب القائمقام، واحتفظ بها لنفسه، وبلغت قيمة المبلغ الذي يطلبه الباشا ٤٤,٠٠٠ ريال. غير أن المحكمة رفضت طلب الباشا وطالبت بإقامة دعواه ضد إبراهيم. ولجأ الباشا إلى الأسلوب ذاته بشأن طلب القروض؛ ففي الحادي عشر من نوفمبر، طالب التجار مجدداً بتقديم بعض المبالغ التي اضطروا لتوزيعها فيما بينهم، غير أن الفقراء منهم كانوا الأكثر تضرراً بهذا

(١) الجبرتي، ج٢، ص ١١٦ (أغسطس ١٧٨٦)؛ ص ١١٧ (أغسطس ١٧٨٦)؛ ص ١٣٩ (أبريل ١٧٨٧)؛ ص ١٤٠ (أبريل/مايو ١٧٨٧).

(٢) الجبرتي، ج٢، ص ١١٧، ١٢٠، ١٢٤.

الوضع، حيث اضطر الكثيرون منهم إلى الفرار بعد إغلاق حوانيتهم ومخازنهم. وبعد مرور عدة أسابيع، أى فى الثالث والعشرين من نوفمبر، تقدم إسماعيل بطلب مماثل للتجار الذى رفضوا الانصياع له فى بداية الأمر، وتذرعوا بقلّة الموارد، ورحيل التجار الأثرياء إلى الحجاز، لكنهم خضعوا له فى نهاية الأمر، حيث زعم إسماعيل بك أن قيمة هذه الأموال ما هى إلا متأخرات مالية يتعين عليهم دفعها (٤,٠٠٠ دينار). وما يثير الأسى بالفعل تصاعد طلبات القروض الذى يعد بمثابة عودة حالات الابتزاز التى شهدتها أسوأ أيام النظام السابق، وهو النظام ذاته الذى دخل بسببه حسن باشا مصر من أجل القضاء عليه؛ وتحت زعم أن عملية اعتقال ابن عياد التونسي وإعدامه قد كلفته عددًا من جنوده، مما يستدعى الأخذ بثأره، قرر إسماعيل كتحدا حسن باشا الحصول على تعويض يدفعه مواطنو ابن عياد، وهم التجار المغاربة بطولون الذين صار لزامًا عليهم تقديم ٥٠٠ كيس (١٢,٥٠٠,٠٠٠ بارة). وهو ما دفعه أيضًا إلى اعتقال الحاج سليمان بن ساسى شيخ طائفة التجار المغاربة بهذا الحى. وحينما أكد سليمان أن المبلغ المطلوب غير متوفر، لم يتورع إسماعيل عن ضربه. وبعد جهود الوساطة، قبل إسماعيل أخيرًا أخذ ١٠٠ كيس (٢,٥٠٠,٠٠٠) دفع نصفها ابن ساسى، وتم بعد ذلك إطلاق سراحه^(١).

وعمل القبودان باشا جاهدًا من أجل زيادة المبالغ التى يحصل عليها الباب العالى من مصر، وهو ما كان يشكل أحد الأهداف الرئيسية لحملة ١٧٨٦، كما سبق أن ذكرنا آنفًا؛ وذلك عن طريق زيادة الضرائب المفروضة بجمرك الإسكندرية ومقاطعة السنا والسلخانة... الخ. وكانت يقدر حجم المبالغ التى يتعين على خزانة الدولة حصدها بـ ٦,٨٠٠,٠٠٠ بارة يجب إضافتها لقيمة الإرسالية التى تبلغ ٢٨,٥٢٣,٤١٨ بارة، وفقًا للميزانية التى عرضها حسن باشا على الديوان فى الثلاثين من نوفمبر عام ١٧٨٦. غير أنه لم يتم مطلقًا جمع كل هذه الضرائب الزائدة، فى حين صار أفراد الرعية يعانون من القهر الفردى الذى يفرضه العسكر على الحرفيين وأهل الحوانيت، بينما يعانى كبار التجار من الابتزاز المالى الذى يتعين عليهم الرضوخ له عندما تبدى الحكومة حاجة ملحة للأموال. وحرى بنا أن نضيف إلى كل ذلك القلاقل والاضطرابات الناجمة عن محاولات حسن باشا

(١) SHAW, Finacial, 301-3; Ottoman Egypt, 166-7. ESTÈVE, Mémoire, 396.

المتكررة والفاشلة- ولا سيّما خلال شهر نوفمبر ١٧٨٦- بشأن تعبئة اليلداش والسعى إلى إشراكهم في العمليات المختلفة ضد البكوات في صعيد مصر^(١). ولا تعترينا الدهشة إزاء تحول موقف الرعية التي استقبلت القبودان باشا بفرحة غامرة أملاً في الإصلاح، لكن في ظل كل هذه الأوضاع بعد مرور عدة شهور، بدأ الإعراب عن السخط، وسادت حالة من الارتياح الشديد حينما رحل ذلك "الطاغية" في ٧ أكتوبر عام ١٧٨٧ تلبية لمطلب الباب العالي بسبب ضرورة توجيهه لمحاربة روسيا. غير أنه لم ينجح في القضاء نهائياً على الأمراء الذين ظلوا يشكلون أحد مصادر التهديد في صعيد مصر، بل قضى على حالة القمع التي كانت تسود البلاد، لتحل محلها حالة أخرى لا تقل عنها ضراوة. وبالنظر إلى العداء الشديد الذى يضمه الجبرتي لحسن باشا، نجد أن هناك ما يبرر قسوته الشديدة التى اختتم بها سرد أحداث تلك الفترة، حيث أكد أنه لم يجلب معه إلى مصر سوى الشرور، ولم يعمل على إزالة البدع التى تثير الانتقاد، كما أنه لم يرفع المظالم، بل دعم هذه المظالم وفرض غيرها. فقد كان أصحاب هذه الممارسات يعملون قبل مجيئه فى الخفاء بصورة نسبية خوفاً من الحكومة العثمانية... لكنه أسهم فى تحطيم جميع الآمال... ولو كان حسن باشا قد لقي حتفه فى الإسكندرية أو رشيد، لشعر المصريون بخيبة أمل كبيرة، ولأقاموا على قبره قبة أو ضريحاً أو مزاراً يفد الناس لزيارته من كل مكان؛ ولعل تلك الأقوال تعبر بجلاء تام عن مدى إخفاق هذه الحملة فى تحقيق أهدافها^(٢). غير أن القبودان باشا لم يكن المسئول الرئيسى عن حالة الانهيار التى أصابت مصر، بل كان هناك أيضاً تعاقب حالات القحط والجفاف والطاعون التى بدأت دون انقطاع منذ عام ١٧٨٣، فضلاً عن تداعيات النزاع الذى اندلع بين سلطات القاهرة والبكوات القابعيين فى صعيد مصر.

(١) الجبرتي، ج٢، ص. ١٣٢ (١٦ نوفمبر ١٧٨٦)، ص. ١٣٤ (٢٨ نوفمبر)، ص. ١٣٥.

(٢) الجبرتي، ج٢، ص. ١٤٦-١٤٧.

الابتزازات والأزمات التي وقعت في ظل حكم إسماعيل بك

ترك حسن باشا السلطات بأكملها بين أيدي إسماعيل بك الذي أفاد من حملة ١٧٨٦ للقدوم إلى القاهرة، وفرض سيطرته تحت رعاية الباب العالي وممثله. وفيما يخص سكان الحضر، لم يختلف نظام إسماعيل بك كثيرًا عن نظام الحاكمين السابقين الذي حاول بصعوبة شديدة تطويقهما في منطقة الصعيد. غير أنه في ولاية مثل مصر تعرضت لاستنزاف مواردها، كان لابد من إثارة ردود فعل عنيفة إزاء مختلف حالات الابتزاز.

وما إن غادر حسن باشا القاهرة في السابع من أكتوبر عام ١٧٨٧، حتى شرع إسماعيل بك في المطالبة بقرض (دراهم قرض) يتعين دفعه بواسطة تجار البن والتوابل، وطوائف النصارى (الأقباط والروم والشوام)، والتجار المغاربة بطولون والغورية، وتجار الغلال، وتجار القطن والأقمشة... الخ. وهذا المطلب الذي يعادل فرض الضرائب على الطوائف الحرفية لم يسبق له مثيل، وأثار موجة استياء عارمة، حيث تعمد التجار إغلاق وكالات البن، وسوق الغورية، وحوانيت الميدان^(١). وبعد مرور عدة أيام، أي في السابع والعشرين من أكتوبر، توجه أهل الطوائف المهددون إلى الجامع الأزهر للحصول على مساندة المشايخ، غير أنهم أساءوا معاملة الشيخ العروسي بسبب قلة تعاونه معهم. وحينما اطلع إسماعيل بك على المذكرة المقدمة إليه، تعهد بإعفاء الطوائف، وأكد عدم مطالبته بأية قروض أخرى سوى من القادرين على تقديمها، لكنه عجز عن إثبات حسن نواياه أمام سكان القاهرة الذي ظلوا يتربصون مجريات الأحداث. وبعد عدة اتصالات مع الشيخ العروسي، جدد البك أقواله، وتعهد بعدم إجبار أي شخص على تنفيذ مطالبته؛ وهنا فقط بدأت تتفرق حشود المتظاهرين. غير أنه بعد مرور يومين، تمت مطالبة أهل الصاغة والنحاسين بدفع المبلغ المفروض عليهم ويتعين عليهم سداذه، ثم جاء الدور على الجلابة، ومن بعدهم سائر الطوائف الحرفية، حتى امتد الأمر ليشمل باعة الفسيخ، واستهدف بصفة إجمالية اثنين وسبعين طائفة؛ مما أسفر عن اندلاع أعمال عنف شديدة تسببت في معاناة أكثر العناصر فقراً على وجه الخصوص.

(١) نعى هنا ميدان الغلة الذي يعد من أسواق القاهرة الرئيسية (F 9).

وهكذا، نجح إسماعيل بك في تحقيق أهدافه، لكنه تسبب في إشعال أزمة سياسية خطيرة تجلى فيها اختلاف المواقف بشكل كبير، حيث اشتد غضب الحرفيين والتجار بصورة أفضت إلى اندلاع ثورة معلنة، في حين آثر أفراد الطبقة البرجوازية ومشايخ الأزهر تسوية الأمور مع الأمراء، وبذلوا محاولات عديدة لـ"تفريق" الجموع المحتشدة^(١).

وكانت حرب إسماعيل بك مع أمراء الصعيد سبباً في قيامه باتخاذ بعض التدابير التي أسهمت في تراجع شعبيته تماماً: استدعاء طوائف البنائين لعمل تحصينات القاهرة (مارس ١٧٨٨)، وبذل محاولات متكررة لتعبئة اليلداش وإشراكهم في الحملات (ديسمبر ١٧٨٧، يناير/مارس/يوليو/١٧٨٨)^(٢). غير أن السلوك العنيف الذي انتهجه رجال الأمير قد أثار رد فعل شديد من قبل أفراد الرعية التي كانت تعاني من القلاق بسبب عدم الشعور بالأمان وانتشار حالة من البؤس. وقد ذكر الجبرتي ما لا يقل عن ثلاث حوادث خطيرة وقعت خلال عام ١٧٨٨: في الخامس عشر من فبراير، اندلعت معركة بين سكان بولاق والعسكر بسبب سوء سلوكهم وإصرارهم على ابتزاز "السوقة وأصحاب الحوانيت" من خلال الاستيلاء على البضائع دون دفع أثمانها؛ واضطر الأغا لإعدام بعض وكلائه من أجل تهدئة الأوضاع. وفي الحادي عشر من أبريل، تم إعدام أحد تجار الخزف في باب الشعرية بموجب قرار متعجل من إسماعيل بك، مما دفع أهل الحي إلى الذهاب للأزهر، وتعهد إسماعيل بك بمعاينة المتسبب في حدوث هذا الخطأ من أجل تهدئة النفوس مرة أخرى. وفي التاسع والعشرين من يونيو، ثارت بعض المصاعب الجديدة بسبب السلوك التعسفي الذي انتهجه العسكر ببولاق، غير أن الأمر اتسع هذه المرة ليشمل مجموعة من الحجاج المغاربة الذين قتلوا قرابة عشرين عسكرياً قبل أن تعود الأمور إلى طبيعتها^(٣). ووجدت الحكومة نفسها عاجزة عن نشر الأمن الداخلي؛ فخلال شهر يونيو عام ١٧٨٨، قام البدو بنهب

(١) الجبرتي، ج٢، ص. ١٥١-١٥٢. انظر كذلك: RAYMOND, Quartiers et mouvements populaires, 115.

(٢) الجبرتي، ج٢، ص. ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٢.

(٣) الجبرتي، ج٢، ص. ١٥٧، ١٥٩، ١٦١.

إحدى قوافل الحجاج وكبار التجار الذين فقدوا قرابة ستة آلاف حمولة من البضائع التي تحملها الجمال وتتضمن البن والتوابل والأقمشة وغيرها من المنتجات الأخرى؛ وحينما توجه الضحايا بشكواهم للباشا، لم يتمكنوا من مقابلته^(١). ويبدو أن السلطات كانت تعنى باستغلال هؤلاء التجار دون الاهتمام بشئونهم؛ فخلال شهر سبتمبر عام ١٧٨٨، ثار مجددًا أمر المطالبة بأحد القروض في القاهرة، ونكر القنصل في هذا الصدد أن "الشيخ البكرى قد مهد الطريق أمام الباشا لجمع القروض من جميع الطوائف، في حين تصدى الشيخ السادات لهذه الوسيلة الخاصة بجمع الأموال، حيث أكد أن جميع الطوائف تعاني من استنزاف مواردها بسبب الأوضاع السيئة التي تحيط بالبلاد، ولا يمكن تصديق ما يحدث بصدد زيادة معاناة التجار"^(٢).

ومن أكثر الأمثلة الدالة على مدى التوتر السائد بين أهل الحرف بالقاهرة وإسماعيل بك، نجد الأحداث التي وقعت عام ١٧٩٠ بحى الحسينية بخصوص أحمد سليم الجزار. ففي شهر سبتمبر عام ١٧٩٠، أقدم رجال أحمد أغا والوالى على ارتكاب عدد من الانتهاكات التي استهدفت هذا الحى، حيث تعمدوا سجن سكانه، وإساءة معاملتهم، ونهب منازلهم. وفي الأول من أكتوبر، أرسل أحمد أغا رجاله لإلقاء القبض على أحمد سليم، وحينما أرادوا اعتقاله، هب رجال طوائفه ضد وكلاء الوالى، ومنعوهم من إتمام مهمتهم، كما انضم إليهم عدد كبير من سكان الحى. وتم إغلاق الحوانيت والأسواق، وخرج المتظاهرون فى موكب باتجاه الأزهر، ثم أغلقوا أبواب الجامع، وصعدوا على المآذن وهم يصيحون ويقرعون الطبول. وتم وقف سير حلقات الدرس، واضطر الشيخ العروسى للذهاب إلى إسماعيل بك من أجل مطالبته بعزل الوالى، وصارت الأمور أكثر صعوبة، لأن الوالى كان من رجال حسن بك الجداوى الذين يرفض التضحية بهم. وحينما كانت المفاوضات مستمرة، ازدادت الأوضاع تفاقمًا فى القاهرة، حيث أخذ أحمد أغا يجوب المدينة بصحبة رجاله الذى يتمادون فى ممارسة جميع أشكال القمع؛ مما أدى إلى احتشاد السكان الذين أعربوا عن احتجاجهم، وخلال الأحداث التى توالى

(١) الجبرتى، ج٢، ص ١٦١-١٦٢.

(٢) A.N., Caire, B 1 114, 26 septembre 1788.

فيما بعد، لقي شخصان حتفهما، بينما جرح عدد كبير من سكان القاهرة. وفي الثاني عشر من أكتوبر، وصل البكوات إلى تسوية تقضى بعزل الوالى والأغاء، وجعلهما من السناجق، غير أن الشخصين اللذين حلا محلها كانا من رجال حسن بك وإسماعيل بك. لكن الوالى الجديد نزل إلى الأزهر من أجل تهدئة المشايخ وسكان القاهرة الذين أعربوا عن رضائهم، ولكنه كان رضاءً ظاهرياً، غير أنهم كفوا عن الاحتشاد مرة أخرى^(١).

وهكذا، بلغ النظام الذى أرساه حسن باشا أيامه الأخيرة؛ وتسارعت عودة البكويين الفارين بسبب انتشار وباء الطاعون الذى دحر القاهرة عام ١٧٩١، وأدى إلى مقتل عدد من الأمراء من بينهم إسماعيل بك نفسه (٢٠ أبريل ١٧٩١). وبمجرد انتشار نبال اقتراب البكويين، أسرع أمراء القاهرة والوالى بطلب مساعدة السكان لطردهما، غير أن انعدام الثقة فى أرباب السلطة جعلهم لا يحركون ساكناً، وفى الثانى والعشرين من يوليو، دخل بكوات الصعيد القاهرة دون إراقة قطرة دم واحدة.

السنوات الأخيرة لحكم المماليك

منذ تاريخ عودة مراد بك وإبراهيم بك لتولى مقاليد الحكم عام ١٧٩١، وحتى عام ١٧٩٨ الذى شهد مقدم الحملة الفرنسية على مصر، مرت مصر بأسوأ الفترات التى تعرضت لها على مر تاريخها. فبعد أن استشرى الوباء عام ١٧٩١، وقعت أزمة اقتصادية خطيرة صاحبته حالة شديدة من القحط. وعلى الرغم من كل هذه الظروف، فرض الأمراء نظاماً يقوم على المصادرات وابتزاز الأفراد على نحو يفوق كل ما شهدته البلاد من قبل، وهو ما توقع سكان القاهرة حدوثه بمجرد عودة النظام السابق. فقد تناول القنصل الفرنسى مسألة انعقاد أحد الاجتماعات بالديوان الكبير فى الثامن والعشرين من يوليو عام ١٧٩١، وذكر أنهم قد فرضوا

(١) الجبرتى، ج٢، ص. ١٨٩. الخشاب، ورقة رقم ٢٣ب-١٢٤.

بالفعل ضرائب جديدة على التجار، وطالبوا بعدد من القروض الأخرى^(١). وبعد مرور عدة أشهر، أى خلال شهر ديسمبر عام ١٧٩١، قرر الأمراء جباية ضريبة جديدة من تجار البن والتوابل بحى الغورية وطولون وخان الخليلي، مما دفع العديد من هؤلاء التجار إلى الفرار من كل هذه القلاقل^(٢). وظلت حالة الابتزاز قائمة حتى نهاية عصر المماليك، حيث كان أول ضحاياهم تجار البن والتوابل الذين وقع على عاتقهم معظم الأعباء الضريبية وشبه الضريبية، فضلاً عن الاستقطاعات المفروضة على التركات. وقد توسع البكوات فى استغلال القروض، أو الحصول مقدماً على الأموال التى سيتم فرضها على المنتجات الواردة عبر الجمارك. وكثرة الأموال التى يتعين على التجار دفعها مقدماً كانت سبباً فى إفلاسهم، وفقاً لما ذكره استيف فى كتاب "وصف مصر"؛ حيث كان يتم منحهم تيسيرات بشأن سداد مستحقاتهم تتمثل فى إعطائهم بعض الخصوم على الجمارك المفروضة على بضائعهم، مقابل فائدة تبلغ ٢٠%، مما أدى إلى اعتماد رؤوس أموالهم على الجمارك بشكل كلى؛ بل نقصت كميات البن المستوردة بسبب "الرسوم الجمركية المفروضة عليها"، وأصبحت جمارك البن لا تقدم الإمكانيات اللازمة لتوفير المبالغ التى يطالب بها البكوات على نحو منتظم؛ مما أدى إلى إفلاس التجار بصورة حتمية. وعلى مدار عدة سنوات تعرض هؤلاء التجار لخسائر فادحة، وفقدوا الفوائد المقررة على الأموال التى أعطوها للجمارك؛ حيث تم تعليق إعادة رؤوس أموالهم^(٣). وفى عام ١٧٩٨، صار إبراهيم يدين لتجار البن بمبالغ هائلة، حيث تجاوز الحد بشأن الصكوك المالية التى يمنحها من خلال جمرك البحر^(٤). بل إن تجار الفرنجة قد قرروا مغادرة القاهرة والذهاب إلى الإسكندرية عام ١٧٩٤ بسبب الابتزاز الشديد الذى تعرضوا له فى ظل سلطة هذا الحكم الثنائى التى صارت مدينة لهم بـ ٤,٥٠٠,٠٠٠ بارة؛ وهو ما يساعدنا على تصور وضع التجار المحليين الذى كانوا عرضة لتعسف البكوات بصورة كاملة^(٥).

(١) A.N., Alexandrie, B 1 114, 6 août 1791.

(٢) الجبرتي، ج٢، ص ٢٢٦.

(٣) ESTÈVE, Mémoire, 351.

(٤) Vincennes, B 6 183, Poussielgue, 30 pluviöse an VII.

(٥) A.N., Caire, 25, juin 1794.

وسرعان ما بدأ الفقر ينتشر بسبب حالات الابتزاز المجاوزة للحد وتردى الأوضاع الاقتصادية؛ وهو ما انعكس من خلال معرفة متوسط تركبات الحرفيين والتجار بعد عام ١٧٩١، واشتداد حدة البركان الخامد الذى يتحين الفرصة للانطلاق على هيئة ثورة معلنة. وفى يناير عام ١٧٩٢، ذهب أحد كشاف البكوات للإسكندرية من أجل المطالبة بـ ٥٤٠,٠٠٠ بارة من طائفة القبانية، وفرض عدد من الضرائب الأخرى؛ مما دفع "جميع أهالى الإسكندرية وأعيانها" إلى عقد "مجلس عام" يطالبون من خلاله برحيل الكاشف ومعلم الجمارك؛ بينما يتأهبون فى الوقت ذاته للمقاومة عن طريق ترميم أسوار المدينة، وجمع الأسلحة والذخيرة، وشكلوا ما يشبه فرق الحراسة الحضرية، حيث كان لزاماً على كل حى من أحياء الإسكندرية الستة عشر تقديم أفراد "جماعتين من العسكر... يخضعون لسلطة عدد من القادة الذين يتعهدون بمباشرة مهام الشرطة والحفاظ على الأمن". وخوفاً من تفاقم الأوضاع، أثر البكوان التراجع عن موقفهما بشأن إرسال الكاشف^(١). وبعد مرور ثلاث سنوات، جاء الدور على القاهرة كى تصير مسرحاً لاضطرابات شديدة أعقبت لجوء رجال البكوات إلى ابتزاز إحدى قرى الشرقية؛ مما دفع الأهالى إلى الاستغاثة بمشايخ الأزهر، حيث أغلق العلماء أبواب الجامع، وأمروا سكان القاهرة بإغلاق الأسواق والحوانيت، ثم ذهبوا فى اليوم التالى لمقابلة الشيخ السادات وسط حشد هائل من أهالى المدينة. وحينما سألهم إبراهيم عن مطالبهم، أجابوه بقولهم: "إننا نريد إرساء العدل ورفع الظلم والجور؛ ونريد احترام أحكام الشرع، وإلغاء الحوادث والمكوسات الجديدة التى فرضتموها بصورة جائرة"، لكن الأمراء أجابوهم أن الاستجابة لمطالبهم تعنى التأثير سلباً على أوضاعهم المالية؛ مما أدى إلى استمرار حالة الاضطراب، وقضت الحشود ليلتها داخل الجامع. وخوفاً من تفاقم الأوضاع، نزع إبراهيم بك إلى التفاوض من خلال عرض تسوية ما، ونجح بالفعل فى تهدئة المشايخ، والحصول على بعض التنازلات من قبل الأمراء الذين قطعوا على أنفسهم وعداً بأن "يسيروا فى الناس سيرة حسنة". وأعرب سكان القاهرة عن فرحتهم الغامرة، غير أن الأمور سارت على المنوال ذاته، وانتهى أمر

(١) A.N., Alexandrie, 16, 16 janvier 1792.

هذا الاتفاق مثل غيره من الاتفاقات الأخرى؛ وذكر الجبرتي أنه بعد شهر واحد، عاد فرض جميع المظالم بصورة أكثر جوراً (يونيو/يوليو ١٧٩٥)^(١).

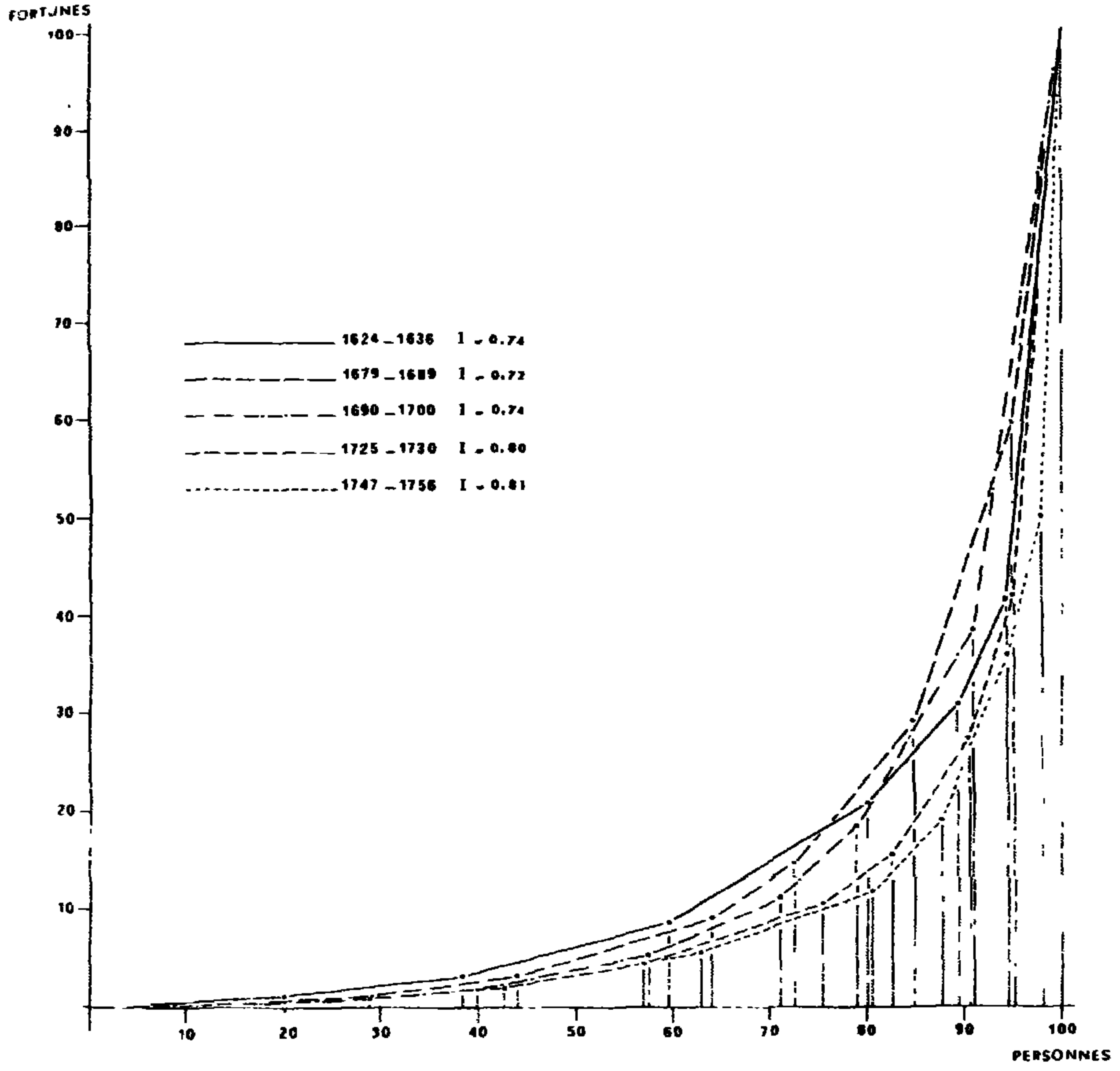
وشعر الجبرتي بالرتابة إزاء تكرار حالات الابتزاز ذاتها، مما جعله يقرر عدم الخوض في تفاصيلها، وتجاهل الفترة التي سبقت عام ١٧٩٨، وخصص صفحة ونصف فقط للأحداث التي وقعت عامي ١٢٠٨ (١٧٩٣-١٧٩٤) و١٢٠٩ (١٧٩٤-١٧٩٥)، وتناول أحداث عام ١٢١٠ (١٧٩٥-١٧٩٦) في ثلاثة سطور، بينما تناول أحداث عامي ١٢١١ (١٧٩٦-١٧٩٧) و١٢١٢ (١٧٩٧-١٧٩٨) في ثمانية أسطر. فقد ذكر أنه خلال عام ١٢٠٩، لم يحدث شيئاً يستحق الاهتمام "بخلاف تعسف الأمراء واستمرار المظالم". وبدأ بالطريقة ذاتها سرد أحداث عام ١٢١٠، حيث أكد أنه لا يوجد ما يستحق الذكر "بخلاف تعسف الأمراء وفرض المظالم على غرار ما ورد ذكره من قبل"^(٢). وعقب سنوات طويلة من البؤس والمصائب المتواصلة، كانت الأمور تنذر بالنهاية المحتومة.

(١) الجبرتي، ج٢، ص. ٢٥٨-٢٥٩. الخشاب، ورقة رقم ٢٥. الخلاصة، ورقة رقم ٢٤ب.

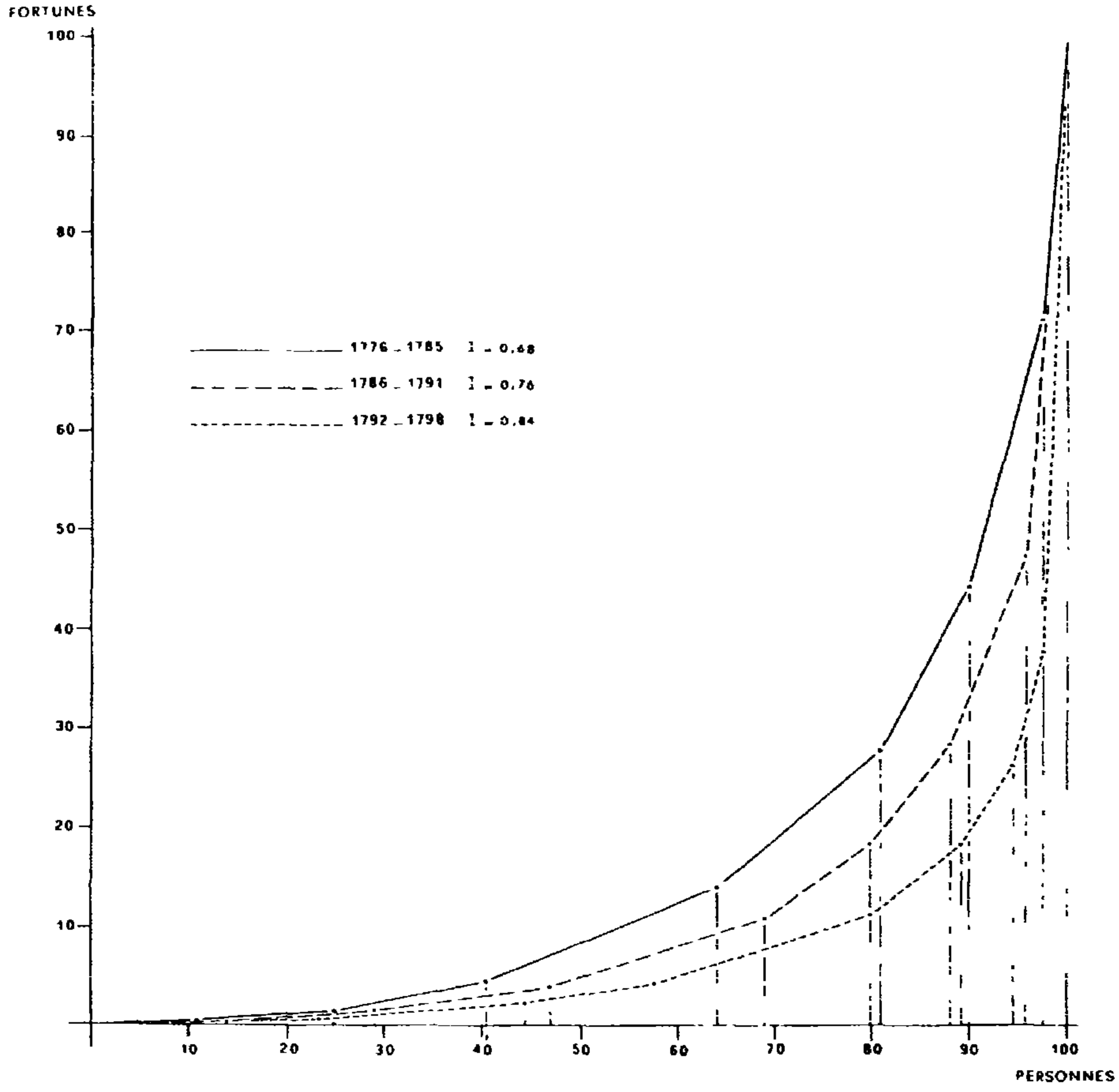
(٢) الجبرتي، ج٢، ص. ٢٥٧، ٢٦٢.

ملحق

الأشكال



رسم بياني لتوضيح مستوى الثروات (أ)



رسم بياني لتوضيح مستوى الثروات (ب)

المؤلف فى سطور :

أندريه ريمون

- أستاذ فخرى بجامعة إكس أن بروقنس بفرنسا ، والمدير سابق للمعهد الفرنسى للدراسات الشرقىة بدمشق ، ويعد عمدة المتخصصين فى تاريخ مصر الاجتماعى فى العصر العثمانى ، وله العديد من المؤلفات عن القاهرة والمدن العربىة فى العصر العثمانى ، وتلمذ على يديه جيلان من المتخصصين فى تاريخ العصر العثمانى بفرنسا وتونس وسوريا ومصر .

المرجمان فى سطور :

د. ناصر أحمد إبراهيم

- مدرس بقسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة القاهرة .
- حاصل على الماجستير فى التاريخ الاجتماعى فى «علوم الأزمات الاجتماعية فى مصر فى القرن السابع عشر» عام ١٩٩٧م .
- حاصل على درجة الدكتوراه فى «الإدارة المالية لصعيد مصر زمن الحملة الفرنسية» .
- له مقالات عديدة فى تاريخ مصر العثمانية .

باتسى جمال الدين

- ليسانس الألسن - قسم اللغة الفرنسية - جامعة عين شمس .
- حاصلة على ماجستير فى العلوم اللغوية من كلية الألسن - جامعة عين شمس .
- تم التسجيل لنيل درجة الدكتوراه فى علوم اللغة والترجمة .
- تعمل مترجمة بدار الكتب والوثائق القومية .

المراجع فى سطور :

أ. د. رءوف عباس

- أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب - جامعة القاهرة .

المشروع القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التي حققتها مشروعات الترجمة التي سبقته في مصر والعالم العربي ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

- ١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- ٢- التوازن بين المعارف الإنسانية في المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .
- ٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .
- ٤- ترجمة الأصول المعرفية التي أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعي في الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التي تضع القارئ في القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .
- ٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .
- ٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومي للترجمة

أحمد درويش	جون كوين	اللغة العليا	١-
أحمد فؤاد بليغ	ك. مادهو باننيكار	الوثنية والإسلام (ط١)	٢-
شوقي جلال	جورج جيمس	التراث المسروق	٣-
أحمد الحضري	انجا كاريتتكوفا	كيف تتم كتابة السيناريو	٤-
محمد علاء الدين منصور	إسماعيل فصيح	ثريا في غيبوبة	٥-
سعد مصلوح ووفاء كامل فايد	ميلكا إفيتش	اتجاهات البحث اللساني	٦-
يوسف الأنطكي	لوسيان غولدمان	العلوم الإنسانية والفلسفة	٧-
مصطفى ماهر	ماكس فريش	مشعلو الحرائق	٨-
محمود محمد عاشور	أندرو. س. جودي	التغيرات البيئية	٩-
محمد معتصم وعبد الجليل الأردى وعمر حلي	جيرار چينيت	خطاب الحكاية	١٠-
هناء عبد الفتاح	قيسوافا شيمبوريسكا	مختارات	١١-
أحمد محمود	ديفيد براونستون وأيرين فرانك	طريق الحرب	١٢-
عبد الوهاب علوب	روبرتسن سميث	ديانة الساميين	١٣-
حسن المودن	جان بيلمان نويل	التحليل النفسي ثلاث	١٤-
أشرف رفيق عفيقي	إدوارد لويس سميث	الحركات الفنية	١٥-
بلشرافد أحمد عثمان	مارتن برنال	أثنية السوداء (ح١)	١٦-
محمد مصطفى بدوي	فيليب لاركين	مختارات	١٧-
طلعت شاهين	مختارات	الشعر التسانتي في أمريكا اللاتينية	١٨-
نعيم عطية	جورج سفيريس	الأعمال الشعرية الكاملة	١٩-
يمنى طريف الخولي و بدوي عبد الفتاح	ج. كراوثر	قصة العلم	٢٠-
ماجدة العناني	صمد بهرنجي	خوخة وألف خوخة	٢١-
سيد أحمد علي الناصري	جون أنتيس	مذكرات رحالة عن المصريين	٢٢-
سعيد توفيق	هانز جيورج جادامر	تجلى الجميل	٢٣-
بكر عباس	باتريك بارندر	ظلال المستقبل	٢٤-
إبراهيم الدسوقي شتا	مولانا جلال الدين الرومي	مثنوى	٢٥-
أحمد محمد حسين هيكل	محمد حسين هيكل	دين مصر العام	٢٦-
نخبة	مقالات	التنوع البشري الخلاق	٢٧-
منى أبو سنة	جون لوك	رسالة في التسامح	٢٨-
بدر الديب	جيمس ب. كارس	الموت والوجود	٢٩-
أحمد فؤاد بليغ	ك. مادهو باننيكار	الوثنية والإسلام (ط٢)	٣٠-
عبد الستار الطلوجي وعبد الوهاب علوب	جان سوفاجيه - كلود كاين	مصادر دراسة التاريخ الإسلامي	٣١-
مصطفى إبراهيم فهمي	ديفيد روس	الانقراض	٣٢-
أحمد فؤاد بليغ	أ. ج. هوبكنز	التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية	٣٣-
حصه إبراهيم المنيف	روجر آلن	الرواية العربية	٣٤-
خليل كلفت	بول . ب . ديكسون	الأسطورة والحداثة	٣٥-
حياة جاسم محمد	والاس مارتن	نظريات السرد الحديثة	٣٦-
جمال عبد الرحيم	بريجيت شيفر	واحة سيوة وموسيقاها	٣٧-

أنور مغيث	ألن تورين	نقد الحداثة	٢٨-
منيرة كروان	بيتر والكوت	الإغريق والحسد	٢٩-
محمد عيد إبراهيم	آن سكستون	قصائد حب	٤٠-
عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد	بيتر جران	ما بعد المركزية الأوروبية	٤١-
أحمد محمود	بنجامين بارير	عالم ماك	٤٢-
المهدى أخريف	أوكثافيو پاث	اللهب المزوج	٤٣-
مارلين تادرس	ألدوس هكسلى	بعد عدة أصياف	٤٤-
أحمد محمود	روبرت ج دنيا - جون ف أ فاين	التراث المغفور	٤٥-
محمود السيد على	بابلو نيرودا	عشرون قصيدة حب	٤٦-
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ويليك	تاريخ النقد الأدبى الحديث (ج١)	٤٧-
ماهر جويجاتى	فرانسوا دوما	حضارة مصر الفرعونية	٤٨-
عبد الوهاب علوب	ه . ت . نوريس	الإسلام فى البلقان	٤٩-
محمد برادة وعثمانى الملوذ ويوسف الأتلكى	جمال الدين بن الشيخ	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	٥٠-
محمد أبو العطا	داريو بيانوبيا وخ . م بينياليستى	مسار الرواية الإسبانية أمريكية	٥١-
لطفى فطيم وعادل دمرداش	ب . نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	العلاج النفسى التدميمى	٥٢-
مرسى سعد الدين	أ . ف . ألنجتون	الدراما والتعليم	٥٣-
محسن مصيلحى	ج . مايكل والتون	المفهوم الإغريقى للمسرح	٥٤-
على يوسف على	جون بولكنجهوم	ما وراء العلم	٥٥-
محمود على مكى	فديريكو غرسية لوركا	الأعمال الشعرية الكاملة (ج١)	٥٦-
محمود السيد و ماهر البطوطى	فديريكو غرسية لوركا	الأعمال الشعرية الكاملة (ج٢)	٥٧-
محمد أبو العطا	فديريكو غرسية لوركا	مسرحيتان	٥٨-
السيد السيد سهيم	كارلوس مونيبث	المحيرة (مسرحية)	٥٩-
صبرى محمد عبد الغنى	جوهانز إيتين	التصميم والشكل	٦٠-
مراجعة وإشراف محمد الجوهري	شارلوت سيمور - سميث	موسوعة علم الإنسان	٦١-
محمد خير البقاعى .	رولان بارت	لذة النص	٦٢-
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ويليك	تاريخ النقد الأدبى الحديث (ج٢)	٦٣-
رمسيس عوض .	ألان وود	برتراند راسل (سيرة حياة)	٦٤-
رمسيس عوض .	برتراند راسل	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	٦٥-
عبد اللطيف عبد الحليم	أنطونيو جالا	خمس مسرحيات أندلسية	٦٦-
المهدى أخريف	فرناندو بيسوا	مختارات	٦٧-
أشرف الصباغ	فالنتين راسبوتين	نتاشا العجوز وقصص أخرى	٦٨-
أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى	عبد الرشيد إبراهيم	للعالم الإسلامى فى أولئ القرن العشرين	٦٩-
عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد	أوخينيو تشانج رودريجت	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	٧٠-
حسين محمود	داريو فو	السيدة لا تصلح إلا للرمى	٧١-
فؤاد مجلى	ت . س . إليوت	السياسى العجوز	٧٢-
حسن ناظم وعلى حاكم	چين . ب . توميكنز	نقد استجابة القارئ	٧٣-
حسن بيومى	ل . ا . سيمينوفا	صلاح الدين والماليك فى مصر	٧٤-
أحمد درويش	أندريه موروا	فن التراجم والسير الذاتية	٧٥-
عبد المقصود عبد الكريم	مجموعة من الكتاب	چاك لاكن واغواء التحليل النفسى	٧٦-

مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ويليك	٧٧- تاريخ النقد الألبى الحديث (ج٢)
أحمد محمود ونورا أمين	رونالد روبرتسون	٧٨- العولة - النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية
سعيد الغانمي وناصر حلاوي	بوريس أوسبينسكى	٧٩- شعرية التأليف
مكارم الغمرى	ألكسندر بوشكين	٨٠- بوشكين عند «نافورة الدموع»
محمد طارق الشرقاوى	بندكت أندرسن	٨١- الجماعات المتخيلة
محمود السيد على	ميجيل دى أونامونو	٨٢- مسرح ميجيل
خالد المعالى	غوتفريد بن	٨٣- مختارات
عبد الحميد شيحة	مجموعة من الكتاب	٨٤- موسوعة الأدب والنقد
عبد الرازق بركات	صلاح زكى أقطاي	٨٥- منصور الحلاج (مسرحة)
أحمد فتحى يوسف شتا	جمال مير صادقى	٨٦- طول الليل
ماجدة العنانى	جلال آل أحمد	٨٧- نون والقلم
إبراهيم الصوقى شتا	جلال آل أحمد	٨٨- الابتلاء بالغرب
أحمد زايد ومحمد محبى الدين	أنتونى جيدنز	٨٩- الطريق الثالث
محمد إبراهيم مبروك	ميجل دى ثرياتس	٩٠- وسم السيف
محمد هناء عبد الفتاح	باربر الاسوستكا	٩١- المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق
نادية جمال الدين	كارلوس ميجيل	٩٢- أساليب ومضامين المسرح الإسباني: مريكى المعاصر
عبد الوهاب علوب	مايك فيذرستون وسكوت لاش	٩٣- محدثات العولة
فوزية العشماوى	صمويل بيكيت	٩٤- الحب الأول والصحبة
سرى محمد عبد اللطيف	أنطونيو بويرو بايخو	٩٥- مختارات من المسرح الإسباني
إيوار الخراط	قصص مختارة	٩٦- ثلاث زنيقات ووردة
بشير السباعى	فرنان برودل	٩٧- هوية فرنسا (مج١)
أشرف الصباغ	نخبة	٩٨- الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى
إبراهيم قنديل	ديفيد روبنسون	٩٩- تاريخ السينما العالمية
إبراهيم فتحى	بول هيرست وجراهام تومبسون	١٠٠- مساعاة العولة
رشيد بنحدو	بيرنار فاليط	١٠١- النص الروائى (تقنيات ومناهج)
عز الدين الكتانى الإدريسى	عبد الكريم الخطيبى	١٠٢- السياسة والتسامح
محمد بنيس	عبد الوهاب المؤذب	١٠٣- قبر ابن عربى يليه آباء
عبد الغفار مكاوى	برتولت بريشت	١٠٤- أوبرا ماهوجنى
عبد العزيز شيبيل	جيرارچينيت	١٠٥- مدخل إلى النص الجامع
أشرف على دعور	ماريا خيسوس روبيرامتى	١٠٦- الألب الأندلسى
محمد عبد الله الجعيدى	نخبة	١٠٧- صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر
محمود على مكى	مجموعة من النقاد	١٠٨- ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى
هاشم أحمد محمد	چون بولوك وعادل درويش	١٠٩- حروب المياه
منى قطان	حسنه بيجوم	١١٠- النساء فى العالم التامى
ريهام حسين إبراهيم	فرانسيس هيندسون	١١١- المرأة والجريمة
إكرام يوسف	أرلين علوى ماكليود	١١٢- الاحتجاج الهادئ
أحمد حسان	سادى پلانت	١١٣- راية التمرد
نسيم مجلى	وول شوينكا	١١٤- مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع
سمية رمضان	فرچينيا وولف	١١٥- غرفة تخص المرء وحده

نهاد أحمد سالم	سينثيا نلسون	١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق)
منى إبراهيم وهالة كمال	ليلى أحمد	١١٧- المرأة والجنوسة فى الإسلام
لميس النقاش	بث بارون	١١٨- النهضة النسائية فى مصر
بإشراف روف عباس	أميرة الأزهرى سنيل	١١٩- النساء والأسرة وقوانين الطلاق
نخبة من المترجمين	ليلى أبو لغد	١٢٠- الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط
محمد الجندى وإيزابيل كمال	فاطمة موسى	١٢١- الدليل الصغير عن الكاتبات العربيات
منيرة كروان	جوزيف فوجت	١٢٢- نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان
أنور محمد إبراهيم	نيزل ألكسندر وفنادولينا	١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية
أحمد فؤاد بلبع	چون جرای	١٢٤- الفجر الكاذب
سمحة الخولى	سيدرک ثورپ ديقى	١٢٥- التحليل الموسيقى
عبد الوهاب علوب	قولفانچ ایسر	١٢٦- فعل القراءة
بشير السباعى	صفاء فتحى	١٢٧- إرهاب
أميرة حسن نويرة	سوزان باسنيت	١٢٨- الأدب المقارن
محمد أبو العطا وآخرون	ماريا دولورس أسيس جاروته	١٢٩- الرواية الإسبانية المعاصرة
شوقى جلال	أندريه جوندر فرانك	١٣٠- الشرق يصعد ثانية
لويس بقطر	مجموعة من المؤلفين	١٣١- مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى)
عبد الوهاب علوب	مايك فيذرستون	١٣٢- ثقافة العولة
طلعت الشايب	طارق على	١٣٣- الخوف من المرايا
أحمد محمود	بارى ج. كيمب	١٣٤- تشريح حضارة
ماهر شفيق فريد	ت. س. إليوت	١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت
سحر توفيق	كينيث كوتو	١٣٦- فلاحو الباشا
كاميليا صبحى	چوزيف مارى مواريه	١٣٧- مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية
وجيه سمعان عبد المسيح	إيقلينا تارونى	١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف
مصطفى ماهر	ريشارد فاچنر	١٣٩- پارسيقال
أمل الجبورى	هربرت ميسن	١٤٠- حيث تلتقى الأنهار
نعيم عطية	مجموعة من المؤلفين	١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية
حسن بيومى	أ. م. فورستر	١٤٢- الإسكندرية تاريخ ودليل
عدلى السمرى	ديريك لايدار	١٤٣- قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى
سلامة محمد سليمان	كارلو جولدونى	١٤٤- صاحبة اللوكاندة
أحمد حسان	كارلوس قوينتمس	١٤٥- موت أرتيميو كروث
على عبدالرؤف البمبى	ميجيل دى ليبس	١٤٦- الورقة الحمراء
عبدالغفار مكاوى	تانكريد دورست	١٤٧- خطبة الإدانة الطويلة
على إبراهيم منوفى	إنريكى أندرسون إمبرت	١٤٨- القصة القصيرة (النظرية والتقنية)
أسامة إسبر	عاطف فضول	١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأندونيس
منيرة كروان	روبرت ج. ليتمان	١٥٠- التجربة الإغريقية
بشير السباعى	فرنان برودل	١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١)
محمد محمد الخطايبى	نخبة من الكتاب	١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى
فاطمة عبدالله محمود	فيولين فاتويك	١٥٣- غرام الفراغة
خليل كلفت	فيل سليتر	١٥٤- مدرسة فرانكفورت

أحمد مرسى	نخبة من الشعراء	الشعر الأمريكى المعاصر	١٥٥-
مى التلمسانى	جى أنبال وألان وأوديت فيرمو	المدارس الجمالية الكبرى	١٥٦-
عبدالعزیز يقوش	النظامى الكنوجى	خسرو وشيرين	١٥٧-
يشير السباعى	قرنان برودل	هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢)	١٥٨-
إبراهيم فتحى	ديفيد هوكس	الإيديولوجية	١٥٩-
حسين بيومى	بول إيرليش	آلة الطبيعة	١٦٠-
زيدان عبدالحليم زيدان	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	من المسرح الإسباني	١٦١-
صلاح عبدالعزیز محبوب	يوحنا الآسيوى	تاريخ الكنيسة	١٦٢-
ياشرف: محمد الجوهري	جوردن مارشال	موسوعة علم الاجتماع	١٦٣-
نبيل سعد	جان لاكوثير	شامبوليون (حياة من نور)	١٦٤-
سهير المصادفة	أ. ن أفانا سيفا	حكايات الثعلب	١٦٥-
محمد محمود أبو غدير	يشعيا هو ليتمان	العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	١٦٦-
شكرى محمد عياد	رابندرانات طاغور	فى عالم طاغور	١٦٧-
شكرى محمد عياد	مجموعة من المؤلفين	دراسات فى الأدب والثقافة	١٦٨-
شكرى محمد عياد	مجموعة من المبدعين	إبداعات أدبية	١٦٩-
بسام ياسين رشيد	ميغيل دليبيس	الطريق	١٧٠-
هدى حسين	فرانك بيجو	وضع حد	١٧١-
محمد محمد الخطابى	مختارات	حجر الشمس	١٧٢-
إمام عبد الفتاح إمام	ولتر ت. ستيس	معنى الجمال	١٧٣-
أحمد محمود	ايليس كاشمور	صناعة الثقافة السوداء	١٧٤-
وجيه سمعان عبد المسيح	لورينزو فيلشس	التليفزيون فى الحياة اليومية	١٧٥-
جلال البنا	توم تيتنبرج	نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	١٧٦-
حصه إبراهيم المنيف	هنرى تروايا	أنطون تشيخوف	١٧٧-
محمد حمدى إبراهيم	نخبة من الشعراء	مختارات من الشعر اليونانى الحديث	١٧٨-
إمام عبد الفتاح إمام	أيسوب	حكايات أيسوب	١٧٩-
سليم عبد الأمير حمدان	إسماعيل فصيح	قصة جاويد	١٨٠-
محمد يحيى	فنسنت ب. ليتش	النقد الأدبى الأمريكى	١٨١-
ياسين طه حافظ	و. ب. بيتس	العنف والنبوءة	١٨٢-
فتحى العشرى	رينيه چيلسون	جان كوكتو على شاشة السينما	١٨٣-
دسوقى سعيد	هانز إيندورفر	القاهرة .. حاملة لا تنام	١٨٤-
عبد الوهاب علوب	توماس تومسن	أسفار العهد القديم	١٨٥-
إمام عبد الفتاح إمام	ميخائيل إنوود	معجم مصطلحات هيجل	١٨٦-
محمد علاء الدين منصور	بُزرج علوى	الأرضة	١٨٧-
بدر الديب	الفين كرنان	موت الأدب	١٨٨-
سعيد القانمى	پول دى مان	العمى والبصيرة	١٨٩-
محسن سيد فرجانى	كونفوشيوس	محاورات كونفوشيوس	١٩٠-
مصطفى حجازى السيد	الحاج أبو بكر إمام	الكلام رأسمال	١٩١-
محمود سلامة علاوى	زين العابدين المرازى	سياحت نامه إبراهيم بك (ج١)	١٩٢-
محمد عبد الواحد محمد	بي. أبراهامز	عامل المنجم	١٩٣-

ماهر شفيق فريد	مجموعة من النقاد	مختارات من النقد الأنجلو-أمريكي	١٩٤-
محمد علاء الدين منصور	إسماعيل فصيح	شتاء ٨٤	١٩٥-
أشرف الصباغ	فالتين راسبوتين	المهلة الأخيرة	١٩٦-
جلال السعيد الحفناوى	شمس العلماء شبلى النعمانى	القاروق	١٩٧-
إبراهيم سلامة إبراهيم	ادوين إمري وآخرون	الاتصال الجماهيرى	١٩٨-
جمال أحمد الرقاعى وأحمد عبد اللطيف حماد	يعقوب لاندأوى	تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	١٩٩-
فخزى لبيب	جيرمى سيبروك	ضحايا التنمية	٢٠٠-
أحمد الأنصارى	جوزايا رويس	الجانب الدينى للفلسفة	٢٠١-
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ويليك	تاريخ النقد الأدبى الحديث (ج٤)	٢٠٢-
جلال السعيد الحفناوى	ألطف حسين حالى	الشعر والشاعرية	٢٠٣-
أحمد محمود هويدى	زالمان شارازر	تاريخ نقد العهد القديم	٢٠٤-
أحمد مستجير	لويجى لوقا كافاللى - سفورزا	الجينات والشعوب واللغات	٢٠٥-
على يوسف على	جيمس جلايك	الهيولوية تصنع علماً جديداً	٢٠٦-
محمد أبو العطا	رامون خوتاسنديز	ليل أفريقي	٢٠٧-
محمد أحمد صالح	دان أوريان	شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	٢٠٨-
أشرف الصباغ	مجموعة من المؤلفين	السرد والمسرح	٢٠٩-
يوسف عبد الفتاح فرج	سنائى الغزنوى	مثنويات حكيم سنائى	٢١٠-
محمود حمدى عبد الغنى	جوناثان كلر	فردينان دوسوسير	٢١١-
يوسف عبدالفتاح فرج	مرزيان بن رستم بن شروين	قصص الأمير مرزيان	٢١٢-
سيد أحمد على الناصرى	ريمون فلور	مصر منذ قوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	٢١٣-
محمد محمود محى الدين	أنتونى جينز	قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	٢١٤-
محمود سلامة علاوى	زين العابدين المراغى	سياحت نامه إبراهيم بك (ج٢)	٢١٥-
أشرف الصباغ	مجموعة من المؤلفين	جوانب أخرى من حياتهم	٢١٦-
نادية البنهاوى	ص. بيكيت	مسرحيتان طبيعيتان	٢١٧-
على إبراهيم منوفى	خوليو كورتازان	لعبة الحجلة (رايولا)	٢١٨-
طلعت الشايب	كازو ايشجورو	بقايا اليوم	٢١٩-
على يوسف على	بارى باركر	الهيولوية فى الكون	٢٢٠-
رفعت سلام	جريجورى جوزدانيس	شعرية كفافى	٢٢١-
نسيم مجلى	رونالد جراى	فرانز كافكا	٢٢٢-
السيد محمد نقادى	بول فيرابنر	العلم فى مجتمع حر	٢٢٣-
منى عبدالظاهر إبراهيم	برانكا ماجاس	دمار يوغسلافيا	٢٢٤-
السيد عبدالظاهر السيد	جابريل جارثيا ماركث	حكاية غريق	٢٢٥-
طاهر محمد على اليربرى	ديفيد هربت لورانس	أرض المساء وقصائد أخرى	٢٢٦-
السيد عبدالظاهر عبدالله	موسى مارديا ديف بوركى	المسرح الإيبانى فى القرن السابع عشر	٢٢٧-
مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن	جانيت وولف	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	٢٢٨-
أمير إبراهيم العمري	نورمان كيغان	مأزق البطل الوحيد	٢٢٩-
مصطفى إبراهيم فهمى	فرانسواز جاكوب	عن الذباب والفئران والبشر	٢٣٠-
جمال عبدالرحمن	خايمى سالوم بيدال	الذرافيل	٢٣١-
مصطفى إبراهيم فهمى	توم ستينر	ما بعد المعلومات	٢٣٢-

طلعت الشايب	أرثر هومان	فكرة الاضمحلال	٢٢٣-
فؤاد محمد عكود	ج. سينسر تريمينجهام	الإسلام فى السودان	٢٢٤-
إبراهيم الدسوقى شتا	مولانا جلال الدين الرومى	ديوان شمس تبريزى (ج١)	٢٢٥-
أحمد الطيب	ميشيل تود	الولاية	٢٢٦-
عنايات حسين طلعت	روين فيرين	مصر أرض الوادى	٢٢٧-
ياسر محمد جادالله وعربى مديولى أحمد	الانكتاد	العولة والتحرير	٢٢٨-
نادية سليمان حافظ وايهاب صلاح فايق	جيلرافر - رايوخ	العربى فى الأدب الإسرائيلى	٢٢٩-
صلاح عبدالعزيز محجوب	كامى حافظ	الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	٢٤٠-
ايتسام عبدالله سعيد	ج . م كويتز	فى انتظار البرابرة	٢٤١-
صبرى محمد حسن عبدالنبي	وليام إمبسون	سبعة أنماط من الغموض	٢٤٢-
على عبدالرؤف البمبى	ليفى بروفنسال	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	٢٤٣-
نادية جمال الدين محمد	لاورا إسكييل	الغليان	٢٤٤-
توفيق على منصور	إليزابيتا آديس	نساء مقاتلات	٢٤٥-
على إبراهيم منوقى	جابريل جارثيا ماركت	مختارات قصصية	٢٤٦-
محمد طارق الشرفاوى	والتر إرمبريست	الثقافة الجماهيرية والحدثة فى مصر	٢٤٧-
عبداللطيف عبداللطيم	أنطونيو جالا	حقول عدن الخضراء	٢٤٨-
رفعت سلام	دراجو شتامبوك	لغة التمزق	٢٤٩-
ماجدة محسن أباطة	نومنيك فينيك	علم اجتماع العلوم	٢٥٠-
ياشراف: محمد الجوهري	جوردين مارشال	موسوعة علم الاجتماع (ج٢)	٢٥١-
على بدران	مارجو بدران	رائدات الحركة النسوية المصرية	٢٥٢-
حسن بيومى	ل. أ. سيمينوفا	تاريخ مصر الفاطمية	٢٥٣-
إمام عبد الفتاح إمام	ديف روينسون وجودى جروفز	الفلسفة	٢٥٤-
إمام عبد الفتاح إمام	ديف روينسون وجودى جروفز	أفلاطون	٢٥٥-
إمام عبد الفتاح إمام	ديف روينسون وكريس جرات	ديكارت	٢٥٦-
محمود سيد أحمد	وليم كلى رايت	تاريخ الفلسفة الحديثة	٢٥٧-
عبادة كحيلة	سير أنجوس فريزر	الفجر	٢٥٨-
فاروجان كازانجيان	اقلام مختلفة	مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	٢٥٩-
ياشراف: محمد الجوهري	جوردين مارشال	موسوعة علم الاجتماع (ج٢)	٢٦٠-
إمام عبد الفتاح إمام	زكى نجيب محمود	رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	٢٦١-
محمد أبو العطا	إيوارد مندوتا	مدينة المعجزات	٢٦٢-
على يوسف على	چون جرين	الكشف عن حافة الزمن	٢٦٣-
لويس عوض	هوراس وشلى	إبداعات شعرية مترجمة	٢٦٤-
لويس عوض	أوسكار وايلد وصموئيل جونسون	روايات مترجمة	٢٦٥-
عادل عبدالمنعم سويلم	جلال آل أحمد	مدير المدرسة	٢٦٦-
بدر الدين عرودكى	ميلان كونديرا	فن الرواية	٢٦٧-
إبراهيم الدسوقى شتا	مولانا جلال الدين الرومى	ديوان شمس تبريزى (ج٢)	٢٦٨-
صبرى محمد حسن	وليم چيفور بالجريف	وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج١)	٢٦٩-
صبرى محمد حسن	وليم چيفور بالجريف	وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج٢)	٢٧٠-
شوقى جلال	توماس سى. باترسون	الحضارة الغربية	٢٧١-

إبراهيم سلامة	س. س والترز	الأديرة الأثرية فى مصر	٢٧٢-
عنان الشهاوى	جوان آر. لوك	الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط	٢٧٣-
محمود على مكي	رومولو جلاجوس	السيدة باربارا	٢٧٤-
ماهر شفيق فريد	أقلام مختلفة	ت. س إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	٢٧٥-
عبد القادر التلمسانى	فرائك جوتيران	فنون السينما	٢٧٦-
أحمد فوزى	بريان فورد	الجينات الصراع من أجل الحياة	٢٧٧-
ظريف عبدالله	إسحق عظيموف	البدايات	٢٧٨-
طلعت الشايب	ف.س. سوندرز	الحرب الباردة الثقافية	٢٧٩-
سمير عبدالحميد	بريم شند وآخرون	من الأدب الهندى الحديث والمعاصر	٢٨٠-
جلال الحفناوى	مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى	الفردوس الأعلى	٢٨١-
سمير حنا صادق	لويس وليبرت	طبيعة العلم غير الطبيعية	٢٨٢-
على اليمبى	خوان رولفو	السهل يحترق	٢٨٣-
أحمد عثمان	يوريبيدس	هرقل مجنوناً	٢٨٤-
سمير عبد الحميد	حسن نظامى	رحلة الخواجة حسن نظامى	٢٨٥-
محمود سلامة علاوى	زين العابدين المراغى	سياحت نامه إبراهيم بك (ج٢)	٢٨٦-
محمد يحيى وآخرون	انتونى كنج	الثقافة والعولمة والنظام العالمى	٢٨٧-
ماهر البطوطى	ديفيد لودج	الفن الروائى	٢٨٨-
محمد نور الدين عبدالمنعم	أبو نجم أحمد بن قوص	ديوان منجوهري الدامغانى	٢٨٩-
أحمد زكريا إبراهيم	جورج موتان	علم اللغة والترجمة	٢٩٠-
السيد عبد الظاهر	فرانشيسكو رويس رامون	المسرح الإنسانى فى القرن العشرين (ج١)	٢٩١-
السيد عبد الظاهر	فرانشيسكو رويس رامون	المسرح الإنسانى فى القرن العشرين (ج٢)	٢٩٢-
نخبة من المترجمين	روجر آلن	مقدمة للأدب العربى	٢٩٣-
رجاء ياقوت صالح ^٤	بوالو	فن الشعر	٢٩٤-
بدر الدين حب الله الديب	جوزيف كامبل	سلطان الأسطورة	٢٩٥-
محمد مصطفى بدوى	وليم شكسبير	مكبث	٢٩٦-
ماجدة محمد أنور	ليونيسيسوس ثراكس ويوسف الأهوانى	فن النحو بين اليونانية والسريانية	٢٩٧-
مصطفى حجازى السيد	أبو بكر تافاوبليوه	مأساة العبيد	٢٩٨-
هاشم أحمد فؤاد	جين ل. ماركس	ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	٢٩٩-
جمال الجزيرى وبهاء جاهين وإيزابيل كمال	لويس عوض	أسطورة برومثيروس فى الأدب الإنطىزى والفرنسى (مج١)	٣٠٠-
جمال الجزيرى و محمد الجندى	لويس عوض	أسطورة برومثيروس فى الأدب الإنطىزى والفرنسى (مج٢)	٣٠١-
إمام عبد الفتاح إمام	جون هيتون وجودى جروفز	فتجنشتين	٣٠٢-
إمام عبد الفتاح إمام	جين هوب وبورن فان لون	بوذا	٣٠٣-
إمام عبد الفتاح إمام	ريوس	ماركس	٣٠٤-
صلاح عبد الصبور	كروزيو مالابارته	الجلد	٣٠٥-
نبيل سعد	جان فرانسوا ليوتار	الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	٣٠٦-
محمود محمد أحمد	ديفيد بايينو	الشعور	٣٠٧-
ممدوح عبد المنعم أحمد	ستيف جونز	علم الوراثة	٣٠٨-
جمال الجزيرى	أنجوس چيلاتى	الذهن والمخ	٣٠٩-
محيى الدين محمد حسن	ناجى هيد	يونج	٣١٠-

فاطمة إسماعيل	كولنجوود	مقال فى المنهج الفلسفى	٢١١-
أسعد حليم	وليم دى بويرز	روح الشعب الأسود	٢١٢-
عبدالله الجعيدى	خاير بيان	أمثال فلسطينية	٢١٣-
هويدا السباعى	جينس مينيك	الفن كعدم	٢١٤-
كاميليا صبحى	ميشيل بروندينو	جرامشى فى العالم العربى	٢١٥-
نسيم مجلى	آ ف. ستون	محاكمة سقراط	٢١٦-
أشرف الصباغ	شير لايموفا - زنيكين	بلا غد	٢١٧-
أشرف الصباغ	نخبة	الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	٢١٨-
حسام نايل	جايتير ياسيفياك وكريستوفر نوريس	صور دريدا	٢١٩-
محمد علاء الدين منصور	مؤلف مجهول	لمعة السراج فى حضرة التاج	٢٢٠-
نخبة من المترجمين	ليفى برو فنسال	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ١)	٢٢١-
خالد مفلح حمزة	دبليو يوجين كلينباور	وجهات غربية حديثة فى تاريخ الفن	٢٢٢-
هانم سليمان	تراث يونانى قديم	فن الساتورا	٢٢٣-
محمود سلامة علاوى	أشرف أسدى	اللعب بالنار	٢٢٤-
كريستين يوسف	فيليب بوسان	عالم الآثار	٢٢٥-
حسن صقر	جورجين هابرماس	المعرفة والمصلحة	٢٢٦-
توفيق على منصور	نخبة	مختارات شعرية مترجمة (ج ١)	٢٢٧-
عبد العزيز بقوش	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	يوسف وزليخا	٢٢٨-
محمد عيد إبراهيم	تد هيوز	رسائل عيد الميلاد	٢٢٩-
سامى صلاح	مارفن شبرد	كل شىء عن التمثيل الصامت	٢٣٠-
سامية دياب	ستيفن جراى	عندما جاء السردين	٢٣١-
على إبراهيم منوفى	نخبة	القصة القصيرة فى إسبانيا	٢٣٢-
بكر عباس	نييل مطر	الإسلام فى بريطانيا	٢٣٣-
مصطفى فهمى	آرثر س كلارك	لقطات من المستقبل	٢٣٤-
فتحى العشرى	ناتالى ساروت	عصر الشك	٢٣٥-
حسن صابر	نصوص قديمة	متون الأهرام	٢٣٦-
أحمد الأنصارى	جوزايا رويس	فلسفة الولاء	٢٣٧-
جلال السعيد الحفناوى	نخبة	نظرات حائرة (وقصص أخرى من الهند)	٢٣٨-
محمد علاء الدين منصور	على أصغر حكمت	تاريخ الأدب فى إيران (ج ٣)	٢٣٩-
قخرى لبيب	بيرش بيربيروجلو	اضطراب فى الشرق الأوسط	٢٤٠-
حسن حلمى	راينر ماريا رلكه	قصائد من رلكه	٢٤١-
عبد العزيز بقوش	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	سلامان وأيسال	٢٤٢-
سمير عبد ربه	تادين جورديمر	العالم البرجوازى الزائل	٢٤٣-
سمير عبد ربه	بيتر بلانجوه	الموت فى الشمس	٢٤٤-
يوسف عبد الفتاح فرج	يونه ندائى	الركض خلف الزمن	٢٤٥-
جمال الجزيرى	رشاد رشدى	سحر مصر	٢٤٦-
بكر الحلو	جان كوكتو	الصبيبة الطائشون	٢٤٧-
عبدالله أحمد إبراهيم	محمد قواد كويريلى	المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (ج ١)	٢٤٨-
أحمد عمر شاهين	آرثر والدرين وآخرون	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	٢٤٩-

عطية شحاتة	أقلام مختلفة	بانوراما الحياة السياحية	٢٥٠-
أحمد الانصارى	جوزايا رويس	مبادئ المنطق	٢٥١-
نعيم عطية	قسطنطين كفافيس	قصائد من كفافيس	٢٥٢-
على إبراهيم منوفى	باسيليو بابون مالدوناند	الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة الهندسية)	٢٥٣-
على إبراهيم منوفى	باسيليو بابون مالدوناند	الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة النباتية)	٢٥٤-
محمود سلامة علاوى	حجت مرتضى	التيارات السياسية فى إيران	٢٥٥-
بدر الرفاعى	بول سالم	الميراث المر	٢٥٦-
عمر الفاروق عمر	نصوص قديمة	متون هيرميس	٢٥٧-
مصطفى حجازى السيد	نخبة	أمثال الهوسا العامية	٢٥٨-
حبيب الشارونى	أفلاطون	محاورات بارمنيدس	٢٥٩-
ليلى الشريينى	أندريه جاكوب ونويلا باركان	أنثروبولوجيا اللغة	٢٦٠-
عاطف معتمد وآمال شاور	آلان جرينجر	التصحر: التهديد والمجابهة	٢٦١-
سيد أحمد فتح الله	هاينرش شبورال	تلميذ بابنييرج	٢٦٢-
صبرى محمد حسن	ريتشارد جيبسون	حركات التحرير الأفريقية	٢٦٣-
نجلاء أبو عجاج	إسماعيل سراج الدين	حادثة شكسبير	٢٦٤-
محمد أحمد حمد	شارل بودلير	سأم باريس	٢٦٥-
مصطفى محمود محمد	كلاريسا بنكولا	نساء يركضن مع الذئب	٢٦٦-
البراق عبدالهادى رضا	نخبة	القلم الجرىء	٢٦٧-
عابد خزندار	جيرالد برنس	المصطلح السردى	٢٦٨-
فوزية العشموى	فوزية العشموى	المرأة فى أنب نجيب محفوظ	٢٦٩-
فاطمة عبدالله محمود	كليرلا لويت	الفن والحياة فى مصر الفرعونية	٢٧٠-
عبدالله أحمد إبراهيم	محمد فؤاد كوبريلى	التصوفه الأولون فى الأدب التركى (ج٢)	٢٧١-
وحيد السعيد عبدالحميد	وانغ مينغ	عاش الشباب	٢٧٢-
على إبراهيم منوفى	أمبرتو إيكو	كيف تعد رسالة دكتوراه	٢٧٣-
حمادة إبراهيم	أندريه شديد	اليوم السادس	٢٧٤-
خالد أبو اليزيد	ميلان كونديرا	الخلود	٢٧٥-
إبوار الخراط	نخبة	الغضب وأحلام السنين	٢٧٦-
محمد علاء الدين منصور	على أصغر حكمت	تاريخ الأدب فى إيران (ج٤)	٢٧٧-
يوسف عبدالفتاح فرج	محمد إقبال	المسافر	٢٧٨-
جمال عبدالرحمن	سنيل بات	ملك فى الحديقة	٢٧٩-
شيرين عبدالسلام	جونتر جراس	حديث عن الخسارة	٢٨٠-
رانيا إبراهيم يوسف	ر. ل. تراسك	أساسيات اللغة	٢٨١-
أحمد محمد نادى	بهاء الدين محمد إسفنديار	تاريخ طبرستان	٢٨٢-
سمير عبدالحميد إبراهيم	محمد إقبال	هدية الحجاز	٢٨٣-
إيزابيل كمال	سوزان إنجيل	القصص التى يحكيها الأطفال	٢٨٤-
يوسف عبدالفتاح فرج	محمد على بهزادراد	مشتري العشق	٢٨٥-
ريهام حسين إبراهيم	جانيت تود	دفاعاً عن التاريخ الأدبى النسوى	٢٨٦-
بهاء چاهين	چون دن	أغنيات وسوناتات	٢٨٧-
محمد علاء الدين منصور	سعدى الشيرازى	مواعظ سعدى الشيرازى	٢٨٨-

سمير عبدالحميد إبراهيم	نخبة	من الأدب الباكستاني المعاصر	٢٨٩-
عثمان مصطفى عثمان	نخبة	الأرشيفات والمدن الكبرى	٢٩٠-
منى الدروبي	مايف بينشي	الحافلة الليكوية	٢٩١-
عبداللطيف عبدالحليم	نخبة	مقامات ورسائل أندلسية	٢٩٢-
زينب محمود الخضيرى	ندوة لويس ماسينيون	فى قلب الشرق	٢٩٣-
هاشم أحمد محمد	بول ديفيز	القوى الأربع الأساسية فى الكون	٢٩٤-
سليم حمدان	إسماعيل فصيح	آلام سياوش	٢٩٥-
محمود سلامة علاوى	تقى نجارى راد	السافاك	٢٩٦-
إمام عبدالفتاح إمام	لورانس جين	نيتشه	٢٩٧-
إمام عبدالفتاح إمام	فيليب تودى	سارتر	٢٩٨-
إمام عبدالفتاح إمام	ديفيد ميروفتس	كامى	٢٩٩-
باهر الجوهري	مشيائيل إنده	مومو	٤٠٠-
ممدوح عبد المنعم	زيادون ساردر	الرياضيات	٤٠١-
ممدوح عبدالمنعم	ج. ب. ماك ايفوى	هوكنج	٤٠٢-
عماد حسن بكر	تودور شتورم	رية المطر والملابس تصنع الناس	٤٠٣-
ظبية خميس	ديفيد إبرام	تعويذة الحسى	٤٠٤-
حمادة إبراهيم	أندريه جيد	إيزابيل	٤٠٥-
جمال عبد الرحمن	مانويلا مانتاناريس	المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	٤٠٦-
طلعت شاهين	أقلام مختلفة	الأدب الإسباني المعاصر بقلم كتابه	٤٠٧-
عنان الشهاوى	جوان فوتشركنج	معجم تاريخ مصر	٤٠٨-
إلهامى عمارة	برتراند راسل	انتصار السعادة	٤٠٩-
الزواوى بغورة	كارل بوير	خلاصة القرن	٤١٠-
أحمد مستجير	جينييفر أكرمان	همس من الماضى	٤١١-
نخبة	ليفى بروفنسال	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ٢)	٤١٢-
محمد البخارى	ناظم حكمت	أغنيات المنفى	٤١٣-
أمل الصبان	باسكال كازانوفنا	الجمهورية العالمية للآداب	٤١٤-
أحمد كامل عبدالرحيم	فريدريش نورنيمات	صورة كوكب	٤١٥-
مصطفى بدوى	أ. أ. رتشاريز	مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	٤١٦-
مجاهد عبدالمنعم مجاهد	رينيه ويليك	تاريخ النقد الأدبى الحديث (ج ٥)	٤١٧-
عبد الرحمن الشيخ	جين هاثواى	سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	٤١٨-
نسيم مجلى	جون مايو	العصر الذهبى للإسكندرية	٤١٩-
الطيب بن رجب	فولتير	مكرو ميغاس	٤٢٠-
أشرف محمد كيلانى	روى متحدة	الولاء والقيادة	٤٢١-
عبدالله عبدالرازق إبراهيم	نخبة	رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج ١)	٤٢٢-
وحيد النقاش	نخبة	إسراعات الرجل الطيف	٤٢٣-
محمد علاء الدين منصور	نور الدين عبدالرحمن الجامى	لوانح الحق ولوامع العشق	٤٢٤-
محمود سلامة علاوى	محمود طلوعى	من طاووس إلى فرح	٤٢٥-
محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب	نخبة	الخفافيش وقصص أخرى	٤٢٦-
ثريا شلبى	باى إنكلان	بانديراس الطاغية	٤٢٧-

محمد هوتك	محمد أمان صافى	الخزانة الخفية	٤٢٨-
ليود سبنسر وأندرجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام	هيجل	٤٢٩-
كرستوفر وانت وأندرجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام	كانط	٤٣٠-
كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام	فوكو	٤٣١-
باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام	ماكياقللى	٤٣٢-
ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى	جويس	٤٣٣-
بونكان هيث وچودن بورهام	عصام حجازى	الرومانسية	٤٣٤-
نيكولاس زيرج	ناجى رشوان	توجهات ما بعد الحداثة	٤٣٥-
فردريك كويلستون	إمام عبدالفتاح إمام	تاريخ الفلسفة (مج ١)	٤٣٦-
شبلى النعمانى	جلال السعيد الحقاوى	رحالة هندی فى بلاد الشرق	٤٣٧-
إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة	بطلات وضحايا	٤٣٨-
صدر الدين عينى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب	موت المرابى	٤٣٩-
كرستن بروسناد	محمد طارق الشرقاوى	قواعد اللهجات العربية	٤٤٠-
أرونداتى روى	فخرى لبيب	رب الأشياء الصغيرة	٤٤١-
فوزية أسعد	ماهر جويجاتى	حتشبسوت (المرأة الفرعونية)	٤٤٢-
كيس فرستينغ	محمد طارق الشرقاوى	اللغة العربية	٤٤٣-
لاوريت سيجورنه	صالح علمانى	أمريكا اللاتينية الثقافات القديمة	٤٤٤-
پرويز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس	حول وزن الشعر	٤٤٥-
ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود	التحالف الأسود	٤٤٦-
ج. پ. ماك إيڤوى	ممدوح عبدالمنعم	نظرية الكم	٤٤٧-
ديلان إيقانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم	علم نفس التطور	٤٤٨-
نخبة	جمال الجزيرى	الحركة النسائية	٤٤٩-
صوفيا فوكا ورببيكا رايت	جمال الجزيرى	ما بعد الحركة النسائية	٤٥٠-
ريتشارد أوزبورن ويورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام	الفلسفة الشرقية	٤٥١-
ريتشارد إيجناترى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد	لينين والثورة الروسية	٤٥٢-
جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان	القاهرة إقامة مدينة حديثة	٤٥٣-
رينيه بريدال	سوزان خليل	خمسون عاماً من السينما الفرنسية	٤٥٤-
فردريك كويلستون	محمود سيد أحمد	تاريخ الفلسفة الحديثة (مج ٥)	٤٥٥-
مريم جعفرى	هويدا عزت محمد	لا تتسنى	٤٥٦-
سوزان مولر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام	النساء فى الفكر السياسى الغربى	٤٥٧-
مرثيدس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن	الموريسكيون الأندلسيون	٤٥٨-
توم تيتنبرج	جلال البنا	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	٤٥٩-
ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام	الفاشية والنازية	٤٦٠-
داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام	لكأن	٤٦١-
عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى	طه حسين من الأزهر إلى السوريين	٤٦٢-
ويليام بلوم	كمال السيد	الدولة المارقة	٤٦٣-
مايكل بارنتى	حصه إبراهيم المنيف	ديمقراطية للقلة	٤٦٤-
لويس جنزيرج	جمال الرفاعى	قصص اليهود	٤٦٥-
فيولين فانويك	فاطمة محمود	حكايات حب وبطولات فرعونية	٤٦٦-

ربيع وهبة	ستيفين ديبلو	التفكير السياسى	٤٦٧-
أحمد الأنصارى	جوزايا رويس	روح الفلسفة الحديثة	٤٦٨-
مجدى عبدالرازق	نصوص حبشية قديمة	جلال الملوك	٤٦٩-
محمد السيد الننة	نخبة	الأراضى والجودة البيئية	٤٧٠-
عبد الله عبد الرازق إبراهيم	نخبة	رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج٢)	٤٧١-
سليمان العطار	ميجيل دى ثريانتس سابيدرا	دون كيكوتى (القسم الأول)	٤٧٢-
سليمان العطار	ميجيل دى ثريانتس سابيدرا	دون كيكوتى (القسم الثانى)	٤٧٣-
سهام عبدالسلام	بام موريس	الأدب والنسوية	٤٧٤-
عادل هلال عنانى	فرجينيا دانيلسون	صوت مصر أم كلثوم	٤٧٥-
سحر توفيق	ماريلين بوث	أرض الحبايب بعيدة بيرم التونسى	٤٧٦-
أشرف كيلانى	هيلدا هوخام	تاريخ الصين	٤٧٧-
عبد العزيز حمدى	ليوشيه شنج و لى شى دونج	الصين والولايات المتحدة	٤٧٨-
عبد العزيز حمدى	لاوشه	المقهى (مسرحية صينية)	٤٧٩-
عبد العزيز حمدى	كو موروا	تساي ون جى (مسرحية صينية)	٤٨٠-
رضوان السيد	روى متحدة	عباءة النبى	٤٨١-
فاطمة محمود	روبير جاك تيبو	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	٤٨٢-
أحمد التامى	سارة چامبل	النسوية وما بعد النسوية	٤٨٣-
رشيد بنحدو	هانسن روبييرت ياوس	جمالية التلقى	٤٨٤-
سمير عبدالحميد إبراهيم	نذير أحمد الدهلوى	التوبة (رواية)	٤٨٥-
عبدالحليم عبدالغنى رجب	يان أسمن	الذاكرة الحضارية	٤٨٦-
سمير عبدالحميد إبراهيم	رفيع الدين المراد أبادى	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	٤٨٧-
سمير عبدالحميد إبراهيم	نخبة	الحب الذى كان وقصائد أخرى	٤٨٨-
محمود رجب	هُسْرُل	هُسْرُل. الفلسفة علماً دقيقاً	٤٨٩-
عبد الوهاب علوب	محمد قادرى	أسمار النبيغاء	٤٩٠-
سمير عبد ربه	نخبة	نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	٤٩١-
محمد رفعت عواد	جى فارجيت	محمد على مؤسس مصر الحديثة	٤٩٢-
محمد صالح الضالع	هارولد بالمر	خطابات إلى طالب الصوتيات	٤٩٣-
شريف الصيفى	نصوص مصرية قديمة	كتاب الموتى (الخروج فى النهار)	٤٩٤-
حسن عبد ربه المصرى	إدوارد تيفان	اللوى	٤٩٥-
نخبة	إكوادو بانولى	الحكم والسياسة فى أفريقيا (ج١)	٤٩٦-
مصطفى رياض	نادية العلى	العلمانية والنوع والنولة فى الشرق الأوسط	٤٩٧-
أحمد على بنوى	جوديث تاكر ومارجريت مريودن	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	٤٩٨-
قيصل بن خضراء	نخبة	تقاطعات الأمة والمجتمع والجنس	٤٩٩-
طلعت الشايب	تيتز رووكى	فى طفولتى (دراسة فى السيرة الذاتية العربية)	٥٠٠-
سحر فراج	أرثر جولدا هامر	تاريخ النساء فى الغرب (ج١)	٥٠١-
هالة كمال	هدى الصدة	أصوات بديلة	٥٠٢-
محمد نور الدين عبدالمنعم	نخبة	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	٥٠٣-
إسماعيل المصدق	مارتن هايدجر	كتابات أساسية (ج١)	٥٠٤-
إسماعيل المصدق	مارتن هايدجر	كتابات أساسية (ج٢)	٥٠٥-

عبد الحميد فهمي الجمال	آن تيلر	ريما كان قديساً	٥٠٦-
شوقي فهمي	بيتر شيفر	سيدة الماضي الجميل	٥٠٧-
عبدالله أحمد إبراهيم	عبدالباقي جليبنارلي	المولوية بعد جلال الدين الرومي	٥٠٨-
قاسم عبده قاسم	أدم صبرة	الفقر والإحسان في عهد سلاطين المماليك	٥٠٩-
عبدالرازق عيد	كارلو جولونوني	الأرملة الملاكرة	٥١٠-
عبد الحميد فهمي الجمال	آن تيلر	كوكب مرقع	٥١١-
جمال عبد الناصر	تيموثي كوريجان	كتابة النقد السينمائي	٥١٢-
مصطفى إبراهيم فهمي	تيد أنتون	العلم الجسور	٥١٣-
مصطفى بيومي عبد السلام	جوثان كولر	مدخل إلى النظرية الأدبية	٥١٤-
فدوى ماطي نوجلاس	فدوى ماطي نوجلاس	من التقليد إلى ما بعد الحدائق	٥١٥-
صبري محمد حسن	آرنولد واشنطن وودونا باوندي	إرادة الإنسان في شفاء الإدمان	٥١٦-
سمير عبد الحميد إبراهيم	نخبة	نقش على الماء وقصص أخرى	٥١٧-
هاشم أحمد محمد	إسحق عظيموف	استكشاف الأرض والكون	٥١٨-
أحمد الأنصاري	جوزايا رويس	محاضرات في المثالية الحديثة	٥١٩-
أمل الصبان	أحمد يوسف	الولع بمصر من الحلم إلى المشروع	٥٢٠-
عبد الوهاب بكر	أرثر جولاد سميث	قاموس تراجم مصر الحديثة	٥٢١-
علي إبراهيم منوفي	أميركو كاسترو	إسبانيا في تاريخها	٥٢٢-
علي إبراهيم منوفي	باسيليو بابون مالدونانو	الفن الطليطلي الإسلامي والمدجن	٥٢٣-
محمد مصطفى بدوي	وليم شكسبير	الملك لير	٥٢٤-
نادية رفعت	لنيس جونسون رزيفز	موسم صيد في بيروت وقصص أخرى	٥٢٥-
محيي الدين مزيد	ستيفن كرول ووليم رانكين	علم السياسة البيئية	٥٢٦-
جمال الجزيري	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	كافكا	٥٢٧-
جمال الجزيري	طارق علي وفل إيفانز	تروتسكي والماركسية	٥٢٨-
حازم محفوظ وحسين نجيب المصري	محمد إقبال	يدائع العلامة إقبال في شعره الأردى	٥٢٩-
عمر الفاروق عمر	رينيه جينو	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	٥٣٠-
صفاء فتحي	چاك دريدا	ما الذي حدث في «حدث» ١١ سبتمبر؟	٥٣١-
بشير السباعي	هنري لورنس	المغامر والمستشرق	٥٣٢-
محمد الشرقاوي	سوزان جاس	تعلم اللغة الثانية	٥٣٣-
حمادة إبراهيم	سيفرين لبا	الإسلاميون الجزائريون	٥٣٤-
عبد العزيز بقوش	نظامي الكنجوي	مخزن الأسرار	٥٣٥-
شوقي جلال	صمويل هنتجتون	الثقافات وقيم التقدم	٥٣٦-
عبد الغفار مكاوي	نخبة	الحب والحرية	٥٣٧-
محمد الحديدي	كيت دانيلر	النفس والآخر في قصص يوسف الشاروني	٥٣٨-
محسن مصيلحي	كاريل تشرشل	خمس مسرحيات قصيرة	٥٣٩-
رؤف عباس	السير رونالد ستورس	توجهات بريطانية - شرقية	٥٤٠-
مروة رزق	خوان خوسيه مياس	هي تتخيل وهلاوس أخرى	٥٤١-
نعيم عطية	نخبة	قصص مختارة من الأدب اليوناني الحديث	٥٤٢-
وفاء عبدالقادر	باتريك بروجان وكريس جرات	السياسة الأمريكية	٥٤٣-
حمدي الجابري	نخبة	ميلاني كلاين	٥٤٤-

عزت عامر	فرانسييس كريك	يا له من سباق محموم	٥٤٥-
توفيق على منصور	ت. ب. وايزمان	ريموس	٥٤٦-
جمال الجزيري	فيليب ثودي وأن كورس	بارت	٥٤٧-
حمدي الجابري	ريتشارد أوزيرن ويورن فان لون	علم الاجتماع	٥٤٨-
جمال الجزيري	بول كويلي وليتاجانز	علم العلامات	٥٤٩-
حمدي الجابري	نيك جروم وييرو	شكسبير	٥٥٠-
سمحة الخولي	سايمون ماندي	الموسيقى والعولمة	٥٥١-
علي عبد الرعوف البمبي	ميجيل دي ثريانتس	قصص مثالية	٥٥٢-
رجاء ياقوت	دانيال لوفرس	مدخل للشعر الفرنسي الحديث والمعاصر	٥٥٣-
عبدالسميع عمر زين الدين	عفاف لطفى السيد مارسوه	مصر في عهد محمد علي	٥٥٤-
أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالي	أناتولي أوتكين	الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين	٥٥٥-
حمدي الجابري	كريس هوروكس وزوران جيفتك	جان بودريار	٥٥٦-
إمام عبدالفتاح إمام	ستوارت هود وجراهام كرولي	الماركيز دي ساد	٥٥٧-
إمام عبدالفتاح إمام	زيودين ساردارويورين فان لون	الدراسات الثقافية	٥٥٨-
عبدالحى أحمد سالم	تشا تشاجي	الماس الزائف	٥٥٩-
جلال السعيد الحفناوى	نخبة	صلصلة الجرس	٥٦٠-
جلال السعيد الحفناوى	محمد إقبال	جناح جبريل	٥٦١-
عزت عامر	كارل ساجان	بلايين وبلايين	٥٦٢-
صبرى محمدى التهامى	خايننتو بينايبنتى	ورود الخريف	٥٦٣-
صبرى محمدى التهامى	خايننتو بينايبنتى	عش الغريب	٥٦٤-
أحمد عبدالحميد أحمد	ديورا. ج. جيرنر	الشرق الأوسط المعاصر	٥٦٥-
علي السيد علي	موريس بيشوب	تاريخ أوروبا في العصور الوسطى	٥٦٦-
إبراهيم سلامة إبراهيم	مايكل رايس	الوطن المقتصب	٥٦٧-
عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر	الأصولى فى الرواية	٥٦٨-
ثائر ديب	هومي. ك. بابا	موقع الثقافة	٥٦٩-
يوسف الشارونى	سير روبرت هاى	دول الخليج الفارسى	٥٧٠-
السيد عبد الظاهر	إيميليا دي ثوليتا	تاريخ النقد الإيبانى المعاصر	٥٧١-
كمال السيد	برونو أليوا	الطب فى زمن الفراعنة	٥٧٢-
جمال الجزيري	ريتشارد ابيجتانس وأسكار زارتي	فرويد	٥٧٣-
علاء الدين عبد العزيز السباعى	حسن بيرنيا	مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	٥٧٤-
أحمد محمود	نجير وودز	الاقتصاد السياسى للعولمة	٥٧٥-
ناهد العشرى محمد	أمريكو كاسترو	فكر ثريانتس	٥٧٦-
محمد قدرى عمارة	كارلو كولودى	مغامرات بينوكيو	٥٧٧-
محمد إبراهيم وعصام عبد الرعوف	أيومى ميزوكوشى	الجماليات عند كيتس وهنت	٥٧٨-
محيى الدين مزيد	چون ماهر وچودى جرونز	تشومسكى	٥٧٩-
محمد فتحى عبدالهادى	جون فيزد ويول سيترجز	دائرة المعارف الدولية (ج١)	٥٨٠-
سليم عبد الأمير حمدان	ماريو بوزو	الحمقى يموتون	٥٨١-
سليم عبد الأمير حمدان	هوشنك كلشيرى	مرايا الذات	٥٨٢-
سليم عبد الأمير حمدان	أحمد محمود	الجيران	٥٨٣-

سليم عبد الأمير حمدان	محمود نوات آبادى	سفر	٥٨٤-
سليم عبد الأمير حمدان	هوشنك كلشيرى	الأمير احتجاج	٥٨٥-
سهام عبد السلام	ليزيث مالكموس وروى أرمن	السينما العربية والأفريقية	٥٨٦-
عبدالعزیز حمدى	نخبة	تاريخ تطور الفكر الصينى	٥٨٧-
ماهر جويجاتى	أنيس كابرول	أمنحتب الثالث	٥٨٨-
عبدالله عبدالرازق إبراهيم	فيلكس دييواه	تمبكت العجبية	٥٨٩-
محمود مهدى عبدالله	نخبة	أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	٥٩٠-
على عبدالنواب على وصلاح رمضان السيد	هوراتيوس	الشاعر والمفكر	٥٩١-
مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان	محمد صبرى السورىونى	الثورة المصرية	٥٩٢-
بكر الحلو	بول فاليرى	قصائد ساحرة	٥٩٣-
أمانى فوزى	سوزانا تامارو	القلب السمين	٥٩٤-
نخبة	إكوانو بانولى	الحكم والسياسة فى أفريقيا (ج٢)	٥٩٥-
إيهاب عبدالرحيم محمد	روبرت ديچارليه وآخرون	الصحة العقلية فى العالم	٥٩٦-
جمال عبدالرحمن	خوليو كاروباروخا	مسلمو غرناطة	٥٩٧-
بيومى على قنديل	دونالد ريدفورد	مصر وكنعان وإسرائيل	٥٩٨-
محمود سلامة علاوى	هرداد مهريز	فلسفة الشرق	٥٩٩-
مدحت طه	برنارد لويس	الإسلام فى التاريخ	٦٠٠-
أيمن بكر وسمر الشيشكلى	ريان قوت	النسوية والمواطنة	٦٠١-
إيمان عبدالعزيز	جيمس وليامز	ليوتار نحو فلسفة ما بعد حداثة	٦٠٢-
وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى	أرثر أيزابجر	النقد الثقافى	٦٠٣-
توفيق على منصور	باتريك ل أبوت	الكوارث الطبيعية (ج١)	٦٠٤-
مصطفى إبراهيم فهمى	إرنست زيبروسكى الصغير	مخاطر كوكبنا المضطرب	٦٠٥-
محمود إبراهيم السعدنى	ريتشارد هاريس	قصة البريدى اليونانى فى مصر	٦٠٦-
صبرى محمد حسن	هارى سينت فيلبى	قلب الجزيرة العربية (ج١)	٦٠٧-
صبرى محمد حسن	هارى سينت فيلبى	قلب الجزيرة العربية (ج٢)	٦٠٨-
شوقى جلال	أجنز فوج	الانتخاب الثقافى	٦٠٩-
على إبراهيم منوفى	رقائيل لويث جوثمان	العمارة المدجنة	٦١٠-
فخرى صالح	تيرى إيجلتون	النقد والأنثولوجية	٦١١-
محمد محمد يونس	فضل الله بن حامد الحسينى	رسالة النفسية	٦١٢-
محمد فريد حجاب	كولن مايكل هول	السياحة والسياسة	٦١٣-
منى قطان	فوزية أسعد	بيت الأقصر الكبير	٦١٤-
محمد رفعت عواد	أليس بسيرينى	عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد	٦١٥-
أحمد محمود	روبرت يانج	أساطير بيضاء	٦١٦-
أحمد محمود	هوراس بيك	الفولكلور والبحر	٦١٧-
جلال البنا	تشارلز فيلبس	نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	٦١٨-
عايدة الباجورى	ريمون استانبولى	مفاتيح أورشليم القدس	٦١٩-
بشير السباعى	توماش ماستناك	السلام الصليبي	٦٢٠-
فؤاد عكود	وليم.ى. آدمز	النوبة المعبر الحضارى	٦٢١-
أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى	أى تشينغ	أشعار من عالم اسمه الصين	٦٢٢-

يوسف عبدالفتاح	سعيد قانعى	نواير جحا الإيراني	٦٢٣-
عمر الفاروق	رينيه جينو	أزمة العالم الحديث	٦٢٤-
محمد يرادة	جان جينيه	الجرح السرى	٦٢٥-
توفيق على منصور	نخبة	مختارات شعرية مترجمة (ج٢)	٦٢٦-
عبدالوهاب علوب	نخبة	حكايات إيرانية	٦٢٧-
مجدى محمود المليجى	تشارلس داروين	أصل الأنواع	٦٢٨-
عزة الخميسى	نيقولاس جويات	قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	٦٢٩-
صبرى محمد حسن	أحمد بللو	سيرتى الذاتية	٦٣٠-
ياشرف حسن طلب	نخبة	مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	٦٣١-
رانيا محمد	لولورس يرامون	المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	٦٣٢-
حمادة إبراهيم	نخبة	الحب وفنونه	٦٣٣-
مصطفى البهنساوى	روى ماكويد وإسماعيل سراج الدين	مكتبة الإسكندرية	٦٣٤-
سمير كريم	جودة عبد الخالق	التثبيت والتكيف فى مصر	٦٣٥-
سامية محمد جلال	جناب شهاب الدين	حج يولنده	٦٣٦-
بدر الرفاعى	ف. روبرت هنتز	مصر الخديوية	٦٣٧-
فؤاد عبد المطلب	روبرت بن ودين	الديمقراطية والشعر	٦٣٨-
أحمد شافعى	تشارلز سيميك	فندق الأرق	٦٣٩-
حسن حبشى	الأميرة أناكومينا	ألكسياد	٦٤٠-
محمد قدرى عمارة	برتراند رسل	برتراند رسل (مختارات)	٦٤١-
ممدوح عبد المنعم	جوناثان ميلر ويورين فان لون	داروين والتطور	٦٤٢-
سمير عبدالحميد إبراهيم	عبد الماجد الدرايبادى	سفرنامه حجاز	٦٤٣-
فتح الله الشيخ	هوارد دتيرنر	العلوم عند المسلمين	٦٤٤-
عبد الوهاب علوب	تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف	السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية	٦٤٥-
عبد الوهاب علوب	سيهر ذبيح	قصة الثورة الإيرانية	٦٤٦-
فتحى العشرى	جون نينيه	رسائل من مصر	٦٤٧-
خليل كلفت	بياتريث سارلو	بورخيس	٦٤٨-
سحر يوسف	نخبة	الخوف وقصص خرافية أخرى	٦٤٩-
عبد الوهاب علوب	روجر أوين	الدولة والسلطة والسياسة فى الشرق الأوسط	٦٥٠-
أمل الصبان	وثائق قديمة	ديليسييس الذى لا نعرفه	٦٥١-
حسن نصر الدين	كلود ترونكر	آلهة مصر القديمة	٦٥٢-
سمير جريس	إيريش كستتر	مدرسة الطفاة	٦٥٣-
عبد الرحمن الخميسى	نصوص قديمة	أساطير شعبية من أوزبكستان (ج١)	٦٥٤-
حليم طوسون ومحمود ماهر طه	إيزابيل فرانكو	أساطير وآلهة	٦٥٥-
ممدوح البستاوى	ألفونسو ساسترى	خيز الشعب والأرض الحمراء	٦٥٦-
خالد عباس	مرثيديس غارثيا-أرينال	محاكم التفتيش والموريسكيون	٦٥٧-
صبرى التهامى	خوان رامون خيمينيث	حوارات مع خوان رامون خيمينيث	٦٥٨-
عبداللطيف عبدالحليم	نخبة	قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية	٦٥٩-
هاشم أحمد محمد	ريتشارد فايفيلد	نافذة على أحدث العلوم	٦٦٠-
صبرى التهامى	نخبة	روائع أندلسية إسلامية	٦٦١-

صبري التهامي	داسو سالدبيار	رحلة إلى الجنور	٦٦٢-
أحمد شافعي	ليوسيل كليفتون	امرأة عادية	٦٦٣-
عصام زكريا	ستيفن كوهان - إنا راى هارك	الرجل على الشاشة	٦٦٤-
هاشم أحمد محمد	بول دافيز	عوالم أخرى	٦٦٥-
مدحت الجيار	وولفجانج اتش كليمن	تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	٦٦٦-
على ليلة	ألغن جولندر	الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي	٦٦٧-
ليلي الجبالي	فريدريك جيمسون - ماساو ميوشى	ثقافات العولة	٦٦٨-
نسيم مجلى	وول شوينكا	ثلاث مسرحيات	٦٦٩-
ماهر البطوطي	جوستاف أنولفو	أشعار جوستاف أنولفو	٦٧٠-
على عبدالأمير صالح	جيمس بولوين	قل لى كم مضى على رحيل القطار؟	٦٧١-
إبتهاال سالم	نخبة	مختارات قصائد فرنسية للأطفال	٦٧٢-
جلال السعيد الحفناوى	محمد إقبال	ضرب الكليم	٦٧٣-
محمد علاء الدين منصور	آية الله العظمى الخميني	ديوان الإمام الخميني	٦٧٤-
ياشرف: محمود إبراهيم السعدنى	مارتن برنال	أثينا السوداء (ج٢، مج١)	٦٧٥-
ياشرف: محمود إبراهيم السعدنى	مارتن برنال	أثينا السوداء (ج٢، مج٢)	٦٧٦-
أحمد كمال الدين حلمي	إوارد جرانتيل براون	تاريخ الألب في إيران (ج١، مج١)	٦٧٧-
أحمد كمال الدين حلمي	إوارد جرانتيل براون	تاريخ الألب في إيران (ج٢، مج٢)	٦٧٨-
توفيق على منصور	ويليام شكسبير	مختارات شعرية مترجمة (ج٢)	٦٧٩-
سمير عبد ربه	وول سوينكا	سنوات الطفولة	٦٨٠-
أحمد الشيمي	ستانلى فش	هل يوجد نص في هذا الفصل؟	٦٨١-
صبري محمد حسن	بن أوكري	نجوم حظر التجول الجديد	٦٨٢-
صبري محمد حسن	تى. م. أوكو	سكين واحد لكل رجل	٦٨٣-
رزق أحمد بهنسى	أوراثيرو كيروجا	الأعمال القصصية (ج١)	٦٨٤-
رزق أحمد بهنسى	أوراثيرو كيروجا	الأعمال القصصية (ج٢)	٦٨٥-
سحر توفيق	ماكسين هونج كنجستون	امرأة محاربة	٦٨٦-
ماجدة العناني	فتانة حاج سيد جوادى	محبوبة	٦٨٧-
فتح الله الشيخ وأحمد السماحى	فيليب م. نوير وريتشارد أ. موار	الانفجارات الثلاثة الكبرى	٦٨٨-
هنا عبد الفتاح	تادووش روجيفيتش	الملف	٦٨٩-
رمسيس عوض	چوزيف ر. سترابر	محاكم التفتيش في فرنسا	٦٩٠-
رمسيس عوض	نيس براين	ألبرت أينشتين: حياته وغرامياته	٦٩١-
حمدى الجابري	ريتشارد أيجانسى وأوسكار زاريت	الوجودية	٦٩٢-
جمال الجزيري	حائيم برشيت وأخران	القتل الجماعي: المحرقة	٦٩٣-
حمدى الجابري	جيف كولير وبييل ماييلين	ديدا	٦٩٤-
إمام عبدالفتاح إمام	ديف روبنسون وجودى جروف	رسل	٦٩٥-
إمام عبدالفتاح إمام	ديف روبنسون وأوسكار زاريت	روسو	٦٩٦-
إمام عبدالفتاح إمام	روبرت ودفين وجودى جروف	أرسطو	٦٩٧-
إمام عبدالفتاح إمام	ليود سبنسر وأندريجي كروز	عصر التنوير	٦٩٨-
جمال الجزيري	إيفان وارد وأوسكار زاراتى	التحليل النفسى	٦٩٩-
بسمة عبدالرحمن	ماريو فرجاش	حقيقة كاتب	٧٠٠-

منى البرنس	وليم رود قيفيان	الذاكرة والحدائق	٧٠١-
محمود علاوى	أحمد وكيليان	الأمثال الفارسية	٧٠٢-
أمين الشواربى	إبوارد جرانتفيل براون	تاريخ الأدب فى إيران (ج٢)	٧٠٣-
محمد علاء الدين منصور وأخران	مولانا جلال الدين الرومى	فيه ما فيه	٧٠٤-
عبد الحميد مذكور	الإمام الغزالي	فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	٧٠٥-
عزت عامر	جونسون ف. يان	الشفرة الوراثية وكتاب التحولات	٧٠٦-
وفاء عبدالقادر	نخبة	قالتر بنيامين	٧٠٧-
رعوف عباس	دونالد مالكولم ريد	فراغة من؟	٧٠٨-
عادل نجيب بشرى	ألفريد أدلر	معنى الحياة	٧٠٩-
دعاء محمد الخطيب	يان هاتشبائى وجوموران - إليس	الأطفال التكنولوجيا والثقافة	٧١٠-
هناء عبد الفتاح	ميرزا محمد هادى رسوا	ليرة التاج	٧١١-
سليمان البستاني	هوميروس	الإلياذة (ج١)	٧١٢-
سليمان البستاني	هوميروس	الإلياذة (ج٢)	٧١٣-
حنا صاوه	لامنيه	حديث القلوب	٧١٤-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج١)	٧١٥-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٢)	٧١٦-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٣)	٧١٧-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٤)	٧١٨-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٥)	٧١٩-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٦)	٧٢٠-
مصطفى لبيب عبد الغنى	هارى أ. ولفسون	فلسفة المتكلمين فى الإسلام (مج١)	٧٢١-
الصفصافى أحمد القطورى	يشار كمال	الصفحة وقصص أخرى	٧٢٢-
أحمد ثابت	إفرايم نيمنى	تحديات ما بعد الصهيونية	٧٢٣-
عبد الريس	بول روينسون	اليسار الفرويدى	٧٢٤-
مى مقلد	جون فيتكس	الاضطراب النفسى	٧٢٥-
مروة محمد إبراهيم	غبيرمو غوثالبيس بوستو	الموريسكيون فى الغرب	٧٢٦-
وحيد السعيد	باچين	حلم البحر	٧٢٧-
أميرة جمعة	موريس آليه	العولة: تدمير العمالة والنمو	٧٢٨-
هويدا عزت	صادق زيباكلام	الثورة الإسلامية فى إيران	٧٢٩-
عزت عامر	آن جاتى	حكايات من السهول الأفريقية	٧٣٠-
محمد قدرى عمارة	نخبة	النوع. الذكر والأنثى بين التمييز والاختلاف	٧٣١-
سمير جريس	إنجو شولتسه	قصص بسيطة	٧٣٢-
محمد مصطفى بدوى	وليم شيكسبير	مأساة عطيل	٧٣٣-
أمل الصبان	أحمد يوسف	يونابرت فى الشرق الإسلامى	٧٣٤-
محمود محمد مكي	مايكل كوبرسون	فن السيرة فى العربية	٧٣٥-
شعبان مكاوى	هوارد زن	التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (ج١)	٧٣٦-
توفيق على منصور	باتريك ل. أبوت	الكوارث الطبيعية (ج٢)	٧٣٧-
محمد عواد	جيرار دى جورج	لمشق من عصر ما قبل التاريخ إلى العولة الملوكية (ج١)	٧٣٨-
محمد عواد	جيرار دى جورج	لمشق من الإمبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر (ج٢)	٧٣٩-

مرفت ياقوت	بارى هندس	خطابات القوة	٧٤٠-
أحمد هيكل	برنارد لويس	الإسلام وأزمة العصر	٧٤١-
رزق بهنسى	خوسيه لاكوادرا	أرض حارة	٧٤٢-
شوقى جلال	روبرت أونجر	الثقافة منظور داروينى	٧٤٣-
سمير عبد الحميد	محمد إقبال	ديوان الأسرار والرموز	٧٤٤-
محمد أبو زيد	بيك الدنبلى	المآثر السلطانية	٧٤٥-
حسن النعمى	جوزيف . أ. شومبيتر	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج ١)	٧٤٦-
إيمان عبد العزيز	تريفور وايتوك	المجاز فى لغة السينما	٧٤٧-
سمير كريم	فرانسيس بويل	تدمير النظام العالمى	٧٤٨-
باتسى جمال الدين	ل. ج. كالفيه	أيكولوجيا لغات العالم	٧٤٩-
أحمد عثمان	هوميروس	الإلياذة	٧٥٠-
علاء السباعى	نخبة	الإسراء والمعراج فى تراث الشعر الفارسى	٧٥١-
نمر عارورى	جمال قارصلى	ألمانيا بين عقدتى الذنب والخوف	٧٥٢-
محسن يوسف	إسماعيل سراج الدين وآخرون	التنمية والقيم	٧٥٣-
عبد السلام حيدر	أنثا مارى شيميل	الشرق والغرب	٧٥٤-
على إبراهيم منوقى	أندروب ديبكى	تاريخ الشعر الإسيانى خلال القرن العشرين	٧٥٥-
خالد محمد عباس	إنريكي خاردييل بونثيلا	ذات العيون الساحرة	٧٥٦-
أمال الروبى	باتريشيا كرون	تجارة مكة	٧٥٧-
عاطف عبد الحميد	بروس روبنز	الإحساس بالعولمة	٧٥٨-
جلال السعيد الحفناوى	مولوى سيد محمد	النثر الأردى	٧٥٩-
السيد الأسود	السيد الأسود	الدين والتصور الشعبى للكون	٧٦٠-
فاطمة ناعوت	فيرجينيا وواف	جيوب مثقلة بالحجارة	٧٦١-
عبد العال صالح	ماريا سوليداد	المسلم عبواً و صديقاً	٧٦٢-
نجوى عمر	أنريكو بيا	الحياة فى مصر	٧٦٣-
حازم محفوظ	غالب الدهلوى	ديوان غالب الدهلوى (شعر غزل)	٧٦٤-
حازم محفوظ	خواجة الدهلوى	ديوان خواجة الدهلوى (شعر تصوف)	٧٦٥-
غازى برو و خليل أحمد خليل	تبيرى هنتش	الشرق المتخيل	٧٦٦-
غازى برو	نسيب سمير الحسينى	الغرب المتخيل	٧٦٧-
محمود فهمى حجازى	محمود فهمى حجازى	حوار الثقافات	٧٦٨-
رندا النشار و ضياء زاهر	فريدريك هتمان	أدباء أحياء	٧٦٩-
صبرى التهامى	بينيتو بيريث جالدوس	السيدة بيرفيكتا	٧٧٠-
صبرى التهامى	ريكاردو جويرالديس	السيد سيجوندو سومبرا	٧٧١-
محسن مصيلحى	إليزابيث رايت	برخت ما بعد الحدائة	٧٧٢-
محمد فتحى عبدالهادى	جون فيزر ويول ستيرجز	دائرة المعارف الدولية ج ٢	٧٧٣-
حسن عبد ربه المصرى	نخبة	الديموقراطية الأمريكية.. التاريخ والمرتكزات	٧٧٤-
جلال الحفناوى	نذير أحمد الدهلوى	مرأة العروس	٧٧٥-
محمد محمد يونس	فريد الدين العطار	منظومة مصيبت نامه (مج ١)	٧٧٦-
عزت عامر	جيمس إ. ليدسى	الانفجار الأعظم	٧٧٧-
حازم محفوظ	مولانا محمد أحمد، ورضا القادرى	صفوة المديح	٧٧٨-
سمير عبد الحميد إبراهيم، وسارة تاكاهاشى	نخبة	مختارات من الأدب اليابانى المعاصر	٧٧٩-

سمير عبد الحميد إبراهيم	من أدب الرسائل الهندية حجاز ١٩٢٠	غلام رسول مهر	٧٨٠-
نبيلة بدران	الطريق إلى بكين	هدى بدران	٧٨١-
جلال عبد المقصود	المسرح المسكون	مارفن كارلسون	٧٨٢-
طلعت السروجي	العولة والرعاية الإنسانية	فيك جورج ويول ويلدنج	٧٨٣-
جمعة سيد يوسف	الإساءة للطفل	ديفيد أ. وولف	٧٨٤-
سمير حنا صادق	تأملات عن تطور ذكاء الإنسان	كارل سجان	٧٨٥-
سحر توفيق	المذنب	مارجريت أتوود	٧٨٦-
إيناس صادق	العودة من فلسطين	جوزيه بوفيه	٧٨٧-
خالد أبو اليزيد البلتاجي	سر الأهرامات	ميروسلاف فرنر	٧٨٨-
منى الدروبي	الانتظار	هاجين	٧٨٩-
جيهان العيسوي	الفرانكفونية العربية	مونيك بوتو	٧٩٠-
ماهر جويجاتي	العطور ومعامل العطور في مصر القديمة	محمد الشيمي	٧٩١-
منى إبراهيم	دراسات حول القصص القصيرة	منى ميخائيل	٧٩٢-
رؤف وصفي	ثلاث رؤى للمستقبل	جون جريفيس	٧٩٣-
شعيان مكاوي	التاريخ الشعبي للولايات المتحدة (ج٢)	هوارد زن	٧٩٤-
علي البمبي	مختارات من الشعر الإسباني (ج١)	نخبة	٧٩٥-
حمزة المزيني	أفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن	تشومسكي	٧٩٦-
طلعت شاهين	الرؤية في ليلة معتمة (مختارات)	نخبة	٧٩٧-
سميرة أبو الحسن	الإرشاد النفسي للأطفال	كاترين جيلدرود ودافيد جيلدرود	٧٩٨-
عبد الحميد الجمال	سلم السنوات	آن تيلر	٧٩٩-
عبد الجواد توفيق	قضايا في علم اللغة التطبيقي	ميشيل ماكارثي	٨٠٠-
نخبة	نحو مستقبل أفضل	نخبة	٨٠١-
شرين محمود الرفاعي	مسلمو غرناطة في الأدب الأوروبية	ماريا سوليداد	٨٠٢-
عزة الخميسي	التغير والتنمية في القرن العشرين	توماس ياترسون	٨٠٣-
درويش الحلوجي	سوسولوجيا الدين	دانيل هيرفيه ليجيه وچان بول ويلام	٨٠٤-
طاهر البربري	من لا عزاء لهم	كارو إيشيجورو ليش	٨٠٥-
محمود ماجد	الطبقة العليا المتوسطة	ماجدة بركة	٨٠٦-
خيري دومة	يحي حقي تشريح مفكر مصري	ميريام كوك	٨٠٧-
أحمد محمود	الشرق الأوسط والولايات المتحدة	ديفيد دابليو ليش	٨٠٨-
محمود سيد أحمد	تاريخ الفلسفة السياسية (ج١)	ليو شتراوس وجوزيف كرويسي	٨٠٩-
محمود سيد أحمد	تاريخ الفلسفة السياسية (ج٢)	ليو شتراوس وجوزيف كرويسي	٨١٠-
حسن النعيمي	تاريخ التحليل الاقتصادي (مج٢)	جوزيف أ شومبيتر	٨١١-
فريد الزاهي	تمثل العالم الصورة والأسلوب في الحياة الاجتماعية	ميشيل مافيزولي	٨١٢-
نورا أمين	لم أخرج من ليلي	أنى إرنو	٨١٣-
أمال الروبي	الحياة اليومية في مصر الرومانية	نافتال لويس	٨١٤-
مصطفى لبيب عبد الغنى	فلسفة المتكلمين (مج٢)	هارى أ ولفسون	٨١٥-
بدر الدين عروكي	العولمة الأمريكية أصول النزعة الفرنسية المعادية لأمريكا	فيليب روجيه	٨١٦-
محمد لطفى جمعة	مائدة أفلاطون . كلام في الحب	أفلاطون	٨١٧-
ناصر أحمد إبراهيم وياتسى جمال الدين	الحرفيون والتجار في القرن ١٨ (ج١)	أندريه ريمون	٨١٨-
ناصر أحمد إبراهيم وياتسى جمال الدين	الحرفيون والتجار في القرن ١٨ (ج٢)	أندريه ريمون	٨١٩-

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٧٠٢٥ / ٢٠٠٥

الرقم الدولي - 977-305-805-0

هذا الكتاب يعد المرجع العمدة في تاريخ مصر
الاجتماعي في القرن الثامن عشر، اعتمد مؤلفه على المصادر
الوثائقية العربية والأجنبية، وعلى أمهات المخطوطات العربية،
ومتد صدور طبعته الأولى بالفرنسية عام ١٩٧٣ وإعادة طبعه
عام ١٩٩٩ كان المرجع الأساسي لكل من تناول تاريخ مصر
في العصر العثماني، ولم يسبق ترجمته إلى لغة أخرى، وهذه
أول ترجمة له بالعربية.
والمؤلف هو المستشرق الفرنسي المرموق أندريه ريمون
الذي تتلمذ عليه جيلان من المتخصصين على مدى نصف
القرن من الزمان.

لوحة الفنان: رولف إرنست
تصميم الفنان: هشام نور